جامعة الملك عبد العزيز
كلية الشريعة والدراسات الاسلامية
قسم الدراسات العليا
فرع الكتاب والسنة

النكت على ابن الصلاح

للحافظ ابن حجر العسقلاني

٧٧٣ - ٨٥٢ هـ

تحقيق ودراسة

مقدم من الطالب

ربيع بن هادي عمير

لنيل درجة

العالمية العليا

الدكتوراه



باشراف

د. محمد محمد أبو شهبة

المجلد الأول

سنة / ١٤٠٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيآت اعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له .

واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله ـ صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم . ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وليخرج الناس من الظلمات الى النور .

من ظلمات الشرك والجهل والكفر والظلم الى نور التوحيد والايمان والعلم والعدل .

جاء باعظم رسالة واعلاها مكانة واشملها لمصالح البشر واحقها بالبقاء والخلود .

ولهذا تعهد الله بحفظها فقال :

" انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون " (١) .

وتنفيذا وتحقيقا لهذا الوعد الصادق الاكيد كان كل ماقامت به الامة الاسلامية من جهود عظيمة واهتمام بالغ لا يعرف الاقل منه لامة من الامم ولا لدين من الاديان بحفظ القرآن العظيم فى الصدور والمصاحف والعناية الفائقة بتلاوته آناء الليل واطراف النهار فى البيوت والمساجد والمعاهد والاهتمام بدراسته وتفسيره واستنباط احكامه والاعتبار بقصصه وامثاله وعظاته والتأليف فى شتى العلوم التى تخدمه . وتبيين بلاغته واعجازه من لغوية وبلاغية وتاريخية وغيرها .

فما من سورة من سوره ولا آية من آياته ولا كلمة من كلماته الا وقد دار حولها بحث وكان لها شأن ونبأ .

---

(١) الحجر : ٩ .

وقد شرف الله محمدا خاتم النبيين واكرم الرسل صلوات الله وسلامه عليه واعلا مكانته وانزله المنزلة الكريمة التي يستحقها فاسند اليه مهمة بيان مافى القرآن من اجمال وشرح مايحتاج الى شرح وتفصيل .

قال تعالى : " وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس مانزل اليهم "(١) . الآية

فقام ـ صلى الله عليه وسلم ـ بما اسند اليه من واجب اكمل قيام باقواله وافعاله واحواله وجهاده العظيم وسيرته العطرة حتى ترك الناس على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها الا هالك .

واسند تبليغ تلك الرسالة العظيمة الى خير امة اخرجت للناس فقال ـ صلى الله عليه وسلم ـ بلغوا عنى ولو آية(٢) .

فليبلغ الشاهد الغائب(٣) .

فقام الصحابة الكرام بتبليغ تلك الرسالة واداء تلك الامانة على احسن الوجوه واقومها وتلقت ذلك الامة الاسلامية جيلا عن جيل حتى وصلت الينا تلك الرسالة الغراء غضة طرية ولن تزال كذلك حتى يأذن الله لهذا العالم بالزوال ولشمس حياة البشرية بالافول .

ولقد حظيت السنة المطهرة بيان الرسول صلى الله عليه وسلم وشرحه للقرآن بحظها الوافر من وعد الله لتنزيله وذكره بالحفظ فانها والقرآن الكريم من مشكاة واحدة . وضياع شيء منها ـ وهى بيانه وشرحه ينافى ماوعد الله به من حفظ للقرآن الكريم .

واذن فالسنة المطهرة داخلة فى ذلك الوعد الصادق بالحفظ والضمان الاكيد .

فكان من مظاهر تنفيذ ذلك الوعد مانراه ونلمسه من جهود بذلت لحفظها وصيانتها والذود عن حياضها والتأليف فى العلوم التى تخدمها

---

(١) سورة النحل : ٤٤ .

(٢) خ الانبياء حديث ٣٤٦١ ، ت ٢١٤ ، دى ١ : ١١١ ، حم ٢ : ١٥٩ ، ٢٠٢ ، ٢١٤ .

(٣) خ العلم رقم ٦٧ .

سرح طرفك فى ذلك التراث العظيم وقلب صفحاته تر العجب العجاب ومايدهش الالباب وخذ ماشئت من نصوص هذه السنة المطهرة وتابعه فى عشرات الكتب فستجد انه مامن نص الا وله شأن واى شأن ودراسة وتحليل واستنباط وتمحيص وتحقيق واخذ واعطاء .

ولقد اعد الله لحفظ هذه السنة المطهرة وصيانتها رجالا صنعهم على عينه وامدهم بشتى المواهب النفسية والعقلية والذكاء المتوقد والحفظ المستوعب والقدرة الهائلة على الاطلاع مايبهر العقل ويستنفد العجب ويجعل فى المطلع على اخبارهم واحوالهم مايملأ قلبه يقينا بأن هؤلاء العباقرة ما اعدوا هذا الاعداد العجيب الا لغاية سامية هى انفاذ وعد الله الكريم :
" انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون " .

فكان من آثار هؤلاء العظماء ما تزخر به المكتبات الاسلامية اليوم وقبل اليوم من مؤلفات قيمة مختلفة المناهج والمواضيع متحدة الغاية وهى خدمة السنة المطهرة .

فمؤلفات وضعت على المسانيد وجوامع وسنن على الابواب العقائدية والتاريخية والفقهية ومستخرجات واجزاء وتخريجات وشروح وتأليف فى انواع علوم الحديث وفى الموضوعات والناسخ والمنسوخ وفى تواريخ الرجال وجرحهم وتعديلهم واخرى فى غريب الحديث وفى علل الاسانيد من حيث الارسال والوصل والرفع والوقف . وكان من هؤلاء الائمة الافذاذ امير المؤمنين فى الحديث الحافظ العلامة ابن حجر العسقلانى الذى ساهم فى خدمة السنة وعلومها بحظ وافر وله الباع الطويل فى العلوم الاسلامية وعلوم السنة المطهرة بالاخص وكان من آثاره العظيمة فى ميدان علوم السنة " كتاب النكت على ابن الصلاح والعراقى " الذى نحن بصدد خدمته وتحقيقه واخراجه لطلاب علوم السنة لينهلوا من نميره ولما كان الكتاب فى علوم الحديث ومصطلحه فلابد من اعطاء القارىء لمحة عن تاريخه ونشأته .

نشأة علوم الحديث وتطورهـا

كان الصحابة رضوان الله عليهم اول من احتاط لحفظ السنة وصيانتهـا من ان يشوبها شائبة من غيرها او يتطرق اليها خطأ اوخلل فاتخذوا للرواية عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم منهجا يضمن عدم تسرب اى خلل اليهـا من طريق السهو او العمد . فمن ذلك :

اولا : تقليل الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خوفا مـن الوقوع فى الخطأ والنسيان مما يؤدى الى شبهة الكذب على رسول الله صلـى الله عليه وسلم من حيث لا يشعرون .

فكان ابو بكر وعمر وعلى وابن مسعود والزبير بن العوام وغيرهـم مـن الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ يقلون من الرواية ويحذرون الناس من الاكثار منها[1].

ثانيا : التثبت من الرواية عند اخذها واداثها .

قال الامام الذهبى ـ رحمه الله ـ فى ترجمة ابى بكر رضى الله تعالـى عنه :

" وكان اول من احتاط فى قبول الاخبار، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب ان الجدة جاءت الى ابى بكر ـ رضى الله عنه ـ تلتمس ان تورث فقال :

" ما اجد لك فى كتاب الله شيئا، ثم سأل الناس فقام المغيرة بن شعبة فقال : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس فقال : هـل معك احد، فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فانفذه لها ابو بكر"[2] واذن فنشوء هذا العلم قد بدأ من عهد الصحابة ولا زال ينمو وتتسع دائرته فى اذهـان اهل العلم .

ثالثا : حتى جاء عصر التدوين فبدأ يساير تدوين الحديث ويواكبـه جنبا الى جنب وان كان فى دائرة ضيقة وموزعا هنا وهناك .

قال الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة رحمه الله[3] :

---

(١) المدخل الى علوم الحديث للاستاذ التوفيقى (ص٤) .

(٢) تذكرة الحفاظ (ص ٢) ، المدخل الى علوم الحديث للاستاذ المـتر (ص ٤) .

(٣) مقدمة الباعث الحثيث (ص ١١) .

" هذا وقد كتب العلماء فيه من عصر التدوين الى يومنا هذا نفائس مايكتب من ذلك ماتجده فى اثناء مباحث " الرسالة " للامام الشافعى وفى ثنايا " الام " له ومانقله تلاميذ الامام احمد فى أسئلتهم له ومحاورتة معهم وماكتبه الامام مسلم بن الحجاج فى مقدمة صحيحه ورسالة الامام ابى داود السجستانى الى اهل مكة فى بيان طريقته فى سننه الشهيرة وماكتبه الحافظ ابو عيسى الترمذى فى كتابه " العلل المفرد " فى آخر جامعه ومابثه فى الكلام على احاديث جامعه فى طيات الكتاب من تصحيح وتضعيف وتقوية وتعليل ، وللامام البخارى التواريخ الثلاثة ولغيره من علماء الجرح والتعديل من معاصريه ومن بعدهم : بيانات وافية لقواعد هذا الفن تجىء منتشرة فى تضاعيف كلامهم حتى جاء من بعدهم فجرد هذه القواعد فى كتب مستقلة ومصنفات عدة إشار الى اشهرها الحافظ ابن حجر العسقلانى فى فاتحة شرحه لنخبة الفكر(1) فقال :

" فمن اول من صنف فى ذلك القاضى ابو محمد الرامهرمزى (الحسن ابن عبد الرحمن الذى عاش الى قريب سنة ٣٦٠) فى كتابه " المحدث الفاصل " لكنه لم يستوعب .

والحاكم ابو عبد الله النيسابورى ، لكنه لم يهذب ولم يرتب وتلاه ابو نعيم الاصبهانى فعمل على كتابه مستخرجا وابقى اشياء للمتعقب .

ثم جاء بعدهم الخطيب ابو بكر البغدادى فصنف فى قوانين الرواية كتابا سماه " الكفاية " وفى آدابها كتابا سماه " الجامع لآداب الشيخ والسامع " وقل فن من فنون الحديث الا وقد صنف فيه كتابا مفردا فكان كما قال الحافظ ابو بكر بن نقطة : كل من انصف علم ان المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه ، ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب فاخذ من هذا العلم بنصيب فجمع القاضى عياض كتابا لطيفا سماه " الالماع " وابو حفص الميانجى جزءا سماه " مالا يسع المحدث جهله " وامثال ذلك من التصانيف التى اشتهرت وبسطت ليتوفر علمها واختصرت ليتيسر فهمها الى ان جاء الحافظ الفقيه

---

(1) (ص ٢) .

تقي الدين ابو عمرو عثمان ابن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري نزيل دمشق فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الاشرفية كتابه المشهور، فهذب فنونه واملاه شيئا بعد شيء فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة فجمع شتات مقاصدها وضم اليها من غيرها نخب فوائدها فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومقتصر ومعارض له ومنتصر .

فنحن نرى ان التأليف لم يقف عند كتاب ابن الصلاح وان كان على صغر حجمه قد جمع شتات ما قبله بل كان هذا الكتاب حافزا للعلماء على السير قدما في مضمار التأليف في هذا الفن ما بين مختصر ومطول فمما الف في هذا الفن بعده :

(١) الارشاد للنووي (ت ٦٧٦) اختصر فيه مقدمة ابن الصلاح .

(٢) التقريب للامام النووي لخص فيه كتابه الارشاد .

(٣) اختصار علوم الحديث للحافظ اسماعيل بن عمر الشهير بابن كثير (ت ٧٧٤).

(٤) الخلاصة للطيبي (ت ٧٤٣) لخص فيه مقدمة ابن الصلاح .

(٥) المنهل الروي لبدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣) لخص فيه مقدمة ابن الصلاح . مخطوط .

(٦) محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح لشيخ الاسلام البلقيني (ت ٨٠٥) مطبوع .

(٧) النكت للزركشي (ت ٧٩٤) على مقدمة ابن الصلاح . مخطوط .

(٨) التقييد والايضاح لما اطلق واغلق من كتاب ابن الصلاح للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦) مطبوع .

(٩) المقنع لابن الملقن (ت ٨٠٢) وهو تلخيص لمقدمة ابن الصلاح .

(١٠) الفية الحديث للحافظ عبد الرحيم العراقي وشرحاه له وهما مطبوعان .

(١١) النكت لابن حجر على مقدمة ابن الصلاح والتقييد والايضاح للعراقي وهو الكتاب الذي نحن بصدد خدمته وتحقيقه .

(١٢) النكت الوفية في شرح الالفية للبقاعي (ت ٨٨٥) مخطوط .

(١٣) فتح المغيث للحافظ السخاوى (ت ٩٠٢) وهو شرح لالفية العراقـــى مطبوع .

(١٤) فتح الباقى شرح الفية العراقى للشيخ زكريا الانصارى (ت ٩٢٨) مطبوع.

(١٥) الاقتراح لابن دقيق العيد (ت ٧٠٢) مخطوط .

(١٦) تدريب الراوى للحافظ السيوطى (ت ٩٠٩) وهو شرح التقريب للنـــووى مطبوع .

(١٧) نخبة الفكر للحافظ ابن حجر وشرحها نزهة النظر طبعا بمصر والهند .

(١٨) شرح النخبة لملاعلى قارى المتوفى سنة ١٠١٤ طبع فى تركيا .

(١٩) اليواقيت والدرر للمناوى المتوفى سنة ١٠٣١ وهو شرح على نخبـــة الفكر مخطوط توجد منه نسخة فى دار الكتب المصرية برقم ٦٦٦٣ .

(٢٠) حاشية نزهة النظر لابن قطلوبغا (ت٨٧٩) مخطوط .

(٢١) تنقيح الانظار لابن الوزير وشرحه توضيح الافكار لمحمد بن اسماعيـــل الامير الصنعانى وقد طبعا فى مصر.

وغير هذه من المؤلفات الكثيرة فى هذا الفن .

اسباب اختيارى للعمل فى كتاب النكت لابـــن حجــــر

(١) قيمة الكتاب العلمية . اذ الكتاب غزير فى مادته اضاف جديدا الـــى ماسبقه من مؤلفات فى علوم الحديث .

(٢) حبى لعلم الحديث ومايتصل به من علوم خصوصا مصطلح الحديـــث اذ بقواعده يعرف الصحيح من الحديث من السقيم ويتميز به المقبول مـن المردود .

(٣) مكانة مؤلفه الحافظ ابن حجر بين علماء السنة ودوره العظـيم فـــى خدمة علوم السنة وسعة اطلاعه ومنهجه الفذ فى البحث . فدراســة مؤلف من مؤلفاته يفتح آفاقا رحبة للدارس فى ميادين المعرفة خصوصـــا علم الحديث ومؤلفاته ورجال الحديث .

(٤) الرغبة فى المشاركة فى احياء التراث الاسلامى ونفض الغبار عن كنـــوزه الثمينة التى خلفها لنا علماء الاسلام .

(٥) الرغبة فى اكتساب الخبرة والحنكة فى مجال تحقيق المخطوطات لعلـــى استطيع ان اقوم مستقبلا ببعض الواجب من تحقيق المخطوطات الاسلامية ونشرها .

(٦) واول هذه الاسباب وآخرها اننى كنت فى اثناء دراستى فى السنـــوات المنهجية وقبلها وبعدها اقرأ فى تدريب الراوى للسيوطى وفتـــــح المغيث للسخاوى وتوضيح الافكار للصنعانى وكنت اقف فى الكتـــــب المذكورة على نصوص منقولة عن الحافظ ابن حجر خصوصا توضيح الافكـار الذى يحافظ على حرفية تلك النصوص ويفصح بعزوها الى الحافظ ابـــن حجر واحيانا الى كتابه النكت . وكانت تلك النصوص تتسم بعمق الفكـــرة ونضجها فكانت تلك النصوص فى الكتب المذكورة كالدرر اللامعـــــة تشد القارىء اليها شدا وتجذبه جذبا قويا . ولم يكن لدى اى نسخـــة من نسخ الكتاب فكانت الامانى تداعب مخيلتى والاشواق تحدونى الـــى رؤية هذا الكتاب للاستفادة منه والقيام بتحقيقه .

ولما قدمت رسالة الماجستير الى جامعة الملك عبد العزيز تحققت أمنيتى برؤية نسخة من الكتاب فشرعت فى مطالعته وازددت اعجابا به غير ان نفسى كانت تنازعنى الى البحث عن مواضيع أخرى مابين موضوع مبتكر ومخطوط ثمين لم ينشر فكنت ابحث فى فهارس المخطوطات واقلب الفكر فى عدد من الموضوعات واستشير أساتذة فضلاء واصدقاء نبلاء احيانا فى هذا اللون واخرى فى ذلك فما بين مشجع على بعضها وما بين صارف عنها ، وموضوعى الاول النكت يلاحقنى ويداعب فكرى كلما عرض لى هذا الموضوع او ذاك . واخيرا لم اجد بدا من الاستسلام الى تلك الرغبة الملحة فقوى العزم وصممت الارادة على العمل فى ذلك الكتاب الذى فرض على العمل فيه فرضا فاستشرت فيه استاذى الكبير الدكتور محمد محمد ابا شهبة فاعجبه ذلك فوافق عليه متقبلا الاشراف عليه جزاه الله عنى خير الجزاء .

فحينئذ شرعت فى العمل فيه فكان موضوع رسالتى للدكتوراه هو كتاب النكت لابن حجر على ابن الصلاح . تحقيق ودراسة .

واستلزم العمل فيه ان أجعله على قسمين

قسم للدراسة وقسم للتحقيق ..

قسم الدراسة

ويشتمل على : مقدمة وبابين .

المقدمة : فيما حظيت به السنة من عناية وخدمة وحفظ وفى نشأة علوم الحديث وتطورها والمؤلفات فيها ثم ذكرت فيها اسباب اختيارى للعمل فى كتاب النكت

أما البابان : فالاول يشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الاول : فى التعريف بالحافظ ابن الصلاح

الفصل الثانى : فى التعريف بالحافظ العراقى

الفصل الثالث : فى التعريف بالحافظ ابن حجر .

والباب الثانـــى : فى دراسة الكتاب ويشتمل على اربعة فصـول .

الفصل الاول : فى تنكيت الحافظ ابن حجر على ابن الصـلاح .

الفصل الثانـــى : فى تنكيت الحافظ ابن حجر على العراقـــى .

الفصل الثالـــث : فى مناهج الأئمـة الثلاثـة .

الفصل الرابـــع : فى تعقباتى على الحافـــظ .

- قسـم التحقيـق -

ويشتمل على بابـــين :

الباب الاول : وفيه ثلاثة فصـول .

الفصل الاول : وفيه تحقيق اسم الكتـاب .

الفصل الثانـــى : وفيه اثبات نسبة الكتاب الى المؤلـف .

الفصل الثالث : وفيه وصف مخطوطات الكتاب وبيان اماكن كل منهـا .

البـاب الثانـــى : وفيه تحقيق نصوص الكتاب وعملـى فيه كالآتـــى :

١ - حققت نصوص الكتاب بالاعتماد على خمس نسخ بعضها منقول عن نسخة المصنف وبعضها عن نسخ منقولة عن اصل المصنف وقد حاولت قدر المستطاع أن - يخرج نص الكتاب على اقرب صورة وضعها عليه المؤلـف .

ثم اشرت الى بدء الصفحات لكل نسخة بوضع خط مائل بعد الكلمة الاولـــى من اول كل صفحة ثم اكتب فى محاذاتها فى الهامش رمز تلك النسخـة وذلك ليسهل الرجوع الى الاصول لمن اراد ذلك .

٢ - ميزت بين تنكيت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح والعراقى - بالاضافة الى رمزيهما اللذين وضعهما الحافظ ابن حجر (ص) لابن الصلاح ، (ع) - للعراقى - بأن وضعت لكل منهما ارقاما متسلسلة فلما يخص ابن الصـلاح ارقامه ولما يخص العراقى ارقامـه .

٣ - عرفت بالاعلام المذكورين فى الكتاب تعريفا موجزا يتناول درجة الشخص - المعرف به واسمه ونسبه ووفاته الا من عجزت عن الوقوف على ترجمتـــه

٤ - خرجت الاحاديث الوارد فى الكتاب الا مالم اجده وتكلمت عليها تصحيحـا وتضعيفا موافقا تارة للحافظ وتارة خالفا له اذا ظهر لى ان الصــــواب فى خلاف ماقالـــه .

(٥) خرجت الاثار الواردة فى الكتاب .

(٦) ارجعت النصوص والاقوال التى استقاها الحافظ عن غيره من العلماء الى اصولها مبينا مواضعها من الاجزاء والصفحات الا مالم اجده .

(٧) اشرت الى كثير من النصوص التى استفادها منه من بعده من العلماء خصوصا الصنعانى فى توضيح الافكار .

(٨) شرحت المفردات اللغوية والاصطلاحية .

(٩) ناقشت المؤلف فى بعض آرائه وايدت مايظهر لى انه الصواب .

وختمت الكتاب بالفهارس العلمية الضرورية وهى :

(أ) فهرس مصادر الكتاب ومراجع التحقيق .

(ب) فهرس الاعلام المترجم لهم .

(جـ) فهرس الاحاديث .

(د) فهرس الاثار .

(هـ) فهرس المواضيع .

الفصـــل الاول

في التعريف بالحافظ ابن الصلاح

تعريف بالامام ابن الصلاح (١)

هو الامام الحافظ المفتي شيخ الاسلام تقي الدين ابو عمرو عثمان ابن المفتي عبد الرحمن صلاح الدين بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي احد ائمة المسلمين علما ودينا .

ولد سنة ٥٧٧ هـ في شرخان قرية قريبة من شهرزور (٢) التابعة لإربل شمالي العراق فنسب اليها لكن اشتهرت نسبته الى شهرزور . وكان والده عبد الرحمن يلقب صلاح الدين فنسب اليه وعرف بابن الصلاح .

نشأ في بيت علم ورئاسة فكان ابوه صلاح الدين من العلماء الاجلاء فقيها متبحرا في فقه الامام الشافعي تولى الافتاء وعرف بالعلم والنبل والفضل .

في عهد الملوك الايوبيين عاش ابن الصلاح وهو عهد لقي من الملوك والامراء تشجيعا على العلم بانشاء المدارس والمكتبات ورصد الاوقاف على المؤسسات العلمية وعلى طلاب العلم والعلماء كما انها تهيء للعلماء الجو وتفسح امامهم المجال ليتبوؤا ارقى المناصب فتنافس العلماء في تحصيل العلوم في هذا الوسط عاش ابن الصلاح فشمر عن ساعد الجد لا يألوا جهدا في تحصيل العلوم .

ولقي عناية فائقة وتشجيعا من ابيه الفاضل العالم يعلمه ويربيه ويوجهه ويدفعه لان يرتحل في طلب العلم بعد ان درس عليه المهذب مرتين ارسله في ريعان شبابه الى الموصل فحصل العلوم بانواعها الفقه والحديث والتفسير والاصول .

---

(١) له ترجمة في الكتب الاتية :
وفيات الاعيان (٣ : ٢٤٣ - ٢٤٤) .
تذكرة الحفاظ (٤ : ١٤٣٠ - ١٤٣١) .
طبقات الشافعية للسبكي (٨ : ٣٢٦) .
شذرات الذهب (٥ : ٢٢١ - ٢٢٢) .
الاعلام للزركلي (٤ : ٣٦٩) .
معجم المؤلفين (٦ : ٢٥٧) .

(٢) شهرزور بفتح الشين وسكون الهاء وفتح الراء وضم الزاي وسكون الواو.

ثم واصل رحلاته العلمية الى بلدان العالم الاسلامي فارتحل الى بغداد فسمع من ابى احمد بن سكينة وعمر بن طبرزد والى همذان ونيسابور ومرو فتلقى من العلوم الكثير خاصة علوم الحديث على ايدى كثير من العلماء ثم رجع ادراجه الى البلاد العربية حلب وحران ودمشق فاخذ عن علمائها مايروى ظمأه ويصل به الى مرحلة التكامل والنضج وما يبلغ درجة الاستاذ العالم الموجه .

وانتهى به المطاف الى ان يستقر فى بلاد الشام مع ابيه واسرته ويستقبل عهدا جديدا عهد المسئولية ونشر العلم فتولى التدريس بالمدرسة الاسدية بحلب (نسبة الى اسد الدين شيركوه) ودرس بالمدرسة الناصرية بالقدس (نسبة الى الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن ايوب) واقام بهما مدة .

واشتغل عليه الناس وانتفعوا به .

ثم انتقل الى دمشق وتولى التدريس بالمدرسة الرواحيةالتى انشأها ابو القاسم هبة الله بن عبدالواحد بن رواحة الحموى .

ولما بنى الملك الاشرف ابن الملك العادل بن ايوب دار الحديث بدمشق فوض تدريسها اليه .

ثم تولى التدريس بمدرسة ست الشام زمرد خاتون بنت ايوب فكان يقوم بوظائفه فى هذه المدارس من غير اخلال او تقصير .(١)

شيوخه :

رأينا ان الامام ابن الصلاح قام برحلات واسعة ولم تنص المصادر التى وقفت عليها الا على عدد قليل من شيوخه فمنهم :

(١) والده صلاح الدين عبدالرحمن بن عثمان بن موسى الكردى الشهرزورى اخذ عليه المهذب مرتين . توفى صلاح الدين سنة ٦١٨ .

---

(١) وفيات الاعيان (٣ : ٢٤٤ - ٢٤٥) ، طبقات الشافعية للسبكى (٨ : ٣٢٧) .

(٢) ومنهم : عماد الدين ابو حامد بن يونس[١] الفقيه الاصولي (ت ٦٠٨) .

(٣) ومنهم عبيدالله السمين .

(٤) ونصر الله بن سلامة .

(٥) ومحمد بن على الموصلي .

(٦) وعبد المحسن بن الطوسي .

(٧) وابو احمد عبد الوهاب بن عبد الله البغدادي[٢] كان حجة علما فقيهـــا محدثا (ت ٦٠٧) .

(٨) وابو المظفر عبد الرحيم بن عبد الكريم السمعاني[٣] (ت ٦١٨) .

تلاميـــذه :

منهم :

(١) فخر الدين عمر الكرجي .

(٢) مجد الدين ابن المهتار .

(٣) الشيخ تاج الدين عبد الرحمن .

(٤) وزين الدين ابو محمد عبد الله بن مروان الفارقي (ت ٧٠٣) .

(٥) والقاضي شهاب الدين الجوري .

(٦) والخطيب شرف الدين الفراوي .

(٧) والشهاب محمد بن شرف الدين .

(٨) والصدر محمد بن حسن الارموي .

---

(١) له ترجمة في وفيات الاعيان (٣ : ٣٨٥) ، الطبقات للسبكي (٥ : ٤٥) .
(٢) له ترجمة في الذيل على الروضتين (ص ٧٠) ، العبر (٥ : ٢٣) .
(٣) له ترجمة في العبر (٥ : ٦٨) ، وفيات الاعيان (٢ : ٣٨١) .
وانظر اسماء بقية الشيوخ في تذكرة الحفاظ (٤ : ١٤٣٠) .
(٤) انظر اسماءهم في تذكرة الحفاظ (٤ : ١٤٣٢) .

مزاياه وثناء العلماء عليه :

قال الذهبي : كان سلفيا حسن الاعتقاد كافا عن تأويل المتكلمين مؤمنا بما ثبت من النصوص غير خائض ولا متعمق .

وكان وافر الجلالة حسن البزة كثير الهيبة موقرا عند السلطان والامراء تفقه به الائمة [١] .

وقال ابن خلكان : وكان من العلم والدين على قدم حسن .

ولم يزل امره جاريا على سداد وصلاح حال واجتهاد في الاشتغال والنفع [٢] .

وقال السخاوي : وكان اماما بارعا حجةمتبحرا في العلوم الدينية بصيرا بالمذهب ووجوهه خبيرا باصوله عارفا بالمذاهب جيد المادة في اللغة العربية حافظاللحديث متفننا حسن الضبط وافر الحرمة عديم النظير في زمانه مع الدين والعبادة والنسك والصيانة والورع والتقوى . انتفع به خلق وعولوا على تصانيفه .

وفاته :

توفي رحمه الله في الخامس والعشرين من شهر ربيع الاخر سنة ثلاث واربعين وستمائة بدمشق وكثر التأسف لفقده وحمل نعشه على الرؤوس وكان على جنازته هيبة وخشوع ودفن بمقابر الصوفية رحمه الله وغفر له [٣] .

---

(١) تذكرة الحفاظ (٤ : ١٤٣١) .

(٢) وفيات الاعيان (٣ : ٢٤٤) ، تذكرة الحفاظ (٤ : ١٤٣١) .

و انظر المدخل الى علوم الحديث للاستاذ العتر (ص ٢٥) ، فتح المغيث للسخاوي السلفية (١ : ١٣) .

و(٣) وفيات الاعيان (٣ : ٢٤٤) تذكرة الحفاظ (٤ : ١٤٣١)

مؤلفاتـــه :

له رحمه الله مؤلفات كثيرة فى مختلف العلوم استفاد منها العلمـــاء بعده فكانت من اهم مراجعهم ومصادرهم التى يعتمدون عليها .

فمنها :

(١) ادب المفتي والمستفتي[(١)] .

(٢) الامالـــى[(٢)] . مخطوط

(٣) شرح الوسيط[(٣)] فى فقه الشافعية ابدى فيه انتقادات علمية واجتهادات فقهية دقيقة .

(٤) صلة الناسك فى صفة المناسك[(٤)] . جمع فيه جملة من المسائل النافعـــة التى يحتاج اليها الناس فى مناسك الحج . مخطوط

(٥) طبقات الشافعية[(٥)] .

(٦) علوم الحديث . اجمع الكتب فى هذا الفن[(٦)] ، ولقى حظا كبيرا مـــن العلماء .

(٧) الفتاوى[(٧)] . جمعه بعض اصحابه وطبع فى مجلد فيه له اجتهادات .

(٨) فوائد الرحلة[(٨)] . كتاب ممتع جمع فيه فوائد فى علوم متنوعة قيدها فـــى رحلته الى خراسان . مخطوط

(٩) مشكل الوسيط[(٩)] . فى مجلد كبير .

---

(١) شذرات الذهب (٥ : ٢٢٢) .
(٢) الاعلام للزركلى (٤ : ٣٦٩) .
(٣) شذرات الذهب (٥ : ٢٢٢) ، سماه مشكل الوسيط . الاعلام للزركلـــى (٤ : ٣٦٩) .
(٤) وفيات الاعيان (٣ : ٢٤٤) ، الاعلام (٤ : ٣٦٩) .
(٥) طبقات الشافعية ، شذرات الذهب (٥ : ٢٢٢) ، الاعلام للزركلـــى (٤ : ٣٦٩) .
(٦) وفيات الاعيان (٣ : ٢٤٤) ، شذرات الذهب (٥ : ٢٢٢) ، الاعـــلام للزركلى (٤ : ٣٦٩) .
(٧) شذرات الذهب (٣ : ٢٢٢) ، الاعلام (٤ : ٣٦٩) .
(٨) شذرات الذهب (٣ : ٢٢٢) ، الاعلام (٤ : ٣٦٩) .
(٩) وفيات الاعيان (٣ : ٢٤٤) ، شذرات الذهب (٥ : ٢٢٢) .

(١٠) المؤتلف والمختلف في اسماء الرجال[١] .

(١١) النكت على المهذب[٢] .

هذا من آثاره النافعة تغمده الله برحمته .

---

(١) المدخل الى علوم الحديث للاستاذ العتر(ص ٢٧) .

(٢) شذرات الذهب(٥ : ٢٤٤) .

الفصـــل الثانـــى

****

تعريف بالحافظ العراقي

****

تعريف بالحافظ العراقي (١)

هو الحافظ الامام الكبير الشهير ابو الفضل زين الدين عبد الرحيم ابن الحسين بن عبد الرحمن بن ابى بكر بن ابراهيم العراقى الكردى حافظ عصره .

ولد فى جمادى الاولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة بمصر . وكان اصل ابيه من بلدة يقال لها رازيان من اعمال اربل ثم قدم القاهرة وهو صغير فنشأ بها وتزوج وانجب المترجم له (٢) .

توفى والده وعمره ثلاث سنين فنشأ يتيما وكان كثير التردد على صديق والده الشيخ تقى الدين العنانى فيحنو ويعطف عليه ويكرمه واتجهت همته لحفظ القرآن وهو ابن ثمان سنين واشتغل بعلم القراءات والعربية فاخذ ذلك عن جماعة منهم :

الشيخ ناصر الدين محمود بن شمعون (٣) وانهمك انهماكا بينا فى القراءات فنهاه عن ذلك القاضى عز الدين بن جماعة قائلا له انه علم كثير التعب قليل الجدوى ، واشار عليه بالاشتغال بعلم الحديث لما رأى من قوة ذكائه وتوقد ذهنه (٤) .

واقدم سماع وجد له سنة ٧٣٧ وكان عمره آن ذاك اثنتى عشرة سنة واقبل بهمة عالية وجد ونشاط على طلب الحديث فاخذ من علاء الدين ابن التركمانى الحنفى وبه تخرج وانتفع به فسمع عليه وعلى ابن شاهد الجيش

---

(١) له ترجمة فى :
لحظ الالحاظ (ص ٢٢٠ - ٢٣٩) .
الضوء اللامع (٤ : ١٧١ - ١٧٨) .
ذيل الطبقات للسيوطى (ص ٣٧٠ - ٣٧٢) .
شذرات الذهب (٧ : ٥٠ - ٥٧) .
حسن المحاضرة (١ : ٢٠٤) -
الاعلام للزركلى (٤ : ١١٩) .
(٢) لحظ الالحاظ (ص ٢٢٠ - ٢٢١) ، الضوء اللامع (٤ : ١٧١) .
(٣) لحظ الالحاظ (ص ٢٧١) .
(٤) الضوء اللامع (٤ : ١٧٢) ، لحظ الالحاظ (ص ١٧١) .

صحيح البخارى وسمع على ابن عبدالهادى صحيح مسلم واخذ عن جماعة من مشايخ مصر والقاهرة منهم :

محمد بن على القطروانى ، ومحمد بن اسماعيل بن الملوك ، ومحمد بن عبدالله بن ابى البركات النعمانى وغيرهم [١] .

رحلاته :

ثم اتجهت همته الى ان يرتحل تأسيا بمن سلفه من ائمة الحديث وعلمائه فقام برحلة الى دمشق وسمع عن عدة من علمائها منهم تقى الدين السبكى ومحمد اسماعيل الحموى .

والى حلب فسمع عن جماعة من علمائها .

والى حماة فسمع عن جماعة من علمائها .

والى طرابلس وبعلبك وبيت المقدس وغزة ومكة والمدينة شرفها الله وسمع عن عدد كبير من علماء هذه البلدان التى جال فيها ومن وقت ان ارتحل الى الشام فى سنة اربع وخمسين وسبعمائة [٢] مكث مدة لا تخلو له سنة فى الغالب ، من الرحلة فى الحج او طلب الحديث وفى مدة اقامته فى وطنه لم يكن له هم سوى السماع والتصنيف والافادة فتوغل فى ذلك حتى ان غالب اوقاته اوجميعها لا يصرفها فى غير الاشتغال فى العلوم وكان له ذكاء مفرط وسرعة حافظة حفظ من الالمام اربعمائة سطر فى يوم واحد [٣] .

شيوخه :

للحافظ العراقى كثرة كاثرة من الشيوخ فى بلده ، والبلدان التى كان يرتحل اليها منهم غير من ذكرنا سابقا :

---

(١) لحظ الالحاظ (ص ٢٢٢) ، الضوء اللامع (٤ : ١٧٢) ، شذرات الذهب (٧ : ٥٥) .
(٢) لحظ الالحاظ (ص ٢٢٣ - ٢٢٦) ، الضوء اللامع (٤ : ١٧٢) .
(٣) لحظ الالحاظ (ص ٢٢٦) .

عماد الدين ابن كثير ، ومحمد بن موسى الشقراوى ، وعبد الله بن محمد بن المهندس ، وابن قيم الضيائية عبد الله بن محمد بن ابراهيم المقدسى وابو بكر بن عبد العزيز بن احمد بن رمضان ومحمد بن محمد بن عبد الغنى الحرانى (١) .

تلامذته :

انفرد الحافظ العراقى فى عصره بالاملاء فقصده لاجل ذلك ولغيره الناس من اقطار العالم الاسلامى للسماع عليه والاخذ عنه فاخذ عنه الجم الغفير والعدد الكثير حتى ان بعض شيوخه كان يأخذ عنه .

ونكتفى بذكر بعضهم فمنهم :

ولده قاضى القضاة ابو زرعة ولى الدين العراقى (٢) .

ومنهم الحافظ الامام على بن احمد بن حجر لازمه عشر سنين (٣) .

ومنهم الحافظ نورالدين ابو بكر الهيثمى لازمه اكثر حياته (٤) .

صفاته وثناء العلماء عليه :

قال ابن فهد المكى :

" وكان رحمه الله صالحا دينا ورعا عفيفا صينا متواضعا حسن النادرة والفاكهة منجمعا ذا اخلاق حسنة منور الشيبة جميل الصورة كثير الوقار قليل الكلام الا فى محل الضرورة فانه يكثر الانتصار تاركا لما لا يعنيه طارحا للتكلف شديد الاحتراز فى الطهارة ولم يكن ذلك يخرجه الى الوسوسة .

---

(١) لحظ الالحاظ (ص ٢٢٢ - ٢٢٥) .
(٢) الضوء اللامع (٤ : ١٧٥) ، لحظ الالحاظ (ص ٢٢٢) .
(٣) الضوء اللامع (٢ : ٣٧) .
(٤) لحظ الالحاظ (ص ٢٣٩) ، الضوء اللامع (٥ : ٢٠١) .

وكان رحمه الله شديد التواضع لا يرى له على احد فضلا كثير الحياء ليس بينه وبين احد شحناء حليما واسع الصدر لا يغضب الا لامر عظيم ويزول في الحال . ليس عنده حقد ولا غش ولا حسد لاحد لا يواجه احدا بما يكره ولو آذاه وعاداه مع صدعه بالحق وقوة نفسه فيه لا يأخذه في الله لومة لائم لا يهاب اميرا ولا سلطانا في قول الحق وكان رحمه الله تعالى كثير التلاوة وافر الحرمة والمهابة نقي العرض ماشيا على طريقة السلف الصالح من المواظبة على قيام الليل وصيام الايام البيض من كل شهر والست من شوال والجلوس في محله بعد صلاة الصبح مع الصمت الى ان ترتفع الشمس فيصلي الضحى وعلى الاسماع والاقراء والتدريس والتصنيف وكان رحمه الله ذا فضائل جمة من مكارم الاخلاق ومحاسن الشيم والاداب (١).

وكان الامام جمال الدين الاسنوي وهو من شيوخه يستحسن كلامه ويصغي اليه ويقول : ان ذهنه صحيح لا يقبل الخطأ وكان يثني على فهمه ويمدحه بذلك . وكان يحث الناس على الاشتغال عليه وعلى كتابة مؤلفاته وينقل عنه في مصنفاته (٢).

وقال التقي الفاسي في ذيل التقييد "كان حافظا متقنا عارفا بفنون الحديث والفقه والعربية وغير ذلك كثير الفضائل والمحاسن متواضعا ظريفا ومسموعاته وشيوخه في غاية الكثرة واخذ عنه علماء الديار المصرية وغيرهم واثنوا عليه خيرا (٣).

وفاته :

توفي رحمه الله في ليلة او يوم الاربعاء ثامن شعبان سنة ست وثمانمائة بالقاهرة وله احدى وثمانون سنة ورثاه جماعة من تلامذته منهم الحافظ ابن حجر في قصيدة اطال فيها النفس منها :

---

(١) لحظ الالحاظ (ص ٢٢٨ - ٢٢٩) ،انظر الضوء اللامع (٤ : ١٧٥) .
(٢) لحظ الالحاظ (ص ٢٢٦ - ٢٢٧) .
(٣) الضوء اللامع (٤ : ١٧٦) .

مصاب لم ينفس للخنـــاق — اصاب الدمع جار للمآقـــى
فيا أهل الشام ومصر فابكوا — على عبد الرحيم بن العراقـى
على الحبر الذى شهدت قوم — له بالانفراد على اتفـــاق
ومن فتحت له قدما علـــوم — غدت عن غيره ذات انغـــلاق

مؤلفاتـــه :

للحافظ العراقى مؤلفات كثيرة اذكر منها ما يتسع له المقام منها :

(١) الاحاديث المخرجة فى الصحيحين التى تكلم فيها بضعف او انقطاع .(١)

(٢) اربعون تساعية .(٢)

(٣) اربعون عشارية(٣) ومنها نسخة بالخزانة الكتانية .(٤)

(٤) اربعون بلدانية .(٥)

(٥) الاستعاذة بالواحد من اقامة جمعتين فى مكان واحد .(٦)

(٦) الفية مصطلح الحديث(٧) طبعت مجردة بالرباط وبالهند ومع تعاليـــق من شرح المصنف .

(٧) الفية غريب القرآن .(٨)

(٨) تقريب الاسانيد وترتيب المسانيد .(٩)

(٩) التقييد والايضاح فى مصطلح الحديث . ويسمى النكت على ابـــن الصـــلاح .(١٠)

---

(١) لحظ الالحاظ (ص ٢٣١) .

(٢) لحظ الالحاظ (ص ٢٣٢) .

(٣) لحظ الالحاظ (ص ٢٣٢) .

(٤) انظر تصدير شرح الالفية (ص ١٨) للمحقق محمد بن الحسين العراقى .

(٥) لحظ الالحاظ (ص ٢٣٢) .

(٦) الضوء اللامع (٤ : ١٧٣) ، لحظ الالحاظ (ص ٢٣٠) .

(٧) الضوء اللامع (٤ : ١٧٣) ، لحظ الالحاظ (ص ٢٣٠) .

(٨) لحظ الالحاظ (ص ٢٣٠) ، الضوء اللامع (٤ : ١٧٣) .

(٩) لحظ الالحاظ (ص ٢٣٠) ، الضوء اللامع (٤ : ١٧٣) .

(١٠) سيأتى الكلام عليه .

(١٠) الدرر السنية فى نظم السيرة الزكية طبعت برباط المغرب[١] .

(١١) الذيل على ذيل العبر للذهبى[٢] .

(١٢) شرح الفية الحديث له طبع[٣] بالمطبعة الجديدة بطالعة فاس سنة ١٣٥٤هـ .

(١٣) المغنى عن حمل الاسفار فى تخريج مافى الاحياء من الاخبار[٤] (يعنى احياء علوم الدين للغزالى) .

---

(١) لحظ الالحاظ (ص ٢٣٠) ، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطى (ص ٣٧١) ، الضوء اللامع (٤ : ١٧٣) .

(٢) الاعلام للزركلى (٤ : ١١٩) .

(٣) لحظ الالحاظ (ص ٢٣٠) ، الضوء اللامع (٤ : ١٧٣) .

(٤) لحظ الالحاظ (ص ٢٢٩) ، الضوء اللامع (٤ : ١٧٣) .

الفصل الثالث

تعريف بالحافظ ابن حجر

تعريف بالحافظ ابن حجر[1]

عصر الحافظ ابن حجر .

كانت الفترة التى عاش فيها الحافظ ابن حجر العسقلانى يعنى اخريات القرن الثامن والنصف الاول من القرن التاسع - من احفل الفترات التاريخية بالعلماء وازخرها بالمدارس ودور الكتب وحلقات الدروس ورغم ما فى هذا العصر من اضطراب سياسى واجتماعى فان الحكام والامراء قد عنوا بتشييد المدارس والمكتبات وتشجيع العلماء واغرائهم بالمال والمناصب مما سبب تنافسا عظيما بين العلماء فى نشر العلم بالتعليم والتأليف فى مختلف ميادين المعرفة .

اسمه ونسبه :

هو شيخ الاسلام الاستاذ امام الائمة شهاب الدين ابو الفضل احمد ابن على بن محمد بن على بن احمد الكنانى[2] العسقلانى[3] المصرى القاهرى الشافعى يعرف بابن حجر وهو لقب لبعض آبائه .

---

(١) انظر ترجمته فى الضوء اللامع (٢ : ٣٦ - ٤٠) .
والجواهر والدرر فى ترجمة شيخ الاسلام ابن حجر مصورة عن مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٤٧٦٨ تاريخ . وجمان الدرر لابن خليل الدمشقى مصورة عن نسخة بدار الكتب برقم ٧٢٦ وذيل طبقات الحفاظ للسيوطى (ص ٣٨٠) ، نظم العقيان للسيوطى (ص ٤٥ - ٤٦) شذرات الذهب (٧ : ٢٧٠ - ٢٧٢) ، البدر الطالع للشوكانى (١ : ٨٧ - ٩٢) معجم المؤلفين (٢ : ٢٠ - ٢٢) ، وقد ذكر كثيرا من مصادر ترجمة الحافظ .

(٢) الكنانى - بكسر الكاف وفتح النون وبعد الالف نون ثانية نسبة الى قبيلة كنانة . الجواهر والدرر (ل ١٣ / أ) .

(٣) نسبة الى عسقلان مدينة بساحل الشام من فلسطين . الضوء اللامع (٢ : ٣٦) ، جمان الدرر (ل ٢ / ب) .

مولده ونشأته :

كان مولده فى شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة على شاطئ النيل بمصر القديمة .

ونشأ الحافظ ابن حجر يتيما اذ مات ابوه فى رجب سنة سبع وسبعين وسبعمائة .

وماتت امه قبل ذلك وهو طفل .

وكان ابوه قد اوصى به الى رجلين ممن كانت بينه وبينهم مودة هما :

زكى الدين ابو بكر بن نور الدين على الخروبى (ت ٧٨٧) وكان تاجرا كبيرا بمصر .

وثانيهما : العلامة شمس الدين ابن القطان (ت ٨١٣) الذى كان له بوالده اختصاص .

فنشأ فى كنف الوصاية فى غاية العفة والصيانة، ولم يأل زكى الدين الخروبى جهدا فى رعايته والعناية به وبتعليمه، فكان يستصحبه معه عند مجاورته فى مكة، وظل يرعاه الى ان مات سنة ٧٨٧ . وكان الحافظ ابن حجر قد راهق ولم تعرف له صبوة ولم تضبط له زلة . حفظ القرآن وهو ابن تسع سنين، وصلى بالناس التراويح اماما فى المسجد الحرام وهو ابن اثنتى عشرة سنة ابان مجاورته مع وصيه الخروبى بمكة المكرمة سنة ٧٨٥ .

وحفظ بعد رجوعه الى مصر سنة ٧٨٦ عمدة الاحكام لعبد الغنى المقدسى والحاوى الصغير للقزوينى .

ومختصر ابن الحاجب الاصلى والملحة وغيرها .

وكان قد اعطى حافظة قوية فكان يحفظ كل يوم نصف حزب من القرآن وكان فى غالب ايامه يصحح الصحيفة من الحاوى الصغير ثم يقرؤها مرة اخرى ثم يعرضها فى الثالثة حفظا ثم لازم كثيرا من الشيوخ من المحدثين والفقهاء والقراء واللغويين والادباء واستفاد من علومهم .

وحبب اليه الحديث النبوى فاقبل بكليته عليه واخذ عن مشايخ عصره وقد بقى منهم بقايا وواصل الغدو بالرواح اليهم .

ولازم الحافظ العراقي عشر سنين وتخرج به وانتفع بملازمته كما لازم شيوخا آخرين في الحديث وفي فنون اخرى .

وجد في طلب العلوم منقولها ومعقولها حتى بلغ الغاية . وصار كلامه مقبولا لا يعدو الناس مقالته لشدة ذكائه وطول باعه في العلوم .

رحلاته في طلب العلم :

كانت الرحلة في طلب العلم سنة متبعة منذ فجر الاسلام، فكان الصحابة يرحلون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتلقوا منه مبادئ الاسلام وتوجيهاته . ورحل الصحابة والتابعون بعضهم الى بعض ثم تتابعت الاجيال الاسلامية على هذا النهج لا سيما اهل الحديث فقد كانوا يرحلون زرافات ووحدانا يضربون في جنبات العالم الاسلامي شرقا وغربا ارتيادا للحديث واهله واستمروا على هذه الحال الى عهد الحافظ ابن حجر رحمه الله فكان واحدا من هؤلاء الافاضل الشغوفين بالعلم والتضلع منه فأخذ بحظ وافر في هذا المجال فجال في مصر والشام والحجاز واليمن والتقى بعدد كبير من العلماء في هذه البلدان وحمل عنهم شيئا كثيرا من العلم واستفاد منهم وافاد .

شيوخ الحافظ :

اهتم الحافظ ابن حجر بذكر شيوخه وردد اسماءهم في كثير من كتبه واعطى عنهم معلومات قيمة الى جانب ذلك فقد افرد ذكرهم في كتابين عظيمين مازالا مخطوطين هما (١) :

المجمع المؤسس للمعجم المفهرس ترجم فيه لشيوخه وذكر مروياتهم بالسماع او الاجازة او الافادة عنهم .

---

(١) وهما بدار الكتب المصرية ولهما صورتان في مكتبة الصديق بمنى .

والثانى : المعجم المفهرس ووهو فهرس لمرويات الحافظ ذكر فيه شيوخه خلال ذكره لاسانيده فى الكتب والاجزاء والمسانيد .

وقسم السخاوى[١] شيوخ الحافظ ابن حجرالى ثلاثة اقسام :

الاول : من سمع منه الحديث ولو حديثا واحدا .

الثانى : من اجازوا له ولو فى استدعاءات بنيه .

الثالث : من اخذ عنه مذاكرة اوانشاد او سمع خطبته او تصنيفه او شهد له ميعادا وربما يكون فى كل من القسمين من تتلمذ له وعنه واستفاد على مجارى عادة الحفاظ .

وبلغ مجموع شيوخه ستمائة وزيادة على اربعين شيخا وقسمهم ابن خليل الدمشقى فى جمان الدرر[٢] الى ثلاثة اقسام ايضا وأوصل عددهم الى ستمائة وتسعة وثلاثين شيخا . ونكتفى هنا بذكر بعض شيوخه وهم الذين كان لهم اثر فى حياته نظرا اولا لكثرتهم .

وثانيا انه تكفل بذكرهم فى كتابيه سالفى الذكر .

كما تكفل بذكرهم تلميذه السخاوى فى كتابه الجواهر والدرر ثم ابن خليل الدمشقى فى جمان الدرر .

فمن شيوخه الذين لازمهم وكان لهم اثر واضح فى نبوغه وحياته :

(١) ابراهيم[٣] بن احمد بن عبدالواحد بن عبدالمؤمن بن علوان التنوخى البعلى الاصل الدمشقى المنشأ الشيخ برهان الدين الشامى بلغ عدد شيوخه ستمائة بالسماع والاجازة يجمعهم معجمه الذى خرجه له الحافظ ابن حجر . نزل اهل مصر بموته درجة قرأ عليه الحافظ شيئا من القرآن ثم قرأ عليه الشاطبية وصحيح البخارى وبعض المسانيد والكتب والاجزاء وخرج له المائة العشارية ثم الاربعين التالية لها واذن له بالاقراء سنة ٧٩٦ - توفى التنوخى سنة ٨٠٠ .

---

(١) الجواهر والدرر (ل ٣٦/ب - ٤٤/ب) .

(٢) (ل ١١/ب - ٢٤/أ) .

(٣) ترجمته فى المجمع المؤسس الورقة (٤-٣١) نقلا عن رسالة ابن حجر ودراسة مصنفاته للدكتور شاكر عبدالمنعم (١ : ١٤٨) ،عنوان الزمان مجلد (١ : ل ٣٧) ،الدرر الكامنة (١ : ١١) .

(٢) عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكنانى العسقلانى الاصل ، ثم البلقينى[1] المصرى الشافعى ابو حفص سراج الدين مجتهد حافظ للحديث من اكابر العلماء افتى ودرس وهو شاب وناظر الاكابر وظهرت فضائله وبهرت فوائده وطار فى الافاق صيته .

سمع الحديث من جماعة من مشايخ عصره واجاز له الذهبى والمزى وغيرهما وكان معظما عند الاكابر عظيم السمعة عند العوام وقد لازمه الحافظ ابن حجر وقرأ عليه الكثير من الروضة ومن كلامه على حواشيها وكتب له بخطه بالاذن بالاعادة وهو اول من اذن له فى التدريس والافتاء وتبعه غيره . له مؤلفات منها : محاسن الاصطلاح فى المصطلح ، وحواشى على الروضة . مات سنة ٨٠٥ .

(٣) عمر بن على بن احمد بن محمد بن عبد الله الانصارى الاندلسى ثم المصرى المعروف بابن الملقن[2] كان اكثر اهل عصره تصنيفا . فشرح المنهاج عدة شروح وخرج احاديث الرافعى فى ست مجلدات وشرح صحيح البخارى فى عشرين مجلدة .

توفى سنة ٨٠٤ .

(٤) محمد بن ابى بكر بن عبد العزيز بن محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنانى الحموى الاصل المصرى الشافعى ويعرف بابن جماعة عز الدين فقيه اصولى محدث متكلم اديب نحوى لغوى مشارك فى غير ذلك وكان يقول :

"اعرف خمسة عشر علما لا يعرف علماء مصرى اسماءها" .

وصنف التصانيف الكثيرة التى جمع اسماءها فى جزء مفرد .

---

(١) ترجمته فى انباء الغمر (٥ : ١٠٧) ، لحظ الالحاظ (ص ٢٠٦ - ٢٢٠) ، الضوء اللامع (٦ : ٨٥ - ٩٠) ، الاعلام للزركلى (٥ : ٢٠٥) ، جمان الدرر (ل ٣٠ / ب) .

(٢) ترجمته فى انباء الغمر (٢ : ٢١٦ - ٢١٩) ، لحظ الالحاظ (ص ١٩٩ - ٢٠٣) ، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطى (ص ٣٦٩) .

(٣) ترجمته فى انباء الغمر (٧ : ٢٤٠ - ٢٤٣) ، الضوء اللامع (٧ : ١٧١ - ١٧٤) ، لحظ الالحاظ (ص ٢٦٧) .

قال السخاوى : ضاع اكثرها منها : النصف الاول من حاشية العضد وشرح جمع الجوامع وشرح علوم الحديث لابن الصلاح . اخذ عنه الحافظ ابن حجر ولازمه فى غالب العلوم التى كان يقرأها من سنة ٧٩٠ الى ان مات سنة ٨١٩ .

تلاميذ الحافظ ابن حجر :

ان المكانة الرفيعة التى تبوأها الحافظ ابن حجر بعلمه الواسع واخلاقه الكريمة وبعد صيته وطريقته المثلى فى التدريس والتربية قد لفتت انظار الناس من علماء وطلاب فتنافسوا فى الرحلة اليه والاخذ عنه لينهلوا من علومه الغزيرة وليفيدوا من آدابه واخلاقه الرفيعة فكثر عددهم واصبح رؤساء العلماء من كل مذهب وفى كل قطر اسلامى من تلاميذه .

ولقد سرد السخاوى فى الجواهر والدرر[1] اسماء جماعة من الذين اخذوا عنه رواية ودراية فبلغ عددهم خمسمائة شخص . وفى جمان الدرر[2] اورد ابن خليل الدمشقى حوالى ثلاثمائة وخمسين نفسا من تلاميذه والاخذين عنه .

والمجال هنا لا يتسع الا لذكر القليل منهم .. فمنهم :

(١) ابراهيم بن على بن الشيخ بن برهان الدين ابن ظهيرة[3] المكى الشافعى قرأ على الحافظ النصف الاول من شرح النخبة وقطعة من الحاوى الصغير ولى قضاء مكة نحو ثلاثين سنة واليه انتهت رياسة العلم فى الحجاز توفى سنة ٨٩١ .

(٢) احمد بن عثمان بن محمد بن ابراهيم بن عبدالله الكرمانى الاصل

---

(١) من (ل ٢٥٣/أ - ٢٧٢/ب) .
(٢) جمان الدرر من (ل ١٢٤/ب - ١٣١/أ) .
(٣) الضوء اللامع (١ : ٨٨) ، جمان الدرر (ل ١٢٤/ب) ، الاعلام (١ : ٤٧) .

القاهرى الحنفى ويعرف بالكلوتاني[1] (شهاب الدين ابو الفتح) محدث. قرأ على الحافظ تغليق التعليق بكماله وغيره من تأليفه والاقتراح لابن دقيق العيد . من تصانيفه : مختصر الناسخ والمنسوخ للحازمى ومختصر فى علوم الحديث . توفى سنة ٨٣٥ .

(٣) احمد بن محمد بن على بن حسن الانصارى الخزرجى شهاب الدين[2] المعروف بالحجازى من شيوخ الادب فى مصر نظم الشعر وقرأ الحديث والفقه واللغة وتصدر للتدريس اخذ عن الحافظ ابن حجر وغيره من علماء عصره . من مؤلفاته " قلائد النحور من جواهر البحور" والكنس الجوارى . توفى سنة ٨٧٥ .

(٤) زكريا بن محمد بن زكريا الانصارى[3] عالم مشارك فى الفقه والاصول والفرائض والتفسير والقراءات والتجويد والحديث .
اخذ عن الحافظ ابن حجر وغيره من اعيان عصره . من مصنفاته الكثيرة : " شرح صحيح مسلم" و" شرح مختصر المزنى فى الفقه الشافعى" و" شرح الفية العراقى" فى علوم الحديث . مات سنة ٩٢٦ .

(٥) محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن ابى بكر بن عثمان السخاوى[4] الاصل القاهرى الشافعى (شمس الدين ابو الخير) فقيه مقرئ محدث مؤرخ مشارك فى الفرائض والحساب والتفسير والاصول . اخذ عن جماعة لا يحصون يزيدون على اربعمائة نفس واذن له غير واحد بالافتاء والتدريس والاملاء ، وسمع الكثير على شيخه الحافظ ابن حجر ولازمه

---

(١) الضوء اللامع (١ : ٣٧٨ - ٣٨٠) ، جمان الدرر (ل ١٢٥ / ب) ، معجم المؤلفين (١ : ٣١١) .

(٢) الضوء اللامع (٢ : ١٤٧) ، جمان الدرر (ل ١٢٦ / أ) لكن ذكر ان وفاته سنة ٨٨٧ ، الاعلام للزركلى (١ : ٢١٩) .

(٣) شذرات الذهب لابن العماد (٨ : ١٣٤ - ١٣٦) ، البدر الطالع للشوكانى (٢ : ٢٥٢ - ٢٥٣) ، معجم المؤلفين (٤ : ١٨٢) .

(٤) شذرات الذهب (٨ : ١٥ - ١٦) ، البدر الطالع للشوكانى (٢ : ١٨٤ - ١٨٧) معجم المؤلفين (١٠ : ١٥٠) .

اشد الملازمة وحمل عنه مالم يشاركه فيه غيره . من مؤلفاته الكثيرة :
" الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" فى التراجم، و" الجواهر والدرر فى ترجمة الحافظ ابن حجر" و" فتح المغيث فى شرح الفية الحديث" مات سنة ٩٠٢ .

(٦) محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبدالله بن فهد[1] الهاشمى العلوى المكى الشافعى اخذ عن كثير من العلماء منهم الحافظ ابن حجر وكتب عمن دب ودرج وبرع فى الحديث وفاق اقرانه وصار المعول عليه فى هذا الشأن . له مؤلفات منها :
" لحظ الالحاظ ذيل تذكرة الحفاظ" و" الاشراف على جمع النكت الظراف وتحفة الاشراف" . توفى سنة ٨٧١ .

صفاته واخلاقه :

قال ابن تغرى بردى فى بيان صفاته :
" شيخ الاسلام حافظ المشرق والمغرب امير المؤمنين فى الحديث علامة الدهر شيخ مشايخ الاسلام حامل لواء سنة سيد الانام قاضى القضاة اوحد الحفاظ والرواة شهاب الدين ابو الفضل احمد بن الشيخ نور الدين على ابن محمد بن محمد بن على احمد بن حجر المصرى المولد والمنشأ والدار والوفاة العسقلانى الاصل الشافعى قاضى قضاة الديار المصرية وعالمها وحافظها وشاعرها . . . لم يخلف بعده مثله شرقا ولا غربا ولا نظر هو مثل نفسه فى علم الحديث .

وكان رحمه الله تعالى - اماما عالما حافظا شاعرا اديبا مصنفا مليح الشكل منور الشيبة حلو المحاضرة الى الغاية والنهاية عذب المذاكرة مع وقار وابهة وعقل وسكون وحلم وسياسة ودربة بالاحكام ومداراة الناس قل ان كان يخاطب الرجل بما يكره بل كان يحسن الى من يسىء اليه ويتجاوز عمن

---

(١) الضوء اللامع (٩ : ١٨١ - ٢٨٣) ، البدر الطالع (٢ : ٢٥٧ - ٢٥٩) ، معجم المؤلفين (١١ : ٢٩١) .

قدر عليه هذا مع كثرة الصوم ولزوم العبادة والبر والصدقات وبالجملة فانه احد من ادركنا من الافراد"[١] .

" وكان ورعا شديد التحرى والتحرز فى مأكله ومشربه وملبسه فلا يأكل الا من الحلال الطيب ، فلقد قدم اليه مرة طعام من جهة لا يحب ان يأكل منها ولما سأل عنه وعرف مصدره استدعى بطست وقال : افعل مافعله ابوبكر الصديق رضى الله عنه - ثم استقاء مافى بطنه"[٢] .

وكان يمتاز بالتواضع والبعد عن التباهى بما منحه الله من مواهب وطاقات عقلية وعلمية . فلقد سئل هل رأيت مثل نفسك ؟ فاجاب[٣] قال : الله " فلا تزكوا انفسكم"[٤] .

قال ابن فهد :

" . . . لم تر العيون مثله ولا رأى مثل نفسه"[٥] .

" وكان ضابطا للسانه واسع الصدر واسع الحلم يغض عمن يؤذيه مع قدرته على الانتقام منه . بل يحسن الى من اساء اليه ويتجاوز عمن قدر عليه بطىء الغضب مالم يكن فى حق الله تعالى .

وكان فى غاية السماحة والسخاء والبذل مع قصده اخفاء ذلك . وكان بارا بشيوخه وابنائهم بل بطلبته واصحابه وخدمه "[٦] .

وكان شديد الحرص والمحافظة على الوقت .

فكانت همته المطالعة والقراءة والسماع والعبادة والتصنيف والافادة بحيث لم يخل لحظة من اوقاته عن شىء من ذلك حتى فى اكله"[٧] .

---

(١) النجوم الزاهرة (١٥ : ٥٣٢) .
(٢) الجواهر والدرر (ل ٢٣٣) .
(٣) الجواهر والدرر (ل ٢٤٤) .
(٤) من الاية (٣٢) من سورة النجم .
(٥) لحظ الالحاظ (ص ٣٣٦) .
(٦) الجواهر والدرر (ل ٢٣٢/ب) .
(٧) الجواهر والدرر (ل ٢٩) .

" وكان متبعا للسنة شديد التمسك بها في جميع احواله ويدعو اليهـا بلسانه وقلمه ويحذر من مخالفتها شديد الانكار للبدع .

وكان يجهر بالانكار على ابن عربي ومن نحا نحوه وينكر مذهبه القبيح في تفضيل الولي على النبي اذ يقول :

" مقام النبوة في برزخ ... فويق الرسول ودون الولي "

وسأل شيخه البلقيني عن ابن عربي فكفره .

ثم سأله عن ابن الفارض فتردد في تكفيره فانشده من قصيدته التائيـة ابياتا فقال : هذا كفر هذا كفر ".(١)

ثناء العلماء على الحافظ ابن حجر ومكانته بينهم .

ان مكانة ابن حجر العلمية وسمو آدابه واخلاقه جعلت اقلام العلمـاء من شيوخه واقرانه وتلاميذه ومن بعدهم تفيض ثناء عليه وتشيد بمكانته ورسـوخ قدمه في العلم والفضل سجل من ذلك تلميذه السخاوي الشيء الكثير لشيوخه واقرانه وتلاميذه وسجل ذلك المؤرخون وغيرهم وسوف اجتزيء من ذلك بمـا يسمح به المقام هنا .

فمن ذلك الثناء ماكتبه شيخه الامام سراج الدين البلقيني تقريظـا لكتاب الحافظ " تغليق التعليق " قال :

" جمع الشيخ الحافظ المحدث المتقن المحقق شهاب الدين ابي الفضـل احمد ابن الفقير الى الله الفاضل نور الدين الشهير بابن حجر ".(٢)

وكتب العلامة برهان الدين الابناسي في تقريظه للمائة العشاريـات تأليف الحافظ : " وكان ممن لاحظته عيون السعادة وسبقت له فـي الازل الارادة الشيخ الامام العالم المحدث المتقن شهاب الدين ابو الفضل احمد بن الشيخ الامام العالم صدر المدرسين مفتي المسلمين ابي الحسن علي الشهـير بابن حجر نور الدين الشافعي لما عنيت بعناية التوفيق ورعاية التحقيق نظـر

---

(١) الجواهر والدرر (ل ٤٩) .

(٢) الجواهر والدرر (ل ٤٩/ب) ، جمان الدرر (ل ٣٢/أ) .

في العلوم الشرعية واتقن جلها وحل مشكلها وكشف قناع معضلها وصرف همته العلية الى اشرفها علم الحديث وهو افضلها فاجتمع عليه المشايخ الجلة وكل مسند ورحلة فاستفاد منهم وافاد فانتقى الاسانيد الجياد"[1].

وكتب شيخه العلامة عبد الرحيم بن الحسين العراقي :

" ولما كان الشيخ العالم الكامل الفاضل الامام المحدث المفيد المجيد الحافظ المتقن الضابط الثقة المأمون شهاب الدين ابو الفضل بن الشيخ الامام العالم الاوحد نور الدين علي العسقلاني المصري الشهير بابن حجر نفع الله به وبلغه غاية اربه ممن وفقه الله لطلبه ... الى ان قال فجمع الرواة والشيوخ وبين الناسخ والمنسوخ وجمع الموافقات والابدال وميز بين الثقات والضعفاء من الرجال وافرط بجده الحثيث حتى انخرط في مسلك اهل الحديث وحصل في الزمن اليسير على علم غزير"[2].

قال السخاوي :" وبلغني عن شيخنا ابي العباس الحناوي قال :

" كنت اكتب الاملاء عن شيخنا العراقي فاذا جاء ابن حجر ارتج له المجلس وعند عرض الاملاء قل ان يخلو من اصلاح يفيده ابن حجر"[3].

وكتب تلميذه السخاوي سفرا ضخما في حياته وترجم له في عدد من مؤلفاته ومن قوله فيه اضافة الى ما اسلفناه عنه بعد ان ذكر وظائفه واعماله الجليلة التي قام بها :" واملى ما ينيف على الف مجلس من حفظه واشتهر ذكره وبعد صيته وارتحل الائمة اليه وتبجح الاعيان بالوفود عليه وكثرت طلبته حتى كان رؤوس العلماء من كل مذهب من تلامذته واخذ الناس عنه طبقة بعد اخرى والحق الابناء بالاباء والاحفاد بل وابناءهم بالاجداد ولم يجتمع عند احد مجموعهم وقهرهم بذكائه وتفوق تصوره وسرعة ادراكه واتساع نظره ووفور آدابه وامتدحه الكبار وتبجح فحول الشعراء بمطارحته وطارت فتواه التي لا يمكن دخولها تحت الحصر في الافاق .. مع شدة تواضعه وحلمه وبهائه وتحريه في مأكله ومشربه وملبسه وصيامه وقيامه وبذله وحسن عشرته ورضى اخلاقه وميله الى الفضائل وانصافه في البحث ورجوعه الى الحق وخطله

---

(١) الجواهر والدرر (ل ٥٠/أ) ، جمان الدرر (ل ٣٢/أ) .

(٢)

(٣) الجواهر والدرر (ل ٥١/أ) ، جمان الدرر (ل ٣٢/ب) .

التي لم تجتمع لاحد من اهل عصره فقد شهد له القدماء بالحفظ والثقة والامانة والمعرفة التامة والذهن الوقاد والذكاء المفرط وسعة العلم في فنون شتى"[١].

وفاتـــه :

بعد تلك الحياة الحافلة بالنشاط الواسع في خدمة العلم ورفع مناره والجهاد في نشره واشاعته بمختلف السبل من تدريس واملاء وتأليف وفتاوى وغيرها ذلك النشاط الذي استغرق مايقرب من ستين عاما فانجب جيلا من افذاذ العلماء وسد فراغا كبيرا في المكتبة الاسلامية بالمؤلفات الكثيرة الواسعة الناضجة مما لاغنى للمكتبة الاسلامية ولا لرواد العلم عنها .

بعد كل هذا وافاه الاجل المحتوم - سنة الله ولن تجد لسنة الله تبديلا - على اثر مرض بدأ به من شهر ذي القعدة من سنة ٨٥٢ فكان رحمه الله يكتم ذلك المرض ويؤدي واجبه من تدريس واملاء ولكن المرض ازداد به فتردد اليه الاطباء وهرع اليه الناس من امراء وقضاة لعيادته دام به ذلك المرض اكثر من شهر ثم اصيب باسهال شديد ورمى دمى[٢] . قال السخاوي " ولا استبعد انه اكرمه الله بالشهادة فقد كان الطاعون ظهر"[٣] ثم اسلم الروح الى باريها في اواخر شهر ذي الحجة من سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة يوم السبت الموافق للثامن عشر من الشهر المذكور[٤] .

وحضر جنازته الشيوخ وارباب الدولة وجمع غفير من الناس وازدحموا في الصلاة عليه حتى حزر احد الاذكياء من مشى في جنازته بانهم نحو الخمسين الف انسان وواروا اجثمانه بتربة بني الخروبي بالقرب من قبر الامام الشافعي[٥] .

---

(١) الضوء اللامع (٢ : ٣٩) .
(٢) لحظ الالحاظ (ص ٣٣٧) .
(٣) الجواهر والدرر (ل ٢٧٤) .
(٤) الجواهر والدرر (ل ٢٧٥ / ب) .
(٥) الجواهر والدرر ل (٢٧٥ / ب) .

كان يوم موته عظيما على المسلمين وحتى على اهل الذمة ورثاه عدد من الشعراء منهم الشهاب الحجازى بقصيدة تضم اكثر من خمسين بيتا مطلعها :

كل البرية للمنية صائرة　　　وقفولها شيئا فشيئا سائرة

والنفس ان رضيت بذا ربحت وان

لم ترض كانت عند ذلك خاسرة (١)

ورثاه تلميذه البقاعى بقصيدة مطلعها :

رزء الم فقلت الدهر فى وهج　　　واعقل الناس منسوب الى الهوج (٢)

ورثاه اغلب شعراء عصره بامهات القصائد (٣) . ولا يتسع المجال لذكرها رحمه الله واكرم مثواه .

مؤلفات الحافظ ابن حجر :

لقد جال الحافظ ابن حجر بقلمه فى كل مجال من مجالات العلوم الاسلامية والعربية وزاحم بفكره ونشاطه وعبقريته ائمة الحديث والتفسير واللغة والادب والشعر .

وقدم خدمة جلى للامة الاسلامية لا سيما فى الحديث الشريف وعلومه فالف رحمه الله :

فى علوم القرآن وعلوم الحديث وشرحه وعلل الحديث ونقده وطرقه وتخريجه والعشاريات والاربعينيات وكتب الاطراف والزوائد والابدال والموافقات والفقه واصوله والعقائد والمعاجم والمشيخات والفهارس وكتب الرجال والتراجم والمناقب والتاريخ والادب واللغة ودواوين الشعر .

وما من نوع من هذه الانواع الا وله فيه مؤلف او مؤلفات . واصبح من العسير ان يحيط احد بنشاطه او يحصى مؤلفاته . لذا نرى بعضا من ترجموا

---

(١) الجواهر والدرر (ل ٢٨٦) ، لحظ الالحاظ (ص ٣٣٩) .

(٢) الجواهر والدرر (ل ٢٨٦) .

(٣) انظر الجواهر والدرر من (ل ٢٨٦ - ٢٩١) ، جمان الدرر من (ل ١٣٣ - ١٣٧) .

له يكتفى ان يقول فى عدد مؤلفاته انها تزيد على مائة وخمسين مؤلفا[(١)] .

ومنهم من يقول انها تزيد على المائة .

قال صاحب اليواقيت والدرر وصاحب بدائع الزهور : انها بلغت نحوا من مائة كتاب .

وذكر السخاوى فى الضوء اللامع ان مصنفاته زادت على مائة وخمسين وفى الجواهر والدرر[(٢)] ذكر مايقرب من الواقع فابلغها مايزيد على ٢٧٠ عنوانا وقال ان الحافظ جمعها فى كراسة واوصلها الدكتور شاكر محمود فى رسالته " الحافظ ابن حجر ودراسة مصنفاته " ٢٨٢ كتابا واضاف ثمانية وثلاثين مؤلفا نسبت للحافظ .

هذا وليس من الممكن هنا استيفاؤها لكثرتها ولان مؤلفين ومترجمين للحافظ قد قاموا بهذا الواجب كالسخاوى فى الجواهر والدرر وابن خليل الدمشقى فى جمان الدرر والدكتور شاكر محمود عبد المنعم فى رسالته " الحافظ ابن حجر ودراسة مصنفاته " التى نال بها شهادة الدكتوراه . وقد بذل جهدا مشكورا فى هذه الرسالة لاسيما فى احصاء مؤلفاته فقد اطال النفس فى ذكرها وبيان المصادر التى تذكرها ودراسة بعضها دراسة وافية وبيان اهميتها ثم ترتيبها على حسب المواضيع وقد بلغت مايقرب من ثلاثمائة مؤلف واستغرقت فى رسالته اثنتين وثلاثين واربعمائة صفحة من ص ٢٥٢ - ٦٨٧ لاجل هذا سأكتفى بالاشارة الى بعضها فمنها :

(١) اتحاف المهرة باطراف العشرة

والمقصود بالعشرة : الموطأ ومسند الشافعى ومسند احمد وجامع الدارمى وصحيح ابن خزيمة والمنتقى لابن الجارود وصحيح ابن حبان ومستخرج ابى عوانة ومستدرك الحاكم وشرح معانى الاثار للطحاوى وسنن الدارقطنى وهو مخطوط ومنه نسخة مصورة بمكتبة الجامعة الاسلامية واخرى فى مكتبة الصديق بمنى .

---

(١) الضوء اللامع (٢ : ٣٨) .

(٢) من (ل ١٥٠ - ١٦٠) .

(٢) الاصابة فى تمييز الصحابة . وهو من اشهر مصنفات الحافظ واعظمهـا بعد فتح البارى مطبوع ويقع فى اربع مجلدات .

(٣) انباء الغمر بابناء العمر . رتبه على السنين اورد فى كل سنة احوال الدول واحداثها ووفيات الاعيان مستوعبا لرواة الحديث . مطبوع

(٤) بلوغ المرام من ادلة الاحكام فى مجلد لطيف وهو مطبوع ومشهور .

(٥) تبصير المنتبه وتحرير المشتبه حرر فيه كتاب المشتبه للذهبى فضبط فيه الاسماء بالحروف واستدرك فيه مافات الذهبى من الاسماء مطبوع

(٦) تجريد الاسانيد للكتب المشهورة والاجزاء المنثورة المسمى بالمعجم المفهرس مخطوط منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٣٣١ .

(٧) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الائمة الاربعة .

يعنى رجال الموطأ ومسند ابى حنيفة ومسند الشافعى ومسند احمد مطبوع .

(٨) تغليق التعليق يقع فى مجلد ضخم يشتمل على وصل الاحاديث المعلقة المرفوعة والاثار الموقوفة والمقطوعة الواقعة فى صحيح البخارى . مخطوطة ومنه صورة بمكتبة الحرم المكى .

(٩) تقريب التهذيب مختصر تهذيب التهذيب له يشتمل على مؤلفات اصحاب الكتب الستة مطبوع فى مجلدين .

(١٠) التلخيص الحبير فى تخريج احاديث الرافعى الكبير .

وهو تلخيص للبدر المنير لابن الملقن .

واضاف اليه زوائد وفوائد مهمة . مطبوع فى مجلدين .

(١١) تهذيب التهذيب لخص فيه تهذيب الكمال فى الرجال للمزى مع زيادات كثيرة اضافها اليه .

مطبوع فى اثنى عشر جزءا .

(١٢) الحواشي على تلخيص المستدرك

(١٣) الدراية فى تلخيص تخريج احاديث الهداية .

لخص فيه الحافظ نصب الراية فى تخريج احاديث الهداية للزيلعى

مطبوع فى مجلد .

(١٤) الدرر الكامنة فى اعيان المائة الثامنة .

وهو من كتب التراجم جمع فيه اعيان القرن الثامن مرتبين على حروف

المعجم . مطبوع فى ست مجلدات .

(١٥) فتح البارى بشرح صحيح البخارى وهو اجل شروح البخارى ومن اجل

تصانيف الحافظ ابن حجر واشهرها واكثرها نفعا .

مطبوع فى ثلاثة عشر جزءا .

(١٦) لسان الميزان .

يشتمل على تراجم من ليس فى تهذيب الكمال من الميزان مع زيادات

كثيرة جدا فى احوالهم من ناحية الجرح والتعديل واضاف اسماء رجال

فاتت صاحب الميزان . مطبوع

(١٧) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية .

وهى مسند ابن منيع ومسند ابن ابى شيبة ومسند عبد بن حميد ومسند

ابى اسامة ومسند الطيالسى ومسند الحميدى ومسند ابن ابى عمر

ومسند مسدد ثم اضاف اليها مسند ابى يعلى ومسند اسحاق بن

راهويه . مطبوع

(١٨) نخبة الفكر وشرحها نزهة النظر .

حوى على صغر حجمه كل انواع علوم الحديث .

طبع مرارا .

(١٩) نزهة الالباب فى الالقاب .

مخطوط توجد منه نسخ كثيرة مخطوطة منها بدار الكتب نسختان تحت

رقم ١٦٦، ٣٣٦ مصطلح . ومنها نسخة بمكتبة الحرم المكى .

(٢٠) هدى السارى مقدمة فتح البارى تقع فى مجلد ضخم وتشتمل على جميع

مقاصد الشرح (فتح البارى) سوى الاستنباط . مطبوع

الباب الثاني

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

في دراسة كتاب النكت للحافظ
ابن حجر على ابن الصلاح ويشتمل

على اربعة فصول

الفصل الاول : في تنكيت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح

الفصل الثاني : في تنكيته على العراقي

الفصل الرابع : في مناهج الائمة الثلاثة

الفصل الرابع : في تعقباتي على الحافظ ابن حجر

الفصل الأول

فى تنكيت الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح

المراحل التى تكونت فيها نكت[1] ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح ونكت العراقى :

(١) قرأ الحافظ ابن حجر على شيخه العراقى الفوائد التى جمعها على مصنف ابن الصلاح (المقدمة) وكان فى اثناء قراءته على شيخه وبعد ذلك اذا وقعت له النكتة الغريبة والنادرة العجيبة والاعتراض قويا كان او ضعيفا ربما علق ذلك على هامش الاصل وربما اغفله .

(٢) ثم رأى - فيما بعد - أن الصواب الاجتهاد فى جمع ذلك لاكمال التنكيت على كتاب ابن الصلاح فشرع فى تنفيذ رأيه بتأليف كتابه هذا (النكت على ابن الصلاح والعراقى) .

(٣) وقد بين الحافظ غرضه من هذا العمل فقال :

وغرضى بذلك جمع ماتفرق من الفوائد واقتناص مالاح من الشوارد .
هذا وقد بلغت نكته على ابن الصلاح مائة وتسعا وعشرين نكتة اتخذ منها منطلقا لابراز كثير من القواعد والفوائد والعلوم الغزيرة فى ثنايا هذا الكتاب المبارك .

ويتلخص عمله فى :

(أ) الدفاع عن ابن الصلاح
(ب) الاعتراض عليه ومناقشته .
(جـ) شرح بعض الأمور اللغوية والاصطلاحية .
(د) اضافة اشياء هامة وغزيرة من الفوائد والبحوث القيمة واستطرادات واسعة ومفيدة .

وفى الصفحات التالية دراسة وعرض ملخص لعمله العظيم فى هذا الكتاب القيم الذى بذل فيه جهده الجبار الذى دل على طول باعه وسعة اطلاعه وانه باحث ناقد من الدرجة الاولى بل لا يلحق فى هذا المضمار .

---

(١) النكتة هى مسألة لطيفة اخرجت بدقة نظر وامعان فكر من نكت رمحه بالأرض اذا اثر فيها .
وسميت المسألة الدقيقة نكتة لتأثير الخواطر فى استنباطها .

التعريفات للجرجانى ص ٢٢

كلامه على خطبة ابن الصلاح وفيها
ثلاثة عشر نكتة

=====

١) ١ — النكتة الاولى : ص ٣

كانت شرحا لكلمة الواقي ا بين انها مشتقة من قوله تعالى "فوقاه الله" ثم بين ان هناك مذهبين في الأسماء الحسنى .

الاول : انها مشتقة .

والثاني : انها توقيفية .

وقال : وهو الاصح عند المحققين .

(٢) ٢ — النكتة الثانية : ص ٣

كانت دفاعا عن ابن الصلاح ، حيث اعترض عليه في قوله "حمدا بالغا امد التمام ومنتهاه" بأن هذه دعوى لا تصح ، لان الخلق كلهم لو اجتمع حمدهم لم يبلغ بعض ما يستحقه تعالى من الحمد فضلا عن تمامه .

أجاب الحافظ بأن المصنف لم يدع ان الحمد الصادر منه بلغ ذلك وانما اخبر أن الحمد الذي يجب لله هذه صفته .

(٣) ٣ — النكتة الثالثة : ص ٥

كانت ردا على اعتراض على قول ابن الصلاح "على نبينا " بأن النبي أعم من الرسول البشري فلم عدل عن الوصف بالرسالة ؟ اجاب الحافظ بجوابين : أحدهما ان المقام مقام تعريف يحصل الاكتفاء فيه بأي صفة كانت .

(٤) ٤ — النكتة الرابعة : ص ٥

عبارة عن اعتذار وتوجيه لقول ابن الصلاح " وآل كل " قال الحافظ : "اضافة الى الظاهر خروجا من الخلاف ، لان بعضهم لا يجيز اضافته الى المضمر" .

(٥) ٥ — النكتة الخامسة : ص ٦

اجابة عن سؤال صوره الحافظ نفسه لم لم يأت ابن الصلاح في خطبته بقول " أما بعد " مع ان النبي صلى الله عليه وسلم — كان يأتي بها في خطبه ؟ ثم أجاب الحافظ : بأنه لا حجر في ذلك بل هو من التفنن .

ثم ان ابن الصلاح تعرض هنا لفضل علم الحديث، فعرفه الحافظ بانه " معرفة القواعد التى يتوصل بها الى معرفة حال الراوى والمروى" .

(٦) ٦ - النكتة السادسة : ص٦

كانت شرحا وضبطا لكلمة رذالة الواردة فى كلام ابن الصلاح - قال الحافظ : هى بضم الراء وبعدها ذال معجمة . والرذالة ما انتفى جيده . .الخ

(٧) ٧ - النكتة السابعة : ص٧

كانت ضبطا لغويا لقول ابن الصلاح " وسفلتهم" . قال : هو بفتح السين وكسر الفاء وفتح اللام وزن فرح جمع سفلة - بكسر السين وسكون الفاء .

(٨) ٨ - النكتة الثامنة : ص ٧

كانت شرحا لقول ابن الصلاح فى مزايا علم الحديث : " وهو من اكثر العلوم تولجا" اى دخولا .

قال الحافظ : والمراد بالعلوم هنا الشرعية وهى التفسير والحديث والفقه ، ثم بين الحافظ حاجة كل علم من هذه الى علم الحديث .

(٩) ، (١٠) ٩ ، ١٠ النكتة التاسعة والعاشرة : ص٨

كانتا شرحا لقول ابن الصلاح : " وافنان فنونه - يعنى علم الحديث غضة " قال الحافظ : " الافنان جمع فنن - بفتحتين - وهو الغصن . والفنون جمع فن وهو الضرب من الشئ اى النوع . وقوله : غضة : هى استعارة مناسبة للفنن وفيه الجناس بين افنان وفنون" .

(١١) ١١ - النكتة الحادية عشرة : ص٨

كانت شرحا لقول ابن الصلاح : " ومغانيه بأهله آهلة" .

قال الحافظ : المغانى - بالغين - جمع مغنى : مقصور . وهو المكان الذى كان مسكونا ثم انتقل اهله عنه (١) .

(١٢) ١٢ - النكتة الثانية عشرة : ص ٩

كانت ضبطا لغويا ثم انتقادا لابن دحية لقول ابن الصلاح فى بقايا من

---

(١) قال فى لسان العرب : والمغانى : المنازل التى كان بها اهلوها واحدها مغنى . وقيل : المغنى : المنزل الذى غنى به اهله ثم ظعنوا عنه (مادة غنى) .

اهل الحديث : "انما هم شرذمة بالذال المعجمة ، وحكى ابن دحية جواز اهمالها وشذ بذلك" .

(١٣) ١٣ - النكتة الثالثة عشرة ، ص٩

كانت شرحا وضبطا لقول ابن الصلاح : " من سماعه غفلا ... وعطلا " .

قال الحافظ - بضم الغين المعجمة وسكون الفاء - استعارة يقال : ارض غفل : لا علم بها .

فكأنه شبه الكتاب بالارض والتقييد بالنقط والشكل والضبط بالعمران (١) .

وقوله : "عطلا" ، العاطل ضد الحالي .

[illegible]

النوع الاول : الصحيح

وفيه ست عشرة نكتة .

(١٤) ١ - النكتة الاولى : ص١٢

كانت جوابا على اعتراض على تعريف ابن الصلاح للحديث الصحيح " بانه الحديث المسند الذى يتصل اسناده . . . الخ "

اعترض عليه بانه لو قال : المسند المتصل لاستغنى عن تكرار لفظ الاسناد .

فاجاب الحافظ بانه انما اراد الحديث المرفوع لانه الاصل الذى يتكلم عليه .

(١٥) ٢ - النكتة الثانية : ص١٣

كانت جوابا على اعتراض على ابن الصلاح فى اشتراطه فى حد الصحيح بان لا يكون شاذا ولا معللا . بانه كان ينبغى أن يزيد فيه قيد القدح بأن يقول : ولا معللا بقادح .

اجاب الحافظ بانه لم يخل باحتراز ذلك بل قوله :" ولا يكون معللا انما يظهر من تعريفه المعلل وقد عرفه فيما بعد بانه الحديث الذى اطلع فى اسناده الذى ظاهره السلامة على علة قادحة فلهذا قال فيه احترازعما فيه علة قادحة . . . " .

ثم عقب الحافظ هذه النكتة باربعة تنبيهات تدور كلها حول تعريف الصحيح وشروطه .

(١٦) ٣ - النكتة الثالثة : ص ١٦

كانت تعقبا على قول ابن الصلاح " ولهذا نرى الامساك عن الحكم لاسناد او حديث بانه الاصح على الاطلاق" ثم ذكر ابن الصلاح خمس تراجم مما قيل فيه اصح الاسانيد .

قال الحافظ :" اما الاسناد فهو كما قال قد صرح جماعة من ائمة الحديث بان اسناد كذا اصح الاسانيد .

وأما الحديث فلا يحفظ عن احد من ائمة الحديث انه قال : حديث كذا اصح الاحاديث على الاطلاق . . . " .

ثم بين الحافظ اسباب اختلاف الائمة فى اصح الاسانيد ومنهـــا : ان كثيرا ممن نقل عنه الكلام فى ذلك انما يرجح اسناد اهل بلده وذلك لشـــدة اعتنائه بذلك .

ثم ذكر فائدة ذلك فقال :

" ولكن يفيد مجموع مانقل عنهم فى ذلك ترجيح التراجم التى حكمـــوا لها بالاصحية على مالم يقع له حكم من احد منهم .

ثم اضاف الحافظ سبعا وعشرين ترجمة مما قيل فيه اصح الاسانيد ونقـل عن الحاكم بعضها وتعقبه فى بعض التراجم .

ثم نبه الحافظ الى ان ابن الصلاح لم يذكر اوهى الاسانيد وقال : اظنه حذفه لقلة جدواه ووعد بانه سيشير الى ذلك فى الكلام على الموضوع .

(١٧) ٤ - النكتة الرابعة : ص١٧

كانت دفاعا عن ابن الصلاح حيث قال : " وبنى الامام ابو منصور التميمى على ذلك - يعنى على قولهم اصح الاسانيد كذا - ان اجل الاسانيد روايـــة الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر - رضى الله عنهما - .

فاعترض عليه مغلطاى برواية ابى حنيفة عن مالك ، وبأن ابن وهب والقعنبى عند المحدثين اتقن من جميع من روى عن مالك .

اجاب الحافظ بان اعتراضه بأبى حنيفة لا يحسن لان روايته عن مالـــك لم تثبت وعلى فرض ثبوتها فلا تحسن المفاضلة بين من روى عن رجل حديثـــا او حديثين على سبيل المذاكرة وبين من روى عنه ألوفا .

وبالنسبة لابن وهب والقعنبى قال : فما ادرى من اين له هـــــذا النقـل ..... " .

(١٨) ٥ - النكتة الخامسة : ص٣٢

فيها اعتراضات على رأى ابن الصلاح حيث ذهب الى سد باب التصحيح والتحسين للاحاديث فى الاعصار المتأخرة بمجرد اعتبار الاسانيد . ناقشـــه الحافظ فى ذلك وذهب الى الجواز فى ذلك .

(١٩) ٦ - النكتة السادسة : ص٥٢

فيها دفاع عن ابن الصلاح حيث حكى ان أول من صنف فى الصحيح البخارى .

فاعترض عليه مغلطاى بان مالكا هو اول من صنف فى الصحيح وتلاه آخرون كالامام احمد والدارمى .

فذكر الحافظ لشيخه العراقى جوابا لم يرضه .

ثم قال : الصواب فى الجواب ان يقال : ما الذى اراده المصنف بقوله : " اول من صنف الصحيح " ؟ هل اراد الصحيح من حيث هو او اراد الصحيح المعهود ورجح انه لم يرد الا المعهود قال : وحينئذ لا يرد عليه ماذكره من الموطأ وغيره .

ثم ذهب يفرق بين مايوجد فى الموطأ والبخارى من المقطوع والمنقطع والمرسل وقصد البخارى من ايرادها .

ثم قال : " والحاصل ان اول من صنف الصحيح يصدق على مالك بالنظر الى المصنفين فى عصره . اما الصحيح المعتبر عند المحدثين الموصوف بالاتصال وغير ذلك من الاوصاف فاول من جمعه البخارى ثم مسلم .

اما مسند احمد فقال ان احمد لم يشترط فيه الصحة ووجود الضعيف فيه محقق . واما مسند الدارمى ففيه الضعيف والمنقطع ثم ناقش مغلطاى فى اطلاق الصحة على مسند الدارمى وفى اسبقيته لصحيح البخارى .

(٢٠) ٧ - النكتة السابعة : ص٥٦

فيها تكميل وتأكيد لكلام ابن الصلاح حيث نقل قول الشافعى :

" ما اعلم فى الارض كتابا اكثر صوابا من كتاب مالك " ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ .

فنقل الحافظ قول الشافعى : " مابعد كتاب الله اصح من موطأ مالك " ونقل عنه ايضا معناه بلفظ آخر .

(٢١) ٨ - النكتة الثامنة : ٦٧

كانت بمثابة شرح وتوضيح لقول ابن الصلاح " ثم ان كتاب البخارى اصح صحيحها " ثم ردود على من فضل صحيح مسلم على صحيح البخارى مع ذكر

مزايا كل من الكتابين بصفة اجمالية .

ثم تفضيل صحيح البخارى على صحيح مسلم بصورة تفصيلية تدور حول اتصال الاسناد وعدالة الرواة .

(٢٢) ٩ - النكتة التاسعة : ص٧١

تتضمن تعقبا على قول ابن الصلاح : " ثم ان الزيادة فى الصحيح على مافى الكتابين - يعنى الصحيحين - يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه احد المصنفات المعتمدة ويكفى مجرد كونها فى كتب من اشترط الصحيح كابن خزيمة وكذلك مايوجد فى الكتب المخرجة على الصحيحين ككتاب ابى عوانة .

قال الحافظ مامخلصه :

ان فى هذا الكلام نظرء لان ابن خزيمة وابن حبان لم يلتزما ان يخرجا الحديث الذى اجتمعت فيه الشروط التى ذكرها المؤلف ولا نهما لم يفرقا بين الصحيح والحسن ثم ذكر شرط ابن خزيمة وابن حبان وانهما لم يشترطا نفى الشذوذ والعلة .

واما المستخرجات فبالنسبة لكتاب ابى عوانة وان سماه بعضهم مستخرجا على صحيح مسلم فان فيهاحاديث كثيرة مستقلة يوجد فيها الصحيح والحسن والضعيف والموقوف . واما مستخرج الاسماعيلى فليس فيه احاديث مستقلة وانما تحصل الزيادة فى اثناء بعض المتون والحكم بصحتها متوقف على احوال رواتها فقد يكون فى رواتها من تكلم فيه وكذا الحكم فى باقى المستخرجات .

(٢٣) ١٠ - النكتة العاشرة : ص٧٢

تعتبر شرحا وتوضيحا لقول ابن الصلاح : " فليس لك ان تنقل حديثا منها (يعنى المستخرجات) وتقول هو على هذا الوجه فى كتاب البخارى ومسلم الا ان تقابل لفظه او يكون الذى اخرجه قد قال اخرجه البخارى . . . " .

قال الحافظ :

" قلت : محصل هذا ان مخرج الحديث اذا نسبه الى تخريج بعض المصنفين فلا يخلو اما ان يصرح بالمرادفة او المساواة او لا يصرح ان صرح فذاك وان لم يصرح كان على الاحتمال فاذا كان على الاحتمال فليس لاحد ان ينقل منها ويقول : هو على هذا الوجه فيهما لكن هل له ان ينقل ويطلق كما اطلق ؟

هذا محل بحث وتأمل .

ثم نقل عن ابن دقيق العيد استنكاره عزو المصنفين على الابواب الاحاديث الى تخريج الشيخين مع تفاوت المعنى .

لان فى هذا العمل مفسدتين :

احداهما : انه يوهم الناظر فيه انه عند صاحب الصحيح كذلك والواقع بخلافه .

الثانية : ان يكون فى اسناد صاحب المستخرج من لا يحتج به ... " .

(٢٤) ١١ - النكتة الحادية عشرة : ص٨٠

كانت شرحا وبيانا لقول ابن الصلاح :

" بخلاف الكتب المختصرة من الصحيحين فان مصنفيها نقلوا فيها الفاظ الصحيحين او احدهما " .

قال الحافظ : " محصله ان اللفظ اذا كان متفقا فذاك وان كان مختلفا فتارة يحكيه على وجهه وتارة يقتصر على لفظ احدهما .

ويبقى ما اذا كان كل منهما اخرج من الحديث جملة لم يخرجها الآخر فهل للمختصر ان يسوق الحديث مساقا واحداً وينبه اليها ويطلق ذلك او عليه ان يبين ؟ هذا محل تأمل ولا يخفى الجواز وقد فعله غير واحد .

(٢٥) ١٢ - النكتة الثانية عشرة : ص١٠١

فيها تفصيل وتوضيح لقول ابن الصلاح - فيما يتعلق بمستدرك الحاكم :

" وهو واسع الخطو فى شرط الصحيح متساهل فى القضاء به فالاولى ان يتوسط فى امره ... الخ " .

ذكر الحافظ هنا آراء العلماء فى المستدرك .

فمنهم : ابو سعيد المالينى فانه ادعى انه ليس فى المستدرك حديث واحد على شرط الشيخين .

ومنهم : عبد الواحد المقدسى فانه ذهب الى انه ليس فى المستدرك الا ثلاثة احاديث فقط على شرط الشيخين .

ومنهم : الحافظ الذهبى فانه يرى ان فى المستدرك :

(أ) جملة وافرة على شرط الشيخين .

(ب) وجملة كثيرة على شرط احدهما ـ وهو قدر النصف .

(جـ) وفيه الربع مما صح او حسن . ويرى الذهبي ان في قول الماليني غلو واسراف .

ويتعقب الحافظ كلام الذهبي بانه كلام مجمل يحتاج الى ايضاح ويتبين من الايضاح انه ليس جميعه كما قال الذهبي .

ثم قسم الحافظ المستدرك الى ثلاثة اقسام :

(١) الاول :

ان يكون الاسناد الذي يخرجه محتجا برواته في الصحيحين اواحدهما على صورة الاجتماع سالما من العلل ثم شرح هذا الكلام وبين محترزات القيود فيه . ثم انتهى الى القول بانه لا يوجد في المستدرك حديث بهذه الشروط لم يخرجا له نظيرا او اصلا .

ثم استدرك بانه يوجد في المستدرك جملة مستكثرة بهذه الشروط لكنها مما اخرجه الشيخان او احدهما استدركه الحاكم واهما ظانا انهما لم يخرجاها .

(٢) القسم الثاني :

ان يكون اسناد الحديث قد اخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق او مقرونا بغيره .

ثم انتهى الى القول بان هذا القسم هو عمدة الكتاب .

(٣) القسم الثالث :

ان يكون الاسناد لم يخرجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات وهذا قد اكثر منه الحاكم فيخرج احاديث عن خلق ليسوا في الكتابين ويصححها لكن لا يدعي انها على شرط واحد منهما وربما ادعى ذلك على سبيل الوهم وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض رواتها وكثير منها لا يتعرض للكلام عليه اصلا ومن هنا دخلت الافة كثيرا فيما صححه . وقل ان تجد في هذا القسم حديثا يلتحق بدرجة الصحيح .

(٢٦) ١٣ - النكتة الثالثة عشرة : ص١٢٢

تعتبر اضافة وتكميلا لما يستفاد من المستخرجات فان ابن الصلاح ذكر لها فائدتين :

(١) احداهما : علو الاسناد .

(٢) ثانيتهما : الزيادة فى قدر الصحيح .

فاضاف الحافظ اليها ثمان فوائد :

منها : الحكم بعدالة الرواة ممن اخرج له فى المستخرج لان المخرج على شرط الصحيح يلزمه ان لا يخرج الا عن ثقة عنده .

(٢٧) ١٤ - النكتة الرابعة عشرة : ص١٠٣

عبارة عن تعقب على ابن الصلاح ثم توضيح وتكميل لكلامه فى تعليقات البخارى ماكان منها بصيغة الجزم او بصيغة التمريض قسم الحافظ كلا منهما وبين مايصح من انواعهما ومالا يصح ومثل لذلك بعدد من الامثلة .

ثم قرر النتيجة الآتية : فى ضوء هذه الامثلة وهى :

ان الذى يتقاعد عن شرط البخارى من التعليق الجازم جملة كثيرة وان الذى علقه بصيغة التمريض متى اورده فى معرض الاحتجاج والاستشهاد فهو صحيح او حسن او ضعيف منجبر وان اورده فى معرض الرد فهو ضعيف عنده .

هذا فيما يتعلق بالاحاديث المرفوعة .

ثم تكلمَ ايضاً عن التعليقات الموقوفة فانه يجزم بما صح عنده ويمرض ماكان فيه ضعف وانقطاع .

(٢٨) ١٥ - النكتة الخامسة عشرة : ص١١١

تتضمن شرحا لقول ابن الصلاح : "واما الذى حذف من مبدأ اسناده واحد او اكثر . . ففى بعضه نظر" .

قال الحافظ : "انما خص النظر ببعضه لانه - كما اوضحته على قسمين :

(١) احدهما : ما اورده موصولا ومعلقا سواء كان ذلك فى موضع واحد او موضعين فهذا لا نظر فيه ، لان الاعتماد على الموصول ويكون المعلق شاهدا .

(٢) وثانيهما : مالا يوجد فى كتابه الا معلقا فهذا هو موضع النظر .

(٢٩) ١٦ - النكتة السادسة عشرة : ص ١١٤

فيها رد على اعتراض على قول ابن الصلاح - عند ذكر اقسام الصحيح - :
" اولها صحيح اخرجه البخارى ومسلم جميعا " .

قال المعترض : الاولى ان يكون القسم الاول مابلغ مبلغ التواتر .

فاجاب الحافظ : انا لانعرف حديثا وصف بكونه متواترا ليس له اصل فى الصحيحين او احدهما . ثم قسم الحافظ ما اتفق عليه الشيخان الى خمسة انواع منها :

ماكان متواترا ويليه ماكان مشهورا .

وذكر ان ما انفرد به واحد منهما يتفرع على هذا الترتيب . ثم اتبع ذلك بتنبيهين وفائدتين تتعلق بالمتفق عليه ماهو ؟ وعن القوة التى يفيدها الحديث المتفق عليه .

ثم ذكر تقسيم الحاكم للصحيح الى عشرة اقسام خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها ثم سردها الحافظ .

وتعقب الحاكم بقوله : " وكل من هذه الاقسام التى ذكرها الحاكم فى المدخل مدخولا " .

ثم فندها واحدا بعد الاخر .

النوع الثانى : الحسن

وفيه ثلاث عشرة نكتة .

(٣٠) ١ ـ النكتة الاولى : ص١٣٦

تشتمل على اعتراض على ابن الصلاح حيث حكى عن الخطابى انه قال :

"ان الحديث ينقسم عند اهله الى ثلاثة اقسام" وذكر منها الحسن .

فقال الحافظ : " نازعه الشيخ تقى الدين ابن تيمية فقال :

"انما هذا اصطلاح للترمذى وغير الترمذى من اهل الحديث ليس عندهم الا صحيح وضعيف . والضعيف عندهم ما انحط عن درجة الصحيح .. "

ثم نقل الحافظ عن البيهقى ما يؤيد كلام ابن تيمية .

(٣١) ٢ ـ النكتة الثانية : ص١٥٦

هى اعتراض على قول ابن الصلاح " وكان الترمذى ذكر احد نوعى الحسن وذكر الخطابى النوع الاخر مقتصرا كل واحد منهما على ما رأى انه يشكل ... " .

فبين الحافظ ان هناك فرقا بين مقصود الترمذى والخطابى . اذ ان الخطابى قصد تعريف الانواع الثلاثة عند اهل الحديث فذكر الصحيح ثم الحسن ثم الضعيف .

واما الترمذى فلم يقصد التعريف بالانواع المذكورة بل المعرف به عنده هو حديث المستور على ما فهمه المصنف .

ثم ذكر الحافظ انواعا اخر يشملها تعريف الترمذى منها :

حديث الضعيف بسبب سوء الحفظ . والموصوف بالغلط والخطأ .

ثم ذكر شروط الترمذى للحسن ثم امثلة لكل الانواع التى ذكرها ولى عليه ملاحظات ذكرتها فى محلها .

(٣٢) ٣ ـ النكتة الثالثة : ص١٨٠

فيها توضيح ثم تعقب على ابن الصلاح حيث قال :

" واذا استبعد ذلك (يعنى قبول الحسن مع قصوره عن درجة الصحيح) مستبعد من فقهاء الشافعية ذكرنا له نص الشافعى فى مراسيل التابعين انه

يقبل منها المرسل الذى جاء نحوه مسندا ..." .

بين الحافظ السبب فى تخصيص الشافعية دون غيرهم لانهم هم الذين يردون المرسل دون غيرهم من الفقهاء ومع ذلك فالشافعى لا يرده مطلقا .

ثم تعقبه بقوله : "لكن الاقتصار على الفقهاء فى استبعاد ذلك عجيب فان جمهور المحدثين لا يقبلون رواية المستور وهو قسم من المجهول فروايته بمفردها ليست بحجة عندهم وانما يحتج بها عند بعضهم بالشروط التى ذكرها الترمذى فلا معنى لتخصيص ذلك بالفقهاء" .

(٣٣) ٤ - النكتة الرابعة : ص ١٨

تضمنت توضيحا لكلام ابن الصلاح الاتى ثم تعقبا عليه حيث قال :

" ومن ذلك ضعف لا يزول بمجيئه من وجه آخر لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته كالضعف الذى ينشأ من كون الراوى متهما بالكذب او كون الحديث شاذا" .

قال الحافظ :" لم يذكر للجابر ضابطا يعلم منه مايصلح ان يكون جابرا اولا .

والتحرير ان يقال : انه يرجع الى الاحتمال فى طرفى القبول والرد فحيث يستوى الاحتمال فيهما فهو الذى يصلح لان ينجبر وحيث يقوى جانب الرد فهو الذى لا ينجبر .

واما اذا رجح جانب القبول فليس من هذا بل ذاك فى الحسن الذاتى .

وكان ابن الصلاح قد مثل للذى ضعفه لا ينجبر بحديث " الاذنان من الرأس" .

فتعقبه الحافظ بأن ابن القطان قد حكم له بالصحة .

وبأن ابن دقيق العيد قال : ان رجال رواية ابن ماجة لهذا الحديث ثقات . وان العلائى قال فى التمثيل بهذا الحديث نظر لانه ينتهى ببعض طرقه الى درجة الحسن .

ثم ذكر الحافظ : انه قد جمع طرق هذا الحديث فيما كتبه على جامع الترمذى فرأى امثلها :

(١) حديث عبد الله بن زيد .

(٢) وحديث ابن عباس .

(٣) وحديث ابن عمر .

(٤) وحديث ابى امامة .

قال : وفى كل واحد منها مع ذلك مقال .

ثم ذكرها حديثا حديثا باسانيدها وبين مافى كل حديث من مقال .

ثم قال الحافظ فى نهاية الكلام :

" واذا نظر المنصف الى مجموع هذه الطرق علم ان للحديث اصلا وانه ليس مما يطرح وقد حسنوا احاديث كثيرة باعتبار طرق لها دون هذه - والله اعلم - ." .

(٣٤) ٥ - النكتة الخامسة : ص٢٠٥

ضمت تعقبا على قول ابن الصلاح :

" اذا كان راوى الحديث متأخرا عن درجة اهل الحفظ والاتقان غير انه من المشهورين بالصدق والستر وروى حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من جهتين وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن الى درجة الصحيح".

ومثل لذلك بحديث محمد بن عمرو عن ابى سلمة عن ابى هريرة مرفوعا "لولا ان اشق على امتى لامرتهم بالسواك عند كل صلاة" .

تعقبه الحافظ من وجوه :

احدها : ان ظاهر كلامه ان شرط الصحيح ان يكون راويه حافظا متقنا قال : وقد بينا مافيه فيما سبق (١) .

الثانى : ان وصف الحديث بالصحة اذا قصر عن رتبة الصحيح وكان على شرط الحسن اذا روى من وجه آخر لا يدخل فى التعريف الذى عرف به الصحيح فاما ان يزيد فى حد الصحيح مايعطى ان هذا ايضا يسمى صحيحا واما ان لا يسمى هذا صحيحا ثم رجح انه يسمى صحيحا ثم اتى بتعريف جامع يشمل الصحيح بنوعيه فقال هو : الحديث الذى يتصل اسناده بنقل

---

(١) انظر (ص) .

العدل ذى الضبط او القاصر عنه اذا اعتضد من مثله الى منتهاه ، ولا يكون شاذا ولا معللا " .

ثم قال : " وانما قلت ذلك لاننى اعتبرت كثيرا من احاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة الا بذلك .

ثم مثل لذلك بحديثين من صحيح البخارى وبين انه انما حكم لهما بالصحة باعتبار الصورة المجموعية .

ثم ذكر ان هناك امثلة كثيرة من البخارى ويوجد فى مسلم اكثر .

والثالث : حكى الحافظ اعتراضا على ابن الصلاح فى تمثيله بالحديث السابق بانه غير صالح للتمثيل . فدفع الحافظ هذا الاعتراض وبين صلاحيته للتمثيل .

(٣٥) ٦ - النكتة السادسة : ص٢٠٦

شرح فيها كلمة مظان من قول ابن الصلاح : " ومن مظانه (اى الحسن) قال : والمظان جمع مظنة وهى مفعلة من الظن . ونقل عن الطرزى ان المظنة العلم من ظن بمعنى علم .

(٣٦) ٧ - النكتة السابعة : ص٢١٣

اورد فيها تعقبا للتبريزى على ابن الصلاح والنووى حيث انتقدا صاحب المصابيح فى تقسيم الحديث الى نوعين الصحاح والحسان وقالا : ان هذا اصطلاح غير معروف .

فتعقبهما التبريزى بانه ليس من العادة المشاحة فى الاصطلاح مع نص الجمهور على ان من اصطلح فى اول الكتاب فليس ببعيد عن الصواب .

والبغوى قد قال : واعنى بالصحاح ما اخرجه الشيخان . وبالحسان ما اورده ابو داود والترمذى وغيرهما من الائمة وماكان من ضعيف او غريب اشرت اليه .

وقد ايد الحافظ كلام التبرزى بقوله :

قلت : ومما يشهد لصحة كونه اراد بقوله : الحسان اصطلاحا خاصا له انه يقول : فى مواضع من قسم الحسان هذا صحيح تارة ، وهذا ضعيف تارة بحسب مايظهر له من ذلك ولو اراد بالحسان الاصطلاح العام مانوعه فى كتابه الى الانواع الثلاثة .

(٣٧ ٨ ـ النكتة الثامنة : ص٢٢٧

اوردها الحافظ استدراكا على قول ابن الصلاح :

" كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة وماجرى مجراها في الاحتجاج بها والركون الى مايورد فيها مطلقا كمسند احمد وغيره .... فهذه عادتهم ان يخرجوا في مسند كل صحابي مارووه من حديثه غير متقيدين بان يكون حديثا محتجا به ام لا .

قال الحافظ : هذا هو الاصل في وضع هذين الصنفين .. لكن جماعة من المصنفين في كل خالف اصل موضوعه فانحط او ارتفع فان بعض من صنف على الابواب اخرج فيها الاحاديث الضعيفة بل والباطلة .

وبعض من صنف على المسانيد انتقى احاديث كل صحابي فاخرج اصح ماوجد من حديثه ،ثم ذكر من هؤلاء اسحاق بن راهويه وبقى بن مخلد والبزار وان احمد انتقى مسنده ولا يشك منصف انه اتقى احاديث واتقن رجالا من غيره وهذا يدل انه انتخبه .

ثم قال : وظاهر كلام المصنف أن الاحاديث التى في الكتب الخمسة يحتج بها جميعا وليس كذلك فان فيها شيئا كثيرا لا يصلح للاحتجاج به بل وفيها مالا يصلح للاستشهاد به من حديث المتروكين .

قال : ولم ار للمصنف سلفا في ان جميع ماصنف على الابواب يحتج به مطلقا ولو اقتصر على الكتب الخمسة لكان اقرب من حيث الاغلب لكنه قال مع ذلك :" وماجرى مجراها" فيدخل في عبارته غيرها من الكتب المصنفة على الابواب كسنن ابن ماجة بل ومصنف ابن ابى شيبة وعبد الرزاق وغيرهم فعليه في اطلاق ذلك من التعقب ما اوردناه .

(٣٨ ٩ ـ النكتة التاسعة :٢٤٠

هوت تعقبا على قول ابن الصلاح " قولهم هذا حديث صحيح الاسناد دون قولهم حديث صحيح لانه قد يقال : صحيح الاسناد ولا يصح المتن لكونه (اى الاسناد) شاذا او معللا ... غير ان المصنف المعتمد منهم اذا اقتصر على ذلك ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم بانه صحيح ، لان عدم العلة والقادح هو الاصل" .

قال الحافظ : " قلت : لا نسلم ان عدم العلة هو الاصل اذ لو كان هو الاصل ما اشترط عدمه فى شرط الصحيح واذا كان قولهم : صحيح الاسناد يحتمل ان يكون مع وجود العلة لم يتحقق عدم العلة فكيف يحكم له بالصحة " .

(٣٩) ١٠ - النكتة العاشرة : ٢٤١

بيان لما ابهم ابن الصلاح فى قوله :" فى قول الترمذى وغيره : حسن صحيح اشكال" .

قال الحافظ : عنى بالغير البخارى .

(٤٠) ١١ - النكتة الحادية عشرة : ص٢٦٨

تعتبر ربطا بين قولين سابق ولاحق من كلام ابن الصلاح حيث قيد اطلاق احدهما بالثانى وهذان القولان حكاهما ابن الصلاح عن اهل الحديث .

احدهما : قوله : الحديث ينقسم عند اهله الى صحيح وحسن وضعيف .

وثانيهما : قوله : " من اهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجا فى انواع الصحيح " .

قال الحافظ : هذا ينبغى ان يقيد به اطلاقه فى اول الكلام على نوع الصحيح - يعنى القول الاول .

(٤١) ١٢ - النكتة الثانية عشرة ص٢٦٩

تعد توجيها وتوضيحا لقول ابن الصلاح :" وهو (اى ادراج الحسن فى الصحيح) الظاهر من تصرف الحاكم واليه يومئ فى تسميته كتاب الترمذى " بالجامع الصحيح " .

قال الحافظ :

" انما جعله يومئ اليه لان ذلك مقتضاه وذلك ان كتاب الترمذى مشتمل على الانواع الثلاثة لكن المقبول فيه - وهو الصحيح والحسن - اكثر من المردود فحكم للجميع بمقتضى الغلبة فلو كان ممن يرى التفرقة بين الصحيح والحسن لكان فى حكمه ذلك مخالفا للواقع، لان الصحيح الذى فيه اقل من مجموع الحسن والضعيف فلا يعتذر عنه، بانه اراد الغالب فاقتضى توجيه كلامه

ان يقال : انه لا يرى التفرقبين الصحيح والحسن ليصح ما ادعاه من التسمية .

ثم ذكران اكثراهل الحديث لا يفرقون الحسن من الصحيح وذكر تعريفا للحميدى والذهلى يشمل كلامن الحسن والصحيح .

(٤٢) ١٣ - النكتة الثالثة عشرة : ص٢٧٣

تضمنت اضافة وتكميلا لقول ابن الصلاح : " اطلق الخطيب والسلفي الصحة على كتاب النسائي " .

قال الحافظ : " وقد اطلق عليه - ايضا الصحة ابو على النيسابوري وابو احمد ابن عدى وابو الحسن الدارقطني وابن منده وعبد الغني بن سعيد وابو يعلى الخليلي وغيرهم .

واطلق الحاكم اسم الصحة عليه وعلى كتاب ابى داود والترمذى .

ثم تكلم عما يروى عن النسائي انه يخرج احاديث من لم يجمع على تركه ان النسائي انما اراد اجماعا خاصا .

وذلك ان كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط .

فمن الاولى : شعبة وسفيان وشعبة اشد منه .

ومن الثانية : يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدى ويحيى اشد منه .

ومن الثالثة : يحيى بن معين واحمد ، ويحيى اشد من احمد .

ومن الرابعة : ابو حاتم والبخارى ، وابو حاتم اشد من البخارى .

وقال النسائي : لا يترك الرجل عندى حتى يجتمع الجميع على تركه فاذا وثقه ابن مهدى وضعفه يحيى القطان مثلا فانه لا يترك لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله فى النقد .

قال : واذا تقرر ذلك ظهر ان الذى يتبادر الى الذهن ان مذهب النسائي فى الرجال متسع ليس كذلك فكم من رجل اخرج له ابو داود والترمذى تجنب النسائي اخراج حديثه بل تجنب النسائي اخراج احاديث جماعة من رجال الصحيحين وقال سعد بن على الزنجانى : ان لابى عبد الرحمن شرطا فى الرجال اشد من شرط البخارى ومسلم .

وفى الجملة فكتاب النسائي اقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا ورجلا مجروحا .

ققـ

النوع الثالث : الضعيف

وفيه خمس نكت .

(٤٣) ١ - النكتة الاولى : ص٢٧٣

جاءت دفعا لاعتراض ورد على قول ابن الصلاح - في تعريف الحديث الضعيف - :

" كل مالم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا الحسن - فهو ضعيف " .

قال الحافظ : اعترض عليه بانه لو اقتصر على نفي صفات الحسن لكان اخصر، لان نفي صفات الحسن مستلزم لنفي صفات الصحيح وزيادة " .

قال الحافظ : واجاب بعض من عاصرناه بان ا مقام التعريف يقتضي ذلك اذ لا يلزم من عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف الصحيح اذ الصحيح بشرطه السابق لا يسمى حسنا فالترديد متعين فلم يرتض الحافظ هذا الجواب وقال : " والحق ان كلام المصنف معترض وذلك ان كلامه يعطي ان الحديث حيث ينعدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفا وليس كذلك لان تمام الضبط مثلا اذا تخلف صدق ان صفات الصحيح لم تجتمع ويسمى الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات سواه حسنا لا ضعيفا، وما من صفة من صفات الحسن الا وهي اذا انعدمت كان الحديث ضعيفا، ولو عبر بقوله : كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول لكان اسلم من الاعتراض واخصر" .

(٤٤) ٢ - النكتة الثانية : ص٢٧٥

تعتبر تخطئة لمن عين مصدر ابن الصلاح الكلام الاتي : " واطنب ابو حاتم ابن حبان في تقسيمه (اي الضعيف) " .

قال الحافظ : " وتجاسر بعض من عاصرناه فقال : هو في اول كتابه الضعفاء" ولم يصب في ذلك، فان الذي قسمه ابن حبان في مقدمة كتاب الضعفاء" انما هو تقسيم الاسباب الموجبة لتضعيف الرواة لا تقسيم الحديث الضعيف ثم انه ابلغ الاسباب المذكورة عشرين قسما لا تسعة واربعين .

والحاصل : ان الموضع الذي ذكر ابن حبان فيه ذلك ماعرفنا مظنته .

(٤٥) ٣ ـ النكتة الثالثة : ص ٢٨٥

تعد شرحا وتوضيحا ثم اضافة وذلك ان ابن الصلاح اشار الى طريقة بسط الضعيف وتصوير اعداده بان يعمد من يريد ذلك الى صفة معينة فيجعل ماعدمت فيه قسما ثم ماعدمت فيه تلك الصفة مع صفة اخرى معينة صفة اخرى معينة قسما ثانيا وهكذا .

فزاد الحافظ هذا شرحا وتوضيحا .

ثم اضاف الحافظ تنبيهات :

(١) الاول : قولهم ضعيف الاسناد اسهل من قولهم ضعيف .

(٢) الثانى : من جملة صفات القبول التى لم يتعرض لها شيخنا (يعنى العراقى) ان يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث فانه يقبل ويجب العمل به .

قال : وقد صرح بذلك جماعة من ائمة الاصول ومثل لذلك بمثالين :

(١) احدهما : حديث " لا وصية لوارث" .

(٢) وثانيهما : حديث " الماء اذا تغير لونه او طعمه او ريحه" .

يصير نجسا لم يثبت اسنادا هما الا ان العلماء لم يختلفوا فى قبولهما .

(٣) وقال : الثالث : لم يتعرض المصنف (يعنى ابن الصلاح) للكلام على اوهى الاسانيد كما تكلم على اصح الاسانيد مع ان جماعة منهم الحاكم قد ذكروهما معا .

ثم نبه على الفائدة من ذلك فقال :

" ويستفاد من معرفته ترجيح بعض الاسانيد على بعض وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح .

ثم نقل عن الحاكم مجموعة مما قيل فيه : اوهى الاسانيد .

(٤٦) ٤ ـ النكتة الرابعة : ص ٢٨٦

تضمنت شرحا واعرابا لقول ابن الصلاح " وهلم جرا" .

(٤٧) ٥ - النكتة الخامسة :ص ٢٨٦

جواب عن سؤال قد يوجه الى تصرف ابن الصلاح حيث قال فـــــــى اول كتابه :

" ان الحديث ينقسم الى ثلاثة اقسام " ثم سمى الاقسام الثلاثة انواعـــا ثم ذكر بعد ذلك اشياء اخر سماها انواعا .

فكأن سائلا قال : اين دعوى الحصر فى الثلاثة .

قال الحافظ : " والجواب بان هذه الانواع التى يذكرها بعد الثلاثـــة المراد بها انواع علم الحديث لا انواع اقسام الحديث ".

وحاصله : ان هذه الانواع فى الحقيقة ترجع الى تلك الثلاثة منهـــا مايرجع الى احدها ومنها مايرجع الى المجموع .

النوع الرابع : المسنـــد

لم ينكت فيه الحافظ على ابن الصلاح .

النوع الخامس : معرفة المتصل

وفيه نكتة واحدة على ابن الصلاح .

(٤٨) ١ - وهذه النكتة فيها بيان اللغات فى كلمة (المتصل) الواردة فى كلام ابن الصلاح . ص٢٩٦

قال الحافظ : " قلت : ويقال له الموتصل وهى عبارة الشافعى ثم قال : وهو : عبارة عما سمعه كل راو من شيخه فى سياق الاسناد من اوله الى منتهاه" .

فهو اعم من المرفوع .

ثم قال : اعلم ان الشيخ اول ماذكر ماينظر فيه الى الاسناد والمتن معا وهو المسند ،ثم تلاه بما ينظر فيه الى الاسناد فقط وهو الاتصال ، فكان ينبغى ان يتلوه بما ينظر فيه الى الاسناد وهو الانقطاع .

ولكنه كما قلنا غير مرة انه لم يراع فيه تحسين الترتيب .

النوع السادس : المرفوع

وفيه نكتتان فقط .

(٤٩) ١ - النكتة الاولى : ص٢٩٧

وفيها بيان ثم تعقب على قول ابن الصلاح فى المرفوع :" هو والمسند عند قوم سواء" .

قال الحافظ :" يعنى ابن عبدالبر، فكان ينبغى ان يذكر نظير هذا فى " المتصل" ولا فرق .

(٥٠) ٢ - النكتة الثانية :ص٣٠٢

اشتملت على تعقب على ابن الصلاح حيث حكى عن الخطيب : ان المرفوع ما اخبر فيه الصحابى عن قول النبى -صلى الله عليه وسلم - وفعله ثم قال : فخصه بالصحابة - رضى الله عنهم - فيخرج عنه مرسل التابعى عن النبى -صلى الله عليه وسلم .

قال الحافظ :" يجوز ان يكون الخطيب اورد ذلك على سبيل المثال لا على سبيل التقييد ، فلا يخرج عنه بشى ، وعلى تقدير ان يكون اراد جعل ذلك قيدا ، فالذى يخرج عنه اعم من مرسل التابعى بل يكون كل ما اضيف الى النبى -صلى الله عليه وسلم - لا يسمى مرفوعا الا اذا ذكر فيه الصحابى . والحق خلاف ذلك . بل الرفع - كما قررناه - انما ينظر فيه الى المتن دون الاسناد .

النوع السابع : الموقـوف

وفيه نكتتان فقط ..

(٥١) ١ ـ النكتة الاولى : ٣٠٤

فيها توضيح وتكميل لقول ابن الصلاح فى المرفوع :" هو ما يروى عن الصحابة ـ رضى الله عنهم من اقوالهم وافعالهم" .

قال الحافظ :" المراد بالاقوال ماخلت به عن قرينة تدل على ان حكم ذلك الرفع " .

واما الافعال المجردة فهل تكون احكاما عند من يحتج بقول الصحابى ام لا ؟ ثم انه سكت عما يقال او يعمل بحضرتهم فلا ينكرونه .

(٥٢) ٢ ـ النكتة الثانية : ص٣٠٤

تضمنت شرحا لغويا وتوضيحا وتكميلا لقول ابن الصلاح :" وموجود فى اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تعريف الموقوف باسم الاثر" .

قال الحافظ :" هذا قد وجد فى عبارة الشافعى فى مواضع والاثر فى الاصل العلامة والبقية والرواية .

ونقل النووى عن اهل الحديث انهم يطلقون الاثر على المرفوع والموقوف معا .

النوع الثامن : المقطوع

وفيه ثمان نكت .

(٥٣) ١ - النكتة الاولى : ص٣٠٥

فيها ضبط لغوى لكلمتى مقاطيع ومقاطيع الواردتين فى قول ابن الصلاح ثم اضافة فائدة كتابة المقاطيع .

قال الحافظ : والمنقول عن جمهور البصريين من النحاة اثبات الياء جزما وعن الكوفيين جواز اسقاطها .

وذكر الخطيب ان فائدة كتابة المقاطيع ليتخير المجتهد من اقوالهم ولا يخرج عن جملتهم .

(٥٤) ٢ - النكتة الثانية : ص٣٠٥

فيها بيان لمن ابهمهم ابن الصلاح فى قوله :" وقد وجد التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول فى كلام الامام الشافعى والطبرانى وغيرهما" .

قال الحافظ :" عنى بغيرها الدارقطنى والحميدى فقد وجد التعبير فى كلامهما بالمقطوع فى مقام المنقطع" .

(٥٥) ٣ - النكتة الثالثة : ص٣٠٧

فيها استدراك على قول ابن الصلاح :" قول الصحابى : كنا نفعل كذا" وذكر ابن الصلاح فى اعتباره موقوفا او مرفوعا مذهبين .

قال الحافظ :" وقد اهمل مذاهب ثم ذكر ثلاثة مذاهب .

اولها : انه مرفوع مطلقا . والثانى والثالث فيهما تفصيل .

ثم اعقب ذلك بثلاثة تنبيهات كلها تدور حول مواقف الصحابة وتصرفاتهم من اقوال وافعال واحكام ذلك .

(٥٦) ٤ - النكتة الرابعة : ص٣٠٧

دفع لاعتراض اورده مغلطاى على قول ابن الصلاح :" وذكر الخطيب نحو ذلك (يقصد حديث المغيرة كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابه بالاظافير) قال مغلطاى :

" انما رواه الخطيب من حديث انس" .

قال الحافظ : " هو اعتراض ساقط، لان المصنف قصد ان الحاكم والخطيب ذكرا ان ذلك من قبيل الموقوف وان ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وقد حقق المناط فيهما حاصله ان له جهتين :

(أ) جهة الفعل وهو صادر من الصحابة فيكون موقوفا .

(ب) جهة التقرير وهي مضافة الى النبي صلى الله عليه وسلم . فيكون مرفوعا .

(٥٧) ٥ - النكتة الخامسة : ص٣٠٨

اشتملت على بيان ثم تكميل لقول ابن الصلاح :

" وخالف في ذلك (يعني قول الصحابي امرنا بكذا ونحوه يكون مرفوعا) فريق منهم الاسماعيلي " .

قال الحافظ : " من الفريق المذكور ابو الحسن الكرخي من الحنفية ثم ذكر الحافظ شبهته وردها .

ثم اتبع الحافظ ذلك باربعة تنبيهات تدور حول هذه الصيغ واحكامها .

(٥٨) ٦ - النكتة السادسة : ص٣١١

تضمنت بيانا لمذاهب العلماء في قول الصحابي : من السنة كذا .

حيث قال ابن الصلاح : " الاصح انه مرفوع " .

نقل الحافظ : انه مذهب الشافعي وغيره .

قال : " ومقابل الاصح خلاف الصيرفي والكرخي والرازي وابن حزم وجماعة من العلماء وعزاه امام الحرمين الى المحققين ومستندهم : ان اسم السنة متردد بين سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسنة غيره .

قال الحافظ : " واجيب بان احتمال ارادة النبي - صلى الله عليه وسلم - اظهر لوجهين " فذكرهما .

ثم اضاف الحافظ ثلاثة تنبيهات اثنان منها حول اضافة الصحابي السنة الى النبي صلى الله عليه وسلم وان الجمهور يرون ذلك مرفوعا قطعا .

وحكى الحاكم الاجماع على ذلك ونفى البيهقي الخلاف فيه .

والثالث : حول حكم مانسب الصحابي فاعله الى الكفر او العصيان .

قال فهذا ظاهره ان له حكم الرفع ويحتمل ان يكون موقوفا لجواز حوالة الاثم على ماظهر له من القواعد .

(٥٩) ٧ - النكتة السابعة :ص٣١٣

فيها تفصيل لقول ابن الصلاح :" ماقيل : ان تفسير الصحابى - رضى الله عنه - مسند انما هو فى تفسير يتعلق بسبب نزول آية او نحو ذلك" .

ذكر الحافظ ان ابن الصلاح تبع فى ذلك الخطيب .

اما الحاكم فاطلق النقل عن البخارى ومسلم ان تفسير الصحابى الذى شهد الوحى حديث مسند .

قال الحافظ :

" " والحق ان ضابط مايفسره الصحابى ان كان مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا منقولا عن لسان العرب فحكمه الرفع والا فلا . كالاخبار عن الامور الماضية . . . وعن الامور الاتية والاخبار عن عمل له ثواب مخصوص او عقاب مخصوص ثم قال : وهذا معتمد خلق كثير من كبار الائمة وذكر عددا من المحدثين والفقهاء والمفسرين .

(٦٠) ٨ - النكتة الثامنة : ص٣١٥

تضمنت اضافة الى قول ابن الصلاح " من قبيل المرفوع ماقيل عند ذكر الصحابى : يرفعه او يبلغ به او ينميه او رواية" .

اضاف : قوله : يرويه او يرفعه او مرفوعا اويسنده . وكذا قوله رواه . .
وضرب مثالا للاخير . ثم اتبع ذلك بتنبيهين :

احدهما : سؤال وهو ما الحكمة فى عدول التابعى عن قول الصحابى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوه .

ثانيهما : قوله : سكت ابن الصلاح عن قول الصحابى : عن النبى صلى الله عليه وسلم يرفعه وهو فى حكم قوله عن الله عز وجل . وضرب لذلك مثالا .

النوع التاسع : المرسل

وفيه ثمان نكت .

(٦١) ١ - النكتةالاولى : ص٣٢٢

فيها توجيه ونوع تعقب ثم اضافة حول قول ابن الصلاح - فى تعريف المرسل - : " وصورته التى لا خلاف فيها حديث التابعى الكبير الذى لقى جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيدالله بن عدى بن الخيار ثم ابن المسيب وامثالهما " .

قال الحافظ : ليس المراد حصر ذلك فى القول بل لو ذكر الفعل او التقرير بأى صيغة كان داخلا فيه .

وانما خص القول لكونه اكثر .

والاولى التعبير بالاضافة لكونها اشمل .

(٦٢) ٢ - النكتة الثانية : ص٣٢٧

فيها استدراك واضافات على قول ابن الصلاح بعد ان عرف المرسل مخصصا اياه فى هذا التعريف بكبار التابعين : " والمشهور التسوية بين التابعين " .

قال الحافظ : " لم يمعن المؤلف فى الكلام على المرسل فى حكاية الخلاف فى حده والتفريع عليه وقد جمعت كثيرا من اقوال اهل العلم يحتاج اليها المحدث وغيره " .

ثم ذكر الحافظ : ان اصل المرسل مأخوذ من الاطلاق وعدم المنع وذكر قولين آخرين فى مأخذه .

ثم قال : واما حده فاختلفت عباراتهم فيه على اربعة اوجه .

فذكرها ومنها : " هو ما اضافه التابعى الى النبى صلى الله عليه وسلم " .

من غير تقييد بالكبير . قال وهو مذهب الجمهور .

ثم تعرض لحكم المرسل وهل يحتج به اولا ؟

ابلغ الاقوال فيه الى ثلاثة عشر قولا .

منها : انه يقبل مطلقا .

ومنها : انه يرد مطلقا .

وبقيتها فيها شروط وتقييدات للقبول .

ثم تعرض لذكر الاسباب التي تحمل بعض المرسلين على الارسال عن الثقة .

ثم تساءل هل يجوز تعمد الارسال او يمنع ؟

فاجاب بانه اذا كان شيخ المرسل عدلا جاز بلا خلاف . واذا كان غير عدل منع بلا خلاف ثم ذكر صورتين اخريين محتملتين للجواز والمنع .

(٦٣) ٣ ـ النكتة الثالثة : ص ٣٣٢

تضمنت ردا على اعتراض وجهه مغلطاي والبلقيني على ابن الصلاح حيث عد ابا حازم من صغار التابعين .

فاعترضا عليه بان ابا حازم ليس من صغار التابعين ، فقد سمع من الحسن بن علي وابي هريرة وغيرهما .

قال الحافظ : وهو اعتراض فيه نظر ، لان ابن الصلاح انما اراد ابا حازم سلمة بن دينار المدني وهو لم يلق من الصحابة غير سهل بن سعد وابي امامة ـ رضي الله عنهما ـ فقط . واما الذي سمع من الحسن بن علي رضي الله عنهما ـ فهو ابو حازم الاشجعي وهو من مشايخ الزهري .

(٦٤) ٤ ـ النكتة الرابعة : ٣٣٤

فيها اعتذار عن ابن الصلاح حيث اعترض عليه البلقيني في قوله :

" وهذا المذهب (١) فرع لمذهب من لا يسمى المنقطع مرسلا " .

بأن هذا اصل يتفرع عليه ماذكر انه يتفرع منه .

قال الحافظ :

" ويظهر لي ان ابن الصلاح لما رأى كثرة القائلين من المحدثين بأن المنقطع لا يسمى مرسلا ، لان المرسل عندهم يختص بما ظن منه سقوط الصحابي فقط ـ جعل قول من قال منهم ان رواية التابعي الصغير انما تسمى منقطعة

---

(١) يعني مذهب من يعد رواية صغار التابعين منقطعة .

لا مرسلة مفرعا عنه" .

(٦٥) ٥ - النكتة الخامسة :ص ٣٤٨

فيها تعقبعلى ابن الصلاح حيث قال :"اذا قيل فى الاسناد عن رجل او عن شيخ ونحوه فالذى ذكره الحاكم انه لا يسمى مرسلا بل منقطعا" .

تعقبه الحافظ قائلا : فيه امران :

(١) احدهما : انه لم ينقل كلام الحاكم على وجهه بل اخل منه بقيد وذلك ان كلام الحاكم يشير الى تفصيل فيه وهو :

ان كان لا يروى الا من طريق واحدة مبهمة فهو يسمى منقطعا وان روى من طريق مبهمة وطريق مفسرة فلا تسمى منقطعة لمكان المفسرة.

ثم نقلعن الحاكم مثالا لذلك فى نفسالموضوع .

(٢) الثانى : لا يخفى ان صورة المسألة ان يقع ذلك من غير التابعى ثم فصل فيه الحافظ تفصيلا لا يتسع المقام لذكره .

(٦٦) ٦ - النكتة السادسة : ص٣٤٨

ضمنها الحافظ جوابا على اعتراضعلى قول ابن الصلاح

" حكم المرسل حكم الحديث الضعيف" .

مضمون الاعتراضكيف يقول هذا فيما يرسله ائمة التابعين وقد قرر فى تعليقات البخارى الجازمة بانها صحيحة الى من علقها عنهم ؟

اجاب الحافظ عن ابن الصلاح : بأن البخارى انما اختص بذلك لانه التزم الصحة فى كتابه بخلاف غيره من ائمة التابعين فانهم لم يلتزموا ذلك.

ثم اتبع الجواب بشىء من التعليل والتفصيل .

(٦٧) ٧ - النكتة السابعة : ص٣٤٩

اوردها الحافظ دفاعا عن مذهب الشافعى فى عدم الاحتجاج بالمرسل الا ان يصح بمجيئه من وجه آخر . ذكر ذلك ابن الصلاح فى كتابه .

فحكى الحافظ اعتراضا على هذا المذهب نسبه لجماعة من الحنفيه وغيرهم وقال وحجتهم ان الذى يأتى من وجه اما ان يكون مرسلا او مسندا ان كان مرسلا فيكون ضعيف انضم الى ضعيف فيزداد ضعفا .

ثم اجاب: " ان هذا ظاهر على قواعد المحدثين وحاصله ان المجموع حجة لا مجرد المرسل وحده ولا المنضم وحده فان حالة الاجتماع تثير ظنا غالبا وهذا شأن لكل ضعيفين اجتمعا ونظّر ذلك بخبر الواحد اذا احتفت به القرائن فانه يفيد العلم مع انه لا يفيد العلم بمجرده ولا القرائن بمجردها .

ثم اضاف تفاصيل ترتبط بهذه النكتة .

(٦٨) ٨ - النكتة الثامنة : ص٣٥٣

حوت ردا على اعتراض اورده مغلطاى على قول ابن الصلاح :

" ان سقوط الاحتجاج بالمرسل هو المذهب الذى استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث" .

الاعتراض بان ابن جرير الطبرى ذكر ان التابعين باسرهم اجمعوا على قبول المرسل حتى جاء الشافعى فانكره .

قال الحافظ : لكنه مردود على مدعيه (يعنى الاجماع) ثم نقل عن جماعة من ائمة التابعين واتباعهم كابن المسيب وابن سيرين وشعبة واقرانه التصريح بعدم الاحتجاج بالمرسل وكلهم قبل الشافعى . قال ونقله الترمذى عن اكثر اهل الحديث، ثم ذكر الحافظ تفاصيل اخرى تدور حول قبول المرسل مطلقا ورده مطلقا وقبول بعضهم له بشروط .

النوع العاشر : المعضل

وفيه نكتتان فقط .

(٦٩) ١ - النكتة الاولى : ص٣٥٤

اودعها الحافظ انتقادا لابن الصلاح من جهة ثم دفاعا عنه من جهة اخرى وذلك ان ابن الصلاح ذكر فى امثلة المنقطع رواية عبد الرزاق عن الثورى عن ابى اسحاق عن حذيفة حديث :" ان وليتموها ابا بكر فقوى امين ......" الحديث

ثم قال :" فهذا الاسناد اذا تأمله الحديثى ظنه متصلا" .

فتعقبه الحافظ بان هذا المثال انما يصلح للحديث المدلس لان كل راو من رواته قد لقى شيخه فيه وسمعه منه وانما طرأ الانقطاع فيه من قبل التدليس .

ثم ذكر الحافظ ان بعضهم ظن ان ابن الصلاح اراد بقوله :" الحديثى" المحدث، فكان ينبغى ان يقول غير الحديثى لان المحدث اذا نظر فى اسناد فيه مدلس قد عنعنه لم يحمله على الاتصال .

قال الحافظ :انما اراد بقوله : الحديثى المبتدى، وهذا هو اللائق بان يحمل كلامه عليه .

(٧٠) ٢ - النكتة الثانية : ص٣٥٥

عبارة عن استدراك على قول ابن الصلاح :" ومنها[1] ماروى عن التابعى او من دونه موقوفا عليه" .

قال الحافظ :" فات المصنف من حكاية الخلاف فى المنقطع ماقاله الكيا الهراسى :" ان مصطلح المحدثين ان المنقطع مايقول فيه الشخص قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - من غير اسناد اصلا والمرسل مايقول فيه حدثنى فلان عن رجل" .

ثم قال الحافظ :" قال ابن الصلاح فى فوائد رحلته :

---

(١) اى من المذاهب فى المنقطع .

" وهذا لا يعرف عن احد من المحدثين ولا عن غيرهم وانما هو من كيسه" .

اقول : الظاهر ان هذا هو السبب فى اهمال ابن الصلاح لنقل قول الكيا الهراسى هذا .

ثم ان الحافظ لاحظ على ابن الصلاح انه لم يتعرض لحكم المنقطع والخلاف فى قبوله ورده واشار الى بعض الاقوال فيه .

النوع الحادى عشر : المعضـل

وفيه سبع عشرة نكتة .

(٧١) ١ ـ النكتة الاولى : ص٣٦٠

تضمنت تعقبا على ابن الصلاح حيث ذكر تعريف المعضل فقال :

" هو عبارة عن الاسناد الذى سقط منه اثنان فصاعدا " .

فنقل الحافظ عن جماعة من ائمة الحديث اطلاق المعضل على ماليس فيه سقط البته .

ثم عقب تلك النقول بقوله :" فاذا تقرر هذا فاما ان يكونوا يطلقون المعضل لمعنيين او يكون المعضل الذى عرف به المصنف وهو المتعلق بالاسناد بفتح الضاد والذى نقلناه من كلام هؤلاء الائمة بكسر الضاد ويعنون به المستغلق الشديد وبالجملة فالتنبيه على ذلك كان متعينا .

(٧٢) ٢ ـ النكتة الثانية : ص ٣٦٠

تضمنت ردا لاعتراض اورده مغلطاى على ابن الصلاح حينما تكلم عن كلمة معضل ـ بفتح الضاد واستشكل مأخذها من حيث اللغة ثم فرق بينها وبين كلمة معضل ـ بكسر الضاد فقال : " ولا التفات فى ذلك الى معضل ـ بكسر الضاد وان كان مثل عضل فى المعنى " .

قال الحافظ : اعترض عليه مغلطاى فقال :

" كأنه يريد ان كسر الضاد من معضل ليس عربيا " .

فتعقبه الحافظ بقوله :" ولم يرد ابن الصلاح نفى ذلك مطلقا وانما اراد انه لا يؤخذ منه معضل بفتح الضاد لان معضل ـ بكسر الضاد من رباعى قاصر والكلام انما هو فى رباعى متعد .

(٧٣) ٣ ـ النكتة الثالثة : ص ٣٦٢

كانت توضيحا لقول ابن الصلاح " واذا روى تابع التابعى حديثا موقوفا وهو حديث متصل الاسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ فقد جعله الحاكم نوعا من المعضل " .

قال الحافظ : " مراده بذلك تخصيص القسم الثاني من قسمي المعضل بما اختلف الرواة فيه على التابعي بأن يكون بعضهم وصله مرفوعا وبعضهم وقفه على التابعي بخلاف القسم الاول فانه اعم من ان يكون له اسناد آخر متصل ام لا " .

(٧٤) ٤ ـ النكتة الرابعة : ص٣٦٦

فيها توجيه لقول ابن الصلاح ـ فيما يتعلق بالاسناد المعنعن ـ : " وكاد ابن عبدالبر ان يدعى اجماع ائمة النقل على ذلك " يعنى على انه متصل كما هو ظاهر سياقه .

قال الحافظ : " انما عبر ابن الصلاح بقوله : " كاد " ، لان ابن عبدالبر انما جزم باجماعهم على قبوله ، ولا يلزم منه اجماعهم على انه من قبيل المتصل " .

(٧٥) ٥ ـ النكتة الخامسة : ص٣٦٧

كانت انتقادا على ابن الصلاح حيث نقل عن ابى عمرو الدانى اجماع ائمة النقل على قبول الاسناد المعنعن .

قال الحافظ : انما اخذه الدانى من كلام الحاكم ولا شك ان نقله عن الحاكم اولى ، لانه من ائمة الحديث وقد صنف فى علومه وابن الصلاح كثير النقل من كتابه فكيف نزل عنه الى النقل عن الدانى .

واعجب من ذلك ان الخطيب قاله فى الكفاية التى هى معول المصنف فى هذا المختصر .

وهذا يدل على ان اسلافنا من علماء المسلمين ماكانوا يحصرون على العلو فى الاسناد من الاشخاص فحسب بل حتى من الكتب فينبغى فى نظرهم ان يكون استقاء المعلومات من مصادرها الاصلية ولا سيما كتب اهل الاختصاص بالفن الذى تؤخذ منه تلك المعلومات .

ثم لخص الحافظ كلام ابن الصلاح فيما يتعلق بالمنعنة فى ثلاث حالات ثم اضاف حالة رابعة خفية جدا قال : لم ينبه عليها احد من المصنفين فى علوم الحديث مع شدة الحاجة اليها وهى انها ترد ولا يتعلق بها حكم باتصال اوانقطاع بل يكون المراد بها سياق قصة سواء ادركها الناقل اولم

يدركها ويكون هناك شيء محذوف مقدر تقديره عن قصة فلان او شأن فلان ثم ضرب لذلك اربعة امثلة .

(٧٦) ٦ ـ النكتة السادسة : ص ٣٦٩

فيها تقييد ثم ايضاح لما نقله ابن الصلاح عن مالك انه يسوى بين "عن" و "أن" وان احمد يفرق بينهما" .

قال الحافظ : " ليس كلام كل منهما على اطلاقه وذلك يتبين من نص سؤال كل منهما عن ذلك" .

ثم ذكر صيغة السؤال الموجه الى كل واحد منهما .

ثم ذكر ان للفظة " ان " حالتين تتفق احداهما مع " عن" وتنفرد عنها في الحالة الثانية ثم ضرب لذلك امثلة .

(٧٧) ٧ ـ النكتة السابعة : ص٣٧٦

كانت ضبطا لغويا للفظ " البرديجي " الواردة في كلام ابن الصلاح وبيان اصل نسبتها وانها الى قرية برديج نقل ضبطها من حاشية للمصنف وعن العباب للصاغاني وبين ان من نطق بها على مقتضى تسميتها العجمية فتح الباء على الحكاية ومن سلك بها مسلك اهل العربية كسر الياء .

(٧٨) ٨ ـ النكتة الثامنة : ص٣٧٩

تضمنت ملاحظة على ابن الصلاح حيث نقل من ابن عبد البر كلاما يتعلق بالاسناد المتصل عن الصحابي اذا رواه الصحابي بأي لفظ : " سمعت" اوغيرها فكلها عند العلماء سواء .

قال الحافظ : ان ابن الصلاح حذف فيه كلام ابن عبد البر لكنني رجعت الى التمهيد مقارنا بينه وبين مانقله ابن الصلاح فوجدت انه حذف جملة واحدة من آخر الكلام كله .

والذي يبدو لي ان الحافظ قال : حذف فيه من كلام ابن عبد البر فحصل تصرف من النساخ يخل بكلام الحافظ ـ والله اعلم .

(٧٩) النكتة التاسعة : ص ٣٧٩

تضمنت ردا على اعتراض اورده على قول ابن الصلاح :

" وقد قيل : ان القول الذى رده مسلم هو الذى عليه ائمة هذا العلم على ابن المدينى والبخارى وغيرهما (يعنى اشتراط اللقاء وعدم الاكتفاء بالمعاصرة بين الراوى وشيخه) .

قال الحافظ : ادعى بعضهم ان البخارى انما التزم ذلك فى جامعه لا فى اصل الصحة واخطأ فى هذه الدعوى بل هذا شرط فى اصل الصحة فقد اكثر تعليل الاحاديث فى تاريخه بمجرد ذلك وهذا المذهب هو مقتضى كلام الشافعى ، ثم نقل من الرسالة للشافعى من كلامه ومن نقله عن العلماء مايؤيد مذهب البخارى ومن معه ويرجحه على مذهب مسلم .

(٨٠) ١٠ - النكتة العاشرة : ص ٣٨٠

فيها توضيح لقول ابن الصلاح :" وهذا الحكم لا اراه يستمر - بعد المتقدمين فيما وجد من المصنفين مما ذكروه عن مشايخهم قائلين فيه ذكر فلان قال فلان ونحو ذلك" .

قال الحافظ : يعنى بالمصنفين غير المحدثين فتبين ان ما وجد فى عبارات المتقدمين من هذه الصيغ فهو محمول على السماع بشرطه الا من عرف من عادته استعمال اصطلاح حادث فلا .

(٨١) ١١ - النكتة الحادية عشرة : ص ٣٨٤

فيها رد لاعتراض على ابن الصلاح ثم اضافة وتفصيل لقول ابن الصلاح فيما يتعلق بتعليقات البخارى :" والبخارى قد يفعل ذلك لكون الحديث معروفا من جهة الثقات" .

قال الحافظ : " فاعترض عليه مغلطاى بان هذا الكلام يحتاج الى تثبت فانى لم اجده لغيره" .

قال الحافظ : قد سبقه الى ذلك الاسماعيلى ومنه نقل ابن الصلاح كلامه ونقل الحافظ من كتاب المدخل الى المستخرج للاسماعيلى ثلاثة اوجه لتعليقات البخارى منها : ان لا يكون قد سمعه عاليا وهو معروف من جهة

الثقات عن ذلك المروى عنه فيقول : قال فلان مقتصرا على صحته عنه وشهرته من جهته" .

قال الحافظ : ومن تأمل تعليقات البخارى حيث لم تتصل لم يجدها تكاد ان تخرج عن هذه الاوجه التى ذكرها الاسماعيلى .

ثم ذكر الحافظ بعد ذلك الاسباب التى حملت البخارى على التعليق منها : ان يكون اوردها فى معرض المتابعة والاستشهاد . واحال على كتابه تغليق التعليق فى تفاصيل ذلك .

(٨٢) ١٢ - النكتة الثانية عشرة : ص٣٨٤

تضمنت تأييدا لانتقاد ابن الصلاح لاحد علماء المغرب وذلك ان ابن الصلاح حكى عن هذا العالم انه سوى بين قول البخارى قال فلان وقال لى فلان فى ان كلا منهما ظاهر فى التعليق ثم رد عليه .

فاضاف الحافظ الى رد ابن الصلاح قوله :

" ولم يصب هذا المغربى فى التسوية بين قوله قال فلان وقوله قال لى فلان ، لان قال لى مثل التصريح بالسماع وقال المجردة ليست صريحة اصلا" .

(٨٣) ١٣ - النكتة الثالثة عشرة : ص٣٨٦

حوت دفاعا عن قول ابن الصلاح :" وكأن هذا التعليق مأخوذ من تعليق الجدار او تعليق الطلاق فتعقبه البلقينى بأن اخذه من تعليق الجدار ظاهر اما تعليق الطلاق ونحوه فليس من هذا الباب بل لتعليق امر على امر .

ثم قال : الا ان يريد به قطع اتصال حكم التنجيز باللفظ لو كان منجزا" .

قال الحافظ :" وهذا هو الذى يتعين مرادا للمصنف" .

(٨٤) ١٤ - النكتة الرابعة عشرة : ص٣٨٨

فيها تعقب على ابن الصلاح حيث حكى عن الخطيب مذاهب العلماء فى تعارض الوصل والارسال وان المحدثين يرون ان الحكم للارسال وعن بعض العلماء ان الحكم للاكثر وعن بعضهم ان الحكم للاحفظ .

فتعقبه الحافظ بنقول عن جماعة من العلماء منهم ابن دقيق العيد والعلائى بانه ليس لائمة الحديث فى هذا قانون مطرد ، بل عملهم فى ذلك دائر مع الترجيح . قال الحافظ :" وعلى هذا فيكون فى كلام ابن الصلاح اطلاق فى موضع التقييد .

(٨٥) ١٥ - النكتة الخامسة عشرة : ص٣٨٩

تضمنت استشكالا من الحافظ على ابن الصلاح حيث اورد البحث في تعارض الوصل والارسال والرفع والوقف في تفاريع المعضل مع انه قسم مستقل قال : ولو انه ذكره في تفاريع المعلل لكان حسنا والا فمحله زيادة الثقات . ثم اعتذر عن ابن الصلاح بكلام له شيء من الوجاهة .

(٨٦) ١٦ - النكتة السادسة عشرة : ص٣٩١

قام الحافظ بدفع اعتراض من جهة وتعقب من اخرى على ابن الصلاح حيث مثل لما تعارض فيه الوصل والارسال بحديث : "لا نكاح الا بولي" . حيث وصله جماعة عن ابى اسحاق السبيعى وارسله شعبة وسفيان الثورى .

فاعترض عليه بعض العلماء بان التمثيل بهذا الحديث لا يصح لان الرواة لم تتفق على ارساله عن شعبة وسفيان عن ابى اسحاق بل رواه النعمان بن عبد السلام عن شعبة وسفيان موصولا .

قال الحافظ : "والجواب ان حديث النعمان هذا شاذ مخالف للحفاظ الاثبات من اصحاب شعبة وسفيان والمحفوظ عنهما انهما ارسلاه" .

ثم حكى ابن الصلاح ان البخارى رجح فيه الوصل على الارسال ، لانه زيادة من ثقة .

فتعقبه الحافظ بان ترجيح البخارى لوصل هذا الحديث على ارساله لم يكن لمجرد ان الواصل معه زيادة ثقة ليست مع المرسل بل بما ظهر له من قرائن الترجيح وذكر الحافظ بعض تلك القرائن .

(٨٧) ١٧ - النكتة السابعة عشرة : ص٣٩١

اشتملت على تعقب على ابن الصلاح حيث حكى عن الخطيب انه رجح الوصل على الارسال عند التعارض اذا كان الراوى عدلا ضابطا . . . ثم قال وماصححه هو الصحيح في الفقه واصوله .

فتعقبه الحافظ بأن الذى رجحه الخطيب شرطه ان يكون الراوى عدلا ضابطا واما الفقهاء والاصوليون ، فيقبلون ذلك من العدل مطلقا وبين الامرين فرق كبير .

ثم انتقد من يشترط فى الصحيح ان لا يكون شاذا وفسر الشاذ بانـــه ماروا‌ه الثقة فخالفه من هو احفظ منه او اكثر عددا منه ثم قالوا : تقبـــل الزيادة من الثقة مطلقا فى المتن او الاسناد . قال الحافظ : "وفى هـــذا تناقض واضح" .

ثم وضح ان زيادة الثقة لا تقبل دائما . ومن اطلق ذلك من الاصوليين والفقهاء فلم يصب .

النوع الثانى عشر: معرفة التدليس

وفيه سبع نكت .

(٨٨) ١ - النكتة الاولى : ص٣٩٧

كانت شرحا لكلمة " التدليس" الواردة فى كلام ابن الصلاح وبيان لا شتقاقها وانها من الدلس وهو الظلام ثم بيان لوجه تسميته بالتدليس .

(٨٩) ٢ - النكتة الثانية : ص٤٠٠

فيها اعتراض على تعريف ابن الصلاح لتدليس الاسناد بقوله : "أن يروى الراوى عمن لقيه مالم يسمعه منه موهما سماعه منه او عمن عاصره ولم يلقه موهما انه قد لقيه وسمعه منه" .

اعترض الحافظ على قوله : " او عمن عاصره" بانه ليس من التدليس فى شىء وانما هو المرسل الخفى .

ثم نقل عن ابن القطان صاحب الوهم والايهام بانه فرق بين التدليس والارسال الخفى بان التدليس مختص بالرواية عمن له منه سماع بخلاف الارسال الخفى وقد سبق ابن القطان الى التفرقة بينهما البزار .

ثم ان العراقى حكى كلام البزار وابن القطان وصوب تعريف ابن الصلاح وقال : انه هو المشهور عن اهل الحديث .

فتعقبه الحافظ وصوب تعريفهما وتفرقتهما بين المرسل الخفى والتدليس وانكر ما ادعاه العراقى من ان تعريف التدليس الذى ذكره ابن الصلاح هو المشهور عند المحدثين ونقل عن الخطيب ما يؤيد كلام ابن القطان ومن معه .

(٩٠) ٣ - النكتة الثالثة : ص٤٠٠

فيها لفت نظر الى مايوهم التقييد فى تعريف ابن الصلاح لتدليس الشيوخ حيث قال : " وهو ان يروى عن شيخ حديثا سمعه منه فيسميه او يكنيه او ينسبه او يصفه بما لا يعرف به كى لا يعرف" .

قال الحافظ : " ليس قوله بما لا يعرف به قيدا فيه بل اذا ذكره بما يعرف به الا انه لم يشتهر به كان ذلك تدليسا" ثم ضرب مثالا لذلك من تصرف الخطيب .

(٩١) ٤ - النكتة الرابعة : ص ٤٠١

ضمت تعقبا على قول ابن الصلاح فيما يتعلق بتدليس الاسناد :

" ومن شأنه ان لا يقول فى ذلك : اخبرنا فلان وحدثنا فلان وانما يقول : قال فلان أو عن فلان ونحو ذلك" .

فتعقبه الحافظ بقوله :

" وقد يقع التدليس بحذف الصيغ كلها كما فى المثال الذى ذكره المصنف وانما نبهت عليه لانه ليس داخلا فى عبارته" . =

والمثال الذى ذكره المصنف هو ان ابن عيينة قال عند اصحابه : "الزهرى" فقيل له : حدثكم الزهرى ؟ فاعاد فاعيد السؤال فقال : لم اسمعه من الزهرى ولا ممن سمعه من الزهرى . حدثنى عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى .

(٩٢) ٥ - النكتة الخامسة : ص ٤٠٩

اشتملت على تأييد لاعتراض اورد عن ابن الصلاح حيث قال :

" ان مارواه المدلس بلفظ محتمل حكمه حكم المرسل" .

قال المعترض : " ان البزار قال : ان من كان لا يدلس الا عن الثقات كان تدليسه عند اهل العلم مقبولا وايد الحافظ قول هذا المعترض بأن ابا الفتح الازدى وابن حبان وابن عبد البر قد صرحوا بمثل مانقل عن البزار خصوصا فى تدليس ابن عيينة .

ثم اتبع الحافظ ذلك بتنبيه حول اختلاف العلماء فى تصريح المدلس بالتحديث وعدم تصريحه نقل ذلك عن ابن القطان .

وتعقبه فى اطلاقه القبول عند التصريح بالسماع بان المدلس قد يدلس الصيغة فيرتكب المجاز كما يقول مثلا : حدثنا وينوى حدث قومنا او اهل قريتنا ، ثم ذكر لذلك امثلة .

(٩٣) ٦ - النكتة السادسة : ص ٤١٠

كانت ردا على المعافى النهروانى حيث اتهم شعبة بالتدليس .

وذلك عندما ذكر ابن الصلاح ان شعبة كان من اشد الناس ذما للتدليس ، فذكر الحافظ : ان المعافى النهروانى اتهم شعبة بالتدليس رغم تشدده وذمه له فرد ذلك عليه الحافظ واقام الادلة على وهم المعافى

وخطئه فى حق شعبة ـ رحمه الله ـ .

(٩٤) ٧ ـ النكتة السابعة : ص ٤١٤

تضمنت تعقبا على ابن الصلاح حيث ذكر حكم ماروأه المدلس وان حكمه القبول اذا رواه بلفظ مبين للاتصال نحو " سمعت " و " حدثنا " .

وذكر جماعة من المحدثين الثقات الذين خرج لهم فى الصحيحين وغيرهما .

قال الحافظ : " اورد المصنف هذا محتجا به على قبول رواية المدلس اذا صرح وهو يوهم ان الذى فى الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث المدلسين مصرح فى جميعه وليس كذلك بل فى الصحيحين وغيرهما جملة كثيرة من احاديث المدلسين بالعنعنة " .

ثم قال : وقد جزم المصنف فى موضع آخر وتبعه النووى وغيره بأن ماكان فى الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين فهو محمول على ثبوت سماعه من جهة اخرى .

وذكر انه توقف فى ذلك بعض المتأخرين صدر الدين ابن المرحل وابن دقيق العيد وساق كلامهما بهذا الصدد .

ونقل عن المزى بانه ليس لمن يدعى ذلك حجة الا حسن الظن بالشيخين .

ثم قال : " وليس الاحاديث التى فى الصحيحين بالعنعنة عن المدلسين كلها فى الاحتجاج فيحمل كلامهم هنا على ماكان منها فى الاحتجاج فقط واما ماكان فى المتابعات فيحتمل ان يكون حصل التسامح فى تخريجها .

ثم ذكر بعد هذا مراتب المدلسين الذين روى لهم البخارى ومسلم وجعلهم فى ثلاث مراتب ثم الحق بها قسمين لمن دلس فى خارج الصحيحين وسرد اسماء الجميع .

وفى نهاية ذلك نبه على انه يلحق بقسم تدليس الشيوخ تدليس البلدان كما اذا قال المصرى : " حدثنى فلان بالاندلس واراد موضعا بالقرافة وحكم هذا النوع عنده الكراهة لانه يدخل فى التشبع وايهام الرحلة فى طلب الحديث .

النوع الثالث عشر : فى معرفة الشاذ

وفيه اربع نكت .

(٩٥) ١ - النكتة الاولى : ص٤١٩

فيها اعتراض على ابن الصلاح ثم اعتذار عنه حيث ذكر ابن الصلاح تعريفات الشافعى والخليلى والحاكم للشاذ .

فبين الحافظ وجوه التفاوت بين تعريفاتهم من حيث العموم والخصوص كما بين امتياز تعريف الشافعى على الاخيرين ثم قال ابن الصلاح : "اما حكم الشافعى عليه بالشذوذ فلا اشكال فيه " .

قال الحافظ : " فيه نظر وعلى المصنف اشكال اشد منه وذلك انه يشترط فى الصحيح ان لا يكون شاذا ويقول : انه لو تعارض الوصل والارسال قدم الوصل مطلقا وان كان رواة الارسال اكثر او اقل احفظ ام لا .

ويختار فى تفسير الشاذ انه الذى يخالف راويه من هو ارجح منه واذا كان راوى الارسال احفظ ممن روى الوصل مع اشتراكهما فى الثقة فقد ثبت كون الوصل شاذا فكيف يحكم له بالصحة مع شرطه فى الصحة ان لا يكون شاذا ؟

قال : هذا غاية فى الاشكال ثم قال : يمكن ان يجاب عنه بان اشتراط نفى الشذوذ فى شرط الصحة انما يقوله المحدثون وهم القائلون بترجيح رواية الاحفظ اذا تعارض الوصل والارسال .

والمصنف يأخذ بقول الفقهاء والاصوليين وذلك انهم لا يشترطون نفى الشذوذ فى شرط الصحيح وبهذا يرتفع الاشكال .

(٩٦) ٢ - النكتة الثانية : ص٤٣٧

وافق فيها شيخه العراقى فى اعتراض اورده على دعوى ابن الصلاح ان مالكا تفرد عن الزهرى بحديث دخول النبى صلى الله عليه وسلم مكة وعلى رأسه المغفر .

فتعقبه العراقى بانه قد روى الحديث غير مالك عن الزهرى كمعمر وابن اخى الزهرى وذكر آخرين ثم حكى عن ابن العربى انه قال : رويته من

ثلاث عشرة طريقا غير طريق مالك . فاقره الحافظ على هذا التعقب . ثم اورده من خمس عشرة طريقا ذاكرا مراتبها ومافيها من علل ، ثم اردف ذلك بقوله : " وقول ابن العربى انه رواه من طرق غير طريق مالك انما المراد به فى الجملة سواء صح او لم يصح فلا اعتراض عليه " .

(٩٧) ٣ - النكتة الثالثة : ص ٤٣٧

كانت دلالة على موضع كلام لمسلم نقله ابن الصلاح حيث قال :

"قال مسلم للزهرى نحو تسعين حرفا يرويه عن النبى - صلى الله عليه وسلم" .

قال الحافظ :

" هو فى الصحيح فى كتاب الايمان والنذور" .

(٩٨) ٤ - النكتة الرابعة : ص ٤٥٧

تضمنت اعتراضا اورده الحافظ على رأى ابن الصلاح حيث قال - فى الكلام على رواية الشخص اذا انفرد برواية - : " وان كان بعيدا من ذلك (يعنى من درجة الحافظ الضابط) رددنا ماتفرد به وكان من قبيل الشاذ والمنكر" .

قال الحافظ : " هذا يعطى ان الشاذ والمنكر عنده مترادفان والتحقيق خلاف ذلك" .

النوع الرابع عشر : المنكر

وفيه نكتة واحدة على ابن الصلاح . ص ٤٥٨

(٩٩) ١ - وفى هذه النكتة توضيح لكلام ابن الصلاح ثم تعقب عليه فى قوله :

" واطلاق الحكم على التفرد بالرد او الشذوذ موجود فى كلام كثير من اهل الحديث، والصواب فيه التفصيل الذى بيناه آنفا فى شرح الشاذ" .

قال الحافظ :

" وهذا ماينبغى التيقظ له ، فقد اطلق الامام احمد والنسائى وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد ولكن حيث لا يكون المتفرد فى وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده .

واما قول المصنف والصواب التفصيل . . . الخ ، فليس فى عبارته مايفصل احد النوعين عن الاخر نعم هما مشتركان فى كون كل منهما على قسمين ثم ذكر القسمين وفصل فيهما .

النوع الخامس عشر : معرفة الاعتبار

وفيه نكتتان فقط .

(١٠٠) ١ - النكتة الاولى : ص ٤٥٩

فيها اعتراض اورده على ابن الصلاح حيث قال :

" معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد " .

قال الحافظ :

"هذه العبارة توهم ان الاعتبار قسيم للمتابعة والشاهد وليس كذلك بل الاعتبار هو الهيئة الحاصلة فى الكشف عن المتابعة والشاهد ، فكان حق العبارة ان يقول : معرفة الاعتبار للمتابعة والشاهد " .

(١٠١) ٢ - النكتة الثانية : ص ٤٦٥

تضمنت اعتراضا اورده الحافظ على ابن الصلاح اذ ذكر مثالا للمتابع وهو حديث سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس :

" لو اخذوا اهابها " وذكر ان شاهده عن عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس : " ايما اهاب دبغ فقد طهر " .

قال الحافظ :

" فيه امران : احدهما : انه ليس مثالا للمتابعة التامة اذ من شرطها ان يتابع نفس الراوى لا شيخه .

الثانى : انه ليس بمطابق لما عرف من ان المتابعة لمن دون الصحابى وان الشاهد ان يروى حديث آخر بمعناه من حديث صحابى آخر .

ثم ذكر مثالا للمتابع والشاهد سالما من الاعتراض وهو حديث الشافعى عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر " الشهر تسع وعشرون ... الى قوله " فاكملوا العدة ثلاثين " ومتابعاته وشواهده .

النوع السادس عشر : معرفة زيادات الثقات

وفيه اربع نكات .

(١٠٢) ١ - النكتة الاولى : ص٤٦٥

تضمنت شرحا ودفاعا عن ابن الصلاح حيث قال : " وكان ابو بكر النيسابورى وذكر غيره مذكورين بمعرفة زيادات الالفاظ الفقهية فى الاحاديث . ."

قال الحافظ : " مراده بذلك الالفاظ التى يستنبط منها الاحكام الفقهية لا مازاده الفقهاء . . . وانما نبهت على هذا ، لان العلامة مغلطاى استشكل ذلك على المصنف ودل على انه مافهم مغزاه فيه .

ثم اضاف الحافظ ماقاله ابن حبان : " لم ار على اديم الارض من كان يحسن صناعة الحديث ويحفظ الصحاح بالفاظها ويقوم بزيادة كل لفظة حتى كأن السنن بين عينيه الا ابن خزيمة" .

(١٠٣) ٢ - النكتة الثانية : ص٤٦٩

تضمنت تفصيلا وتعقبا على تقسيم ابن الصلاح لزيادة الثقة الى ثلاثة اقسام :

وقد ذكر كثيرا من اقوال العلماء فى هذه النكتة .

(١٠٤) ٣ - النكتة الثالثة : ص٤٦٩

تعد تأييدا للنووى ثم ردا على التبريزى الذى دافع عن ابن الصلاح .

وذلك ان ابن الصلاح نقل عن الترمذى ان مالكا تفرد من بين الثقات بزيادة قوله : " من المسلمين " فى حديث ابن عمر فى صدقة الفطر فاعترض عليه النووى بقوله : " لا يصح التمثيل بهذا الحديث لانه لم ينفرد به وذكر من تابع مالكا " .

قال التبريزى رادا على النووى :

" انما مثل به حكاية عن الترمذى فلا يرد عليه شئ" .

قال الحافظ : " وهذا التعقب غير مرض لان الايراد على المصنف من جهة عدم مطابقة المثال للمسألة المفروضة ولو كان حاكيا لانه اقره فرضيه ، ثم بين سبب الخلل فى كلام ابن الصلاح ثم تكلم الحافظ على هذه الزيادة

ونقل اقوال العلماء فيها وفيمن زادها من اصحاب نافع ومن لم يذكرها .

(١٠٥) ٤ - النكتة الرابعة :ص٤٧٩

تعتبر اعتراضا على ابن الصلاح ثم مدافعة عنه حيث قال :

" ومن امثلة ذلك حديث :" جعلت لنا الارض مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا" فهذه الزيادة تفرد بها ابو مالك" .

قال الحافظ :" وهذا التمثيل ليس بمستقيم ،لان ابا مالك قد تفرد بجملة الحديث عن ربعي بن حراش وتفرد ربعي بجملته عن حذيفة" .

ثم حكى الحافظ اعتراض مغلطاى على ابن الصلاح فى تمثيله بهذه الزيادة وهو بانه يحتمل ان يريد بالتربة الارض فلا يبقى زيادة" .

قال الحافظ :" فقد اجاب شيخنا شيخ الاسلام فقال : حمل التربة على التراب وهو المتبادر الى الفهم ،ولانه لو اراد بالتربة الارض لم يحتج لذكرها هنا لسبق ذكر الارض وهو قوله صلى الله عليه وسلم :" جعلت الارض لنا مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا" . قال الحافظ :

وهذا يلزم منه اضافة الشىء الى نفسه ،لان التقدير حينئذ يكون وجعلت ارض الارض طهورا .

النوع السابع عشر : معرفة الافـــراد

وفيه على ابن الصلاح نكتة واحدة فقط . ص٤٨٣

(١٠٦) ١ - وهذه النكتة اشتملت على مدافعة عن ابن الصلاح ثم اضافـــة اشياء مهمة .

فالمدافعة كانت على اعتراض وجهه مغلطاى على قول ابن الصلاح :

" الافراد منقسمة الى ماهو فرد مطلقا والى ماهو فرد بالنسبة الـــى جهة خاصة" .

حيث قال مغلطاى بانه ذكر انه تبع الحاكم فى ذكر هذا النوع فكـــان ينبغى له ان يتبعه فى تقسيمه فانه قسمه الى ثلاثة اقسام .

قال الحافظ :" وهو اعتراض عجيب فان الاقسام الثلاثة التى ذكرهـــا الحاكم داخلة فى القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح ولا سبيـــل الـــى الاتيان بالثالث" .

ثم قسم الحافظ - اضافة الى ماسبق - الفرد المطلق الى نوعين وضـــرب لهما مثالين .

وقسم الفرد النسبى الى اربعة اقسام وضرب لها امثلة .

ثم اضاف ذكر مظان الافراد من الكتب، كالتفرد لابى داود ومسند البزار والافراد للدارقطنى .

النوع الثامن عشر : معرفة المعلل

وفيه خمس نكت .

(١٠٧) ١ - النكتة الاولى : ص٤٨٦

تضمنت شرحا وتوضيحا واضافة فوائد مهمة . اما الشرح فهو تعريف ابن الصلاح للحديث المعلل حيث قال : " فالحديث المعلل هو الحديث الذى اطلع فيه على علة تقدح فى صحته مع ان الظاهر السلامة منه " .

وضح الحافظ هذا التعريف وبين انه تحرير لتعريف الحاكم .

واما الاضافات فهى متمثلة فيما يأتى :

(أ) ذكر الحافظ ان الحديث المنقطع ورواية المجهول والمضعف [illegible] يسمى واحد منها معللا الا اذا آل امره الى شئ من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك .

(ب) ثم بين السبيل الى معرفة سلامة الحديث من العلة وهو : ان تجمع طرقه فان اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته وان اختلفوا امكن ظهور العلة فمدار التعليل فى الحقيقة على بيان الاختلاف .

(جـ) ثم بين اهمية هذا الفن وانه لا يقوم به الا النقاد الافذاذ وان اليهم المرجع فى ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك .

فاذا وجدنا حديثا قد حكم امام من الائمة المرجوع اليهم بتعليله فالاولى اتباعه فى ذلك كما نتبعه فى تصحيح الحديث اذا صححه .

وهذا حيث لم يختلفوا فاذا اختلفوا فلابد من الترجيح .

(د) ثم نقل عن العلائى ان مذهب غالب المحدثين عند تعارض الوصل والارسال والرفع والوقف فى روايات الثقات هو التعليل بالارسال والوقف . اما الفقهاء والاصوليون فانهم يجعلون الوصل والرفع من قبيل زيادة الثقة قال ويلزم على ذلك قبول الحديث الشاذ .

(هـ) ثم ذكر مثالا للمعلل الذى تخفى علته على كثير من المحدثين وهو حديث ابن عمر " من باع عبدا له مال . . . الحديث حيث اختلف فيه

نافع وسالم بن عبد الله فوقفه نافع على عمر ورفعه سالم . فرجح النسائي وابن ابي حاتم وغيرهما الوقف .

ثم بين سبب الخطأ في اسناد هذا الحديث .

(١٠٨) ٢ - النكتة الثانية : ص٤٩٣

تضمنت اعتراضا على قول ابن الصلاح :

" ان المحدثين كثيرا مايعللون الموصول بالمرسل والمنقطع" .

قال الحافظ : "هذا ليس من قبيل المعلول على اصطلاحه وان كانت علة في الجملة اذا المعلول على اصطلاحه مقيد بالخفاء والانقطاع والارسال ليست علتهما بخفية" .

(١٠٩) ٣ - النكتة الثالثة : ص٥٢٦

تعتبر شرحا لقول ابن الصلاح :

" ثم قد تقع العلة في الاسناد وهو الاكثر وقد تقع في المتن ...".

قال الحافظ :

" قلت : اذا وقعت العلة في الاسناد قد تقدح وقد لا تقدح واذا قدحت فقد تخصه وقد تستلزم القدح في المتن وكذا القول في الاسناد فالاقسام على هذا ستة . ثم مثل لكل هذه الاقسام الستة .

(١١٠) ٤ - النكتة الرابعة : ص ٥٢٧

كانت تعقبا على ابن الصلاح حيث قال :

" فعلل قوم رواية اللفظ المذكور (يعني نفي قراءة البسملة لما رأوا الاكثرين انما قالوا فيه : "كانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين" .

قال الحافظ :

"وفيه نظر، لانه يستلزم ترجيح احدى الروايتين على الاخرى مع امكان الجمع بينهما وكيف يحكم على رواية عدم الجهر بالشذوذ وفي رواتها عن قتادة مثل شعبة" .

ثم ذكر رواية شعبة وغيره عن قتادة باسانيدها .

ثم قال : " ومما يدل على ثبوت اصل البسملة فى اول القراءة فى الصلاة ماروا‌ه النسائى وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من رواية نعيم المجمر قال :

" صليت خلف ابى هريرة ، فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن فذكر الحديث وفى آخره فلما سلم قال :

والذى نفسى بيده لانا اشبهكم صلاة برسول الله - صلى الله عليه وسلم وهو حديث صحيح لا علة له .

ففى هذا رد على من نفاها البتة وتأييد لتأويل الشافعى لكنه غير صريح فى ثبوت الجهر لاحتمال ان يكون سماع نعيم لها من ابى هريرة - رضى الله عنه - حال مخافتته لقربه منه فبهذا تتفق الروايات كلها .

(١٠١) ٥ - النكتة الخامسة : ص ٥٤٥

وقعت شرحا لقول ابن الصلاح : " ثم اعلم انهم قد يطلقون العلة على غير ما ذكرنا " .

قال الحافظ :

" مراده بذلك ان ماحققه من تعريف المعلول قد يقع فى كلامهم مايخالفه وطريق التوفيق بين ماحققه المصنف وبين مايقع فى كلامهم ان اسم العلة اذا اطلق على حديث على حديث لا يلزم منه ان يسمى الحديث معلولا اصطلاحا اذ المعلول ماعلته خفية قادحة ، ولهذا قال الحاكم :

" انما يعل الحديث من اوجه ليس فيها للجرح مدخل " .

النوع التاسع عشر : المضطـرب

وفيه نكتتان فقط وفوائد .

(١١٢) ١ - النكتة الاولى : ص ٥٥٠

تضمنت تعقبا على ابن الصلاح والعراقى حيث مثل ابن الصـــلاح للمضطرب بحديث الخط للمصلى اذا لم يجد سترة وذكر بعض وجوه الاضطراب فيـــه .

فاقره العراقى واضاف وجوها اخر .

قال الحافظ : " وبقيت وجوه اخرى لم ار الاطالة بذكرها ولكن بقـــى امر يجب التيقظ له ، وذلك ان جميع من رواه عن اسماعيل بن امية عن هـــذا الرجل انما وقع الاختلاف بينهم فى اسمه او كنيته وهل روايته عن ابيه او عـــن جده او عن ابى هريرة بلا واسطة واذا تحقق الامر فيه لم يكن فيه حقيقـــة الاضطراب ، لان الان الاضطراب هو الاختلاف الذى يؤثر قدحا ، واختـــلاف الرواة فى اسم رجل لا يؤثر ذلك لانه ان كان الرجل ثقة فلا ضير وان كان غـير ثقة فضعف الحديث انما هو من قبل ضعفه لا من قبل اختلاف الثقات فى اسمه فتأمل ذلك ومع ذلك فالطرق التى ذكرها ابن الصلاح ثم شيخنا قابلـــة لترجيح بعضها على بعض والراجحة منها يمكن التوفيق بينها فينتفـــى الاضطراب اصلا ورأسا .

ثم ضرب الحافظ مثالا للمضطرب نقله عن العلل للدارقطنى وهـــو حديث ابى بكر " شيبتى هود " . ذكر الحافظ الاختلاف فيه على ابى اسحـــاق من اثنى عشر وجها .

(١١٣) ٢ - النكتة الثانية : ص ٥٥١

تضمنت تعقبا على ابن الصلاح ثم اضافة فوائد .

اما التعقب فعلى قول ابن الصلاح :

" ان الاضطراب قد يقع فى الاسناد وقد يقع فى المتن وقد يقع مـــن راو وقد يقع من رواة " .

قال الحافظ :

" قسم المصنف المضطرب الى اربعة اقسام ولم يمثل الا لقسم واحد " .

واما الاضافة :

(أ) فذكر ان العلائي تكلم كلاما مفيدا في الحديث المعل فنقله الحافظ هنا لان المضطرب قسم من اقسام المعل ومن كلام العلائي ان الاختلاف في الاسناد ينقسم الى ستة اقسام فذكرها ثم ضرب الحافظ امثلة لكل الاقسام الستة .

(ب) ثم قال : واما الاختلاف في المتن فقد اعل به المحدثون والفقهاء كثيرا من الاحاديث واشار الى امثلة سبقت في المعلل والمنكر .

(جـ) ثم قال : وامثلة ذلك كثيرة وللتحقيق في ذلك مجال طويل يستدعي تقسيما وبيان امثلة ليصير ذلك قاعدة يرجع اليها فنقول :

١ - " اذا اختلفت مخارج الحديث وتباعدت الفاظه او كان الحديث في سياق واقعة وظهر تعددها فالذى يتعين القول به ان يجعلا حديثين مستقلين ثم مثل لذلك بحديث ابى هريرة في قصة السهو يوم ذى اليدين وان النبى صلى الله عليه وسلم - سلم من ركعتين " .

وحديث عمران بن حصين ان النبى - صلى الله عليه وسلم صلى بهم العصر فسلم من ثلاث .

وحديث معاوية بن خديج ان النبى - صلى الله عليه وسلم - صلى بهم المغرب فسلم من ركعتين ثم انصرف .

ثم قال : فهذه الاحاديث الثلاثة ليس الواقعة فيها واحدة بل سياقها يشعر بتعددها .

٢ - ثم مثل للقسم الثاني - وهو : ماكان في حكاية واقعة وظهر تعددها بحديث فضالة بن عبيد في " القلادة " ساقه من وجوه ثم نقل عن البيهقي وغيره ان هذه الروايات عن فضالة محمولة على انها كانت بيوعا شهدها فضالة فاداها كلها وحنش اداها متفرقة وحنش هو الراوى عن فضالة .

ثم رجح الحافظ انهما حديثان فقط رواهما جميعا حنش بالفاظ مختلفة ثم ذكر الحافظ وجهة نظره في هذا الترجيح .

(د) ثم قال : فاذا بعد الجمع بين الروايات بان يكون المخرج واحـــدا فلا ينبغى سلوك تلك الطريق المتعسفة ثم اشار الى محاولات بعضـــم ان يجعل حديث ابى هريرة فى قصة ذى اليدين قصصا متعددة .
ثممثل بحديث ابى هريرة فى القصة المذكورة وقال : وادل دليل علـــى ذلك (اى على انها قصة واحدة) الرواية التى فيها التردد هل هـــو الظهر او العصر ؟ فانها مشعرة بأن الراوى كان يشك فى ايهمـــا
ثم ذكر اختلاف الروواة فى سياق الحديث، ثم قال : فالغالب ان هـــذا الاختلاف من الرواة فى التعبير عن صورة الجواب .
ولا يلزم من ذلك تعدد الواقعة .

(هـ) ثم ذكر مايبعد فيه احتمال تعدد الواقعة ويمكن الجمع فيه بـــين الروايات وقسمه الى اقسام منه مايكون الحمل فيه على المجاز .
ومنه مايكون فيه بتقييد الاطلاق .
ومنه مايكون بتخصيص العام .
ومنه مايكون بتفسير المبهم وتبيين المجمل .
ومثل لكل من ذلك بمثال .

(و) ثم ذكر مايبعد فيه احتمال التعدد ويبعد فيه ايضا الجمع بـــين الروايات ومثل له بعدد من الامثلة .

النوع العشرون : المــــدرج

وفيه نكتة واحدة .

(١١٤) ١- وهذه النكتة تضم استدراكا ثم اضافةفوائد . ص٥٥٥

اما الاستدراك فان ابن الصلاح كان قد اقتصر على ذكر اربعة مـــن اقسام المدرج .

فتعقبه الحافظ بأن الخطيب الذى الف فيه قد قسمه الى سبعة اقسـام

قال : وقد لخصته ورتبته على مسانيد الابواب والمسانيد .

اما الاضافة :

(أ) فذكر انه اضاف الى عمل الخطيب اكثر من القدر الذى ذكره .

(ب) ثم قسم المدرج الى مدرج المتن والى مدرج الاسناد .

وذكر ان مدرج المتن على ثلاث مراتب :

١ - فى اول المتن . ٢ - وفى وسطه .

٣ - وفى آخره وهو الاكثر .

(جـ) ثم قال : والطريق الى معرفة ذلك (يعنى الادراج) من وجوه .

فذكر ثلاثةاوجه مع امثلتها واطال النفس فى ذلك .

(د) ثم قال : واما مدرج الاسناد فهو على خمسة اقسام . واشار الــــى ان ثلاثة منها ذكرها ابن الصلاح مع امثلتها .

وذكر القسمين الاخرين ومثل لهما .

(هـ) واشار الى طريق معرفة مدرج الاسناد .

وذلك بأن تأتى رواية مفصلة للرواية المدرجة .

وضرب لذلك امثلة .

النوع الحادى والعشرون : الموضوع

وفيه تسع نكت .

(١١٥) ١ - النكتة الاولى : ص٥٨٨

كانت شرحا لغويا لتعريف ابن الصلاح للموضوع حيث قال :

" وهو المختلق المصنوع" .

قال الحافظ :" وهذا تفسير بحسب الاصطلاح واما من حيث اللغة فقد قال ابوالخطاب ابن دحية :

" الموضوع الملصق وضع فلان على فلان كذا اى الصقه به" .

(١١٦) ٢ - النكتة الثانية : ص٦١٤

تضمنت رد الاعتراض على قول ابن الصلاح :

" اعلم ان الموضوع شر الاحاديث الضعيفة" .

قال المعترض : " الموضوع ليس من الحديث النبوى اذ افعل التفضيل انما يضاف الى بعضه" .

اجاب الحافظ بقوله :" ويمكن الجواب بانه اراد بالحديث القدر المشترك وهو مايحدث به" .

(١١٧) ٣ - النكتة الثالثة : ص٦١٤

تضمنت استدلالا لقول ابن الصلاح :

" ولا تحل روايته (يعنى الموضوع) لاحد علم حاله فى اى معنى كان الا مقرونا ببيان وضعه" .

استدل الحافظ على ذلك بحديث سمرة مرفوعا :

" من حدث عنى بحديث يرى انه كذب فهو احد الكاذبين" .

ثم شرح الحديث ونقل عن مسلم مايؤكد شرحه .

(١١٨) ٤ - النكتة الرابعة : ص٦١٥

تعد تفصيلا وتوضيحا لقول ابن الصلاح :

" وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوى او المروى" .

قال الحافظ :

" قلت : هذا الثانى هو الغالب واما الاول فنادر ثم نقل عن ابن دقيق العيد مايؤيد ماذهب اليه .

ثم ذكر بعض القرائن الدالة على الوضع .

(١١٩) ٥ - النكتة الخامسة : ص٦١٨

تضمنت ردا لاعتراض على قول ابن الصلاح :

" وقد وضعت احاديث يشهد بوضعها ركاكة الفاظها ومعانيها " .

حيث قال المعترض :

" ان ركاكة اللفظ لا تدل على الوضع حيث جوزت الرواية بالمعنى " .

قال الحافظ : " والذى يظهر ان المؤلف لم يقصد ان ركاكة اللفظ وحده تدل كما تدل ركاكة المعنى بل ظاهر كلامه ان الذى يدل هو مجموع الامرين " .

ثم ان الحافظ استدرك على ابن الصلاح اشياء اخل بها فلم يذكرها فى علامات الوضع .

منها : ان يخالف الحديث العقل ولا يقبل تأويلا .

ومنها : ان يكون خبرا عن امر جسيم كحصر العدو للحجاج عن البيت ثم لا ينقله منهم الا واحد .

ومنها : مايصرح بتكذيب راويه جمع كثير يمتنع فى العادة تواطئهم على الكذب او تقليد بعضهم بعضا .

ومنها : ان يكون مناقضا لنص الكتاب او السنة المتواترة او الاجماع القطعى .

وذكر اشياء اخر .

(١٢٠) ٦ - النكتة السادسة : ص٦٢٠

تعتبر تأكيدا لقول ابن الصلاح - فى نقد ابن الجوزى - :

" ولقد اكثر الذى جمع فى هذا العصر الموضوعات فى نحو مجلدين فاودع فيهما كثيرا مما لا دليل على وضعه " .

قال الحافظ : يعني ابن الجوزي ، ثم نقل عن العلائي قوله :
" دخلت الافة على ابن الجوزي من التوسع في الحكم بالوضع لان مستنده في غالب ذلك ضعف راويه" .

قال الحافظ : " قلت : ويعتمد على غيره من الائمة في الحكم على بعض الاحاديث بتفرد بعض الرواة الساقطين بها ويكون كلامهم محمولا على قيد ان تفرده انما هو من ذلك الوجه ويكون المتن قد روى من وجه آخر لم يطلع هو عليه او لم يستحضره حالة التصنيف ، فدخل عليه الدخيل من هذه الجهة وغيرها .

فذكر في كتابه الحديث المنكر والضعيف الذي يحتمل في الترغيب والترهيب وقليل من الاحاديث الحسان ، كحديث صلاة التسبيح وكحديث قراءة آية الكرسي دبر الصلاة فانه صحيح .

وليس في كتاب ابن الجوزي من هذا الضرب سوى احاديث قليلة جدا واما مطلق الضعف ففيه احاديث كثيرة .

نعم اكثر الكتاب موضوع" .

ثم ذكر " كتاب العلل المتناهية" لابن الجوزي وقال :
" اورد فيه كثيرا من الاحاديث الموضوعة كما اورد في " الموضوعات" كثيرا من الاحاديث الواهية" .

(١٢١) ٧ - النكتة السابعة : ص٢٢٦

تضمنت استدراكا وتكميلا لقول ابن الصلاح : " والواضعون للحديث اصناف" .

قال الحافظ : " قلت : لم يبين ذلك وسائقهم الى ذلك والحامل عليه منهم فذكر :

(١) الزنادقة .

(٢) اصحاب الاهواء . كالخوارج والروافض .

(٣) من حمله محبة الظهور ممن رق دينه من اهل الحديث .

(٤) من حمله التدين الناشيء عن الجهل . ثم ذكر لهذا المصنف اربع شبه تعلقوا بها ثم رد على كل هذه الشبه .

(٥) والصنف الخامس : اصحاب الاغراض الدنيوية كالقصاص والسؤال فى الطرق واصحاب الامراء .

(٦) من لم يتعمد الوضع كمن يغلط فيضيف الى النبى -صلى الله عليه وسلم كلام بعض الصحابة اوغيرهم . وكمن ابتلى بمن يدس عليه الحديث .

ثم ذكر ان اشد هذه الاصناف ضررا اهل الزهد .

وكذا المتفقهة الذين استجازوا نسبة مادل عليه القياس الى النبى صلى الله عليه وسلم .

ثم ذكر محمد بن كرام زعيم الكرامية ومذهبه الردىء ومن كان يضع له الحديث وضبط كلمة "كرام" وفيها قولان التشديد والتخفيف .

(١٢٢) ٨ - النكتة الثامنة : ص٦٢٦

تضمنت توضيحا لمن ابهمه ابن الصلاح فى قوله :

" بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى الى من اعترف بانه وجماعة وضعوه (يعنى حديث ابى بن كعب فى فضائل القرآن سورة سورة) " .

قال الحافظ :

" ابهم المصنف الباحث المذكور اختصارا ثم نقل عن الخطيب ان المؤمل ابن اسماعيل هو الذى قام برحلة واسعة فى البحث عن مصدر الحديث المذكور" .

(١٢٣) ٩ - النكتة التاسعة : ص٦٣٧

تضمنت استدراكا على قول ابن الصلاح :

" ولقد اخطأ الواحدى المفسر ومن ذكره من المفسرين فى ايداعه تفاسيرهم" .

فنقل الحافظ عن شيخه العراقى قوله :" لكن من ابرز اسناده من المفسرين اعذر ممن حذف اسناده" .

قال الحافظ :" قلت : والاكتفاء بالحوالة على النظر فى الاسناد طريقة معروفة لكثير من المحدثين وعليها يحمل ماصدر من كثير منهم من ايراد الاحاديث الساقطة معرضين عن بيانها صريحا وقد وقع هذا لجماعة من كبار الائمة وكان ذكر الاسناد عندهم من جملة البيان" .

القسم الثانى والعشرون : معرفة المقلوب

وفيه اربع نكت .

(١٢٤) ١ - النكتة الاولى : ص٦٣٨

تضمنت استدراكا على ابن الصلاح ثم اضافة فوائد .

اما الاستدراك فعلى تعريف ابن الصلاح للمقلوب حيث قال :

" وهو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع" .

قال الحافظ :

" هذا تعريف بالمثال وحقيقته ابدال من يعرف برواية بغيره فيدخل فيه ابدال راو او اكثر حتى الاسناد كله" .

واما الفوائد فقوله : وقد يقع ذلك عمدا اما بقصد الاغراب او لقصد الامتحان . وقد يقع وهما . فاقسامه ثلاثة .

ويقع فى الاسناد والمتن ، ثم مثل لمن كان يفعل ذلك عمدا على سبيل الكذب بحماد بن عمرو النصيبى .

ثم مثل للقلب فى المتن بمن يعمد الى نسخة مشهورة باسناد واحد فيزيد فيها متنا او متونا ليست منها .

ومثل لمن كان يفعل ذلك لقصد الامتحان بشعبة فانه كان يفعل ذلك كثيرا لقصد الامتحان واختبار حفظ الراوى .

وذكر قصة اختبار يحيى بن معين لابى نعيم .

وقصة امتحان اهل بغداد للبخارى وساقها باسناده الى الخطيب ثم الى ابن عدى . وذكر امتحان العقيلى اذ امتحنه تلاميذه . وقصة امتحان جماعة لابن عجلان .

ثم قال : واما من وقع منه القلب على سبيل الوهم فجماعة يوجد بيان ماوقع لهم من ذلك فى الكتب المصنفة فى العلل .

(١٢٥) ٢ - النكتة الثانية : ص٦٣٩

تعتبر تكميلا واضافة الى قول ابن الصلاح فى حديث جرير بن حازم عن ثابت عن انس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا اقيمت الصلاة

فلا تقوموا حتى ترونى" .

وهذا يصلح مثالا للمعل ثم بين وجه علته .

فقال الحافظ :

" لا يختص هذا بهذا المثال بل كل مقلوب لا يخرج عن كونه معللا او شاذا لانه انما يظهر امره بجمع الطرق واعتبار بعضها ببعض ومن معرفة من يوافق ومن يخالف فصار المقلوب اخص من المعلل والشاذ" .

ثم ذكر مثالين لمقلوب الاسناد .

ثم ذكر قصة يحيى بن معين مع نعيم بن حماد حين قلب نعيم اسانيد بعض الاحاديث فرد عليه ابن معين ثم رجوع نعيم عن خطائه فى النهاية .

وقصة البخارى مع شيخه الداخلى حيث نبهه البخارى على وهم وقع فيه فى اسناد حديث الى غير راويه فرجع الداخلى عنه بعد ان تبين له خطؤه .

ونقل عن الحاكم مثالا آخر لمقلوب الاسناد ايضا .

ثم تعرض لمقلوب المتن فذكر له امثلة كثيرة .

منها حديث عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابن ام مكتوم يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال والصحيح ان بلالا لا يؤذن بليل ...." .

(١٢٦) ٣ - النكتة الثالثة : ص٦٤٩

فيها اشارة الى اعتراض وجه الى ابن الصلاح ثم رد هذا الاعتراض .

وذلك ان ابن الصلاح قال :

" وقد وفينا بما سبق الوعد بشرحه من الانواع الضعيفة" .

فبين الحافظ مقصود ابن الصلاح ثم قال :

" واذا كان كذلك فلا يعترض عليه بأن بعض الانواع التى اوردها من بعد نوع الضعيف وهلم جرا فيها مالا يستلزم الضعف ، لانا نقول : انما قال المصنف انه يشرح انواع الضعيف وهو قد فعل ولم يقل انه لا يشرح الا الانواع الضعيفة حتى يعترض عليه بمثل المسند والمتصل وما اشبه ذلك مما لا يستلزم الضعف" .

(١٢٧) ٤ - النكتة الرابعة : ص ٦٦١

فيها تعقب على قول ابن الصلاح :

" اذا رأيت حديثا باسناد ضعيف فلك ان تقول هذا ضعيف وتعني انه بذلك الاسناد ضعيف، وليس لك ان تعني به ضعيف المتن بناء على مجرد ضعف ذلك الاسناد " .

قال الحافظ :

" اذا بلغ المتأهل المجتهد وبذل الوسع في التفتيش على ذلك المتن من مظانه فلم يجده الا من تلك الطريق الضعيفة فما المانع له من الحكم بالضعف بناء على غلبة ظنه .

ثم ان ابن الصلاح قال : ويجوز عند اهل الحديث وغيرهم التساهل في الاسانيد ورواية ماسوى الموضوع ونسب ذلك الى امثال عبد الرحمن بن مهدي واحمد بن حنبل وغيرهما .

فنقل الحافظ قصة عن احمد ذكر فيها انه يجوز التساهل في المغازي ونحوها وانه يجب التشدد والتثبت في الحلال والحرام .

والى هنا انتهى المطاف بالحافظ ابن حجر رحمه الله مع ابن الصلاح والعراقي وغيرهما وانتهت نكته الغراء وفوائده الغزيرة ووقفت سفينته التي خاض بها غمار بحار هذا العلم فاخرج لنا من دروه الثمينة مالا يستطيع ابرازها الا امثاله من افذاذ العلماء النقاد . وليته واصل السير حتى النهاية ولو تم له ذلك لكان كتابه هذا فتحا آخر في مجال علوم الحديث يضاهي كتابه العظيم فتح الباري في شروح البخاري بل في شروح كتب السنة كلها .

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم ..

الفصل الثانى

-

فى تنكيت الحافظ ابن حجر على شيخه العراقى

—

***

*

الفصل الثانى

فى تنكيت الحافظ ابن حجر على شيخه العراقـى

بلغت نكت الحافظ ابن حجر على شيخه العراقى ستا وخمسين نكتة نسوقها فيما يلى :

النوع الأول

الصحيح وفيه خمس عشـــرة نكتة

١ - (١) النكتة الأولـى : ص ٢١ تضمنت تعقبا على شيخه العراقى حيث قال : فيما يتعلق باشتراط العدد فى الحديث المقبول :

" وكأن البيهقى رآه فى كلام ابى محمد الجوينى فنبه على انه لا يعرف عن اهل الحديث" .

قال الحافظ :

وهذا ان كان الشيخ أراد بأنه لا يعرف التصريح به من احد من اهل الحديث والا فذاك موجود فى كلام الحاكم ابـــى عبد الله الحافظ فى المدخل .

ثم ناقش الحافظ القائلين باشتراط العدد فى الحديـــث الصحيح من المعتزلة والجهمية ورد على شبههم الـــتى تعلقوا بها .

٢ - (٢) النكتة الثانيـة : ص٦٣ فيها اعتراض على قول العراقـــي

"صحح المنذرى حديثا فى غفران ما تقدم وتأخر والدمياطى

حديثا فى ماء زمزم .

قال الحافـظ :

" فيه نظر وذلك ان المنذرى أورد فى الجزء المذكور عـدة

احاديث بين ضعفها واورد فى اثنائه حديثا من طريـــق

بحر بن نصر عن ابن وهب ...

فقال الحافظ : كأن شيخنا لم يستوف النظر فى كلام مغلطاى

والا فظاهر قوله مقبول بالنسبة الى ماذكره فى البخارى من

الاحاديث المعلقه وبعضها ليس على شرطه .

ثم اجاب الحافظ على دعوى مغلطاى فى اولية الموطأ علـى

الصحاح بما يرى انه الصواب .

٣ - (٣) النكتة الثالثة : ص٦٦ تضمنت تنبيها على وهم وقع فيه الحافظ العراقي في قوله :

" ان المعروف رواية عبد الله بن الموئل عن محمد بن المنكدر كما رواه ابن ماجه " (يعنى حديث ماء زمزم)

قال الحافظ : وقع منه سبق قلم وانما هو عند ابن ماجه وغيره من طريق الموئل عن ابى الزبير وانما هو عند ابن ماجه . والأمر كما قال الحافظ .

٤ - (٤) النكتة الرابعة : ص٦٧ ابدى الحافظ فيها عدم قناعته بجواب شيخه على اعتراض وجهه مغلطاى على ابن الصلاح وذلك ان ابن الصلاح قال : " اول من صنف فى الصحيح البخارى فاعترض عليه مغلطاى بأن مالكا أول من صنف الصحيح وتلاه احمد بن حنبل وتلاه الدارمى " ثم قال فان قيل ان فى الموطأ المرسل والمنقطع قلنا وفى البخارى كذلك فأجابه العراقى بان مالكا لم يفرد الصحيح بل أدخل فى كتابه المرسل والمنقطع ".

٥ - (٥) النكتة الخامسة : ص ٨٤ فيها تعقب على العراقى ودفاع عن ابن الصلاح وذلك ان ابن الصلاح ذكر ان عدة احاديث البخارى سبعة الاف حديث .

فتعقبه العراقى بقوله :

" هكذا اطلق ابن الصلاح عدة احاديثه والمراد بهذا العدد الرواية المشهورة وهى رواية محمد بن يوسف الفربرى اما رواية حماد بن شاكر فهى دونها بمأتى حديث ،

وانقص الروايات رواية ابراهيم بن معقل ، فانها تنقص عن رواية الفربرى بثلاثمائة " .

فتعقب الحافظ شيخه العراقى : بأن كلامه يفيد ان هذا النقص واقع فى أصل التصنيف ، لكن الأمر بخلاف ذلك ، فكتاب البخارى فى جميع الروايات الثلاث سواء فى العدد ثم بين الحافظ ان التفاوت انما حصل فى اصل السماع اذ ان الفربرى سمع جميع الصحيح من البخارى والآخران سمعا معظم الكتاب والباقى اخذاه بالاجازة من البخارى فلا اعتراض على ابن الصلاح فيما اطلقه .

٦ - (٦) النكتة السادسة : ص٨٦ تضمنت دفاعا عن ابن الصلاح حيث انتقده العراقى فى اهمال عدة كتاب مسلم ثم ذكر ان عدته اثنا عشر الف حديث بالمكرر .

فاجاب الحافظ : عن ابن الصلاح بأنه لم يقصد ذكر عدة البخارى حتى يستدرك عليه عدة مافى كتاب مسلم بل السبب فى ذكره ا... ة مافى البخارى انه جعله من جملة البحث فى

ان الصحيح الذى ليس فى الصحيحين غير قليل خلافا لقول ابن الأخرم .

ثم استطرد الحافظ البحث حول قول البخارى :

" احفظ مائة الف حديث"، فذكر عن الجوزقى انه استخرج فى كتابه "المتفق" على جميع مافى الصحيحين حديثا حديثا فكان مجموع ذلك خمسة وعشرين الف طريق واربعمائة وثمانين طريقا" .

قال الحافظ: فاذا كان الشيخان مع ضيق شرطهما بلغ جملة مافى كتابيهما بالمكرر هذا القدر فما لم يخرجاه من الطرق للمتون التى اخرجاها لعله يبلغ هذا القدر ايضا ويزيد ومالم يخرجاه من المتون من الصحيح الذى لم يبلغ شرطهما لعله يبلغ هذا القدر او يقرب منه فاذا انضاف الى ذلك ماجاء عن الصحابة والتابعين تمت العدة التى ذكر البخارى انه يحفظها بل ربما زادت على ذلك .

٧ - (٧) النكتة السابعة :ص ٩٠ كانت تعقبا على العراقى حيث ادعى ان الحميدى زاد زيادات فى كتابه الجمع بين الصحيحين ولم يميز هذه الزيادات ولم يصطلح على انه لا يزيد الا ماصح فيقلد فى ذلك .

تعقبه الحافظ بقوله :

" كأن شيخنا قلد فى هذا غيره والا فلو راجع كتاب الجمع بين الصحيحين لرأى فى خطبته مادل على ماذكرلا صطلاحه فى هذه الزيادات وغيرها ، ولو تأمل المواضع الزائدة لرأها معزوة الى من زادها من اصحاب المستخرجات .

ثم ذكر أن شيخه البلقيني وقع فيما وقع فيه العراقي كما تبع سراج الدين ابن النحوى فى كتابه "المقنع العراقى فى هذا الزعم ثم نقل الحافظ نص كلام الحميدى الذى ابدى فيه اصطلاحه فيما يتعلق بهذه الزيادات .

ثم ساق الحافظ تسعة امثلة بين الحميدى فيها الزيادات .

٨ - (٨) النكتة الثامنة : ص٠١١ فيها تأييد من الحافظ لشيخه العراقى فى انتقاده لكل من ابن الصلاح وابن دقيق العيد والذهبى وذلك بأنهم يعترضون على الحاكم فى تصحيحه على شرط الشيخين او احدهما بأن البخارى مثلا ما اخرج لفلان .

قال العراقى : " وكلام الحاكم مخالف لما فهموه .

قال الحافظ : " وكلام الحاكم ظاهر انه لا يتقيد بذلك حتى يتعقب به عليه" .

ثم ذكر الحافظ أن الحديث اذا كان الشيخان قد اخرجا لرواته او احدهما قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين او أحدهما .

واذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال : صحيح الاسناد فحسب ثم وضح ذلك بمثال من النوع الثانى قال الحاكم عقبه صحيح الاسناد .

قال الحافظ : فدل هذا على انه اذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما .

٩ - (٩) النكتة التاسعة: ص١٣ انتقد الحافظ فيها شيخه العراقى

حيث قال فى معرض الكلام على صحيح مسلم:

" وفيه بقية اربعة عشر موضعا رواه متصلا ثم عقبه بقوله:

ورواه فلان، وقد جمعها الرشيد العطار فى "الغرر المجموعة"

قال الحافظ متعقبا عليه:

وفيه أمور وناقشه من وجوه..

منها: قوله فيه بقيه اربعة عشر" بين الحافظ انه اخطأ فى

هذا العدد مقلدا غيره فى هذا الخطأ وصوب الحافظ

أنها اثنا عشر.

ولكن الحافظ نفسه لم يسلم من الخطأ فى عد هذه الاحاديث

١٠- (١٠) النكتة العاشرة: ص١٤٧ كانت اعتراضا من الحافظ على

العراقى وبيانا للصواب فى خطأ وقع فيه وذلك أن العراقى

قال فى خلال مدافعته عن ابن الصلاح ورده على اعتراض

لمغلطاى.

قال: الظاهر أن البخارى لم يرد بورد الصدقة حديث جابر

المذكور فى بيع المدبر وانما اراد - والله اعلم -

حديث جابر فى الرجل الذى دخل والنبى "صلى الله عليه

وسلم" يخطب فأمرهم بالصدقة عليه..." وهو حديث ضعيف.

فتعقبه الحافظ من وجوه منها:

ان الدارقطنى لم يرو هذا الحديث من حديث جابر وانما

رواه من حديث ابى سعيد ومع كون هذا الحديث ليس من

حديث جابر عند الدارقطنى فهو صحيح وليس بضعيف.

١١- (١١) النكتة الحادية عشرة : ص٥٤ أن العراقي قد رد اعتراضا لمغلطاي على ابن الصلاح فيما يتعلق بتعليقات البخاري واستبعد أن يكون البخاري يأتي بصيغة الجزم في الاحاديث الضعيفه فلم يستصوب الحافظ هذا الرد واتى برد آخر يرى انه الصواب .

١٢- (١٢) النكتة الثانية عشرة : ص١٦٤ تضمنت ردا على العراقي حيث اعترض على ابن الصلاح في قوله :

" ان ما اخرجه الشيخان مقطوع بصحته " .

فنقل العراقي عن ابن عبد السلام ان هذا قول بعض المعتزلة اذ يرون ان الامة اذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته ونقل عن النووي انه لا يفيد الا الظن .

فأجاب الحافظ : عن ابن الصلاح بأنه لم يقل : ان الأمة اجمعت على العمل بما فيهما وكيف يسوغ له ان يطلق ذلك والأمة لم تجمع على العمل بما فيهما الا من حيث الجملة لا من حيث التفصيل . . . وانما نقل ابن الصلاح ان الأمة اجمعت على تلقيهما بالقبول من حيث الصحة .

ثم نقل الحافظ عن جماعة من العلماء كامام الحرمين وابن فورك وعبد الوهاب المالكي والبلقيني وعن جمع من علماء المذاهب ما يؤيد مذهب ابن الصلاح .

بل نقل عن ابن تيمية ان الخبر اذا تلقته الأمة بالقبول تصديقا له وعملا بموجبه افاد العلم عند جماهير العلماء من السلف والخلف وهو الذي ذكره جمهور المصنفين في اصول الفقه فذكر جماعة منهم من الحنفية والمالكية والشافعية

والحنابلة ثم قال : وهو قول اكثر أهل الكلام من الاشاعـــــرة وغيرهم . . . ومذهب اهل الحديث قاطبة" ثم نقض قول النووي" : ان الخبر لا يفيد العلم الا ان يتواتر بأدلة .

منها : الخبر المحتف بالقرائن فانه يفيد العلم النظرى .

والخبر المستفيض الوارد من وجوه كثيرة لا مطعن فيها وما تلقته الامة بالقبول .

١٣-(١٣) النكتة الثالثة عشرة : تضمنت استدراكا على العراقي حيث قـــال - معلقا على قول ابن الصلاح : ص١٧٥

" ان ما اخرجه الشيخان مقطوع بصحته" :

" قد سبقه الى ذلك ابو الفضل بن طاهر وابو نصر ابن يوسف "

قال الحافظ : " اقول : اراد بذكر هذين الرجلين كونهما من أهل الحديث والا فقد قدمنا كلام جماعة من ائمة الأصول موافقته على ذلك وهم قبل ابن الصلاح .

نعم : وسبق ابن طاهر الى القول بذلك جماعة من المحدثين كالجوزقي والحميدى بل نقله ابن تيمية عن اهل الحديث قاطبة

١٤-(١٤) النكتة الرابعة عشرة : ص١٧٥ تضمنت ردا لتعقب العراقي علـــى ابن الصلاح في قوله :

" ان اخبار الصحيحين قد تلقيت بالقبول الا أحرفا يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد " .

فقال العراقي : ان ما استثناه من المواضع قد اجاب عليها العلماء ومع ذلك ليست يسيرة بل هى كثيرة . . . " .

أجاب الحافظ : بأن كونها ليست يسيرة فهذا أمر نسبي او هي بالنسبة الى مالا مطعن فيه من الكتابين يسيرة جدا واما كونها يمكن الجواب عنها فلا يمنع استثناءها لأن من تعقبها من جملة من ينسب اليه الاجماع على التلقي فالمواضع المذكورة متخلفة عن التلقي فيتعين استثناؤها ثم ذكر الحافظ النقاد الذين تتبعوا الاحاديث المعللة في الصحيحين وهم الدارقطني وابو مسعود الدمشقي والجياني ثم قال : والكلام على هذه الانتقادات من وجوه .

منها : ماهو مندفع بالكلية .

ومنها : ماقد يندفع ثم ذكر منها اربعة أوجه وانتهى الى القول بأن هذه الأمور اذا اعتبرت في جملة الاحاديث التي انتقدت عليهما لم يبق بعد ذلك ممانتقد عليهما سوى مواضع يسيرة جدا ثم احال القارىء على الجواب عنها في مقدمة فتح الباري وانه قد بين ذلك فيها بيانا شافيا .

١٥-(١٥) النكتة الخامسة عشرة : ص١٧٩ كانت دفاعا عن ابن الصلاح حيث ادعى العراقي التناقض في كلام ابن الصلاح وذلك ان ابن الصلاح اشترط المقابلة باصول متعددة لمن اراد العمل او الاحتجاج بالحديث في موضع وفي موضع آخر من كتابه لم يشترط ذلك في المقابلة .

فأجاب الحافظ على هذا الاعتراض بانه ليس بين كلامي ابن الصلاح مناقضة بل كلام ابن الصلاح الذي فيه الاشتراط

مبنى على مذهبه وهو عدم الاستقلال بادراك الصحيح بمجرد اعتبار الاسانيد ،لأنه علل صحة ذلك بأنه مامن اسناد الا ونجد فيه خللا فقضيه ذلك ان لا يعتمد على احدها بل يعتمد على مجموع ماتتفق عليه الاصول المتعددة ،ليحصل بذلك جبر الخلل الواقع فى اثناء الاسانيد .

واما قوله فى الموضع الآخر ينبغى ان تصحح أصلك بعدة اصول فلا ينافى قوله المتقدم ،لأن هذه العبارة تستعمل فى اللازم ايضا .

***

النوع الثانى

الحسن

وفيه اثنتا عشرة نكتة :

١ -(١٦) النكتة الأولى ص١٠٢ : فيها تعقب على العراقى والعلائى وذلك أن العراقى نقل انتقاد ابن دقيق العيد تعريف الخطابى للحسن " بأنه ماعرف مخرجه واشتهر رجاله " .

قال ابن دقيق العيد: ليس فيه كبير تلخيص، والصحيح -أيضا- قد عرف مخرجه واشتهر رجاله .

ونقل الحافظ دفاع العلائى عن الخطابى بانه عرف الصحيح أولا ثم عرف بالحسن فيتعين حمل كلامه على انه اراد بقوله" ماعرف مخرجه ... الخ على الحسن .

ثم تعقب الحافظ كلام العلائى هذا " بأن هذا القدر غير منضبط فيصح كلام ابن دقيق العيد انه على غير صناعة الحدود "

٢ -(١٧) النكتة الثانية ص١٠٢ : كانت ردا لتعقب التبريزى على ابن دقيق العيد وذلك ان ابن دقيق العيد فى انتقاده لتعريف الخطابى السابق الذى نقله العراقى قال :

" ان الصحيح اخص من الحسن " .

فالزمه التبريزى بأن دخول الخاص فى العام ضرورى لكن الحافظ تعقب التبريزى بأن بين الحسن والصحيح عموم وخصوص وجهى فلا يلزم من كون الصحيح اخص من الحسن من وجه ان يكون اخص منه مطلقا حتى يدخل الصحيح فى حد الحسن" .

الا انه قد سبق للحافظ كلام فى هذا الكتاب يفيد ان بين الحسن والصحيح عموم مطلق حيث قال : فنسبة الشاذ من المنكر نسبة الحسن من الصحيح فكما يلزم من انتفاء الحسن عن الاسناد انتفاء الصحة كذا يلزم من انتفاء الشذوذ عنه انتفاء النكارة ، فعلى هذا يكون اعتراض التبريزى وماقرره صحيحا .

٣ -(١٨) النكتة الثالثة : ص ٢٠٣ تضمنت رد الاعتراض نقله العراقى عن ابن جماعة حيث قال :

" يرد على ابن الصلاح فى القسم الأول (يعنى الذى نزل كلام الترمذى عليه فى تعريف الحسن) المنقطع والمرسل الذى فى رجاله مستور . وروى مثله او نحوه من وجه آخر " .

فأجاب الحافظ بأن كلامه غير وارد ، لأن الترمذى يحكم للمنقطع اذا روى من وجه آخر بالحسن" .

ثم نقل الحافظ تعريف ابن جماعة الحسن بقوله :

" الاحسن فى حد الحسن ان يقال : هو مافى اسناده المتصل مستور له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الاتقان وخلا عن العلة والشذوذ " .

قال الحافظ متعقبا له :

" هذا لا يحسن فى حد الحسن فضلا عن أن يكون أحسن"

ثم رده من اربعة اوجه بين فيها عدم استقامة هذا التعريف وهى في نظرى غير واردة وتعريف ابن جماعة مستقيم وهو يشمل الحسن لذاته والحسن لغيره . وقد الزم الحافظ ابن الصلاح بأن تعريفه للصحيح غير شامل للصحيح لغيره ثم اتى بتعريف يشمل النوعين .

٤ -(١٩) النكتة الرابعة : ص٤٠ تضمنت استدراكا على قول العراقى :

" وقد وجدت التعبير بالحسن فى كلام شيوخ الطبقة التى قبل الترمذى كالشافعى " .

قال الحافظ : " أقول : وجد التعبير بالحسن فى كلام من هو اقدم من الشافعى " وذكر ابراهيم النخعى وشعبة ثم قال : ووجد " هذا من احسن الاحاديث اسنادا فى كلام ابن المدينى وابى زرعة وابى حاتم ويعقوب بن شيبة وجماعة لكن منهم من يريد المعنى الاصطلاحى ومنهم من لا يريده .

ثم ذكر مثالين عن الشافعى واحمد اطلقا فيهما لفظ الحسن ولكنهما لا يريدان المعنى الاصطلاحى .

وذكر مثالا لأبى حاتم يحتمل المعنى الاصطلاحى والمعنى اللغوى ثم قال : واما على بن المدينى ، فقد اكثر من وصف الاحاديث بالصحة والحسن فى مسنده وعلله فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحى وكانه الامام السابق لهذا الاصطلاح وعنه اخذ البخارى ويعقوب بن شيبة وغير واحد .

ثم ذكر مثالين من جامع الترمذى والعلل الكبير له حكم البخارى عليهما بالحسن احدهما لذاته والآخر لغيره .

ثم قال : " فبان ان استمداد الترمذى لذلك انما هو من البخارى ولكن الترمذى اكثر منه واشاد بذكره واظهر الاصطلاح فيه فصار اشهر من غيره .

٥ -(٢٠) النكتة الخامسة : ص ٢٢٢ اشتملت على تعقب على العراقى حيث قال :

" ويعقوب بن شيبة وابو على انما صنفا كتابيهما بعد الترمذى .

قال الحافظ : " فيه نظر بالنسبة الى يعقوب فقط فانه من طبقة شيوخ الترمذى وهو اقدم سنا وسماعا وأعلا رجالا من البخارى امام الترمذى . . . ومات قبل الترمذى بنحو عشرين سنة فكيف يقال : انه صنف كتابه بعد الترمذى ظاهر الحال يأبى ذلك .

٦ -(٢١) النكتة السادسة : ص ٢٢٥ فيها تعقب على العراقى حيث قال :

" ولم ينقل لنا عن ابى داود هل يقول بذلك (يعنى الحسن الاصطلاحى أملا "؟.

قال الحافظ : " أقول حكى ابن كثير فى مختصره انه رأى فى بعض النسخ من رسالة ابى داود مانصه : " وماسكت عليه فهو حسن وبعضها اصح من بعض . فهذه النسخة ان كانت معتمدة فهو نص فى موضع النزاع ولكن نسخة روايتنا والنسخ المعتمدة التى وقفنا عليها ليس فيها هذا " .

٧ -(٢٢) النكتة السابعة : ص ٢٢٨ حكى فيها الحافظ تعقبين للعراقى والعلائى على ابن سيد الناس ففضل فيه تعقب العلائى على تعقب العراقى واضاف فوائد أخرى . وذلك ان ابن سيد الناس زعم ان شرط ابى داود كشرط مسلم الا فى الاحاديث التى بين ابو داود ضعفها فأجابه العراقى بأن مسلما شرط الصحيح فليس لنا ان نحكم على حديث فى كتابه بأنه حسن وابو داود انما قال :

وماسكت عنه فهو صالح والصالح يجوز ان يكون صحيحا وأن يكون حسنا فالاحتياط ان يحكم عليه بالحسن" .

قال الحافظ، فأجابه العلائى بجواب امتن من هذا فقال مانصه :

" هذا الذى قاله ضعيف وقول ابن الصلاح اقوى ، لأن درجات الصحيح اذا تفاوتت ، فلا نعني بالحسن الا الدرجة الدنيا منها والدرجة الدنيا لم يخرج مسلم منها شيئا فى الأصول . وانما يخرجها فى المتابعات والشواهد .

قال الحافظ: وهو تعقب صحيح وهو مبنى على امر اختلف نظر الأئمة فيه وهو قول مسلم مامعناه :

" ان الرواة ثلاثة اقسام :

أ - المتقنون

ب - أهل الصدق والستر

ج - المتروكون

وهل اخرج مسلم عن القسمين الأولين او عن الأول فقط .. ؟

فذكر رأى القاضى عياض ومن تبعه بأنه اخرج عنهما ورأى الحاكم والبيهقى بأنه لم يخرج الا عن القسم الأول .

ثم رجح ماذهب اليه الحاكم والبيهقى وبين سبب الاشتباه على القاضى عياض ومن تبعه ووضح ذلك توضيحا شافيا .

ثم تكلم على شرط ابى داود وانه دون شرط مسلم وانه يخرج لأهل القسم الثانى محتجا بهم .

ثم تكلم على ماسكت عليه ابو داود فبين ان منه الصحيح ومنه الحسن لذاته والحسن لغيره ومنه الضعيف الذى لم يجمع على تركه .

ثم ذكر أن كلامي ابى داود واحمد يقدم الضعيف على رأى الرجال

ثم تكلم على شرط الامام أحمد فى مسنده ونقل عن ابن تيمية انه اعتبر المسند فوجد أن شرطه موافق لشرط ابى داود ..

ثم قال : " ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ماسكت عليه ابو داود فانه يخرج احاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل ابن لهيعة وصالح مولى التوأمة وذكر آخرين من هذا النوع ثم قال : وقد يخرج لأضعف من هؤلاء وذكر الحارث بن وجيه وصدقة الدقيقي وآخرين من المتروكين ..

ثم قال : وكذلك مافيه من الاسانيد المنقطعه واحاديث المدلسين والاسانيد التي فيها من ابهمت اسماؤهم ، فلا يتجه الحكم لاحاديث هؤلاء بالحسن من اجل سكوت ابي داود .

٨ -(٢٣) النكتة الثامنة : ص٢٢٨ ضمت تعقبا على العراقي حيث قال :

" لا نسلم أن أحمد اشترط الصحة في كتابه" .

قال الحافظ : " ان كان باعتبار الشرائط التي تقدم ذكرها فلا يمكن دعوى ذلك في المسند وان كان باعتبار مايراه احمد من التمسك بالاحاديث ولو كانت ضعيفة مالم يكن ضعفها شديدا فهذا يمكن دعواه" .

قلت : ولا يخفى ان مقصود العراقي هو الأول ، ولعله يرد على ابي موسى المديني حيث ادعى الصحة لمسند احمد واقام مايراه من أدلة على دعواه .

٩ -(٢٤) النكتة التاسعة : ص٢٤٤ تضمنت تعقبا على قول العراقي " على ان ثمة احاديث صحيحة مخرجه في الصحيح وليست في مسند احمد

قال الحافظ : اجاب بعضهم عن هذا بأن الاحاديث الصحيحة التي خلا عنها المسند لابد ان يكون لها فيه أصول أو نظائر او شواهد اومايقوم مقامها .

قال الحافظ: فعلى هذا انما يتم النقض ان لو وجد حديث محكوم بصحته سالم من التعليل ليس هو فى المسند والا فلا " .

٠(-١) (٢٥) النكتة العاشرة: ص٢٤٥ فيها اعتراض على قول العراقى :

" بل فيه (يعنى المسند) احاديث موضوعة وقد جمعتها فى جزء" .

اجاب الحافظ: بان الجزء المذكور قد اشتمل على تسعة احاديث منها: حديثان من زيادات عبد الله والحكم على هذه التسعة بكونها موضوعة محل نظر وتأمل ثم انها كلها فى الفضائل او الترغيب والترهيب .

ومن عادة المحدثين التساهل فى مثل ذلك وفى الجملة لا يتأتى الحكم على جميعها بالوضع .

ثم ذكر الحافظ هذه الأحاديث وهى :

١ - حديث ابن عمر - رضى الله عنه - فى احتكار الطعام .

٢ - وحديث عمر - رضى الله عنه - ليكونن فى هذه الأمة رجل يقال له الوليد لهو شر على هذه الأمة من فرعون لقومه

٣ - حديث انس - رضى الله عنه - مامن معمر يعمر فى الاسلام اربعين سنة .

٤ - حديث ابن عمر - رضى الله عنه - فى سد الابواب الا باب على

٥ - حديث بريدة بن الحصيب فى فضل مرو .

٦ - حديث انس فى فضل عسقلان .

والثلاثة الباقية متداخلة مع بعض هذه الستة .

ثم بين الحافظ خلال بحثه ومناقشته بعد ان تكون هذه الاحاديث موضوعة وانه ليس فى العقل ولا فى الشرع مايحيلها .

ثم قال : ومابقى من الجزء كله سوى حديث عائشة فى قصة عبد الرحمن ابن عوف " يعنى حديث انه يدخل الجنة حبوا " .

والجواب عنه ممكن لكن كفانا المؤونة شهادة احمد بكونه كذبا فقد ابان علته فلا حرج عليه فى ايراده مع بيان علته .

ولعله مما امر بالضرب عليه ، لأن هذه عادته فى الاحاديث التى تكون شديدة النكارة .

١١-(٢٦) النكتة الحادية عشرة : ص ٢٤٥ تضمنت تعقبا على العراقى حيث قال ابن الصلاح - فى سياق توجيه قول الترمذى وغيره " حسن صحيح " : " على انه غير مستنكر أن يكون بعض من قال ذلك اراد بالحسن معناه اللغوى - وهو ماتميل اليه النفس ولا يأباه القلب - دون المعنى الاصطلاحى " .

فحكى العراقى عن ابن دقيق العيد انه رد هذا الكلام بأنه يلزم عليه ان يطلق على الحديث الموضوع اذا كان حسن اللفظ بأنه حسن وذلك لا يقوله احد من المحدثين اذا جروا على اصطلاحهم " .

قال الحافظ : " وهذا الالزام عجيب ، لأن ابن الصلاح انما فرض المسألة حيث يقول القائل : " حسن صحيح " فحكمه عليه بالصحة يمتنع معه ان يكون موضوعا .

ثم ذكر توجيهات لبعض العلماء واعتراضات كلها تدور حول قول الترمذى حسن صحيح . منها : قول بعض المتأخرين انه باعتبار صدق الوصفين على الحديث بالنسبة الى احوال رواته عند المحدثين فاذا كان فيهم من يكون حديثه صحيحا عند قوم وحسنا عند قوم يقال فيه ذلك .

وتعقبه الحافظ بثلاثة أمور :

١ - انه (أى الترمذى) لو اراد ذلك لأتى بالواو التى للجمع فيقول : حسن وصحيح او اتى بأو التى هى للتخيير او التردد فقال : حسن أو صحيح .

٢ - وثانيها : ان الذى يتبادر الى الفهم ان الترمذى انما يحكم علي الحديث بالنسبة الى ماعنده لا بالنسبة الى غيره . فهذا ماينقدح فى هذا الجواب .

٣ - ثالثها : بأنه يتوقف على اعتبار الاحاديث التى جمع الترمذى فيها بين الوصفين فان كان فى بعضهامالا اختلاف فيه عند جميعهم فى صحته فيقدح فى الجواب - ايضا .. لكن لو سلم هذا الجواب من التعقب لكان اقرب الى المراد من غيره وانى لأميل اليه وارتضيه والجواب عمايرد عليه ممكن .

وتعقبت الحافظ بقولي : كيف يرتضيه مع انه يتوقف على الاعتبار المذكور فهذه المبادرة الى ارتضاء هذا الرأى قبل الاعتبار اللازم الذى يتوقف عليه الحكم الفاصل تعتبر غريبة من الحافظ

١٢ - (٢٧) النكتة الثانية عشرة : ص ٢٦٩ فيها رد على اعتراض العراقى على تعقب ابن الصلاح للسلفى فى قوله :

" فى شأن الكتب الخمسة . . . اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب

قال ابن الصلاح : " وهذا تساهل لأن فيها ماصرحوا بكونه ضعيفا أو منكرا او نحو ذلك من اوصاف الضعف .

قال العراقى : " وانما قال السلفى : والحكم بصحة اصولها ".

ولا يلزم من كون الشيء له أصل صحيح ان يكون هو صحيحا

قال الحافظ: قلت: وحاصله توهيم ابن الصلاح في نقله كلام السلفي وهو في ذلك تابع للعلامة مغلطاي وماتضمنه من الانكار ليس بجيد ان العبارتان جميعا موجودتان في كلام السلفي لكن مانقله مغلطاي وتبعه شيخنا سابق ثم عاد السلفي وقال: مانقله ابن الصلاح بزيادة ولفظه: " واما السنن فكتاب له صدر في الآفاق . ولا نرى مثله على الاطلاق وهو احد الكتب الخمسة التي اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب والمخالفون لهم كالمتخلفين بدار الحرب " واذا تقرر هذا ينبغي حمل كلام السلفي على نحو ماحملنا عليه كلام الحاكم يعني ان معظم الكتب الثلاثة يحتج به ... لئلا يرد على اطلاق عبارته المنسوخ والمرجوح عند المعارضة .

النوع الثالث

معرفة الضعيف لم ينكت فيه الحافظ على العراقي

النوع الرابع

المسند : وفيه نكتة واحدة

ص ٢٨

١ -(٢٨) وهذه النكتة تعتبر ردا على اعتراض أورد على مانقله ابن الصلاح عن الخطيب ان المسند عند أهل الحديث هو الذي اتصل اسناده من راويه الى منتهاه واكثر مايستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ماجاء عن الصحابة وغيرهم .

فقال العراقى اعترض عليه بأنه ليس فى كلام الخطيب دون ماجاء عن الصحابة وغيرهم لا فى " الكفاية ولا فى الجامع " .

ثم اجاب العراقى : بأنه ليس فى كلام ابن الصلاح التصريح بنقله عنه وانما حكى كلام الخطيب ثم قال : " واكثر مايستعمل ذلك الى آخر كلامه" .

فلم يقتنع الحافظ بجواب شيخه وقال :

" مقتضاه ان يكون فى السياق ادراج وعند التأمل يتبين ان الامر بخلاف ذلك ، لأن ابن الصلاح لم ينقل عبارة الخطيب بلفظها وبيان ذلك ان الخطيب قال - فى " الكفاية" وصفهم للحديث بأنه مسند يريدون ان اسناده متصل بين راويه وبين من اسند عنه الا أن اكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما اسند عن النبى صلى الله عليه وسلم - فذكر ابن الصلاح كلامه بالمعنى ثم استطرد الحافظ فى الكلام فبين ماهو المسند والمتصل والمرفوع عند العلماء وذكر اختلاف اقوالهم فيها ثم اختار الحافظ ان المسند هو ماأضافه من سمع النبى - صلى الله عليه وسلم - بسند ظاهره الاتصال .

النوع الخامس	النوع السادس
معرفة المتصل	معرفة المرفوع
النوع السابع	النوع الثامن
معرفة الموقوف	معرفة المقطوع

هذه الانواع الاربعة لم ينكت فيها الحافظ ابن حجر على العراقى

النوع التاسع

معرفة المرسل وفيه ست نكت

١ - (٢٩) النكتة الأولى: ص٢٩٩ كانت اعتراضا على ابن الصلاح والعراقى وتأييدا لرأى مغلطاى. حيث عد ابن الصلاح عبيد الله بن عدى بن الخيار فى كبار التابعين الذين يعد قولهم: "عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مرسلا فاعترض عليه مغلطاى بان عبيد الله قد عد فى الصحابة فرجح العراقى عدم صحبته.

فتعقبه الحافظ: ورجح اثبات صحبته بناء على انه وجد فى منقولات كثيرة ان الصحابة كانوا يحضرون اولادهم الى النبى -صلى الله عليه وسلم- يتبركون بذلك وعبيد الله منهم لكن هل هذا النوع من الصحابه تعد روايته من مراسيل الصحابة المقبولة رجح الحافظ انها ليست من النوع المقبول.

وبين أن قولهم: مراسيل الصحابة مقبولة انما يعنون بذلك من امكنه التحمل والسماع. واما من لم يمكنه ذلك فحكم حديثه حكم غيره من المخضرمين الذين لم يسمعوا من النبى -صلى الله عليه وسلم-.

٢ -(٣٠) النكتة الثانية: ص٣٣٢ تعتبر ردا لتعقب العراقى على ابن الصلاح حيث عد الزهرى فى صغار التابعين الذين لم يلقوا من الصحابة الا الواحد والاثنين.

فقال العراقى: هذا ليس بصحيح بالنسبة للزهرى فتعقبه الحافظ بأن تمثيل ابن الصلاح بالزهرى صحيح لأنه لا يلزم من

كونه لقى كثيرا من الصحابة ان يكون من لقيهم من كبار الصحابة حتى يكون هو من كبار التابعين لا ن جميع من سموه من مشايخ الزهرى من الصحابة كلهم من صغارهم او ممن لم يلقهم الزهرى وان روى عنهم او ممن لم يثبت له صحبة .

٣ -(٣١) النكتة الثالثة : ص٣٤٧ تضمنت تقوية لانتقاد العراقى للبيهقى فى جعله مارواه التابعى عن رجل من الصحابة مرسلا .

قال العراقى : " وليس هذا بجيد اللهم الا ان يسميه مرسلا ويجعله حجة كمراسيل الصحابة فهو قريب .

قال الحافظ : " يريد شيخنا ان لا يجعل الخلاف من البيهقى لفظيا وقد صرح البيهقى بذلك فى " كتاب المعرفة فى الكلام على القراءة خلف الامام . لكنه خالف ذلك فى " كتاب السنن" فقال : فى حديث حميد بن عبد الرحمن الحميرى :

" حدثنى رجل من اصحاب النبى - صلى الله عليه وسلم - فى النهى عن الوضوء بفضل المرأة : " هذا حديث مرسل اورد ذلك فى معرض رده معتذرا عن الاخذ به ولم يعلله الا بذلك وقد بالغ صاحب الجوهر النقى فى الانكار على البيهقى بسبب ذلك وهو انكار متجه " .

٤ -(٣٢) النكتة الرابعة : ص١٣٥ فيها موافقة لتعقب العراقى على ابن الصلاح حيث ذكر ابن الصلاح انه لم يعد مراسيل الصحابة فى جملة المراسيل التى يحكم عليها بالضعف . لأن الصحابة لا يروون الا عن الصحابة وهم كلهم عدول .

فتعقبه العراقى بقوله :

" بل الصواب ان يقال : لأن اكثر رواياتهم (يعنى الصحابة) اذ قد سمع جماعة من الصحابة عن بعض التابعين .

قال الحافظ: وهو تعقب صحيح .

ثم اتبع الحافظ هذا الكلام بأن بعض الحنفية الزم من يرد المرسل انه يرد على اصله مراسيل الصحابة لاحتمال ان يكون سمعه من تابعي ضعيف . ثم رد الحافظ هذه الشبهة بأن هذا الاحتمال ضعيف لندرة اخذ الصحابة عن التابعي الضعيف

٥ -(٣٣) النكتة الخامسة: ص ٣٥٧ كانت تعقبا على العراقي حيث قال :

" فان المحدثين وان ذكروا مراسيل الصحابة فانهم لم يختلفوا في الاحتجاج بها .

قال الحافظ: " في اطلاق هذا النفي عن المحدثين نظر فان أبا الحسن ابن القطان صاحب بيان الوهم والايهام منهم وقد رد احاديث من مراسيل الصحابة - رضي الله عنهم - ليست لها علة الا ذلك ثم ضرب الحافظ لذلك مثالا .

٦ -(٣٤) النكتة السادسة: ص ٣٥٨ تضمنت مدافعة عن قول العراقي :

" وفي بعض شروح المنار في الأصول الحنفية دعوى الاتفاق على الاحتجاج (يعني بمراسيل الصحابة) ونقل الاتفاق مردود بقول الاستاذ ابي اسحاق .

قال الحافظ: وقد صرح غيره بأن الاتفاق كان حاصلا قبل الاستاذ فجعل الاستاذ محجوجا بذلك وفي ذلك نظر، فان جماعة من أهل الاصول يوافقون الاستاذ في رأيه وفيهم من هو قبله فلم ينفرد بذلك في الجملة .

النوع العاشر

المنقطع

لم ينكت فيه الحافظ على العراقي

النوع الحادى عشر

المعضل

وفيه ثلاث نكت :

١ -(٣٥) النكتة الأولى : ط٣٥ تضمنت تعقبا على العراقى حيث اجاب عن اشكال أورد على نقل ابن الصلاح عن ابى نصر السجزى : " ان نحو قول مالك بلغنى عن ابى هريرة ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " للملوك طعامه وكسوته . . . " الحديث يسميه المحدثون معضلا " .

قال العراقي : " وقد استشكل كون هذا الحديث معضلا لجواز ان يكون الساقط بين مالك وابى هريرة واحدا . . .

والجواب : ان مالكا قد وصل هذا الحديث خارج الموطأ فرواه عن محمد بن عجلان عن ابيه عن ابى هريرة فقد عرفنا سقوط اثنين منه فلذلك سموه معضلا " .

فتعقب ابن حجر شيخه العراقى بقوله :

"اقول : بل السياق يشعر بعدم السقوط لأن معنى قوله بلغنى يقتضى ثبوت مبلغ فعلى هذا فهو متصل فى اسناده مبهم لا انه منقطع .

وقول الشيخ في الجواب انا عرفنا منه سقوط اثنين فيه نظر على اختياره ،لانه يرى ان الاسناد الذى فيه مبهم لا يسمى منقطعا فعلى هذا لم يسقط من الاسناد بعد التبين سوى واحد .

٢ -(٣٦) النكتة الثانية : ص٣٦٨ تضمنت تأكيدا لمدافعة العراقي عن البخارى حيث اتهم بالتدليس .

فقال العراقي : حول مايقوله البخارى في صحيحه "وقال فلان" وهل يكون تدليسا اولا ؟ وساق مثالين من هذا النوع قد صرح البخارى فيهما بالسماع في موضعين آخرين :-

" وعلى هذا فلا يسمى ماوقع من البخارى على هذا التقدير تدليسا .

قال الحافظ : " لا يلزم من كونه يفرق في مسموعاته بين صيغ الأداء من اجل مقاصد تصنيفه ان يكون مدلسا ومن هذا الذى صرح بأن استعمال قال اذا عبر بها المحدث عما رواه احد مشايخه مستعملا لها فيما لم يسمعه منه يكون تدليسا لم نرهم صرحوا بذلك الا في العنعنة . ثم أضاف الحافظ ان هناك فرقا بين عن وقال ونقل عن الخطيب ان كثيرا من المحدثين لا يسوون بين قال وعن في الحكم فمن اين يلزم ان يكون قال وعن حكمهما عند البخارى سواء . وفيما قاله الحافظ نظر من ان قال اذا عبر بها المحدث عما رواه احد مشايخه مستعملا لها فيما لم يسمعه منه لا يكون تدليسا .فهذا شيخه العراقي يقول في ألفيته

تدليس الاسناد بأن يسقط من حدثه ويرتقي بعن وأن . وقال يوهم اتصالا ...

فقد سوى بين عن وان وقال لأنها كلها من الصيغ المحتملة للسماع وعدمه وليست صريحة فيه .. اقول هذا مع اعتقادى بأن البخارى

يتصرف تصرفا يخرجه عن وصمة التدليس حيث اذا جاء بقال اوعن في موضع من كتابه في اسناد ما فانه يصرح بسماعه في موضع آخر تبعا لمقاصد كتابه كما اشار اليه الحافظ والعراقي لكن غيره اذا عبر بقال عما لم يسمعه من شيخه ولم يلتزم مثل منهج البخاري فانه حتما يكون مدلسا .

٣ -(٣٧) النكتة الثالثة : ص٣٨٧ فيها تعقب على العراقي حيث حكى عن الأصوليين فيما يتعلق بتعارض الوصل والارسال والرفع والوقف ان الاعتبار يكون بالكثرة فاذا كانت الكثرة في جانب الرفع او الوصل رجح جانبهما واذا كانت في جانب الارسال والوقف رجح جانبهما .

فتعقب الحافظ هذا التعميم وقال :

" هذا قول بعض الأصوليين كالرازي وان البيضاوي مال الى القبول مطلقا .

ثم نقل عن الماوردي وابن الجوزي وابي الحسن ابن القطان مذهب الشافعي في مسألة الرفع والوقف ان الوقف يحمل على انه رأى الراوي والمسند على انه روايته.وزاد ابن القطان ان الرفع يترجح بأمر آخر وهو تجويز ان يكون الواقف قصر في حفظه اوشك في رفعه .

فرد عليه الحافظ ان هذا يقابل بمثله فيترجح الوقف بتجويز ان يكون الرافع تبع العادة وسلك الجادة وضرب لذلك مثالا بين فيه رجحان الوقف على الرفع .

النوع الثاني عشر

المدلس

وفيه اربع نكت على العراقي

١ -(٣٨) النكتة الأولى :ص ٣٩٥ تضمنت ردا على شيخه العراقي حيث استدرك على ابن الصلاح بأنه ترك من اقسام التدليس قسما ثالثا وهو تدليس التسوية وهو شر الأقسام ... الخ .

قال الحافظ : " فيه مشاحة وذلك ان ابن الصلاح قسم التدليس الى تدليس الاسناد وتدليس الشيوخ والتسوية على تقدير تسميتها تدليسا من قبيل القسم الأول فعلى هذا لم يترك قسما ثالثا . وانما ترك تفريع القسم الأول او أخل بتعريفه .

قال الحافظ: ومشى العلائي على ذلك فقال تدليس السماع نوعان فذكره ثم نبه الحافظ الى انه فاتهم جميعا من تدليس الاسناد تدليس العطف وتدليس القطع ثم استطرد في بحث التسوية ومايسمى منها تدليسا ومالا يسمى تدليسا وضرب لذلك امثلة .

وذكر عن الحاكم انه قسم التدليس الى ستة اقسام وتبعه ابونعيم في ذلك .

ثم ذكر الحافظ ان حاصل هذه الاقسام يرجع الى القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح .

٢ -(٣٩) النكتة الثانية : ص٤٠٢ فيها تعقب على ابن الصلاح والعراقي في تعريف التدليس حيث قال ابن الصلاح " ان يروى الراوى عن عاصره مالم يسمعه منه موهما سماعه سواء لقيه او لم يلقه" .

فأيده العراقى وقال : انه المشهور بين اهل الحديث . .

فتعقبهما الحافظ : بأن الذى يظهر من تصرفات الحذاق منهم ان التدليس مختص باللقى ، فقد اطبقوا على ان رواية المخضرمين مثل :-

قيس بن ابى حازم وابى عثمان النهدى وغيرهما عن النبى صلى الله عليه وسلم من قبيل المرسل لا من قبيل المدلس .

ونقل عن الخطيب مايوئيد هذا الرأى .

٣ -(٤٠) النكتة الثالثة : ص٤٠٨ فيها تعقب على العراقى حيث نقل عن ابن الصباغ حكم تدليس الشيوخ ومنه :

" وان كان لصغر سنه فيكون ذلك رواية عن مجهول لا يجب قبول خبره حتى يعرف " .

قال الحافظ : " وفيه نظر لأنه لا يصير بذلك مجهولا الا عند من لا خبرة له بالرجال واحوالهم وانسابهم وبلدانهم وحرفهم والقابهم وكناهم ، فتدليس الشيوخ دائر بين ماوصفنا فمن احاط بذلك علما لا يكون الرجل المدلس عنده مجهولا وتلك انزل مراتب المحدث .

ثم اردف ذلك بذكر مصلحة التدليس ومفسدته وامتحان المحدثين طلبتهم به ليتبين حفظهم وفهمهم او عدم ذلك .

٤ -(٤١) النكتة الرابعة : ص ٤١٢ كانت شرحا وتوضيحا لما نقله العراقى عن الخطيب من ثبوت الخلاف فى رواية المدلس الثقة اذا صرح بالتدليس .

قال الحافظ:

" حكاه القاضى عبد الوهاب فى الملخص فقال التدليس جرح وان من ثبت انه كان يدلس لا يقبل حديثه مطلقا .

قال : وهو الظاهر من اصول مالك .

ونقل نحو ذلك عن يحيى بن معين .

النوع الثالث عشر

معرفة الشاذ

وفيه على العراقى نكتتان

١ -(٤٢) النكتة الأولى : ص ٤١٧ تضمنت اعتراضا على العراقى ان قال:

" ولكن الخليلى يجعل تفرد الثقة شاذا صحيحا" .

فتعقبه الحافظ بقوله :

" فيه نظر فان الخليلى لم يحكم له بالصحة بل صرح بانه يتوقف فيه ولا يحتج به " .

٢ -(٤٣) النكتة الثانية : ص ٤٣٩ اشتملت على تعقب على العراقى حيث ذكر عن حديث ابن عمر فى النهى عن بيع الولاء وهبته انه رواه غير يحيى بن سليم (يعنى عن عبيد الله بن عمر) .

فتعقبه الحافظ بقوله : " ليس هذا متابعا ليحيى بن سليم عن عبيد الله وقد وجدت له متابعا فذكر سعيد بن يحيى الأموى عن أبيه عن عبيد الله وقبيصة عن سفيان الثورى عن عبيد الله ثم بين ان قبيصة قد وهم ، لأن الشيخين قد خرجاه من حديث الثورى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر .

النوع الرابع عشر

المنكر

وفيه نكتتان

١ -(٤٤) النكتة الأولى : ص ٤٤٠ تضمنت تعقبا على العراقى حيث ذكر ان جماعة من اصحاب الزهرى خالفوا مالكا فى قوله - فى اسناد حديث اسامة بن زيد " لا يرث المسلم الكافر.." - : عمر بن عثمان بدل عمرو بن عثمان .

فتعقبه الحافظ بقوله :

" فى رواية هشيم مخالفة فى المتن اشد من مخالفة مالك فى اسم احد رواة الاسناد ، فكان التمثيل به أولى (يعنى للمنكر) .

ثم بين الحافظ مخالفة هشيم فى المتن واشار الى سبب الخطأ .

٢ -(٤٥) النكتة الثانية : ص ٤٥٦ فيها تعقب على العراقى فى تمثيله للمنكر بحديث انس فى وضع النبى - صلى الله عليه وسلم - الخاتم عند دخول الخلاء من طريق ابن جريج عن الزهرى عن أنس ، ونقل عن ابى داود حكمه عليه بالنكارة ثم بين علة ذلك . فأورد الحافظ احتمالا يبعد هذا الحديث أن يكون منكرا .
وأورد مثالا رأى انه هو الصالح للتمثيل به .

النوع الخامس عشر

معرفة الاعتبـــار والمتابعات والشواهد

النوع السادس عشر

معرفة زيادات الثقات

النوع السابع عشـر

معرفة الافراد

وهذه الثلاثة الانواع لم ينكت فيها الحافظ على شيخه العراقى

النوع الثامن عشـر

معرفة الحديث المعلل

وفيه عشر نكت

١ -(٤٦) النكتة الأولـى :ص٤٦٠ كانت تعقبا على العراقى حيث ذكـــر حديث "كفارة المجلس" وسؤال مسلم للبخارى عن هذا الحديث من طريق ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عـــن ابى هريرة مرفوعا فاجاب البخارى هذا حديث مليح ولا اعلم فـــى الدنيا فى هذا الباب غير هذا الحديث الواحد الا انه معلـــول قال العراقى : " هكذا أعل الحاكم فى علومه هذا الحديث بهذه الحكاية والغالب على الظن عدم صحتها وانا اتهم بها احمـــد ابن حمدون القصار راويها عن مسلم فقد تكلم فيه وهذا الحديث صححه الترمذى وابن حبان والحاكم .

فتعقبه الحافظ بقوله :

" قلت : الحكاية صحيحة قد رواها الحاكم على الصحة من غـــير نكارة وكذا رواها البيهقى عن الحاكم على الصواب ،لأن المنكـــر

انما هو قوله : ان البخارى قال : لا اعلم فى الدنيا فى هذا الباب غير هذا الحديث الواحد المعلول والواقع ان فى الباب عدة احاديث لا يخفى مثلها على البخارى .

والحق ان البخارى لم يعبر بهذه العبارة .

قال الحافظ : وقد رأيت ان اسوق لفظ هذه الحكاية من الطريق التى ذكر الحاكم وضعفها الشيخ .

ثم أسوقها من الطريق الأخرى الصحيحة التى لا مطعن فيها ولا نكارة ثم أبين حال الحديث ومن اعله أو صححه لتتم الفائدة .

ثم وفى الحافظ بما وعد واطال النفس فى ذلك .

هذا وقد ذكر العراقى ان الحديث ورد من حديث جماعة من الصحابة فذكر منهم ثمانية وهم :

١- ابو برزة	٢- رافع بن خديج
٣- الزبير بن العوام	٤- عبد الله بن مسعود
٥- عبد الله بن عمرو	٦- السائب بن يزيد
٧- انس بن مالك	٨- عائشة

وانه بين احاديثهم فى تخريج الاحياء .

فقال الحافظ : انما بينها فى التخريج الكبير فقد لا يصل الى الفائدة منه كل أحد فرأيت عزوها الى من خرجها على طريق الاختصار بزيادة كبيرة جدا فى العزو الى المخرجين .

ثم ذكر الحافظ ماوعد به وتوسع فى تخريجها وعزوها الى مصادر كثيرة وبين اختلاف الطرق عندما يوجد اختلاف على بعض الرواة

ثم زاد على احاديث الصحابة السابق ذكرهم حديث :

١ - ابى بن كعب　　　　٢ - حديث معاوية

٣ - حديث ابن عمر　　　　٤ - حديث ابى امامة

٥ - حديث ابى سعيد الخدرى　٦ - حديث على

٧ - حديث رجل من الصحابة　٨ - حديث ابى ايوب

ثم عزا الحافظ هذه الاحاديث كلها الى مصادرها وبين عللها وهرج بعض الآثار فى الموضوع . ثم ترجم لأحمد بن حمدون القصار وذكر من جرحه ومن عدله ونفى عنه التهم وقرر انه لا يدفع عن الصدق ولا ينبغى اتهامه ورجح ان الخطأ فى الحكاية من الحاكم وهو قوله :

" لا اعلم فى الدنيا فى هذا الباب غير هذا الحديث "

وان الثابت انما هو لا اعلم فى الدنيا بهذا الاسناد غير هذا الحديث وهو كلام مستقيم .

٢ -(٤٧) النكتة الثانية : ص٤٩٧ فيها تكميل واستدراك على العراقى وذلك ان الحافظ : مثل لما وقعت العلة فيه فى المتن دون الاسناد بحديث أنس " لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى اول قراءة ولا فى آخرها " ، ثم قال : وقد تكلم شيخنا على هذا الموضع بما لا مزيد عليه فى الحسن الا ان فيه مواضع تحتاج الى التنبيه عليها فمنها : قوله ع : " ان ترك قراءة البسملة فى حديث أنس ورد من ثلاث طرق وهى :

أ - رواية حميد

ب - رواية قتادة

جـ - رواية اسحاق ابن ابى طلحة .

قال الحافظ: " قد يتوهم منه ان باقى الروايات عن أنس ليس فيها تعرض لتركها وليس كذلك بل قد جاء ترك الجهر بها - أيضا -

أ - من رواية ثابت

ب - والحسن بن ابى الحسن البصرى

ج - ومنصور بن زاذان

د - وابى نعامة قيس بن عباية

هـ - وابى قلابة

و - وثمامة بن عبد الله بن انس

ثم ذكر الحافظ طرقها والكتب التى اخرجها

ثم قال: فهذه الروايات متظافرة على عدم الجهر

٣ -(٤٨) النكتة الثالثة: ص ٥٣٠ اشتملت على تعقب على العراقى وابن عبد البر حيث نقل العراقى ادعاء ابن عبد البر الاضطراب فى حديث انس فى نفى الجهر بالبسملة واقره على هذا الادعاء.

قال الحافظ: " وليس بجيد، لأن الاضطراب شرطه تساوى وجوهه ولم يتهيأ الجمع بين مختلفها اما مع امكان الجمع بين ما اختلف من الروايات ولو تساوت وجوهها، فلا يستلزم اضطرابا وهذا فى الحديث موجود واشار الى كيفية الجمع بينها.

٤ -(٤٩) النكتة الرابعة: ص ٥٣٣ فيها اعتراض على العراقى حيث ذكران رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعى التى اخرج بها مسلم حديث انس فى نفى الجهر بالبسملة - معلولة بتدليس الوليد تدليس التسوية.

قال الحافظ: " لا يتجه تعليله بتدليس الوليد، لأنه صرح بسماعه وصرح بأن الأوزاعى ماسمعه من قتادة وانما كتب به اليه وقتادة سمعه من انس.

ثم ساق الاسناد الذى صرح فيه قتادة بسماعة من أنس وبين انه كان الاولى بالعراقى ان يعلل هذا الاسناد بجهالة كاتب قتادة .

٥ -(٥٠) النكتة الخامسة: ص ٥٣٣ تضمنت تعقبا على العراقى حيث رجح رواية ابن عبد البر لحديث انس " كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين من طريق محمد بن كثير على رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعى التى فيها نفى قراءة البسملة .

قال الحافظ: " أقول: الوليد بن مسلم احفظ من محمد بن كثير بكثير ومع ذلك ، فقد صرح الوليد بسماعه فيما اخرجه ابو نعيم فى مستخرجه من طريق دحيم وهشام بن عمار عنه وكذا اخرجه الدارقطنى من طريق هشام ثنا الوليد ثنا الأوزاعى . .

ثم اضاف الحافظ تنبيها تعقب فيه العراقى حيث عزا رواية محمد بن كثير الى ابن عبد البر فى حين انه رواها ابو عوانة فى صحيحه والطحاوى فى شرح معانى الآثار والجوزقى فى المتفق قال الحافظ: فعزوها الى أحدهم أولى من عزوها الى ابن عبد البر لتأخر زمانه .

٦ -(٥١) النكتة السادسة: ص ٥٣٦ كانت تعقبا على العراقى حيث ذكر أن حميدا صرح بذكر قتادة فى روايته لحديث نفى الجهر بالبسملة فيما رواه ابن ابى عدى .

قال الحافظ: " هذا يوهم ان حميدا لم يسمعه من انس اصلا وانما دلسه عنه وليس كذلك ، فان حميدا كان قد سمعه من انس ، لكن موقوفا وهذا فى رواية مالك كما هو فى الموطأت ورواه عنه حفاظ اصحابه موقوفا .

٧ -(٥٢) النكتة السابعة: ص ٥٣٨ فيها تعقب على العراقى وابى شامة وذلك ان كلا من قتادة وابى سلمة سأ لا أنسا عن قراءة النبى -صلى الله عليه وسلم- فأجابهما بجوابين مختلفين، فنقل العراقى عن ابى شامة انهما سؤالان .

فسؤال قتادة عن الاستفتاح بأى سورة وفى صحيح مسلم ان قتادة قال نحن سألناه عنه وسؤال ابى سلمة عن البسملة وتركها

قال الحافظ: " وفيه نظر، لأنه يوهم ان اللفظ المذكور فى صحيح مسلم (يعنى الاستفتاح) وليس كذلك بل الذى فيه " فلم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم " .

فهذا اللفظ صريح فى أن السؤال كان عن عدم سماع القراءة لا عن الاستفتاح بأى سورة .

ثم نقل سؤال قتادة من عدد من المصادر ثم عقبها بقوله فوضح بذلك ان سؤال قتادة ليس مخالفا لسؤال ابى سلمة . .

ثم جمع بين الاجابتين عن هذا السؤال . بأن سؤال ابى سلمة كان متقدما وفى حال نسيان أنس وسؤال قتادة كان متأخرا وفى حال كان فيها متذكرا فأجابه بأنه لم يسمع قراءة بسم الله الرحمن الرحيم من النبى -صلى الله عليه وسلم- ولا من احد من الخلفاء فى حال الصلاة .

٨ -(٥٣) النكتة الثامنة: ص ٥٣٩ تضمنت اعتراضا على دعوى العراقى ان جواب انس حين سئل عن قراءة النبى -صلى الله عليه وسلم- قال مدا ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم - ان ذلك يشمل حال الصلاة وخارجها . .

قال الحافظ: " فيه نظر، لأن الأعم لا دلالة له على الأخص

والمراد أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان حيث يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم - يمد بسم الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم فاين له من هذا الحديث انه كان يجهر بها في الصلاة .

٩ -(٥٤) النكتة التاسعة : ص ٥٤٢ فيها تعقب على العراقى حيث ساق حديث قتادة عن أنس " كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ثم حكى عن الشافعى انه أوله بمعنى يبدأون بقراءة ام القرآن قبل مايقرأ بعدها ولا يعنى انهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم - قال العراقى :

وما اوله به الشافعى مصرح به فى رواية الدارقطنى ..

فتعقبه الحافظ بقوله :

" لم يبين الشيخ رواية الدارقطنى كيف هى ؟

وظاهر السياق يشعر بأنها من رواية قتادة عن انس - رضى الله عنه - وليس كذلك فانها عنده من رواية الوليد عن الأوزاعى عن اسحاق ابن ابى طلحة ،عن انس - رضى الله عنه - وقد رواها راويهما بالمعنى بلا شك ،فان رواية الوليد بلفظ كانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين ،فرواها بعض الرواة بلفظ بدأ بأم القرآن بدل الحمد لله رب العالمين فلا تنتهض الحجة بذلك .

١٠ -(٥٥) النكتة العاشرة : ص ٥٤٤ تضمنت تعقبا على العراقى حيث قال: بعد سياقه لحديث قتادة عن أنس " فلم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم - : قال : " ولا يلزم من نفى السماع نفى الوقوع " .

قال الحافظ: " وللمخالف ان يقول: لكن التوفيق بين الروايتين ان يحمل نفيه للقراءة على عدم سماعه لها فتلتئم الروايتان في عدم الجهر " .

النوع التاسع عشر — معرفة المضطرب

النوع العشرون — معرفة المدرج

هذان النوعان لم ينكت فيهما الحافظ على شيخه العراقي

النوع الحادي والعشرون

معرفة الموضوع

وفيه نكتتان على العراقي

١ -(٥٦) النكتة الأولى : ص ٦١٦ تضمنت تعقبا على قول العراقي " وقد استشكل ابن دقيق العيد الحكم على الحديث بالوضع باقرار واضعه لأن فيه عملا بقوله بعد اعترافه على نفسه بالوضع فقال - في الاقتراح - :

هذا كاف في رده ليس بقاطع ... الخ .

قال الحافظ: متعقبا لشيخه ومبينا لمقصود ابن دقيق العيد من كلامه هذا :-

" كلام ابن دقيق العيد ظاهر في انه لم يستشكل الحكم لأن الاحكام لا يشترط فيها القطعيات ولم يقل أحد انه يقطع بكون الحديث موضوعا بمجرد الاقرار وانما نفى ابن دقيق

العيد القطع بكون الحديث موضوعا بمجرد اقرار الراوى بأنه وضعه ... وثبوت فسقه لا يمنع العمل بموجب اقراره كالقاتل مثلا اذا اعترف بالقتل عمدا من دون تأويل ، فان ذلك يوجب فسقه ومع ذلك فنقتله عملا بموجب اقراره مع احتمال كونه فى باطن الأمر كاذبا فى ذلك الاقرار بعينه .

٢ -(٥٧) النكتة الثانية : ص ٦٣٦ ضمنت ردا على اعتراض أورد على قول العراقى - فى شأن حديث ثابت بن موسى :

" من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار " :-

" قال ابن عدى لا يعرف الا بثابت بن موسى وسرقه جماعة منه من الضعفاء عبد الحميد بن بحر وعبد الله بن شبرمة الشريكى "

فادعى المعترض على العراقى بأن عبد الله بن شبرمة الكوفى الفقيه رواه عن شريك - ايضا - فيما رواه ابو نعيم فى تاريخه وعبد الله بن شبرمة هو الفقيه الكوفى احد الأعلام احتج به مسلم"

قال الحافظ:

" واخطأ هذا المتأخر خطأ فاحشا لامستند له ولا عذر ، لأن عبد الله بن شبرمة المذكور هو الشريكى وهو كوفى - ايضا - واما الفقيه ، فانه قديم على هذه الطبقة ثم ساق كلاما يدعم بهمايقول وهنا انتهت تعقبات الحافظ على شيخه العراقى ..

وهناك انتقادات للحافظ لعلماء آخرين يوردها خلال بحوثه واستطراداته فى هذا الكتاب .

***
*

الفصل الثالث

-

في مناهج الحفاظ الثلاثة

ابن حجر وابن الصلاح والعراقي

—

***
*

الفصل الثالث

فى مناهج الحفاظ الثلاثة

ابن حجر وابن الصلاح والعراقى

أ - منهج الحافظ ابن حجر

١ - لقد سلك الحافظ ابن حجر فى نكته على كل من الامام ابن الصلاح والحافظ العراقى وغيرهما مسلك الناقد البصير الشجاع الصريح فى آرائه وتعقباته مع الأدب والاجلال والتقدير غير أن الحق اكبر فى نظره من الاشخاص فهو يقول مايعتقده انه الحق حينما ينتقد ويقيم الأدلة على صواب رأيه وحينما يدافع يقول مايرى انه الحق مع اقامة حججه على مايرى .

٢ - ويمتاز الحافظ على كثير من الباحثين والناقدين بتقصى الأقوال فى المسائل المختلف فيها والتوسع فى ذلك واطالة النفس فيه وعرض الأدلة لكل جانب بأسلوب علمى رصين يروى ظمأ المتعطش للأطلاع .
فمثلا اذا ذكر ابن الصلاح او العراقى او غيرهما رأيا او مثالا لأى نوع من انواع الحديث كالمرسل او الشاذ او المعل او المعضل اوالمضطرب او غيرها من انواع علوم الحديث وكان هناك مجال للأخذ والرد والتصحيح والتعليل فان الحافظ يورد كل الطرق لذلك الحديث الممثل به ويناقش اسانيده ناقلا اقوال العلماء ومبديا رأيه فى كل طريق وينفذ فى الأخير اما الى الجمع بين تلك الطرق التى استحصى فيها الجمع على غيره واما الى الترجيح واحيانا يصل الى دفع الاضطراب او نفى

الشذوذ والنكارة أو الضعف اذا حكم غيره على حديث من الأحاديث بشيء من ذلك . ويسوق مايرى أنه يصلح للتمثيل .

٣ - ويمتاز بالانصاف في ملاحظاته وتعقباته سواء كان ناقدا او مدافعا فهناك علماء تعقبوا ابن الصلاح وآخرون دافعوا عنه فينقل الحافظ أقوال المدافعين او المتعقبين ويناقشها ثم لا يتردد في اعلان رأيه بالصواب سواء في هذا الجانب او ذاك .

٤ - يمتاز الحافظ بالاستقراء التام والتتبع الوافر للمسائل والقضايا التي يريد أن يعطى فيها أحكاما فيصل فيها بتوفيق الله الى نتائج حاسمة ربما خاض غيره في تلك القضايا ولم يحالفه التوفيق فمن تلك القضايا الاحاديث المعلقة في صحيح البخاري وشرط مسلم في صحيحه وهل استوفى روايات الطبقات الثلاث التي ذكرها في مقدمته . وشرط ابي داود في سننه ومايسكت عنه في صحيحه هل يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد واقسام هذا النوع الذي يسكت عنه . ومايحسنه الترمذي فقط او يقول فيه حسن صحيح وشرط النسائي وهل هو متشدد أو متساهل ومتى يترك وكيف يترك الرواية عن الرجل وشرط ابن ماجه ومكانته وشرط الحاكم في المستدرك وهل فيه احاديث على شرط الشيخين وتقييم أحاديثه وتقسيمها والمستخرجات وأحكامها وفوائدها والمسانيد ودرجاتها كل هذه الأمور خاض فيها العلماء وابدوا فيها آراءهم فمنهم من يبعد النجعة ومنهم من يقارب الحقيقة ويحوم حولها ولا يبديها واضحة فيأتي الحافظ ويكشف عن الحقيقة كشفا كاملا ويعطي كل موضوع حقه من التوضيح والتفصيل القائمين على الدراسة المستوعبة والاستقراء الكامل مما يجعل القارئ يرى الصواب امام عينيه ويلمس الحقيقة بيديه .

٥ - ومن منهجه الرجوع الى المصادر الأصلية والأخذ منها مباشرة والعزو اليها غالبا والتنصيص على الابواب احيانا فى تلك الكتب التى ينقل عنها ولا ينقل النص من كتاب تأخر زمانه اذا كان فى كتاب متقدم . ويحاسب غيره اذا خرج عن هذا السنن حاسب على ذلك الحافظ ابن الصلاح حينما نقل عن ابى عمرو الدانى اجماع أئمة النقل على قبول الاسناد المعنعن فقال الحافظ ناقدا له " انما اخذه الدانى من كلام الحاكم ولا شك ان نقله عن الحاكم أولى ، لأنه من أئمة الحديث وقد صنف فى علومه وابن الصلاح كثير النقل من كتابه فكيف نزل عنه الى النقل عن الدانى .

واعجب من ذلك أن الخطيب قاله فى الكفاية التى هى معول المصنف فى هذا المختصر . وحاسب على ذلك شيخه العراقى حيث عزا احدى الروايات المتعلقة بالبسملة الى ابن عبد البر فتعقبه الحافظ قائلا :

" رواها ابو عوانة فى صحيحه وابو جعفر الطحاوى فى شرح معانى الآثار وابو بكر الجوزقى فى المتفق فعزوها الى رواية احدهم أولى من عزوها الي ابن عبد البر لتأخر زمانه ".

والحق يقال : أن هذا المنهج وهو منهج عزو الأقوال الى قائليها والنصوص الى مصادرها خصوصا الأصلية منها وتقديم اهل الاختصاص على غيرهم هو منهج علماء الأمة الاسلامية وهم اساتذة الدنيا فى هذا الميدان خصوصا علماء الحديث وعليهم تتلمذ وتطفل اهل الغرب والشرق من الكتاب والمؤلفين من غير المسلمين فاذا اعتقد احد أن هذا ماأسدته الينا الحضارة الغربية وان المستشرقين والمبشرين هم الذين علمونا هذا الأسلوب فى دقة النقل فانما اتى من جهله بالتراث الاسلامى وتأريخ أسلافه العظماء . ولو وجدت المطابع فى عهدهم

لكانوا اسبق الناس الى الاشارة الى الأجزاء والصفحات من الكتب التى ينقلون منها النصوص .

والحاصل ان الحافظ لم ينتقد هذين الشيخين فى هذا التصرف الا لأنهما خرجا عن المألوف وعن منهج معروف اخذه اللاحق من علماء المسلمين عن السابق وهذه موءلفاتهم اكبر شاهد على ذلك وان كانوا يتفاوتون فى دقة الالتزام فى ذلك والحافظ من اكثرهم التزاما به وقد يكون فى علماء المسلمين من يفوق الحافظ فى ذلك كأبى الحجاج المزى فى اطرافه .

٦ - يمتاز الحافظ بضبطه للتعاريف وتحريرها تحريرا دقيقا بحيث يطمئن الى سلامتها من الايرادات والانتقادات التى اعتاد العلماء توجيهها الى التعاريف والحدود .

٧ - الدقة فى التعبير عن المعانى فاذا كان فى عبارة غيره غموض او قصور قال الحافظ: اذا كان يريد كذا فحق التعبير ان يقول كذا وكذا .

٨ - ومن عادة الحافظ الاستفادة من مصنفاته فينقل من مصنف الى مصنف عند المناسبة مايرى ان المقام يتطلبه ومايرى انه يفيد القارىء فنقل فى كتابه هذا كثيرا من موءلفاته كفتح البارى وتغليق التعليق وتهذيب التهذيب . واذا كان البحث طويلا لخصه واذا كان الكتاب صغيرا ذكر خلاصته ككتاب ترتيب المدرج . كما نقل من كتابه هذا واحال عليه فى فتح البارى فى عدد من المواضع وذكره واحال عليه فى كتابه نزهة النظر واخيرا فابن حجر باحث عظيم وجولاته الواسعة فى هذا الكتاب وفى موءلفاته الكثيرة الخصبة تشهد له وتدل على سعة افقه وسعة اطلاعه وعبقريته

ب - منهج ابن الصلاح

اترك المجال هنا للاستاذ نور الدين العتر ليتحدث عن منهج ابن الصلاح حيث يقول :" وامتاز في منهجه - يعني ابن الصلاح على ماسبقه من التصانيف بمزايا جعلته عمدة هذا الفن نذكر منها :

١ - الاستنباط الدقيق لمذاهب العلماء وقواعدهم من النصوص والروايات المنقولة عن أئمة الحديث في مسائل علوم الحديث والاكتفاء بذكر حاصلها ولم ينقل من تلك الاخبار الا القدر المناسب للمقام .

٢ - ضبط التعاريف التي سبق بها ووضع تعاريف لم يصرح بها من قبله .

٣ - تهذيب عبارات السابقين والتنبيه على مواضع الاعتراض فيها .

٤ - التعقب على اقوال العلماء بتحقيقاته واجتهاده ويصدر ذلك عادة بـ " قلت " ويشعر قارىء الكتاب ان مصنفه قد رصد مسائل العلم بدقة تحقيقا جعل شخصيته تطغى على كل ماسبق اذ لا يكاد يمر بصفحة الا ويجد للمؤلف كلاما واجتهادا يبدوه بعبارة قلت .

ويلاحظ ان التواضع والاحتياط غلب عليه - رحمه الله - فختم كل فقرة من كتابه بقوله - والله أعلم - "(١) .

---

(١) ص ٢٩ - ٣٠ من المدخل الى علوم الحديث للعتر

جـ - اما العراقى فنتركه ليحدثنا عن عمله فى نكته على ابن الصلاح ..

قال رحمه الله :-

" وبعد فان أحسن ماصنف اهل الحديث فى معرفة الاصطلاح كتاب علوم الحديث لابن الصلاح جمع فيه غرر الفوائد فأوعى ودعا له زمر الشوارد فأجابت طوعا الا أن فيه غير موضع قد خولف فيه واماكن أخر تحتاج الى تقييد وتنبيه فأردت ان أجمع عليه نكتا تقيد مطلقه وتفتح مغلقه وقد أورد عليه غير واحد من المتأخرين ايرادات ليست بصحيحة فأردت ان اذكرها وابين تصويب كلام الشيخ وترجيحه لئلا يتعلق بها من لا يعرف مصطلحات القوم وينفق من مزجى البضاعات مالا يصلح للسوم"

فعمله يتمثل فى أمرين :

١ - فى شرحه لكثير من كلام ابن الصلاح .

٢ - فى الدفاع عنه وترجيح كلامه وهذا هو الغالب على عمله .

والى جانب هذا فله انتقادات وتعقبات على ابن الصلاح واضافات تكميلية لبعض البحوث التى رأى العراقى ان المقام يقتضيها .

رحم الله الجميع وجزاهم عن الاسلام والمسلمين خيرا .

****

*

الفصل الرابع

-

في تعقباتي على الحافظ

—

***
*

الفصل الرابع

فى تعقباتى على الحافـــظ

هناك مناقشات وتعقبات يسيرة على الحافظ ابن حجر لاحظتها خلال عملي ودراستى لكتابة النكت رأيت ان أقدم بعضها للقارئ - وان كنت وامثالى فى بادئ - الرأى فى مستوى لا يؤهل لتعقب امثاله ولكن الاسلام الــذى يقدس الحق ويعلى شأنه ويرفعه فوق كل الاعتبارات وتاريخنا الاسلامى الحافل بمناقشات الصغار للكبار ولفت انظارهم الى الصواب واذعان الكبار للحــق ورجوعهم عما كانوا عليه ومنهج اهل الحديث فى نقد اللاحق السابق بــل لماذا اذهب بعيدا ولدينا الحافظ ابن حجر وكتبه حافلة بالنقد ومنها كتابه هذا .

كل ذلك شجعنى أن اقدم للقراء الكرام بعض هذه الملاحظات فــى حدود اداركى ولا ادعى انى على الصواب فيها بل ارجو على من يقف عليهما وتبين له فيها او بعضها خطأ ان يبين لى وجه الصواب فمن تلكم التعقبات

انه فى كثير من المواضع التى ينكت فيها على ابن الصلاح والعراقى - ياتى الى كلام مترابط فيأخذ قطعه منه ويقول :قوله كذا ويكون فهم المــراد منها متوقفا على ماقبلها أو على مابعدها وهذا التصرف من الحافظ لا يصلح الا اذا كان كتابه هذا هامشا على الكتابين لكى يرجع القارئ عند الحاجة والاستشكال الى الأصل عن كثب .

لكن الحافظ - رحمه الله - قد فصل كتابه عن اصليه وجعله كتابا مستقلا ومن هنا نشأت الاشكالات .

لذا اضطررت الى ان اسوق مايتوقف عليه فهم الكلام من كلام ابن الصلاح او العراقى سواء كان ذلك الكلام سابقا او لاحقا حتى يفهم القارئ كــل

مواضع النقد ومواضع الأخذ والرد .

وكان عمل العراقى افضل واسلم من هذه الناحية وكتابه يصلح ان يكون مستقلا عن اصله " كتاب ابن الصلاح " وذلك أنه يسوق النص الذى يريده كاملا ثم يبدى مايراه من تعقب أو دفاع .

هذا مارأيته فيما يتعلق بوضع الكتاب وتأليفه بصفه عامه وهناك تعقبات تتعلق بمسائل الكتاب فمنها :

١ ـ قال الحافظ ـ رحمه الله ـ فى خلال كلامه على مفردات مقدمة كتاب ـ ابن الصلاح ـ متعقبا عليه . " ولم أر فى جمع رذل رذالة وانما ذكروا ارذال وزذول ورذلاء وارذلون ورذال " .

ولكنى وجدت فى لسان العرب ١ : ١١٥٨ وفى القاموس المحيط ٣ : ٣٨٤ " وهم رذالة الناس ورذل التهم " فابن الصلاح اذن كان على الصواب .

٢ ـ قال الحافظ قوله ص : " وسفلتهم ـ بفتح السين وكسر الفاء وفتح اللام ـ وزن فرحة جمع سفلة ـ بكسر السين وسكون الفاء وفيه نظر فان فى القاموس ٣ : ٣٩٦ وفى لسان العرب ٢ : ١٥٩ وسفلة الناس وكفرحة اسافلهم وغوغاؤهم " . فانت ترى انهما اعتبرا اللفظين بمعنى واحد ولبس احدهما مفردا والآخر جمعا واعتبرهما فى اساس البلاغة ص ٢٩٩ جمعا لسفيل كعلية جمع على .

٣ ـ قال الحافظ فى التنبيه الأول التابع للنكتة السابعة عشرة : مراده (يعنى ابن الصلاح) بالشاذ هنا مايخالف الراوى فيه من هو احفظ منه أو اكثر كما فسره الشافعى لا مطلق تفرد الثقه كما فسره الخليلى " .

وفيه أمـران :

الأول : ان ابن الصلاح ذكر أن الشاذ المردود قسمان :

احدهما : الحديث الفرد المخالف .

الثاني : الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط مايقع جابـرا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف .

الثاني : أن الخليلي لم يفسر الشاذ بمطلق تفرد الثقة وانما هـذا تفسير الحاكم للشاذ . أما الخليلي فقال : " الذي عليه حفاظ الحديث ان الشاذ ماليس له الا اسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أوغيرثقة فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به ولعل الحافظ اراد مطلق التفرد .

٤ - ذكر الحافظ مثالا للتعليق الممرض الذي يصح اسناده ولا يبلغ شـرط البخاري لكونه لم يخرج لبعض رجاله .

والمثال هو : قال البخاري : ويذكر عن عبد الله ابن السائب - رضي الله عنه - قال : قرأ النبي - صلى الله عليه وسلم - المؤمنون في صلاة الصبح حتى اذا جاء ذكر موسى وهارون او ذكر عيسى اخذته سعلة فركع .

" قال الحافظ وهو حديث صحيح رواه مسلم وذكر اسناده "

ثم قال الحافظ : ولم يخرج البخاري بهذا الاسناد شيئا سوى مالـم يبلغ شرطه لكونه معللا .

ثم ان ما اشار اليه الحافظ هنا من كونه معللا قد بينه في الفتـح ٢ : ٢٥٦ بقوله :

" واختلف في اسناده على ابن جريج فقال ابن عيينة عنه عن ابن أبـي مليكة عن عبد الله بن السائب اخرجه ابن ماجه . وقال ابو عاصم النبيل عنه - يعني ابن جريج - عن محمد بن عباد عن ابي سلمة ابن سفيـان

أو سفيان بن أبى سلمة . وكأن البخارى علقه بصيغة ويذكر لهذا الاختلاف مع أن اسناده مما تقوم به الحجة . أقول: الظاهر أن البخارى ماعلق هذا الحديث الا لأنه ليس على شرطه لكونه لم يخرج لبعض رجاله كأبى سلمة ابن سفيان لا من اجل الاختلاف على ابن جريج لأن الاختلاف ليس محصورا بين ابن عيينة وابى عاصم كما صوره الحافظ اذ قد وافق ابا عاصم ثلاثة من الأئمة الحفاظ وهم :

١ - خالد بن الحارث ثقة ثبت روايته فى س

٢ - وحجاج بن محمد المصيصى ثقة ثبت وروايته فى حم

٣ - وعبد الرزاق فى مصنفه فهؤلاء الأربعة من الأئمة الحفاظ خالفوا ابن عيينة وان كان اماما حافظا لكن مخالفته لكثرة من الحفاظ تجعل روايته شاذة كما هو معلوم من علوم الحديث من ان الشاذ هو ان يخالف الثقة من هو أوثق منه أو اكثر واذن - والله اعلم - انه ليس سبب تعليق البخارى لهذا الحديث هو الاختلاف على ابن جريج وانما هو قصور بعض رجال الاسناد عن شرطه اذ لو كان الاسناد كله على شرطه لما صده هذا الاختلاف عن اخراجه من الجانب الراجح عن ابى عاصم أو حجاج أو غيرهما لأنه قد خرج احاديث فى صحيحه مع وجود الاختلاف فى اسانيدها وقد يكون الاختلاف فيها شديدا كحديث ابى اسحاق السبيعى عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عن عبد الله بن مسعود قال : اتيت النبى - صلى الله عليه وسلم - بحجرين وروثة ... الحديث فى خ رقم ١٥٦ مع الاختلاف الشديد فيه اخرجه من الطريق الراجحة فى نظره وله نظائر .

٥ - قال الحافظ:

" سمى الدمياطى مايعلقه البخارى عن شيوخه حوالة فقال فى كلامه على حديث ابى أيوب فى الذكر :

أخرجه البخارى حوالة فقال : قال موسى بن اسماعيل :

ثنا وهيب عن داود عن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن ابى أيوب وفيما قاله الحافظ نظر، لأن الدمياطى انما سماه حوالة لأن البخارى ذكره أولا من حديث أبى هريرة ثم عقبه باسانيد مرجعها ابو ايوب ولم يذكر متن تلك الاسانيد الى ابى ايوب ركونا الى ماسبق ذكره عن ابى هريرة فهو حوالة حقيقية وعلى هذا الاساس سماه الدمياطى حوالة لا لأنه جاء معلقا .

٦ - ذكر العراقى : أن الاحاديث المعلقة فى "صحيح مسلم" تبلغ اربعة عشر .

فتعقبه الحافظ بأنها لا تبلغ الا ثلاثة عشر بل الواقع انها اثنا عشر وان الذى اوقع العراقى فى الوهم فى عدد هذه الاحاديث متابعته للجيانى والمازرى وذلك ان الجيانى ذكر انها اربعة عشر ولكن لما سردها اورد منها حديثا مكررا وهو حديث ابن عمر :

" ارأيتكم ليلتكم هذه ثم عد الحافظ الاحاديث المذكورة ووقع فى وهمين:

١ - الأول : انه اسقط حديث ابن عمر سهوا فلم يعده فى هذه الاحاديث .

٢ - والثانى : انه كرر واحدا من هذه الاحاديث التى عدها وهو حديث ابى هريرة - رضى الله عنه - فى قصة ماعز فى اعترافه بالزنا فعلى هذا ماعده الحافظ لا يزيد على احد عشر موضعا ولا يبلغ اثنى عشر الا بحديث ابن عمر الذى كرره غيره واسقطه هو سهوا .

٧ - ذكر الحافظ أن الاحاديث المنتقدة من الصحيحين يتعين استثناؤها مما تلقته الأمة بالقبول المفيد للعلم النظرى . وفيما قاله نظر والصواب فى نظرى فيه التفصيل فاذا كان الحديث المنتقد من الكتابين ليس له الاسناد واحد وتوجه اليه النقد فانه والحالة هذه يستثنى مما تلقى بالقبول ولا يفيد العلم النظرى وان كان له طريق او طرق اخرى فى الصحيحين او احدهما وسلمت من الانتقاد فانه والحالة هذه داخل فيما تلقى بالقبول والعلم النظرى حاصل به كسائر احاديث الصحيحين المتلقاه بالقبول سواء بسواء .

٨ - ذكر الحافظ أمثلة لما يصفه الترمذى بالحسن وهو حديث المستور والضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط والخطأ وحديث المختلط بعد اختلاطه والمدلس اذا عنعن ومافى اسناده انقطاع خفيف قال : فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهى :

١ - ان لا يكون فيهم من يتهم بالكذب .

٢ - وان لا يكون الاسناد شاذا .

٣ - وان يروى ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعدا .

وقد درست هذه الأمثلة التى مثل بها الحافظ فوجدت فيها مجالا للنظر ولا يصح أن يؤخذ منها قاعدة فى اصطلاح الترمذى فى هذا اللفظ وذلك ان من هذه الأمثلة ماقال فيه الحافظ ان الترمذى وصفه بالحسن لمجيئه من غير وجه فوجدت ان الترمذى وصفه بأنه حسن صحيح واتفقت فيه كل النسخ الموجودة لجامع الترمذى .

ومنها : ماقال الحافظ ان الترمذى وصفه بالحسن لمجيئه من غير وجه فوجدت ايضا - ان الترمذى قد وصفه بأنه حسن صحيح فى معظم النسخ وفى بعضها موجود وصف الحسن فقط ولكن الأدلة قائمة على ان الحكم الذى يستحقه ذلك الحديث انما هو حسن صحيح .

من تلك الأدلة ان يكون الحديث قد خرجه مسلم فى صحيحه ويكون الترمذى قد اورده فى موضع آخر من جامعه وقال انه حديث صحيح .

ومنها : ماقال الحافظ : ان الترمذى وصفه بالحسن ثم وجدت ان نسخ الترمذى قد اختلفت فيه ..

فمنها : مافيه حسن غريب ومنها : مافيه غريب فقط ومع ان كلا من الحكمين مخالف لما قاله الحافظ فان الذى يترجح انما هو الحكم عليه بأنه غريب وذلك بأن يكون الحافظ نفسه قد حكم عليه فى موضع آخر بأنه غريب ثم يشاركه غيره من العلماء فى هذا الحكم على الحديث وللتأكد واستيفاء البحث فى هذا الموضوع يرجع الى ماعلقته على هذه الأمثلة فى موضعه من الرسالة .

٩ - ذكر الحافظ مثالا للحسن لذاته وهو حديث ابى بكرة فى توقيت المسح على الخفين رواه ابن ماجه من طريق المهاجر ابى مخلد وقد قال فيه فى التقريب : مقبول وقد قرر فى التقريب ان من يصفه بهذا اللفظ فذلك حيث يتابع والا فهو لين . ومن هذا حاله فبالمتابعة يكون حديثه حسن لغيره لا لذاته .

١٠ - دافع الحافظ ابن حجر عن حديث ابن عمر - رضى الله عنهما -

"... سدوا الأبواب الا باب على" الذى رواه الامام احمد فى المسند وأورد له شواهد تؤيده فى نظره ورد على ابن الجوزى الذى اورده فى "الموضوعات" ثم قال فى النهاية : "واذا تقرر ذلك فهذا هو السبب فى استثنائه ودعوى كون هذا المتن يعارض حديث أبى سعيد . "لا يبقين فى المسجد خوخة الا سدت الا خوخة ابى بكر" المخرج فى الصحيحين ممنوعة . وبيانه ان الجمع ممكن لأن احدهما فيما يتعلق بالابواب وقد بينا سببه (يعنى انه ليس له طريق غيره) والآخر فيما يتعلق بالخوخ ولا سبب له الا الاختصاص المحض فلا تعارض ولا وضع ولو فتح الناس هذا الباب لرد الاحاديث لادعى فى كثير من احاديث الصحيحين البطلان ولكن يأبى الله تعالى ذلك والمؤمنون .

فتعقبت الحافظ بقولى : "ان نقد هذه الاحاديث ليس قائما على دعوى التعارض فحسب بل هو قائم على مطاعن وقوادح فى الرواة الذين جاءت هذه الاحاديث عن طريقهم فهم رواة قد انهكهم التشيع الغالى ففضحهم وكشف عوراتهم لا يضر باحاديث الصحيحين لا من قريب ولا من بعيد وهذا العمل انما هو من باب النصيحة فى الدين والقيام بالواجب وعلى - رضى الله عنه - قد ثبت له من الفضائل والمناقب مايغنيه عن مثل هذه الاحاديث الواهية . ثم ان الجمع الذى رآه الحافظ غير سليم لأن هذه الاحاديث التى دار الكلام حولها انما هى فى اثبات خصوصية لعلى - رضى الله عنه - انظر الحديث المنسوب الى ابن عمر - رضى الله عنه - حيث يقول فيه : "ولقد أوتى ابن ابى طالب ثلاث خصال لأن يكون لى واحدة منهن أحب الى من حمر النعم ..." واحداهن سد الابواب بابه الا ترى الخصوصية فيها واضحة وقد خرجت فى خصائص على ومناقبه .

١١- ذكر الحافظ عن شيخه العراقي ان البيهقي يجعل مارواه التابعي عن رجل من الصحابة لم يسم مرسلا . فاقر الحافظ قول شيخه وضرب لذلك مثالا من تصرف البيهقي حيث قال في حديث حميد بن عبد الرحمن الحميري حدثني رجل من اصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - هذا حديث مرسل .

قال الحافظ . . . لأنه لم يذكر للحديث علة سوى ذلك ولو كان له علة غير هذه لبينها لأنه في مقام البيان " .

اقول الواقع ان البيهقي قد علله بعلتين اخريين :-

١ - بمخالفته للاحاديث الثابتة .

٢ - وبكون داود الأودي احد رجال اسناد هذا الحديث لم يحتج به الشيخان .

١٢- حكم الحافظ على رواية النعمان بن عبد السلام لحديث لا نكاح الا بولي موصولا بالشذوذ لأنه في نظره خالف الثقات الاثبات من اصحاب شعبة وسفيان وفي حكمه هذا نظر . فان الحاكم روى هذا الحديث في المستدرك من طريق النعمان وقال عقبه :

"قد جمع النعمان بن عبد السلام بين الثوري وشعبة في اسناد هذا الحديث ووصله عنهما . وقد رواه جماعة من الثقات عن الثوري على حدة وعن شعبة على حدة فوصلوه وكل ذلك مخرج في الباب الذي سمعه مني اصحابي . . . " واقره الذهبي .

١٣- قال الحافظ :

" روينا من طريق يحيى القطان عنه - يعني شعبة - انه كان يقول : كنت انظر الى فم قتادة فاذا قال : سمعت وحدثنا حفظته واذا قال عن فلان تركته رويناه في المعرفة للبيهقي " .

فرجعت الى كتاب المعرفة للبيهقى فاذا بالبيهقى يروى هذا الكلام بدون اسناد ثم رجعت الى الجرح والتعديل لابن ابى حاتم فاذا به يرويه فى ثلاثة مواضع من كتابه كلها من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة ولم اجده من رواية يحيى القطان عن شعبة ولعل ذكر يحيى القطان سبق قلم من الحافظ .

١٣- رتب الحافظ المدلسين فى كتابه النكت على طبقات بناء على قواعد تتفق مع القواعد التى وضعها لكتابه طبقات المدلسين لكنه عندما وزع اسماءهم وقع فى الوهم فى نظرى فى امرين :

أ - وذلك انه لما ذكر اهل المرتبة الثالثة فى كتاب النكت وعددهم خمسة وثلاثون رجلا وقع فى شىء من المخالفة لما فى كتابه الطبقات حيث اوردهم من طبقات مختلفة فبعضهم من الثالثة نفسها وبعضهم من الرابعة وبعضهم من الثانية وبعضهم من الخامسة .

ب - افرد الحافظ اسماء المدلسين من رجال الصحيحين فى ثلاث مراتب سواء اخرج لهم الشيخان او احدهما أصلا او استشهادا او تعليقا وفاته ثلاثة منهم فلم يذكرهم فى هذه المراتب الخاصة بهم بل ذكرهم فى غيرها وهم :

أ - شباك الضبى / م د س ق

ب - الحسن بن عمارة/ خت ت ق

ج - يزيد بن ابى زياد /م .

١٥ـ ذكر الحافظ اختلاف العلماء وأراءهم في تعارض الوصل والارسال والرفع والوقف ثم اختار ان اختلافهم انما يجرى فيما اذا كان للمتن اسناد واحد اما اذا كان للمتن اسنادان فلا يجرى فيه هذا الخلاف وضرب لذلـــك مثالا وهو ان البخارى روى في صحيحه من طريق ابن جريج عن موســى ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ عن النبي ـ صلى اللــه عليه وسلم ـ قال : " اذا اختلطوا فانما هو التكبير والاشارة بالرأس . الحديث وعن ابن جريج عن ابن كثير عن مجاهد موقوفا .

وقال : فلم يتعارض الوقف هنا والرفع لاختلاف الاسنادين فتعقبته بـأن البخارى لم يرو مسندا الا حديث ابن عمر .

واما اثر مجاهد فلم يروه البخارى بالاسناد الذى ذكره الحافظ

وقال الحافظ نفسه في الفتح ٢ : ٤٣٢ في الكلام على حديث ابن عمر : " هكذا اورده البخارى مختصرا واحال على قول مجاهد ولم يذكره هنا ولا في موضع آخر من كتابه فاشكل الأمر فيه ...

ثم ذكر ان الاسماعيلى قد اخرج أثر مجاهد الموقوف .

١٦ـ ذكر الحافظ في النكت حديث الشافعي عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ " الشهر تسع وعشرون " وفيه فان غــم عليكم فاكملوا العدة ثلاثين " .

قال الحافظ : اشار البيهقى الى ان الشافعى تفرد بهذا اللفــظ عن مالك ، فنظرنا فاذا البخارى قد روى الحديث في صحيحه فقــال : حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبى حدثنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ فساقه باللفظ الذى ذكره الشافعى سواء فهذه متابعة تامة للشافعى والعجب من البيهقى كيف خفيت عليه " .

أقول ان تعجب الحافظ فى غير محله ولم تخف هذه المتابعة على البيهقى بل عرفها ورواها فى سننه الكبرى ٤ : ٢٠٤ - ٢٠٦

فقال بعد ان روى الحديث المذكور من طرق مدارها على نافع وسالم :

" ورواه البخارى فى الصحيح عن القعنبى عن مالك الا انه قال : فاكملوا العدة ثلاثين .

ثم رواه من طريق الشافعى عن مالك به وفيه " فان غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثين " .

ثم قال : " ورواية الجماعة عن مالك على اللفظ الأول (يعنى فاقدروا له)

ثم قال : " وان كانت رواية الشافعى والقعنبى من جهة البخارى محفوظة فيحتمل ان يكون مالك رواه على اللفظين جميعا " .

ومن هنا يظهر لنا ان رواية القعنبى فى البخارى لم تخف على البيهقى لاسيما وقد ساق لروايتى الشافعى والقعنبى متابعات وشواهد من حديث ابى هريرة وابن عباس وجابر وابى بكر وعائشة .

١٧ - ذكر الحافظ مثالا للحديث الضعيف الذى يتكلم عليه ابوداود خارج السنن ويسكت عليه فيها بحديث نافع عن ابن عمر فى الرجل الذى سلم على النبى " صلى الله عليه وسلم " فلم يرد عليه حتى تيمم والواقع ان اباداود تكلم عليه فى السنن .

قال ابوداود : سمعت احمد بن حنبل يقول روى محمد بن ثابت حديثا منكرا فى التيمم وقال ابن داسة قال ابوداود لم يتابع محمد بن ثابت فى هذه القصة على ضربتين عن النبى - صلى الله عليه وسلم - ورووه من فعل ابن عمر انظر د ١- كتاب الطهارة . حديث ٣٣٠

١٨- نقل الحافظ عن المنذرى اختلاف العلماء فى قول الصحابى كان يقال : كذا وان الجمهور على انه اذا اضافه الى زمن النبى - صلى الله عليه وسلم - يكون مرفوعا" ثم قال الحافظ : ومما يؤيد أن حكمها الرفع مطلقا ما رواه النسائى من حديث عبد الرحمن بن عوف - رضى الله عنه - قال : "كان يقال : صائم رمضان فى السفر كالمفطر فى الحضر" فان ابن ماجه رواه من الوجه الذى اخرجه منه النسائى بلفظ . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - فدل على أنها عندهم من صيغ الرفع - والله أعلم - .

فرجعت الى الحديث فى النسائى وابن ماجه فوجدت أن مداره على الزهرى وقد اختلف عليه ابن ابى ذئب واسامة بن زيد اما ابن ابى ذئب فرواه عن الزهرى عن ابى سلمة ثم عن حميد بن عبد الرحمن عن ابيهما عبد الرحمن بن عوف موقوفا عليه من قوله .

واما اسامة بن زيد فرواه عن الزهرى عن ابى سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه مرفوعا الى النبى - صلى الله عليه وسلم - وهى رواية ابن ماجه واسامة ابن زيد متفق على ضعفه وقد خالف ابن ابى ذئب وهو ثقة ضابط فرواية اسامة على هذا تعتبر منكرة ومنه يتضح أن الرفع فى روايته لم يأت بناء على ان هذه الصيغة (كان يقال كذا) من صيغ الرفع كما فهم الحافظ وانما سبب ذلك وهم وخطأ اسامة بن زيد حيث رفع رواية المحفوظ فيها عن الزهرى الوقف على عبد الرحمن بن عوف ثم انها بعد هذا لا تصلح لأن يحتج بها ولو سلمت من هذه العلة لأنها رواية منقطعة لأن ابا سلمة بن عبد الرحمن لم يدرك أباه والعجب كيف غاب كل هذا عن ذهن الحافظ وهو يقرر هذه القاعدة .

وهناك مناقشات أخر كتضعيف حديث حسنه او تحسين حديث صححه وغير ذلك من المناقشات يراه القارئ فى التعليقات على نص الكتاب .

قسم التحقيق

ويشتمل على بابين :

الباب الاول : وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الاول : وفيه تحقيق اسم الكتاب .

الفصل الثانى : وفيه اثبات نسبة الكتاب الى المؤلف

الفصل الثالث : وفيه وصف مخطوطات الكتاب وبيان اماكن وجودها وبيان قيمة كل منها .

الباب الثانى :

وفيه تحقيق نصوص الكتاب وقد ذكرت فى المقدمة الخطوات التى اتبعتها فى التحقيق ...

* * *

الفصل الأول

أ - تحقيق اسم الكتاب

الذى توفر لى من نسخ كتاب " النكت" هو خمس نسخ ولم تتفق على عنوان الكتاب ان على واحدة منها وهى اليمنية :

" النكت على كتاب ابن الصلاح " لكاتبه أحمد بن على بن حجر عفا الله تعالى عنه أمين هكذا مكتوب بخط المؤلف على أصله الذى هو أصل هذا الكتاب وجميعه بخطه - رحمه الله تعالى - "

اما النسخ الأربع الباقية وهى النسخة الهندية ونسختا الرياض والنسخة الباكستانية فقد اشتركت كلها على التسمية الآتية :

" النكت على كتاب ابن الصلاح والفيه العراقى فاضافة والفية العراقى خطأ مؤكد لم يقله ابن حجر ابدا والدليل على انه خطأ ومن تصرف النساخ مقلدا بعضهم بعضا .

ان الحافظ لم ينكت فى هذا الكتاب على الألفية وانما نكت على العراقى فى كتابه " التقييد والايضاح "وقد جاوزت نكته على التقييد خمسين نكتة اشرت الى صفحاتها من التقييد صفحة صفحة فى الهوامش التى علمتها على النكت .

وليس فيها نكتة واحدة على الفية العراقى فالواقع اذا يرفض هذه الاضافة.

والظاهر أن الحافظ انما سمى كتابه هذا بالنكت على ابن الصلاح كما أفاده قول ناسخ اليمنية : " هكذا مكتوب بخط المؤلف على أصله " .

وان كان للحافظ تنكيت على التقييد والايضاح للعراقى فانه والله اعلم راعى فى التسمية ان كتاب الصلاح هو الأصل ثم راعى الأغلب فان معظم التنكيت انما هو على ابن الصلاح ويؤيده قول الحافظ فى نزهة النظر طبعة الحلبى " وقد أوضحت ذلك فى النكت على ابن الصلاح وقوله فى عدد من المواضع فى الفتح"

فيما علقته على ابن الصلاح واقتصاره في التحويل على ماعلقه على ابن الصلاح يؤيد اقتصاره فى التسمية على ابن الصلاح ملاحظا بذلك انه الأصل والأغلب وقوله فى " النكت الظراف على الأطراف للمزى ١ : ٣٨٩ فى الكلام على حديث المغفر . " وقد ذكرت ذلك مبسوطا فى زوائد النكت على علوم الحديث لابن الصلاح فنراه خص الاسم بعلوم الحديث لابن الصلاح هذا وقد اطلق عليه السيوطى فى نظم العقيان ص ٤٧ . الايضاح بنكت ابن الصلاح والكتانى فى الرسالة المستطرفة ص ١٧٤ " الافصاح على نكت ابن الصلاح والصواب من هذا كله ماكتبه المصنف الحافظ ابن حجر بخطه على الكتاب نفسه وماكتبه فى مؤلفاته الأخر . وبناء على هذا فسأجعل عنوان الكتاب " النكت على ابن الصلاح كما وضعه مؤلفه كما تقتضيه الأمانة العلمية " - والله الموفق ..

***
*

الفصل الثانى

ب - نسبة الكتاب الى موءلفه الحافظ ابن حجر

هناك عدد وفير من الدلائل لاثبات نسبة كتاب النكت الى الحافظ ابن حجر :

أولا : ان خمس نسخ لهذا الكتاب قد اتفقت على نسبة الكتاب الى الحافظ ابن حجر وقد يكون هناك نسخ اخرى للكتاب لم نطلع عليها تشارك هذه النسخ فى نفس الدلالة .

ثانيا : ان الحافظ قد ذكر هذا الكتاب فى كتابه العظيم فتح البارى فى عدد من المواضع .

منها : انه ذكره فى الفتح ١ - ٣٨٦ فى الكلام على حديث بهز فى ستر العورة وفى ١٣ : ٥٤٥ و ٥٤٦ حيث قال فيما يتعلق بحديث كفارة المجلس " وقد تتبعت طرقه ... وقد خرجت طرقه فيما كتبته على علوم الحديث وقال مرة اخرى فى الكلام على بعض روايات الحديث المذكور : وقد استوعبت طرقها وبينت اختلاف اسانيدها والفاظ متونها فيما علقته على علوم الحديث لابن الصلاح فى الكلام على الحديث المعلول " .

وهذا الذى قاله موجود فى النكت فى نوع المعلل .

ثالثا : ذكر الحافظ بعض موءلفاته فى هذا الكتاب كأن يحيل على بحث فيهما او استيفاء ترجمة ونحو ذلك فقد ذكر عددا من كتبه فيه كتغليق التعليق وشرح البخارى وترتيب المدرج وغفران ماتقدم من الذنوب وتهذيب التهذيب .

رابعا : ان الذين ترجموا للحافظ ابن حجر قد ذكروا هذا الكتاب فى عداد مؤلفاته كالسخاوى فى الجواهر والدرر لـ ١٥٥ والسيوطى فى نظم العقيان ص ٤٧ وفى ذيل الطبقات ص ٣٨١ وكذلك الذين الفوا كتبا فى فنون العلم مثل كشف الظنون ذكر النكت فى مؤلفات الحافظ وذكر قطعه من مقدمتها على عادته وكذلك ذكرها الكتانى فى الرسالة المستطرفة .

خامسا : هناك كتب الفت فى علوم الحديث قد عولت كثيرا على هذا الكتاب واستقت منه معلومات كثيرة اعطت هذه الكتب قيمة وفى نفس الوقت حفظت هذه البحوث التى استقتها منه ومن تلك الكتب فتح المغيث للسخاوى وتدريب الراوى للسيوطى وتوضيح الأفكار للصنعانى وقد اشرت فى التعليقات على نص النكت الى كثير من المواضع من هذه الكتب المستفيدة من النكت خصوصا توضيح الأفكار .

هل كمل الحافظ تأليف هذا الكتاب ؟

والجواب : ان الحافظ لم يكمله .

فالنسخ الموجودة منه تنتهى بالنوع الثانى والعشرين وهو المقلوب بل النسخة اليمنية لم تصل الا الى اثناء النوع العشرين وهو المدرج .

بل قد نص على عدم اكماله تلميذه العليم بمؤلفاته وهو الحافظ السخاوى فقال فى الجواهر والدرر لـ ١٥٥ / ١ فى اثناء عد مؤلفات الحافظ : " النكت على ابن الصلاح وعلى النكت التى عملها على شيخه العراقى لم يكمل قال : وهو فى مجلد ضخم مسود زيادة على نكت شيخه العراقى ومباحثه معه وهو نحو حجم الأصل بيض منه الى المقلوب ونص السيوطى فى نظم العقيان ص ٤٧ على ان الحافظ لم يكمل هذا الكتاب .

ويفهم من كلام السخاوى ان تأليف الحافظ قد تجاوز نوع المقلوب وان كان لم يكمل الكتاب ولا ندرى الى اى حد وصل وعلى كل حال فمن المؤكد انه وصل الى النوع الثانى والعشرين المقلوب وهو الذى تمكن الحافظ من تبييضه .

ولعل من اهم اسباب عدم اكمال الكتاب اشتغال الحافظ بالكتابة فى عدد من التأليف استغرقت جهوده وهو يكتب فى هذا الكتاب وذاك موزعا اوقاته عليها فلم يتوفر له من الوقت مايسمح له بانجاز هذا الكتاب والله أعلم .

***
*

الفصل الثالث

ج - وصف نسخ الكتاب :-

بحثت عن نسخ "النكت لابن حجر على مقدمة ابن الصلاح في فهارس المخطوطات للمكتبات الاسلامية في نشرات بعض المكتبات فانتهت الى معرفة النسخ الآتية :

١ - نسخة في مكتبة جامع صنعاء باليمن .

٢ ، ٣ - نسختان في مكتبة جامعة الرياض .

٤ - نسخة المكتبة السعيدية بحيدر آباد في الهند .

٥ - نسخة مصورة من باكستان .

وقد حصلت على صور لكل هذه النسخ وهي ان شاء الله كافية لاخراج النصوص على الصورة التي وضعها عليها المصنف الا مالا يخلو منه عمل الانسان من هنات .

وهذا وصف موجز للنسخ المذكورة

النسخة الاولى : مصورة عن مخطوطة بمكتبة جامع صنعاء وتقع في ٢٧٧ صفحة ومتوسط مسطرتها ١٩ سطرا . وهي صحيحة بل أصح النسخ كلها ومقابلة ويبدو أن الذي قابلها هو نفس الناسخ والظاهر انه من افاضل العلماء اذ له تعليقات ومناقشات مع الحافظ ابن حجر تدل على علمه وفهمه .

الا أن هذه النسخة ناقصة عن باقي النسخ حيث انتهت في اثناء النوع العشرين وهو المدرج .

بينما النسخ الاخرى تنتهي بنهاية النوع الثاني والعشرين وهو المقلوب والظاهر ان هذا النقص طارئ عليها .

وكما قلت انها أصح النسخ فهى من الناحية التاريخية فيما يظهر لى انها اقدم النسخ كلها لأنها نسخت من نسخة المؤلف نفسه ـ رحمه الله ـ فانه مكتوب على هوامش عدد من الصفحات هذه العبارة : "بلغ مقابلة باصله خط المصنف . كما فى ص ٢٤، ٤٢، ٨٠، ١١٠، ١١٣، ١٤٨، ١٧٩، ٢٢٢

وعلى الورقة الأولى منها "النكت على كتاب ابن الصلاح لكاتبه احمد بن على بن حجر عفا الله تعالى عنه هكذا مكتوب بخط المؤلف ـ رحمه الله ـ على اصله الذى هو اصل هذا الكتاب وجميعه بخطه رحمه الله تعالى .

وعلى هذه الورقة تملكان :

الأول : ونصه "من كتب الفقير الى عفو الله تعالى يحيى بن الحسين صار الى باليد الصحيح من قبل مالكه .

والثانى: ونصه "الحمد لله ثم صار ليد محمد بن الولى وفقه الله وعلى الورقة الثانية : "هذه النسخة نسخت بخط المصنف كما افاده المحشى ص ٢٤، ٤٢، ٤ والأمر كما ذكر كما فى الصفحات التى اشرنا اليها سابقا .

ورمزت لهذه النسخة ب (ى) .

النسخة الثانيـة : مصورة على مخطوطة بمكتبة جامعة الرياض تحت رقم ١٠٩٩ ويرجع نسخها لعام ١١٥٧ ومقاسها ٢٢ × ١٥ سم ومتوسط مسطرتها ٢٣ سطرا وخطها نسخ وتقع فى ١٦٧ ورقة .

وهى نسخة صحيحة مصححة ومقابلة مقابلة دقيقة كما اشار الى ذلك فى عدد من الصفحات بقوله "بلغ" يعنى مقابلة . وعلى الصفحة الأخيرة : "هذا آخر ما وجدت بخطه ـ رحمه الله ـ وافق الفراغ من رقم هذه النسخة عصر يوم الخميس خامس وعشرين شهر شعبان احد شهور سنة ١١٥٧ وفى هامش هذه الصفحة : "فى الأم مالفظه : بلغ مقابلة على الأصل الذى كتب من أصل المصنف انتهى .

(١)
وبلغ مقابلة على الأم المذكورة على مالكه الفقير الى الله حامد حسن شاكر عفا الله عنهما أمين وعلى هذه الصفحة تملك هذا نصه :

" بعنان مالكه الفقير الى الله الفقيه الفاضل حامد بن حسن شاكر حماه الله وافهمه معانيه .

وعلى الصفحة الأولى : " استكتبه لنفسه ولمن شاء الله من بعده الفقير الى عفوه وكرمه حامد حسن شاكر عفا الله عنهما آمين " .

ورمز هذه النسخة (ر/أ)

النسخة الثالثة :عن مخطوطة بجامعة الرياض - أيضا - برقم ١٢٩٤ وعدد أوراقها ١٦٧ ورقة ومقاسها ١٠×١٥ ١١ سم ومسطرتها ٢٣ سطرا وهي نسخة بيد وانها قديمة ولكن لا يعرف تاريخ نسخها ولا اسم الناسخ وهي صحيحة ومقابلة وعلى هوامشها تعليقات قيمة .

وعلى الصفحة الأخيره وهي بخط مغاير لخط النسخة "انتهى الموجود من النكات نقل عن النسخة المنقوله على الأم - والله سبحانه وتعالى اعلم وأحكم"
ورمزها (ر/ب)

---

(١) حامد بن حسن بن احمد بن محمود شاكر اليمني الصنعاني الزيدي محدث فقيه نشأ بصنعاء من مؤلفاته " الأنموذج اللطيف في حديث أمر معاذ بالتخفيف وحاشية ميزان الانظار بين المنحة وضوء النهار في ثلاث مجلدات توفي سنة ١١٧٣ البدر الطالع للشوكاني ١ - ١٨٨ - ١٨٩ وهدية العارفين ١ : ٢٦٠ ومعجم المؤلفين ٣ : ١٧٨ .

النسخة الرابعة : مصورة على مخطوطة بالمكتبة السعيدية بحيدر أباد الهند تحت رقم ٥ اصول الحديث وتقع فى ١٧٦ ورقة .

ومقاس الصفحة ٢٢×١٨ ومتوسط مسطرتها ٢٣ سطرا بخط جميل ويرجع تاريخ نسخها لعام ١١٦٤ وهى صحيحة ومقابلة مقابلة دقيقة على يد الشيخ عبد الرحيم بن شاه واد اللاهورى ثم المدنى .

اذ على الصفحة الاخيرة : بلغ مقابلة على الاصل والاصل قال فيه : بلغ مقابلة على الاصل الذى كتب المصنف كتبه عبد الرحيم بن شاه اللاهورى ، ثم المدنى حامدا مصليا مسلما وفيها ، وافق الفراغ لآخر يوم الاثنين ثامن عشر شهر ربيع الآخر سنة ١١٦٤ بمحروس مدينة صنعاء .

وعلى الصفحة الاولى تملكات لعدد من الاشخاص ، ففى أعلى الصفحة تملك لم يظهر لى ، ثم يليه من مجاز أقل الورى محمد بن محمد "

ثم يليه ، من كتب المفتقر الى الله محمد بن صبغة الله عفا الله عنهما "

وبعده : " ثم نقلت الى محمد سعيد بن صبغة الله عفا الله عنهما " ورمز هذه النسخة "هـ"

النسخة الخامسة نسخة مصورة فى الجامعة الاسلامية عن نسخة باكستانية وعدد صفحاتها ثلاثمائة واحدى وستين صفحة ومسطرتها ثمانية عشر سطرا وهى مخطوطة حديثة النسخ اذ كتب ناسخها على الصفحة الاخيرة :

" هذا آخر ماوجد بخطه رحمه الله رحمة واسعة .

وقد وقع الفراغ والاختتام عشية يوم الاربعاء بقى اثنان من شهر جمادى الآخرة سنة ثلاث وثمانين مضت من المائة الرابعة عشرة من الهجرة على صاحبها التحية الوف الوف الصلوات والتسلميات ."

ثم كتب عقبه : " وايضا قد كتب على يد فتح الرسول بن فتح محمد النظامى سترهما الله " وهى نسخة كثيرة الاخطاء واظنها لم تقابل . ورمز هذه النسخة (ب)

هذا وقد عرفت قيمة هذه النسخ من حيث الصحة وان أصحها النسخة اليمنية والراجح انها اقدم النسخ تاريخا لانها كتبت عن اصل المصنف .

ولأجل اعتقادى هذا كنت حريصا على ان اجعلها هى الاصل ، ولكن حال دون ذلك صعوبة الحصول عليها اذ لم تصلنى الا بعد سنتين من بدء عملى فى الكتاب رغم محاولاتى المستمرة فى الحصول عليها . بل لم تصلنى الا بعد ان بيضت الكتاب مما اضطرنى الى اعادة التبييض لكثير مما كنت قد فرغت منه . كما واجهت صعوبات فى الحصول على بعض النسخ الاخرى ، فبعضها لم يصلنى الا بعد سنة من بدء العمل وبعضها بعد سنتين مما الجأنى ان اعتبر الاصل هو صحة النص سواء كانت هذه الصحة تستند الى واحدة من النسخ او الى اكثر من ذلك .

بل ولو كانت صحته تستند الى خارج هذه النسخ كلها .

هذا وقد بذلت جهدا كبيرا فى اخراج نصوص هذا الكتاب على الصورة التى وضعها عليها المؤلف ، فقابلتها على النسخ كلها كلمة كلمة .

وقد استغرقت هذه المقابلة وقتا طويلا ، ولكن ذلك لم يزدنى ولله الحمد الا غبطة وطمأنينة الى صحة عملى .

والله أسأل ان يجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم .

الرموز المستعملة فى هوامش هذه الرسالــــة

حيث عولت فى كثير من التراجم وتخريج الاحاديث على الكاشف للحافظ الذهبى وتحفة الاشراف والمغنى والضعفاء له والتقريب للحافظ ابن حجــر وتهذيب التهذيب له والميزان للذهبى واللسان للحافظ ابن حجر والخلاصة للخزرجى ولهذه الكتب رموز الى الكتب التى وضعت لتراجم رواتها وغيرهـــم فقد استخدمت تلك الرموز فى الهوامش على كتاب النكت لتراجم الرجـــال ولتخريج الاحاديث .

واحب ان اوضحها هنا لمن قد تخفى عليه من القراء وهى :

خ ـ اشارة الى البخارى فى صحيحه .

خت ـ " ، " ، " تعليقا .

بخ ـ " ، " ، الادب المفرد .

عخ ـ " ، " ، خلق افعال العباد .

ز ـ " ، " ، جزء القــراءة .

ى ـ " ، " ، رفع اليدين .

م ـ اشارة الى مسلم فى صحيحه

د ـ اشارة الى ابى داود فى سننه

مد ـ اشارة الى ابى داود فى المراسيل

صد ـ اشارة الى ابى داود فى فضائل الانصار

خد ـ اشارة الى ابى داود فى الناسخ والمنسوخ

قد ـ اشارة الى ابى داود فى القــدر

ف ـ اشارة الى ابى داود فى التفرد

ل - اشارة الى ابى داود فى المسائل .

كد - " " " " ، مسند مالك .

ت - اشارة الى الترمذى فى جامعه .

تم - " " " فى الشمائل .

س - اشارة الى النسائى فى سننه .

عس - اشارة الى النسائى فى مسند على .

كن - اشارة الى النسائى فى مسند مالك .

ق - اشارة الى ابن ماجه فى السنن .

فق - اشارة الى ابن ماجه فى التفسير .

ع - اشارة الى اصحاب الكتب الستة .

٤ - اشارة الى اصحاب السنن الأربع فى سننهم .

* وهناك رموز اخرى لمخطوطات النكت لابن حجر على ابن الصلاح وذلك انني اكتب خطاً مائلا عند بداية كل صفحة من كل نسخة واضع فى محاذاته الى اليسار رمز النسخة التى اشرت الى بداية صفحاتها ورقم الصفحة او اللوحه ..

فحرف ى - رمز الى نسخة اليمن

وحرف ر / أ أو ر/ب رمز الى نسختى الرياض

وحرف هـ - للنسخة الهندية

وحرف ب - للنسخة الباكستانية

وهناك فى الهامش يأتى رمز " ل " ويعنى لوحة ورمز " ق " ويعنى ورقة وحم ويعنى مسند احمد ودى ويعنى مسند الدارمى -

والله الموفق !

فهرس قسم الدراسة

رقم الصفحة

الفصل الثالـــث

رقم الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

الحمد لله الذي لا يضيع كثرة الانفاق خزائنه واشهد ان لا اله الا الله وحده لا

شريك له [illegible] واشهد ان محمدا عبده ورسوله الى الناس

كافة [illegible] صلى الله عليه وسلم

[illegible] اما بعد فان الاشتغال بالعلم

[illegible] واحرى بان يهجر لها البلاد

[illegible] المدرسة [illegible] في معرفة صحيحه من

[illegible] في ميدان علمه والبحث عن

[illegible] المعرفة سقيمه من صحيحه وحسن احمه من

[illegible] ولكل مجال رجال [illegible] على شيخي العلامة

[illegible] الشيخ الامام الاوحد

[illegible] الى [illegible] والنادرة

[illegible] مع [illegible]

[illegible] الان ان الصواب الاجتهاد في

[illegible] الغرض [illegible] في كتاب ابن الصلاح

[illegible] الاوراق [illegible] اماس [illegible]

[illegible] ابن الصلاح [illegible] العراقي [illegible] مع ما [illegible] من

[illegible] البيانات

قوله [illegible] من قوله تعالى [illegible] الله علا

صورة [illegible] الاولى

[illegible]

[illegible] في الاسما الحسنى [illegible] عند [illegible]

[illegible] الله [illegible] لكن اختار [illegible] التوقيف

[illegible] الصفات [illegible] الامام فخر الدين [illegible] على ذلك [illegible]

[illegible] من الائمة

قوله [illegible] الحمد [illegible]

[illegible]

[illegible] صلى الله عليه وسلم [illegible]

[illegible] ان الله [illegible]

[illegible] ان الحمد [illegible] الحمد الذي

[illegible] ان الله [illegible] الحمد [illegible]

[illegible] الشيخ محي الدين [illegible] المنهاج [illegible] احمده [illegible]

[illegible] الا [illegible]

[illegible] الله [illegible]

قوله [illegible] على نبينا [illegible] مطلقا [illegible] البشري

[illegible] البشر [illegible] الوصف [illegible] بالنبوة [illegible]

[illegible] النبيين

[illegible] على التعميم [illegible] لان هذه

[illegible] المقام

[illegible] مقام التعريف [illegible] باي صفة كانت

القطع بذلك بخلاف القسمين الاولين واحترز بالثالث عن بعض الصور
الواقعة في الحديث كما في احاديث الشغار والمحاقلة والمزابنة والرقبى والعمرى
والبعث والعمرة وغيرها والامر في ذلك سهل لانه ان ثبت فعن الرواة
او من بعضهم وان ... ما روي من غيره فاما ما وقع في المتن من كلام الصحابة رضي الله عنهم
مدرجا في كلام النبي صلى الله عليه وسلم فقد ذكرنا امثلته وربما وقع الكلام ادراجه في
حديث ويجري ذلك اللفظ المدرج ثابتا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم من وجه
اخر كما في حديث ابي موسى ان بين يدي الساعة اياما ينزل فيها الجهل ويرفع فيها العلم
والهرج القتل فصله بعض الحفاظ من الرواة وبين ان قوله والهرج القتل من كلام ابي
موسى ومع ذلك فقد ثبت تفسيره بذلك من وجه اخر مرفوعا في حديث سالم عن
ابن عمر عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ومثل ذلك حديث اسبغوا الوضوء كما سياتي ان
شاء الله تعالى واما ما رفع من كلام التابعين فمن بعدهم فمنه حديث ... عن
الحسن بما رواه الترمذي واستغربه من طريق الوليد بن مسلم عن ابي الزناد عن الاعرج
عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه فكان الحديث في الصحيح من طريق شعيب عن ابي الزناد بدون
ذكر الاسماء فاما سياق الاسماء فقال ... انه خبر من كلام الوليد بن مسلم وقد
ذكرت ذلك مشروحا في الكتاب الذي جمعته في ... ما ادرج من كلام بعض
التابعين ومن بعدهم في كلام الصحابة رضي الله تعالى عنهم فمنه حديث سعد بن
ابي وقاص رضي الله تعالى عنه في قصة مرضه بمكة واستيذانه النبي صلى الله عليه وسلم في
الوصية وفيه لكن البائس سعد بن خولة يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مات بمكة
ظن بعضهم انه من كلام سعد ... وانما هو من كلام الزهري ادرج في الخبر ... راه عن عامر بن سعد عن ابيه

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة اليمنية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي لا تنفد مع كثرة الإنفاق خزائنه، وأشهد أن لا إله
إلا الله وحده لا شريك له يوازنه، ولا نظير له يعاونه، وأشهد
أن محمدًا عبده ورسوله إلى الناس كافة، فسعد تابعه ومعاونه
وخسر معانده ومباينه، صلى الله عليه وعلى آل محمد وصحبه الذين
جمعت لهم فنون الدين القويم ومحاسنه. أما بعد فإن
الاشتغال بالعلوم الدينية النافعة أولى ما صرفت فيها أوائل
الأوقات، وأحرى بأن يهجر لها الملاذ والشهوات، ولم آل جهدًا
منذ اشتغلت بطلب الحديث النبوي في [تمييز] صحيحه من معلوله
ومنقطعه من موصوله، ولم أر نوعًا أعون على تحصيل ذلك من نقلته
والبحث عن أحوال حملته، لأن ذلك هو المرقاة إلى معرفة سقيمه
من صحيحه، وتمييز راجحه من مرجوحه، ولكل مقام مقال
ولكل مجال رجال. وكنت قد بحثت على شيخي العلامة حافظ الوقت
أبي الفضل ابن الحسين [يعني العراقي] الفوائد التي جمعها على مصنف الشيخ
الإمام الأوحد الأستاذ أبي عمرو بن الصلاح، وكنت في أثناء
ذلك وبعده إذا وقعت لي النكتة الغريبة والنادرة العجيبة
والاعتراض القوي طورًا والضعيف مع الجواب عنه أخرى
ربما علقت بعض ذلك على هامش الأصل، وربما أغفلته، ورأيت
الآن أن أستلحق الاجتهاد في جمع ذلك وضم ما يليق به ويلتحق
بهذا الغرض، وهو تتمة التنكيت على كتاب ابن الصلاح، فجمعت
ما وقع لي من ذلك في هذه الأوراق، ورقمت على أول كل مسألة
إما ص وإما ع، الأولى لابن الصلاح أي الأصل، والثانية
للعراقي أي الفرع، وغرضي بذلك جمع ما تفرق من الفوائد

واقتناص ما لاح من الشوارد، والأعمال بالنيات. قوله ص
في الخطبة الواقي بالقاف، وهو مشتق من قوله تعالى فوقاه الله
عملًا بأحد المذهبين في الأسماء الحسنى، والأصل عند المحققين
أنها توقيفية، وأما قوله سبحانه وتعالى وما لهم من الله من
واق فلا توقيف فيه على ذلك. كذا اختار الغزالي أن التوقيف
مختص بالأسماء دون الصفات، وهو اختيار الإمام فخر الدين
أيضًا، وعلى ذلك يحمل عمل المصنف وغيره من الأئمة. قوله ص
حمدًا بالغًا [ابتداء] التمام ومنتهاه. اعترض عليه بأن هذه دعوى
لا تصح، وكيف يتخيل شخص أنه يمكنه أن يحمد الله حمدًا بلغ منتهى
التمام، والغرض أن الخلق كلهم لو اجتمع حمدهم لم يبلغ بعض
ما يستحقه تعالى من الحمد فضلًا عن تمامه، والنبي صلى الله عليه وسلم
يقول لا أحصي ثناء عليك، مع ما صح منه في حديث الشفاعة
أن الله يفتح عليه بمحامد لم يسبق إليها. والجواب أن المصنف
لم يدع أن الحمد الصادر منه بلغ ذلك، وإنما أخبر أن الحمد الذي
يجب لله هذه صفته، وكأنه أراد أن الله يستحق تمام الحمد، وهذا
بيّن من سياق كلامه. ومن هذا قول الشيخ محيي الدين في خطبة
المنهاج وغيره: أحمده أبلغ حمد وأكمله، فمراده بذلك الثناء على
ذاته المقدسة أبلغ المحامد، وليس مراده أن حمده بلغ الحمد
وقد قال الأصحاب إن أجل المحامد أن يقول المرء الحمد لله
حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، وهو راجع لما قلناه. قوله ص
على نبينا. اعترض عليه بأن النبي أعم مطلقًا من الرسول البشري
والرسول البشري أخص، فعدل عن الوصف بالرسالة إلى الوصف بالنبوة
والجواب أنه إنما عمد ذلك ليحصل التناسب بين المعطوف

صورة الورقة الأولى
من نسخة الرياض الناقصة



لم يجد إلا من تلك الطرق الضعيفة فما المانع من الحكم
بالضعف بناء على غلبة ظن وكذلك إذا وجد كلام إمام من أئمة الحديث
قد جزم بأن فلانا [illegible] تفرد به وعرف المتأخر أن فلانا
المذكور قد ضعف بتضعيف قادح فما الذي يمنع
من الحكم بالضعف والظاهر أن المصنف
مشى على أصله في تعذر استقلال المتأخرين
بالحكم على الحديث بما يليق به والحق خلافه
كما قدمناه وقول المصنف فإن أطلق ولم
يبين ففيه كلام يأتي يعني به في النوع الحادي والعشرين
[illegible] الثالث منه قوله يجوز عند
أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد
ورواية ما سوى الموضوع إلى أن قال وممن روينا
عنه التنصيص على التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن
بن مهدي وأحمد بن حنبل وغيرهما قلت
لفظ أحمد في ذلك ما رواه الميموني عنه أنه قال
الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى
يجيء شيء فيه حكم وقال أبو الفضل العباس بن محمد
الدوري سئل أحمد بن حنبل وهو على باب النضر
هاشم بن القاسم فقيل له يا أبا عبد الله ما تقول في
موسى بن عبيدة ومحمد بن إسحق فقال أما موسى بن
عبيدة فلم يكن به بأس ولكن حدث بأحاديث
مناكير عن عبد الله بن دينار وأما ابن إسحق فقال

١٦٧

يكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي ونحوها فأما إذا
جاء الحلال والحرام أردنا قوما هكذا وقبض
أصابع يديه الأربع هذا آخر ما وجد بخط [illegible]
رحمه الله ووافق الفراغ من رقمه
هذه النسخة عصر يوم الخميس
لعله خامس عشر
شهر شعبان
الكريم
سنة [illegible]

في الأم ما لفظه بلغ مقابلة على الأصل الذي كتب من أصل المصنف انتهى
وبلغ [illegible] على الأم المذكور [illegible]

بقلم [illegible] الفقير إلى الله [illegible] الفاضل
[illegible] حسن شاكر [illegible] حماه الله تعالى وأفهمه معانيه
[illegible]
آمين

صورة الورقة الأخيرة بخط
من نسخة الرياض الأولى

[illegible] بن [illegible] سعيد بن [illegible] النبي [illegible]
[illegible] الله وحده لا شريك له [illegible]
[illegible] وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الى الناس كافة فقد [illegible] تابعه
[illegible] وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه [illegible] جمعت
[illegible] وبعد فإن الاشتغال بالعلوم الدينية
[illegible] فيها [illegible] وأحرى بأن [illegible] الأولاد
[illegible] اشتغلت بطلب الحديث النبوي [illegible]
[illegible] من معلوله [illegible] من موصوله [illegible] الحرى في
[illegible] نقلته والبحث عن أحوال حملته لأن ذلك هو المرقاة الى معرفة [illegible]
من [illegible] من مرجوحه ولكل مقام مقال وللكلام [illegible]
رجال وكنت قد كتبت مع شيخي العلامة حافظ الوقت أبي الفضل ابن
الحسين الفوائد التي جمعها على مصنف الشيخ الامام الأوحد الأستاذ
[illegible] الصلاح وكنت في أثناء ذلك وبعده إذا وقعت لي النكتة الغريبة
والنادرة العجيبة والاعتراض القوي [illegible] والضعيف مع الجواب عنه
[illegible] علقته [illegible] ذلك على هامش الأصل وربما أغفلته ورأيت الآن
أن الصواب الاجتهاد في جمع ذلك [illegible] به [illegible]
[illegible] وهو [illegible] النكت على كتاب ابن الصلاح فجمعت ما وقع لي
من ذلك في هذه الأوراق ورقمت على أول كل مسألة أما
والأولى لابن الصلاح أو الأصل والثانية للعراقي أو الفرع

وعلى الله [illegible]

صورة الورقة الأولى
من نسخة الرياض الثانية

[illegible] من الفوائد [illegible] الأولى من [illegible]
بالثانية [illegible] في الخطبة العراقي بالثاني [illegible]
تعالى [illegible] باحد [illegible] في الأسماء الحسنى [illegible]
المتقين انها توقيفية وأما قوله سبحانه وتعالى [illegible]
من [illegible] فلا توقف فيه على [illegible] القرآن [illegible]
مختص بالأسماء دون الصفات [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] المصنف وغيره من الأئمة [illegible]
حمداً بالغاً أمد التمام [illegible] اعترض عليه بأن [illegible]
لا ينفع وكيف [illegible] ان يجد [illegible]
التمام [illegible] الخلق كلهم [illegible]
[illegible] تعالى من [illegible]
[illegible] مع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ان الله [illegible]
[illegible] من سياق كلامه ومن هنا [illegible] الشيخ محيي الدين في خطبة
المنهاج وغيره احمده ابلغ حمد واكمله [illegible]
[illegible] المقدسة ابلغ المحامد وليس [illegible] الحمد
[illegible] الأصحاب ان [illegible] المحامد ان يقول [illegible]
[illegible] ويكافئ مزيده [illegible] لما قلناه [illegible] على
[illegible] عليه بأن النبي [illegible] من [illegible] البشرى
[illegible] الوصف [illegible]
[illegible] ذلك [illegible]

والله تعالى أعلم وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم

كان كذلك فلا يعترض عليه بأن بعض الأنواع التي أوردها
من بعد نوع الضعيف يعلم جزما منها ما لا يتكلم الضعف
نقول إنما قال المصنف ان شرح أنواع الضعيف وهو تفريعها
ولم يقل إنه لا يشرح إلا الأنواع المختصة به حتى يعترض عليه
بمثل المسند والمتصل وما أشبه ذلك مما لا يتكلم الضعف
قوله أما إذا رأيت حديثا بإسناد ضعيف فلك أن تقول هذا
ضعيف وتعني أنه بذلك الإسناد ضعيف وليس لك أن تعني
به ضعف المتن بناء على مجرد ضعف ذلك الإسناد إلى آخره قلت
إذا بلغ الحافظ المتأهل الجهد وبذل الوسع في التفتيش على ذلك
المتن من مظانه فلم يجده إلا من تلك الطريق الضعيفة فما المانع
له من الحكم بالضعف بناء على غلبة ظنه وكذلك إذا وجد كلام
من كلام أئمة الحديث فتجزم بأن فلانا تفرد به وعرفه المتأخر
أن فلانا المذكور قد ضعف تضعيفا قادحا فالذي يمنعه
من الحكم بالضعف والظاهر أن المصنف مشى على طريقته في منعه
استقلال المتأخرين بالحكم على الحديث بما يليق به والحق خلافه
كما قدمناه قوله قال المصنف فإن أطلق ولم يفسر قبيحه كلام إلى
يعني به في النوع الذي يليه في لفظ النابع الثالثة منه
يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية
ما سوى الموضوع إلى أن قال وممن روينا عنه التنصيص على
التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل
وغيرهما قلت لفظ أحمد فيما رواه البيهقي عنه
أنه قال الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء
فيه حكم وقال أبو الفضل العباس بن محمد الدوري سمعت أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي لا تنفد مع كثرة الإنفاق خزائنه، وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له يوازره ولا نظير يعاونه، وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله إلى الناس كافة فقد فاز متابعه ومعاونه، وخسر مضاده و
مباينه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين جمعت لهم عز الدين القويم
ومحاسنه، أما بعد فإن الاشتغال بالعلوم الدينية الناصعة أولى ما صرفت
فيها نفائس الأوقات، وأحرى أن يهجر لها الملاذ والشهوات، ولما أن جهد
منذ اشتغلت بالحديث النبوي في تعرف صحيحه من معلوله ومتصله
من موصوله ولم آل جهدا عن الجري في ميدان نقلته والبحث عن أحوال
حملته لأن ذلك هو المرقاة إلى معرفة سقيمه من صحيحه وتبيين راجحه
من مرجوحه ولكل مقام مقال ولكل مجال رجال، وكنت قد بحثت عن
شيخي العلامة حافظ الوقت أبي الفضل ابن الحسين الفوائد التي جمعها
على مصنف الشيخ الإمام الأوحد الأستاذ أبي عمرو بن الصلاح وكنت في أثنا
ذلك وبعده إذا وقعت لي النكتة الغريبة والنادرة العجيبة والاعتراض
القوي تارة والضعيف مع الجواب عنه أخرى، ربما علقت بعض ذلك على
الحواشي للإفادة وربما أغفلته فرأيت الآن أن الصواب الاجتهاد في جمع ذلك
وضم ما يليق به ويلتحق بهذا الغرض وهو تتمة النكت على كتاب ابن الصلاح
فجمعت ما تيسر لي من ذلك في هذه الأوراق ورقمت على أول كل مسألة إما ص
وإما ع الأولى لابن الصلاح أو الأصل والثانية للعراقي أو الفرع وغرضي بذلك

صورة الورقة الأولى

٢

جمع ما تفرق من الفوائد واقتناص ما لاح من الشوارد والأعمال بالنيات
قوله في الخطبة الواقي بالقاف وهو مشتق من قوله تعالى فوقاه الله
بأحد المذهبين في الأسماء الحسنى والأصح عند المحققين أنها توقيفية
وأما قوله سبحانه وتعالى وما لهم من الله من واق فلا توقف فيها على ذلك
لكن اختار الغزالي أن التوقيف مختص بالأسماء دون الصفات وهو اختيار
الإمام فخر الدين أيضا وعلى ذلك يحمل عمل المصنف وغيره من الأئمة قوله حمدا
بالغا أمد التمام ومنتهاه اعترض عليه بأن هذه دعوى لا تصح وكيف يتخيل
شخص أنه يمكنه أنه يحمد الله حمدا يبلغ منتهى التمام والفرض أن الخلق كلهم لو اجتمع
حمدهم لم يبلغ بعض ما يستحقه تعالى من الحمد فضلا عن تمامه والنبي صلى الله عليه وسلم
يقول لا أحصي ثناء عليك مع ما صح عنه في حديث الشفاعة أنا سيفتح علي
بما لم يسبق إليها والجواب أن المصنف لم يدع أن الحمد الصادر منه بلغ ذلك وإنما
أخبر أن الحمد الذي يجب لله هذه صفته وكأنه أراد أنه يستحق التمام الحمد وهذا
بين من سياق كلامه ومن هذا قول الشيخ محيي الدين في خطبة المنهاج وغيره
أحمده أبلغ حمد وأكمله فمراده بذلك أن ينسب لذاته المقدسة أبلغ المحامد
ليس مراده أن حمدي أبلغ الحمد وقد قال الأصحاب أن أجل المحامد أن يقول
المرء الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده وهو راجع لما قلناه قوله صلى الله
هنا اعترض عليه بأن النبي أعم مطلقا من الرسول البشري والرسول البشري
أخص عن الوصف بالرسالة إلى الوصف بالنبوة والجواب عنه أنه
اعتمد ذلك ليحصل التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه وهو قوله

جدا فيما أنه لا يستلزم الضعف لانا نقول لما قال المصنف انه شرع في انواع
الضعيف وهو قد فعل ولم يقل انه لا يشرح الا انواع الضعيف حتى
يحتج عليه بمثل مسند ومتصل وما اشبه ذلك مما ليس من انواع الضعف
... اذا رايت حديثا باسناد ضعيف فلك ان تقول هذا ضعيف
وتعني انه بذلك الاسناد ضعيف وليس لك ان تعني به ضعف المتن
بناء على مجرد ضعف ذلك الاسناد الى اخره **قلت** ... مع الحافظ المتاخر
تجويز ذلك بذل الوسع والتفتيش على ذلك المتن من مظانه فلم يجده
الا من تلك الطرق الضعيفة فما المانع له من الحكم بالضعف بناء
على غلبة ظنه وكذلك اذا وجد كلام امام من ائمة الحديث قد جزم
ان فلانا تفرد به وعرف المتاخر ان فلانا المذكور قد ضعف
بتضعيف قادح فما الذي يمنعه من الحكم بالضعف والظاهر ان
المصنف مشى على اصله في تعذر استقلال المتاخرين بالحكم
على الحديث بما يليق به والحق خلافه كما قررناه وقول المصنف فان
اطلق ولم يفسر ففيه كلام ياتي يعني به في النوع الذي يليه
في اخر الفائدة الثالثة منه ... يجوز عند اهل الحديث وغيرهم التساهل
في الاسانيد ورواية ما سوى الموضوع الى ان قال وممن روينا عنه
التنصيص على التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن بن مهدي واحمد بن حنبل
وغيرهما قلت ... لفظ احمد في ذلك ما رواه الميموني عنه انه قال الاحاديث
الرقائق يحتمل ان يتساهل فيها حتى يجي شي فيه حكم وقال ابو الفضل
العباس بن محمد الدوري سئل احمد بن حنبل وهو على باب النضر هاشم
بن القاسم فقيل له يا ابا عبد الله ما تقول في موسى بن عبيدة ومحمد بن اسحق
فقال اما موسى بن عبيدة فلم يكن به باس ولكن حدث باحاديث مناكير
عن عبد الله بن دينار واما ابن اسحق فرجل تكتب عنه هذه الاحاديث

صورة الورقة الاخيرة
من نسخة ...

١٢٧

يعني المغازي ونحوها واما اذا جاء الحلال والحرام اردنا هكذا وقبض
اصابع يديه الاربع هذا اخر ما وجد بخط ... رحمه الله
واتفق الفراغ من نقله ... يوم الاثنين
ثامن عشر شهر ربيع الاول
عام ١١٦٤
...

بلغ مقابلة ... على الاصل والاصل
قوبل ... على الاصل الذي كتب
المصنف ...
... واد الاهوري
... حامدا مصليا
... سنة ١٢٠١
فلله الحمد ...

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي لا تنفد مع كثرة الانفاق خزاينه، واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له يوازره ولا نظير يعاونه، **واشهد ان محمدا عبده** ورسوله الى الناس كافة فقد فاز متابعه ومعاونه، وخسر مضاده ومباينه، صلى الله عليه وعلى آل محمد وصحبه الذين جمعت لهم غرر الدين القويم ومحاسنه. اما بعد فان الاشتغال بالعلوم الدينية النافعة اولى ما صرف فيها نفايس الاوقات، واحرى بان يهجر لها الملاذ والشهوات، ولم ازل منذ اشتغلت بالحديث النبوي، وتعرف صحيحه من معلوله، ومقطوعه من موصوله، ولم الو جهدا عن الجري في ميدان نقلته والبحث عن احوال حملته لان ذلك هو المرقاة الى معرفة سقيمه من صحيحه، وتبيين راجحه من مرجوحه، ولكل مقام مقال، ولكل مجال رجال، وكنت قد بحثت عن شيخي العلامة حافظ الوقت ابي الفضل ابن الحسين الفوايد التي جمعها على مصنف الشيخ الامام الاوحد الاستاذ ابي عمرو بن الصلاح وكنت في اثناء ذلك ربما اذا وقعت لي النكتة الغريبة، والنادرة العجيبة، والاعتراض القوي حينا والضعيف مع الجواب عنه اخرى، وربما علقت بعض ذلك على الحاشية ورسل وربما اغفلته فرايت الآن ان الصواب الاجتهاد في جمع ذلك وضم ما يليق به ويلتحق بهذا الحديث وهو تتمة النكت على كتاب ابن الصلاح فجمعت ما وقع لي من ذلك في هذه الاوراق وقد قمت على اول كل مسئلة اما ص الاولى لابن الصلاح او الاصل والثانية للعراقي او الفرع وغرضي بذلك

٢

جمع ما تفرق من الفوايد واقتناص ما لاح من الشوارد والاعمال بالنيات

قوله في الخطبة الواقي بالقاف وهو مشتق من قوله تعالى فوقاه الله باحد المذهبين في الاسماء الحسنى والاصح عند المحققين انها توقيفية واما قوله سبحانه وتعالى وما لهم من الله من واق فلا توقف فيها على ذلك لكن اختار الغزالي ان التوقيف مختص بالاسما دون الصفات وهو اختيار الامام فخر الدين ايضا وعلى ذلك يحمل عمل المصنف وغيره من الايمة قوله حمدا بالغا امد التمام ومنتهاه اعترض عليه بان هذه دعوى لا تصح وكيف يتخيل شخص انه يمكنه ان يحمد الله حمدا يبلغ منتهى التمام والغرض ان الخلق كلهم لو جمع حمدهم لم يبلغ بعض ما يستحقه تعالى من الحمد فضلا عن تمامه وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء عليك مع ما صح عنه في حديث الشفاعة انه يفتح عليه بما لم يسبق اليها **والجواب** ان المصنف لم يدع ان الحمد الصادر منه بلغ ذلك وانما اخبر ان الحمد الذي يجب لله هذه صفته وكانه اراد انه يستحق لتمام الحمد ومن هذا قول الشيخ محيي الدين في خطبة المنهاج وغيره احمده ابلغ حمد واكمله فمراده بذلك انه الذي يليق بذاته المقدسة ابلغ المحامد ليس مراده ان حمدي ابلغ الحمد وقد قال الاصحاب ان اجل المحامد ان يقول المرء الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافي مزيده وهو راجع الى ما ذكرناه قوله مصطفى هنا اعترض عليه بان النبي اعم مطلقا من الرسول البشري والرسول اخص عن الوصف بالرسالة الى الوصف بالنبوة **والجواب** انه اعتمد ذلك لتحصل المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه

ومعظم العلماء التوقف في اسما الله دون صفاته

صورة الورقة الاولى

جزافيا أنه لا يستلزم الضعف لأنا نقول إنما قال المصنف إنه شرح أنواع
الضعيف وهو قد فعل ولم يقل إنه لا شرح الكامل أنواع الضعيف حتى
يحتج عليه بمثل مسند ومتصل وما أشبه ذلك مما لا نسبة له إلى الضعف
[illegible] إذا رأيت حديثا بإسناد ضعيف فلك أن تقول هذا ضعيف
وتعني أنه بذلك الإسناد ضعيف وليس لك أن تعني به ضعف المتن
بناء على مجرد ضعف ذلك الإسناد إلى آخره **قلت** إذا بلغ الحافظ المتأهل
جهده وبذل الوسع في التفتيش على ذلك المتن من مظانه فلم يجده
إلا من تلك الطريق الضعيفة فما المانع له من الحكم بالضعف بناء
على غلبة ظنه وكذلك إذا وجد كلام إمام من أئمة الحديث قد جزم
بأن فلانا تفرد به وعرف المتأخر أن فلانا المذكور قد ضعف
بتضعيف قادح فما الذي يمنعه من الحكم بالضعف والظاهر أن
المصنف مشى على أصله في تعذر استقلال المتأخرين بالحكم
على الحديث بما يليق به والحق خلافه كما قدمناه وقول المصنف فإن
أطلق ولم يفسر ففيه كلام يأتي يعني به في النوع الذي يليه
في أواخر الفائدة الثالثة منه [illegible] يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل
في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع إلى أن قال وممن روينا عنه
التنصيص على التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل
وغيرهما قلت لفظ أحمد في ذلك ما رواه الميموني عنه أنه قال الأحاديث
الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم وقال أبو الفضل
العباس بن محمد الدوري سئل أحمد بن حنبل وهو على باب النضر هاشم
بن القاسم فقيل له يا أبا عبد الله ما تقول في موسى بن عبيدة ومحمد بن إسحاق
فقال أما موسى بن عبيدة فلم يكن به بأس ولكن حدث أحاديث مناكير
عن عبد الله بن دينار وأما ابن إسحاق فيكتب عنه هذه الأحاديث

صورة الورقة الأخيرة [illegible]

١٤١

يعني المغازي ونحوها وأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا هكذا وقبض
أصابع يديه الأربع هذا آخر ما وجد بخطه رحمه الله
ووافق الفراغ من تعليقه للعبد يوم الاثنين
ثامن عشر شهر ربيع الآخر
عام ١١٦٤
[illegible]

بلغ مقابلة [illegible] على الأصل والأصل قابلتها على الأصل الذي كتب المصنف كتبه عبد الرحيم [illegible] سنة ١٢٠٧ [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي لا ينقص مع كثرة الانفاق خزائنه واشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له يوازره ولا ظهير يعاونه واشهد ان محمدا عبده ورسوله
الى الناس كافة بعثه فاز متابعه ومعاونه وخسر مضاده ومباينه صلى الله
عليه وعلى آله وصحبه الذين جمعت لهم خزائن الدين القويم ومحاسنه
اما بعد فان الاشتغال بالعلوم الدينية النافعة اولى ما صرفت فيها
نفائس الاوقات واحرى بان تهجر لها الملاذ والشهوات ولما ان
جماعة ممن اشتغلت بطلب الحديث النبوي في تعرف صحيحه من سقيمه
ومنقطعه من موصوله ولما عنانا من الجري في ميدان نقلته والبحث
عن احوال حملته لان ذلك هو المرقاة الى معرفة سقيمه من صحيحه
وتبيين راجحه من مرجوحه ولكل رجال مقالات ولكل مقال رجال
وكنت ممن بحثت على شيخي العلامة [illegible] في ذلك الوقت ابي الفضل بن الحسين
الفوائد التي جمعها على مصنف الشيخ الامام [illegible] الاستاذ ابي عمرو
بن الصلاح وكنت في اثناء ذلك وبعده اذ وقعت الى النكتة الغريبة والاشياء
العجيبة والاعتراض القوي طورا والضعيف مع الجواب عنه اخرى
وربما علقت ذلك على هامش كتاب صل وربما اغفلته فرأيت الان
الصواب

الورقة الاولى من النسخة الباكستانية

وأما ابن إسحاق فرجل فرجل نكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي
ونحوها فأما إذا جاء الحلال   قوم هكذا
وقبض أصابع يديه الأربع

هذا آخر ما وجد بخطه رحمه الله تعالى رحمة واسعة آمين

قد وقع الفراغ والاختتام يوم الأربعاء بتأريخه الثاني
من شهر جمادى الأخرى سنة ثلاث وثمانين
١٣٨٣
مضت من المائة الرابعة عشر من الهجرة
على صاحبها التحية الوفا وأوفى الصلوات
والتسليمات

وأنا قد تم الكتاب على يد فتح السعيد بن فتح محمد النظامي ستر الله
عيوبهما وغفر ذنوبهما

اللهم اغفر لكاتبه ولوالديه ولمن سعى فيه أنك مجيب الدعوات
قد كتبت هذا الكتاب لمولانا السيد بديع الدين حسين شاه
لا راجيا منه إلا الدعاء

الورقة الأخيرة من النسخة [illegible]

جامعة الملك عبد العزيز
كلية الشريعة والدراسات الاسلامية
قسم الدراسات العليا
فرع الكتاب والسنة

النكت على ابن الصلاح

للحافظ ابن حجر العسقلاني

٧٧٣ - ٨٥٢ هـ

تحقيق ودراسة
مقدم من الطالب

ربيع بن هادي عمير

لنيل درجة

العالمية العليا

الدكتوراه

بإشراف
د. محمد محمد أبو شهبة

المجلد الأول

سنة / ١٤٠٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم[1] وبه نستعين

الحمد لله الذى لا تنفد مع كثرة الانفاق خزائنه .

وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له يؤازره ، ولا نظير له[2] يعاونه ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الى الناس كافة ، فقد[3] فاز متابعه ومعاونه ، وخسر مضاده ومباينه صلى الله عليه وعلى آل محمد وصحبه الذين جمعت لهم غرر الدين القويم ومحاسنه .

أما بعد ..

فان الاشتغال بالعلوم الدينية النافعة أولى ما صرفت فيها فواضل الأوقات وأحرى بأن يهجر لها الملاذ والشهوات ، ولم آل جهدا منذ اشتغلت بطلب الحديث النبوى فى تعرف صحيحه من معلوله ، ومنقطعه من موصوله ولم ألو[4] عنانا[5] عن[6] الجرى فى ميدان نقلته والبحث[7] عن أحوال حملته ، لأن ذلك هو المرقاة الى معرفة سقيمه من صحيحه وتبيين راجحه من مرجوحه . ولكل مقام مقال . ولكل مجال رجال .

وكنت قد بحثت على[8] شيخى العلامة حافظ الوقت أبى الفضل ابن الحسين الفوائد التى جمعها على مصنف الشيخ الامام الأوحد الأستاذ أبى عمرو ابن الصلاح ، وكنت فى أثناء ذلك وبعده اذا وقعت لى النكتة الغريبة ، والنادرة العجيبة والاعتراض القوى طورا ، والضعيف مع الجواب عنه أخرى وبما[9] علقت بعض ذلك على هامش الأصل ، وربما أغفلته .

فرأيت الآن

---

(1) فى ى بعد البسملة "وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا " ثم الحمد الله الخ .

(2) كلمة له من ر .

(3) فى ب مضاره بالراء (٤) فى ب آل وهو خطأ

(5) بكسر العين على زنة كتاب سير اللجام الذى تمسك به الدابة جمعه أعنة قاموس ٤ : ٢٤٩

(6) فى ب ((من)) (7) فى ب " والحث " وهو خطأ .

(8) فى ب ((عن)) وهو خطأ . (9) فى ب وربما .

أن الصواب / الاجتهاد فى جمع ذلك ، وضم ما يليق به ويلتحق بهذا الغرض ب٣ وهو تتمة التنكيت على كتاب ابن الصلاح ، فجمعت ما وقع لى من ذلك فى هذه الأوراق .

ورقمت على أول كل مسألة اما ص واما ع : الأولى : لابن الصلاح أو الأصل . والثانية : للعراقى أو الفرع [١]

وغرضي من ذلك جمع ما تفرق من الفوائد واقتناص ما لاح من الشوارد[٢] والأعمال بالنيات .

١ - قوله ص - فى الخطبة : " الواقى " بالقاف وهو مشتق من قوله تعالى : " فوقاه الله[٣] " عملا / بأحد المذهبين فى الأسماء الحسنى . ى٣ والأصح عند المحققين أنها توقيفية .

وأما قوله سبحانه وتعالى : " وما لهم من الله من واق[٤] " فلا توقيف فيه على ذلك ، لكن اختار الغزالى[٥] أن التوقيف مختص بالأسماء دون الصفات . وهو اختيار الامام فخر الدين[٦] أيضا .

وعلى ذلك يحمل عمل المصنف وغيره من الأئمة .

٢ - قوله ص : " حمدا بالغا أمد التمام ومنتهاه[٧] " .

أعترض عليه بأن هذه دعوى لاتصح وكيف يتخيل شخص أنه يمكنه أن يحمد الله حمدا يبلغ منتهى التمام .

والغرض أن الخلق كلهم لو اجتمع حمدهم لم يبلغ بعض ما يستحقه تعالى من الحمد فضلا عن تمامه .

---

(١) نقل الشيخ محيى الدين عبد الحميد هذا النص فى مقدمة توضيح الأفكار (ص٣٩) بشيء من التصرف بدأ من قول الحافظ : " وكنت قد بحثت على شيخى ... الى هنا وعزاه الى النكت .

(٢) جمع شاردة من شرد اذا انفلت وفر (٣) سورة المؤمن الآية : ٤٥

(٤) سورة الرعد الآية : ٣٤ (٥)

(٦) تفسير الرازى ١٥ : ٧٠ عند تفسير قوله ولله الاسماء الحسنى من سورة الاعراف .

(٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٣ .

والنبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقـــول :
" لا أحصى ثناء عليـــك (١) " . مع ما صح عنه فى حديث الشفاعـــة ـ
" أن الله يفتح عليه بمحامد لم يسبق اليها " (٢) .

والجواب : أن المصنف لم يدع أن الحمد الصادر منه بلغ ذلـــك ،
وانما أخبر أن الحمد الذى يجب لله هذه صفته وكأنه أراد أن الله مستحـق
لتمام الحمد ، وهذا بين من سياق كلامه .

ومن هذا قول الشيخ محيى الدين فى خطبة المنهاج وغـــيره (٣)
" أحمده أبلغ حمد وأكملـــه " ، فمراده بذلك أنسب الـى ذاتــــه
المقدســة أبلغ المحامد . وليس مراده أن حمدي أبلغ الحمد ، وقد قالـــ
الأصحاب : " إن أجل المحامد ـ أن يقول المرء ـ الحمد لله حمــــدا
يوافى نعمه ويكافىء مزيـــده " .

وهـــو راجـــع لما قلنـــــاه .

---

(١) مسلم ٤ ـ كتاب الصلاة ٤٢ ـ باب ما يقال فى الركوع والسجود حديث ٢٢٢ .
ابو داود ٢ ـ كتاب الصلاة ـ باب ما جاء بين الركوع والسجود حديث ٨٧٩
والترمـذى ٤٩ ـ كتاب الدعوات ٧٦ باب حديث ٣٤٩٣ حم ٦ : ٥٨ ـ
جـــه ٣٤ ـ كتاب الدعاء ٣ ـ باب ما تعوذ منه رسول الله صلى اللــه
عليه وسـلم حديث ٣٨٤١ .
(٢) خ ٦٥ ـ كتاب التفسير تفسير سورة الاسراء حديث ٤٧١٢ ، م ١ ـ كتا ب
الايمان ٨٤ ـ باب أدنى أهل الجنة منزله فيها حديث ٣٢٧ حم ٣ : ٢٤٨
(٣) والمجمـــوع للنـــووى ١ : ٥
وروضـــة الطالبـــين من ١ : ٤ .

٣ ـ قولـــه ص : " على نبيـــنا[1] " .

اعترض عليه بأن النبى أعم مطلقا من الرسول البشرى ، والرسـول البشرى أخص (فلم عـدل[2]) عن الوصف بالرسالة الى الوصف بالنبوة .

والجواب عنـه : أنه اعتمد ذلك لتحصل المناسبة بين المعطـوف والمعطوف عليه وهو قوله : " والنبيـين[4] " والتعبـير[3] بـ النبيـين بالصيغـة الدالة على التعميم أولـى .

وأيضا فلو قال : على رسولنا لم يكن لائقـا ، لأنّ هذه الاضافة تصح على ما اذا كان المرسل هو القائـــل .

وقد يدفـــع السـؤ ال من أصلـــه .

بأن يقال : المقام مقـــام تعريـــف لا وصـــف .

ومقام التعــــريف يحصل الاكتفاء فيه بـأى صفـــة كانـت .

٤ ـ قـــوله / ص: " وآل كل[5] " اضافة الى الظاهر خروجا مـن الخـلاف ، لأنّ بعضهم لا يجـيز اضافته الـى الضمـر . ى ٤

---

(١) مقدمة ابن الصـــلاح ص ٣

(٢) ما بين القوسـين من هامش ر وقد سقط من هـ و ب و ى

(٣) من روى وفى هـ و ب التميـــين .

(٤) عبارة ابن الصلاح " على نبينا والنبيين " فكان على المؤلف أن يقـــول "لتحصل المناسبة بين المعطوف وهو والنبيـين وبين المعطوف عليـــه وهو كلمـة نبيـــنا " " .

(٥) مقدمـة ابن الصـــلاح ص ٣

٥ — قولــه ص : " هذا وان علم الحديث[1] ... الخ " .
هو فاصل عن الكلام السابق للدخول فى غرض آخــر .

ومثالــه فى التخلص قوله سبحانه وتعالى : " هذا وان للطاغـين لشر مـآ ب[2] " .

فان قلت لم لم يأت بقوله : أمـا بعـد مع أن النبى — صلى الله عليه وسلم كان يأتى بها فى خطبــه[3] ؟

قلـت : لاحجـر فى ذلك بل هو من التفــنن .

وأولى التعاريف لعلم الحديث : معرفــة القواعـد التى يتوصـل بها الى معرفـة حال الــراوى والمروى[4]. تعريف علم الحديث

٦ — قولــه ص : " ولا يكرهــه من الناس / الا رذالتهم — وهــو بضم الراء بعدها ذال معجمــة — والرذالة ـ ـالانتقى جيــده . فكأنه هنا وصف لمحذوف[5] أى طائفة رذالــة . ب ٥

والرذال بغير تاء : الدون الخسـيس ، والردىء من كل شـىء فيحتمل أن تكون التاء فى هذا للمبالغة . ولم أر فى جمع رذل[6] رذالة . وانما ذكروا أرذال ورذول ورذلاء وأرذلون ورذال[7] — والله أعلــم .

---

(١) تمامه من أفضل العلوم الفاضلة وأنفع الفنون النافعة ص ٣ من مقدمة ابن الصلاح
(٢) سورة ص الآيــة ٥٥ .
(٣) فى ب خطبتــه .
(٤) يريد تعريف علم الحديــث درايــة .
(٥) فى ى لمحــذوف .
(٦) فى ر رذال وهو خطـأ .
(٧) فى لسان العرب فى مادة رذل ١ : ١١٥٨ وهم رذالة الناس ورذالتهـم وقد أورد فى اللسان هذه الجموع ، وكذلك فى القاموس المحيط ٣ : ٣٨٤

٧ ـ قولـــه ص : " وســـفلتهم " ـ بفتح السين وكسر الفاء وفتح اللام ـ وزن فرح [١] جمع ســـفلة [٢] ـ بكسر الســـين وسكون الفـــاء ـ ويجوز [٣] أن يقـــرأ كذلك على ارادة الجنـــــس .

٨ ـ قولـــه ص : " وهو من أكثر العلوم تولجا ـ أى دخولا فى فنونها ـ

والمـــراد بالعلوم هنـــا الشرعيـــة وهـــى :

التفســـير ، والحديـــث ، والفقـــــه .

وانمـــا صـــار أكثـــر [٤] ، لاحتياج كل من العلوم الثلاثة اليـــه .

---

(١) كذا فى جميع النسخ التى بأيدينا . وفى القاموس ٣ : ٣٩٦ " وســـفلة الناس بالكسر وكفرحة : أسافلهم وغوغاؤهم " .

(٢) قول الحافظ : جمع سفلة ـ بكسر السين وسكون الفاء ـ فيه نظر ، قـال صاحب القاموس ٣ : ٣٩٦ : " وسفلة الناس وكفرحـــة أسافلهم وغوغاؤهم ومثل ذلك قال صاحب لسان العرب انظر ٢ : ١٥٩ . وقال صاحب أساس البلاغـــة : " ومن المجاز : سفلت منزلته عند الامـــير ... وهو من السفلة استعير من سفلة الدابة . ومن قال السفلة فهو على وجهـــين أن يكون تخفيف السفلة كاللبنـــة فى اللبنـــة وجمـــع سفيل كعلية فى جمـــع علـــى " .

فأنت ترى اتفاق هـؤلاء على أن سفلة وسفلة بمعنى واحد كلاهما جمـــع وليس أحدهما جمعا للآخـــر ، وان صاحب الأساس اعتبر فى أحد الوجهين اللذين ذكرهما فى سفلة أن يكون جمع سفيل .

(٣) قول الحافظ : ويجوز أن يقـــرأ ... الخ كذا فى جميع النسخ .

(٤) كذا فى جميع النسخ كلمـــة أكثـــر بدون تميـــيز ولعلـــه سقطت منه كلمـــة تولجا أو دخولا ونحوهمـــا مما يصـــلح تميـــيزا .

أما الحديث فظاهر . وأما التفسير ، فان أولى ما فسر به كلام الله تعالى — ماثبت عن بيه — صلى الله عليه وسلم (ويحتاج الناظر فى ذلك الى معرفة ما ثبت مما لم يثبت [1]) .

وأما الفقه . فلاحتياج الفقيه الى الاستدلال بما ثبت من الحديث دون مالم يثبت ، ولا يتبين ذلك الا بعلم الحديث .

٩ — قولـه / ص : "وأفنان فنونـه [2]" . ى ٥

الأفنان : جمع فـنن — بفتحتين — وهو الغصن .

والفنون : جمع فـن وهو الضرب من الشيء ، أى النوع ويجمع أيضا على أفنان .

لكن المراد هنا [3] بالافنان : جمع فـنن [4] كما تقدم .

١٠ — قوله ص : "غضة أى طرية" وهى استعارة مناسبة للفنن [5] وفيه الجناس [6] بين أفنان وفنون .

١١ — قولـه ص : "ومغانيه بأهله آهلة" .

المغانى — بالغين المعجمة — جمع مغنى مقصور ، وهو المكان الذى كان مسكونا ، ثم انتقل أهله عنه ، فكأنه أطلق عليه مغنى باعتبار ما آل اليه الأمر ، وكان قبل ذلك مسكونا بأهله المستحقين له لا بغيرهم .

---

(١) ما بين القوسين سقط من ب ومراد الحافظ بعد تفسير القرآن بالقرآن .
(٢) فى هـ فالفنون (٣) كلمة (هنا) ليست فى ب
(٤) فى ى فن . (٥) من هـ وفى ر و ب للتفنن .
(٦) الجناس تشابه الكلمتين فى اللفظ مع اختلاف فى المعنى .

وفيه جناس خطى [1] فى قوله : "بأهله آهلة" .
بوزن فاعلة .

١٢ - قوله ص : "شرذمة" . بالذال المعجمة

وحكى ابن دحية [2] جواز اهمالها ، وشذ بذلك .

١٣ - قوله ص : "من سماعه غفلا" .
بضم الغين المعجمة وسكون الفاء .

وهى استعارة يقال : ارض غفل لاعلم بها ولا أثر عمارة فكأنه شبه الكتاب بالأرض والتقيد بالنقط والشكل والضبط بالعمران .

وقوله ص : "عطلا" العاطل : ضد الحالى [3]

تقسيم أبى شامة علوم الحديث الى ثلاثة

وقد ذكر أبو شامة [4] - فى كتاب المبعث - شيئا ينبغى تحريره فقال [5] : يقال علوم الحديث الآن ثلاثة :

---

(١) ويسمى بالمتشابه : وهو أن يتفق لفظ مركب من كلمتين - فى الخط - مع لفظ غير مركب كقول الشاعر :

اذا ملك لم يكن ذاهبة ... فدعه فدولته ذاهبة

(٢) هو العلامة : ابو الخطاب عمر بن حسن بن على بن خلف الأندلسي من ولد دحية الكلبى سمع من ابى القاسم ابن بشكوال وأبى عبيد الله ابن المجاهد وأخذ عنه ابن الصلاح كان مع فرط معرفته متهما بالمجازفة فى النقل وادعاء أشياء لا حقيقة لها توفى سنة ٦٣٣ تذكرة الحفاظ ٤ : ١٤٢٠

(٣) بالحاء المهملة قال فى أساس البلاغة : "وتقول لاغرو أن تحسد الحالى العاطل .

(٤) هو الامام الحافظ العلامة المجتهد ذو الفنون شهاب الدين عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم المقدسى الشافعى المقرئ النحوى أكمل القراءات وهو حدث على علم الدين السخاوى وسمع من موفق الدين المقدسى وطائفة اختصر تاريخ دمشق مرتين وله كتاب الروضتين ومصنفات أخر كثيرة مفيدة ثقة فى النقل توفى سنة ٦٦٥ تذكرة الحفاظ ٤ : ١٤٦٠ .

(٥) من ى و هامش ر .

(١) أشرفهـا : حفظ متونها (١) ومعرفة غريبها وفقهها •

(٢) والثانـى : حفظ أسـانيدها (٢) ومعرفة رجالها وتمييز صحيحها

من سقيمها وهذا كان مهمـا / وقد كفيه المشتغل بالعلم هـ٣ب

بمـا (٣) صنف وألف من الكتـب / فلا فائدة تدعو الى تحصيل و٣/ب

ماهـو حاصـل •

(٣) والثالـث : جمعه وكتابته وسماعه وتطريقه وطلب العلـو

فيـه والرحلة الى البلدان •

والمشتغل بهذا مشتغل عما هو الاهم من علومه النافعة ،

فضلا / عن العمل الذى هو المطلوب الاول وهو العبادة • ى ٦

الا أنه لا بأس للبطالين (٤) ، لما فيه من بقاء سلسلة الاسناد

المتصلة بأشرف البشر ••• (الى آخر كلامه) •

قلـت : وفى كلامـه مباحـث من أوجـه رد الحافظ على أبـى شـامه

الأول : قولـه : " وهذا كفيه المشتغل بالعلم بمـا (٥) صنـف

فيـه " •

يقال عليه : ان كان التصنيف فى الفن يوجب الاتكال علـى

ذلك وعدم الاشتغال به ، فالقول كذلك فى الفن الاول •

---

(١) من هامش ر وفى جميع النسخ منثورها وفى ي منثورة والصواب ما أثبتناه •

(٢) فى كل النسخ أسانيده والصواب ما أثبتناه •

(٣) من ى و ر وفـى هـ و ب (مـا) وهو خطـأ •

(٤) فى ب للطالبـين وهـو خطـأ •

(٥) فى ب (ممـا) •

فان فقه الحديث وغريبه لا يحصى كم صنف فى ذلك لعل اسو
ادعى مدع (   ) / أن التصانيف التى[١] جمعت فى ب ٧
ذلك أجمع من التصانيف التى جمعت فى تمييز الرجال وكذا فى تمييز
الصحيح من السقيم لما أبعد بل ذلك هو الواقع •

فان كان الاشتغال بالأول مهما فالاشتغال بالثانى أهم •
لأنه المرقاة الى الأول • فمن أخل به خلط الصحيح بالسقيم
والمعدل بالمجروح وهو لا يشعر وكفى بذلك عيبا بالمحدث •

فالحق أن كلاهما فى علم الحديث مهم لا رجحان لأحدهما
على الآخر • نعم لو قال : الاشتغال بالفن الاول أهم كان مسلما
صح ما فيه •

ولا شك أن من جمعهما حاز القدح المعلى • ومن أخل
بهما ، فلا حظ له فى اسم المحدث •
(ومن حرر[٢] الاول ، وأخل بالثانى كان بعيدا من اسم المحدث
عرفا[٣]) •
هذا لا ارتياب فيه •

بقى الكلام فى الفن الثالث : وهو السماع وما ذكر معه
ولا شك أن من جمعه مع الفن الاول كان أوفر قسما[٤] وأحظ
قسما[٤] لكن وإن كان من اقتصر عليه كان أنحس[٥] حظا
وأبعد حفظا •

---

(١) فى ب (الذى) وهو خطأ •
(٢) كذا فى ر و هـ ، ي وفى هامش ر " ظ أحرز " يعنى أنه هو الظاهر
وليس كذلك •
(٣) مابين القوسين سقط من ب •
(٤) القسم - بالكسر - النصيب ، وبالفتح - المصدر والعطاء • والرأى
قاموس ٤ : ١٦٤ والمناسب هنا العطاء •
(٥) فى ب أبخس •

فمن جمع الامور الثلاثة كان فقيها محدثا كاملا ، (ومن انفرد باثنين منها كان دونه . وان كان ولا بد من الاقتصار على اثنين[١]) فليكن الاول والثانى .

أما من أخل بالاول واقتصر على الثانى والثالث فهو محدث صرف لا نزاع فى ذلك .

ومن انفرد بالاول ، فلاحظ له فى اسم المحدث كما ذكرنا .
هذا تحرير المقال فى هذا الفصل — والله أعلم .

١٤ — قوله / ص : " فهرست أنواعه[٢] " . ي ٧ ٤ أ
الصواب أنها بالتاء المثناء وقوفا وادماجا ، وربما وقف عليها بعضهم بالهاء وهو خطأ .

قال صاحب[٣] تثقيف اللسان :
" فهرست باسكان السين والتاء فيه أصلية ومعناها فى اللغة : جملة العدد للكتب / لفظة فارسية ، قال[٤] واستعمل الناس منها ب ٨ فهرس الكتب يفهرسها فهرسة مثل : دحرج وانما الفهرست : اسم جملة العدد .

والفهرسة[٥] : المصدر : كالفذلكة يقال : فذلكت[٦] الحساب اذا وقفت[٧] على جملته .

(١) ما بين القوسين سقط من ب .
(٢) ص ٥ مقدمة ابن الصلاح .
(٣) هو أبو حفص عمر بن خلف بن مكى الحميرى المازري الصقلي النحوي اللغوي المحدث توفى سنة ٥٠١ وقيل فى النصف الاخير من القرن السادس مقدمة تثقيف اللسان ص ٨ .
(٤) كلمة قال : سقطت من (ب)
(٥) فى ي فهرست بالتاء المفتوحة .
(٦) فى هـ فذلك .
(٧) فى (ب) وقعت بالصين .

١٥ - قوله من : هذا آخر أنواعه وليس بآخر الممكن ، لأنه قابل للتنويع (١)
فيه أمـــــور :

أحدها : أنه اعترض عليه بأن كثير من هذه الانواع متداخل ، لصدق رجوع بعضها الى بعض (٢) : كالمتصل بالنسبة الى الصحيح وكالمنقطع والمعضل والمعنعن والمرسل والشاذ والمنكر والمضطرب وغيرها من أقسام الضعف .

والجواب عن هذا أن المصنف لما كان في مقام تعريـــــف الجزئيات انتقى التداخل ، لاختلاف حقائقها في أنفسها بالنسبة الى الاصطلاح وان كانت قد ترجع الى قدر مشترك .

وقد أشار هو الى ذلك في أخر الكلام على نوع الضعـــــيف كما ســــيأتي .

وثانيها : انه لم يرتب (٣) الجميع على نسق واحد في المناسبة فكـــان يذكر ما يتعلق بالاسناد خاصة وحده ، وما يتعلق بالمتن خاصـة وحده ، وما يجمعهما وحـــده . هـ ٤/ب

وما يختص بهيئة السماع والأداء وحده / ، وما يختص بصفـــات ر ٤/ب
الرواة وأحوالهم وحده .

والجواب عن ذلك : انه جمع متفرقات هذا (٤) الفن مـــــن كتب مطولة في هذا الحجم اللطيف ، ورأى أن تحصيله والقـــاء الى طالبيه أهم من صرف العناية الى حسن ترتيبه فاني رأيـــت

---

(١) مقدمة ابن الصـــلاح ص١٠ .
(٢) للحافظ ابن كثير اعتراض اجمالي من هذا النوع انظر الباعث الحثيث ص٢١
(٣) من ى وهامش ر وفي باقي النسخ يترتب .
(٤) كلمة هذا ســـقطت من ب .

بخط صاحبه المحدث فخر الدين : عمر بن يحيى الكرجي[١] ما يصرح
بأن الشيخ كان اذا حرر نوعا من هذه الانواع / . واستوفى[٢] التعريف ب ٩
بـه وأورد أمثلته وما يتعلق بـه[٣] أملاه ، ثم انتقل الى تحرير
نوع آخر ، فلاجل[٤] / هذا احتاج الى سرد انواعه فى خطبة ى ٨
الكتاب ، لأنه صنفها بعد فراغه من املاء الكتاب ، ليكون
عنوانا للأنواع ولو كانت محررة الترتيب على الوجه المناسب ما[٥]
كان فى سرده للأنواع فى الخطبة كثير فائدة .

---

(١) لزم فخر الدين المذكور العلامة ابن الصلاح وتفقه عليه وحدث عنه ابو الحسن ابن العطار وغيره . توفى سنة ٦٩٠ — طبقات الشافعية للسبكي ٨ : ٣٤٤ .

(٢) من ى وهامش ر / أ ، وفى باقى النسخ واستوى وهو خطأ لأن قولك استوى به الأمر هنا غير مناسب .

قال فى اللسان ٣ : ٢٤٩ : " واستوت به الأرض وتسوت وسويت عليه كله : هلك فيها " ومثله فى القاموس ٤ : ٣٤٥ .

(٣) كلمة به سقطت من ب .

(٤) من ر و ى وفى هـ و ب ولأجل .

(٥) كلمة (ما) من ر وسقطت من باقى النسخ .

ثالثها : أنه أهمل أنـواعا أخـر .

قال الحازمي[١] - في كتاب المجالة لـه :

" اعلم أن علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مائة نـوع وكل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه[٢] عمره لما أدرك نهايته " أ هـ .

وقد فتح الله تعالى بتحرير أنواع زائدة على ما حرره المصنف تزيد على خمسة وثلاثين نوعا . فاذا أضيفت الى الأنواع التي ذكرها المصنف تمت مائة نوع كما أشار اليه الحازمي وزيادة .

وقد ذكر شيخنا شيخ الاسلام ابو حفص البلقيني[٣] منها في محاسن الاصلاح له خمسة أنواع[٤] .

وزاد عليه بعض[٥] تلامذته ممن أدركناه ومات قديما ثمانية أنواع .

وفتح الله بباقي ذلك من تتبع مصنفات أئمة الفن كما سنسردها ان شاء الله تعالى عند فراغ هذه النكت ونتكلم على كل نوع منها بما لا يقصر ان شاء الله تعالى عن طريقة المصنف - والله المستعان -[٦].

---

(١) هو : الحافظ ابو بكر محمد بن موسى الحازمي له مؤلفات منها : (الفيصل من مشتبه النسبة) و (الاعتبار) في بيان الناسخ والمنسوخ سمع من ابي العلاء الهمذاني وابي موسى المديني وغيرهما . تذكرة الحفاظ ٤ : ١٣٦٣ والأعلام ٧ : ٣٣٩ .

(٢) من ى وفي باقي النسخ فيها .

(٣) هو الفقيه الحافظ المجتهد سراج الدين عمر بن رسلان الكناني المصري الشافعي سمع من عدد من الشيوخ وأجاز له الحافظان : الذهبي والمزي ومن تلاميذه ابن حجر له مصنفات منها : التدريب في فقه الشافعية ومحاسن الاصلاح في علوم الحديث . توفي سنة ٨٠٥ هـ بالقاهرة .

(٤) ذكر هذه الانواع في آخر كتابه محاسن الاصلاح مع مقدمة ابن - ... -

تعريف الحديث الصحيح

١٦ ـ قولــه ص :

" أما الحديث الصحيح فهو الحديث[1] المسند الذى يتصل اسناده ... [2] الى آخره اعترض عليه بأنه لو قال : المسند المتصل لاستغنى عن تكرار لفظ الاسناد .

والجواب عن ذلك أنه انما أراد وصف الحديث المرفوع .

لانه الأصل الذى يتكلم عليه . والمختار فى وصف المسند على ما سنذكره انه[3] الحديث الذى يرفعه الصحابى مع ظهور الاتصال (فى باقى الاسناد[4]) فعلى هذا لابد من التعرض لاتصال الاسناد[4] فى شرط الصحيح . ـ والله أعلم ـ .

ـ... ـ = الصلاح من النوع السادس والستين ـ الى النوع السبعين من ص ٦١٥ ـ ٦٤٩ .

(٥) قال فى هامش ر " هو الزركشى ذكره فى كتابه على ابن الصلاح " .

(٦) ولكنه لم يكذكر شيئا لأنه لم يتمكن من اكمال الكتاب .

(١) ليس فى ب .

(٢) تمامه (بنقل العدل الضابط الى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا) مقدمة ابن الصلاح ص ١٠ .

(٣) فى ب أن .

(٤) ما بين القوسين سقط من ب .

١٧ ـ قولــه ص : فى حد الصحيح

" ان لا يكون شاذا ولا معللا " •

اعترض عليه ، بأنه كان ينبغى أن يزيد فيه قيـد (١) القدح بـأن يقـول : ولا معللا بقادح •

وقد ذكره بعد هذا فى قوله : وفى هذه/الاوصاف احتراز عن ما فيه علة قادحة فكان يتعين أن يذكره فى نفس الحد لأن من مسى العلل ما لا يقدح كما سيأتى • ى ٩

ومن هنا (٢) اعترض الشيخ تقى الدين ابن دقيق العيد (٣) عليه (٤) بأن قال ـ وفى قوله : ((ولا شاذا ولا معللا)) نظر على مقتضى مذاهب الفقهاء ، فان كثيرا من العلل التى يعلل بها المحدثون لاتجرى على أصول الفقهاء (٥)) انتهى •

فقـوله : "ان كثيرا " يدل على أن من العلل ما يجـرى على أصول الفقهاء وهى العلل القادحة •

وأما العلل التى يعلل بها كثير من المحدثين ولا تكون قادحة فكثـيرة •

١ ـ منها : أن يروى العدل الضابط عن تابعى مثلا عن صحابـى / ب ١١ حديثا فيرويه عدل ضابط غيره مساو له فى عدالته وضبطـه

---

(١) ليـس فى (ب) •

(٢) فى ب (هـذا) •

(٣) هو الفقيه المحدث المجتهد ابو الفتح محمد بن على القشيرى المالكى الشافعى له مصنفات منها : الاقتراح فى علوم الحديث واحكام الاحكام شرح العمدة ـ توفى سنة ٧٠٢ هـ • الدرر الكامنة ٤ : ٢١٠ • والاعلام ٧ : ١٧٣ •

(٤) ليست فى ب • (٥) الاقـتراح • والتقييد والايضاح مع مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠ ، وتدريب الراوى ص ٢٣ •

وغير ذلك من الصفات العلية عن ذلك التابعي بعينه عن صحابي آخر ، فان مثل هذا يسمى علة عندهم لوجود الاختلاف على ذلك التابعي في شيخه .

ولكنها غير قادحة لجواز أن يكون التابعي سمعه من الصحابيين معا .

من هذا جملة كثيرة / ر ٥/ب

والجواب عن المصنف : أنه لم يخل باحتراز ذلك ، بل قوله : "ولا يكون / معللا " انما يظهر من تعريفه المعلل (وقد عرف)[١] هـ ٥/ب

فيما بعد أنه الحديث الذي اطلع في اسناده الذي ظاهره السلامة على علة خفية[٢] قادحة ...

فلما اشترط انتفاء المعلل[٣] دل على أنه اشترط انتفاء ما فيه علة خفية قادحة .

، فلهذا قال : " فيه احتراز عما فيه علة قادحة " .

ويحتمل انه انما لم يقيد العلة بالقدح في نفس الحد ليكون الحد جامعا للحديث الصحيح المتفق على قبوله عند الجميع ، لأن بعض المحدثين يرد الحديث بكل علة سواء كانت قادحة أو غير قادحة ، ومع ذلك فاختياره ان لا يرد الا بقادح .
بدليل قوله : بعد كلامه "وفيه[٤] احتراز عما فيه علة قادحة " فوصفه للعلة بالقادح يخرج غير القادح .

---

(١) مابين القوسين سقط من ى .
(٢) في هـ (فيه) وهو خطأ .
(٣) في ب الخلل وهو خطأ .
(٤) كلمة " فيه " من هـ وفي ى ففيه .

هكـذا أجاب به شيخنا فى شـرح منظومته (١)

والاول أوضـح - والله أعلـم - .

تنبيهـات

الأول : مراده بالشاذ هنا ما يخالف الراوى فيه من هو أحفظ منه أو أكثر كما فسره الشافعى . لا مطلق تفرد الثقة كما فسره به الخليلـى .

فافهـم ذلك (٢).

وللمخالفة شـرط يأتى فى نوع زيادة الثقـة .

الثانـى : سنبينه فى / الكلام على الحسن على موضع (٣) يتبين منه أن هذا التعريف للصحيح غير مستوف لأقسامه عند من خرج الصحيح حتى ولا الشيخين . ب ١٢ ي ١٠

وذلك عند قوله : " ان الحسن اذا تعددت طرقه ارتقـى الى الصحة (٤) " - والله الموفق -

---

(١) شرح الألفية للعراقى ص ١٣ فمراده بقوله شيخنا الحافظ العراقى .

(٢) ولكن ابن الصلاح قرر أن الشـاذ قسمان :

أحدهما : للحديث الفرد المخالف . والثانى : الفرد الذى ليس فى راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف " مقدمة ابن الصـلاح ص ١٧ .

ومنه يظهر أن ابن الصلاح لم يقصد بالشاذ ما فسره الشافعى . ثم ان الخليلى لم يفسر الشاذ بمطلق تفرد الثقة وانما هذا تفسير الحاكم أما الخليلى فقال : " الذى عليه حفاظ الحديث ان الشاذ ما ليس له الا اسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أوغير ثقة فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به . مقدمة ابن الصلاح ص ٦٩ .

(٣) كذا فى جميع النسخ ولعل الصواب على وجـه .

(٤) انظـر مقدمة ابن الصـلاح ص ٣١ .

الثالث : انما لم يشترط نفي النكارة ، لأنّ المنكر على قسميه عند من يخرج الشاذ هو أشد ضعفا من الشاذ . فنسبة الشاذ من المنكر نسبة الحسن من الصحيح فكما يلزم من انتفاء الحسن عن الاسناد انتفاء الصحة .

كذا يلزم من انتفاء الشذوذ عنه انتفاء النكارة . ولم يتفطن الشيخ تاج الدين التبريزي (١) لهذا وزاد في حد الصحيح / ، هـ ٦/أ
أن يكون شاذا ولا منكرا .

الرابع : زاد الحاكم في علوم الحديث في شرط الصحيح أن يكون راويه مشهورا بالطلب ،وهذه الشهرة قدر زايد (٢) على مطلق الشهرة التي تخرجه من الجهالة . واستدل الحاكم على مشروطية الشهرة بالطلب بما أسنده عن عبد الله بن عون قال : " لا يؤخذ العلم الا ممن شهد له عندنا بالطلب (٣) " .
والظاهر من التصرف صاحبي الصحيح اعتبار ذلك .
الا أنهما حيث يحصل للحديث طرق كثيرة يستغنون بذلك عن اعتبار ذلك - والله أعلم - .

---

(١) هو ابو الحسن علي بن عبد الله بن ابي الحسن الشافعي كان عالما في علوم كثيرة ، من خيار العلماء دينا ومروءة ، سمع من ابن جماعة وغيره ، وتخرج به جماعة كثيرون ، له مصنفات منها : مختصره لمقدمة ابن الصلاح . مات سنة ٧٤٦ - طبقات الشافعية للاسنوي ١ : ٣٢١ والدرر الكامنة ٣ : ١٤٣ .

(٢) من ى وفي باقي النسخ قد زاد .

(٣) لم أجد هذا النص في علوم الحديث للحاكم بعد بحث متكرر ، وهو في الكفاية للخطيب ص ٢٥١ وقد أسنده بهذا اللفظ الى عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر كما روى باسناده عن عبد الله بن عون قال : "لا تكتب الحديث الا ممن كان عندنا معروفا بالطلب .
الكفاية ص ٢٥١ .

أ ـ قولـــه ع : " وكأن البيهقى رآه فى كلام أبى محمد الجوينى فنبه على أنه لا يعرف عن أهل الحديث (١) يعنى اشـــتراط العدد فى الحديث المقبول بأن يرويه عدلان عن عدلين حـتى يتصـل شـنى شـنى برسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ انتهـــى .

اشتراط العدد لقبول الحديث لم يصرح به أحـد من المحدثين

ب ١٣ وهذا ان (٢) كان الشيخ أراد بأنه لا يعرف / التصريح به (٣) من أحد من أهل الحديث فصحيح (٤) ، والا فذلك موجود فى كـــلام الحاكم أبى عبد الله محمد بن عبد اللـــه (٥) الحافظ فى المدخل .

وقد نقله عنه الحازمى لما ذكر أن الحديث الصحيح ينقســـم أقساما وأعلاها شـرط البخارى ومسلم ، وهى الدرجة الاولى مـــن الصحيح ، وهو أن يرويه عن رسول الله ـ صلى الله عليه وســـلم ـ
ى ١١ صحابى / زائل عنه اسم الجهالـة ، بأن يروى عنه تابعيان عـدلان ثم يرويه عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابة ، ولـه راويـــان ثقتـــان ، ثم يـرويه عنه من أتبـاع التابعـيين ، حافظ متقن ، وله رواة ثـقات من الطبقة الرابعة ، ثم يكون شيخ البخارى أو مسلـــم حافظـا مشهورا بالعدالة فى روايتـــه .

---

(١) التقييد والايضـاح ص ٢١ .
(٢) فـى هـ وان .
(٣) كلمة بــه ليسـت فى ب .
(٤) فى ب فصـــح .
(٥) هو الحافظ الكبير امام المحدثين المعروف بابن البيع الحاكم النيسابورى صاحب التصانيف سمع من ألفى شيخ ، منهم ابو العباس الأصم ومحمد بن عبد الله الصفار ، وأبو عبد الله بن الأخرم وابو على الحافظ والدارقطنى حدث عنه شيخه الدارقطنى وابو القاسم القشيرى وابو بكر البيهقى ثقـــة واسع العلم بلغت تصانيفه قريبا من خمسمائة جزء منها المستدرك ، ومعرفة علوم الحديث ، توفى سنة ٤٠٥ . تذكرة الحفاظ ٣ : ١٠٣٩ .

(وله رواة ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول الى [1] وقتنا كالشهادة على الشهادة [2]) .

وقال - فى كتاب / علوم الحديث / له [3] وصفة الحديث الصحيح . ر ٦/ب ه ٦/ب

أن يرويه ، ثم ساق نحو ذلك [4] لكن لم يتعرض لعدد معين فيمن بعد التابعين .

وقد فهم الحافظ ابو بكر الحازمى من كلام الحاكم أنه ادعى أن الشيخين لا يخرجان الحديث اذا انفرد به أحد الرواة فنقض عليه بغرائب الصحيحين .

والظاهر أن الحاكم لم يرد ذلك وانما أراد كل راو فى الكتابين من الصحابة فمن بعدهم يشترط أن يكون له راويان فى الجملة ، لا أنه يشترط أن يتفقا فى رواية ذلك الحديث بعينه عنه ، الا أن قوله فى آخر الكلام : ثم يتداوله أهل الحديث كالشهادة على الشهادة .

---

(١) جاء فى جميع النسخ (والى) وذكر الواو خطأ .

(٢) قال الحاكم فى المدخل الى الاكليل ص ٧ : ١٦ " والصحيح من الحديث منقسم على عشرة أقسام ، خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها ... " ثم ذكرها ، ونقلها عنه الحازمى فى شروط الأئمة الخمسة ص ٢٤ وما بين القوسين لم يذكر فيما نقله الحازمى " وقد راجعت المدخل ص ٧ فلم أجده فيه وهو موجود فى معرفة علوم الحديث فظنه الحافظ فى المدخل وليس كذلك .

(٣) ص ٦٢ فى النوع التاسع عشر .

(٤) يريد نحو كلامه فى المدخل الذى نقله الحازمى ونقله الحافظ عنه ، ونصه فى (علوم الحديث) ص ٦٢ " وصفة الحديث الصحيح أن يرويه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صحابى زائل عنه اسم الجهالة : وهو أن يروى عنه تابعيان عدلان ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول الى وقتنا كالشهادة على الشهادة ".

ان أراد به تشبيه الرواية بالشهادة (١) من كل وجه فيقوى اعتراض الحازمي •

وان أراد به تشبيهها (٢) بها في الاتصال / والمشافهة ، فقد ب ١٤ ينتقض عليه بالأجازة والحاكم قايل بصحتها •

وأظنه انما أراد بهذا التشبيه أصل الاتصال (والاجازة عند المحدثين لها حكم الاتصال (٣)) والله أعلم •

ولا شك أن الاعتراض عليه بما في علوم الحديث أشد من الاعتراض عليه بما في المدخل ، لأنه جعل في المدخل هذا شرطا لأحاديث الصحيحين •

وفي العلوم جعله شرطا للصحيح في الجملة •

وقد جزم أبو حفص الميانجي (٤) بزيادة على ما فهمه الحازمي من كلام الحاكم •

زعم الميانجي أن الشيخين يشترطا ن العدد في صحة الحديث في كتابيهما

فقال — في (كتاب ما لا يسع المحدث جهله (٥) — :

" ان شرط الشيخين في صحيحهما — أن لا يدخلا فيه الا ما صح عندهما ، وذلك ما رواه عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — اثنان فصاعدا وما نقله عن / كل واحد من الصحابة (ي ١٢) أربعة من التابعين فأكثر ، وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من اربعة " •

---

(١) كلمة بالشهادة ليست في ب •

(٢) من ر و ى وفي هـ و ب تشبيها •

(٣) ما بين القوسين سقط من ب •

(٤) هو عمر بن عبد المجيد القرشي المتوفى سنة ٥٨٠ — انظر تذكرة الحفاظ : ٤ : ١٣٣٧ ، وانظر هدية العارفين المجلد الاول ص ٧٨٤ • الا أنه قال توفي ٥٧٩ •

(٥) ل ١٨ / أ من المخطوطة ص ٩ ط شركة الطبع والنشر الاهلية ببغداد •

فهذا الذى قاله الميانجى مستغن بحكايته عن الرد عليه فانهما لم يشترطا ذلك ولا / واحد منهما . ر ٤/أ

وكم فى الصحيحين من حديث لم يروه الا صحابى واحد ، وكم فيهما من حديث[1] لم يروه الا تابعى واحد . هـ ٤/أ

وقد صرح مسلم فى صحيحه[2] ببعض ذلك .

وانما حكيت كلام الميانجى هنا ، لأتعقبه لئلا يغتر به .

اشتراط ابن علية وغيره العدد فى صحة الحديث .

وأما اشتراط العدد فى الحديث الصحيح ، فقد قال به قديما ابراهيم بن اسماعيل بن عليه (٣) وغيره .

وعقد الشافعى فى ((الرسالة))[4] بابا محكما لوجوب العمل بخبر الواحد ، وخبر الواحد عندهم هو :

---

(١) قوله : من حديث من ي وفى باقى النسخ "من الحديث"

(٢) يشير الى قول الامام مسلم — فى صحيحه ٢٧ — كتاب الأيمان والنذور ٢ — باب من حلف باللات والعزى فليقل : لا اله الا الله — عقب حديث الزهرى رقم ١٦٤٧ — : "قال أبو الحسين مسلم : هذا الحرف ... لا يرويه أحد غير الزهري . قال وللزهرى نحو من تسعين حديثا يرويه عن النبى — صلى الله عليه وسلم — لا يشاركه فيها أحد بأسانيد جياد ".

ما بين القوسين من ى وفى باقى النسخ فى الصحيح .

(٣) ابراهيم بن اسماعيل بن علية عن أبيه جهمى هالك كان يناظر ويقول بخلق القرآن . مات سنة ٢١٨ . ميزان الاعتدال ١ : ٢٠ .

(٤) ص ٣٦٩ — ٤٥٨ .

مالم يبلغ درجة المشهور[1] سواء رواه شخص واحد أو أكثر .

ورأيت في بعض تصانيف الجاحظ[2] أحد[3] المعتزلة أن الخبر لا يصح عندهم الا ان رواه أربعة .

وعن أبي علي الجبائي[4] أحد المعتزلة ـ أيضا ـ فيما حكاه أبو الحسين البصري[5] في المعتمد[6] "أن الخبر لا يقبل اذا رواه العدل الواحد الا اذا انضم اليه خبر عدل آخر . أو عضده[7] موافقة ظاهر الكتاب ، أو ظاهر خبر آخر . أو يكون منتشرا بين الصحابة ، أو عمل به بعضهم" .

وأطلق الاستاذ أبو منصور التميمي[8] عنه أنه يشترط الاثنين عن الاثنين .

والحق عنه التفصيل الذي حكيناه .

---

(١) كذا في جميع النسخ ولعله سبق قلم من الحافظ والصواب أن يقال "المتواتر" اذ المشهور من أخبار الآحاد . قال الحافظ في شرح النخبة : "والثاني وهو أول اقسام الآحاد ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين ، وهو المشهور عند المحدثين" . نزهة النظر ص ١٧ .

(٢) هو : عمرو بن بحر المتكلم صاحب التصانيف . قال ثعلب : "ليس بثقة ولا مأمون" المغني في الضعفاء للذهبي ٢ : ٤٨١ .

(٣) في ب واحد .

(٤) هو محمد بن عبد الوهاب صاحب مقالات المعتزلة . مات سنة ٣٠٣ هـ ـ اللباب لابن الأثير ١ : ٢٥٥

(٥) هو محمد بن علي المعتزلي نزيل بغداد له مؤلفات منها المعتمد في الاصول . توفي ٤٣٦ هـ . انظر هدية العارفين ـ المجلد الثاني :ص ٦٩ .

(٦) ٢٠٠ : ٦٢٢ . (٧) في هـ وعضده .

(٨) هو عبد القاهر بن طاهر البغدادي عالم متفنن في أئمة الاصول له مؤلفات منها الفرق بين الفرق ، نفي خلق القرآن ومعيار النظر توفي سنة ٤٢٩ هـ هدية العارفين المجلد الاول ص ٦٠٦ والاعلام ٤ : ١٧٣ .

واحتج على ذلك :

١ ـ بقصة (١) ذى اليدين (٢) وكون النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ توقف فى خبره حتى تابعه أبو بكر وعمر ـ رضى الله عنهما ـ وغيرهما .

٢ ـ وقصة (٣) ابى بكر ـ رضى الله عنه ـ حين توقف فى حديث المغيرة ابن شعبة ـ رضى الله عنه ـ فى ميراث الجدة حتى تابعه محمد بن مسلمة .

---

(١) القصة فى خ كتاب السهو باب ٤ رقم ١٢٢٨ ، باب ٥ رقم ١٢٢٩ ، كتاب الآحاد رقم ٧٢٥٠ ، م مساجد حديث ٩٧ ، ٩٨ ، ت ٢ : ٢٤٧ . أبواب الصلاة ، جـ ١ : ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ى ١ : ٢٩٠ " ط ١ : ٩٣ " حم ٢ : ٢٣٥ ، ٢٧١ ، ٢٨٤ ، ٤٢٣ ، ٤٦٠ . وقد روى هذه القصة ابن عمرو وعمران بن حصين وابو هريرة ولفظها فى البخارى عن أبى هريرة رضى الله عنه " أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يارسول الله فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أصدق ذو اليدين ؟؟ فقال الناس نعم ، فقام رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فصلى اثنتين أخريين ثم سلم ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع " .

(٢) ذو اليدين ، قال الحافظ فى الفتح ٣ : ١٠٠ اسمه الخرباق ، وفى الاصابة ١ : ٤٢٢ الخرباق السلمى .

(٣) الحديث فى جـ ، ٢٢ ـ كتاب الفرائض باب ٤ رقم ٢٧٢٤ ، د ـ فرائض باب الجدة حديث ٢٨٩٤ ، دى ـ فرائض حديث ٢٩٤٢ ، ت كتاب الفرائض باب ١٢ جـ ٤ سنة ٤١٩ ، ط فرائض باب ٨ حديث ٤ .

ومن لفظه " جاءت الجدة الى ابى بكر الصديق تسأله ميراثها فقال لها ابو بكر : مالك فى كتاب الله شىء وما علمت لك فى سنة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ شيئا .. فقال المغيرة بن شعبة : حضرت رسول الله أعطاها السدس ، فقال ابو بكر : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة الانصارى فقال مثل ما قال المغيرة ، فأنفذه لها أبو بكر الصديق ...

٣ - وقصة(١) عمر(٢) - رضي الله عنه - في توقفه في حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - في الاستئذان حتى تابعه ابو سعيد الخدري - رضي الله عنه - وغير ذلك .

---

(١) القصة في خ الاستئذان حديث ٦٢٤٥ ،، م آداب حديث ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ،، د ٢ : ٣٤٥ ، ٣٤٦ .
، جه أدب باب ١٧ حديث ٣٧٥٦ ،، ت الاستئذان باب ماجاء في الاستئذان ثلاثا حديث ٢٦٩٠ ،، دى ج ٢ : ص١٨٧ ،، حم ٢ : ٦ ، ١٩ .

ولفظ الحديث في خ عن أبي سعيد الخدري قال : كنت في مجلس من مجالس الانصار اذ جاء ابو موسى كأنه مذعور ، فقال : استأذنت على عمر ثلاثا ، فم يؤذن لي ، فرجعت ، فقال : ما منعك ؟ قلت : استأذنت ثلاثا ، فلم يؤذن لي ، فرجعت ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا استأذن أحدكم ثلاثا ، فلم يؤذن له فليرجع . فقال : والله لتقيمن عليه ببينة . أمنكم سمعه من النبي - صلى الله عليه وسلم - ؟ فقال أبي بن كعب والله لا يقوم معك الا أصغر القوم ، فكنت أصغر القوم ، فقمت معه فأخبرت عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ذلك "

(٢) هو أمير المؤمنين وثاني الخلفاء الراشدين الصحابي الجليل الشجاع الحازم ، صاحب الفتوحات ، والمضروب بعدله المثل ، صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ووزيره لقبه رسول الله بالفاروق وكناه بأبي حفص له في كتب الحديث ٥٣٧ حديثا ، له ترجمة في الكامل لابن الأثير ٣ : ١٩ ، والطبري = ١ : ١٨٧ ، والاصابة : الترجمة ٥٧٣٨ ، وحلية الاولياء ١ : ٣٨ ، وصفوة الصفوة ١ : ١٠١ والاعلام للزركلي ٥ : ٢٠٤ ، استشهد في ذى الحجة ٢٣ هـ .

٤ ـ وقول (١) على بن ابى طالب (٢) ـ رضى الله عنه ـ كنت اذا حدثنى رجل استحلفته فان حلف لى صدقته "" •

والجواب : عن ذلك كله واضح •

أما قصة ذى اليدين : فان / النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ انما توقف فيه للريبة / الظاهرة ، لانه أخبر النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن فعل نفسه / وكان ثم جماعة من أكابر الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ ولم يذكره أحد منهم سواه ، فكان موجب التوقف قويا • وقد قبل خبر غيره على انفراده عند انتفاء الريبة فى جملة من الوقائع / •   ر ٧ / ب   ى ١٣   هـ ٧ / ب   ب ١٦

وأما قصة (٣) المغيرة (٢) ـ رضى الله عنه ـ فان أبا بكر الصديق ـ رضى الله عنه انما توقف فيه ، لانه أمر مشهور فأراد أن يتثبت فيه ، وقد قبل أبو بكر ـ رضى الله تعالى عنه ـ حديث عائشة (٤) ـ رضى الله عنها ـ وحدها فى القدر الذى كفن (٥) فيه رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ الى غير ذلك من الاخبار •

---

(١) قول على فى د ـ كتاب الصلوات حيث ١٥٢١ ، جه اقامة باب ١٩٣ حديث ١٣٩٥ ، ت فى تفسير سورة آل عمران برقم ٣٠٠٦ ، حم ١ : ٢ ، ٣ •

(٢) هو ابو الحسن امير المؤمنين ورابع الخلفاء الراشدين واحد العشرة المبشرين بالجنة وابن عم النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ وصهره واحد الشجعان الابطال روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ٥٨٦ حديثا ، استشهد فى رمضان سنة ٤٠ هـ له ترجمة فى ابن الاثير حوادث سنة ٤٠ ، والطبرى ٦ : ٨٣ وصفوة الصفوة ١ : ١١٨ وحيلة الاولياء ١ : ٦١ وغيرها والاعلام ٥ : ١٠٨ •

(٣) هو صحابى مشهور أسلم قبل الحديبية وولى امرة البصرة ثم الكوفة وهو أحد دهاة العرب مات سنة ٥٠ هـ ترجمته فى الاصابة ، ترجمة ٨١٨١ وأسد الغابة ٤ : ٤٠٦ •

(٤) هى أم المؤمنين ـ ابنة أبى بكر الصديق عبد الله بن عثمان من قريش •• =

وأما عمر - رضى الله عنه - فان أبا موسى (١) - رضى اللـه عنه - أخبره بذلك الحديث عقب انكاره عليه رجوعه ، فأراد عمر رضى الله عنه - الاستثبات فى خبره لهذه القرينة .

وقد قبل عمر - رضى الله عنه - حديث عبد الرحمن بن عوف - رضى الله عنه - وحده فى أن النبى - صلى الله عليه وسلم - أخذ الجزية من مجوس هجر (٢) .

.. = أفقه نساء المسلمين وأعلمهن بالدين والأدب . ترجمتها فى الاصابة رقم ٧٠١ وطبقات ابن سعد ٨ : ٣٩ ، والطبرى ٣ : ٦٧ ؛ حلية الاولياء ٢ : ٤٣ ؛ الاعلام ٤ : ٥ توفيت سنة ٥٧ هـ .

(٣) الحديث فى خ - كتاب الجنائز باب ٩٤ حديث ١٣٨٧ ؛ ط ٢ - الجنائز حديث رقم ٦ ؛ حم ٦ : ١١٨ . ومن لفظه (عن عائشة رضى الله عنها قالت : ان ابا بكر قال لها ... فى كم كفنتم رسـول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قلت : يا أبت فى ثلاثة أثواب بيض سحولية جدد يمانيـة " .

(١) هو عبد الله بن قيس الاشعرى صحابى جليل من الولاة الشجعان ، الفاتحـين استعمله رسول الله على جانب من اليمن وولاه عمر البصرة وهو احد الحكمين بصفـين مات سنة ٥٠ /ع تقريب والاصابة ترجمـة ٤٨٨٩ ، وطبقات ابن سعد ٤ : ١٠٥ وحلية الاولياء ١ : ٢٥٦ ، والاعلام ٤ : ٢٥٤ .

(٢) الحديث فى خ - كتاب الجزية برقم ٣١٥٧ ؛ ت ٢٤ كتاب السـير ٣١ - باب ما جاء فى أخذ الجزية من المجوس حديث ١٥٨٦ ، ١٥٨٧ و د - كتاب الخراج والامارة والفىء ٣١ - باب فى أخذ الجزية من المجوس حديث ٣٠٤٣ ؛ و دى ٢ : ١٥٢ حديث ٢٥٠٤ ، ط ١٧ - كتاب الزكاة ٢٤ - باب جزية أهل الكتاب والمجوس حديث ٤٢ ؛ حـم ١ : ١٩٤ ولفظه من ط باسناده ، ان عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال : ما أدرى ما أصنع فى أمرهم . فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم يقول : " سنوا بهم سنة أهل الكتـاب .

وحديثه وحده - رضى الله عنه - فى النهى عن الفرار من الطاعون وعن دخول البلد التى وقع بها (١).

وحديث الضحاك بن سفيان فى توريث امرأة أشيم من دية زوجها (٢).

وعدة أخبار من أخبار الآحاد فى عدة من الوقائع.

وأما صنيع على - رضى الله عنه - فى الاستحلاف (٣)

---

(١) الحديث فى خ ٧٦ - كتاب الطب ٣٠ - باب ما يذكر فى الطاعون حديث ٥٧٢٩ ، ٥٧٣٠ ، ٩٠ - كتاب الحيل ١٣ - باب ما يكره من الاحتيال فى الفرار من الطاعون حديث ٦٩٧٣ ،، م ٣٩ - كتاب السلام ٣٢ - باب الطاعون والطيرة ، حديث ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠

(٢) د - ١٣ - كتاب الفرائض ١٨ - باب فى المرأة ترث من دية زوجها حديث ٢٩٢٧ ،، ت ٣٠ - كتاب الفرائض ١٨ - باب ما جاء فى ميراث المرأة من دية زوجها حديث ٢١١٠ ،، جه ٢١ - كتاب الديات ١٢ - باب الميراث فى الدية حديث ٢٦٤٢ .

(٣) الحديث فى ت ٤٨ - كتاب التفسير ٤ - باب حديث ٣٠٠٦ ،، د - كتاب الوتر - باب فى الاستغفار حديث رقم ١٥٢١ ،، جه - كتاب الاقامة ١٩٣ - باب ما جاء فى أن الصلاة كفارة حديث ١٣٩٥ حم ١ : ١٠ كلهم من طريق اسماء بن الحكم الفزاوى ، قال : سمعت عليا يقول انى كنت رجلا اذا سمعت من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حديثا نفعنى الله منه بما شاء أن ينفعنى واذا حدثنى رجل من أصحابه استحلفته ، فاذا حلف صدقته ... الحديث .

فقد أنكر البخاري صحته (١) وعلى تقدير ثبوته ، فهو مذهب تفرد به والحامل له على ذلك المبالغة في الاحتياط ـ والله أعلم ـ .

---

(١) قال البخاري في كتابه التاريخ الكبير ١ : ٥٤ ـ في ترجمة أسماء ابن الحكم الفزاري راوي هذا الحديث عن علي ـ : " لم يرو عنه الا هذا الحديث ، وحديثا آخر لم يتابع عليه . وقد روى أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بعضهم عن بعض ولم يحلف بعضهم بعضا " .

قال الحافظ : " قال المزي : هذا لا يقدح في صحة الحديث لأن وجود المتابعة ليس شرطا في صحة كل حديث . على أنه له متابعا ... وذكر له متابعات ، قلت ـ أي الحافظ ـ : والمتابعات التي ذكرها لا تشد هذا الحديث شيئا لأنها ضعيفة جدا وقال البزار : اسماء مجهول . وقال موسى بن هارون ليس بمجهول ، لأنه روى عنه علي بن ربيعة والركين (بمهملتين مصغرا) ابن الربيع ... وهذا الحديث جيد الاسناد . وتبع العقيلي البخاري في انكار الاستحلاف ، فقال قد سمع علي من عمر فلم يستحلفه ـ

قلت القائل الحافظ : وجاءت عنه راوية عن المقداد وأخرى عن عمار ، ورواية عن فاطمة الزهراء ـ رضي الله عنهم ـ وليس في شيء من طرقه أنه استحلفهم " .

تهذيب ١ : ٢٦٧ .

١٨ ـ قوله ص : "ولهذا نرى الامساك عن الحكم لاسناد أو حديث بأنه الأصح على الاطلاق • على أن جماعة من أئمة الحديث خاضوا غمرة ذلك [1] " (انتهى) •

أما الاسناد فهو كما قال قد صرح جماعة من أئمة الحديث بأن اسناد كذا أصح الأسانيد •

وأما الحديث / فلا يحفظ عن أحد من أئمة الحديث انه قال : حديث كذا أصح الاحاديث على الاطلاق • ، لأنه لا يلزم من كون الاسناد أصح من غيره أن يكون المتن المروى به أصح من المتن المروى بالاسناد المرجوح [2] ، لاحتمال انتفاء العلة عن الثاني ووجودها في الاول • ب ١٧

أو كثرة / المتابعات وتوافرها على الثاني دون الاول • ى ١٤

فلأجل هذا ما خاض الأئمة الا في الحكم على الاسناد خاصة • وليس الخوض فيه يمتنع ، لأن الرواة قد ضبطوا ، وعرفت أحوالهم وتفاريق [3] مراتبهم ، فأمكن الاطلاع على الترجيح بينهم وسبب الاختلاف في ذلك انما هو من جهة أن كل من رجح اسنادا كانت أوصاف رجال ذلك الاسناد عنده أقوى من غيره بحسب اطلاعه ، فاختلفت أقوالهم ، لاختلاف اجتهادهم •

وتوضيح هذا أن كثيرا ممن نقل عنه الكلام في ذلك انما يرجح اسناد أهل بلده ، وذلك لشدة اعتنائه [4] •

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٢ •ة

(٢) من هـ تصحيحا وفي ر و ب الرجوع وهو خطأ •

(٣) كذا في كل النسخ ولعل الصواب وتفاوت •

(٤) من ى وهامش ر وفي صلب ر و هـ افشائه وفي ب اجتنابه والصواب ما أثبتناه •

فرويناً فــي الجامـع (١) للخطيب من طريــق احمد بــــن سعيد الدارمــى (٢) قال : سمعت محمود بن غيــلان (٣) يقــول قيــل لوكيــع ابن الجراح (٤):

هشــام بن عروة (٥) يحـــدث عن أبيـــه عن عائشة ــ رضـــى اللـــه عنهـــا .

---

(١) ـ ١٠ / ١٩٤ / أ .

(٢) هو ابو جعفر السرخسى ثقة حافظ من الحادية عشرة مات ســنة ٢٥٣ هـ / خ م د ت ق . تقريب ١ : ١٥ .

(٣) محمود بن غيلان العدوى مولاهم ابو احمد المروزى ، نزيل بغداد ، ثقــة من العاشرة مات سنة ٢٣٩ هـ وقيل بعد ذلك تقريب ٢ : ٢٣٣ .

(٤) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي ــ بضم الراء وهمـزة ثم مهملــة ابو سفيان الكوفى ثقة حافظ عابد من كبار التاسعة مات فى آخـــــر أو أول ســنة مائة وسبع وتسعـــين ١٩٧ هـ تقريب ٢ : ٣٣١ . وتذكرة الحفـاظ ١ : ٣٠٦ ، وطبقات الحنابلة ١ : ٣٩١ ، وتاريخ بغداد ١٣ : ٤٦٦ .

(٥) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدى ثقــة فقيــه ربمــا دلس من الخامســة ، مات سنة خمس أو ســت وأربعين ومائــة / ع . تقريـــب ٢ : ٣١٩ .

وأفلح بن حميد (١) عن القاسم (٢) عن عائشة - رضى الله عنها - .

وسفيان (٣) عن منصور (٤) عن ابراهيم (٥) عن الاسود (٦) عن عائشة - رضى الله عنها - . أيهم أحب اليك ؟

قال : لانعدل (٧) بأهل بلدنا أحدا .

قال احمد بن سعيد الدارمى : " فأما أنا (فأقول (٨) هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضى الله عنها - أحب الى هكذا رأيت أصحابنا يقدمون " .

ولكن يفيد (٩) مجموع ما نقل عنهم (١٠) فى ذلك ترجيح التراجم التى حكموا لها بالأصحية . على مالم يقع له حكم من أحد منهم .

---

(١) افلح بن حميد بن نافع الانصارى المدنى يكنى ابا عبدالرحمن ثقة من السابعة مات سنة ١٥٨ وقيل بعدها . / خ م د س ق . تقريب ١ : ٨٢ .

(٢) القاسم بن محمد بن ابى بكر الصديق ، ثقة احد الفقهاء بالمدينة من كبار الثالثة مات سنة ١٠٦ / ع تقريب ١ : ١٢٠ .

(٣) سفيان بن سعيد بن مسروق الثورى - ابو عبدالله ، الكوفى ثقة حافظ فقيه عابد امام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس ومات سنة ١٦١ / ع تقريب ١ : ٣١١ .

(٤) منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمى ابو عتاب بمثلثه ثقيلة ثم موحدة الكوفى ، ثقة ثبت من طبقة الاعمش ، مات سنة ١٣٢ /ع . تقريب٢ : ٢٧٧ .

(٥) ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعى أبو عمران الكوفى الفقيه ثقة الا أنه كان يوسل كثيرا من الخامسة مات سنة ٩٦ /ع . تقريب ١ : ٤٦ .

(٦) الاسود بن يزيد بن قيس النخعى ابو عمرو أو ابو عبد الرحمن ، مخضرم ثقة ، مكثر ، فقيه من الثانية مات سنة أربع أو خمس وسبعين ./ع . تقريب ١ : ٧٧ وتهذيب التهذيب ١ : ٣٤٣ .

... ___

وللناظر (١) المتقن في ذلك ترجيح بعضها على (٢) بعض/ ب ١٨
ولو من حيث رجحان (حفظ (٣)) الامام الذى رجح ذلك -
الاسناد على غيره .

وقد ذكر المصنف من ذلك / خمسة (٤) تراجم هـ ٨ / ب

ومما لم يذكره قال حجاج / بن الشاعر (٥) أو غيره (٦) . ر ٨/ ب

... (٧) في هـ و ب لايعدل بالياء .

(٨) في ب أقول بدون فاء .

(٩) في هـ و ب يقيد بالقاف وهو خطأ .

(١٠) في النسخ كلها "عنه" بالضمير المفرد وهو غير مستقيم .

(١) في ب الناظر بدون لام الجر وهو خطأ .

(٢) كلمة (على) من ي وهو الصواب وفي باقي النسخ (من) .

(٣) الزيادة من ي .

(٤) في جميع النسخ ولعله تأول التراجم بالاسانيد وكان الأولى أن يقول خمس نظرا للفظ التراجم وانظر الخمس التراجم التي أشار اليها الحافظ في مقدمة ابن الصلاح ص ١٢

(٥) حجاج بن أبي يعقوب يوسف بن حجاج الثقفي البغدادي - المعروف بابن الشاعر ثقة حافظ من الحادية عشرة مات سنة ٢٥٩ تقريب ١ : ١٥٤ .

(٦) في هامش ر / أ ((الظاهر حذف الألف)) يعني حتى يصير الكلام قال حجاج بن الشاعر وغيره .

أصح الأسانيد ـ شعبة (١) عن قتادة، (٢) عن سعيد ابن المسيب (٣) عن شيوخه .

٢ ـ وقال يحيى بن معين (٤) : عبد الرحمن بن القاسم (٥) عن أبيه (٦) عن عائشة ، ليس اسناد أثبت من هذا .

---

(١) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكى مولاهم ابو بسطام الواسطى ثم البصرى ، ثقة حافظ متقن كان الثورى يقول : هو أمير المؤمنين فى الحديث ، وكان عابدا من السابعة مات سنة ١٦٠ /ع . تقريب ١ : ٣٥١ .

(٢) قتادة بن دعامة بن قتادة الدوسى ، ابو الخطاب ، البصرى ، ثقة ، ثبت ، يقال ولد أكمه ـ وهو رأس الطبقة الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومائة /ع . تقريب ١ : ١٢٣ .

(٣) سعيد بن المسيب بن حزن بن ابى وهب بن عمرو بن عابد بن عمران بن مخزوم القرشى المخزومى احد العلماء الأثبات ، الفقهاء الكبار ، من كبار الثانية ، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل مات بعد التسعين /ع . تقريب ١ : ٣٠٦ .

(٤) يحيى بن معين بن عون الغطفانى ، مولاهم ، ابو زكريا البغدادى ثقة ، حافظ مشهور ، إمام الجرح والتعديل ، من العاشرة مات سنة ٢٣٣ بالمدينة النبوية . /ع تقريب ٢ : ٣٥٨ .

(٥) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن ابى بكر الصديق ، التيمى ، أبو محمد المدنى ، ثقة جليل ، قال ابن عيينة ، كان أفضل أهل زمانه من السادسة مات سنة ١٢٦ وقيل بعدها . / ع . تقريب ١ : ٤٩٥ .

(٦) تقدمت ترجمته .

٣ - وقال سليمان بن داود الشاذكوني (١) : أصح الاسانيد : يحيى بن أبي كثير (٢) عن أبي سلمة (٣) عن أبي هريرة (٤) - رضي الله عنه - (٥) .

وقال النسائي (٦) : أصح (٧) الأسانيد التي تروى أربعة منها غير / ما تقدم - الزهري (٨) . ي ١٥

---

(١) هو الحافظ الشهير ابو أيوب المنقري البصري من أفراد الحافظين الا أنه واه " تذكرة الحفاظ ٢ : ٤٨٨ "

(٢) يحيى بن ابى كثير الطائى ، مولاهم ابو نصر اليمامى ، ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل ، من الخامسة مات سنة ١٣٢ ، وقيل قبل ذلك ٠/ ع ٠ تقريب ٢ : ٣٥٦ ٠

(٣) ابو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، المدنى ، قيل اسمه : عبد الله وقيل اسماعيل ، ثقة مكثر من الثالثة ، مات سنة ٩٤ / ع ٠ تقريب ٢ : ٤٣٠ ٠

(٤) ابو هريره السدوسى ، الصحابى الجليل ، حافظ الصحابة اختلف فى اسمه واسم أبيه : قيل عبد الرحمن بن صخر واليه ذهب الاكثرون ، وذهب جمع من النسابين الى أنه عمرو بن عامر ، وذكر الحافظ أقوالا كثيرة غير هذين ، مات سنة سبع وقيل ثمان ، وقيل تسع وخمسين / ع ٠ تقريب ٢ : ٤٨٤ ٠

(٥) الكفاية ص ٣٩٨ ط دائرة المعارف العثمانية ومعرفة علوم الحديث ص ٥٤ ٠

(٦) هو احمد بن شعيب بن على بن سنان بن بحر بن دينار ابو عبد الرحمن النسائى الحافظ صاحب السنن مات سنة ٣٠٣ ٠ تقريب ١ : ١٦ ٠

(٧) فى (ر) أحسن ٠

(٨) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهرى القرشى ابو بكر الفقيه الحافظ ، متفق على جلالته واتقانه - وهو من رؤوس الطبقة الرابعة مات سنة ١٢٥ ، وقيل قبل ذلك / ع ٠ تقريب ٢ : ٢٠٧ ٠

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة (١) عن ابن عباس (٢) عن عمر (٣) - رضى الله عنه - .

٥ - وقال ابن معين أيضا - عبيد الله بن عمر (٤) عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها ترجمة مشبكة بالدر وفى رواية بالذهب (٥)

٦ - وقال أبو حاتم الرازى (٦) : يحيى بن سعيد القطان (٧) عن عبيد الله بن عمر عن نافع (٨) عن ابن عمر (٩) - رضى الله عنهما - كأنك تسمعها من فى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

---

(١) هو ابو عبيد الله ابن عتبه بن مسعود الهذلى المدنى ثقة فقيه ، ثبت من الثالثة مات سنة ٩٤ وقيل غير ذلك /ع . تقريب ١ : ٥٣٥ .

(٢) هو حبر الامة عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو أحد المكثرين من الصحابة وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة / ع . تقريب ١ : ٤٢٥ .

(٣) تقدمت ترجمته .

(٤) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني ابو عثمان ثقة ، ثبت ، قدمه احمد بن صالح على مالك فى نافع من من الخامسة مات سنة بضع واربعين ومائة/ ع . تقريب ١ : ٥٣٧ .

(٥) معرفة علوم الحديث ص ٥٥ .

(٦) هو محمد بن ادريس بن المنذر الحنظلى احد الحفاظ من الحادية عشرة مات سنة ٢٧٧ / د س ق تقريب ٢ : ١٤٣ وتذكرة الحفاظ ٢ : ٥٦٧ .

(٧) يحيى بن سعيد القطان التيمي ابو سعيد البصري ثقة متقن حافظ إمام قدوة من كبار التاسعة مات سنة ١٩٨ . تقريب ٢ : ٣٤٨ .

(٨) نافع ابو عبد الله المدنى مولى ابن عمر ، ثقة ، ثبت ، فقيه ، مشهور ، من الثالثة مات سنة ١١٧ أو بعد ذلك / ع . تقريب ٢ : ٢٩٦ .

(٩) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشى ابو عبد الرحمن ، أحد المكثرين من الصحابة والعبادلة وكان من أشد الناس اتباعا للأثر . مات سنة ٧٣ فى آخرها أو أول التى تليها / ع . تقريب ١ : ٤٣٥ .

٧ ـ وكذا رجح احمد بن حنبل (١) عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ على مالك وأيوب .

٨ ـ وقال ابن المبارك (٢) ووكيع ـ كما تقدم ـ والعجلى : " ارجح الاسانيد وأحسنها : سفيان الثورى عن منصور عن عن ابراهيم عن علقمه (٣) عن عبد الله بن مسعود (٤) ـ رضى الله عنه .

---

(١) هو الامام الجليل : احمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيبانى المروزى ، نزيل بغداد ابو عبد الله احد الأئمة ورافع لواء السنة ، وقامع البدعة ثقة حافظ فقيه حجة وهو رأس الطبقة العاشرة مات سنة ٢٤١ /ع . تقريب ١ : ٢٢٤ وتذكرة الحفاظ ٢ : ٤٣١ .

(٢) هو الامام عبد الله بن المبارك المروزى ، مولى بنى حنظلة ، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد ، جمعت فيه خصال الخير من الثامنة مات سنة ١٨١ / ع تقريب ١ : ٤٤٥ .

(٣) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفى ثقة ثبت فقيه عابد من الثانية مات بعد الستين وقيل بعد السبعين / ع تقريب ٢ : ٢١

(٤) عبد الله بن مسعود بن غافل بمعجمة وفاء ابن حبيب الهذلي ابو عبد الرحمن من السابقين الاولين ومن كبار العلماء من الصحابة مناقبه جمة وأمره عمر على الكوفة مات سنة ٣٢ /ع ١ : ٤٥٠

وروينا في الجامع للخطيب (١) من طريق ابي العباس احمد بن محمد البرقاني (٢)
قال: سمعت خلف بن هشام البزار (٣) يقول: سألت (٤) احمد بن حنبل:
اى الاسانيد اثبت ؟ ؟

قال: ايوب (٥) عن نافع عن ابن عمر — رضى الله تعالى عنهما —
فان كان من حديث حماد بن زيد (٦) عن ايوب فيالك (٧)

قلت: فعلى هذا فقد اختلف اجتهاد احمد بن حنبل في هذه الترجمة •
وكذا رجحها النسائى /

---

(١) —

(٢) — لم اقف لابي احمد بن محمد بن البرقاني على ترجمة بعد بحث كثير ولم اجده في الرواة عن خلف بن هشام بل وجدت في الرواة عنه ابا العباس احمد بن ابراهيم وراق خلف تاريخ بغداد ٨: ٣٢٢

(٣) — خلف بن هشام بن ثعلب بالمثلثة والمهملة — البزار بالراء آخره المقرئ البغدادى، ثقة له اختيار في القرآن من العاشرة مات سنة ٢٢٩ / م د ر • تقريب ١: ٢٢٦، تاريخ بغداد ٨: ٣٢٢ •

(٤) — كلمة (سألت) ليست في ب•

(٥) — ايوب بن ابي تميمة، كيسان السختياني — بفتح المهملة بعدها معجمة ثم مثناه ثم تحتانية وبعد الالف نون — ابوبكر البصرى ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد من الخامسة مات سنة ١٣١ هـ / ع • تقريب ١: ٨٩

(٦) حماد بن زيد بن درهم الجهضمي الازدى ابو اسماعيل البصرى ثقة ثبت فقيه من كبار الثامنة مات سنة ١٧٩ / ع • تقريب ١: ١٩٧ الكاشف ١: ٢٥١ •

(٧) — هذا اللفظ يؤتى به للتعجب •

١٠ - نعم ، وأخرج الترمذي (١) عن محمد بن أبان (٢) عن وكيع قال : الاعمش (٣) احفظ لاسناد ابراهيم من (٤) منصور (٥)

١١ - وقال علي بن المديني (٦) : - من أصح الاسانيد حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين (٧) عن ابي هريرة - رضي الله عنه - (٨) - .

---

(١) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي الترمذي ابو عيسى صاحب الجامع أحد الأئمة ثقة حافظ من الثانية عشرة مات سنة ٢٧٩ تقريب ٢ : ١٩٨ والكاشف ٣ : ٨٦ .

(٢) محمد بن أبان بن وزير البلخي ، ابو بكر مستملي وكيع روى عنه الجماعة سوى (م) وابن حزيمة وخلق صنف وجمع من العاشرة مات سنة ٢٤٤ الكاشف ٣ : ١٥ تقريب ٢ : ١٤٠ .

(٣) هو سليمان بن مهران ، الاسدي الكاهلي ، ابو محمد الكوفي ، ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع لكنه يدلس من الخامسة ، مات سنة سبع وأربعين أو ثمان وأربعين ومائة / ع . تقريب ١ : ٣٣١ ، الكاشف ١ : ٤٠١ .

(٤) كلمة من في وهو كذلك في جامع الترمذي وفي باقي النسخ (بن) وهو خطأ لأن المقصود ترجيح الاعمش في ابراهيم .

(٥) ت - ٦ - كتاب الصوم ٥١ - باب ما جاء في صيام العشر عقب حديث ٧٥٦ .

(٦) هو ابو الحسن علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي ، مولاهم البصري ثقة ثبت امام اعلم أهل عصره بالحديث وعلله . من العاشرة مات سنة ٢٣٤ / خ د ت س فق . تقريب ٢ : ٤٠ . الكاشف ٢٨٨ .

(٧) محمد بن سيرين الانصاري ابو بكر بن ابي عمرة البصري ، ثقة ، ثبت ، عابد كبير القدر - كان لا يرى الرواية بالمعنى . من الثالثة مات سنة عشر ومائة / ع . تقريب ٢ : ١٦٩ ، والكاشف ٣ : ٥١ .

(٨) هذا النص في الكفاية ص ٣٩٨ ط الهندية .

١٢ ـ وقال البخاري (١) ـ فيما ذكره الحاكم عنه أيضا ـ أصح الاسانيد ابو الزناد (٢) عن الأعـرج (٣) عن ابى هريرة ـ رضى الله عنـه ـ (٤) .

١٣ ـ وروى ابن شاهين (٥) فى الثقـات عن احمد بن صالح المصرى (٦) قال : " من أثبت أسانيد أهل المدينة اسماعيل بن ابـى حكيـم (٧) عـن عبيـدة (٨) ابن سفيان ـ يعنى عـن أبـى هريـرة ـ رضى الله عنه (٩) " .

---

(١) هو الإمام محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبـة ـ الجعفى مولاهم صاحب الجامع الصحيح وغيره ، كان إماما حافظـا حجة رأسا فى الفقه والحديث ، مجتهدا من أفراد العالم . الكاشف ٣ : ١٩ . تقريب ١ : ١٤٤ .

(٢) هو عبد الله بن ذكوان القرشي ، ابو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد ثقة ، فقيه من الخامسة مات سنة ١٣٠ وقيل بعدها / ع . تقريـب ١ : ٤١٣ ، الكاشف ٢ : ٨٤ .

(٣) هو عبد الرحمن بن هرمز الاعرج ابو داود المدنى ، مولى ربيعة بـن الحارث ، ثقة ، ثبت ، عالم من الثالثة . مات سنة ١١٧ / ع ـ تقريب ١ : ٥٠١ والكاشف ٢ : ١٨٩ .

(٤) هذا النص فى معرفة علوم الحديث ص ٥٢ .

(٥) هو عمر بن احمد بن عثمان ابو حفص واعظ علامة من حفاظ الحديث له نحـو ثلاثمائة مؤلف منها السنة والتفسير . مات سنة ٣٨٥ الأعلام ٥ : ١٩٦ .

(٦) احمد بن صالح المصرى ابو جعفر الطبرى ، ثقة حافظ من العاشـرة مات سنة ٢٤٨ / خ د تم . تقريب ١ : ١٦ والكاشف ١ : ٦٠ .

(٧) اسماعيل بن ابى حكيم القرشى مولاهم المدنى ثقة من السادسة . مـات سنة ١٣٠ / م د س . تقريب ١ : ٦٨ وتهذيب التهذيب ١ : ٢٨٩ .

(٨) عبيدة بن سفيان بن حارث الحضرمى المدنى ثقة من الثالثة / م ٤ . تقريب ١ : ٥٤٧ والخلاصـة ص ٢٥٦ .

(٩) الثقات لابن شـاهين ـ ورقة / ٢ .

١٤ - وقال عبدالله بن احمد بن حنبل(١) عن أبيه : " ليس بالكوفة أصح من هذا الاسناد يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثورى عن سليمان التميمى(٢) عن الحارث بن سويد(٣) عن على - رضى الله عنه -(٤) " .

وروى عن يحيى بن معين نحوه .

١٥ - وفى الترمذى فى الدعوات " عن سليمان بن داود الهاشمى(٥) أنه قال : فى حديث الأعرج عن عبيد الله بن ابى رافع(٦) عن على - رضى الله عنه - هذا مثل الزهرى/ عن سالم عن أبيه(٧) " ذكره عقب حديث الافتتاح قبل باب ما يقول فى سجود القرآن . ى ١٦

---

(١) عبدالله بن احمد بن محمد بن حنبل الشيبانى ، ابو عبدالرحمن ولد الامام ثقة من الثانية عشرة . مات سنة ٢٩٠ /س . تقريب ١ : ٤٠١ والأعلام ٤ : ١٨٨ .

(٢) سليمان بن طرخان التيمى ، ابو المعتمر البصرى ، نزل فى التيم فنسب اليهم ، ثقة عابد من الرابعة ، مات سنة ١٤٣ ./ع . تقريب ١ : ٣٢٦ . والكاشف ١ : ٣٩٦ .

(٣) الحارث بن سويد التيمى ، عن عمر وعلى وعنه ابراهيم التيمى ، ثقة رفيع الذكر من الثانية مات بعد سنة سبعين ./ع تقريب ١ : ١٤١ والكاشف ١ : ١٩٤ .

(٤) انظر تدريب الراوى ص ٣٧ فانه ذكر هذا النص ومحاسن الاصلاح ص ٨٧ .

(٥) سليمان بن داود بن على بن عبدالله بن عباس ابو أيوب البغدادى ، الهاشمى الفقيه ، ثقة جليل - من العاشرة . مات سنة ٢١٩ . تقريب ١ : ٣٢٣ . والكاشف ١ : ٣٩٣ .

(٦) عبيدالله بن أبى رافع المدنى مولى النبى صلى الله عليه وسلم كان كاتب على وهو ثقة من الثالثة تقريب ١ : ٥٣٢ ، والكاشف ٢ : ٢٢٥ .

(٧) ت ٤٩ - كتاب الدعوات - باب ٣٢ - عقب حديث ٣٤٢٣ .

وقال الحاكم ابو عبد الله ــ في معرفة علوم الحديث[١] لــه :
أصح أســانيد أهل البيت : جعفر بن محمد [٢] بن علي بن الحسين
ابن علي عن أبيـه [٣] عن جــده [٤] عن علي ــ رضي الله عنه ــ
اذا كان الراوي عن جعفـر ثــقة [٥] .

وأصح أسانيد الصديق ــ رضي الله عنه : اسماعيل بن أبــي
خالــد [٦] عــن قيس بن ابي حازم [٧] عــن أبي بكـــر [٨] ــ
رضي الله عنــه ــ .

---

(١) ص ٥٥ ــ ٥٦ هذا النص وما بعده الى قوله : وأثبت أسانيد الخراسانيين .

(٢) جعفر بن محمد بن علي الهاشمي ابو عبد الله المعروف بالصادق . ــ
صدوق ، فقيه ، امام من السادسة مات سنة ١٤٨ / بخ م ٤ .
تقريب ١ : ١٣٢ . والكاشــف ١ : ١٨٦ .

(٣) هو : محمد بن علي بن الحسـين بن علي بن ابي طالب ، ابو جعفر
الباقر ، ثقــة فاضل من الرابعة ، مات سنة ١١٨ على الاصح / ع .
تقريب ٢ : ١٩٢ والكاشف ٣ : ٧٩ .

(٤) هو علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب زين العابدين ، ثقــــة
ثبت عابد فقيــه فاضــل مشهور من الثالثــة / ع . تقريب ٢ : ٣٥
والكاشــف ٢ : ٢٨٢ .

(٥) قالــ السيوطي في التدريب ص ٣٦ : هذه عبارة الحاكم ووافقه مــن
نقلها وفيها نظــر . فان الضمير في جده ، ان عاد الى جعفر فجده
علي لم يسمع من علي بن ابي طالب أو الى محمد فهو لم يسمع مــــن
الحســين .

(٦) اسماعيل بن ابي خالد الاحمسي مولاهم البجلي ، ثقة ثبت من الرابعة
مات سنة ١٤٦ / ع . تقريب ١ : ٦١ وتهذيب التهذيب ١ : ٢٩١ .

(٧) قيس بن ابي حازم البجلي ابو عبد الله الكوفي ، ثقة من الثانية ، مخضرم
يقال روى عن العشرة / ع . تقريب ١ : ١٢٧ ، والكاشف ٢ : ٤٠٣ .

وأصح أسانيد الفاروق - رضى الله عنه - الزهرى عن سالم (١) عن أبيه عن جده (٢) - رضى الله عنهم .

وأصح المسانيد عائشة/ - رضى الله عنها - الزهرى عن عروة (٣) عنهما . ب ٢٠

وأصح أسانيد أنس بن مالك (٤) - رضى الله عنه - مالك (٥) عن الزهرى عنه .

وأصح أسانيد اليمانيين . معمر (٦) عن همام بن منبه (٧) عن أبى هريرة رضى الله عنه .

---

(١) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشى ، العدوى ابو عمر المدنى أحد الفقهاء السبعة ، وكان ثبتا عابدا فاضلا من كبار الثالثة مات سنة ١٠٦ على الصحيح / ع . تقريب ١ : ٢٨٠ والكاشف ١ : ٣٤٤ .

(٢) انظر تدريب الراوى ص ٣٦ .

(٣) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الاسدى ، ابو عبد الله المدنى ثقة فقيه مشهور من الثانية / ع . تقريب ٢ : ١٩ وفى موته أقوال منها سنة ٩٣ وسنة ٩٤ ، الكاشف ٢ : ٢٦٢ .

(٤) أنس بن مالك بن النضر الانصارى الخزرجى ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خدمه عشر سنين صحابى مشهور مات سنة ٩٢ وقيل ٩٣ . وقد جاوز المائة تقريب ١ : ٨٤ والاعلام ١ : ٣٦٥ .

(٥) مالك بن أنس الاصبحى ابو عبد الله الامام المدنى الفقيه امام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المثبتين من السابعة مات سنة ١٧٩ تقريب ٢ : ٢٢٣ والاعلام ٦ : ١٠٨ .

(٦) معمر بن راشد الازدى مولاهم ابو عروة البصرى ، نزيل اليمن ثقة ثبت فاضل مات سنة ١٥٤ / ع . تقريب : ٢ : ٢٦٦ والكاشف ٣ : ١٦٤ .

(٧) همام بن منبه بن كامل الصنعانى أبو عتبة أخو وهب ثقة من الرابعة مات سنة ١٣٢ على الصحيح /ع . تقريب ٢ / ٣٢١ ، والكاشف ٣ / ٢٢٥ فى الكاشف صدوق .

وأصح أسانيد / المكيين - سفيان ابن عيينه (١) عن عمرو بن دينار (٢) عن جابر (٣) - رضى الله عنه . ر ٩/ ب

وأثبت أسانيد المصريين - الليث بن سعد (٤) عن يزيد بن أبى حبيب (٥) عن أبى الخير (٦) عن عقبة بن عامر (٧) - رضى الله عنه (٨).

---

(١) سفيان بن عيينه ابو محمد الهلالى مولاهم الكوفى احد الأعلام ثقة ثبت امام من رؤوس الطبقة الثامنة وكان ربما دلس ، لكن عن الثقات مات سنة ١٩٨ / ع . تقريب ١ : ٣١٢ والكاشف ١ : ٣٧٩ .

(٢) عمرو بن دينار المكى ابو محمد الأثرم ، الجمحى مولاهم ، ثقة ثبت من الرابعة . مات سنة ١٢٦ / ع . تقريب ٢ : ٦٩ . والكاشف ٢ : ٣٢٨ .

(٣) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام : بمهملة وراء الانصارى صحابى بن صحابى غزا ١٩ غزوة ، مات بالمدينة بعد السبعين / ع . تقريب ١ : ١٢٢ ، الكاشف ١ : ١٧٧ .

(٤) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمى ، ابو الحارث المصرى ، ثقة ثبت ، فقيه امام مشهور من السابعة . مات سنة ١٧٥ /ع . تقريب ٢ : ١٣٨ ، والكاشف ٣ : ١٣ .

(٥) يزيد بن ابى حبيب المصرى ابو رجاء ، ثقة فقيه وكان يرسل من الخامسة مات سنة ١٢٨ ، تقريب ٢ : ٣٦٣ .

(٦) هو مرثد بن عبد الله اليزنى - بفتح التحتانية والزاى بعدها نون ابو الخير المصرى ثقة فقيه من الثالثة . مات سنة ٩٠ / ع . تقريب ٢ : ٢٣٦ والكاشف ٣ : ١٣٠ .

(٧) عقبة بن عامر الجهنى صحابى مشهور ولى امرة مصر لمعاوية ثلاث سنين وكان فقيها فاضلا . مات فى قرب الستين /ع . تقريب ٢ : ٢٧ والكاشف ٢ : ٢٧٢ .

(٨) هذا النص فى تدريب الراوى ص ٣٧ وتوضيح الأذكار ١ : ٣٦ .

وأثبت أسانيد الشاميين الاوزاعي (١) عن حسان بن عطيه (٢) عن الصحابة — رضى الله عنهم — (٣) .

وأثبت أسانيد الخراسانيين — الحسين بن واقد (٤) عن عبد الله (٥) بن بريدة عن أبيه (٦) — رضى الله تعالى عنه — .

قلت : وهذا الذى ذكره الحاكم قد ينازع فى بعضه ، ولاسيما فى أسانيد أنس — رضى الله تعالى عنه — .

فان قتادة وثابتا البنانى (٧) أقعد (٨) وأسعد بحديثه من الزهرى ، ولهما من الرواة جماعة ، فأثبت أصحاب

---

(١) هو عبد الرحمن بن عمرو بن ابى عمرو الاوزاعى ابو عمرو الفقيه ثقة جليل من السابعة مات سنة ١٥٧/ع . تقريب ١ : ٤٩٣ والكاشف ٢ : ١٧٩ .

(٢) حسان بن عطية المحاربى ، مولاهم ، ابو بكر الدمشقى ، ثقة فقيه عابد ، من الرابعة . مات بعد العشرين ومائة / ع . تقريب ١ : ١٦٢ والكاشف ١ : ٢١٦ .

(٣) هذا النص فى تدريب الراوى ص ٣٧ وتوضيح الأفكار ١ : ٣٦

(٤) الحسين بن واقد المروزى ، ابو عبد الله القاضى ثقة له أوهام من السابعة ، مات سنة تسع ويقال سبع وخمسين / خت م ٤ تقريب ١ : ١٨٠ والكاشف = ١ : ٢٣٥ .

(٥) عبد الله بن بريدة بن الحصيب الاسلمى ابو سهل المروزى قاضيها ثقة من الثالثة . مات سنة ١٠٥/ع . تقريب ١ : ٤٠٣ والكاشف ٢ : ٧٤ .

(٦) هو بريدة بن الحصيب — بمهملتين مصغرا . ابو سهل الاسلمى ، صحابى أسلم قبل بدر مات سنة ٦٣/ع . تقريب ١ : ٩٦ ، الكاشف ١ : ١٥٢ .

(٧) ثابت بن اسلم البنانى — بضم الموحدة ونونين مخففتين — ، أبو محمد البصرى ، ثقة عابد من الرابعة مات سنة بضع وعشرين ومائة / ع تقريب ١ : ١١٥ والكاشف ١ : ١٧٠ .

(٨) فى اللسان ٣ : ١٢٨ (فلان أقعد من فلان أى أقرب منه الى جده الاكبر) .

أصحاب ثابت البناني حماد بن زيد (١) ، وأثبت أصحاب قتادة شعبة وقيل غيره .

وانما جزمت بشعبة ، لأنه كان لا يأخذ عن أحد ممن وصف بالتدليس الا ما صرح فيه ذلك المدلس بسماعه من شيخه .

وقد تقدم النقل عن أحمد بن سعيد الدارمي (٢) في ترجيح هشام بن عروة عن أبيه (٣) .

وكذا قوله في أسانيد أهل الشام فيه نظر . فان جماعة من أئمتهم رجحوا رواية سعيد بن عبد العزيز (٤) عن ربيعة بن يزيد (٥) عن ابي ادريس الخولاني (٦) عن ابي ذر (٧) ـ رضي الله عنه ـ .....

فهذه / بقية أقوال الأئمة في أصح الاسانيد . ى ١٧

---

(١) هكذا في جميع النسخ (حماد بن زيد) وهذا يخالف ما نقله الحافظ في تهذيب التهذيب ٣ : ١٢ عن يحيى بن معين . " من خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد ، وعن علي بن المديني : لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد . ولما قاله في التقريب ١ : ١٩٦

(٢) من هامش ر وهو الصواب وفي باقي النسخ الواثقي .

(٣) انظر ص

(٤) سعيد بن عبد العزيز التنوخي الدمشقي ثقة امام سواه احمد بالاوزاعي وقدمه ابو مسهر ولكنه اختلط في آخر عمره من السابعة مات ١٦٧ . وقيل بعدها / بخ م ٤ . تقريب ١ : ٣٠١ وتهذيب التهذيب ٤ : ٥٩

(٥) ربيعة بن يزيد الدمشقي ، ابو شعيب الايادي القصير ثقة عابد من الرابعة مات سنة ١٢٣ / ع تقريب ١ : ٢٤٩ والكاشف ١ : ٣٠٨ .

(٦) هو عائذ الله بن عبد الله الخولاني ولد في حياة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يوم حنين ، سمع من كبار الصحابة . مات سنة ٨٠ / ع تقريب ١ : ٣٩٠ والكاشف ٢ : ٥٨ .

(٧) هو الصحابي الجليل جندب بن جناده تقدم اسلامه وتأخرت هجرته ..

وذكر البزار (١) فى مسنده أن رواية على بن الحسين بن علـــى عـــن (٢) سعيد بن المســيب عن سعد بن أبى وقاص (٣) ـ رضى الله عنه ـ أصح / اسـناد يروى عن سعد ـ رضى الله عنه (٤) ـ. ب ٤١

وقال ابن حـــزم (٥) أصح طريق يروى فى الدنيا عن عمـــر ـ رضى الله عنه ـ رواية الزهرى عن السائب بن يزيـد (٦) ـ رضى الله عنـــه (٧).

= فلم يشهد بدرا ، ومناقبه كثيرة جدا ، مات سنة ٣٢ / ع • تقريـب ٢ : ٤٢٠ والكاشـف ٣ : ٣٣٢ •

(١) هو الحافظ العلامة ابو بكر احمد بن عمرو بن عبد الخالق البصرى صاحب المسند الكبير المعلل ذكره الدارقطنى فأثنى عليه وقال : ثقة يخطــئ ويتكل على حفظه • مات سنة ٢٩٢ تذكرة الحفاظ ٢ : ٦٥٤ ، والاعلام ١ : ١٨٢ •

(٢) فى هـ و ب (بن) وهو خطــأ •

(٣) سعد بن أبى وقاص : مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة الزهـــرى ابو اسحاق احد العشرة وأول من رمى بسهم فى سبيل الله ومناقبـــه كثيرة • مات سنة ٥٥ على المشهور / ع • تقريب ١ : ٢٩٠ ، والكاشـف ١ : ٣٥٤ •

(٥) هو عالم الاندلس فى عصـره على بن احمد بن سعيد بن حزم الظاهرى كانت له ولأبيــه من قبله رياسة الوزراء وتدبير المملكة فزهد فيها وانصرف الى العلم والتأليف ، بلغت مؤلفاته نحو ٤٠٠ مجلد منها : المحلى فى الفقــه ، والفصل فى الملل والنحل ، مات سنة ٤٥٦ ـ ، والاعلام ٥ : ٥٩ •

(٦) السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندى وقيل غير ذلك فى نســـبه صحابى صغير حج به فى حجة الوداع وهو ابن سبع سنين ، مات ســنة ٩١ / ع • تقريب ١ : ٢٨٣ ، الكاشف ١ : ٣٤٧ •

(٧)

فاذا أضيفت الى ماذكره المصنف أفادت ترجيح ما نص على أصحيته اذا عارضه مالم ينص فيه على الاصحية (١) وان (٢) كان صحيحا .

فان عارضه من ينص - أيضا على أصحيته نظر إلى المرجحين فأيهما كان أرجح حكم بقوله والا فيرجع الى القرائن التى تحف أحد الحديثين فيقدم بها على غيره (٣) - والله أعلم .

تنبيه

الذى رجح رواية أيوب عن ابن سيرين هو سليمان بن حرب (٤)

تذييل

قال البرديجى (٥) : اجمع أهل النقل على صحة حديث الزهرى عن سالم عن أبيه ، وعن سعيد بن المسيب ، عن أبى هريرة - رضى الله عنه - من رواية مالك وابن عيينة ومعمر

---

(١) فى ب على أصحيته .

(٢) فى ب فان .

(٣) نقل هذا النص الصنعانى فى توضيح الافكار ١ : ٣٧ .

(٤) سليمان بن حرب الأزدى الواشحى - بمعجمة ثم مهملة - البصرى ، القاضى بمكة ثقة امام حافظ من التاسعة مات سنة ٢٢٤ / ع . تقريب ١ : ٣٢٢ . والكاشف ١ : ٣٩١ ونقل الصنعانى هذا النص فى توضيح الافكار ١ : ٣٢ .

(٥) هو الامام الحافظ الثبت ابو بكر احمد بن هارون بن روح البرديجى (نسبته الى برديج - بفتح الباء وسكون الراء وكسر الدال وياء ساكنة وجيم مدينة بأقصى اذربيجان) معجم البلدان ١ : ٣٧٨ . قال الدارقطنى ثقة جبل توفى سنة ٣٠١ . تذكرة الحفاظ ٢ : ٧٤٦ والاعلام ١ : ٢٥٠ .

والزبيدى (١) وعقيل (٢) مالم (يختلفوا (٣)) ، فان اختلفوا توقف فيه .

والذى رجح رواية ابن عون عن ابن سيرين - هو ابن المدينى وعين (٤) الراوى عن ايوب فقال هو حماد بن زيد .

تنبيه

لم يذكر المصنف أوهى الاسانيد ، وقد ذكره الحاكم (٥) وأظنه حذفه لقلة جدواه بالنسبة الى مقابلة وسأشير اليه فى الكلام على الحديث الموضوع (٦) ان شاء الله تعالى .

---

(١) هو محمد بن الوليد الزبيدى بالزاى الموحدة مصغرا أبو الهذيل الحمصى ، القاضى ثقة ، ثبت من كبار أصحاب الزهرى من السابعة مات سنة ١٤٩ / خ م د س ق تقريب ٢ : ٢١٥ . والكاشف ٣ : ١٠٥ .

(٢) عقيل بالضم بن خالد بن عقيل - بالفتح - الأيلى - بفتح الهمزة - بعدها تحتانية ساكنة ابو خالد الأموى مولاهم ، ثقة ثبت من السادسة . مات سنة ١٤٤ على الصحيح / ع . - تقريب ٢ : ٢٩ والكاشف ٢ : ٢٧٥ .

(٣) كلمة (يختلفوا) أسقطت من ب .

(٤) فى هـ و ب وغير وهو خطأ .

(٥) معرفة علوم الحديث ص ٥٦ - ٥٨ .

(٦) أنظر ص

١٩ - قولـه ص :

"وبنى (١) الامام أبو منصور التميمى (٢) على ذلك أن أجل الاسانيد رواية الشافعى (٣) عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما - واحتج باجماع أصحاب الحديث على أنه لم يكن فى الرواة عن مالك أجل من الشافعى (٤) " انتهى .

وقد اعترض الشيخ علاء الدين مغلطاى (٥) على ذلك برواية أبى حنيفة (٦) ١٠٧/ب عن مالك وبأن ابن وهب (٧) والقعنبى (٨) عند المحدثين أوثق وأتقن من جميع من روى عن مالك " انتهى .

---

(١) من ى وفى سائر النسخ وثنا

(٢) تقدمت ترجمته ص

(٣) هو الامام العظيم محمد بن ادريس بن العباس القرشي المطلبى أبو عبد الله المكى نزيل مصر رأس الطبقة التاسعة وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين توفى سنة ٢٠٤ . تقريب التهذيب وتهذيب التهذيب ٩ : ٢٥ ، وتاريخ بغداد ٢ : ٥٦ وطبقات الحنابلة ١ : ٢٨٠

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ١٢

(٥) هو العلامة : مغلطاى بن قليج بن عبد الله - تركى الأصل المصرى الحنفى أبو عبد الله مؤرخ محدث عارف بالأنساب له مصنفات منها : " شرح البخارى فى عشرين مجلدا واكمال تهذيب الكمال " توفى سنة ٧٦٢ هـ . الدرر الكامنة ٥ : ١٢٢ ولحظ الالحاظ ص ١٣٣ والاعلام ٨ : ١٩٦

(٦) هو الامام العظيم : النعمان بن ثابت التيمى - بالولاء امام أهل العراق الفقيه المجتهد يقال : أصله من فارس مات سنة ١٥٠ . تاريخ بغداد ١٣ : ٣٢٣ ، والبداية والنهاية ١٠ : ١٠٧ والاعلام ٩ : ٤

(٧) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم ، أبو محمد المصرى الفقيه ، ثقة حافظ عابد ، من التاسعة مات سنة ١٩٧ / ع تقريب ١ : ٤٦٠ والكاشف ٢ : ١٤١

(٨) هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب - بفتح فسكون ففتح - القعنبى الحارثى أبو عبد الرحمن أحد الاعلام كان ابن معين وابن المدينى لا يقدمان عليه فى الموطأ أحدا ثقة عابد من صغار التاسعة مات سنة ٢٢١ خ م د س ت ، تقريب ١ : ٤٥١ والكاشف ٢ : ١٣١

فأما اعتراضه بأبى حنيفة ، فلا يحسن ، لأن / أبا حنيفة لم تثبت ى ١٨
روايته عن مالك وانما أورده الدارقطنى (١) والخطيب (٢) فى الرواة عنه ،
لروايتين وقعت لهما عنه باسنادين فيهما مقال . وهما لم يلتزما فى كتابيهما
الصحة وعلى تقدير الثبوت فلا يحسن أيضا ـ الايراد . لأن من يروى عن (٣) رجل
حديثا أو حديثين على سبيل المذاكرة ، لا يفاضل فى الرواية عنه بينه وبين ر ١٠/ب
من (٤) روى عنه ألوفا .

وقد قال الامام أحمد : انه سمع الموطأ من الشافعى عن مالك ـ
رضى الله عنه ـ بعد أن كان سمعه من عبد الرحمن بن مهدى (٥) .

ولا يشك أحد أن ابن مهدى أعلم (٦) بالحديث من ابن وهب والقعنبى
فما أدرى من أين له هذا النقل عن المحدثين ان ابن وهب والقعنبى أثبت
أصحاب مالك (٧) .

---

(١) هو على بن عمر بن احمد بن مهدى أبو الحسن الدارقطنى امام عصره فى الحديث له مؤلفات منها : السنن والعلل سمع من ابن أبى داود والبغوى وابن صاعد وعنه أبو بكر البرقانى وعبد الغنى الازدى مات سنة ٣٨٥ . تذكرة الحفاظ ٣ : ٩٩١ والاعلام ٥ : ١٣٠ .

(٢) هو الحافظ الكبير الامام محدث الشام والعراق أبو بكر احمد بن على بن ثابت البغدادى صاحب التصانيف منها : تاريخ بغداد والكفاية والجامع فى علوم الحديث مات سنة ٤٦٣ تذكرة الحفاظ ٣ : ١١٣٥ والاعلام ١ : ١٦٦ .

(٣) فى ر و هـ من

(٤) " كلمة " من " ليست فى " ب " .

(٥) هو الامام الكبير والحافظ العلم أبو سعيد العنبرى مولاهم ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث . قال ابن المدينى ما رأيت أعلم منه . من التاسعة مات سنة ١٩٨ / ع . تقريب ١ : ٤٩٩ وتذكرة الحفاظ ١ : ٣٢٩ .

(٦) لا يلزم من كونه أعلم بالحديث فى الجملة أن يكون أتقن منهما لحديث مالك .

(٧) قد قال أربعة من أساطين المحدثين ـ وهم على بن المدينى ويحى بن معين والنسائى ونصر بن مرزوق : أن القعنبى أثبت الناس فى الموطأ وهذا لا شك يعطيه ميزة على كل من روى عن مالك وان كانت مروياته أشمل من الموطأ فكان الاولى بالحافظ ابن حجر ان لا يناقش مغلطاى فيه لا سيما ولم يقل أحد من المحدثين فيما أعلم ، فى الشافعى مثل هذه العبارة على جلالة الشافعى .

نعم قال بعضهم : (١) ان القعنبي أثبت الناس في الموطأ هكذا أطلقه على ابن المديني (٢) والنسائي (٣) وكلاهما محمول على أهل عصره فانه عاش بعد الشافعي بضع عشرة سنة .

ويحتمل أن يكون تقديمه عند من قدمه باعتبار أنه سمع كثيرا من الموطأ من لفظ مالك (٤) بناء على أن السماع من لفظ الشيخ أتقن من القراءة عليه .

وأما ابن وهب فقد قال غير واحد انه كان غير جيد الحمل (٥) فكيف ينقل هذا الرجل أنه أوثق أو أتقن أصحاب مالك على أنه لا يحسن الايراد على كلام أبي منصور أصلا ، لأنه عبر بأجل . ولا يشك أحد أن الشافعي

---

(١) هو نصر بن مرزوق انظر تذكرة الحفاظ ١ : ٣٨٤ .

(٢ ، ٣) انظر تهذيب التهذيب ٦ : ٣٢ .

(٤) نقل الحافظ في تهذيب التهذيب ٦ : ٣٢ أن مالكا قرأ على القعنبي نصف الموطأ وقرأ هو على مالك النصف الباقي .

(٥) يشير بهذا الى قول النسائي في ابن وهب " كان يتساهل في الاخذ ولا بأس به لكن عقبه الحافظ بقوله :
" وقال (يعني النسائي) في موضع آخر ثقة ما أعلمه روى عن الثقات حديثا منكرا " تهذيب التهذيب ٦ : ٧٤ .
وقال الحافظ - في نفس المصدر : (وقال الساجي صدوق ثقة وكان يتساهل في السماع لأن مذهب أهل بلده أن الاجازة عندهم جائزة ويقول فيها حدثني فلان "
ولكن هذا لا يضيره في نظري في روايته عن مالك لأنه لازمه حوالي احدى وثلاثين سنة يسمع منه
" قال ابو الطاهر ابن السرح : لم يزل ابن وهب يسمع من مالك من سنة ثمان وأربعين الى أن مات مالك " تهذيب التهذيب ٦ : ٧٤ وقال الخليلي في الارشاد ١ : ٤٧ / ١ عبد الله بن وهب القرشي حافظ امام فقيه اتفقوا على تقديمه في أصحاب الليث ويقدم في أصحاب مالك أيضا فليس أحد أقدم سماعا من مالك منه ولا أجل منه .

أجل من هؤلاء .من أجل ما اجتمع له من الصفات العلية الموجبة لتقديمه وهذا لا ينازع فيه الا جاهل أو متغافل - والله الموفق - .

وعلى تسليم ما ذكره أبو منصور التميمي فبنى العلامة صلاح الدين العلائي (١) / ب ٢٣
وغيره (٢) على ذلك أن أجل الأسانيد رواية أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - .

وقد جمع الحافظ أبو بكر الحازمي في ذلك جزءً سماه "سلسلة الذهب" لكنه في مطلق رواية / احمد عن الشافعي وفيه عدة أحاديث رواها أحمد عن ى ١٩
سليمان بن داود الهاشمي عن الشافعي وهو جزء كبير مسموع لنا .
وليس في مسند احمد على كبره (٣) من روايته عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - سوى أربعة أحاديث - جمعها في موضع واحد وساقها سياق الحديث الواحد (٤) .

---

(١) هو خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي أبو سعيد العلائي محدث فاضل بحاث سمع ابن مشرف وأبا بكر الدشتي والرضي الطبري وطبقتهم له مؤلفات منها : جامع التحصيل في أحكام المراسيل . مات سنة ٧٦١ ، الاعلام ٢ : ٣٦٩ . ولحظ الألحاظ ص ٤٣ .

(٢) قال السبكي في طبقات الشافعية ٢ : ٦٣ بعد أن روى حديث لا يبيع بعضكم على بيع بعض ... الحديث ، باسناده الى احمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : هذا حديث مستحسن الاسناد ... واذا سمي مالك عن نافع عن ابن عمر سلسلة الذهب، فقل اذا شئت في احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر والمزني عن الشافعي هكذا ... " .

(٣) من ى وفي باقي النسخ "كثرة" وفي هامش ر " ظ كثرته والصواب ما في ى

(٤) حم ٢ : ١٠٨ قال رحمه الله : ثنا محمد بن ادريس الشافعي - رحمه الله - قال : أنا مالك عن نافع عن ابن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يبيع بعضكم على بيع بعض ونهى عن النجش ونهى عن بيع حبل الحبلة ونهى عن المزابنة والمزابنة بيع الثمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا "

وقد ساقها شيخنا في شرح منظومته.(١)

وجمعها مع مايشبهها من رواية احمد عن الشافعي عن مالك

ومع عدم التقييد بنافع في جزء مفرد فمابلغت عشرة - والله أعلم.

تعذر التصحيح في هـذه الأعصار بمجرد اعتبار الاسانيد في نظر ابن الصلاح

٢٠ - قوله ص : " فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بادراك الصحيح بمجرد اعتبار الاسانيد ، لانه ما من اسناد من ذلك الا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عريا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والاتقان فآل الامر اذن في معرفة الصحيح والحسن الى الاعتماد على ما نص عليه أيمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة ... الى آخر كلامه"(٢)

رد الحافظ على ابن الصلاح

وفيه أمـــور :

١ - الاول : قوله "عمايشترط في الصحيح من الحفظ".

فيه نظر ، لأن الحفظ لم يعده أحد من أئمة الحديث شرطا للصحيح وان كان حكى عن بعض المتقدمين من الفقهاء.

كما رويناه عن يونس بن عبد الأعلى(٣) قال : سمعت أشهب(٤) يقول : سئل مالك عن الرجل / الغير فهم(٥) يخرج كتابه ويقول : هـ ١٢/ب

(١) ص ٢١ طبعة المطبعة الجديدة بفاس ١٣٥٤.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣ وتمام الكلام "المشهورة التي يؤمن لشهرتها -من التغيير والتحريف وصار معظم المقصود بمايتداول من الأسانيد خارجا عن ذلك ابقاء سلسلة الاسناد التي خصت بها هذه الامة زادها الله شرفا".

(٣) يونس بن عبد الاعلى أبوموسى الصدفي من كبار الفقهاء ، كان عالما بالاخبار والحديث صحب الشافعي واخذ عنه مات سنة ٢٦٤ الأعلام ٩ : ٣٤٥ وطبقات السبكي ٢ : ١٧٠.

(٤) أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري الجعدي أبوعمر فقيه الديار المصرية في عصره. كان صاحب الإمام مالك مات سنة ٢٠٤. الأعلام ١ : ٣٣٥. تهذيب التهذيب ١ : ٣٥٩.

(٥) في هامش ر (ظ تغير فهمه).

هذا / سمعته ؟ . ب ٢٤

قال : لا يؤخذ إلا عمن يحفظ حديثه أو يعرف "(١)

ورواها الحاكم فى "علوم الحديث" (٢) من طريق ابن عبد الحكم (٣)

عن أشهب بلفظ آخر ، قال : "سئل مالك أيؤخذ العلم ممن

لا يحفظ حديثه وهو ثقة صحيح ؟ . قال : "لا" .

قيل : فإن أتى بكتب فقال : سمعتها وهو ثقة . .

قال : لا يؤخذ عنه أخاف أن يزاد فى حديثه بالليل "

هذا (٤) وإن كان صريحا فى أنه لا يؤخذ عمن لا يحفظ ، فإن

الحمل فى القديم والحديث (٥) على خلافه ، لا سيما منذ رويت الكتب

وقد ذكر المؤلف / فى "النوع السادس والعشرين" (٦) أن ذلك ر ١١ / ب

من مذاهب أهل التشديد ، هذا (٧) إن / أراد ى ٢٠

المصنف بالحفظ حفظ ما يحدث به الراوى بعينه ، وإن أراد أن

الراوى شرطه أن يعد حافظا ، فللحافظ فى عرف المحدثين

شروط إذا اجتمعت فى الراوى سموه حافظا .

---

(١) الكفاية ص ٢٢٧ ونصه فى الكفاية " قلت لمالك: الرجل يخرج كتابه وهو ثقة فيقول: هذا سماعى إلا أنه لا يحفظ " قال : لا يسمع منه .
قال يونس : لأنه إن أدخل عليه لا يعرف " .

(٢) لم أجدها فى علوم الحديث بعد بحث متكرر وهى فى الكفاية ص ٢٢٧ من طريق مالك بن عبد الله التجيبى قال : ثنا عبد الله بن عبد الحكم قال : قال أشهب : وسئل مالك أيؤخذ ممن لا يحفظ وهو ثقة صحيح أيؤخذ عنه الأحاديث ؟ . فقال : لا يؤخذ منه أخاف أن يزاد فى كتبه بالليل" .

(٣) هو : عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث بن رافع أبو محمد : فقيه مصرى كان من أجلة أصحاب مالك انتهت إليه الرياسة بمصر بعد أشهب مات سنة ٢١٤ الأعلام ٤ : ٢٢٩ .

(٤) كلمة " هذا " سقطت من ب

(٥) فى ى القديم والحديث وفى باقى النسخ : الحديث والقديم .

(٦) وهو " صفة رواية الحديث وشروط أدائه ص ١٨٥ من مقدمة ابن الصلاح

(٧) فى ب " هو " .

١ - وهو الشهرة بالطلب والاخذ من أفواه الرجال لا من الصحف . شروط التسمية بالحافظ
٢ - والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم .
٣ - والمعرفة بالتجريح والتعديل وتمييز الصحيح من السقيم حتى يكون مايستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره مع استحضار الكثير من المتون .

فهذه الشروط إذا اجتمعت فى الراوى سموه حافظا .
ولم يجعله أحد من أئمة الحديث شرطا للحديث الصحيح .

نعم والمصنف لما ذكر حد الصحيح (١) لم يتعرض للحفظ أصلا فما باله يشعر هنا بمشروطيته .
ومما يدل على أنه إنما أراد حفظ مايحدث به بعينه أنه قابل به من اعتمد على ما فى كتابه ، فدل على أنه يعيب من حدث من كتابه ويصوب من حدث عن ظهر قلبه
والمعروف عن أئمة الحديث كالإمام أحمد وغيره خلاف ذلك (٢)

الأمر الثاني : أن من اعتمد فى روايته على ما فى كتابه / لا يعاب بل هو وصف أكثر رواة الصحيح من بعد الصحابة وكبار التابعين ، لأن الرواة الذين للصحيح على قسمين : ٢٥ ب

أ - قسم كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم ، فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه ويكرر عليه فلا يزال مبينا له ، وسهل ذلك

---

(١) حيث قال : "أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذى يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا" مقدمة ابن الصلاح ص ١٠ .

(٢) انظر توضيح الأفكار ١ : ١١٨ فإنه نقل هذا النص من قوله فيه أمور : الأول إلى هنا .

عليهم قرب الإسناد وقلة ما عند الواحد منهم من المتون حتى كان من يحفظ منهم ألف حديث يشار إليه بالأصابع .
ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم لما جبل عليه الإنسان من السهو والنسيان .

ب - وقسم كانوا يكتبون مايسمعونه ويحافظون عليه ولا يخرجونه من أيديهم ويحدثون منه .(١)
وكان الوهم والغلط في حديثهم أقل من القسم الأول إلا من تساهل منهم .

كمن حدث من غير كتابه (٢) ، أو أخرج كتابه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص وخفي عليه . فتكلم الأئمة فيمن وقع له ذلك منهم .

وإذا / تقرر هذا ، فمن كان عدلا ، لكنه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب واعتمد على ما في كتابه فحدث منه ، فقد فعل اللازم له وحديثه على هذه الصورة صحيح بلا خلاف .(٣) ى ٢١
فكيف يكون هذا سببا لعدم الحكم بالصحة على ما يحدث به هذا مردود - والله سبحانه وتعالى أعلم - .

الأمر الثالث : قوله " فآل الأمر إلى الإعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشتهرة ... إلى آخره فيه نظر ، لأنه يشعر بالاقتصار على مايوجد منصوصا على صحته ورد ما جمع شروط الصحة إذا لم يوجد النص على صحته من الأئمة المتقدمين .

---

(١) ومع ذلك فكان الكثير منهم يحفظون أحاديثهم عن ظهر قلب ويحدثون من كتبهم احتياطا كالإمام أحمد .
(٢) في كل النسخ "كحدث" وفي هامش ر ما أثبتناه وهو الصواب
(٣) ذكر الحافظ فيما سبق قريبا أن بعض الفقهاء ومنهم مالك يشرط في الراوي أن يكون حافظا لمايرويه .

فيلزم على الأول تصحيح ما ليس بصحيح ، لأن كثيرا من الأحاديث
التي صححها المتقدمون / اطلع غيرهم من الأئمة فيها على علل ب ٢٦
تحطها عن رتبة الصحة ، ولا سيما من كان لا يرى التفرقة بين الصحيح / هـ ١٢/ب
والحسن .

فكم في كتاب ابن خزيمة(١) من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن (٢) .

وكذا في كتاب ابن حبان(٣) بل وفيما صححه الترمذى من ذلك جملة مع أن الترمذى ممن يفرق بين الصحيح والحسن ، لكنه قد يخفى على الحافظ بعض العلل في الحديث فيحكم (عليه) بالصحة بمقتضى ماظهر له ويطلع عليها/غيره فيرد بها الخبر . ر ١٢/ب

وللحاذق الناقد بعد هذا الترجيح بين كلاميهما بميزان العدل والعمل بما يقتضيه الانصاف ويعود الحال الى النظر والتفتيش الذى يحاول المصنف سد بابه ، والله تعالى أعلم (٤) .

الأمر الرابع : كلامه يقتضى الحكم بصحة ما نقل عن الائمة المتقدمين

---

(١) هو الإمام محمد بن اسحاق بن خزيمة السلمي أبوبكر : إمام نيسابور في عصره والملقب إمام الائمة كان فقيها مجتهدا ، عالما بالحديث تزيد مصنفاته على ١٤٠ منها الصحيح الذى أشار إليه الحافظ وكتاب التوحيد مات سنة ٣١١ . الأعلام ٦ : ٢٥٣ .

(٢) من أمثلة ما أورده في صحيحه وهو لا يرتقي عن درجة الحسن - حديث رقم ٥١٧ ، وحديث ٥٤٤ و ٥٦٦ . بل يروى فيه أحاديث ضعيفة انظر حديث رقم ٤٩٨ ، وحديث ٥٥٦ فان فيه مصعب بن ثابت الزبيرى لين الحديث وحديث ٥٦٠ وفيه مطر الوراق صدوق كثير الخطأ .

(٣) هو الامام محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي أبو حاتم البستي علامة محدث مؤرخ جغرافي أحد المكثرين من التصنيف من مصنفاته المسند الصحيح والثقات وكتاب معرفة المجروحين . توفى سنة ٣٥٤ تذكرة الحفاظ ٣ : ٩٢٠ ومعجم البلدان ١ : ٤١٥ .

(٤) هذا النص نقله الصنعاني في توضيح الافكار ١ : ١١٩ .

فيما (١) حكموا بصحته في كتبهم (٢) المعتمدة المشهورة .

والطريق التي وصل الينا بها كلامهم على الحديث بالصحة وغيرهما هي الطريق التي وصلت إلينا بها أحاديثهم .

فان أفاد الاسناد صحة المقالة عنهم فليفد الصحة بأنهم حدثوا بذلك الحديث ويبقى النظر إنما هو في الرجال الذين فوقهم وأكثرهم رجال الصحيح كما سنقرره (٣) .

الأمر الخامس : ما استدل به على تعذر التصحيح في هذه الأعصار المتأخرة بما ذكره من كون الاسانيد ما منها الا وفيه من لم يبلغ درجة الضبط والحفظ والاتقان ليس بدليل ينهض لصحة ما ادعاه من التعذر، لأن الكتاب (المشهور) (٤) الغني بشهرته عن اعتبار الإسناد منا إلى مصنفه : كسنن النسائي مثلا لا يحتاج في صحة نسبته الى النسائي إلى اعتبار حال رجال الإسناد منا الى مصنفه .

مذهب الحافظ جواز التصحيح وغيره في الاعصار المتأخرة .

فاذا روى حديثا ولم يعلله وجمع إسناده شروط الصحة ولم يطلع المحدث المطلع فيه على علة - ما المانع من الحكم بصحته ولو لم ينص على صحته أحد من المتقدمين ، ولا سيما وأكثر ما يوجد من هذا القبيل ما رواته رواة الصحيح

هذا لا ينازع فيه من له ذوق في هذا الفن (٥) .

---

(١) هكذا في جميع النسخ وقد نقل هذا الكلام الصنعاني في توضيح الافكار ١ : ١١٩ • وفيه "ما" ولعله هو الصواب .

(٢) في جميع النسخ كتبه والتصويب من هامش ر وتوضيح الافكار .

(٣) من قوله الامر الرابع الى هنا نقله الصنعاني في توضيح الافكار ١ : ١١٩ .

(٤) الزيادة من ى .

(٥) من قوله الامر الخامس الى هنا نقله الصنعاني في توضيح الافكار ١ : ١١٩ .

وكأن المصنف انما اختار ما اختاره من ذلك بطريق نظرى وهو:
أن المستدرك للحاكم كتاب كبير جدا يصفو له منه صحيح كثيرزائد على ما فى الصحيحين على ما ذكر المصنف بعد وهو مع حرصه على جمع (١) الصحيح الزائد على الصحيحين واسع الحفظ كثير الاطلاع غزير (٢) الرواية ، فيبعد كل البعد أن يوجد حديث بشرط الصحة لم يخرجه فى مستدركه .

وهذا فى الظاهر مقبول ، الا أنه لا يحسن التعبير عنه بالتعذر ثم الاستدلال (٣) على صحة دعوى (٤) التعذر بدخول الخلل فى رجال الاسناد . فقد بينا أن الخلل اذا سلّم انما هو فيما بيننا وبين المصنفين .

أما من المصنفين فصاعدا فلا . ـ والله الموفق .
وأما ما استدل به (٥) شيخنا على صحة ما ذهب اليه الشيخ محى الدين (٦) من جواز الحكم بالتصحيح لمن تمكن وقويت معرفته ـ بأن من عاصر ابن الصلاح قد خالفه فيما ذهب اليه وحكم بالصحة لأحاديث لم يوجد لاحد لاحد من المتقدمين الحكم بتصحيحها
(فليس بدليل ينهض) (٦) على رد ما اختار ابن الصلاح ، لانه مجتهد

---

(١) فى "ب" جميع
(٢) فى ب عزيز
(٣) فى ب الاستدراك
(٤) كلمة دعوى سقطت من "ب"

(٥) هو العلامة الزاهد : يحى بن شرف بن مرى بن حسن الحزامى بحاء مهملة مكسورة بعدها زاى معجمة ، الحورانى ابوزكريا النووى علامة بالفقه والحديث له مصنفات منها التقريب والارشاد فى علوم الحديث وشرح صحيح مسلم . مات سنة ٦٧٦ طبقات الشافعية للاسنوى ٢ : ٤٧٦ والنجوم الزاهرة ٧ : ٢٧٨ والإعلام ٩ : ١٨٤ .
(٦) مابين القوسين سقط من ب

وهم مجتهدون فكيف ينقض الاجتهاد بالاجتهاد . وما أوردناه فى نقض دعواه أوضح فيما يظهر (١) - والله أعلم - .

٢ - قوله / ع : " صحح المنذرى (٢) حديثا فى غفران ما تقدم وتأخر " والدمياطى (٣) حديثا فى ماء زمزم لماشرب له (٤) . ى ٢٣

فيه نظر : وذلك أن المنذرى أورد فى الجزء (٥) المذكور عدة أحاديث (٦) بين ضعفها .

---

(١) نقل الصنعانى هذا النص من قوله وأما شيخنا الى هنا ونقل عن ابن كثير كلاما بمعنى كلام العراقى وقرر كلام الحافظ وانتقاده ثم قال الا أن يقال : ان كلام الجميع اشارة الى كون المسألة خلافيه فى عصر ابن الصلاح وبعده وان لم يخرج مخرج الاستدلال ... " توضيح الافكار ١ : ١٢٠ .

(٢) هو العلامة عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله ابومحمد زكى الدين المنذرى عالم بالحديث والعربية من الحفاظ المؤرخين له مؤلفات منها : الترغيب والترهيب ومختصر صحيح مسلم مات سنة ٦٥٦ . البداية والنهاية ١٣ : ٢١٢ والاعلام ٤ : ١٥٥ .

(٣) هو العلامة الحافظ الحجة الفقيه النسابة شيخ المحدثين شرف الدين ابو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطى صاحب التصانيف من تلاميذه الذهبى والمزى له مصنفات منها : " المتجر الرابح وفضل الخيل " مات سنة ٧٠٥ .
تذكرة الحفاظ ٤ : ١٤٧٩ . والأعلام ٤ : ٣١٨ والبداية والنهاية ١٤ : ٤٠ .

(٤) جه ٢٥ - كتاب المناسك ٧٨ - باب الشرب من زمزم حديث ٣٠٦٢ والمقاصد الحسنة ص ٣٥٧ وقال السخاوى " بل صححه من المتقدمين ابن عيينة ومن المتأخرين الدمياطى فى جزء جمعه وانظر كشف الخفاء ٢ : ١٧٦ وتحفة الاشراف ٢ : ٣٠٩ .

(٥) لم أقف على الجزء المذكور وقد ألف الحافظ ابن حجر جزءا سماه الخصال المكفرة للذنوب المتقدمة والمتأخرة طبع ضمن مجموعة الرسائل المنيرية .

(٦) كلمة أحاديث سقطت من " ب " .

وأورد في أثنائه حديثا من طريق بحر بن نصر (١) / عن ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري عن سعيد (٢) وأبي سلمة (٣) عن أبي هريرة -رضي الله عنه- . ه ١٣/ب

وقال بعده : " بحر بن نصر ثقة وابن وهب ومن فوقه محتج بهم في الصحيحين " .

قلت : ولا يلزم من كون رجال الاسناد من رجال الصحيح أن يكون الحديث الوارد به صحيحا ، لاحتمال أن يكون فيه شذوذ أو علة ، وقد وجد هذا الاحتمال هنا فانها رواية شاذة وقد بينت ذلك بطرقه والكلام عليه في جزء مفرد ولخصته في كتاب بيان المدرج (٤) .

وأما الدمياطي / فلفظه هذا على رسم الصحيح لأن سويدا (٥) احتج به مسلم وعبد الرحمن بن أبي الموالي (٦) احتج به البخاري " هذا لفظه . ر ١٣/ب

---

(١) بحر بن نصر بن سابق الخولاني ، مولاهم المصري ، أبو عبد الله ، ثقة من الحادية عشرة ، مات سنة ٢٦٧ / كن . تقريب ١ : ٩٣ والخلاصة ص٤٦ .

(٢) يحتمل أن يكون سعيد بن المسيب وقد تقدمت ترجمته ص ويحتمل أن يكون سعيد بن أبي سعيد المقبري وستأتي ترجمته .

(٣) حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن في مسند احمد ٢ : ٣٨٥ قال الامام احمد -رحمه الله : حدثنا عفان قال : ثنا حماد بن سلمة انبأنا محمد ابن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وقال حماد وثابت عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من صام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر" فعاد الحديث مرسلا .

(٤) رجعت الى المدرج للسيوطي لهذا الحديث المشار اليه فلم أجد فيه " وما تأخر" وقد حذف السيوطي الاسانيد . انظر المدرج الى المدرج ل ٢ .

(٥) سويد بن سعيد بن سهل الهروي الاصل ، ثم الحدثاني -بفتح المهملة والمثلثة أبو محمد صدوق في نفسه الا انه عمي فصار يتلقن . ما ليس من حديثه من قدماء العاشرة مات سنة ٢٤٠/م ق . تقريب ١ : ٣٤٠ ، والميزان ٢ : ٢٤٨ .

(٦) عبد الرحمن بن أبي الموالي واسمه يزيد وقيل ابو الموالي جده أبو محمد

وليس فيه حكم على الحديث بالصحة لما قدمناه من أنه لا يلزم من كون الاسناد محتجا برواته فى الصحيح أن يكون الحديث الذى يروى به صحيحا لما يطرأ عليه من العلل (١).

وقد صرح ابن الصلاح بهذا فى مقدمة شرح مسلم فقال : " من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه فى صحيحه : بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل واخطأ بل ذلك يتوقف على النظر فى أنه كيف روى عنه وعلى أى وجه روى عنه " (٢).

قلت : وذلك موجود هنا ، فان سويد بن سعيد انما احتج به مسلم فيما توبع عليه لا فيما تفرد به .

وقد اشتد انكار أبى زرعة الرازى (٣) على مسلم فى تخريجه لحديثه (٤)

= مولى آل على ، صدوق ، ربما أخطأ من السابعة مات سنة ١٧٣ ، /خ ٤ تقريب ١ : ٥٠٠ الكاشف ٢ : ١٨٨ وقال فيه " ثقة" وحديثه فى جه من رواية الوليد بن مسلم عنه قال قال عبدالله بن المؤمل سمع أبا الزبير يقول سمعت جابر بن عبدالله يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ماء زمزم لما شرب له " وتقدمت الاشارة الى موضعه من ابن ماجه .

(١) هذا الكلام الذى قاله الحافظ والذى بعده غير وارد فى نظرى على كلام شيخه العراقى لأن سياق كلام الدمياطى يدل على أنه يرى صحة الحديث والا فما غرضه فى قوله " هذا على رسم الصحيح ... الخ وقد يصحح المحدث الحديث مع احتمال وجود علة يدركها غيره فلا ينبغى نفى صدور هذا الحكم منه " سواء كان هذا الحكم صوابا أم خطأ .

(٢) مقدمة شرح مسلم لابن الصلاح ل ٦ /ب .

(٣) هو عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ ابوزرعة الرازى امام حافظ ثقة مشهور من الحادية عشرة مات سنة ٢٦٤ / م ت س ق .
تقريب ١ : ٥٣٦ وتذكرة الحفاظ ٢ : ٥٥٧ .

(٤) فى ب بحديثه .

فاعتذر اليه من ذلك بما ذكرناه من أنه لم يخرج ما تفرد به وكان / ب ٢٩
سويد بن سعيد مستقيم الأمر ، ثم طرأ عليه العمى فتغير وحدث
فى حال تغيره بمناكير كثيرة حتى قال يحى بن معين : " لو كان لى
فرس ورمح لغزوته "(١)
فليس ما ينفرد به على هذا صحيحا فضلا عن أن يخالف فيه غيره ، بل
قد اختلف عليه هو فى هذا الاسناد ، فروى / عنه عن ابن المبارك ي ٢٤
عن عبد الله بن المؤمل على ما هو المشهور (٢) .

تنبيــــــــه

٣ - قول شيخنا : ان المعروف رواية عبد الله بن المؤمل عن محمد
ابن المنكدر كما رواه ابن ماجه"(٣) وقع منه سبق قلم ، وانما هو عند ابن ماجه
وغيره من طريق ابن المؤمل عن أبى الزبير(٤) - والله المستعان .
(...... وأخرجه الطبرانى فى الأوسط عن على بن سعيد الرازى
عن إبراهيم البرانسى عن عبد الرحمن بن المغيرة عنه(٥))

---

(١) كتاب المجروحين لابن حبان ١ : ٣٥٢ وميزان الاعتدال ٢ : ٢٥٠
وفيه " لو وجدت درقة وسيفا لغزوت سويدا الانبارى" .

(٢) يعنى الحافظ أن سويدا اختلف عليه الرواة عنه لحديث ماء زمزم
فمنهم من رواه على الوجه المعروف عن عبد الله بن المؤمل ومنهم من
رواه على الوجه المنكر وهو قوله عن عبد الرحمن بن أبى الموالى .

(٣) التقييد والايضاح ص ٢٤

(٤) والامر كما قال الحافظ فهو كذلك فى جه ٢٥ - كتاب المناسك ٧٨ -
باب الشرب من زمزم حديث ٣٠٦٢ .

(٥) ما بين القوسين من ي وبهامشها وهامش ر ل ١٣ /ب" هنا بياض

٢١ - قوله ص

/ "أول من صنف فى الصحيح البخارى[(١)]" انتهى — أول من صنف الصحيح

اعترض عليه الشيخ علاء الدين مغلطاى فيما قرأت بخطه

بأن مالكا أول من صنف فى الصحيح وتلاه أحمد بن حنبل

وتلاه الدارمى[(٢)] قال : وليس لقائل أن يقول : لعله :أراد

الصحيح المجرد ، فلا يرد كتاب مالك ، لأن فيه البلاغ

والموقوف والمنقطع والفقه وغير ذلك ، لوجود مثل ذلك فى

كتاب البخارى " انتهى .

٤ وقد أجاب شيخنا[(٣)] -رضى الله عنه -عما يتعلق بالموطأ بما

نصه : "أن مالكا لم يفرد الصحيح بل أدخل فى كتابه — رد العراقى على مغلطاى

المرسل والمنقطع ...) الى آخر كلامه[(٤)] .

وكأن شيخنا لم يستوف النظر فى كلام مغلطاى .

والا فظاهر قوله مقبول بالنسبة الى ماذكره فى البخارى من

الاحاديث المعلقة وبعضها ليس على شرطه .

بل وفى بعضها ما لا يصح كما سيأتى التنبيه عليه عند ذكر

تقسيم التعليق ، فقد مزج الصحيح بما ليس / منه — ب ٣٠

كما فعل مالك[(٥)]

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٣ .

(٢) هو الامام الحافظ عبدالله بن عبدالرحمن الدارمى بن الفضل بهرام السمرقندى أبو محمد صاحب المسند ثقة فاضل متقن من الحادية عشرة مات سنة ٢٥٥ . / م د ت . تقريب ١ : ٤٢٩ والكاشف ٢ : ١٠٣

(٣) فى "هـ" و "ر" أجمل .

(٤) وتمام كلامه " والبلاغات ومن بلاغاته أحاديث لا تعرف كما ذكره ابن عبدالبر فلم يرد الصحيح اذن - والله أعلم - التقييد والايضاح ص ٢٥ بهامش مقدمة ابن الصلاح .

(٥) فى ب ذلك وهو خطأ .

وكأن مغلطاى خشي أن يجاب عن اعتراضه بما أجاب به شيخنـــا من التفرقة فبادر الى الجواب عنه ، لكن الصواب فى الجواب عن هذه المسألة أن يقال : ما الذى أراده المؤلف بقوله : أول / من صنف الصحيح . هل أراد الصحيح من حيث هو ؟ أو أراد الصحيح المعهود الذى فرغ من تعريفه ؟ رد الحافظ على مغلطاى ه ١٤/ب

الظاهر أنه لم يرد الا المعهود . وحينئذ فلا يرد عليه ماذكره فى الموطأ وغيره ، لأن الموطأ وان كان عند من يرى الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وأقوال الصحابة صحيحا .

(فليس / ذلك على شرط الصحة المعتبرة عند أهل الحديث ى ٢٥

والفرق بين مافيه من المقطوع والمنقطع وبين ما فى البخارى من ذلك هو مسموع لمالك كذلك فى الغالب وهو حجة عنده وعند من تبعه .

والذى فى البخارى من ذلك قد حذف البخارى / أسانيدها عمدا ليخرجها عن موضوع الكتاب ، وانما يسوقها فى تراجم الأبواب تنبيها واستشهادا واستئناسا وتفسيرا لبعض الآيات . وكأنه أراد أن يكون كتابه جامعا لأبواب الفقه وغير ذلك من المعانى التى قصد (جمعه فيها)[1] ، وقد بينت فى كتاب تغليق التعليق كثيرا من الاحاديث التى يعلقها البخارى فى الصحيح فيحذف اسنادها أو بعضها وتوجد موصولة عنده فى موضع آخر من تصانيفه التى هى خارج الصحيح[2] . ر ١٤/ب

(والحاصل من هذه أن أول من صنف فى الصحيح[3]) يصدق علـــى مالك باعتبار انتقائه وانتقاده[4] للرجال ، فكتابه أصح من الكتـــب

---

(١) مابين القوسين كذا هو فى جميع النسخ ولعل الصواب جمعها فيه .
(٢) فى ب الصحيحين وهو خطأ .
(٣) مابين القوسين سقط من ب .
(٤) كلمه وانتقاده للرجال من ى وفى باقى النسخ وانتقاؤ

المصنفة فى هذا الفن من أهل عصره وما قاربه / كمصنفات سعيد بن أبى عروبه (١) وحماد بن سلمة (٢) والثورى وابن اسحاق (٣). ب ٣١
ومعمر وابن جريج (٤) وابن المبارك وعبد الرزاق (٥) وغيرهم ، ولهذا قال الشافعى : " ما بعد كتاب الله عز وجل أصح من كتاب مالك " (٦)

فكتابه صحيح عنده وعند من تبعه ممن / يحتج بالمرسل والموقوف . هـ ١٥/أ

وأما أول من صنف الصحيح المعتبر عند أئمة الحديث الموصوف بالاتصال وغير ذلك من الاوصاف .

فأول من جمعه البخارى ثم مسلم كما جزم به ابن الصلاح .

---

(١) سعيد بن أبى عروبه ، مهران اليشكرى ، مولاهم ، أبو النضر البصرى ثقة حافظ له تصانيف ، لكنه كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس فى قتادة من السادسة مات سنة ١٥٦ وقيل ١٥٧/ع . تقريب ١ : ٣٠٢ والكاشف ١ : ٣٦٨ ولم يصفه بالتدليس .

(٢) حماد بن سلمة بن دينار البصرى ابو سلمة ، ثقة عابد أثبت الناس فى ثابت وتغير حفظه بآخره من كبار الثامنه مات سنة ١٦٧ / ع . تقريب ١ : ١٩٧ والكاشف ١ : ٢٥٢ .

(٣) محمد بن اسحاق بن يسار ، أبو بكر ، المطلبي ، مولاهم المدني نزيل العراق امام المغازى صدوق يدلس ورمى بالتشيع والقدر من صغار الخامسة مات سنة ١٥٠ وقيل بعدها / خت م ٤ . تقريب ٢ : ١٤٤ والكاشف ٣ : ١٩ .

(٤) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، الأموى مولاهم ، المكي ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلس ويرسل من السادسة مات سنة ١٥٠ أو بعدها / ع . تقريب ١ : ٢٥٠ والكاشف ٢ : ٢١٠ .

(٥) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميرى مولاهم ابو بكر الصنعانى ، ثقة حافظ مصنف شهير عمى فى آخر عمره فتغير وكان يتشيع من التاسعة مات سنة ٢١١ / ع . تقريب ١ : ٥٠٥ والكاشف ٢ : ١٥٤ .

(٦) فى تذكرة الحفاظ ١ : ٢٠٨ " وقال الشافعي ما في الارض كتاب فى العلم أكثر صوابا من موطأ مالك " .

وأما قول القاضي أبي بكر ابن العربي ، في مقدمة شرح الترمذي :
" والموطأ هو الاصل الأول والبخاري هو الأصل الثاني . وعليهما بني جميع من بعدهما كمسلم والترمذي وغيرهما ".(١)
فان أراد مجرد السبق الى التصنيف فهو كذلك ولا يلزم منه مخالفة لما تقدم . وان أراد الأصل في الصحة فهو كذلك ، لكن على التأويل الذي أولناه / ر ١٥/أ

وأما قول مغلطاي : إن / أحمد أفرد الصحيح فقد أجاب الشيخ(٢) عنه في التنبيه السادس من الكلام على الحديث الحسن . ي ٢٦

وأما ما يتعلق بالدارمي(٣) فتعقبه الشيخ بأن فيه الضعيف والمنقطع ، لكن بقي مطالبة مغلطاي بصحة دعواه بأن جماعة اطلقوا على مسند الدارمي كونه صحيحا فاني لم أر ذلك في كلام أحد ممن يعتمد عليه .
ثم وجدت بخط مغلطاي انه رأى بخط الحافظ أبي محمد المنذري ترجمة كتاب الدارمي بالمسند الصحيح الجامع .
وليس كما زعم فلقد وقفت على النسخة التي بخط المنذري وهي أصل سماعنا للكتاب المذكور ، والورقة الاولى منه مع عدة أوراق ليست

---

(١) عارضة الاحوذي ١ : ٥ .
(٢) يعني شيخه العراقي : قال رحمه الله : " والجواب أنا لا نسلم أن احدا اشترط الصحة في كتابه والذي رواه أبو موسى المديني بسنده اليه انه سئل عن حديث فقال : انظروه ، فان كان في المسند والا فليس بحجة ، وهذا ليس صريحا في أن جميع ما فيه حجة بل فيه أن ما ليس في كتابه ليس بحجة ... وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق بل فيه أحاديث موضوعة وقد جمعتها في جزء وقد ضعف الامام احمد نفسه أحاديث فيه " التقييد والايضاح ص ٥٧ .
(٣) التقييد والايضاح ص ٥٦ .

بخط المنذري بل هو (١) بخط أبي الحسن ابن الحصني (٢) وخطه
قريب من خط المنذري فاشتبه ذلك على مغلطاي وليس الحصني من
أحلاس (٣) هذا الفن حتى يحتج بخطه في ذلك كيف ولو (٤) أطلق ذلك
عليه من / يحتمد عليه لكان الواقع يخالفه (٥) لما في الكتاب المذكور ب ٣٢
من الاحاديث الضعيفة والمنقطعة / والمقطوعة . ١٥٥/ب
والموطأ في الجملة أنظف أحاديث وأتقن رجالا منه ومع ذلك كلـه
فلست أسلم أن الدارمي صنف كتابه قبل تصنيف البخاري الجامع .
لتعاصرهما (٦) ومن ادعى ذلك فعليه البيان - والله أعلم - .

تنبيـــــــــه

٢٢ - قوله ص :

" ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ (٧)
أملى المصنف حاشية على الأصل انه روي عن الشافعـي
انه قال : " ما بعد كتاب الله تعالى أصح من موطـأ
مالك " .

روينا في جزء أبي بكر محمد بن ابراهيم الصفار (٨) من طريق

---

(١) كذا في جميع النسخ ولعل الصواب : هي
(٢) لم أقف له على ترجمة .
(٣) في هامش ر و هـ " الحلس ككتف الكبير من الناس والشجاع ، قاموس " .
(٤) في جميع النسخ : " ولقد " وفي ر " فوق كلمة ولقد " ولو " وهو الصواب .
(٥) في ب مخالفة .
(٦) في جميع النسخ لتعارضهما والصواب ما اثبتناه .
(٧) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤ .
(٨) لم أقف له على ترجمه .

هارون (١) / بن سعيد الايلي قال : سمعت الشافعي يقول : ر ١٥/ب
ما بعد كتاب الله تعالى أنفع من موطأ مالـــك " .

٢٣ - قولـــه ص :

" ثم ان كتاب البخاري أصح صحيحا ... الخ (٢)

أقول : قد وجدت التصريح بما ذكره المصنف من الاحتمال عن بعض المغاربة فذكر ابو محمد القاسم بن القاسم التجيبي (٣) في فهرسته عن ى ٢٧
أبي محمد بن حزم : انه كان يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري . لانه / ليس فيه بعد خطبته الا الحديث السرد (٤)
وقال القاضي عياض (٥) كان أبو مروان الطبني (٦) حكى عن بعض شيوخـــه انه كان يفضل صحيح مسلم على صحيح البخاري (٧) " انتهى .

تفضيل بعض المغاربة صحيح مسلم على صحيح البخاري

---

(١) هارون بن سعيد الايلي ، بفتح الهمزة وسكون التحتانية - السعدي مولاهم ، أبوجعفر نزيل مصر ، ثقة فاضل ، من العاشرة مات سنـــة ٢٥٣/م د س ق . تقريب ١ : ٣١٢ والكاشف ٣ : ٢١٤ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤ وعبارة ابن الصلاح " ثم ان كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحا وأكثرهما فوائد " . ويعني بالكتابين صحيـــح البخاري وصحيح مسلم .

(٣) لم أقف له على ترجمة .

(٤) نقل الصنعاني هذا النص انظر توضيح الأفكار ١ : ٤٦ .

(٥) هو الحافظ العلامة عياض بن موسى بن عياض أبو الفضل اليحصبي السبتي عالم المغرب له مؤلفات منها الشفاء ومشارق الانوار مات سنة ٥٤٤ . تذكرة الحفاظ ٤ : ١٣٠٤ والاعلام ٥ : ٢٨٢ .

(٦) هو عبد الملك بن زيادة الله بن أبي مضر التميمي الحماني أبو مروان الطبني - بضم الطاء وسكون الموحدة - عالم باللغة والحديث شاعـــر أصله من طبنة بالاندلس . مات سنة ٤٥٧ . الأعلام ٤ : ٣٠٣ .
ملاحظة جاء في جميع النسخ " أبو مروان الظبي " هكذا بالظاء والهاء والياء وهو خطأ والفضل يرجع الى الأمير الصنعاني في الاهتداء الـــى انه الطبني وانه عبد الملك المذكور .
انظر توضيح الأفكار ١ : ٤٥ .

(٧) انظر توضيح الأفكار ١ : ٤٥ .

قلت : وما فضله به بعض المغاربة ليس راجعا الى الاصحية ، بل هو لأمور :

أ - أحدها : ما تقدم عن ابن حزم .

ب - والثاني : أن البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره[1] بخلاف[2] مسلم والسبب في ذلك أمران :

١ - أحدهما : ان البخاري صنف كتابه في طول رحلته ، فقد روينا عنه أنه قال : رب حديث سمعته بالشام فكتبته بمصر ورب حديث سمعته بالبصرة فكتبته بخراسان[3] .
فكان ، لأجل هذا ربما كتب الحديث من حفظه فلا يسوق / ألفاظه برمتها بل يتصرف فيه ويسوقه بمعناه . هـ ١٦٥/أ
ومسلم صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه ، فكان يترحز في الألفاظ ويتحرى في السياق .

٢ - الثاني : أن البخاري استنبط فقه كتابه من أحاديثه فاحتاج أن يقطّع المتن الواحد اذا اشتمل على عدة أحكام ليورد كل قطعة منه في الباب الذي يستدل به على ذلك الحكم الذي استنبطه منه / ، لأنه لو ساقه في المواضع كلها برمّته لطال الكتاب . ر ١٦/أ

---

(١) من ب وفي ر و هـ اختياره " وقال في هامش ر: " في الأم صورة تحتمل أنها على اختياره وتحتمل أنها على اختصاره فينظر " وفي توضيح الأفكار اختصاره ثم وجدت في ى اختصاره .
(٢) من ى وفي ر و هـ خلاف بدون الباء في أوله وفي توضيح الافكار (١ : ٤٦) بخلاف .
(٣) تأريخ بغداد ٢ : ١١ ولفظه " رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر " ولكن ليس هذا نصا أنه يكتب ذلك في الصحيح .

ومسلم لم يعتمد ذلك بل يسوق أحاديث الباب كلها سردا عاطفا بعضها على بعض في موضع واحد (١) ولو كان المتن مشتملا على عدة أحكام ، فانه يذكره في أمس (٢) المواضع وأكثرها دخلا فيه ويسوق المتون تامة محررة ، فلهذا ترى كثيرا ممن صنف في الاحكام بحذف الاسانيد (من المغاربة) انما يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المتون هذا ما يتعلق بالمغاربة ولا يحفظ عن أحد منهم أنه صرح بأن صحيح مسلم أصح من صحيح البخاري فيما يرجع الى نفس الصحة .

وأما ما قاله أبو علي النيسابوري (٣) فلم نجد عنه تصريحا قط بأن كتاب مسلم أصح من صحيح البخاري .

وانما قال : ما حكاه المؤلف / من أنه نفى الاصحية على كتاب مسلم ولا يلزم من ذلك أن يكون كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري لأن قول القائل : فلان أعلم أهل البلد بفن كذا ليس كقوله : ما في البلد أعلم من فلان بفن كذا ، لأنه / في الأول أثبت له الأعلمية وفي الثاني نفي أن يكون في البلد أحد أعلم منه فيجوز أن يكون فيها من يساويه فيه ، واذا كان لفظ أبي علي محتملا لكل من الامرين فلم نجد ممن اختصر كلام ابن الصلاح فجزم بأن أبا علي قال : صحيح مسلم أصح من صحيح البخاري / فقد رأيت هذه العبارة في كلام

ى ٢٨ — ب ٣٤ — هـ ١٥/ب

---

(١) نقل الصنعاني هذا النص في توضيح الافكار ١ : ٤٦ - ٤٧ من قول الحافظ : " قلت وما فضله به بعض المغاربة ... الى هنا .

(٢) كلمة " أمس " من ي وفي هـ ونسختي ر " السرد وفي ب أكثر والصواب ما أثبتناه من ى .

(٣) هو الامام محدث الاسلام : الحسين بن علي بن يزيد النيسابوري أحد جهابذة الحديث حدث عن النسائي وأبي يعلى الموصلي وخلائق كثير من طبقتهما وهو شيخ الحاكم أبي عبدالله مات سنة ٣٤٩ . تذكرة الحفاظ ٣ : ٩٠٢ .

الشيخ محي الدين النووي(١) والقاضي بدر الدين بن جماعة(٢) والشيخ تاج الدين التبريزي وتبعهم جماعة .

وفي اطلاق ذلك نظر لما بيناه(٣) .

على أني رأيت في كلام الحافظ أبي سعيد العلائي(٤) ما يدل على أن أبا علي النيسابوري ما رأى صحيح البخاري " ر ١٥/ب

وفي ذلك ، بعد عندي .

أما اعتبار أبي علي بكتاب مسلم فواضح ، لأنه بلديّه وقد خرّج هو على كتابه(٥) ، لكن قوله في وصفه(٦) معارض بقول من هو مثله أو أعلم .

فقال الحاكم أبو أحمد / النيسابوري(٧) وهو عصري أبي علي وأستاذ

---

(١) انظر التقريب مع تدريب الراوي ص ٤٢ وعبارته : " والبخاري أصح وقيل مسلم أصح والصواب الأول " .

(٢) راجعت مختصر ابن جماعة فوجدته عزا تفضيل مسلم الى بعض المغاربة ولم يذكر أبا علي النيسابوري .

(٣) نقل الصنعاني كلام الحافظ هذا في توضيح الافكار ١ : ٤٨ ثم تعقبه بقوله " قلت : ولا يعزب عنك أن هذا التأويل الذي ذكره الحافظ خروج عن محل النزاع فان الدعوى بأن البخاري أصح الكتابين ، وهذا التأويل أفاد أنهما مثلان فما أتى التأويل الا بخلاف المدعى ، على أن قول القائل : ما تحت أديم السماء أعلم من فلان يفيد عرفا انه أعلم الناس مطلقا وانه لا يساويه أحد في ذلك وأما في اللغة فيحتمل توجه النفي الى الزيادة أعني زيادة انسان عليه في العلم لا نفي المساوي له فيه والحقيقة العرفية مقدمة سيما في مقام المدح والمبالغة بقوله " تحت أديم السماء " .

(٤) تقدمت ترجمته ص وقد سبق العلائي الذهبي حيث قال : قلت ولعل أبا علي ما وصل اليه صحيح البخاري (تذكرة الحفاظ ٢ : ٥٨٩) .

(٥) أي عمل عليه مستخرجا

(٦) في ب وصله وهو خطأ .

(٧) هو الامام الحافظ محمد بن محمد بن احمد بن اسحاق النيسابوري محدث خراسان المشهور بالحاكم الكبير صاحب التصانيف منها : كتاب الكنى توفي سنة ٣٧٨ تذكرة الحفاظ ٣ : ٩٧٦ والنجوم الزاهرة ٤ : ١٥٤ ومعجم المؤلفين ١١ : ١٨٠ .

الحاكم أبي عبد الله - أيضا - ما رويناه عنه في كتاب الارشاد[1] للخليلي[2] مسنده عنه - قال : رحم الله تعالى محمد بن اسماعيل فانه ألف الأصول وبين للناس وكل من عمل بعده فانما أخذه من كتابه كمسلم ابن الحجاج فانه فرق أكثر كتابه في كتابه وتجلد فيه غاية الجلادة حيث لم ينسبه اليه ... " .

الى أن قال : فان عاند الحق معاند فليس يخفى صورة ذلك على أولي الألباب .

ويؤيد هذا ما رويناه عن الحافظ الفريد أبي الحسن الدارقطني أنه قال ، في كلام جرى عنده في ذكر الصحيحين : " وأي شيء صنع مسلم إنما أخذ كتاب البخاري وعمل عليه مستخرجا وزاد فيه زيادات " .

وهذا المحكي عن الدارقطني جزم به أبو العباس القرطبي[3] في / أول كتابه " المفهم في شرح صحيح مسلم " . ب ٣٥

وقال أبو عبد الرحمن النسائي " وهو / من مشايخ أبي علي النيسابوري : ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن اسماعيل[4] " . ي ٢٩

ونقل كلام الائمة في تفضيل كتاب البخاري يكثر .

ويكفي من ذلك اتفاقهم على أنه كان أعلم بالفن من مسلم وأن مسلما كان يتعلم منه ويشهد له بالتقدم والتفرد بمعرفة ذلك في عصره .

---

(١) ل ٢٠٧ .

(٢) هو القاضي الامام أبو يعلى : الخليل بن عبد الله بن احمد القزويني سمع من أبي عبد الله الحاكم وغيره وكان ثقة حافظا عالما بكثير من علل الحديث مات سنة ٤٤٦ معجم المؤلفين ٤ : ١٢١ وتذكرة الحفاظ ٣ : ١١٢٣ .

(٣) هو احمد بن عمر بن ابراهيم بن عمر الانصاري المالكي محدث فقيه مات سنة ٦٥٦ . معجم المؤلفين ٢ : ٢٧ والبداية والنهاية ١٣ : ٢١٣ .

(٤) مقدمة النووي لشرح مسلم ١ : ١٤ .

فهذا من حيث الجملة .

وأما من حيث التفصيل فيترجح كتاب البخاري على كتاب مسلم فان الاسناد الصحيح مداره على اتصاله وعدالة الرواة كما بيناه غير مرة وكتاب البخاري / أعدل رواة وأشد اتصالا من كتاب مسلم والدليل على ذلك من أوجه : ر ١٧ / أ

١ - أحدها : أن الذين انفرد البخاري بالاخراج لهم دون مسلم أربعمائة وخمسة وثلاثون رجلا(١) .
المتكلم فيهم بالضعف منهم (نحو من ثمانين رجلا(٢))
والذين انفرد مسلم باخراج حديثهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلا .
المتكلم فيهم بالضعف منهم مائة وستون رجلا على الضعف من كتاب البخاري . ولا شك أن التخريج عن من لم يتكلم فيه أصلا أولى من التخريج عن من تكلم فيه ولو كان ذلك غير سديد

٢ - الوجه الثاني : ان الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكن يكثر(٣) من تخريج أحاديثهم وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها أو أكثرها الا نسخة عكرمة(٤) عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - .

---

(١) كلمة " رجلا " سقطت من ب .
(٢) مابين القوسين سقط من ب .
(٣) كلمة يكثر ليست في ي .
(٤) عكرمة البربري مولى ابن عباس ابوعبدالله ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا يثبت عنه بدعة من الثالثة مات سنة ١٠٧ وقيل بعد ذلك . / ع . تقريب ٢ : ٣٠ والخلاصة ص ٢٧٠ وقال قرنه م بآخر والكاشف ٢ : ٢٧٦ وقال روى له م مقرونا وتحايده مالك .

بخلاف مسلم فانه يخرج أكثر تلك النسخ التى رواها عمن تكلم فيه كأبى الزبير (١) عن جابر - رضي الله تعالى عنه وسهيل (٢) عن أبيه عن أبى هريرة - رضى الله تعالى عنه وحماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضى الله تعالى عنه . والعلاء بن عبدالرحمن (٤) عن أبيه (٥) عن أبى هريرة ، رضى الله تعالى عنه ونحوهم

والوجه الثالث : أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم فميز جيدها من رديئها بخلاف مسلم ، فان أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه من المتقدمين ، وقد أخرج أكثر نسخهم / كما قدمنا ذكره . هـ ١٧ ب

ولا شك / أن المرأ أشد معرفة بحديث شيوخه وبصحيح حديثهم من ضعيفه ممن تقدم عن عصرهم . ى ٣٠

الوجه الرابع : أن أكثر هؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم من المتقدمين يخرج البخاري أحاديثهم غالبا فى الاستشهادات ،

---

(١) هومحمد بن مسلم بن تدرس، بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء الاسدى مولاهم ابوالزبير المكى صدوق الا أنه يدلس من الرابعة مات سنة ١٢٦/ع . تقريب ٢ : ٢٠٧ والخلاصة ص ٣٥٨ والكاشف ٣ : ٩٥ وفى الكاشف حافظ ثقة وفى الخلاصة ثقة وكلاهما قال قرنه البخاري بآخر .

(٢) سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان ابويزيد المدني صدوق تغير حفظه بآخره روى له البخاري مقرونا وتعليقا من السادسة مات فى خلافة المنصور /ع تقريب ١ : ٣٣٨ والخلاصة ص ١٥٨ .

(٣) هوابوصالح : ذكوان السمان المدني ثقة ثبت من الثالثة مات سنة ١٠١/ع تقريب ١ : ٢٣٩ والخلاصة ص ١١٢ .

(٤) العلاء بن عبدالرحمن ابوشبل مولى الحرقة المدني صدوق ربما وهم من الخامسة مات سنة بضع وثلاثين / ز م ٤ تقريب ٢ : ٩٢ والكاشف ٢ : ٣٦١ والخلاصة ص ٣٠٠ .

(٥) هوعبدالرحمن بن يعقوب الجهني المدني مولى الحرقة ثقة من الثالثة / ز م ٤ تقريب ١ : ٥٠٣ والخلاصة ص ٢٣٧ والكاشف ٢ : ١٦٤

والمبايعات / والتعليقات (١) بخلاف مسلم ، فانه يخرج لهم الكثير في ر ١٧/ب
الأصول والاحتجاج ولا يعرج البخاري في الغالب على من أخرج لهم مسلم
في المتابعات (فأكثر من يخرج لهم البخاري في المتابعات يحتج بهم
مسلم وأكثر من يخرج لهم مسلم في المتابعات لا يعرج عليهم البخاري) (٢) .

فهذا وجه من وجوه الترجيح ظاهر .

والاوجه الاربعة المتقدمة كلها تتعلق بعدالة الرواة .

وبقي ما يتعلق بالاتصال : وهو الوجه الخامس

وهو أن مسلما كان مذهبه بل نقل الاجماع في أول صحيحه
أن الاسناد المعنعن له حكم الاتصال اذا تعاصر المعنعن والمعنعن
عنه وان لم يثبت اجتماعهما (٣) .
والبخاري لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة .
وقد أظهر البخاري هذا المذهب في التأريخ وجرى عليه في الصحيح
وهو مما يرجح به كتابه ، لأنا وان سلمنا ما ذكره مسلم / من الحكم بالاتصال ب ٣٧
فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح في الاتصال .
وبهذا يتبين أن شرطه في كتابه أقوى اتصالا وأشد تحريا (٤) - والله أعلم - .

---

(١) كلمة التعليقات سقطت من هـ .
(٢) ما بين القوسين ساقط من ب هذا وقد أخذ الصنعاني هذه الأوجه بشيء من التصرف . توضيح الافكار (١ : ٤٠ - ٤١ .
(٣) انظر توضيح الأفكار ص ٤١ .
(٤) نقل الصنعاني هذا النص من قول الحافظ : " والبخاري لا يحمله - الى قوله وأشد تحريا " . ثم تعقب الصنعاني الحافظ بقوله :
" وأقول : لا يخفى ان هذه الوجوه (يعني الوجوه الخمسة التي ذكرها الحافظ) أو أكثرها لا تدل على المدعي وهو أصحية البخاري بل غايتها تدل على صحته ، ثم لا يخفى أيضا أن الشيخين اتفقا في أكثر الرواة وتفرد البخاري باخراج أحاديث جماعة وانفرد مسلم بجماعة . كما أفاده ما سلف من كلام الحافظ . فهذه ثلاثة أقسام :
الاول ما اتفقا على اخراج حديثه فهما في هذا القسم سواء لا فضل لاحدهما على الآخر لاتحاد رجال سند كل واحد منهما فيما رواه ، والقول بأن هؤلاء

٢٤ - قولـــه ص (١) :

" ثم ان الزيادة فى الصحيح على مافى الكتابين يتلقاهــا طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة ...) الى أن قال :

" ويكفى مجرد كونها فى كتب من اشترط الصحيح فيما جمعه / كابـن خزيمة ، وكذلك ما يوجد فى الكتب المخرجة على الصحيحين ، ككتـاب أبى عوانه (٢) " انتهى . هـ ١٨ / أ

ومقتضى هذا أن يؤخذ مايوجد فى كتاب ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ممن اشترط الصحيح - بالتسليم وكذا ما يوجد فى الكتب المخرجة على الصحيحين وفى كل ذلك نظر .

أما الاول : فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان فى / كتابيهما / أن يخرجا الصحيح الذى اجتمعت فيه الشروط التى ذكرها المؤلف ، لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه . وقد صرح (٣) ابن حبان بشرطه . ي ٣١ ر ١٨ / أ

= أرجح اذا روى عنهم البخاري لا اذا روى عنهم مسلم عين التحكم ... وهذا القسم هو أكثر أقسامه قطعا . والقسم الثاني : ما انفرد البخاري باخراج أحاديثهم ، فهذا القسم ينبغى أن يقال : انه أصح مما انفرد به مسلم ، لأنه حصل فيه شرائط البخاري منفردة وقد تقرر ببعض ماذكر من المرجحات أنها أقوى من شرائط مسلم فى الصحة ... وهذا القسم قليل ... ولابد من تقييد ذلك بغير من تكلم فيهم . وهذا التقسيم هو التحقيق وإن غفل عنه الأئمة السابقون ... " توضيح الأفكار ١ : ٤٢-٤٣ وهو رأى ينبغى أن يؤخذ بالاعتبار .

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٧ .

(٢) هو الحافظ الكبير الثقة : يعقوب بن إسحاق بن ابراهيم الاسفرائيني النيسابوري الاصل صاحب الصحيح المستخرج على صحيح مسلم سمع من يونس بن عبد الاعلى ومحمد بن يحى الذهلى وطبقتهما مات سنة ٣١٦ تذكرة الحفاظ ٣ : ٢ ، والنجوم الزاهرة ٣ : ٢٢٢ ومعجم المؤلفين ١٣ : ٢٤٢ .

(٣) فى ب و هـ خرج .

وحاصله : أن يكون راوي الحديث عدلا مشهورا بالطلب غير مدلس سمع
من فوقه إلى أن ينتهي .
فإن كان يروي من حفظه فليكن عالما بما يحيل[1] المعاني[2] فلم يشترط
على الاتصال والعدالة ما اشترطه المؤلف في الصحيح من وجود الضبط
ومن عدم الشذوذ والعلة ، وهذا وإن لم يتعرض ابن حبان لاشتراطه
فهو إن وجده كذلك وأخرجه وإلا فهو ماش على ما أصل ، لأن وجود
هذه الشروط لا ينافي ما اشترطه .
وسمى ابن خزيمة كتابه "المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن
العدل من غير[3] / قطع في السند ولا جرح في النقلة" . ب ٣٨
وهذا الشرط مثل شرط ابن حبان سواء ، لأن ابن حبان تابع لابن خزيمة
مغترف من بحره ناسج على منواله
ومما يعضد ما ذكرنا احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل
الطبقة الثانية الذين يخرج مسلم أحاديثهم في المتابعات كابن إسحاق[4]
وأسامة بن زيد الليثي[5] ومحمد بن عجلان[6] ومحمد بن عمرو بن علقمة ﻫ ١٨/ب
وغير هؤلاء .

---

(١) في ب يحمل وهو خطأ .
(٢) انظر الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان ١ :ص ١١٢ تحقيق احمد محمد شاكر طبع دار المعارف وفيها شروط ابن حبان .
(٣) كلمة من من ي وفي ر "ظ من غير" وليست في باقي النسخ .
(٤) هو محمد بن اسحاق بن يسار أبوبكر ، المطلبي مولاهم المدني امام المغازي صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر من صغار الخامسة . مات سنة ١٥٠ ويقال بعدها / خت م ٤ تقريب ٢ : ١٤٤ والكاشف ٣ : ١٩ .
(٥) اسامة بن زيد الليثي مولاهم المدني ابوزيد صدوق يهم من السابعة مات سنة ١٥٣ / خت م ٤ . تقريب ١ : ٥٣ والخلاصة ص ٢٦ .
(٦) محمد بن عجلان المدني صدوق ، الا انه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من الخامسة مات سنة ١٤٨ / خت م ٤ . تقريب ٢ : ١٩٠ والكاشف ٣ : ٧٧ وقال توفي ١٣٨ وقال : قال الحاكم خرج له م ثلاثة عشر حديثا كلها في الشواهد .
(٧) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني صدوق له أوهام من السادسة مات سنة ١٤٥ على الصحيح / ع . تقريب ٢ : ١٩٦ والكاشف ٣ : ٨٤ وقال روى له خ / م متابعة .

فاذا تقرر ذلك عرفت أن حكم الأحاديث التي(١) في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علة قادحة .(٢)

وأما أن يكون مراد من يسميها صحيحة انها جمعت الشروط(٣) المذكورة/ ر ١٨ /ب في حد الصحيح فلا - والله أعلم - .

وأما الثاني : وهو ما يتعلق بالمستخرجات ففيه نظر - أيضا - .

لأن كتاب أبي عوانة وان سماه بعضهم مستخرجا على مسلم فان له(٤) فيه أحاديث كثيرة مستقلة في أثناء الابواب (نبه(٥) هو على كثير منها ، ويوجد فيها الصحيح والحسن والضعيف - أيضا - / والموقوف . ي ٣٢

وأما كتاب الإسماعيلي(٦) فليس فيه أحاديث مستقلة زائدة وإنما تحصل الزيادة في أثناء بعض المتون ، والحكم بصحتها متوقف على أحوال رواتها .

فرب حديث أخرجه البخاري من طريق بعض أصحاب الزهري عنه - مثلا - فاستخرجه الإسماعيلي وساقه من طريق آخر من أصحاب الزهري بزيادة فيه وذلك الآخر ممن تكلم فيه فلا يحتج بزيادته .

وقد ذكر المؤلف - بعد - أن أصحاب المستخرجات لم يلتزموا موافقة الشيخين في ألفاظ الحديث بعينها .

---

(١) في هـ و ب الذي وهو خطأ .

(٢) سبقت لنا أمثلة للضعيف من صحيح ابن خزيمة .

(٣) في ي " بالشروط " .

(٤) كلمة له من ي وفي سائر النسخ "لهم" وهو خطأ لأن الضمير عائد لابي عوانه .

(٥) في ب " نبهوا "وهو خطأ .

(٦) هو الامام الحافظ الثبت شيخ الاسلام أبو بكر : احمد بن ابراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني الشافعي من تصانيفه : المستخرج على البخاري مات سنة ٣٧١ ، تذكرة الحفاظ ٣ : ٩٤٧ . ومعجم المؤلفين ١ : ١٣٥ .

٨٣

والسبب فيه أنهم أخرجوها من غير جهة / البخاري ومسلم فحينئذ ب ٣٩
يتوقف الحكم بصحة الزيادة على ثبوت الصفات المشترطة (١) في الصحيح
للرواة الذين بين صاحب المستخرج وبين من اجتمع (٢) مع صاحب
الأصل / الذى استخرج عليه وكلما كثرت الرواة بينه وبين من (٣) اجتمع هـ ١٩/أ
مع صاحب الأصل فيه افتقر الى زيادة التنقير (٤) وكذا كلما بعد
عصر المستخرج من عصر صاحب الأصل كان الاسناد كلما كثرت رجاله
احتاج الناقد له الى كثرة البحث عن أحوالهم ، فاذا روى البخاري -
مثلا - عن علي بن المديني عن سفيان بن عيينة عن الزهري حديثا ورواه
الاسماعيلي - مثلا - عن بعض مشايخه عن الحكم بن موسى (٥) عن الوليد
ابن مسلم (٦) / عن الاوزاعي عن الزهري واشتمل حديث الاوزاعي ي ١٩/أ
على زيادة على حديث ابن عيينة توقف الحكم بصحتها على تصريح الوليد
بسماعه من الاوزاعي ، وسماع الاوزاعي من الزهري ، لان الوليد بن
مسلم من المدلسين على شيوخه وعلى شيوخ شيوخه .

وكذا يتوقف على ثبوت صفات الصحيح لشيخ الاسماعيلي وقس على هذا
جميع ما في المستخرج .

وكذا الحكم في باقي المستخرجات .

---

(١) كلمة "المشترطة" من ى وفي باقي النسخ "المشتركة" .
(٢) كلمة "اجتمع" من ي وفي باقي النسخ "اجتمعت" والصواب ما في ي .
(٣) كلمة "من" من ي وهو الصواب وفي باقي النسخ "ما" .
(٤) في ب التقييد وهو خطأ .
(٥) الحكم بن موسى بن أبي زهير البغدادي القنطري صدوق من العاشرة مات سنة ٢٣٢/ خت م مد س ق . تقريب ١ : ١٩٣ . وتهذيب التهذيب ٢ : ٤٣٩ والكاشف ١ : ٢٤٧ .
(٦) الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، لكنه كثير التدليس والتسوية من الثامنة مات سنة ١٩٥ . التقريب ٢ : ٣٣٦ ، والكاشف ٣ : ٢٤٢ .

فقد رأيت بعضهم حيث يجد أصل الحديث اكتفى باخراجه ولو لم تجتمع الشروط في رواته .

بل رأيت في مستخرج أبي نعيم (٢) وغيره الرواية عن جماعة من الضعفاء ، لأن أصل مقصودهم / بهذه (٣) المستخرجات أن يعلوا اسنادهم ولم يقصدوا اخراج هذه الزيادات وانما وقعت اتفاقا - والله أعلم . ق ٢٢

ومن هنا / يتبين أن المذهب الذي اختاره المؤلف من سد باب النظر عن التصحيح غير مرضي ، لأنه منع الحكم بتصحيح الاسانيد التي جمعت شروط الصحة فأداه ذلك الى الحكم بتصحيح ماليس بصحيح ، فكان الاولى ترك باب النظر والنقد مفتوحا ، ليحكم على كل حديث بمايليق به - والله الموفق .

٥ - قوله / ع : هـ ١٩ ب

" والمراد بهذا العدد (يعني عدد أحاديث صحيح البخاري) رواية محمد بن يوسف الفربري (٤) فأما رواية حماد بن شاكر فهي دونها بمائتي حديث ، وانقص الروايات رواية ابراهيم بن معقل النسفي (٥) ،

ادعاء العراقي تفاوت العدد بين روايات البخاري

---

(١) في ب وقد .
(٢) هو الحافظ الكبير محدث عصره : احمد بن عبدالله بن احمد بن اسحاق الاصفهاني له مؤلفات منها : حلية الاولياء توفى سنة ٤٣٠ . تذكرة الحفاظ ٣ : ١٠٩٢ ومعجم المؤلفين ١ : ٢٨٢ وفتح الباري ١ : ٥ .
(٣) في ر و هـ " هذه " بدون الباء .
(٤) هو راوية صحيح البخاري رحل اليه الناس وسمعوا منه صحيح البخاري . مات سنة ٣٢٠ . اللباب ٢ : ٤١٨ ومعجم البلدان ٤ : ٢٤٦ .
(٥) هو الحافظ العلامة أبو اسحاق النسفي قاضي نسف وعالمها ومصنف المسند الكبير والتفسير وغير ذلك قال الخليلي هو حافظ ثقة مات سنة ٢٩٥ تذكرة الحفاظ ٢ : ٦٨٦ ومعجم المؤلفين ١ : ١١٥ . وفتح الباري ١ : ٥ .

فانها تنقص عن رواية الفربري ثلاثمائة حديث[١] انتهى .

وظاهر هذا أن النقص في هاتين الروايتين وقع من أصل التصنيف أو مفرقا من أثنائه ، لأنه اعترض على ابن الصلاح في اطلاقه هذه العدة من غير تمييز قاعدة[٢] . ر ١٩/ب

رد الحافظ على العراقي ادعاءه

وليس كذلك بل كتاب البخاري في جميع الروايات الثلاثة (كذا) في العدد سواء .

وانما حصل الاشتباه من جهة أن حماد بن شاكر[٣] وابراهيم بن معقل لما سمعا الصحيح على البخاري فاتهما[٤] من أواخر الكتاب شيء ، فروياه بالاجازة عنه .

وقد نبه على ذلك الحافظ ابوالفضل ابن طاهر[٥] وكذا نبه الحافظ أبو على الجياني[٦] في كتاب تقييد المهمل ، على ما يتعلق بابراهيم بن معقل

---

(١) التقييد والايضاح ص٢٧ قال العراقي هذا الكلام تعليقا على قول ابن الصلاح " وجملة ما في كتابه (يعني البخاري) الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالاحاديث المكرره .
وقام محمد فؤاد عبدالباقي بترقيم كتب صحيح البخاري وأبوابه وأحاديثه فبلغ عدد الاحاديث سبعة آلاف حديث وخمسمائة وثلاثة وستين حديثا ٧٥٦٣ .

(٢) هكذا في جميع النسخ .

(٣) هو أحد تلامذة البخاري واحد رواة الصحيح عنه قال الحافظ : " أظنه مات في حدود التسعين " فتح الباري ١ : ٥ .

(٤) في ب فاتها .

(٥) هو الحافظ العالم المكثر الجوال محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني رحالة مؤرخ من حفاظ الحديث له مؤلفات منها : اطراف الكتب الستة مات سنة ٥٠٧ تذكرة الحفاظ ٤ : ١٢٤٢ والأعلام ٧ : ٤١ .

(٦) هو الحافظ الامام الثبت محدث الاندلس الحسين بن محمد بن احمد الجياني الاندلسي أحد تلاميذ ابن عبدالبر له مؤلفات في مختلف الفنون منها : تقييد المهمل مات سنة ٤٥٨ . تذكرة الحفاظ ٤ : ١٢٣٣ - والأعلام ٢ : ٢٧٩ .

فروى بسنده اليه قال :

" وأما من أول كتاب الاحكام الى آخر الكتاب فاجازه لي البخاري" (١) .

قال ابوعلي الجياني : " وكذا فاته من حديث عائشة (رضي الله عنها) في قصة الافك في باب قوله تبارك وتعالى : " يريدون أن يبدلوا كلام الله " (٢) الى آخر الباب " (٣) .

وأما / حماد بن شاكر - ففاته من أثناء كتاب الاحكام الى آخر الكتاب" ب ٤١

فتبين أن النقص في رواية حماد بن شاكر وابراهيم بن معقل إنما حصل من طريان الفوت لا من أصل التصنيف .

فظهر أن / العدة في الروايات كلها سواء . ي ٣٤

وغايته أن الكتاب جميعه عن الفربري بالسماع .

وعند هذين بعضه لسماع وبعضه باجازه .

والعدة عند الجميع في أصل التصنيف سواء .

فلا اعتراض على ابن الصلاح في شيء مما أطلقه / - والله أعلم - . هـ ٢٠/أ

٦ - قوله ع : ولم يذكر عدة كتاب مسلم بالمكرر وهو يزيد على عدة كتاب البخاري بكثرة طرقه انتهى (٥) . وذكر الشيخ في شرح الالفية عن احمد ابن سلمة أن عدة كتاب مسلم بالمكرر اثناعشر الف حديث (٦)

---

(١) تقييد المهمل ل ١٤ : ب وعبارته : ان البخاري أجازله آخر الديوان في أول كتاب الاحكام الى آخر ما رواه النسفي من الجامع لان في رواية ابراهيم النسفي نقصان أوراق في آخر الديوان عن رواية الفربري ..)

(٢) سورة الفتح من الآية ١٥ ، ونقل الصنعاني كلام الجياني هذا في توضيح الأفكار ١ : ٥٧ .

(٣) تقييد المهمل ل ١٤ : ب .

(٤) في ر/أ بالسماع وبعضه بالاجازه .

(٥) التقييد والايضاح ص ٢٧ .

(٦) هذا النص في التقييد والايضاح ص ٢٧ ولم أجده في شرح الالفية ، ويجوز أن يكون الحافظ رآه في التقييد والايضاح وعزاه سهوا الى شرح الألفية . وهو أيضا في تذكرة الحفاظ ٢ : ٥٨٩ .

٨٧

وعن الشيخ محي الدين النووي أن عدته بغير المكرر نحو أربعة آلاف/(١) ر ٢٠/أ

قلت : وعندي فى هذا نظر . وانما لم يتعرض المؤلف لذلك ، لانه لم يقصد ذكر عدة ما فى البخاري حتى يستدرك عليه عدة ما في كتاب مسلم ،بل السبب فى ذكر المؤلف لعدة ما فى البخاري أنه جعله من جملة البحث فى أن الصحيح الذى ليس فى الصحيحين غير قليل خلافا لقول ابن الأخرم (٢) .

،لأن المؤلف رتب بحثه على مقدمتين : أ - احداهما : أن البخاري قال : "احفظ مائة ألف حديث صحيح"(٣) ب - والاخرى : أن جملة ما فى كتابه بالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا . فينتج أن الذي لم يخرجه البخاري من الصحيح أكثر مما خرجه .

والجواب عن هذا حاصل عند المؤلف من قوله :

"انهم قد يطلقون هذه العبارة على الموقوفات والمقطوعات والمكررات(٤) / ب ٤٢

فباعتبار ذلك يمكن صحة دعوى ابن الأخرم .

ويزيد ذلك وضوحا أن الحافظ أبابكر محمد بن عبد الله الشيباني المعروف بالجوزقي(٥) ذكر في كتابه المسمى بالمتفق انه استخرج على جميع ما في

---

(١) التقريب مع تدريب الراوي ص ٥١ وشرح الالفية للعراقي ١ : ٥٠ . وقد قام محمد فؤاد عبد الباقي المصري بتعداد أحاديث مسلم وترقيمها بارقام مسلسلة ف من أول حديث فى الكتاب الى آخره فبلغ عددها بغير المكرر ثلاثة آلاف وثلاثة وثلاثون حديثا ٣٠٣٣ .

(٢) هو الامام الحافظ محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري له مؤلفات منها : المستخرج على صحيح مسلم مات سنة ٣٤٤ تذكرة الحفاظ ٣ : ٨٦٤ والأعلام ٨ : ١٧ . وقول ابن الاخرم الذي أشار اليه الحافظ فى مقدمة ابن الصلاح ص٢٧ قال : قل مايفوت البخاري ومسلما مما يثبت من الحديث" .

(٣) تذكرة الحفاظ ٢ : ٥٥٦ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص١٦ وعبارته "الا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين وربما عد الحديث الواحد المروي باسنادين حديثين " فالحافظ ذكرها بالمعنى .

(٥) هو الحافظ الامام أبوبكر محدث نيسابور وصاحب الصحيح المستخرج على

الصحيحين حديثا حديثا ،فكان مجموع ذلك خمسة وعشرين ألف طريق وأربعمائة وثمانين طريقا فاذا كان الشيخان مع ضيق[(١)] شرطهما بلغ جملة ما فى كتابيهما بالمكرر هذا القدر ، فما لم يخرجاه من الطرق للمتون التى أخرجاها لعله يبلغ هذا القدر -أيضا ، ويزيد / وما لم يخرجاه هـ ٢٠/ب
من المتون من الصحيح الذي لم يبلغ شرطهما لعله يبلغ هذا القدر أيضا -أو يقرب منه ،فاذا انضاف إلى ذلك ما جاء من الصحابة والتابعين
تمت / العدة التي ذكر البخاري أنه يحفظها . ر ٢٠/ب
بل / ربما زادت على ذلك فصحت دعوى ابن الاخرم . ي ٣٥

أن الذي يفوتهما من الحديث الصحيح قليل (يعني مايبلغ شرطهما) بالنسبة إلى ماخرجاه -والله أعلم .

وأما قول النووي :

" لم يفت الخمسة الا القليل .[(٢)] فمراده من أحاديث الاحكام خاصة اما غير الاحكام فليس بقليل .[(٣)]

ومما يتعلق بالفائدة التي ذكرها الشيخ وهى عدة كتاب مسلم المكرر -ماذكره الجوزقي -أيضا -فى المتفق . أن جملة ما اتفق الشيخان على اخراجه من المتون فى كتابيهما ألفان وثلاثمائة وستة وعشرون حديثا .[(٤)] فعلى هذا جملة مافى الصحيحين خمسة آلاف حديث وستمائة حديث وخمسون حديثا تقريبا [هذا][(٥)] على مذهب الجوزقي ، لأنه بعد المتن

= صحيح مسلم وكتاب المتفق الكبير يكون فى ثلاثمائة جزء روى عن أبي العباس السراج وآخرين وعنه الحاكم أبوعبدالله وآخرون ماتسنة ٣٨٨ . تذكرة الحفاظ ٣ : ١٠١٣ ومعجم المؤلفين ١٠ : ٢٤٠ .

(١) فى ب صدق (٢) فى ر قليل

(٣) التقريب مع تدريب الراوى ص ٤٧ .

(٤) ألف محمد فؤاد عبدالباقي كتابا سماه اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان فبلغ عدد الاحاديث المتفق عليها الشيخان الفي حديث وستة أحاديث ٢٠٠٦ وقد رقمها ترقيما دقيقا من أولها الى آخر حديث منها

(٥) الزيادة من ي .

اذا اتفقا على اخراجه ولو من حديث صحابيين حديثا واحدا : كما :
اذا خرج البخاري المتن من طريق أبي هريرة - رضي الله عنه - وخرجه
مسلم / من س طريق انس - رضي الله عنه - وهذا غير جار[(١)] على ب ٤٣
اصطلاح جمهور المحدثين ، لأنهم لا يطلقون الاتفاق الا على ما اتفقا
على اخراج اسناده ومتنه معا . وعلى هذا فتنقص العدة كما[(٢)] ذكر
الجوزقي قليلا (ويزيد عدد[(٣)] الصحيحين في الجملة فلعله : يقرب من
سبعة آلاف بلا تكرير - والله أعلم - .

وهذه الجملة تشتمل على الأحكام الشرعية وغيرها من ذكر الأخبار
عن الاحوال الماضية من بدء الخلق وصفة المخلوقات / وقصص الانبياء ه ١٢/١
والامم وسياق المغازي والمناقب والفضائل والأخبار عن الاحوال الآتية
من الفتن والملاحم واشراط الساعة والبرزخ والبعث وصفة النار وصفة الجنة
وغير ذلك والأخبار عن فضائل الاعمال وذكر الثواب والعقاب / وأسباب ر ٢١/أ
النزول . وكثير من هذا قد يدخل في الأحكام .
وكثير منه لا يدخل فيها .

فأما ما يتعلق بالاحكام خاصة . فقد ذكر ابو جعفر محمد بن الحسين
البغدادي[(٤)] في كتاب التمييز له عن الثوري وشعبة ويحي بن سعيد
القطان وابن مهدي واحمد بن حنبل وغيرهم أن جملة الأحاديث المسندة
عن / النبي - صلى الله عليه وسلم - (يعني الصحيحة بلا تكرير) ي ٣٦
أربعة آلاف وأربعمائة حديث .

---

(١) في ه جاير
(٢) كذا في جميع النسخ ولعل الصواب "فيما" .
(٣) في ر ويزيد على عدد بزيادة على ولا داعي لها
(٤) لعله : محمد بن الحسين أبو جعفر البرجلاني صاحب كتاب الزهد والرقائق
نسبة إلى برجلان قال ابن الاثير في اللباب سكن بغداد وقال في الأعلام
فاضل بغدادي من الحنابلة وقال الخطيب سمع الحسين بن علي الجعفي
وزيد بن الحباب وقال ابن أبي يعلى : حدث محمد هذا والبغوي عن
احمد وبين وفاة البرجلاني والبغوي تسع وتسعون سنة . مات سنة ٢٣٨ .
تأريخ بغداد ٢ : ٢٢٢ . وطبقات الحنابلة ١ : ٢٩٠ واللباب ١ : ١٣٤ ،
والأعلام ٦ : ٣٧٧ .

وعن اسحاق بن راهويه (١) انه سبعة آلاف ونيف .

وقال احمد بن حنبل وسمعت ابن مهدي يقول : الحلال والحرام من ذلك ثمانمائة حديث .

وكذا قال اسحاق بن راهويه عن يحي بن سعيد

(وذكر القاضي أبو بكر ابن العربي (٢)) أن الذي في الصحيحين من أحاديث الأحكام نحو الفي حديث .

وقال ابوداود السجستاني (٣) عن ابن المبارك : تسعمائة ومرادهم بهذه العدة ما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم من/أقواله الصريحة في ب ٤٤ الحلال والحرام - والله أعلم - .

وقال كل منهم بحسب مايصل اليه . ولهذا اختلفوا (٤)

٧ - قولـــه ع :

والزيادات الموجودة في كتاب الحميدي ليست في واحد مـــن الكتابين .

---

(١) هو اسحاق بن ابراهيم بن مخلد الحنظلي ابو محمد بن راهويه المروزي ثقة حافظ مجتهد قرين احمد بن حنبل . ذكر ابوداود انه تغير قبل موته بيسير مات سنة ٢٣٨ / خ م د ت س . تقريب ١ : ٥٤ وتذكرة الحفاظ ٢ : ٤٣٣ .

(٢) مابين القوسين سقط من ى .
وهو العلامة الحافظ القاضي أبوبكر محمد بن عبدالله بن محمد الاشبيلي من حفاظ الحديث وبرع في الأدب والبلاغة وبلغ رتبة الاجتهاد له مؤلفات منها شرح الترمذي وأحكام القرآن مات سنة ٥٤٣ تذكرة الحفاظ ٤ : ١٢٩٤ والأعلام ٧ : ١٠٦ .

(٣) هو الامام الحافظ سليمان بن الاشعث بن إسحاق الازدي مصنف السنن وغيرها ثقة حافظ من كبار العلماء مات سنة ٢٧٥ / ت س . تقريب ١ : ٣٢١ وتذكرة الحفاظ ٢ : ٥٩١ .

(٤) نقل الصنعاني هذه الاقوال في توضيح الافكار ١ : ٦٢ من قوله : ذكر أبوجعفر البغدادي إلى هنا .

الا أنه كان ينبغي التنبيه على حكم تلك التتمات لتكمل الفائدة .

والدليل على ما ذهبنا اليه من أن الحميدى أظهر / اصطلاحه ى ٣٧
لمايتعلق بهذه الزيادات موجود في خطبة كتابه اذ قال في أثناء
المقدمة ما نصه :

" وربما أضفنا الى ذلك نبذا مما نبهنا له من كتب / أبي الحسن ب ٤٥
الدارقطني .

وأبي بكر الاسماعيلي وأبي بكر الخوارزمي (١) (يعني البرقاني) وأبي مسعود
الدمشقي (٢) وغيرهم من الحفاظ الذين عنوا بالصحيح مما يتعلق بالكتابين
من تنبيه على غرض أو تتميم لمحذوف أو زيادة من (٣) شرح أو بيان لاسم ونسب
أو كلام على اسناد أو تتبع لوهم (٤) ".

فقوله : تتميم لمحذوف أو زيادة " .
هو غرضنا هنا / وهو يختص بكتابي الاسماعيلي والبرقاني ، لانهما ه ٢٢/أ
استخرجا على البخاري . واستخرج البرقاني على مسلم .

وقوله : " من تنبيه على غرض أو كلام على اسناد أو تتبع لوهم أو بيان لاسم
أو نسب " . يختص بكتابي الدارقطني وأبي مسعود . ذاك في " كتاب
التتبع " وهذا في " كتاب الاطراف " .

---

(١) هو الامام الحافظ شيخ الفقهاء والمحدثين أبوبكر احمد بن محمد بن احمد بن غالب الخوارزمي البرقاني الشافعي شيخ بغداد صنف التصانيف وخرج على الصحيحين . مات سنة ٤٢٥ تذكرة الحفاظ ٣ : ١٠٧٤ ومعجم المؤلفين ٢ : ٧٤ .

(٢) هو ابراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (ابومسعود) محدث حافظ من مؤلفاته ، الاطراف على الصحيحين . مات سنة ٤٠٠ تذكرة الحفاظ ٣ : ١٠٦٨ ومعجم المؤلفين ١ : ١٠١ .

(٣) في " ر " في .

(٤) رجعت الى الجمع بين الصحيحين ١ : ل أ فما بعدها في المقدمة وكان الكلام فيها في غاية الغموض ومع ذلك فقد استطعت أن أنقل منها الكلام الآتي : " قال الحميدى " نثلنا من الأئمة المخرجين على الصحيحين وأصحاب التعاليق كأبي بكر البرقاني وأبي مسعود الدمشقي وخلف الواسطي وغيرهم من الأئمة وانما فعلوا ذلك لتعجل الناظر في الاحاديث معرفة من رواها من الصحابة ومن رواها عنهم ومعرفة ما لحق بها مما هو على شرط اسنادهما أو ما يقع للباحث مما يريد اعتباره من الصحيح " ل ٤/أ) .

زعم العراقى ان الحميدى لم يذكر اصطلاحا فى الزيادات

ولم يروها الحميدى باسناده فيكون حكمها حكم المستخرجات ولا أظهر لنا اصطلاحا انه يزيد فيه زوائد التزم فيها الصحة فيقلد فيها (١) " انتهى .

وقد اعتمد شيخنا رحمه الله تعالى هذا فى منظومته فقال :

ه ٢١

وليت اذ زاد الحميدى ميزا (٢) / .....

وشرح ذلك بمعنى الذى ذكره هنا أن الحميدى (٣) لم يميز الزيادات التى زادها فى الجمع (٤) ولا اصطلح على أنه لا يزيد الا ما صح فيقلد فى ذلك . وكان شيخنا (رضى الله عنه) قلد فى هذا غيره والا فلو راجع كتاب الجمع بين الصحيحين لرأى فى خطبته ما دل على ذكره لاصطلاحه فى هذه الزيادات وغيرها .

ولو تأمل المواضع الزائدة لرآها معزوة الى من زادها من أصحاب المستخرجات/ ر ٢١/ب

وتبعه على ذلك الشيخ سراج الدين النحوى ، فالحق فى " كتابه المقنع (٥) " ماصورته : " هذه الزيادات ليس لها حكم الصحيح ، لانه ما رواها بسنده كالمستخرج ولا ذكر أنه يزيد الفاظا واشترط فيها الصحة حتى يقلد فى ذلك " .

وقال شيخنا شيخ الاسلام أبو حفص البلقينى فى " محاسن الاصطلاح " فى هذا الموضع ماصورته : وفى " الجمع بين الصحيحين " للحميدى تتمات لا وجود لها فى الصحيحين " وهو كما قال ابن الصلاح

---

(١) التقييد والايضاح ص ٢٩ .

(٢) كذا فى جميع النسخ مميزا بميمين . وهو خطأ والصواب من ألفية العراقي ص ١٩

(٣) الحافظ الثبت الامام ابو عبد الله محمد بن أبى نصر فتوح الحميدى الازدى الاندلسى الميورقى الظاهرى حدث عن ابن حزم فأكثر وعن ابن عبد البر له موءلفات : جذوة المقتبس فى اخبار علماء الاندلس والجمع بين الصحيحين . مات سنة ٤٨٨ تذكرة الحفاظ ٤ : ١٢١٨ ومعجم الموءلفين ١١ : ١٢١ .

(٤) شرح العراقى لالفيته ١ : ٦٣ .

(٥) فى ى و ر / ب تبع بدل كلمة المقنع وهو خطأ .

وقوله : "مما يتعلق بالكتابين" . احترز به عن تصانيفهم التى لا تتعلق بالصحيحين ، فانه لم ينقل منها شيئا هنا .

فهذا الحميدى قد أظهر اصطلاحه فى خطبة كتابه .

ثم انه فيما تتبعته من كتابه اذا ذكر الزيادة فى المتن يعزوها لمن (١) زادها من / أصحاب المستخرجات وغيرها / فان عزاها لمن استخرج أقرها ر ٢٢/ أ
وان عزاها لمن لم يستخرج تعقبها غالبا ، لكنه تارة يسوق الحديث من الكتابين أو من أحدهما ثم يقول : مثلا : زاد فيه فلان كذا .

وهذا لا اشكال فيه وتارة يسوق الحديث والزيادة جميعا فى نسق واحد ثم يقول به فى عقبه مثلا - :

اقتصر منه البخارى على كذا وزاد فيه الاسماعيلى كذا وهذا يشكل على الناظر غير المميز ، لانه اذا نقل منه حديثا برمته واغفل كلامه بعده وقع فى المحذور الذى حذر منه ابن الصلاح ، لأنه حينئذ يعزو الى أحد الصحيحين ماليس فيه فهذا (٢) الحامل لابن الصلاح على الاستثناء المذكور .

حيث قال - عن الحميدى /... الى آخره (٣) . ب ٤٦

١ - فمن أمثلة ذلك : انه قال - فى مسند العشرة فى حديث
طارق / بن شهاب عن أبى بكر - رضى الله عنه فى قصة وفد ى ٣٨
بزاخة (٤) من أسد وغطفان وأن أبا بكر - رضى الله عنه - خيرهم بين

---

(١) فى "ب" الى من

(٢) فى ب وهو ى فهى وهو خطأ

(٣) كلام ابن الصلاح فى مقدمته ص١٩ : "غير أن الجمع بين الصحيحين للحميدى الاندلسى منها يشتمل على زيادة تتمات لبعض الاحاديث كما قدمنا ذكره فربما نقل من لا يميز بعض مايجده فيه عن الصحيحين أو أحدهما وهو مخطئ لكونه من تلك الزيادات التى لا وجود لها فى واحد من الصحيحين .

(٤) قال الحافظ : بزاخة ماء لطىء والمجلية - بضم الميم وسكون الجيم بعدها لام مكسورة ثم تحتانية من الجلاء ومعناها الخروج من جميع المال . والمخزية - بخاء معجمة وزاى - مأخوذة من الخزى ومعناها القرار على الذل والصغار فتح ١٣ : ٢١٠ . وانظر النهاية لابن الاثير ١ : ٣٩٠ .

الحرب المجلية (١) والسلم المخزية (٢) - فساق الحديث بطوله وقال فى آخره :
" اختصره البخارى فأخرج طرفا منه (٣).
وأخرجه بطوله أبوبكر البرقانى " (٤).

٢ - ومن ذلك : قوله - فى مسند أبى سعيد الخدرى / رضى الله عنه هـ ٢٢/ب
عن أبى صالح عن أبى سعيد - رضى الله عنه قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مثلى ومثل النبيين كمثل رجل بنى دارا وأتمها الا لبنة قال فجئت أنا فأتممت تلك اللبنة " .
قال الحميدى : أحال به مسلم على حديث أبى هريرة (٥) - رضى الله عنه - فى هذا المعنى ولم يسق من حديث أبى سعيد - رضى الله عنه - الا (٦) قوله مثلى ومثل النبيين ثم قال : فذكر نحوه .

قال الحميدى : وحديث أبى هريرة - رضى الله تعالى عنه - الذى أحال عليه أزيد لفظا وأتم معنى . ومتن حديث أبى سعيد (٧) - رضى الله عنه - هو الذى أوردناه بينه أبو بكر البرقانى " .

---

(١) انظر التخريج فى الصفحة السابقة هامش رقم اربعة
(٢) " " " " " " "
(٣) خ ٩٣ - كتاب الاحكام ٥١ - باب الاستخلاف حديث ٧٢٢١ . عن طارق ابن شهاب عن أبى بكر - رضى الله عنه - قال لوفد بزاخة تتبعون اذناب الابل حتى يرى الله خليفة نبيه - صلى الله عليه وسلم والمهاجرين أمرا يعذرونكم به " وتحفة الاشراف حديث ٦٥٩٨ ، جـ ٥ : ص ٤٩٤ .
(٤) الجمع بين الصحيحين ١ : ل ١١ / ب) .
(٥) حديث أبى هريرة فى مسلم ٤٣ - كتاب الفضائل ٧ - باب ذكر كونه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين حديث ٢٠ - ٢٣ .
(٦) فى ب الى وهوخطأ لان مسلما ساق قوله مثلى ومثل النبيين " ٤٣ - كتاب الفضائل حديث ٢٤ .
(٧) هوالصحابى الجليل سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الانصارى له ولأبيه صحبة استصغر بأحد ثم شهد ما بعدها وروى الكثير فقيه نبيل توفى سنة ٧٤ / ع تقريب ١ : ٢٨٩ والكاشف ١ : ٣٥٣ وتذكرة الحفاظ ١ : ٤٤ .

٣ - ومنها :
ما ذكره في مسند عبدالله بن مسعود - رضى الله عنه في / ر ٢٢/ب
افراد البخارى عن هزيل (١) عن ابن مسعود - رضى الله عنه - قال :
" ان أهل الاسلام لا يسيبون وان أهل الجاهلية كانوا يسيبون " (٢)
قال الحميدى : "اختصره البخارى ولم يزد على هذا .
وأخرجه بطوله أبو بكر البرقانى من تلك الطريق عن هزيل قال : جاء
رجل الى عبدالله - رضى الله عنه - فقال :
انى أعتقت عبدًا لى سائبة فمات وترك مالا ولم يدع وارثا . فقال عبدالله
- رضى الله عنه - :
ان أهل الاسلام لا يسيبون كأهل الجاهلية ، فانهم كانوا يسيبون ،
فأنت ولي نعمته ولك ميراثه . فان تأثمت (٣) أو تحرجت في شيء فنحن
نقبله ونجعله في بيت المال " (٤) .

٤ - ومنها ما ذكره في مسند أبي هريرة - رضى الله تعالى عنه - قال :
الحديث الحادى والثلاثون (يعني من افراد / البخارى) ى ٣٩
عن أبي سعيد المقبرى كيسان (٥) عن أبي هريرة - رضى الله تعالى عنه -
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . " من / لم يدع قول الزور هـ ٢٣/أ
والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه " .

---

(١) هزيل بن شرحبيل الاودى الكوفى ثقة مخضرم من الثانية / خ ، ٤
تقريب ٢ : ٣١٧ والكاشف ٣ : ٢٢٠ وقال عن طلحة وابن مسعود ولم
يذكر احد منهما سنة وفاته .

(٢) خ ٨٥ - كتاب الفرائض ٢٠ - باب ميراث السائبة حديث ٦٧٥٣ .

(٣) تأثمت بالمثلثة قبل الميم : خشيت أن تقع في الاثم وتحرجت بالحاء المهملة
ثم الجيم بمعناه فتح ١٢ : ٤١ ثم انه في جميع النسخ تأثمت وتحرجت بالواو
بدون همز والتصحيح من الفتح ١٢ : ٤١ . فان فيه أو تحرجت وقال بعده
" وفي رواية العدنى فان تحرجت ولم يشك .

(٤) الجمع بين الصحيحين ١ : ل ٧٥ / أ والفتح ١٢ : ٤١ . الا أنه عزاه
للاسماعيلي ولعله سبق قلم .

(٥) كيسان ابوسعيد المقبرى ، المدنى مولى أم شريك ويقال : هو الذى
يقال له العباس ، ثقة ثبت من الثانية مات سنة ١٠٠ / ع . تقريب ٢ : ١٣٧
والكاشف ٣ : ١٢ .

قال الحميدى :[١] " أخرجه أبوبكر البرقانى فى كتابه من حديث احمد بن يونس[٢] عن ابن أبى ذئب[٣] عن سعيد المقبرى عن أبيه وهو الذى أخرجه البخارى[٤] من طريقه فزاد فيه والجهل بعد قوله والعمل به" انتهى .

فانظر كيف لم يسامح بزيادة لفظة واحدة فى المتن حتى بينها وأوضح أنها مخرجة من الطريق التى أخرجها البخارى . فمن يفصل هذا التفصيل كيف يظن به أنه لا يميز بين ألفاظ الصحيحين اللذين جمعهما وبين الالفاظ المزيدة فى رواية غيرهما .

٥ - ومنها : ما ذكره فى مسند عبدالله بن عباس - رضى الله عنهما - فى افراد البخارى عن أبى السفر سعيد بن يحمد[٥] قال : سمعت ابن عباس - رضى الله عنهما - يقول : يا أيها الناس (اسمعوا منى ما أقول لكم واسمعونى ما تقولون ولا تذهبوا / فتقولوا : قال ابن عباس ر ٢٣/أ

---

(١) الجمع بين الصحيحين ٣ : ل ١٣٤ / أ . وانظر الفتح ٤ : ١١٧ .

(٢) احمد بن عبدالله بن يونس الحافظ ابو عبدالله اليربوعى الكوفى عن ابن أبى ذئب والثورى وعنه خ م/د مات سنة ٢٢٧ الكاشف ١ : ٦٣ والتقريب ١ : ١٩ .

(٣) هو محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبى ذئب القرشى العامرى أبو الحارث المدنى ثقة فقيه فاضل من السابعة مات سنة ١٥٨ /ع . تقريب ٢ : ١٨٤ والخلاصة ص ٣٤٨ .

(٤) فى ٣٠ - كتاب الصوم ٨ - باب من لم يدع قول الزور والعمل به فى الصوم حديث ١٩٠٣ و ٧٨ - كتاب الادب ٥١ - باب قول الله تعالى (واجتنبوا قول الزور) حديث ٦٠٥٧ وفيه زيادة" والجهل" .

(٥) سعيد بن يحمد - بضم التحتانية وكسر الميم - أبو السفر - بفتح المهملة والفاء الهمدانى الثورى الكوفى ثقة من الثالثة مات سنة ١١٢ أو بعدها بسنة / ع . تقريب ١ : ٣٠٨ والكاشف ١ : ٣٧٤ .

من طاف بالبيت ، فليطف من وراء الحجر ولا تقولوا الحطيم (١) ، فان الرجل فى الجاهلية كان يحلف فيلقى سوطه أو نعله أو قوسه (٢) لم يزد (يعنى البخارى) (٣) .

وزاد البرقانى فى الحديث بالاسناد المخرج به : " وأيما صبى حج به أهله فقد قضت حجته عنه ما دام صغيرا فاذا بلغ فعليه حجة أخرى .

وأيما / عبد حج به أهله ، فقد قضت (حجته) (٤) عنه ما دام عبدا فاذا اعتق فعليه حجة أخرى . ب ٤٨

ومن المواضع التى (٥) تعقبها على غير أصحاب المستخرجات ما حكاه فى مسند جابر عن أبى مسعود الدمشقى أنه قال - فى الاطراف : حديث أبى خيثمة زهير بن معاويه (٦) عن أبى الزبير عن / جابر - رضى الله عنه - قال : جاء سراقة (٧) فقال : يارسول الله : بين لنا ديننا كأنا خلقنا الآن . أرأيت عمرتنا هذه لعامنا / أو للأبد ؟ قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : " بل للأبد " . هـ ٢٢ / ب ى ٤٠

---

(١) قال ابن الاثير فى النهاية ١ : ٤٠٣ وفى حديث توبة كعب بن مالك ان يحطمكم الناس أى يدوسونكم ويزدحمون عليكم ومنه سمى حطيم مكة وهو ما بين الركن والمقام وقيل : هو الحجر المخرج منها سمى به لأن البيت رفع وترك هو محطوما وقيل لأن العرب كانت تطرح فيه ما طافت به من الثياب فتبقى حتى تتحطم بطول الزمان " .

(٢) خ ٦٣ - كتاب مناقب الانصار باب القسامة فى الجاهلية حديث ٣٨٤٨ .

(٣) فى هامش كل من ر / أ و هـ زيادة جملة " على هذا " بعد لفظة البخارى .

(٤) الزيادة من ى .

(٥) فى ر و هـ الذى وهو خطأ .

(٦) زهير بن معاوية بن خديج ابو خيثمة الجعفى الكوفى ثقة ثبت من السابعة مات سنة ١٧٣ / ع . تقريب ١ : ٢٦٥ والكاشف ١ : ٣٢٧ وفى ب حديث أبى خيثمة عن زهير " وهو خطأ

(٧) سراقة بن مالك بن جعشم - بضم الجيم والمعجمة بينهما عين مهملة - الكنانى ثم المدلجى ، أبوسفيان صحابى مشهور من مسلمة الفتح - مات فى خلافة عثمان سنة ٢٤ وقيل بعدها . / بخ ٤ . تقريب ١ : ٢٨٤ والكاشف ١ : ٣٤٩ .

قالــوا : يا رسول الله : فبين لنا ديننا كأنا خلقنا الآن فيم العمل اليوم ...؟ : الحديث .

قال ابو مسعود : " رواه مسلم عن أحمد (يعني ابن يونس) ويحى (يعني ابن يحيى) يعني كلاهما عن زهير .

قال الحميدى : كذا قال ابومسعود . والحديث عند مسلم في القدر (١) كما قال عن احمد ويحى (٢) ، وليس فيه هذه القصة التي في العمرة .

قال الحميدى : والحديث في الأصل أطول من هذا ، وانما أخرج مسلم منه ما أراد وحذف الباقي .

وقد أورده بطوله أبوبكر البرقاني في كتابه بالاسناد من حديث زهير ثم ساقه الحميدى من عند البرقاني بتمامه (٣) .

وهذا غاية في التمييز والتبيين والتحرى .

---

(١) م ٤٦ — كتاب القدر حديث ٨ والأمر كما قال الحميدى ليس فيه ذكر العمرة أما سؤال سراقة عن العمرة فهو في كتاب الحج ١٧ - باب وجوه الاحرام أخر حديث ١٤١ من طريق عطاء عن جابر .

(٢) يحى بن يحى بن بكير بن عبدالرحمن التميمي أبوزكريا ، النيسابورى ثقة ثبت امام من العاشرة مات سنة ٢٢٦ على الصحيح / خ م ت س تقريب ٢ : ٣٦٠ والكاشف ٣ : ٢٧١ .

(٣) الجمع بين الصحيحين ٢ : ل ٢٥٥ / ب وساقه الحميدى بتمامه كما قال الحافظ ومنه "عن أبي الزبير عن جابر قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم : مهلين بالحج ومعنـا النساء والولدان فلما قدمنا مكة طفنا بالبيت وبالصفا والمـروة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من لم يكن معه هدى فليحلل ... فجاء سراقة بن مالك بن جعشم فقال : يا رسول الله : أرأيت عمرتنا هذه ألعامنا أم للأبد فقال : للأبد فقال : يا رسول الله بين لنا ديننا كأنا خلقنا الآن . أرأيت العمل الذى نعمل الآن أفيما جفت به الاقلام وجرت به المقادير ثم ذكر الحديث الى آخره بنحـو ما قدمنا وقد فرقه بعض الرواة ثلاثة أحاديث وافرد لكل واحد منها اسنادا " انتهى .

٧ - ونظير هذا سواء . قال ابومسعود - أيضا - فى ترجمة قرة ابن خالد (١) عن أبى الزبير عن جابر - رضى الله عنه قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لقى الله تعالى لا يشرك به شيئا دخل الجنة ومن لقيه يشرك به شيئا دخل النار" (٢) / ر ٢٣/ب
قال : ودعا (٣) رسول الله - صلى الله عليه وسلم بصحيفة عند موته ، فأراد أن يكتب لهم كتابا لا يضلوا بعده ، فكثر اللغط وتكلم عمر - رضى الله تعالى عنه - فرفضها رسول الله - صلى الله عليه وسلم " .
قال الحميدى : " من قوله : ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره ليس عند مسلم (٤) وهو فى الحديث اخرجه بطوله البرقانى من حديث قرة ولكن / مسلما اقتصر على ما أراد منه (٥) . ب ٤٩

٨ - ومن ذلك : ما ذكره فى حديث ابن عباس عن علي - رضى الله عنهم قال : نهانى رسول الله صلى الله عليه وسلم - عن القراءة فى الركوع والسجود (٦) / قال : وزاد فى الاطراف فى رواية ابن عباس عن على - رضى الله عنهم النهى عن خاتم الذهب وليس ذلك عندنا فى أصل كتاب مسلم . هـ ٢٤/ أ
قال الحميدى : ولعله قد وجد فى نسخة أخرى (٧) .

---

(١) قرة بن خالد السدوسى ، البصرى ثقة ضابط من السادسة مات سنة ١٥٥/ ع . تقريب ٢: ١٢٥ والكاشف ٢: ٣٩٩ وقال : مات سنة ١٥٤ .
(٢) م ١ - كتاب الايمان ٤٠ - باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة حديث ١٥٢ . وتحفة الاشراف ٢: ٣٣٦ حديث ٢٩٠٠ .
(٣) الواو سقطت من ب .
(٤) والواقع كما ذكر الحميدى فان مسلما أورد منه الى قوله ومن لقيه يشرك به شيئا دخل النار .
(٥) الحميدى الجمع بين الصحيحين .
(٦) م ٤ - كتاب الصلاة ٤١ - باب النهى عن قراءة القرآن فى الركوع والسجود حديث ٢١٢ وليس فيه النهى عن خاتم الذهب .
(٧) الجمع بين الصحيحين ١ : ل ٤٦ : أ)

٩ - وقال في مسند أبي هريرة - رضي الله عنه في الحديث الثالث عن أنس بن مالك عن / أبي هريرة - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : قال الله عز وجل : " اذا تقرب عبدي مني شبرا تقربت منه ذراعا واذا تقرب مني ذراعا تقربت منه باعا واذا أتاني يمشي أتيته هرولة "(١) ب ٤١/أ

لفظ(٢) حديث مسلم ، زاد أبو مسعود - رضي الله عنه - "وان هرول سعيت اليه والله تعالى أسرع بالمغفرة " .

قال الحميدي : لم أر هذه الزيادة في الكتابين .(٣)

قلت : والزيادة المذكورة تفرد بها محمد بن أبي السري العسقلاني(٤) ولم يخرجا له . وقد بينت ذلك في تغليق التعليق .(٥)

فهذه الأمثلة توضح أن الحميدي يميز الزيادات التي يزيدها هو أو غيره خلافا لمن نفى ذلك والله أعلم .

وقد قرأت في كتاب (الحافظ أبي سعيد)(٦) العلائي في علوم الحديث له(٧) قال - لما ذكر المستخرجات - : ومنها : المستخرج على البخاري للاسماعيلي . والمستخرج على الصحيحين للبرقاني وهو مشتمل على / زيادات كثيرة في تضاعيف متون الاحاديث وهي التي ذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين منبها عليها " . ر ٢٤/أ

هذا لفظه بحروفه وهو عين المدعى - ولله الحمد .

---

(١) خ ٩٧ - كتاب التوحيد - باب ٤٩ حديث ٧٥٣٧ ، م - ٤٨ - كتاب الذكر ٦ - باب فضل الذكر والدعاء حديث ٢ . كلاهما من طريق انس عن أبي هريرة .

(٢) في هامش ر و هـ : ظ هذا لفظ " .

(٣) الجمع بين الصحيحين ٣ : ل ٥٧ / أ) .

(٤) محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن الهاشمي مولاهم العسقلاني المعروف بابن أبي السري صدوق عارف له أوهام كثيرة من العاشرة مات سنة ٢٣٨ / د . تقريب ٢ : ٢٠٤ والكاشف ٣ : ٩٢ .

(٥)

(٦) في ب أبي سلمة كما سقطت منها كلمة " الحافظ

(٧) كلمة له ليست في ر .

٢٥ - قوله ص : / ب ٥٠

" فليس لك أن تنقل حديثا منها[١] وتقول : هو على هذا الوجه في كتاب البخارى ومسلم الا أن تقابل لفظه أو يكون الذى أخرجه قد قال: اخرجه البخارى[٢] " بهذا اللفظ .

قلت : محصل هذا أن مخرّج الحديث اذا نسبه الى تخريج بعض المصنفين فلا يخلو :

اما أن يصرح[٣] / بالمرادفة أو بالمساواة أو لا يصرح . ان صرح ... ك ٤٢/ب
وان لم يصرح كان على الاحتمال .

فاذا كان على الاحتمال فليس لأحد أن ينقل الحديث منها[١] ويقول : هو على هذا الوجه فيهما ، لكن هل له أن ينقل منه ويطلق كما أطلق ؟ هذا محل بحث وتأمل .

فائـــــــدة

استنكر ابن دقيق العيد عزو المصنفين على أبواب الاحكام الاحاديث الى تخريج البخارى ومسلم مع تفاوت المعنى ، لأن من شأن من[٤] هذه حاله أن يستدل على صحة / ما بوب . ى ٤٢
فاذا ساق الحديث باسناده ثم عزاه لتخريج أحدهما أوهم الناظر فيه انه عند صاحب الصحيح كذلك ، ولو كان ما أخرجه صاحب الصحيح لا يدل على مقصود التبويب فيكون فيه تلبيس غير لائق ثم ان فيه (مفسدة[٥] أيضا) من جهة أخرى وهو احتمال أن يكون فى اسناد صاحب المستخرج من لا يحتج به كما بيناه غير مرة ، فاذا ظن الظان أن صاحب الصحيح أخرجه بلفظه قطع نظره عن البحث عن أحوال رواته اعتمادا على صاحب الصحيح ، والحال أن صاحب

---

(١) كلمة منها فى الموضعين سقطت من ب .
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٩ .
(٣) فى ى يصح .
(٤) كلمة من ليست فى ى و ب وهى فى ر و هـ ملحقة من المصححين .
(٥) كلمة " مفسدة " فى ى قدمت على كلمة " أيضا " .

الصحيح لم يخرج ذلك فيوهم فاعل ذلك ما ليس بصحيح صحيحا هذا معنى كلامه .

ثم قال : ولا / ينكر هذا على من صنف على غير الابواب كأصحاب ٢٤ر٢/ب
المعاجم (١) والمشيخات (٢) ، فان مقصودهم أصل الاسناد لا الاستدلال بالفاظ المتون - والله أعلم .

٢٦ - قولـــه ص :

" بخلاف الكتب المختصرة من الصحيحين ، فان مصنفيها نقلوا فيها ألفاظ الصحيحين أو أحدهما " (٣) محصله / أن اللفظان كان ب ٥١
متفقا فذاك ، وان كان مختلفا فتارة يحكيه على وجهه وتارة يقتصر هـ ٢٥/أ
على لفظ أحدهما ، ويبقى ما اذا كان كل منهما أخرج من الحديث جملة لم يخرجها الآخر فهل للمختصر أن يسوق الحديث مساقا واحدا وينسبه اليهما ويطلق ذلك أو عليه أن يبين ؟ .

هذا محل تأمل .

ولا يخفى الجواز وقد فعله غير واحد - والله أعلم -

---

(١) المعجم في اصطلاح المحدثين ما تذكر فيه الاحاديث على ترتيب الشيوخ سواء يعتبر تقدم وفاة الشيخ أم توافق حروف الهجاء أو الفضيلة ولكن الغالب هو الترتيب على حروف الهجاء ومن هذا القسم المعاجم الثلاثة للطبراني " مقدمة تحفة الاحوذي ص ٦٦ .

(٢) المشيخات : جمع مشيخة - بفتح الميم وكسر الشين واسكان الياء - وهي جمع شيخ وتطلق على الكتب التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم أو اجازوه وان لم يلقهم .
انظر مقدمة العجالة النافعة ص ١٤ وهامش تدريب الراوي ص ١٥٣ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١٩ .

قوله

٢٧ - قوله ص : في ذكر المستدرك للحاكم :

" وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به فالاولى أن نتوسط في أمره ... " الى آخر كلامه (١).

أقول : حكى الحافظ أبو عبد الله الذهبي (٢) عن ابى سعيد المالينى (٣) أنه قال : " طالعت المستدرك على الشيخين الذى صنفه الحاكم من أوله الى آخره فلم أر فيه حديثا على شرطهما " (٤).

زعم المالينى أنه ليس في المستدرك حديث على شرط الشيخين

---

(١) بقية كلامه " فنقول : ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الائمة ان لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به الا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه " مقدمة ابن الصلاح ص ١٨ .

(٢) هو العلامة الحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان ابن قايماز بن عبد الله التركماني الاصل الفارقي صاحب التصانيف الكثيرة المفيدة جمع تأريخ الاسلام فأربى فيه على من تقدم بتحرير أخبار المحدثين وله طبقات الحفاظ وميزان الاعتدال في نقد الرجال وغيرها من المؤلفات النافعة . مات سنة ٧٤٨ . الدرر الكامنة ٣ : ٤٢٦ والنجوم الزاهرة ١٠ : ١٨٢ ومعجم المؤلفين ٨ : ٢٨٩ .

(٣) هو الحافظ الزاهد العالم : احمد بن محمد بن احمد الانصارى الهروى المالينى كان ثقة متقنا صاحب حديث حدث عن عبد الله بن عدى وابى بكر القطيعى وعنه البيهقى والخطيب مات سنة ٤١٢ تذكرة الحفاظ ٣ : ١٠٧٠ وتأريخ بغداد ٤ : ٣٧١ .

(٤) طبقات الشافعية للسبكى ٤ : ١٦٥ ونقله الصنعانى فى توضيح الأفكار ١ : ٦٥ وعزاه الى النبلاء للذهبى .

وقرأت بخط بعض / الائمة انه رأى بخط عبدالله بن زيدان" المسكى (١) ي ٤٣
قال : أملى على الحافظ أبومحمد عبدالغنى (٢) بن عبدالواحد بن على
ابن سرور المقدسى سنة خمس وتسعين وخمسمائة قال (١) :
" نظرت الى وقت املائى عليك هذا الكلام فلم أجد حديثا على شرط البخارى ومسلم لم يخرجاه الا ثلاثة أحاديث : ١ - حديث أنس " يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة" (٣) .
٢ - وحديث الحجاج بن علاط لما أسلم (٤) ٣ - وحديث على - رضى الله عنه - " لا يؤمن العبد حتى يؤمن بأربع" (٥) انتهى .

---

(١) لم أقف لهذا الرجل على ترجمة وكلمة المسكى من ر و هـ وفى ب المكى .

(٢) هو الحافظ الامام محدث الاسلام تقى الدين الجماعيلى ثم الدمشقى الصالحى الحنبلى صاحب التصانيف منها : كتاب الجهاد والعمدة فى الحديث والصفات جزءان مات سنة ٦٠٠ تذكرة الحفاظ ٤ : ١٣٧٢ ومعجم المؤلفين ٥ : ٢٧٥ .

(٣) لم أجد هذا الحديث فى المستدرك وهو فى مسند أحمد ٣ : ١٦٦ من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهرى عن أنس وهو جزء من قصة طويلة .

(٤) الحجاج بن علاط - بكسر المهملة وتخفيف اللام - ابن خالد السلمى ثم الفهرى يكنى أبا كلاب ويقال ابومحمد وأبوعبدالله قال ابن سعد قدم على النبى صلى الله عليه وسلم وهو بخيبر فأسلم وسكن المدينة واختط بها دار ومسجدا . أما الحديث المشار اليه فقال عبدالرزاق أخبرنا معمر عن ثابت عن أنس لما افتتح رسول الله خيبر قال الحجاج ابن علاط يا رسول الله ان لى بمكة أهلا ومالا وانى أريد أن آتيهم فأنا فى حل ان قلت شيئا فأذن له . . . الحديث بطوله .
راجع الترجمة فى الاصابة ١ : ٣١٢ والقصة بطولها فى طبقات ابن سعد ٤ : ٢٦٩ وحم ٣ : ١٣٨ ومختصرة فى الاصابة وتحفة الاشراف ١ : ١٥٣ ولكن فى الاسناد معمر وهو على جلالته قال فيه ابن معين ضعيف فى ثابت .
انظر تهذيب التهذيب ١٠ : ٢٢٤ ولم أجد القصة فى المستدرك .

(٥) المستدرك ١ : ٣٣ .

وتعقب الذهبي قول الماليني فقال : هذا غلو واسراف منه والا ففي المستدرك جملة وافرة / على شرطهما وجملة كثيرة على شرط احدهما ر ٢٥/ أ وهو قدرَ النصف . وفيه الربع مما صح سنده أو حسن . وفيه بعض العلل . وباقيه مناكير وواهيات / وفي بعضها موضوعات ه ٢٥ قد أفردتها (١) في جزء / "انتهى كلامه . ب ٥٢

وهو كلام مجمل يحتاج الى ايضاح وتبيين .

من الايضاح أنه ليس جميعه كما قال ، فنقول :

أ - ينقسم المستدرك أقساما كل قسم يمكن تقسيمه :

١ - الاول : أن يكون اسناد الحديث الذي يخرجه محتجا برواته (٢) في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالما من العلل واحترزنا بقولنا على صورة الاجتماع عما احتجا برواته على صورة الانفراد . كسفيان (٣) بن حسين (٤) عن الزهري ، فانهما احتجا بكل منهما على الانفراد ، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري ، لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه . فاذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين . لأنهما احتجا بكل منهما . بل لا يكون على شرطهما الا اذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع ، وكذا اذا كان الاسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه كالحديث الذي يروى من طريق شعبة مثلا عن سماك بن حرب (٥) عن عكرمة عن أبي عباس -

---

(١) طبقات السبكي ٤ : ١٦٥ .
(٢) في ب و ه براوية .
(٣) في ب وكسفيان بذكر الواو خطأ .
(٤) سفيان بن حسين بن حسن ابو محمد الواسطي ثقة في غير الزهري باتفاقهم من السابعة مات في خلافة المهدي وقيل في خلافة الرشيد / خت م ٤ . تقريب ١ : ٣١٠ والكاشف ١ : ٣٧٧ .
(٥) سماك - بكسر أوله وتخفيف الميم - ابن حرب بن أوس بن خالد الذهلي الكوفي ابو المغيرة صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بآخره ، فكان ربما يلقن من الرابعة مات سنة ١٢٣ . تقريب ١ : ٣٣٢ والكاشف ١ : ٤٠٣ .

رضى الله تعالى عنهما - فان مسلما احتج بحديث سماك / اذا كان ى ٤٤
من رواية الثقات عنه ولم يحتج بعكرمة واحتج البخارى بعكرمة دون
سماك فلا يكون الاسناد والحالة هذه على شرطهما حتى يجتمع فيه
صورة الاجتماع ، وقد صرح بذلك الامام أبوالفتح القشيرى وغيره .
واحترزت بقولى أن يكون سالما من العلل بما[(١)] اذا احتجا بجميع
رواته على صورة الاجتماع الا / أن فيهم من وصف بالتدليس أو اختلط فى ر ٢٥/ب
آخر عمره فانا نعلم فى الجملة أن الشيخين لم يخرجا / من رواية ... ه ٢٦/أ
المدلسين بالعنعنة الا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى / ب ٥٣
وكذا[(٢)] لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط
الا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط . فاذا كان كذلك
لم يجز الحكم للحديث الذى "فيه"[(٣)] مدلس قد عنعنه أو شيخ سمع
ممن اختلط بعد اختلاطه - بأنه على شرطهما وان كانا[(٤)] قد أخرجا
ذلك الاسناد بعينه .

الا اذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع وصح[(٥)] أن الراوى سمع
من شيخه قبل اختلاطه ، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على
شرط أحدهما .

ولا يوجد فى المستدرك حديث بهذه الشروط لم يخرجا له نظيرا أو[(٦)]
أصلا الا القليل كما قدمناه .

نعم وفيه جملة مستكثرة بهذه الشروط ، لكنها مما أخرجها الشيخان
أو أحدهما - استدركها الحاكم واهما فى ذلك ظانا انهما لم يخرجاها .

---

(١) كذا فى جميع النسخ ولعله : "عما" .
(٢) فى هامش ر "ظ ، ولذا" .
(٣) كلمة فيه سقطت من ر وكتب فى هامش ر "ظ عن" .
(٤) فى "ر" "كان" .
(٥) فى النسخ جميعها "واحتج" وفى هامش "ر" "ظ وصح" وهو الصواب .
(٦) فى "ه" "ولا أصلا" .

ب - القسم الثاني : أن يكون اسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقرونا بغيره . ويلتحق بذلك ما اذا أخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه . كما أخرج مسلم عن نسخة العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - ما لم يتفرد به .

فلا يحسن أن يقال : ان باقي النسخة على شرط مسلم ، لأنه (١) ما خرج بعضها الا بعد أن تبين أن ذلك مما لم ينفرد به .

فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفراده بشرطهما .

وقد عقد / الحاكم في كتاب المدخل بابا مستقلا / ذكر فيه ر ٢٦/أ ى ٤٥

من أخرج له الشيخان في المتابعات وعدد (٢) ما أخرجا من ذلك ، ثم انه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في المستدرك/ ه ٢٦/ب زاعما أنها على شرطهما .

ولا شك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف / لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن . ب ٥٤

والحاكم وان كان ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن بل يجعل الجميع صحيحا تبعا لمشايخه كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان . فانما يناقش في دعواه أن أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو احدهما . وهذا القسم هو عمدة الكتاب .

جـ - القسم الثالث : أن يكون الاسناد لم يخرجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات . وهذا قد أكثر منه الحاكم فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا في الكتابين ويصححها ، لكن لا يدعى أنها على شرط واحد منهما وربما ادعى ذلك على سبيل الوهم . وكثير منها يعلق

---

(١) في ى كأنه وكذا في نسختي ر الا أنه صحح في الهامش .
(٢) في ب وعددها .

القول بصحتها على سلامتها فى بعض رواتها . كالحديث الذى أخرجه من طريق الليث عن اسحاق بن برزج (١) عن الحسن بن على (٢) فى التزين للعيد (٣). قال فى اثره :

" لولا جهالة اسحاق لحكمت بصحته وكثير منها لا يتعرض للكلام عليه أصلا .

ومن هنا دخلت الآفة كثيرا فيما صححه وقل أن تجد فى هذا القسم حديثا يلتحق بدرجة الصحيح فضلا عن (٤) أن يرتفع الى درجة الشيخين - والله أعلم - .

ومن عجيب (٥) ما وقع للحاكم أنه اخرج لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم (٦) وقال - بعد روايته :

---

(١) اسحاق بن برزج - بضم الموحدة والزاى وسكون الراء بعدها جيم معقودة وقد تبدل كافا فارسي ومعناه الكبير . شيخ الليث له حديث في التجمل للعيد ضعفه الازدى . قال الحافظ فى لسان الميزان وذكره ابن أبى حاتم بروايته عن الحسن ورواية الليث عنه فلم يذكر فيه جرحا . وقد ذكره ابن حبان فى الثقات . لسان الميزان ١ : ٣٥٣ والميزان ١ : ١٨٤ والجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٢ : ٢١٣ .

(٢) الحسن بن على بن أبى طالب الهاشمى سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته وقد صحبه وحفظ عنه . مات شهيدا بالسم سنة ٤٩ / ع تقريب ١ : ١٦٨ والكاشف ١ : ٢٢٤ .

(٣) الحديث فى المستدرك ٤ : ٢٣٠ من طريق الليث بن سعد عن اسحاق بن برزج عن زيد بن الحسن عن أبيه رضى الله عنهما قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى العيدين أن نلبس أجود ما نجد وأن نتطيب بأجود ما نجد ... الحديث . ويبدو أن ذكر زيد فى الاسناد خطأ بدليل ما نقله الحافظ عن الازدى وابن أبى حاتم أنه يروى عن الحسن ولم يذكر أحد منهم انه يروى عن زيد .

(٤) كلمة عن " ليست فى ر ، ب .

(٥) من نسختى ر و فى ى و هـ أعجب .

(٦) عبد الرحمن بن زيد بن اسلم العدوى ضعيف من الثامنة مات سنة ١٨٢ ت ق تقريب ١ : ٤٨٠ وقال ابن حبان : كان ممن يقلب الاخبار ، وهو لا يعلم حتى كثر ذلك فى روايته من رفع المراسيل واسناد الموقوف فاستحق الترك " كتاب المجروحين ١ : ٥٧ . وقال البخارى : عبد الرحمن ضعفه على جدا

=

هذا صحيح الاسناد ، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن (١) . مع أنه قال - في كتابه الذى جمعه في الضعفاء :-

عبد الرحمن بن زيد بن اسلم روى / عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على (٢) من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه . ر ٢٦/ب

وقال : في آخر هذا الكتاب : فهؤلاء الذين ذكرتهم قد ظهر عندى جرحهم ، لأن الجرح / / لا استحله تقليدا " انتهى . ب٥٥ ، هـ ٢٧/أ

فكان هذا من عجائب ما وقع له من التساهل والغفلة .

ومن هنا يتبين صحة (قول ابن الاخرم التى قدمناها) (٣) .

وأن قول المؤلف انه يصفو له منه صحيح كثير - غير جيد بل هو قليل بالنسبة الى أحاديث الكتابين ، لأن (٤) المكرر يقرب من ستة آلاف .

والذى يسلم من المستدرك على شرطهما أو شرط أحدهما مع الاعتبار الذى حررناه دون الألف فهو قليل بالنسبة الى ما في الكتابين - والله أعلم - .

= وعن يحي بن معين ضعيف وضعفه النسائي واحمد ميزان الاعتدال ٢ : ٥٦٤ .

(١) الحديث في المستدرك ٢ : ٦١٥ باسناد الحاكم الى عبد الله بن مسلم الفهرى ثنا اسماعيل بن مسلمة انبأ عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"لما اقترف آدم الخطيئة قال : يا رب اسألك بحق محمد لما غفرت لى فقال الله يا آدم وكيف عرفت محمدا ولم أخلقه ؟. قال : يا رب لانك لما خلقتنى بيدك ونفخت في من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوبا لا اله الا الله محمدا رسول الله فعلمت أنك لم تضف الى اسمك الا أحب الخلق اليك فقال الله صدقت يا آدم انه لأحب الخلق الىّ ادعنى بحقه فقد غفرت لك ولولا محمد ما خلقتك . صحيح الاسناد وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن قال الذهبي بل موضوع وعبد الرحمن واه . رواه عبد الله بن مسلم الفهرى ولا آدرى من ذا .

(٢) كلمة على ليست في هـ و ب .

(٣) ما بين القوسين هكذا في جميع النسخ وفي هامش هـ " هكذا في الأم بالتأنيث ولعل الصواب " مقالة ابن الاخرم ... الخ والحافظ يشير الى كلامه ص .

(٤) كلمة لأن من " ر " وفي هـ و ب " بغير والصواب لانه بغير المكرر .

وقد بالغ ابن عبد البر ، فقال : ما معناه ان البخارى ومسلما اذا اجتمعا على ترك / اخراج أصل من الاصول فانه لا يكون له طريق صحيحة وان وجدت فهى معلولة . ب ٦٠

وقال فى موضع آخر : وهذا الأصل لم يخرج البخارى ومسلم شيئا منه وحسبك (١) بذلك ضعفا ".

هذا وان كان لا يقبل منه فهو يعضد قول ابن الاخرم - والله أعلم) (٢)

٨ - قوله ع :

وكلام الحاكم مخالف لما فهموه (٣) (يعنى ابن الصلاح وابن دقيق العيد والذهبى) من أنهم يعترضون على تصحيحه على شرط الشيخين أو أحدهما ، بأن البخارى - مثلا - ما خرج لفلان وكلام الحاكم ظاهر أنه لا يتقيد بذلك حتى يتعقب به عليه

قلت : لكن تصرف الحاكم يقوى أحد الاحتمالين (٤) اللذين ذكرهما شيخنا - رحمه الله تعالى - فانه اذا كان عنده الحديث (قد) (٥)

---

(١) فى ب ومسند ذلك وفى هـ كلمة غير واضحة هنا .

(٢) مابين القوسين جاء فى ى سابقا على الكلام الذى قبله والذى يبدأ من قوله " ومن هنا يتبين الى قوله فهو قليل بالنسبة الى ما فى الكتابين وفى ر / ب مشى على سياق ى ولكنه تنبيه فضرب على الكلام المتأخر وكتب فى الهامش السياق الصحيح الذى فى باقى النسخ .

(٣) التقييد والايضاح ص ٣٠ .

(٤) قال العراقى فى رده على ابن الصلاح " الامر الثانى أن قوله مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته فى كتابيهما فيه بيان ان ما هو على شرطهما هو ما أخرجا عن رواته فى كتابيهما . ولم يرد الحاكم ذلك فقد قال فى خطبة كتابه المستدرك : وانا استعين الله تعالى فى اخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما فقول الحاكم بمثلها اى بمثل رواتها لا بهم أنفسهم ويحتمل أن يراد بمثل تلك الاحاديث وفيه نظر " التقييد والايضاح ص ٣٠ . فالاحتمالان اللذان اشار اليهما الحافظ هما : الاول قوله : اى بمثل رواتها لا بهم أنفسهم والثانى : قوله ويحتمل ان يراد بمثل تلك الاحاديث . وتصرف الحاكم يقوى الاول كما بينه الحافظ .

(٥) كلمة قد من ى

أخرجا أو أحدهما لرواته قال : صحيح على شرط الشيخين أو احدهما
واذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال : صحيح الاسناد حسب(١)/ ر ٢٧/ أ

ويوضح ذلك قوله - في باب التوبة - لما أورد حديث أبي عثمان (٢) عن
أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعا " لا تنزع الرحمة الا من شقي "
قال : هذا حديث صحيح الاسناد " وأبوعثمان هذا ليس هو النهدي
ولو كان هو النهدي لحكمت (٣) بالحديث على شرط الشيخين (٤) .
فدل هذا على أنه اذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به على
شرطهما وهو عين ما ادعى ابن دقيق العيد وغيره .
وان كان الحاكم قد يغفل عن هذا في بعض الاحيان ، فيصحح على
شرطهما بعض ما لم يخرجا لبعض رواته ، فيحمل ذلك على السهو والنسيان
ويتوجه به حينئذ عليه الاعتراض . والله أعلم .

٢٨ - قوله / ص : ي ٤٧

" ثم ان التخاريج على الكتابين يستفاد منها فائدتان " فذكرهما (٥)
قال شيخنا في التعقب عليه " لو قال : ان هاتين الفائدتين من فوائد فوائد المستخرجات
المستخرجات لكان أولى (٦)
ثم زاد عليه فائدة ثالثة وهي تكثر طرق الحديث ليرجح بها عند المعارضة (٦)
وهذه الفائدة قد ذكرها المصنف في مقدمة شرح مسلم له (٧)

---

(١) كذا في جميع النسخ .
(٢) أبوعثمان مولى المغيرة بن شعبة قيل : اسمه سعيد وقيل عمران مقبول من ال
الثالثة / خت د ت س تقريب ٢ : ٤٥٠٠ .
(٣) في كل النسخ لحكم والتصحيح من المستدرك اذ الكلام للحاكم نفسه .
(٤) المستدرك ٤ : ٢٤٩ الحديث وما بعده من الكلام .
(٥) مقدمة ابن الصلاح ص١٩ - ٢٠ .
(٦) التقييد والايضاح ص ٣٢ .
(٧) ل ٥ .

وتلقاها عنه الشيخ محي الدين النووي ، فاستدركها عليه في مختصره في علوم الحديث .(١)

وللمستخرجات فوائد أخرى لم يتعرض أحد(٢) منهم لذكرها

١ - احدها : الحكم بعدالة من أخرج له فيه ، لأن المخرج على شرط الصحيح يلزمه أن لا يخرج الا عن ثقة عنده .

فالرجال الذين في المستخرج ينقسمون أقساما .

أ - من ثبتت عدالته قبل هذا المخرج ، فلا كلام فيهم .

ب - ومنهم من طعن فيه غير هذا المخرج فينظر في ذلك الطعن ان كان مقبولا قادحا فيقدم (والا فلا)(٣)

جـ - ومنهم من لا يعرف لاحد قبل هذا المخرج فيه توثيق ولا

تجريح فتخريج من يشترط / الصحة لهم ينقلهم من ر ٢٧/ ب

درجة من هو مستور الى درجة من هو موثق . فيستفاد من

ذلك صحة أحاديثهم التي / يروونها بهذا الاسناد هـ ٢٨/أ

ولو لم يكن في ذلك المستخرج - والله أعلم - .

٢ - الثانية : مايقع فيها من حديث المدلسين بتصريح السماع وهو في الصحيح بالعنعنة ، فقد قدمنا أنا نحلم في الجملة أن الشيخين اطلعا على أنه مما سمعه المدلس من شيخه ، لكن ليس اليقين كالاحتمال فوجود ذلك في المستخرج بالتصريح ينفي أحد الاحتمالين .

٣ - الثالثة : مايقع فيها(٤) من حديث المختلطين عمن سمع منهم قبل

---

(١) لم يذكرها النووي في التقريب ولعلها في الارشاد .

(٢) في " ر " أحدهم . (٢) كذا في جميع النسخ والصواب أحدهما

(٣) لم تذكر التكملة في جميع النسخ وهي من توضيح الافكار ١ : ٧٢ .

(٤) في النسخ كلها منها والتصحيح من توضيح الافكار .

الاختلاط (وهو في الصحيح في حديث من سمع منهم قبل ذلك)(١)
والحال فيها كالحال في التي قبلها سواء بسواء(٢) .

٤ - الرابعة : مايقع فيها من التصريح بالأسماء المبهمة والمهملة في الصحيح في الاسناد أو في المتن .

٥ - الخامسة : مايقع فيها من التمييز للمتن المحال به على المتن المحال عليه(٣) وذلك في " كتاب مسلم / " كثيرجدا ، فانه يخرج ي ٤٨
الحديث على لفظ بعض الرواة ويحيل بباقي ألفاظ الرواة على ذلك اللفظ الذي يورده فتارة يقول : مثله فيحمل على أنه نظيره سواء .
وتارة يقول : نحوه أو معناه ، (فتوجد(٤)) بينهما مخالفة بالزيادة والنقص وفي ذلك من الفوائد ما لا يخفى .

٦ - السادسة : مايقع فيها من الفصل للكلام المدرج في الحديث مما ليس في الحديث ويكون في الصحيح غير مفصل .

٧ - السابعة : مايقع فيها من الاحاديث المصرح برفعها وتكون في اصل الصحيح موقوفة أو كصورة الموقوف ، كحديث ابن عون(٥) عن نافع عن ابن عمر - رضى الله تعالى عنهما - قال : " اللهم بارك لنا

---

(١) مابين القوسين هكذا في النسخ كلها وفي توضيح الافكار " وهو في الصحيح من حديث من اختلط ولم يبين هل سماع ذلك منه في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده " توضيح ١ : ٧٣ وهو الصواب فتأمل .
(٢) من ر وفي هـ و ب سواء سواء .
(٣) في ر / أ " المحال به عليه .
(٤) الزيادة من ى .
(٥) عبدالله بن عون بن ارطبان - بفتح فسكون - أبو عوف البصرى ، ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن من السادسة مات سنة ١٥٠ / ع . تقريب ١ : ٤٣٩ والكاشف ٢ : ١١٦ .

في تمينا / . . . الحديث اخرجه البخاري (١) في اواخر الاستسقاء ر ٢٨ / أ
هكذا موقوفا ورواه الاسماعيلي وابونعيم في مستخرجيهما من هذا الوجه
مرفوعا بذكر النبي - صلى الله عليه وسلم - فيه . في أمثلة كثيرة لذلك .
وكملت / فوائد المستخرجات بهذه الفوائد السبعة التي ذكرناها عشر (٢) هـ ١٨ / ب
فوائد - والله الموفق - .

٢٩ - قوله ص - لما ذكر التعليق الممرض - :
" و (٣) ليس في شيء منه حكم منه بصحة ذلك عمن (٤) ذكـــره
عنه . . . ومع ذلك فايراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله اشعارا
يؤنس به ويركن اليه " (٥) .
وقال - في ذكر التعليق الجازم :
" ثم ان ما يتقاعد من ذلك عن شرط الصحيح قليل (٦) يوجد في " كتاب
البخاري " في مواضع من تراجم الابواب دون مقاصد الكتاب وموضوعه " (٧) .
انتهى .

---

(١) ١٥ - كتاب الاستسقاء ٢٧ - باب ما قيل في الزلازل والآيات حديث ١٠٣٧ ، ٩٢ - كتاب الفتن ١٦ - باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - الفتنة من قبل المشرق حديث ٧٠٩٤ ولكنه في الفتن جاء مرفوعا وحيث جاء في البخاري مرفوعا فكان التمثيل بغيره هو المتعين .
ملاحظة نقل الصنعاني هذه الفوائد السبع في توضيح الافكـــــار ١ : ٧٢ - ٧٣ .
(٢) كذا في جميع النسخ والصواب السبع .
(٣) الواو موجودة في كل النسخ وليست في مقدمة ابن الصلاح .
(٤) في ب على من ذكره .
(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٢١ - .
(٦) في ر ، ب قليلا وهو خطأ .
(٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٢ .

أقول : بل الذى يتقاعد عن شرط البخارى كثير ليس بالقليل الا أن يريد بالقلة قلة نسبية الى باقى مافى الكتاب فيتجه ، بل جزم أبوالحسن ابن القطان بأن التعاليق التى لم يوصل البخارى اسنادها ليست على شرطه ، وان كان ذلك لا يقبل من ابن القطان على ماسنوضحه .

وأما قول ابن الصلاح - فى التعليق المرض - :

" ليس فى شىء منه حكم بالصحة على من علقه عنه " فغير مسلم لأن جميعه صحيح عنده وانما / يعدل عن الجزم لعلة تزحزحه عن شرطه . ب ٤٩

وهذا بشرط أن يسوقه مساق الاحتجاج به ، فأما ما أورده من ذلك على سبيل التعليل له والرد أوصرح بضعفه ، فلا .

وقد بينت ذلك على وجوهه وأقسامه فى كتابى تغليق التعليق .(١)

وأشير هنا الى طرف من ذلك يكون انموذجا لما وراءه فأقول :

الاحاديث المرفوعة التى لم يوصل البخارى اسنادها فى صحيحه ر ٢٨/ ب تقسيم التعليق فى البخارى

أ - منها : ما يوجد فى موضع آخر من كتابه /

ب - ومنها : ما لا يوجد الا معلقا .

فأما الاول : فالسبب فى تعليقه أن البخارى من عادته فى صحيحه أن لا يكرر شيئا الا لفائدة ، فاذا كان المتن يشتمل على احكام كرره فى الابواب بحسبها أو قطعه فى الابواب اذا كانت الجملة / يمكن انفصالها من الجملة ب ٥٩ الاخرى . ومع ذلك فلا يكرر الاسناد بل يغاير بين رجاله اما شيوخه أو شيوخ شيوخه ونحو ذلك .

فاذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له الا اسناد واحد واشتمل على أحكام واحتاج الى تكريرها ، فانه والحالة هذه اما أن يختصر المتن أو يختصر الاسناد .

وهذا أحد الأسباب فى تعليقه الحديث الذى وصله فى موضع آخر .(٢)

وأما الثانى : وهو ما لا يوجد فيه الا معلقا ، فهو على صورتين :

---

(١) انظر تغليق التعليق ل ٣ : أ فقد اشار الى بعض ما نقله الحافظ هنا .

(٢) نقل الصنعانى هذا النص فى توضيح الافكار ١ : ١٤٢ من قول الحافظ اقول الى هنا .

اما بصيغة الجزم واما بصيغة التمريض .

فأما الاول : فهو صحيح الى من علقه عنه ، وبقى النظر فيما [(١)] أبرز من رجاله فبعضه [(٢)] يلتحق بشرطه .

والسبب فى تعليقه له اما لكونه [(٣)] لم [(٤)] يحصل له مسموعا وانما أخذه على طريق المذاكرة أوالا جازة أوكان قدخرج مايقوم مقامه ، فاستغنى بذلك عن ايراد هذا المعلق مستوفى السياق أولمعنى غيرذلك ، [وبعضه [(٥)]] يتقاعد عن شرطه ، وان صححه غيره أوحسنه ، وبعضه يكون ضعيفا من جهة الانقطاع خاصة .

وأما الثاني : وهو المعلق بصيغة التمريض مما لم يورده فى موضع آخـــر فلا / يوجد فيه مايلتحق بشرطه الا مواضع يسيرة قد أوردها بهذه ى ٥٠ الصيغة لكونه ذكرها بالمعنى كما نبه عليه شيخنا -رضى الله تعالى عنه .

نعم فيه ما هو صحيح وان تقاعد عن شرطه اما لكونه لم يخرج لرجالـــه أو لوجود علة فيه عنده / ، ومنه [(٦)] : ما هو حسن ، ومنها : ما هو ر ٢٩/ أ ضعيف وهو على قسمين :

أحدهما : ماينجبر بأمر آخر . وثانيهما : مالا يرتقى عن مرتبة الضعيف/ هـ ٢٩/ ب وحيث يكون بهذه المثابة ، فانه يبين ضعفه ويصرح به حيث يورده فــى كتابه [(٧)] .

---

(١) فى ب "عما" وهو خطأ .
(٢) كلمة فبعضه سقطت من ر / أ .
(٣) فى ر / أ اماكونه .
(٤) كلمة "لم" سقطت من ب .
(٥) الزيادة من ى .
(٦) كذا فى جميع النسخ بالافراد والتذكير وفى توضيح الافكار ١ : ١٤٢ ومنها
(٧) نقل الصنعانى هذا النص فى توضيح الافكار ١ : ١٤٢ - ١٤٣ من قول الحافظ : والثانى الى هنا .

ولنذكر أمثلة لما ذكرناه :

فمثال التعليق الجازم الذى يبلغ شرطه ولم يذكره فى موضع آخر

أ - قوله - فى كتاب الصلاة - :(١) "وقال ابراهيم بن طهمان(٢) عن حسين المعلم(٣) عن يحى بن أبى كثير عن عكرمة عن ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - قال : "كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يجمع بين صلاة الظهر والعصر اذا كان على ظهر مسير ويجمع بين المغرب والعشاء" .

وهو حديث صحيح(٤) على شرط البخارى ، فقد رويناه من طريق احمد ابن حفص(٥) النيسابورى عن أبيه(٦) عن ابراهيم بن طهمان هكذا(٧) .
واحمد وابوه ومن فوقهما(٨) قد أخرج لهم البخارى فى صحيحه محتجا بهم .

---

(١) ١٨ - كتاب تقصير الصلاة ١٣ - باب الجمع فى السفر بين المغرب والعشاء حديث ١١٠٧ .

(٢) ابراهيم بن طهمان الخراسانى ابوسعيد ثقة يغرب تكلم فيه بالارجاء ويقال : رجع عنه من السابعة ، مات سنة ١٦٨/ع . تقريب ١ : ٣٦ ، والخلاصة ص ١٨ .

(٣) الحسين بن ذكوان المعلم المكتب - بتخفيف التاء وقبلها كاف ساكنة - العوذى - بفتح المهملة وسكون الواو وبعدها معجمة - البصرى ثقة ربما وهم من السادسة مات سنة ١٤٥/ع . تقريب ١ : ١٣٥ والكاشف ١ : ٢٣٠ .

(٤) فى الحكم بصحته نظر لان فى اسناده احمد بن حفص عن أبيه وكلاهما صدوق كما قال الحافظ فى التقريب ومن كان كذلك فحقه أن يقال فى حديثه حسن فى نظر الحافظ وغيره .

(٥) احمد بن حفص بن عبد الله السلمى النيسابورى عن أبيه وعدة وعنه خ د س وابنا الشرقى وأبوعوانة وخلق ، توفى سنة ٢٥٨ ، الكاشف ١ : ٥٥ . والتقريب ١ : ١٣ وقال فيه صدوق .

(٦) هو حفص بن عبد الله السلمى النيسابورى قاضيها ابوعمر صدوق من التاسعة مات سنة ٢٠٩/خ د س ق . تقريب ١ : ١٨٦ . والخلاصة ص ٨٧ .

(٧) انظر السنن الكبرى للبيهقى ٣ : ١٦٤ فقد اخرجه بهذا الاسناد .

(٨) فى جميع النسخ فوقهم وهو خطأ ظاهر .

ب - وقوله - فى الوكالة وغيرها :

" وقال عثمان بن الهيثم (١) ثنا عوف (٢) ثنا محمد بن سيرين عن أبى هريرة - رضى الله تعالى عنه - قال :

" وكلني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بزكاة رمضان ... الحديث بطوله (٣) وقد أورده فى مواضع مطولا ومختصرا ." (٤)

وعثمان من مشايخه الذين سمع منهم الكثير ولم يصرح بسماعه منه (٥) لهذا الحديث - فالله أعلم هل سمعه أم (٦) لا .

ومن الاحاديث التى علقها بحذف جميع الاسناد وهى على شرطه ولم يخرجها فى موضع آخر .

---

(١) عثمان بن الهيثم بن جهم بن عيسى العبدى ابوعمرو البصرى المؤذن ثقة تغير فصار يتلقن من كبار العاشرة مات سنة ٢٢٠ . تقريب ٢ : ١٥ الكاشف ٢ : ٢٥٧ .

(٢) عوف بن أبى جميلة - بفتح الجيم - الأعرابى العبدى البصرى ثقة رمى بالقدر والتشيع من السادسة مات سنة ١٤٧ . تقريب ٢ : ٨٩ والكاشف ٢ : ٣٥٦ .

(٣) خ ٤٠ - كتاب الوكالة ٩ - باب اذا وكل رجلا فترك الوكيل شيئا فاجازه الموكل حديث ٢٣١١ .

(٤) خ - ٥٩ - كتاب بدء الخلق ١١ - باب صفة ابليس وجنوده حديث ٣٢٧٥ ، ٦٦ - كتاب فضائل القرآن ١٠ - باب فضل سورة البقرة حديث ٥٠١٠ أورده البخارى معلقا فى كل هذه المواضع . قال الحافظ فى الفتح وقد وصله النسائى والاسماعيلى وأبونعيم من طرق الى عثمان المذكور وذكرته فى تغليق التعليق من طريق عبد العزيزبن منيب وعبد العزيز بن سلام وابراهيم ابن يعقوب الجوزجانى وهلال بن بشر الصواف ومحمد بن غالب الذى يقال له تمتام فتح ٤ : ٤٨٨ . وقد بحثت عن الحديث فى المجتبى للنسائى فلم أجده .وهو فى جامع الأصول ٨ : ٤٧٥ وعزاه للبخارى فقط .

(٥) كلمة منه ليست فى ب .

(٦) هكذا فى هـ وروى وفى ب غير واضح والاولى ، "أو" .

جـ - قولــــه / : فى الصيام (١) : " وقال أبو هريرة عن النبى - صلى ى ٥١
الله عليه وسلم :-
" لولا أن أشق على أمتى لامرتهم بالسواك عند كل وضوء " .
وأخرجه (٢) النسائى قال : ثنا محمد بن يحى (٣) ثنا بشر بن عمر (٤)
ثنا مالك ، عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن (٥) عن أبى هريرة ر ٢٩/ب
- رضى الله عنه - بهذا (٦) .
وأصل (٧) هذا الحديث عند البخارى بلفظ آخر من / حديــــث ه ٣٠/أ
الاعرج عن ابى هريرة - رضى الله عنه - عن النبى - صلى الله عليه
وسلم قال :
" لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم / بتأخير العشاء والسواك ب ٦١/
عند كل صلاة " (٨) .

---

(١) فى جميع النسخ الصلاة والصواب : الصيام لان الحديث فيه أى ٣٠-
كتاب الصيام ٢٧ - باب سواك الرطب واليابس للصائم فى صدر البــــاب
بدون رقم فتح ٤ : ١٥٨ .
(٢) فى ر وأخرج .
(٣) محمد بن يحى بن عبد الله بن خالد بن فارس ذؤيب الذهلى النيسابورى ثقة
حافظ جليل من الحادية عشرة ، مات سنة ١٥٨ على الصحيح ./خ ٤ .
تقريب ٢ : ٢١٧ ، والكاشف ٣ : ١٠٧ .
(٤) بشر بن عمر الزهرانى البصرى ، عن عكرمة بن عمار وشعبة ، وعنه الذهلى
وابو قلابة توفى سنة ٢٠٦ الكاشف ١ : ١٥٦ والتقريب ١ : ١٠٠ . وقال :
ثقة من التاسعة ./ع .
(٥) حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، المدنى ، ثقة من الثانية ، مات
سنة ١٠٥ على الصحيح وقيل : ان روايته عن عمر مرسلة ./ع . تقريــــب
١ : ٢٠٣ والخلاصة ص ٩٤ وقال : مات سنة ٩٥ .
(٦) لم أجده فى سنن النسائى (المجتبى) ولعله فى الكبرى ثم هو فى الموطأ
٢ - كتاب الطهارة ٣٢ - باب ما جاء فى السواك حديث ١١٥ .
(٧) من ى وهو الصواب وفى باقى النسخ " وأما " وهو خطأ .
(٨) خ ١١ - كتاب الجمعة ٨ - باب السواك يوم الجمعة حديث ٨٨٧ ، ٩٤ -
كتاب التمنى ٩ - باب مايجوز فى اللو حديث ٧٢٤٠ ، ن ١ : ١٦ (٤ ، ٢١٤ ،
م ٢ - كتاب الطهارة ١٥ - باب السواك حديث ٤٢ ، د ١ - كتاب الطهارة
٢٥ - باب السواك حديث ٤٦ ، ط ١ - كتاب الطهارة ٣٢ - باب ما جاء
فى السواك حديث ١١٤ .

د - ومثال التعليق الجازم الذى لا يبلغ شرطه وان كان صحيحا قوله - فى الطهارة - وقال بهز (بن حكيم)(١) عن أبيه عن جده (عن النبى - صلى الله عليه وسلم)(٢) "الله أحق أن تستحيا منه من الناس"(٣)

وهو حديث مشهور أخرجه أصحاب السنن الأربعة(٤) من حديث بهز وبهز(٥) وأبوه(٦) وثقهما جماعة . وصحح حديث بهز غير واحد من الائمة . نعم وتكلم فى بهز غير واحد ، لكنه لم يتهم ولم يترك .

وقد علق البخارى حديثا آخر من نسخة بهز بن حكيم فلم يذكر الا

---

(١) قوله "ابن حكيم هو كذا فى جميع النسخ والذى فى البخارى" قال بهز" فقط .

(٢) قوله عن النبى صلى الله عليه وسلم لم يذكر فى النسخ كلها والسياق يقتضى ذكره وان لم يذكر النبى كان موقوفا ولعله سقط على النساخ أو على الحافظ سهوا .

(٣) خ ٥ - كتاب الغسل ٢٠ - باب من اغتسل عريانا وحده فى الخلوة ذكره بعد الترجمة مباشرة بدون رقم .

(٤) د ٢٥ - كتاب الحمام ٣ باب ما جاء فى التعرى حديث ٤٠١٧ ، ت ٤٤ - كتاب الأدب باب ما جاء فى حفظ العورة حديث ٢٧٦٩ وقال عقبه قال ابوعيسى هذا حديث حسن ،، جه ٩ - كتاب النكاح ٢٨ - باب التستر عند الجماع حديث ١٩٢٠ .

(٥) بهز بن حكيم بن معاوية القشيرى ، أبوعبد الملك صدوق من السادسة مات قبل ستين ومائة / خت ٤ - تقريب ١ : ١٠٩ وقال الذهبى " وقال ابن حبان كان يخطىء كثيرا وقال ابوحاتم لا يحتج به فأما أحمد واسحاق فاحتجا به ميزان الاعتدال ١ : ٣٥٣ .

(٦) حكيم بن معاوية بن حيدة القشيرى عن أبيه وعنه ابنه بهز والجريرى قال النسائى ليس به بأس الكاشف ١ : ٢٤٩ والتقريب ١ : ١٩٤ وقال من الثالثة / خت ٤ . وبعد معرفة بهز وأبيه تبين أن فى حكم الحافظ بصحة حديثهما تساهل .
أما جده فهو معاوية بن حيدة بن معاوية بن كعب القشيرى صحابى نزل البصرة ومات بخراسان وهو جد بهز بن حكيم / خت ٤ . تقريب ٢ : ٢٥٩ والكاشف ٣ : ١٥٦ .

الصحابى وهو معاوية بن حيدة جد بهز فأتى بصيغة التمريض[١] .

وقوله - فى الطهارة - أيضا[٢] - وقالت عائشة - رضى الله عنها - :

" كان النبى - صلى الله عليه وسلم - يذكر الله تعالى على كل أحيانه " .

وقد أخرج مسلم[٣] هذا الحديث من طريق خالد بن سلمة[٤] عن عبد الله البهى[٥] عن عروة عن عائشة - رضى الله تعالى عنها واستغربه الترمذى[٦] .

وخالد تكلم فيه بعض الائمة وليس هو من شرط البخارى وقد تفرد بهذا الحديث - والله أعلم - .

---

(١) خ ٦٧ - كتاب النكاح ٩٢ - باب هجرة النبى صلى الله عليه وسلم نساءه فى غير بيوتهن قال : ويذكر عن معاوية بن حيدة رفعه غير أن لا تهجر الا فى البيت والاول أصح ، حم ٥ : ٥ ، د ٦ - كتاب النكاح ٤٢ - باب ما جاء فى حق المرأة على زوجها حديث ٢١٤٢ .

(٢) خ ٧ - باب تقضى الحائض المناسك كلها الا الطواف بالبيت فى صدر الباب . ١٠ كتاب الأذان ١٩ - باب يتتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا فى صدر الباب .

(٣) ٣ - كتاب الحيض ٣٠ - باب ذكر الله فى حال الجنابة وغيرها حديث ١١٧ ، د ١ - كتاب الطهارة ٩ - باب فى الرجل يذكر الله من غير طهر حديث ١٨ ، جه ١ - كتاب الطهارة ١١ - باب ذكر الله عز وجل على الخلاء ، حم ٦ : ٧٠ ، ١٥٣ كلهم من طريق خالد بن سلمة به .

(٤) خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومى ، الكوفى أصله مدنى صدوق رمى بالارجاء والنصب من الخامسة مات ١٣٢ / بخ م ٤ . تقريب ١ : ٢١٤ وقال الذهبى ثقة الكاشف ١ : ٢٧٠ .

(٥) عبد الله البهى بفتح الموحدة وكسر الهاء وتشديد التحتانية - مولى مصعب ابن الزبير يقال اسم أبيه يسار صدوق يخطىء من الثالثة / بخ م ٤ . تقريب ١ : ٤٦٣ والكاشف ٢ : ١٤٦ .

(٦) اخرجه فى ٤٩ - كتاب الدعاء ٩ - باب ان دعوة المسلم مستجابة حديث ٣٣٨٤ من طريق يحى بن زكريا بن أبى زائدة عن أبيه عن خالد بن سلمة به وعقبه بقوله : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من حديث يحى بن زكريا بن أبى زائدة .

هـ - ومثال التعليق الجازم الذى يضعف بسبب الانقطاع :
قوله - فى كتاب الزكاة (١) وقال طاووس: (٢) قال معاذ (يعنى ابن جبل - رضى الله عنه -) لأهل / اليمن "ائتونى بعرض ى ٥٢
ثياب خميص (٣) أو لبيس (٤) فى الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - .
والاسناد صحيح الى طاووس ، قد رويناه فى كتاب الخراج ليحى ابن آدم (٥) عن / سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وابراهيم ر ٣٠/ أ
ابن ميسرة (٦) عن طاووس ، لكنه منقطع ، لأن طاووسا لم يسمع من معاذ (٧) رضى/ الله عنه والله سبحانه وتعالى أعلم - . هـ ٣٠/ ب

---

(١) خ - ٢٤ - كتاب الزكاة ، ٣٣ - باب العرض فى الزكاة فى صدر الباب .

(٢) طاووس بن كيسان اليمانى ، أبو عبد الرحمن الحميرى مولاهم الفارسى ، يقال : اسمه ذكوان وطاوس لقب ، ثقة فقيه ، فاضل من الثالثة مات سنة ١٠٦ / ع تقريب ١ : ٣٧٧ والكاشف ٢ : ٤١ .

(٣) قال فى النهاية ٢ : ٧٩ : "الخميس : الثوب الذى طوله خمسة أذرع وقال الجوهرى الخمس ضرب من برود اليمن وجاء فى البخارى خميص بالصاد قيل ان صحت الرواية فيكون مذكر الخميصة وهى كساء صغير فاستعارها للثوب" وانظر الفتح ٣ : ٣١٢ .

(٤) اى ملبوس فعيل بمعنى مفعول فتح ٣ : ٣١٢ .

(٥) ص ١٧٦ ويحى بن آدم هو الامام أبو زكريا الأموى مولى آل معيط من ثقات أهل الحديث فقيه واسع العلم من أهل الكوفة له مصنفات منها : كتاب الخراج والفرائض مات سنة ٢٠٣ الاعلام ٩ : ١٦٠ وتهذيب التهذيب ١١ : ١٧٥ .

(٦) ابراهيم بن ميسرة الطائفى نزيل مكة ثبت حافظ من الخامسة مات سنة ١٣٢ / ع . تقريب ١ : ٤٤ .

(٧) هو الصحابى الجليل معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الانصارى الخزرجى أبو عبد الرحمن من أعيان الصحابة شهد بدرا وما بعدها وكان اليه المنتهى فى العلم بالاحكام والقرآن مات سنة ١٨ /ع تقريب ٢ : ٢٥٥ وتذكرة الحفاظ ١ : ١٩ .

فائـــــــدة

سمى الدمياطي (١) : مايعلقه البخاري عن شيوخه حوالة ، فقال في كلامه على حديث أبي أيوب (٢) في الذكر (٣) - : " أخرجه البخاري حوالة فقال : قال موسى بن اسماعيل (٤) : ثنا وهيب (٥)

---

(١) تقدمت ترجمته ص .

(٢) هو خالد بن زيد بن كليب الانصاري من كبار الصحابة شهد بدرا ونزل النبي -صلى الله عليه وسلم - حين قدم المدينة عليه . مات غازيا بالروم سنة ٥٠ وقيل بعدها / ع . تقريب ١ : ٢١٣ والكاشف ١ : ٢٦٨ ، والاصابة ١ : ٤٠٤ .

(٣) ٨٠ - كتاب الدعوات ٦٤ - باب فضل التهليل حديث ٦٤٠٣ ولفظه : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من قال : لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب وكتبت له مائة حسنة ومحيت عنه مائة سيئة وكانت له حرزا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ولم يأت أحد بأفضل مما جاء الا رجل عمل أكثر منه " واصل المتن حديث أبي هريرة ثم أحال بحديث أبي أيوب عليه . وانظر تحفة الاشراف ١ : ٩٤ حديث ٣٤٧١ فقول الحافظ ان الدمياطي سمى مايعلقه البخاري عن شيوخه حواله فيه نظر لانه انما سماه حوالة لأن البخاري ذكره أولا من حديث أبي هريرة ثم أعقبه باسانيد مرجعها أبو أيوب ولم يذكر المتن استنادا الى ذكره سابقا عن أبي هريرة فهو حوالة حقيقية وعلى هذا الاساس سماه الدمياطي حوالة لا لأنه جاء معلقا .

(٤) موسى بن اسماعيل المنقري -بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف أبوسلمة التبوذكي ثقة ثبت من صغار التاسعة مات سنة ٢٢٣ / ع . تقريب ٢ : ٢٨٠ والكاشف ٣ : ١٨٠ .

(٥) وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم أبوبكر البصري ثقة ثبت ، لكنه تغير قليلا بآخره من السابعة مات سنة ١٦٥ وقيل بعدها /ع . تقريب ٢ : ٣٣٩ والكاشف ٣ : ٢٤٦ .

عن داود(١) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي أيوب .

و - ومثال التعليق الممرض الذى يصح اسناده ولا يبلغ شرط البخارى لكونه لم يخرج لبعض رجاله .

قوله - فى الصلاة(٢) - : " ويذكر عن عبد الله بن السائب - رضى الله عنه - قال : " قرأ النبى - صلى الله عليه وسلم - المؤمنين فى صلاة الصبح حتى اذا جاء ذكر موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام أو ذكر عيسى عليه السلام - أخذته سعلة فركع " .

وهو حديث صحيح رواه مسلم(٣) من طريق محمد بن عباد بن جعفر(٤) عن أبى سلمة بن سفيان(٥) وعبد الله بن عمرو القارى(٦)

---

(١) داود بن أبى هند القشيرى مولاهم أبو بكر أو أبو محمد البصرى ثقة متقن ، كان يهم بآخره من الخامسة مات سنة ١٤٠ وقيل قبلها ./ خت م ٤ . تقريب ١ : ٢٣٥ والكاشف ١ : ٢٩٢ .

(٢) خ - ١٠ - كتاب الأذان ١٠٦ - باب الجمع بين السورتين فى الركعة فى صدر الباب .

(٣) ٤ - كتاب الصلاة ٣٥ - باب القراءة فى الصبح حديث ١٦٣ ، د - كتاب الصلاة حديث ٦٤٩ ن ٢ : ١٣٧ - باب قراءة بعض السورة ، جه ٥ - كتاب الاقامة ٥ - باب القراءة فى صلاة الفجر حديث ٨٢٠ ، حم ٣ : ٤١١ . وتحفة الاشراف ٤ : ٣٤٦ .

(٤) محمد بن عباد بن جعفر بن رفاعة بن أمية بن عائذ بن عبد الله ابن عمرو ابن مخزوم المخزومى المكى ثقة من الثالثة ./ ع تقريب ٢ : ١٧٤ ، وتهذيب التهذيب ٩ : ٢٤٣ ، والكاشف ٣ : ٥٧ .

(٥) هو عبد الله بن سفيان المخزومى ابو سلمة مشهور بكنيته ، ثقة من الرابعة /م د ، س ق تقريب ١ : ٤٢٠ والكاشف ٢ : ٩٢ وقال عن عبد الله ابن السائب .

(٦) عبد الله بن عمرو بن عبد القارى - بالراء المشددة - مقبول من الرابعة / م د تقريب ١ : ٤٣٦ والكاشف ٢ : ١١٤ وقال : المخزومى العابدى عن عبد الله بن السائب وعنه محمد بن عباد بن جعفر .

وعبد الله بن المسيب - (١) ثلاثتهم عن عبد الله بن السائب (٢) - رضى الله تعالى عنه - به .

ولم يخرج البخارى بهذا الاسناد شيئا سوى مالم (٣) يبلغ شرطه ، لكونه معللا . (٤)

---

(١) عبد الله بن المسيب بن أبى السائب بن صيفى بن عابد ، - بموحدة - ابن عبد الله بن عمر بن مخزوم صدوق من كبار الثالثة مات سنة بضع وستين / م د . تقريب ١ : ٤٥١ . والكاشف ٢ : ١٣١ وقال : وعنه ابن أبى مليكة ومحمد بن عباد بن جعفر وثق .

(٢) عبد الله بن السائب بن أبى السائب بن عابد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومى المكى له ولابيه صحبة وكان قارىء أهل مكة وهو قائد ابن عباس مات سنة بضع وستين / بخ م ٤ . تقريب ١ : ٤١٩ والكاشف ٢ : ٨٩ .

(٣) فى ى ما لا .

(٤) ما أشار اليه الحافظ هنا من كونه معللا قد بينه فى الفتح ٢ : ٢٥٦ حيث قال : " واختلف فى اسناده على ابن جريج : " فقال ابن عيينة عنه عن ابن أبى مليكة عن عبد الله بن السائب أخرجه ابن ماجه .
وقال ابو عاصم (يعنى النبيل) عنه (يعنى ابن جريج) عن محمد بن عباد عن أبى سلمة بن سفيان أو سفيان بن أبى سلمة . وكأن البخارى علقه بصيغة " ويذكر " لهذا الاختلاف مع أن اسناده مما تقوم به الحجة " .
أقول : الظاهر أن البخارى ما علق هذا الحديث الا لأنه ليس على شرط لكونه لم يخرج لبعض رجاله كأبى سلمة بن سفيان . لا من أجل الاختلاف على ابن جريج لأن الاختلاف ليس محصورا بين ابن عيينة وأبى عاصم كما صوره الحافظ .
اذ قد وثق أبا عاصم ثلاثة من الائمة الحفاظ وهم :
١) خالد بن الحارث ثقة ثبت فى " س "
٢) وحجاج بن محمد المصيص (الأعور) ثقة ثبت فى حم .
٣) وعبد الرزاق فى مصنفه ٢ : ١١٢
فهؤلاء أربعة . من الائمة الحفاظ خالفوا ابن عيينة وان كان اماما حافظا لكن مخالفته لكثرة من الحفاظ تجعل روايته شاذة كما هو معلوم من علوم الحديث من أن الشاذ هو أن يخالف الثقة ، من هو أوثق أو أكثر منه واذ ن - والله أعلم - أنه ليس سبب تعليق البخارى لهذا الحديث هو الاختلاف على ابن جريج وانما هو قصور بعض رجال الاسناد عن شرطه

═══

وقوله - في الصيام - "ويذكر عن أبي خالد (١) (يعني الأحمر) عن الأعمش عن الحكم (٢) ومسلم البطين (٣) وسلمة بن كهيل (٤) عن سعيد بن جبير (٥) وعطاء (٦) ومجاهد (٧) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قالت امرأة للنبي -

---

= ان لو كان الاسناد كله على شرطه لما صده هذا الاختلاف عن اخراجه من الجانب الراجح عن أبي عاصم أو حجاج أو غيرهما لأنه قد خرج أحاديث في صحيحه مع وجود الاختلاف في اسانيدها وقد يكون الاختلاف فيها شديدا كحديث ابي اسحاق السبيعي عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبدالله بن مسعود قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بحجرين وروثه ... الحديث خ ٤ - كتاب الوضوء ٢١ - باب لا يستنجى بروث حديث ١٥٦ مع الاختلاف الشديد فيه اخرجه من الطريق الراجحة في نظره وله نظائر .

(١) هو سليمان بن حيان الازدي أبو خالد الاحمر الكوفي صدوق يخطئ من الثامنة مات سنة ١٩٠ /ع . تقريب ١ : ٣٢٣ ، والكاشف ١ : ٣٩٢ .

(٢) الحكم بن عتيبة - بالمثناة ثم بالموحدة مصغرا أبو محمد الكندي الكوفي ثقة ثبت فقيه الا أنه ربما دلس من الخامسة مات سنة ١١٣ أو بعدها / ع . تقريب ١ : ١٩٢ وتهذيب التهذيب ٢ : ٤٣٣ .

(٣) مسلم بن عمران البطين - بفتح الباء - ويقال ابن أبي عمران أبو عبدالله الكوفي ثقة من السادسة / ع تقريب ١ : ٢٤٦ ، والكاشف ٣ : ١٤١ .

(٤) سلمة بن كهيل الحضرمي ابو يحي الكوفي ثقة من الرابعة / ع . تقريب ١ : ٣١٨ والكاشف ١ : ٣٨٦ .

(٥) سعيد بن جبير الاسدي مولاهم الكوفي ثقة ثبت فقيه من الثالثة قتل بين يدي الحجاج سنة ٩٥ /ع تقريب ١ : ٢٩٢ والكاشف ١ : ٣٥٧ .

(٦) عطاء بن أبي رباح - بفتح الراء والموحدة - القرشي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل ، لكنه كثير الارسال من الثالثة قيل انه تغير بآخره ولم يكن ذلك منه مات سنة ١١٤ /ع . تقريب ٢ : ٢٢ والكاشف ٢ : ٢٦٥ .

(٧) مجاهد بن جبر ابوالحجاج مولى السائب بن أبي السائب المخزومي ثقة امام في التفسير والعلم من الثالثة مات سنة ١٠٤ /ع تقريب ٢ : ٢٢٩ والكاشف ٣ : ١٢٠ .

-صلى الله عليه وسلم : " ان أختي ماتت ... (١) الحديث .

وهذا الاسناد صحيح (٢) .

الا أنه معلل بالاضطراب لكثرة الاختلاف في اسناده (٣) ولتفرد أبي خالد

(١) خ ٣٠ - كتاب الصوم ٤٢ - باب من مات وعليه صوم حديث ١٩٥٣ وتكملته انما هي حوالة على حديث ابن عباس نفسه " جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله : ان أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ قال : نعم . فدين الله أحق أن يقضى .

(٢) ماذا يريد الحافظ بقوله : هذا الاسناد صحيح ان كان يريد من الطرق الاخرى الى الاعمش كزائدة أو أبي معاوية فمسلم وان كان يريد من هذا الوجه أبي خالد الاحمر عن الاعمش فليس بمسلم لأن أبا خالد صدوق يخطىء ففي تحسين اسناده نظر فضلا عن تصحيحه .

(٣) هذا الاختلاف ليس خاصا بالاسناد بل هو في الاسناد والمتن وقد حكاه البخاري في صحيحه ٣٠ - كتاب الصوم ٤٢ - باب من مات وعليه صوم حديث ١٩٥٣ حيث قال :

أ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا زائدة عن الاعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما - قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله : ان أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ قال نعم فدين الله أحق أن يقضى .

ب - قال سليمان فقال الحكم وسلمة - ونحن جميعا جلوس حين حدث مسلم بهذا الحديث - قالا سمعنا مجاهدا يذكر هذا عن ابن عباس .

جـ - ويذكر عن أبي خالد حدثنا الأعمش عن الحكم ومسلم البطين وسلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد عن ابن عباس قالت امرأة للنبي - صلى الله عليه وسلم " ان اختي ماتت " .

د - وقال يحي وأبو معاوية عن الأعمش عن مسلم عن سعيد عن ابن عباس " قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم : ان أمي ماتت .

بهذه السياقة و / قد خالفه فيها من هو أحفظ واتقن (١) فصار ى ٥٣
حديثه شاذا / للمخالفة . ر ٣٠/ب

وقد اخرجه مع ذلك ابن خزيمة / فى صحيحه (٢) وأصحاب السنن (٣) ب ٦٣

= هـ) وقال عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبى انيسة عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قالت امرأة للنبى صلى الله عليه وسلم ان امى ماتت وعليها صوم نذر " .

و - وقال ابو حَرِيز : حدثنا عكرمة عن ابن عباس قالت امرأة للنبى صلى الله عليه وسلم ماتت امى وعليها صوم خمسة عشر يوما " .

(١) وهم : يحى بن سعيد وأبو معاوية وزائدة وشعبة وعبدالله بن نمير وعبثر بن القاسم وعبيدة بن حميد وآخرون كلهم اتفقوا على أن شيخ مسلم البطين فيه سعيد بن جبير خلافا لأبى خالد الاحمر فى أن شيخ مسلم البطين هم سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد فتح البارى ٤ : ١٩٥ ومقدمة الفتح ص ٣٥٩ .

(٢) ٣ : ٢٧٢ حديث ٢٠٥٥ من طريق أبى خالد وقال ابن خزيمة عقبه - قال ابوبكر " لم يقل أحد عن الحكم وسلمة بن كهيل الا هو (يعنى ابا خالد الاحمر) .

(٣) ت ٦ - كتاب الصيام ٢٢ - باب ماجاء فى الصوم عن الميت حديث ٧١٦ ، جه ٧ - كتاب الصيام ٥١ - باب من مات وعليه صيام من نذر حديث ١٧٥٨ وتحفة الاشراف ٤ : ٤١٥ حديث ٥٥١٣ ورمز له ب خ م ت س ق ، د ١٦ - كتاب الايمان والنذور ٢٦ - باب ما جاء فيمن مات وعليه صيام صام عنه وليه من طريق يحى وابى معاوية عن الاعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير مرفوعا ، ،

=

وأخرجه مسلم (١) فى المتابعات ولم يسق لفظه .

ر - ومثال التعليق الممرض الذى يكون اسناده حسنا قوله - فى الزكاة : " ويذكر عن سالم عن ابن عمر - رضى الله تعالى عنهما - عن النبى - صلى الله عليه وسلم - : " لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفرق " (٢)

وهذا الحديث وصله هكذا (٣) سفيان بن حسين عن الزهرى عن سالم عن أبيه فى حديث طويل فى الزكاة .

وقد قدمنا (٤) أن رواية سفيان بن حسين عن الزهرى ليست على شرط

= ن ٧ : ١٩ من طريق شعبة عن الاعمش به .
ملاحظة : قد يفهم من قول الحافظ : " وأصحاب السنن " أن أصحاب السنن الاربع قد أخرجوه جميعا من طريق أبى خالد الاحمر وليس الامر كذلك اذ لم يخرجه من طريقه الا الترمذى وابن ماجه . أما أبوداود والنسائى فقد أخرجاه من غير طريقه كما ترى .

(١) ١٣ - كتاب الصيام ٢٧ - باب قضاء الصيام عن الميت .

(٢) خ ٢٤ - كتاب الزكاة ٣٤ - باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ،، د - زكاة - باب زكاة السائمة حديث ١٥٦٨ ، ت ٥ - كتاب الزكاة ٤ - باب ماجاء فى زكاة الابل حديث (٦٢١ ،، جه ٨ - كتاب الزكاة ١٣ - باب صدقة الغنم حديث ١٨٠٥ من طريق سليمان بن كثير ثنا ابن شهاب عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه عن رسول الله صلى الله علية وسلم قال : أقرأنى سالم كتابا كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يتوفاه الله ... ،، حم ٢ : ١٥ من حديث سفيان بن حسين وكذلك د ، ت والحاكم فى المستدرك ١ : ٣٩٢ .

(٣) كلمة " هكذا " موجودة فى كل النسخ وقول الحافظ وصله سفيان بن حسين يريد أنه وصله فى خارج الصحيح كسنن أبى داود والترمذى ومسند احمد كما تراه أمامك .

(٤) ص

الصحيح ، لأنه ضعيف فيه وان كان كل منهما ثقـــة ٠
لكن له شاهد من حديث أبى بكر الصديق (١) رضى الله تعالـى عنه وغيره (٢)
فاعتضد به حديث سفيان بن حسين وصار حسنـا ٠

وقوله - فى كتاب البيوع - " ويذكر عن عثمان - رضى الله عنه - أن النبـى صلى الله عليه وسلم - قال له : " اذا بعت فكل واذا بتعت فاكتل " وهـذا الحديث (٣) رواه احمد (٤) والبزار وابن ماجـه (٥) من طريق ابـن لهيعـة (٦) عن موسى بن وردان (٧) عن سعيد بن المسيـب عـن

---

(١) حم ١ : ١٢ ، ن ٥ : ١٩ ٠ بل له متابعة من حديث يونس عن الزهرى فى د ٣ كتاب الزكاة حديث ١٥٧ وفى المستدرك ١ : ٣٩٣ وهو وجادة للزهرى قال هذه نسخة كتاب رسول الله الذى كتبه فى الصدقـة ٠

(٢) كحديث ابن عمر فى جه ٨ - كتاب الزكاة ١٣ - باب صدقة الغنم حديـث ١٨٠٧ وحديث سويد بن غفلة د ٣ - كتاب الزكاة حديث ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، جـه ٨ - كتاب الزكاة حديث ١٨٠١

(٣) الحديث فى خ ٣٤ - كتاب البيوع (٥ - " باب الكيل على البائع والمعطى فـى أول الباب ٠ قال الحافظ فى الفتح ٤ : ٣٤٤ وصله الدارقطنى من طريـق عبد الله بن المغيرة المصرى عن منقذ مولى سراقة عن عثمان بهذا ومنقـذ مجهول الحـال ٠

(٤) ١ : ٦٢ ، ٧٥

(٥) ١٢ - كتاب التجارات ٣٨ - باب بيع المجازفة حديث ٢٢٣ بلفظ " اذا - سميت الكيل فكلـه " ٠

(٦) عبد الله بن لهيعة - بفتح اللام وكسر الهاء - ابن عقبة الحضرمى ابوعبد الرحمن صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهـب عنه أعدل من غيرهما ٠ وله فى مسلم بعض شئ مقرون ٠ مات سنة ١٧٤/م د ت ق تقريب ١ : ٤٤٤ والكاشف ٢ : ١٢٢ ٠

(٧) موسى بن وردان العامرى مولاهم ابوعمر المصرى مدنى الاصل صدوق ربما أخطأ فى الثالثة ٠ مات سنة ١١٧ ٠/بخ د ت س ق تقريب ٢ : ٢٨٩ والكاشـف ٢ : ١٩٠ ٠

عثمان بن عفان (١) - رضي الله عنه - . وابن لهيعه ضعيف ، لكنه اعتضد
برواية يحي بن أيوب المصرى (٢) وهو من رجال البخارى .

عن عبيد الله (٣) بن المغيرة (٤) وهو ثقة عن منقذ مولى ابن سراقة (٥) وهو
مستور ولم يضعفه أحد عن عثمان - رضى الله تعالى عنه - .
كذلك رويناه فى فوائد سموية (٦) وفى سنن الدارقطنى (٧) .
فاعتضد هذا الاسناد بهذا الاسناد فصار حسنا .

جـ - ومثال التعليق الممرض الذى يكون اسناده ضعيفا فردا لكنه/ ى ٥٤
انجبر بأمر آخر .

---

(١) هو الخليفة الراشد عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس القرشى الاموى أمير المؤمنين ذو النورين احد السابقين الاولين والخلفاء الاربعة والعشرة المبشرة استشهد فى ذى الحجة سنة ٣٥ وكانت خلافته اثنتى عشرة سنة / ع . تقريب ٢ : ١٢ والاصابة ٢ : ٤٥٥ .

(٢) يحى بن أيوب الغافقى - بمعجمه وفاء وقاف - أبو العباس المصرى صدوق ربما أخطأ من السابعة مات سنة ١٦٨ . /ع . تقريب ٢ : ٣٤٣ والكاشف ٣ : ٢٥٠ .

(٣) فى جميع النسخ عبد الله وهو خطأ والتصحيح فى التقريب والكاشف وسنن الدارقطنى .

(٤) عبيد الله بن المغيرة بن معيقيب - بالمهملة والقاف والموحدة - مصغرا أبو المغيرة السبائى - بفتح المهملة والموحدة بعدها همزة مقصورا صدوق من الرابعة مات سنة ١٣١ / ت ق . تقريب ١ : ٥٣٩ والكاشف ٢ : ٢٣٤ وتهذيب التهذيب ٧ : ٤٩ .

(٥) منقذ بن قيس المصرى مولى ابن سراقة مقبول من الثالثة . /بخ . تقريب ٢ : ٢٧٧ .

(٦) هو اسماعيل بن عبد الله بن مسعود العبدى الاصبهانى أبو بشر حافظ متقن وسمويه لقبه . له الفوائد فى الحديث ثمانية أجزاء .
الرسالة المستطرفة ص ٨٠ والاعلام ١ : ٣١٤ توفى ٢٦٧ .

(٧) ٣ : ٨ .

ى ٥٤

قوله / فى الوصايا (١) : " ويذكر أن / النبى صلى الله عليه وسلم ر ٣١/أ
قضى بالدين قبل الوصية " .

وهذا الحديث رواه الترمذى (٢) وغيره (٣) من رواية أبى اسحاق السبيعى (٤)
عن الحارث عن على رضى الله تعالى عنه (٥) ، والحارث ضعيف / هـ ل ٣١ : ب
جدا وقد استغربه الترمذى (٦) ثم حكى اجماع أهل العلم على القول
بذلك فاعتضد الحديث بالاجماع - والله أعلم .

ط - ومثال التعليق الممرض الذى لا يرتقى عن درجة الضعيف ولم ينجبر
بأمر آخر ، وعقبه البخارى بالتضعيف - قوله فى الصلاة :-
" ويذكر عن أبى هريرة - رضى الله تعالى عنه - رفعه " لا يتطوع الامام فى
مكانه " . ولم يصح " (٧) .

---

(١) الباب التاسع فى أول الباب .

(٢) ٣٠ - كتاب الفرائض ٥ - باب ما جاء فى ميراث الاخوة من الاب والام
حديث ٢٠٩٤ ، ٢٠٩٥ .

(٣) جه ٢٢ - كتاب الوصايا ٧ - باب الوصية قبل الدين حديث ٢٧١٥ ،
حم ١ : ٧٩ ، ١٣١ ، ١٤٤ .

(٤) هو عمرو بن عبد الله الهمدانى السبيعى - بفتح المهملة وكسر الموحدة
مكثر ، ثقة عابد من الثالثة اختلط بآخره مات سنة ١٢٩ وقيل قبل ذلك
/ ع . تقريب ٢ : ٧٣ والكاشف ٢ : ٣٣٤ .

(٥) الحارث بن عبد الله بن الأعور الهمدانى - بسكون الميم والحوتى - بضم
المهملة والمثناة فوق - الكوفى ابو زهير صاحب على كذبه الشعبى فى
رأيه ورمى بالرفض وفى حديثه ضعف وليس له عند النسائى سوى حديثين
مات فى خلافة ابن الزبير ٤/٠ . تقريب ١ : ١٤١ وانظر كتاب المجروحين
لابن حبان ١ : ٢٢٢ وميزان الاعتدال ١ : ٤٣٥ .

(٦) قال الترمذى بعد رواية الحديث : " هذا حديث لا نعرفه الا من حديث
أبى اسحاق عن الحارث عن على وقد تكلم بعض أهل العلم فى الحارث .
والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم .

(٧) ١٠ - كتاب الأذان ١٥٧ - باب مكث الامام فى مصلاه بعد السلام
وهو تابع لحديث ٨٤٨ .

وكأنه اشار بذلك الى ما أخرجه ابوداود[١] من طريق ليث بن ابى سليم عن الحجاج بن عبيد[٢] عن ابراهيم بن اسماعيل[٣] عن ابى هريرة -رضى الله تعالى عنه- نحوه . وليث بن أبى سليم[٤] ضعيف وقد تفرد به وشيخ شيخه لا يعرف .

وقوله -فى كتاب الهدية-:

" ويذكر عن ابن عباس -رضى الله تعالى عنهما- مرفوعا .

" ان جلساءه شركاؤه ولم يصح "[٥] .

وهذا الحديث لا يصح رفعه ، فقد رويناه فى مسند[٦] عبد[٧] بن حميد وفى كتاب الحلية[٨] وغيرهما - من طريق مندل بن على[٩] عن

(١) ٢ -كتاب الصلاة ١٩٤ -باب فى الرجل يتطوع فى مكانه الذى يصلى فيه المكتوبة حديث ١٠٠٦ والمصنف لابن أبى شيبة ٢ : ٢٠٨ .

(٢) حجاج بن عبيد ويقال : ابن أبى عبدالله يسار مجهول من السادسة/ د ق تقريب ١ : ١٥٣ والكاشف ١ : ٢٠٧ .

(٣) ابراهيم بن اسماعيل ويقال : اسماعيل بن ابراهيم حجازى عن أبى هريرة وعائشة وعنه حجاج بن عبيد وعمرو بن دينار قال ابوحاتم مجهول الكاشف ١ : ٧٦ والتقريب ١ : ١٥٣ عنه د ، ق .

(٤) ليث بن أبى سليم صدوق اختلط أخيرا ولم يتميز حديثه فترك من السادسة مات سنة ١٤٨ / خت م ٤ تقريب ٢ : ١٣٨ .

(٥) ٥١ -كتاب الهبة ٢٥ -باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق .

(٦) فى مسند ابن عباس منه مرفوعا .

(٧) فى ر و ب عبدالله وفى هـ عبيد الله والصواب عبد بدون اضافة وهو عبد بن حميد بن نصر الكسى ، بكسر الكاف ~~وسين~~ مهملة ويقال بالمعجمة أبو محمد قيل : اسمه عبدالحميد وبذلك جزم ابن حبان وغير واحد ثقة حافظ من الحادية عشرة مات سنة ٢٤٩ / خت م ت تقريب ١ : ٥٢٩ - والكاشف ٢ : ٢٢٢ .

(٨) ٣ : ٣٥١ .

(٩) مندل بن على مثلث الميم ساكن الثانى -العنبرى- بفتح المهملة والنون أبو عبدالله الكوفى ويقال : اسمه عمرو ومندل لقب ضعيف من السابعة مات سنة ١٦٨ / د ق تقريب ٢ : ٢٧٤ والكاشف ٣ : ١٧٤ .

ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - : من اهديت له هدية وعند قوم
فهم شركاؤه فيها " .

ومندل بن على ضعيف . والمحفوظ عن عمرو بن دينار - عن ابن عباس
- رضى الله عنهما - موقوفا كذلك رويناه فى مصنف عبد الرزاق (١) وفى فوائد
الحسن بن رشيق من طريقه .
عن محمد بن مسلم الطائفى (٢) عن عمرو بن دينار موقوفا .
وروى عن عبد الرزاق مرفوعا (٣) ولم يثبت عنه
ومحمد بن مسلم الطائفى فيه مقال ولكنه أرجح من مندل
وقد صحح كونه موقوفا ابو حاتم الرازى / فيما ذكره ابنه عنه فى العلل (٤) ى ٥٥
فقال : ان رفعه منكر .

فقد لاح بهذه الأمثلة واتضح / أن الذى يتقاعد عن شرط البخارى ر ٣١/ب
من التعليق الجازم جملة كثيرة وأن الذى علقه بصيغة التمريض متى
أورده فى معرض الاحتجاج والاستشهاد فهو صحيح أو حسن أو ضعيف
منجبر وان أورده فى معرض الرد فهو ضعيف عنده ، وقد بينا أنه يبين
كونه ضعيفا - والله الموفق (٥) .

---

(١) لم أجده فى مصنف عبد الرزاق بعد بحث كثير لا سيما كتاب الهدية والهبة .
(٢) محمد بن مسلم الطائفى واسم جده سوس وقيل سوسن بزيادة نون فى آخره صدوق يخطىء من الثامنة ./ خت م ٤ . تقريب ٢ : ٢٠٧ والكاشف ٣ : ٩٦ .
(٣) فى النسخ كلها موقوفا والصواب ما أثبتناه قال الحافظ فى الفتح ٥ : ٢٢٧
" واختلف على عبد الرزاق فى رفعه ووقفه والمشهور عنه الوقف وهو أصح الروايتين عنه " .
(٤) ٢ : ٢٣٨ ولكنه اقتصر فى الحكم على قوله موقوف وليس فيه : أن رفعه منكر .
(٥) نقل الصنعانى هذا النص من قوله : فقد لاح بهذه الأمثلة الى هنا . توضيح الافكار ١ : ١٤٣ .

وجميع ما ذكرناه يتعلق بالأحاديث المرفوعة .

أما الموقوفات فانه يجزم بما صح منها عنده ولو لم يبلغ شرطه ويمرض ما كان فيه ضعف وانقطاع .

واذا علق عن شخصين وكان لهما (اسنادان مختلفان)(١) مما يصح أحدهما ويضعف(٢) الآخر فانه يعبر فيما هذا سبيله بصيغة التمريض - والله أعلم - .

وهذا كله فيما صرح باضافته الى النبى - صلى الله عليه وسلم(٢) والى أصحابه .

أما مالم يصرح باضافته الى قائل وهى الاحاديث التى يوردها فى تراجم الابواب من غير أن يصرح بكونها أحاديث :

فمنها : ما يكون صحيحا وهو الأكثر .

ومنها : ما يكون ضعيفا . كقوله(٣) : فى باب اثنان فما فوقهما جماعة ولكن ليس شئ من ذلك ملتحقا بأقسام التعليق التى قدمناها اذا لم يسقها مساق الاحاديث وهى قسم مستقل ينبغى الاعتناء بجمعه(٤) والكلام عليه وبه / وبالتعاليق يظهر كثرة ما اشتمل عليه جامع البخارى من الحديث ويوضح سعة اطلاعه ومعرفته بأحاديث الاحكام جملة وتفصيلا - رحمه الله تعالى -(٥) . ب ٦٦

---

(١) فى النسخ جميعا اسنادين مختلفين والصواب ما أثبتناه وهو واضح .
(٢) فى ب ، " هـ " أو .
(٣) من " ر " وفى " ب " ، " هـ " فقوله .
(٤) من " ب " وفى " هـ " ، " ر " بجميعه .
(٥) نقل الصنعانى هذا النص فى توضيح الأفكار ١ : ١٤٣ من قول الحافظ " وهذا كله فيما صرح باضافته - الى هنا .

تنبيـــــــــــه :

٣٠ - قول ابن الصلاح ، فى هذه المسأله - :

" وأما (١) الذى حذف من مبتدأ اسناده واحد أو أكثر ...
ففى بعضه نظر .(٢)

انما خص النظر ببعضه ، لأنه كما أوضحته على قسمين (٣) :

احدهما / : ما أورده موصولا ومعلقا سواء كان ذلك فى موضع ‏ هـ ٣٢/ب
واحد أو موضعين / فهذا لا نظر فيه ، لأن الاعتماد على الموصول ‏ م ٣٢/ب
ويكون المعلق شاهدا له .

وثانيهما : ما لا يوجد فى كتابه الا معلقا / فهذا هو موضـــع ‏ ى ٥٦
النظر وقد أفردته بتأليف مستقل لطيف الحجم (٤) الفوائد ولله
الحمـــــد .

٩ - قولـــــه ع (٥) :

" وفيه بقية أربعة عشر موضعا رواه متصلا ثم عقبه بقوله :
" ورواه فلان " . وقد جمعها الرشيد العطار (٦) فى الغرر المجموعة
وقد بينت ذلك كله فى جزء مفرد انتهى " (٧) .

---

(١) فى مقدمة ابن الصلاح " وأما المعلق وهو الذى حذف ... الخ .
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠ .
(٣) انظر ص
(٤) يجوز أن يكون غير تغليق التعليق .
(٥) سقط هذا الرمز من جميع النسخ .
(٦) التقييد والايضاح ص ٣٢ .
الامام الحافظ الثقة المجود رشيد الدين ابو الحسين : يحى ابن على بن عبد الله بن على القرشى الاموى النابلسى ثم المصرى العطار المالكى من آثاره غرر الفوائد المجموعة وتحفة المسترشديـن توفى سنة ٦٢٢ تذكرة الحفاظ ٤ : ١٤٤٢ ومعجم المؤلفيـــــن ١٣ : ٢١٢ .
(٧) التقييد والايضاح ص ٣٣

وفيه أمور :

أ ـ الأول : فيه بقية أربعة عشر . ليس فيه عند الرشيد الا ثلاثة عشر.(١) والذى أوقع الشيخ فى ذلك أن أبا على الجيانى -(٢) وتبعه المازرى -(٣) ذكر أنها أربعة عشر لكن لما سردها(٤) أورد منها حديثا مكررا وهو حديث ابن عمر - رضى الله تعالى عنهما - " أرأيتكم ليلتكم هذه "(٥) هذا هو الذى كرر فصارت العدة ثلاثة عشر كما سأذكرها مفصلة .

وقد نبه على هذا الموضع ابن الصلاح فى مقدمة شرح مسلم(٦) وتبعه النووى .(٧)

---

(١)

(٢) تقدمت ترجمته ص أما قول الجيانى انهما أربعة عشر فانظره فى مقدمة النووى لشرح مسلم ١ : ١٦ .

(٣) هو محمد بن على بن عمر بن محمد التميمى المازرى المالكى ويعرف بالامام ابوعبدالله محدث حافظ فقيه اصولى متكلم اديب من مؤلفاته المعلم بفوائد مسلم توفى سنة ٥٣٦ ه معجم المؤلفين ١١ : ٣٢ .
أما متابعة المازرى للجيانى فى عد هذه الاحاديث وأنها أربعة عشر فانظرها فى مقدمة النووى لشرح مسلم ١ : ١٨ .

(٤) مقدمة النووى لشرح مسلم ص ١٨ .

(٥) م ٤٤ فضائل الصحابة ٣٥ - باب قوله صلى الله عليه وسلم لا يأتى مائة سنة وعلى الارض نفس منفوسة حديث ٢١٧ ، خ ٣ - كتاب العلم ٤١ باب السمر حديث ١١٦ ، حم ٢ : ١٢١ ، ١٣١ .

(٦) ل ٤ مصورة عن نسخة فى أياصوفيا رقم ٤٧٥ .

(٧) مقدمة شرح مسلم للنووى ١ : ١٨ . ولكن ابن الصلاح وتبعه النووى اعتبراها اثنى عشر حديثا فقط باسقاط التكرار فى حديث ابن عمر باسقاط قول مسلم فى كتاب الصلاة فى باب الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم - : حدثنا صاحب لنا عن اسماعيل بن زكريا عن الاعمش لأن هذا الانقطاع انما هو فى رواية ابن ماهان أما رواية الجلودى لهذا الحديث فهى متصلة حيث قال فيه عن مسلم حدثنا محمد بن بكار قال حدثنا اسماعيل بن زكريا ".

٢ - والثانى : قوله : انه يرويه متصلا ثم عقبه بقوله " ورواه فلان" .

ليس ذلك فى جميع الاحاديث المذكورة وانما وقع ذلك منه فى ستة أحاديث منها .

(١) أحدها : فى حديث أبى جهيم (١) كما ذكره الشيخ (٢) .

(٢) ، (٣) الثانى (٣) والثالث (٤) فى حديثى الليث كما ذكرهما الشيخ وان مسلما وصلهما / من طريق أخرى (٥) . ب ٦٧

---

(١) ابوجهيم - بالتصغير - ابن الحارث بن الصمه - بكسر المهملة وتشديد الميم الانصارى له صحبة عنه بسر بن سعيد وعبدالله بن يسار بقى الى خلافة معاوية / ع . تقريب ٢ : ٤٠٧ والكاشف ٣ : ٣٢٣ .

(٢) يعنى شيخه العراقى فى التقييد والايضاح ص ٣٣ حيث قال : " فمن ذلك (يعنى الاحاديث المعلقة) قول مسلم فى التيمم : وروى الليث بن سعد حدثنى جعفر بن ربيعة عن عبدالرحمن بن هرمز الأعرج عن عمير مولى ابن عباس انه سمعه يقول : أقبلت أنا وعبدالله ابن يسار مولى ميمونة زوج النبى - صلى الله عليه وسلم حتى دخلنا على أبى الجهيم بن الحارث بن الصمة الانصارى فقال أبوالجهيم : " اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل" الحديث وهو فى مسلم ٣ - كتاب الحيض - ٢٨ - كتاب التيمم حديث ١١٤ .

(٣) التقييد والايضاح ص ٣٣ قال العراقى : وقال مسلم فى البيوع : " وروى الليث بن سعد حدثنى جعفر بن ربيعة عن عبدالرحمن بن هرمز عن عبدالله بن كعب بن مالك عن كعب بن مالك انه كان له مال على عبدالله بن أبى حدرد الاسلمى " الحديث وهو فى مسلم ٢٢ - كتاب المساقات ٤ - باب الوضع من الدين حديث ٢٠ ، ٢١ وبعدهما الحديث المعلق .

(٤) التقييد والايضاح ص ٣٣ . قال العراقى : " وقال مسلم فى الحدود : وروى الليث - أيضا - عن عبدالرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب بهذا الاسناد مثله وهذان الحديثان الاخيران قد رواهما مسلم قبل هذين الطريقين متصلا ثم عقبهما بهذين الاسنادين المعلقين " وهذا الحديث الاخير فى مسلم ٢٩ - كتاب الحدود ٥ - باب من اعترف على نفسه بالزنى حديث ١٦ .

(٥) الامر كما ذكر الحافظان فالثانى موصول رواه مسلم باسناده الى يونس عن الزهرى عن عبدالله بن كعب عن أبيه مرفوعا ٢٢ - المساقات حديث ٢٠ ، ٢١ . والثالث : رواه مسلم باسناده الى الزهرى عن ابى سلمه وسعيد بن المسيب كلاهما عن ابى هريرة مرفوعا ٢٩ - كتاب الحدود حديث ١٦ وهو نفسه الحديث الرابع .

(٤) والرابع : (١) فى حديث أبى هريرة - رضى الله تعالى عنه - فى قصة ماعز قال : " ورواه الليث عن عبد الرحمن بن خالد (٢) بعد أن أورده من طريق غيره .

والخامس : (٣) فى حديث البراء بن عازب (٤) - رضى الله تعالى عنهما فى الصلاة / الوسطى قال : ورواه الاشجعى (٥) عن سفيان عن الاسود بن قيس (٦) بعد أن أورده من طريق أخرى (٧) عن البراء / بن عازب - رضى الله تعالى عنه - . ه ٣٣/أ ر ٣٣/أ

---

(١) م ٢٩ - كتاب الحدود ٥ - باب من اعترف على نفسه بالزنى حديث ١٦ .

(٢) عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمى أمير مصر صدوق عن الزهرى وعنه مولاه الليث توفى سنة ١٢٧ الكاشف ٢ : ١٦٢ والتقريب ١ : ٤٧٨ .

(٣) م ٥ - كتاب المساجد ٣٦ - باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هى صلاة العصر . حديث ٢٠٨ .

(٤) البراء بن عازب بن الحارث بن عدى الانصارى ، الاوسى صحابى ابن صحابى نزل الكوفة استصغر يوم بدر مات سنة ٧٢/ع . تقريب ١ : ٩٤ والاصابة ١ : ١٤٦ .

(٥) عبيد الله بن عبد الرحمن الاشجعى ابو عبد الرحمن الكوفى ثقة مأمون اثبت الناس كتابا فى الثورى من كبار التاسعة مات سنة ١٨٢/خ م ت س ق تقريب ١ : ٥٣٦ والكاشف ٢ : ٢٣٠ وقال كتب عن الثورى ثلاثين ألفا .

(٦) الاسود بن قيس العبدى ويقال العجلى - بكسر العين وسكون الجيم - أبو قيس الكوفى ثقة من الرابعة . /ع تقريب ١ : ٧٦ وتهذيب التهذيب ١ : ٣٤١ .

(٧) الطريق الاخرى هى قال مسلم : حدثنا اسحاق بن ابراهيم الحنظلى اخبرنا يحى بن آدم حدثنا الفضيل بن مرزوق عن شقيق بن عقبة عن البراء بن عازب قال : نزلت هذه الآية حافظوا على الصلوات وصلاة العصر فقرأناها ماشاء الله ثم نسخها الله .
فنزلت : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ...) الحديث السابق ٢٠٨ قال مسلم : ورواه الاشجعى عن سفيان الثورى عن الاسود ... " .

والسادس (١) : فى حديث عوف بن مالك (٢) حديث " خيار أئمتكم الذين تحبونهم " (٣) .

قال : ورواه معاوية بن صالح (٤) .

وأما السبعة الثانية :

١ - فأحدها : فى الجنائز فى حديث عائشة - رضى الله تعالى عنها - فى خروجه صلى الله عليه وسلم - الى البقيع (٥) .

قال - فيه - حدثنى من سمع حجاجا الاعور (٦) ، ثنا ابن / ى ٥٧ جريج . أورده عقب حديث ابن وهب عن ابن جريج (٧) .

---

(١) م ٣٣ - كتاب الامارة ١٧ - باب خيار الأئمة وشرارهم حديث ٦٦ .

(٢) عوف بن مالك الاشجعى ابوحماد ويقال غير ذلك صحابى مشهور من مسلمة الفتح مات سنة ٧٣/ع . تقريب ٢ : ٩٠ والاصابة ٣ : ٤٣ وفيها قال الواقدى : اسلم عام خيبر وقال غيره شهد الفتح وكانت معه راية أشجع " .

(٣) تمامه " ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار ائمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم ... " .

(٤) معاوية بن صالح بن حدير - بالمهملة مصغرا الحضرمى ابوعمرو أو أبوعبدالرحمن قاضى الاندلس صدوق له أوهام من السابعة مات سنة ١٥٨ / م ٤ تقريب ٢ : ٢٥٩ والكاشف ٣ : ١٥٧ .

(٥) ١١ - كتاب الجنائز ٣٥ - باب ما يقال عند دخول القبور حديث ١٠٣ .

(٦) هو حجاج بن محمد المصيص أبو محمد الترمذى الاصل نزل بغداد ثم المصيصة ثقة ثبت ، لكنه اختلط فى آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته من التاسعة مات سنة ٢٠٦/ع . تقريب ١ : ١٥٤ والكاشف ١ : ٢٠٧ .

(٧) الحق ان مسلما لم يورده عقب حديث ابن وهب وانما اورده عقب اسناد ابن وهب وذلك ان مسلما لم يسق الحديث من طريق ابن وهب بل ساق اسناده ثم جاء بعلامة التحول ح ثم قال وحدثنى من سمع حجاجا الاعور " واللفظ له ثم ساق الحديث بطوله من طريق الحجاج وانظر صحيح مسلم كتاب الجنائز حديث ١٠٣ .

٢ - وثانيها[١] : فى صفة "النبى صلى الله عليه وسلم حدثت عن أبى اسامه[٢] وممن روى ذلك عنه ابراهيم بن سعيد الجوهرى[٣] وهذا وصله الجلودى صاحب ابن سفيان قال : ثنا محمد بن المسيب[٤] ثنا ابراهيم بن سعيد[٥] .

وثالثها[٦] : فى باب السكوت بين التكبير والقراءة حديث أبى هريرة - رضى الله تعالى عنه -

---

(١) ٤٣ - كتاب الفضائل ٨ - باب اذا أراد الله تعالى رحمة أمة قبض نبيها قبلها حديث ٢٤ . قال مسلم وحدثت عن أبى أسامة وممن روى ذلك عنه ابراهيم بن سعيد الجوهرى ، حدثنا ابواسامه حدثنى بريد بن عبد الله عن ابى بردة عن ابى موسى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال :
ان الله عز وجل اذا أراد رحمة أمة من عباده قبض نبيها قبلها .. الحديث .

(٢) ابو اسامة حماد بن اسامة القرشى مولاهم الكوفى مشهور بكنيته ثقة ثبت ربما دلس من كبار التاسعة مات سنة ٢٠١ / ع . تقريب ١ : ١٩٥ وتهذيب التهذيب ٣ : ٢ .

(٣) ابراهيم بن سعيد الجوهرى ابو اسحاق الطبرى ، نزيل بغداد ثقة حافظ تكلم فيه بلا حجة من العاشرة مات فى حدود ٢٥٠ . تقريب ١ : ٣٥ / م ٤ . والكاشف ١ : ٨١ وقال فيه مات سنة ٢٤٩ .

(٤) محمد بن المسيب بن اسحاق بن عبد الله النيسابورى الحافظ البارع الجوال سمع من اسحاق بن منصور وطبقته وعنه ابن خزيمة وابن الاخرم مات سنة ٣١٥ تذكرة الحفاظ ٣ : ٧٨٩ ومعجم المؤلفين ١٢ : ٢٢ .

(٥) هو ابو اسحاق ابراهيم بن محمد بن سفيان النيسابورى الفقيه المجتهد العابد راوية صحيح مسلم مات سنة ٣٠٨ مقدمة شرح مسلم للنووى ص ١٠ .

(٦) م ٥ - كتاب المساجد ٢٧ - باب مايقال بين تكبيرة الاحرام والقراءة حديث ١٤٨ .

قال : حدثت عن يحى بن حسان (١) ويونس بن محمد (٢) وغيرهما قالوا : ثنا عبدالواحد (٣).

أورده عقب حديث أبى كامل الجحدرى (٤) عن عبدالواحد .

٤ - رابعها (٥) : فى باب وضع الجوائح من حديث عمرة عن عائشة - رضى الله عنها - قالت (٦) سمع النبى - صلى الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب ... " الحديث قال فيه حدثنى غير واحد من أصحابنا قالوا : ثنا اسماعيل بن أبى اويس (٧) وهذا لم يورده الا من طريق عمرة (٨) .

---

(١) يحى بن حسان التنيسى ، بكسر المثناة والنون الثقيلة وسكون التحتانية ثم مهملة - من أهل البصرة ثقة من التاسعة ماتسنة ٢٠٨ / خ م د ت س . تقريب ٢ : ٣٤٥ والكاشف ٣ : ٢٥٢ .

(٢) يونس بن محمد بن مسلم البغدادى ابو محمد المؤدب ثقة ثبت من صغار التاسعة مات سنة ٢٠٧ ./ع . تقريب ٢ : ٣٨٦ والكاشف ٣ : ٣٠٥ .

(٣) عبدالواحد بن زياد العبدى مولاهم البصرى ثقة . فى حديثه عن الاعمش وحده مقال من الثامنة ماتسنة ١٧٦ وقيل بعدها / ع . تقريب ١ : ٥٢٦ . وتهذيب التهذيب ٦ : ٤٣٤ .

(٤) هو فضيل بن حسين بن طلحة ابوكامل الجحدرى ثقة حافظ من العاشرة مات سنة ٢٣٧ / خت م د تـ س . تقريب ٢ : ١١٢ والكاشف ٢ : ٣٨٤ .
وقول الحافظ أورده عقب حديث أبى كامل الجحدرى الامر فيه كما قال .

(٥) م ٢٢ - كتاب المساقات ٤ - باب استحباب الوضع من الدين حديث ١٩ .

(٦) فى جميع النسخ قال وهو خطأ لأن القول لعائشة والصواب ما اثبتناه .

(٧) اسماعيل بن عبدالله بن اويس بن مالك بن أبى عامر الاصبحى أبوعبدالله ابن أبى اويس المدنى صدوق أخطأ فى أحاديث من حفظه من العاشرة مات سنة ١٢٦ ./خ م ت ق . تقريب ١ : ٧١ . والكاشف ١ : ١٢٥ .

(٨) عمرة بنت عبدالرحمن بن سعد بن زرارة الانصارية المدنية اكثرت عن عائشة ثقة من الثالثة ماتت قبل المائة ويقال بعدها ./ع. تقريب ٢ : ٦٠٧ والكاشف ٣ : ٤٧٧ .

٥ - خامسها : في باب احتكار الطعام في[1] / حديث معمر ب ٦٨ العدوي[2] قال : حدثني بعض أصحابنا عن عمرو بن عون[3] وقد وصله من طريق اخرى عن سعيد بن المسيب[4] .

٦ - سادسها : في آخر كتاب القدر[5] في حديث ابي سعيد - رضي الله عنه - . " لتركبن سنن من كان قبلكم " .

قال : حدثني عدة من / أصحابنا عن سعيد بن أبي مريم[7] هـ ٣٢/ب عن ابي غسان[8] عن زيد[9] بن أسلم .

وقد وصله من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن اسلم .

---

(١) م ٢٢ - كتاب المساقات ٢٦ - باب تحريم الاحتكار في الاقوات حديث ١٣٠ .

(٢) معمر بن عبد الله بن نافع بن نضله العدوي من مهاجرة الحبشة عنه ابن المسيب وبسر بن سعيد / م د ت ق . الكاشف ٣ : ١٦٥ والاصابة ٣ : ٤٢٨ .

(٣) عمرو بن عون بن أوس الواسطي ابوعثمان البزاز ، البصري ثقة ثبت من العاشرة مات سنة ٢٢٥/ع . تقريب ٢ : ٧٦ والكاشف ٢ : ٣٣٨ .

(٤) الامر كما قال الحافظ فقد وصله مسلم من طريق يحي بن سعيد ومحمد ابن عمرو بن عطاء عن سعيد بن المسيب عن معمر مرفوعا . حديث ١٢٩ ، ١٣٠ من المكان المشار اليه .

(٥) م ٤٧ - كتاب العلم ٣ - باب اتباع اليهود والنصارى حديث ٦ .

(٦) في النسخ كلها : النذر " وهو خطأ ان الحديث لا وجود له في كتاب النذر وانما هو في كتاب العلم بعد كتاب القدر مباشرة وانظر تحفة الاشراف ٣ : ٤١٠ فانه نص على أن هذا الحديث في القدر والعلم ولم يذكر انه في النذر .

(٧) سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء ابو محمد المصري ثقة ثبت فقيه من كبار العاشرة مات سنة ٢٢٤/ع . تقريب ١ : ٢٩٣ والكاشف ١ : ٣٥٨ .

(٨) هو محمد بن مطرف بن داود الليثي ابوغسان ، المدني نزيل عسقلان ثقة من السابعة مات بعد ١٦٠ /ع . تقريب ٢ : ٢٠٨ والكاشف ٣ : ٩٨ .

(٩) في جميع النسخ عن حسان بن زيد بن اسلم وهو خطأ واضح والتصحيح من صحيح مسلم .

سابعها :/في كتاب الصلاة في حديث كعب بن عجرة (١) ر ٣٣/ب
قال فيه : ثنا صاحب لنا ، ثنا اسماعيل بن زكريا كذا ذكر الجياني انه وقع في روايتهم (٢) .
وأما الذى فى رواية الجلودى (٣) عند المشارقة فقال مسلم فيه ثنا محمد بن بكار (٤) ثنا اسماعيل بن زكريا (٥) .
والحديث المذكور عنده من طرق اخرى من غير هذا الوجه (٦) .
فعلى هذا فهى اثنا عشر حديثا فقط (٧) .

---

(١) كعب بن عجرة - بضم العين وسكون الجيم - الانصارى المدنى ابو محمد صحابى مشهور مات بعد سنة ٥٠ / ع تقريب ٢ : ١٣٥ والكاشف ٣ : ٨ .

(٢) ، (٣) وانظر مقدمة النووى لشرح مسلم ص ١٧ وشرح الأبى لمسلم ٢ : ١٦٥ فقد تكلما بما يوافق قول الحافظ وهذه الرواية فى مسلم ٤ - كتاب الصلاة ١٧ - باب الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم حديث ٦٨ .

(٤) محمد بن بكار يحتمل أن يكون ابن الريان الهاشمى مولاهم ابوعبدالله ويحتمل أن يكون محمد بن بكار بن الزبير العيشى بالمعجمة الصيرفى لانهما كليهما من شيوخ مسلم وهما على كل حال ثقتان وهما من الطبقة العاشرة توفى الاول سنة ٢٣٨ والثانى سنة ٢٣٧ تقريب ١ : ١٤٧ وتهذيب التهذيب ٩ : ٧٥ - ٧٦ .

(٥) اسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقانى بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف ابو زياد الكوفى صدوق يخطئ قليلا من الثامنة مات سنة ١٩٤ /ع تقريب ١ : ٦٩ والكاشف ١ : ١٢٣ .

(٦) يعنى من طريق ابن أبى ليلى حديث ٦٦ ومن طريق الحكم حديث ٦٧ كلاهما عن كعب .

(٧) اعلم أن الحافظ قد تعقب العراقى والجيانى والمازرى فى عد هذه الاحاديث المعلقة ودعواهم انها أربعة عشر وانها فى الواقع ثلاثة عشر ولم تبلغ أربعة عشر الا بتكرار حديث ابن عمر " أرأيتكم ليلتكم هذه " وقد أعادها الحافظ هنا الى اثنى عشر كما ترى باسقاط حديث كعب لانه جاء موصولا من طريق الجلودى .
ولكن الحافظ نفسه قد وقع فى خطأين : الاول انه اسقط حديث ابن عمر سهوا فلم يعده فى هذه الاحاديث والثانى أن الموضع الرابع من الستة الاولى فى تعداد الحافظ هو الموضع الثالث نفسه وهو حديث أبى هريرة

ستة منها بصيغة التعليق وستة منها بصيغة الاتصال ، لكن
أبهم فى كل واحد منها اسم من حدثه فان كان الشيخ يرى
أنها منقطعة كمايقوله الجيانى ومن تبعه / ، فكان حق ى ٥٨
العبارة ان يقول : وفيه بقية ثلاثة عشر موضعا منقطعة .
لا كما قال : انه يقول : ورواه فلان" .
وان كان يرى انها متصلة كما هو المعروف عند جمهور أهل
الحديث وكما صرح هو به فى موضع آخر (١) ، فكان حق
العبارة أن يقول وفيه بقية ستة مواضع رواه متصلا ثم عقبه
بقوله : ورواه فلان . وفيه مواضع أخرى قيل انها منقطعة
وليست بمنقطعة .

٣ - الثالث : قوله : "انه ليس فى مسلم بعد المقدمة حديث
معلق لم يوصله من طريق أخرى الا حديث أبى الجهيم" .
هذا صحيح بقيد التعليق لكن قد بينا أن الذى بصيغة
التعليق انما هو ستة لا أكثر .

أما / على رأى الجيانى ومن تبعه فى تسميتهم المبهم ب ٦٩
منقطعا فان فيها حديثين آخرين لم يوصلهما فى مكان آخر .

١ - احدهما : حديث عمرة عن عائشة - رضى الله تعالى عنها -
فى الجوائح / كما بيناه (٢) فانه ما أورده الا من تلك الطريق . هـ ٣٤/أ

= المتعلق بقصة ماعز فى اعترافه على نفسه بالزنى سها الحافظ فعده
مرتين فعلى هذا فما عده الحافظ لا يزيد على احدعشر ولا تبلغ اثنى
عشر الا بحديث ابن عمر الذى اسقطه الحافظ سهوا .

(١) التقييد والايضاح ص ٧٣ .

(٢) انظر ص

٢ - وثانيهما : حديث أبي موسى الاشعرى - رضى الله تعالى عنه - الذى قال فيه حدثت عن أبى اسامه - رضى الله عنه -.

وقد تقدم أن الجلودى / وصله وعندى أنه ملتحق بما صورته ر ٣٤/أ
التعليق وهو موصول على رأى ابن الصلاح . فان مسلما قال :
" حدثت عن أبى اسامه "(١).

فلو اقتصر على هذا لكان متصلا فى اسناده مبهم على ما قررناه . منقطع على رأى الجيانى . ، لكن زاد بعد ذلك فقال : ومن روى ذلك عنه ابراهيم بن سعيد الجوهرى"(١)
وابراهيم هذا من شيوخ مسلم ، قد سمع منه غير هذا واخرج عنه مما سمعه فى صحيحه غير هذا مصرحا به .

وقد قرر ابن الصلاح أن المعلق اذا سمى بعض شيوخه وكان غير مدلس حمل على أنه سمعه منه(٢) كما ذكر ذلك فى حديث هشام بن عمار(٣) الذى اخرجه البخارى(٤) فى تحريم

---

(١) انظر ص .. قال النووى : قلت : وليس هذا حقيقة انقطاع وانما هو رواية مجهول وقد وقع فى حاشية بعض النسخ المعتمدة : قال الجلودى : حدثنا محمد بن المسيب الارغيانى قال : حدثنا ابراهيم ابن سعيد الجوهرى بهذا الحديث عن ابى اسامه باسناده " شرح النووى لمسلم ٥ : ٥٢ وشرح مقدمة مسلم لابن الصلاح ل ٤ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٩ ، ٦٣ .

(٣) هشام بن عمار بن نصير - بنون مصغرا - السلمى الدمشقى الخطيب صدوق ، مقرئ كبر فصار يتلقن ، فحديثه فى القديم أصح . من كبار العاشرة ، مات سنة ٢٤٥ وله اثنتان وتسعون سنة / خ ، ٤ . تقريب ٢ : ٣٢٠ ، والكاشف ٣ : ٢٣٢ .

(٤) ٧٤ - كتاب الاشربة ٦ - باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه حديث ٥٥٩٠ بلفظ : " ليكونن فى امتى أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف ... " .

المعارف ولا فرق بين أن يقول المعلق : قال أو روى أو ذكر أو ما أشبه ذلك من الصيغ التي ليست بصريحه .

فهذا منها - والله الموفق .

وقد عثرت في "صحيح مسلم" على / شيء غير هذا ما يلتحق ى ٥٩
بهذا وبينته فيما كتبته من النكت على شرح مسلم للنووي - والله أعلم - .

١٠ - قوله ع :

" بل أزيد على هذا وأقول : الظاهر أن البخاري لم يرد برد الصدقة حديث جابر - رضى الله تعالى عنه - المذكور في بيع
المدبر / وانما أراد - والله أعلم حديث جابر - رضى الله ب ٧٠
تعالى عنه في الرجل الذي دخل والنبي - صلي الله عليه وسلم - يخطب ، فأمرهم فتصدقوا عليه ... " الحديث .
وهو حديث ضعيف رواه الدارقطني وغيره [(١)] " انتهى .

فيه أمور / :

١ - احدها : أن الدارقطني لم يرو قصة الداخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب ، فأمرهم فتصدقوا عليه - من حديث جابر - رضى الله تعالى عنه - اصلا وانما رواه من حديث أبي سعيد الخدري - رضى الله تعالى عنه .

وسبب هذا الاشتباه في هذا أن القصة شبيهة بحديث جابر -
رضى الله تعالى عنه في قصة / سليك الغطفاني [(٢)] التي أخرجها ر ٣٤/ب

---

(١) التقييد والايضاح ص ٣٧ - ٣٨ .
(٢) سليك بن عمرو أو ابن هدية الغطفاني وقع ذكره في الصحيح من حديث جابر أنه دخل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال : أصليت ؟ . ولم يذكر الحافظ وفاته الاصابة ٢ : ٧١

أصحاب الحديث (١) الصحيح (٢) والدارقطني (٣) وغيرهم من حديث جابر - رضى الله تعالى عنه ، لكن ليس فيها قصة المتصدق ورد الصدقة عليه .

ثانيها - ان الحديث المذكور عند الدارقطني مع كونه ليس من حديث جابر - رضى الله تعالى عنه - وانما هو من حديث أبى سعيد - رضى الله تعالى عنه ليس ضعيفا ، بل هو صحيح (٤) اخرجه النسائى (٥) وابن ماجه (٦) والترمذى (٧) وصححه ابن حبان فى صحيحه والحاكم (٨) كلهم من حديث محمد بن عجلان عن

---

(١) كلمة الحديث ليست فى (ى) .

(٢) م ٧ - كتاب الجمعه ١٤ - باب التحية والامام يخطب حديث ٥٨ ، ٥٩ د ٢ - كتاب الصلاة ٢٣٧ - باب اذا دخل الرجل والامام يخطب حديث ١١١٦ ، ١١١٧ ، جه ٥ - كتاب الامامة ٨٧ - باب ما جاء فيمن دخل المسجد والامام يخطب حديث ١١١٢ ، ١١١٣ وليس فيها كلها ذكر للصدقة .

(٣) فى السنن ٢ : ١٣ ، ١٤ وليس فيه قصة الصدقة .

(٤) بل هو حسن لأن فيه محمد بن عجلان وهو صدوق فقط .

(٥) ٣ : ٨٧ - باب حث الامام على الصدقة يوم الجمعة فى خطبته .

(٦) ٥ - كتاب الاقامة ٨٧ - باب ما جاء فيمن دخل المسجد والامام يخطب حديث ١١١٢ مختصرا ليس فيه الا أمره بصلاة ركعتين .

(٧) ابواب الصلاة ٣٦٧ - باب ما جاء فى الركعتين اذا جاء الرجل والامام يخطب حديث ٥١١ وليس فيه ذكر الصدقة .

(٨) ١ : ٢٨٥ ، ٣ : ٢٥ .

عياض بن عبد الله بن سعد بن أبى سرح عن أبى سعيد
الخدرى - رضى الله تعالى عنه قال : جاء رجل يوم الجمعة
والنبى - صلى الله عليه وسلم يخطب - بهيئة بـــذة (١)
فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم : أصليت ؟
قال : لا . ، قال صلى الله عليه وسلم : صل ركعتين .
وحث الناس على الصدقة قال : فألقى أحد ثوبيه فقـــال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : جاء هذا يوم الجمعة (يعنى
التى قبلها) بهيئة بذة ، فأمرت الناس بالصدقة (فالقوا
ثيابا فأمرت له منها بثوبين ثم جاء الآن فأمرت الناس بالصدقة (٢)
فألقى / احدهما فانتهره وقال : خذ ثوبك " لفظ النسائى . ى ٦٠

ثالثها : نفيه أن يكون البخارى أراد بحديث جابر - رضى الله
تعالى عنه حديثه فى بيع المدبر ليس بجيد .
بل الظاهر أنه أراده . وقد سبق مغلطاى الى ذلك ابن بطال/ (٣) هـ ٣٥/أ
فى شرح البخارى (٤) وعبد الحق (٥) فى أواخر الجمع بين الصحيحين (٦)

---

(١) اى سيئة رثه ثم أنه فى كل النسخ بذيه والتصحيح من ن ، ت والمستدرك .

(٢) مابين القوسين سقط من ب .

(٣) هو على بن خلف بن عبد الملك بن بطال ابوالحسن : عالم بالحديث من أهل قرطبة له شرح البخارى توفى سنة ٤٤٩ لاعلام ٥ : ٩٦ .

(٤) مخطوط يوجد منه اجزاء فى عدد من المكتبات ومنها مكتبة طلعت تحت رقم ٨٥٦ فى ٤ مجلدات .

(٥) الجمع بين الصحيحين انما هو للحميدى محمد بن فرحون لا لعبد الحق وكتاب عبد الحق انما هو كتاب الاحكام فلعل هذا سبق قلم .

(٦) ٢ : ل ٢٢٧/ ب من رواية عطاء وعمرو بن دينار وابن المنكدر وأبى الزبير كلهم عن جابر .

وغيرهما ولا يلزمه به[(١)] منه ما ألزمه المعترض الذى تعقب الشيخ كلامه على ما سنبينه .

وبيان ذلك : ان حديث جابر - رضى الله تعالى عنه - فى بيع المدبر قد[(٢)] اتفق الشيخان على تخريجه من طرق عن عطاء بن أبى رباح[(٣)] وعمرو بن دينار[(٤)] عنه[(٥)] وأخرجه البخارى من طريق محمد بن المنكدر[(٦)] عن جابر - رضى الله تعالى عنه .

---

(١) الضمير يرجع الى ابن الصلاح والمعترض هو مغلطاى كما ذكره الحافظ وذلك ان ابن الصلاح قال فى حكم تعليقات البخارى : " ان ما كان مجزوما به فقد حكم بصحته وما لم يكن مجزوما به فليس فيه حكم بصحته" . قال المعترض فى اعتراضه وذلك لأن البخارى يورد الشئ بصيغة التمريض ثم يخرجه فى صحيحه مسندا ويجزم بالشئ وقد يكون لا يصح ثم ضرب المعترض أمثلة لما علقه البخارى بصيغة التمريض وهى صحيحة لان البخارى يسندها فى مواضع اخرى من صحيحه . ومنها : قول البخارى : ويذكر عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق صدقته قال : وهو حديث صحيح عنده " دبر رجل عبدا ليس له مال غيره فباعه من نعيم بن النحام ثم تعقبه العراقى بقوله (والجواب) إن ابن الصلاح لم يقل ان صيغة التمريض لا تستعمل الا فى الضعيف بل فى كلامه انها تستعمل فى الصحيح أيضا الا ترى قوله : لأن مثل هذه العبارات تستعمل فى الحديث الضعيف أيضا " فقوله : ايضا دال على أنها تستعمل فى الصحيح أيضا ...) التقييد والايضاح ص ٣٥ - ٣٦ ولم استكمل جواب العراقى فارجع اليه ان شئت وانما سقت هذا توضيحا لكلام الحافظ .

(٢) كلمة قد من " ى " وليست فى باقى النسخ .

(٣) خ ٣٤ - كتاب البيوع ٥٩ - باب بيع المزايدة حديث ٢١٤١ ، ٤٢ كتاب الاستقراض ١٦ باب من باع مال المفلس حديث ٢٤٠٣ ، م ٢٧ - كتاب الايمان ١٣ - باب جواز بيع المدبر حديث ٥٩ كلاهما من طرق عن عطاء عن جابر مرفوعا .

(٤) خ - ٤٩ - كتاب العتق ٩ - باب بيع المدبر ٢٥٣٤ ، ٨٤ - كتاب كفارات الايمان ٧ باب عتق المدبر فى الكفارة حديث ٦٧١٦ ، م ٢٧ - كتاب الايمان ١٣ - باب جواز بيع المدبر حديث ٥٨ ، ٥٩ كلاهما من طرق عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعا .

(٥) اى عن جابر .

(٦) ٤٤ - كتاب الخصومات ٣ - باب من باع على الضعيف ونحوه حديث ٢٤١٥ .

وليس في رواية واحد منهم زيادة على قصة بيعه واعطائه الثمن لصاحبه (١) .

ورواه مسلم (٢) منفردا من طريق أبي الزبير عن جابر -رضي الله تعالى عنه ، فزاد فيه زيادة ليست عند البخاري .

ولفظه : " أعتق رجل من بني عذرة عبدا له عن دبر فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ألك مال غيره ؟ قال : لا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتراه نعيم بن عبد الله العدوي -رضي الله عنه- بثمانمائة درهم فجاء بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعها اليه ثم قال صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلأهلك فان فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك ، فان فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا " .

فهذه الزيادة من حديث أبي الزبير عن جابر -رضي الله تعالى عنه- في قصة المدبر فيها اشعار بمعنى ما علقه البخاري من أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق / صدقته ب ٧٢

قبل النهي ثم نهاه ، لكن ليس في هذا تصريح بالنهي .

فان كان هو الذي أراده البخاري فلا حرج عليه (٣) في عدم جزمه به لأن راوي الزيادة وهو ابو الزبير ليس ممن يحتج به على

---

(١) الامر كما قال الحافظ في جميع هذه الروايات .

(٢) ١٢ -كتاب الزكاة ١٣ -باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة حديث ٤١ ، ٢٧ -كتاب الايمان حديث ٥٩ . والحديث في حم ٣ : ٣٠٨ ، د ٢٣ -كتاب العتق ٩ -باب بيع المدبر حديث ٣٩٥٥ ، ٣٩٥٦ ، ٥٧ ، ن ١ : ٢٢٧ ، ، جه العتق باب ١ حديث ٢٥١٢ ، ت ١٢ -كتاب البيوع ٧ -باب ما جاء في عتق المدبر حديث ١٢١٩ .

(٣) . ان المعترض لم يوجه اعتراضه الى البخاري وانما كان اعتراضه على ابن الصلاح فلا داعي للاعتذار عن البخاري .

شرطه وعلى تقدير / صلاحيته عنده للحجة / فقد تقدم (١) ى ٦١
انه ربما علق الحديث بالمعنى أو بالاختصار فلا يجزم به ه ٣٥/ب
بل يذكره بصيغة التمريض للإختلاف فى ذلك كما قرره الشيخ (٢)
فعلى كل تقدير لا يتم للمعترض اعتراضه .

رابعها : ظهر لى مراد البخارى بالتعليق السابق عن جابر
- رضى الله تعالى عنه حديث آخر غير حديث المدبر . (٣)
وهو ما اخبرنى به ابراهيم بن محمد المؤذن بمكة أن احمد
ابن أبى طالب أخبرهم انا عبد الله بن عمر انا ابو الوقت انا
ابو الحسن بن داود (انا عبد الله بن احمد انا ابراهيم بن
خريم) (٤) انا عبد (٥) بن حميد ، ثنا يعلى بن عبيد (٦) ثنا محمد
ابن اسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة (٧) عن محمود بن لبيد (٨)
عن جابر بن عبد الله - رضى الله تعالى عنهما - قال :

---

(١) ص
(٢) يعنى شيخه العراقى انظر ص٦٣ من التقييد والايضاح فانه قرر هذا الكلام الذى نقله الحافظ عنه .
(٣) ولعل البخارى أرادهما جميعا .
(٤) مابين القوسين سقط من ه .
(٥) فى جميع النسخ الا ى عبد الله والصواب ما اثبتناه من ى وانظر تهذيب الكمال ١١ : ٤٠٢ فان من الرواة عن يعلى عبد بن حميد لا عبد الله ابن حميد .
(٦) يعلى بن عبيد بن أبى أميه الكوفى ابويوسف الطنافسى ثقة الا فى حديثه عن الثورى ففيه لين من كبار التاسعة مات سنة ٢٠٩ / ع الكاشف ٣ : ٢٩٦ والتقريب ٢ : ٣٧٨ .
(٧) عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الأوسى الانصارى ابو عمر المدنى ثقة عالم بالمغازى من الرابعة مات سنة ١٢٠ وقيل ١٢٩ / ع . الكاشف ٢ : ٥١ والتقريب ١ : ٣٨٥ .
(٨) محمود بن لبيد بن عقبة بن رافع الاوسى الاشهلى ابونعيم المدنى صحابى صغير وجل روايته عن الصحابة مات سنة ٩٦ ، وقيل ٩٧ / بخ م ٤ تقريب ٢ : ٢٣٣ والكاشف ٣ : ١٢٦ .

بينما نحن عند رسول الله -صلى الله عليه وسلم -اذ جاءه رجل بمثل البيضة من الذهب أصابها في بعض المعادن ، فجاء بها الى رسول الله -صلى الله عليه وسلم من ركنه الأيمن فقال لرسول[1] الله صلى الله عليه وسلم -: خذ هذا منى صدقة فوالله مالى مال غيرها ، فأعرض -صلى الله عليه وسلم عنه ثم جاء من ركنه الايسر فقال : مثل ذلك ، فجاءه من بين يديه فقال : مثل ذلك فقال -صلى الله عليه وسلم- هاتها مغضبا فحذفه بها فلو اصابه بها لعقره أو أوجعه ، ثم قال -صلى الله عليه وسلم - : "يأتى أحدكم بماله كله لا يملك غيره فيتصدق به ثم يقعد بعد ذلك يتكفف الناس" . "انما الصدقة عن ظهر غنى خذه لا حاجة لنا به" [قال][2] فأخذ الرجل ماله فذهب" .

وهذا الحديث رواه أحمد فى مسنده والدارمى[3] وأبوداود فى السنن[4] وابن خزيمة وابن حبان[5] فى صحيحيهما والحاكم فى مستدركه[6] كلهم من طريق محمد بن اسحاق به .
يزيد بعضهم على بعض فى سياقه ورواة اسناده ثقات و[7] محمد ابن اسحاق مشهور[8] ولم أره من حديثه الا معنعنا ثم رأيته فى

---

(١) فى جميع النسخ رسول الله بدون لام الجر والصواب ما اثبتناه .
(٢) الزيادة من ى .
(٣) فى كتاب الزكاة حديث ١٦٦٦ .
(٤) ٣ -كتاب الزكاة ٣٩ -باب الرجل يخرج ماله حديث ١٦٧٣ .
(٥) مجلد ٥ : ل ١٤٣ /أ .
(٦) ١ : ٤١٣ .
(٧) فى جميع النسخ وقال محمد بن اسحاق ولا داعى لكلمة قال كما ترى ،
(٨) كذا فى جميع النسخ ولعل الحافظ اراد أن يقول بالتدليس ولم يكتبها أو سقطت على النساخ وسياق الكلام يدل عليها وكذا شهرة ابن اسحاق بالتدليس .

مسند أبى يعلى (١) (٢) مصرحا فيه بالتحديث

وسياقه أنسب وأشبه بمراد البخارى من الذى قبله .

والمتن الذى أورده الشيخ مناسب للمراد الا أنه ليس من / حديث ق ٦٢

جابر - رضى الله تعالى عنه كما بيناه - والله أعلم - .

لطيفـــــــــــه

الرجل الذى / جاء بالبيضة هو الحجاج بن علاط السهمى - رضى ر ٢٦/أ

الله تعالى عنه - . رواه عبد الغنى بن سعيد الازدى (٣) من رواية (٤)

بعض احفاده عن أبيه عن جده الى أن انتهى الى الحجاج بن علاط

- رضى الله عنه - انه أتى النبى صلى الله عليه وسلم بلبنة من ذهب أصابها

من كنز فذكر الحديث .

١١ - قولـه ع :

" وأما الا... ن بصيغة الجزم فيما ليس بصحيح فهذا لا يجوز

ولا يظن بالبخارى (٥) ... الخ .

---

(١) مجلد ١ : لـ ١١٥/ أ من طريق ابن اسحاق به الا أن ابن اسحاق قد عنعنه ولم يصرح فيه بالتحديث ولعل الحافظ رآه مصرحا بالتحديث فى بعض النسخ من مسند أبى يعلى .

(٢) أبو يعلى هو الحافظ الثقة محدث الجزيرة احمد بن على بن المثنى التميمى صاحب المسند الكبير سمع على بن الجعد ويحى بن معين وعنه ابن حبان وأبو على النيسابورى توفى سنة ٣٠٧ تذكرة الحفاظ ٢ : ٧٠٧ .

(٣) المصرى ابو محمد محدث حافظ نسابة عالم باسامى الرجال والعلل وكان الدارقطنى يعظمه ويقول : ما اجتمعت به وانفصلت منه الا بفائدة من تصانيفه المؤتلف والمختلف فى أسماء الرواة مات سنة ٤٠٩ النجوم الزاهرة ٤ : ٢٤٤ ومعجم المؤلفين ٥ : ٢٧٣ .

(٤) فى (هـ) و (ر) رواة وهو خطأ .

(٥) التقييد والايضاح ص ٣٨ .

أقول : هذا يكاد أن يكون مصادرة على المطلوب ، لأن الخصم ينكر أن يكون البخارى التزم ان لا يأتى باللفظ الجازم الا فى الطرق الصحيحة يستدل على ذلك بالمثال الذى ذكره ، لأنه اخرج حديثا باللفظ الجازم وهو معلول كما ذكره ابومسعود .

فكيف يكون جوابه لا يظن ذلك بالبخارى ولا يأتى البخارى باللفظ الجازم الا فيما لا علة له .

فالجواب السديد عن / ذلك أن يقول : ب ٧٤

ما ادعاه ابومسعود من كون ذلك الحديث لا يعرف الامن رواية عبدالله ابن الفضل عن الاعرج عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه - مردود .

فان الحديث المذكور معروف من رواية عبدالله بن الفضل (١) - أيضا - عن أبى سلمة عن أبى هريرة - رضى الله تعالى عنه - كما علقه البخارى (٢) .

فقد رواه ابوداود الطيالسى فى مسنده (٣) / عن عبدالعزيز بن أبى سلمه هـ ٣٦ / ب

* المصادرة على المطلوب هي التي تجعل النتيجة جزء القياس التعريفات الجرجاني ص ١٩٥ * طبعة الحلبي بمصر سنة ١٢٧٥

(١) عبدالله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب الهاشمى المدنى ثقة من الرابعة /ع . تقريب (١ : ٤٤٠) والكاشف ٢ : ١١٨ .

(٢) ٩٧ - كتاب التوحيد ٢٢ - باب وكان عرشه على الماء حديث ٧٤٢٨ قال البخارى : وقال الماجشون عن عبدالله بن الفضل عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى - صلى الله عليه وسلم قال : فأكون أول من بعث فاذا موسى آخذ بالعرش " .

(٣) انظر منحة المعبود فى ترتيب مسند الطيالسى أبى داود ٢ : ٨٣ قال أبوداود : حدثنا عبدالعزيز بن أبى سلمة عن عبدالله بن الفضل عن أبى سلمة عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تفضلوا بين أنبياء الله أو بين الانبياء صلى الله عليهم وسلم والحديث جزء من حديث طويل رواه مسلم ٤٣ - كتاب الفضائل ٤٢ - باب من فضائل موسى حديث ١٥٩ ، ١٦٠ وفيه فان الناس يصعقون فأكون أول من يفيق فاذا موسى باطش بجانب العرش فلا أدرى أكان فيمن صعق فأفاق قبلى أم كان ممن استثنى الله أولا : من طريق الماجشون عن عبدالرحمن الاعرج عن أبى هريرة وثانيا : من طريق ابن شهاب عن أبى سلمة بن عبدالرحمن وعبدالرحمن الاعرج عن أبى هريرة مرفوعا .

الماجشون(١) عن عبدالله بن الفضل ، فبهذا يتضح أن لعبد الله ابن الفضل فيه شيخين كما ذكره الشيخ احتمالا .

ومن عادة البخارى أنه اذا كان فى بعض الاسانيد التى يحتج بها خلاف على بعض رواتها ساق الطريق الراجحة عنده مسندة متصلة ، وعلق الطريق الاخرى اشعارا بأن هذا الاختلاف لا يضر ، لانه / اما أن يكون للراوى فيه طريقان فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، فلا يكون ذلك اختلافا يلزم(٢) منه / اضطراب يوجب الضعف

عادة البخارى فى الاسانيد المختلفة .

ر ٣٦ /ب

ى ٦٣

واما أن لا يكون له فيه الا طريق واحدة والذى أتى عنه بالطريق الاخرى واهم عليه ولا يضر الطريق الصحيحة الراجحة وجود الطريق الضعيفة المرجوحة - والله أعلم .

٣١ - قوله ص - عند ذكر اقسام الصحيح -

" أولها : صحيح أخرجه البخارى ومسلم جميعا ."(٣)

اعترض عليه بأن الاولى أن يكون القسم الاول : ما بلغ مبلغ التواتر أو قاربه فى الشهرة والاستقامة .

والجواب عن ذلك أنا لا نعرف حديثا وصف بكونه متواترا ليس أصله فى الصحيحين أو أحدهما .

وقد رد شيخنا(٤) اعتراض من قال : الاولى أن القسم الاول ما رواه

---

(١) الماجشون - بكسر الجيم بعدها معجمة مضمومة المدنى نزيل بغداد مولى آل الهدير ثقة فقيه مصنف من السابعة مات سنة ١٦٤ .
تقريب ١ : ٥١٠ والخلاصة ص ٢٤٠ .

(٢) فى كل النسخ " لا يلزم وزيادة لا خطأ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٣ .

(٤) يعنى به العراقى حيث قال : والجواب ان من لم يشترط فى كتابه الصحيح لا يزيد تخريجه للحديث قوة نعم ما اتفق الستة على توثيق رواته أولى بالصحة مما اختلفوا فيه وان اتفق عليه الشيخان" التقييد والايضاح ص ٤١ .

أصحاب الكتب الستة (من له فيه نظر) .(١)

والحق أن يقال : أن القسم الأول وهو : ما اتتفقا عليه يتفرع فروعا

أ - احدها : ما وصف بكونه متواترا .

ب - ويليه : ما كان مشهورا كثير الطرق .

جـ - ويليه : ما وافقهما الائمة الذين التزموا الصحة على تخريجه

الذين خرجوا السنن / والذين انتقوا المسند . هـ ٣٧/أ

د - ويليه : ما وافقهما عليه بعض من ذكر .

هـ - ويليه : ما انفردا بتخريجه .

فهذه انواع للقسم الاول وهو ما اتفقا عليه اذ(٢) يصدق

على كل منهما(٣) انهما اتفقا على تخريجه .(٤)

وكذا نقول في ما انفرد بهأحدهما انه يتفرع على هذا الترتيب فيتبين

بهذا أن ما اعترض به عليه أولا وآخرا مردود - والله أعلم - .

تنبيـــــــــــــه

جميع ما قدمنا الكلام عليه من المتفق هو : ما اتفقا على تخريجـــه

من حديث صحابي واحد / ر ٣٧/أ

اما اذا كان المتن الواحد عندأحدهما من حديث صحابي / غير ص ٨

الصحابي الذي أخرجه عنه الآخر مع اتفاق لفظ المتن أو معناه

---

(١) كذا في جميع النسخ ولعل الصواب ، وفيه نظر " وكلمة من له" من تصرف النساخ وهما .

(٢) في كل النسخ أو والتصويب من توضيح الافكار .

(٣) من ى وفي باقي النسخ منهما بضمير التثنية وهو خطأ اذ الضمير راجع الى الانواع المذكورة سابقا .

(٤) نقل الصنعاني هذا النص من قول الحافظ " والحق أن يقال الى هنا توضيح الافكار ١ : ٨٧ .

فهل يقال فى هذا انه من المتفق ؟ فيه نظر على طريقة (١) المحدثين

والظاهر : من تصرفاتهم أنهم لا يعدونه من المتفق الا أن الجوزقى منهم استعمل ذلك فى "كتاب المتفق" له فى عدة أحاديث وقد قدمنا حكاية ذلك عنه (٢) وما / يتمشى له ذلك الا على طريقة الفقهاء ولننظر مأخذ ذلك . ى ٦٤

وذلك أن كون ما اتفقا على تخريجه أقوى مما انفرد به واحد منهما له فائدتان :

١ - احداهما : ان اتفاقهما على التخريج عن راو من الرواة يزيده قوة فحينئذ ما يأتى من رواية ذلك الراوى الذى اتفقا على التخريج عنه أقوى مما يأتى من رواية من انفرد به احدهما .

٢ - والثاني (٣) أن الاسناد الذى اتفقا على تخريجه يكون متنه اقوى من الاسناد الذى انفرد به واحد منهما .

ومن هنا يتبين أن فائدة المتفق انما تظهر فيما / اذا أخرجا الحديث من حديث صحابى واحد . هـ ٣٢٧/ب

نعم : قد يكون فى ذلك الجانب (٤) - أيضا - قوة من جهة اخرى وهو أن المتن الذى تتعدد طرقه أقوى من المتن الذى ليس له الا طريق واحدة (٥) فالذى يظهر من هذا أن لا يحكم لأحد الجانبين بحكم كلي .

---

(١) فى النسخ جميعها على حقيقة المحدثين والصواب ما أثبتناه .

(٢) انظر ص

(٣) كذا فى جميع النسخ والصواب الثانية .

(٤) فى جميع النسخ سوى نسخة ى الحديث الجانب ولا داعى لكلمة الحديث لأنها تفسد الكلام .

(٥) نقل الصنعانى هذا الكلام فى توضيح الافكار ١ : ٨٨ .

بل قد يكون ما اتفقا عليه من حديث صحابي واحد اذا لم يكن فردا غريبا أقوى مما أخرجه احدهما من حديث صحابي غير الصحابي الذي اخرجه الآخر ، وقد يكون العكس اذا كان ما اتفقا عليه من صحابي واحد فردا غريبا ، فيكون ذلك أقوى منه ـ والله أعلم ـ .

تنبيـــه آخـــــر

هذه الأقسام التي ذكرها المصنف للصحيح ماشية على قواعد الائمة ومحققي النقاد الا أنها قد لا تطرد ، لأن الحديث ر ٣٧/ب
الذي ينفرد به مسلم / ـ مثلا ـ اذا فرض مجيئه من طرق كثيرة حتى تبلغ التواتر أو الشهرة القوية ويوافقه على تخريجه مشترطو الصحة ـ مثلا ـ لا يقال فيه : ان ما انفرد البخاري بتخريجه اذا كان فردا ليس له الا مخرج واحد أقوى من ذاك فليحمل اطلاق ما تقدم من تقسيمه على الأغلب الأكثر (١) ـ والله أعلم ـ .

وأما ما ذكره الحاكم في كتاب المدخل له ان الصحيح من الحديث ينقسم عشرة أقسام : خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها : أقسام الحديث الصحيح

١ ـ فالاول ـ من المتفق عليها ـ اختيار البخاري ومسلم فذكر ما نقلناه عنه في اوائل هذه الفوائد . (٢)

٢ ـ الثاني : أن لا يكون للصحابي الا راو واحد . قال : " ولم يخرجا هذا النوع في الصحيح .

٣ ـ الثالث : (ان لا يكون للتابعي الا راو واحد) (٣)

---

(١) نقل الصنعاني هذا الكلام في توضيح الافكار ١ : ٨٨ - ٨٩ .
(٢) ص .
(٣) مابين القوسين سقط من ب .

٤ - الرابع / الاحاديث الافراد الغرائب التى[1] يتفرد بها ثقة من الثقات . هـ ٣٨/أ

٥ - الخامس / أحاديث جماعة عن آبائهم عن أجدادهم لم يأت عن آبائهم الا عنهم . ب ٧٧

قال : فهذه الخمسة الاقسام[2] مخرجة فى كتب الائمة محتج بها ولم يخرج منها فى الصحيحين غير القسم الاول .

وأما الاقسام المختلف فيها فهى :

١ - المراسيل

٢ - وأحاديث المدلسين اذا لم يذكروا السماع .

٣ - والمختلف فى وصله وارساله بين الثقات .

٤ - وروايات الثقات غير الحفاظ[3] .

٥ - ورواية المبتدعة اذا كانوا صادقين .

هذا حاصل ما ذكره الحاكم مبسوطا مطولا فى "كتاب المدخل الى معرفة الاكليل"[4] .

وكل من هذه الاقسام التى ذكرها فى هذا المدخل مدخول .

ولولا أن جماعة من المصنفين كالمجد ابن الاثير فى مقدمة جامع الأصول[5] تلقوا كلامه فيها بالقبول ، لقلة اهتمامهم بمعرفة هذا الشأن واسترواحهم الى تقليد المتقدم / دون البحث والنظر لأعرضت عن تعقب كلامه فى هذا فان حكايته خاصة تغنى اللبيب الحاذق عن التعقب . ر ٣٨/أ

---

(١) فى النسخ جميعا "الذى" وهو خطأ كما ترى .

(٢) فى ى "أقسام" بالتنكير .

(٣) فى ر / أ و هـ "روايات الثقات عن الحفاظ وفى ر / ب" من "بدل "عن" وما فى ى وهو الذى أثبتناه هو الصواب .

(٤) من ص ٧ - ١٦ من المدخل .

(٥) من ص ١٦٠ - ١٧١ جـ ١ .

فأقول : أما القسم [الاول] الذى ادعى انه شرط الشيخين فمنقوض بأنهما لم يشترطا ذلك ولا يقتضيه تصرفهما وهو ظاهر بيّن لمن نظر فى كتابيهما .

وأما زعمه : بأنه ليس فى الصحيحين شىء من رواية صحابى ليس له الا راو واحد فمردود بأن البخارى أخرج حديث مرداس الاسلمى - رضى الله عنه - وليس له راو الا قيس بن أبى حازم فى أمثلة كثيرة مذكورة فى اثناء الكتاب .(١)

وأما قولــه : بأنه ليس فى الصحيحين من رواية تابعى ليس له الا راو واحد فمردود - أيضا [فقد](٢) خرج / البخارى حديث الزهرى عن ى ٦٦ عمر بن محمد بن جبير بن مطعم(٣) ولم يرو عنه غير الزهرى فى أمثلة قليلة لذلك .

وأما قوله : / " ان الغرائب(٤) الافراد ليس فى الصحيحين منهما ب ٧٨ شىء فليس كذلك بل فيهما قدر مأتى حديث قد جمعها الحافظ ضياء الدين المقدسى(٥) فى جزء مفرد .

---

(١) لعله رجع عن رأيه فى الصحابى فقد نقل السخاوى فى فتح المغيث ١ : ٤٧ ما يأتى قال : وقد وجدت فى كلام الحاكم التصريح باستثناء الصحابة من ذلك وان كان مناقضا لكلامه الاول ولعله رجع عنه الى هذا فقال : "الصحابى المعروف اذا لم نجد له راويا غير تابعى واحد معروف احتججنا به وصححنا حديثه اذ هو صحيح على شرطهما جميعا فان البخارى قد احتج بحديث قيس بن أبى حازم عن كل من مرداس الاسلمى وعدى بن عميرة وليس لهما راو غيره وكذلك احتج مسلم بأحاديث أبى مالك الاشجعى عن أبيه وأحاديث مجزأة بن زاهر الاسلمى عن أبيه وحينئذ فكلام الحاكم قد استقام وزال بما تممت به عنه الملام" .

(٢) الزيادة من ى .

(٣) عمر بن محمد بن جبير بن مطعم ، ثقة ما روى عنه غير الزهرى من السادسة / خ تقريب ٢ : ٦٢ والكاشف ٢ : ٣٢٠ وقال وثقه س .

(٤) الغريب : ما انفرد بروايته شخص واحد فى أىّ موضع وقع التفرد به من السند .

(٥) هو الامام العالم الحافظ الحجة محدث الشام شيخ السنة ضياء الديـن

وأما قوله : انه ليس فيهما من روايات من روى عن أبيه عن جده مع تفرد الابن بذلك عن أبيه فمنتقض برواية سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده(١) وبرواية عبد الله(٢) والحسن(٣) ابنى محمد بن على عـــن أبيهما عن على وغير ذلك .

وفى ذلك ما تفرد به بعضهم وهو فى الصحيحين أو أحدهما .

= أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن عبد الرحمن السعدى المقدسى ثم الدمشقى الحنبلى صاحب التصانيف النافعة منها : "المختاره" فى تسعين جزءاً ولم يكمل مات سنة ٦٤٣ . تذكرة الحفاظ ٤ : ١٤٠٥ وشذرات الذهب ٥ : ٢٢٤ والاعلام ٧ : ١٣٤ .

(١) حديث سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده فى خ ٧٨ -كتاب الادب ١٠٧ -باب اسم الحزن حديث ٦١٩٠ من طريق الزهرى عن سعيد عن ابيه عن جده قال بهذا " أحال به البخارى على حديث سابـــق عن ابن المسيب عن ابيه أن أباه جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : ما اسمك ؟ قال : حزن . قال : أنت سهل ،قال : لا أغير اسما سمانيه أبى قال ابن المسيب فما زالت الحزونة فينا بعد .

(٢) عبد الله بن محمد بن على بن أبى طالب الهاشمى ابوهاشم وأبـــوه ابن الحنفية ثقة قرنه الزهرى بأخيه الحسن من الرابعة مات سنـــة ٩٩ / ع . تقريب ١ : ٤٤٨ الحسن بن محمد بن على بن أبى طالب الهاشمى ابومحمد المدنى وأبوه ابن الحنفية ثقة فقيه يقال : انه أول من تكلم فى الارجاء من الثالثة ، مات سنة ١٠٠ وقيل قبلها بسنه . / ع . تقريب ١ : ١٧١ والكاشف ١ : ٢٢٧ وقال فيه : مات سنة ٩٥ .

(٣) الحسن بن محمد بن على بن أبى طالب الهاشمى ابو محمد المدنـــى وأبوه ابن الحنفية ثقة فقيه يقال : انه اول من تكلم فى الارجاء مـــن الثالثة ، مات سنة ١٠٠ وقيل قبلها بسنة .
/ ع . تقريب ١ : ١٧١ والكاشف ١ : ٢٢٧ وقال فيه : مات سنة ٩٥ .

وأما الأقسام الخمسة التي ذكر أنه مختلف فيها وليس في الصحيحين منها شيء فالأول كما قال . نعم قد يخرجان منه في الشواهد .

وفي الثاني نظر يعرف من كلامنا في التدليس (١) .

وأما ما اختلف في ارساله ووصله بين الثقات ، ففي الصحيحين منه جملة / ر ٣٨/ب
وقد تعقب الدارقطني بعضه في كتاب التتبع (٢) له واجبنا عن أكثره (٣) .

وأما روايات الثقات غير الحفاظ ، ففي الصحيحين منه جملة - أيضا - لكنه (٤) حيث يقع مثل ذلك عندهما يكونان قد أخرجا له أصلا يقويه

وأما روايات المبتدعة اذا كانوا صادقين ، ففي الصحيحين عن خلق كثير من ذلك ، لكنهم من غير الدعاة ولا الغلاة ، وأكثر ما يخرجان من هذا القسم في غير الاحكام .

نعم : وقد أخرجا لبعض الدعاة الغلاة كعمران بن حطان (٥)

---

(١) سيأتي .

(٢) تتبع فيه الدارقطني الاحاديث التي رأى أن فيها عللا في صحيحي البخاري ومسلم وهو مخطوط وتوجد منه نسخة بمكتبة حيدر آباد الدكن رقم ٣٥٥ وعندي منها صورة .

(٣) في مقدمة فتح الباري ٢ : ٣٤٦ - ٣٨٣ .

(٤) من ر / أ وفي باقي النسخ " لكنني " . وهو خطأ .

(٥) من ى وفي باقي النسخ " كعمر بن الخطاب " وهو خطأ فاحش وقع من النساخ وعمران بن حطان - بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين - السدوسي صدوق الا أنه كان على مذهب الخوارج ويقال : رجع عنه من الثالثة مات سنة ٨٤ / خ د س . تقريب ٢ : ٨٢ والكاشف ٢ : ٣٤٨ .

— —

وعباد بن يعقوب (١) وغيرهما ، الا أنهما لم يخرجا لأحد منهم الا ما توبع عليه . وقد فات الحاكم من الاقسام المختلف فيها قسم آخر نبه عليه القاضي عياض (٢) رحمه الله تعالى — وهو: رواية المستورين ، فان رواياتهم مما اختلف في قبوله / ورده . ولكن يمكن الجواب عن الحاكم في ذلك بأن هذا القسم وان كان مما اختلف في قبول حديثهم ورده ، الا أنه لم يطلق أحد / على حديثهم اسم الصحة . بل الذين قبلوه جعلوه من جملة الحسن بشرطين : هـ ٣٩/أ ب ٧٩

١ — أحدهما : أن لاتكون رواياتهم شاذة .

٢ — وثانيهما : أن يوافقهم غيرهم / على رواية ما رووه . ى ٦٧

فقبولها حينئذ انما هو باعتبار المجموعية — كما قرر في الحسن — والله أعلم .

١٢ — قوله ع :

دعوى ابن عبد السلام والنووي أن أخبار الصحيحين لا تفيد الا الظن

" وقد عاب ابن عبد السلام (٣) على ابن الصلاح هذا وذكر أن بعض المعتزلة يرون أن الامة اذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته .

---

(١) عباد بن يعقوب الرواجني — بتخفيف الواو وبالجيم المكسورة والنون الخفيفة — أبو سعيد الكوفي صدوق رافضي حديثه في البخاري مقرون . بالغ ابن حبان فقال : يستحق الترك من العاشرة . مات سنة ٢٥٠ /خ ت ق تقريب ١ : ٣٩٥ والكاشف ٢ : ٦٣ .

(٢) هو عالم المغرب وامام أهل الحديث في وقته عياض بن موسى اليحصبي السبتي ابو الفضل له مؤلفات منها الشفاء وشرح مسلم مشارق الانوار . مات سنة ٥٤٤ — تذكرة الحفاظ ٤ : ١٣٠٤ والاعلام ٥ / ٢٨٢ .

(٣) هو العلامة عبد العزيز بن عبد السلام بن ابي القاسم السلمي المغربي الاصل الدمشقي الشافعي المعروف بابن عبد السلام عز الدين ابو محمد فقيه مشارك في الأصول والعربية والتفسير من شيوخه الآمدي ومن تلاميذه ابن دقيق العيد مات سنة ٦٦٠ — طبقات الشافعي للأسنوي ٢ : ١٩٧ وشذرات الذهب ٥ : ٣٠١ ومعجم المؤلفين ٥ : ٢٤٩ .

وقال النووى : خالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون . فقالوا : يفيد الظن مالم يتواتر ، وقال : فى شرح مسلم لا يلزم من اجماع الأمة على العمل بما فيهما ـ اجماعهم على أنه مقطوع بأنه من كلام النبى صلى الله عليه وسلم (١) . ـ

ر: ل ٣٩/أ
رد الحافظ على النووى وابن عبد السلام

أقول : أقر شيخنا هذا من كلام النووى ، وفيه نظر / وذلك أن ابن الصلاح لم يقل : ان الأمة أجمعت على العمل على العمل (بما فيهما (٢)) ، وكيف يسوغ له أن يطلق ذلك والأمة لم تجمع على العمل بما (٣) فيهما لا من حيث الجملة ولا من حيث التفصيل ، لأن فيهما أحاديث ترك العمل بما دلت عليه لوجود معارض من ناسخ أو مخصص .

وانما نقل ابن اصلاح أن الامة أجمعت على تلقيهما بالقبول من حيث الصحة ويؤيد ذلك أنه قال فى شرح مسلم ـ ما صورته :

((ماتفقنا عليه مقطوع بصدقه لتلقى الأمة له بالقبول وذلك يفيد العلم النظرى وهو فى افادة العلم كالمتواتر الا أن المتواتر يفيد العلم الضرورى وتلقى الامة بالقبول يفيد العلم النظرى (٤)))

---

(١) التقييد والايضاح ص : ٤١ ـ ٤٢ ومقدمة النووى لشرح مسلم ص : ٢٠

(٢) فى كل النسخ (بما فيها) وهو خطأ والصواب ما أثبتناه لأن الحديث عن الصحيحين . ثم وجدته على الصواب في ي

(٣) كلمة (بما) سقطت من ر و هـ وفى ب بهما والصواب ما أثبتناه .

(٤) أنظر مقدمة شرح مسلم للنووى ص ٢٠ ـ وانظر مقدمة ابن الصلاح ص : ٢٤ ـ ٢٥ .

ثم حكى عن امام الحرمين (١) مقالته المشهورة أنه لو حلف انسان بطلاق امرأته أن ما في / ((كتاب البخاري ومسلم)) مما حكما بصحته من قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لما ألزمته الطلاق ولا حنثته لاجماع / علماء (٢) المسلمين على صحتهما (٣) . هـ ل ٣٩ : ب ب ٨٠

فهذا يؤيد ما قلنا أنه ما أراد أنهم اتفقوا على العمل وانما اتفقوا على الصحة . وحينئذ فلابد لاتفاقهم من مزية ، لأن اتفاقهم على تلقي خبر غير ما في الصحيحين بالقبول ، ولو كان سنده ضعيفا يوجب العمل بمدلوله . فاتفاقهم على تلقي ما صح سنده ماذا يفيد ؟

فأما متى قلنا يوجب / العمل فقط لزم تساوي الضعيف والصحيح ، فلا بد للصحيح من مزية . وقد وجدت فيما حكاه امام الحرمين في البرهان عن الاستاذ ابي بكر محمد بن الحسن فورك (٤) ما يصرح بهذا التفصيل الذي أشرت اليه فانه قال (٥) في الخبر الذي تلقته الامة بالقبول مقطوع بصحته . ى ٦٨

---

(١) هو العلامة الكبير عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني ابو المعالي ركن الدين أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي كان يحضر دروسه أكابر العلماء له مؤلفات منها البرهان في اصول الفقه والرسالة النظامية في الاركان الاسلامية وكان أعجوبة زمانه . مات سنة ٤٧٨ ـ طبقات الشافعية للأسنوي ١ : ٤٠٩ والنجوم الزاهرة ٥ : ١٢١ ـ والأعلام ٤ : ٣٠٦ .

(٢) كلمة علماء ليست في (ر) (٣) مقدمة شرح مسلم للنووي ص ٢٠

(٤) محمد بن الحسن بن فورك ، أصولي متكلم أديب نحوي واعظ يقال أنه قتله محمود بن سبكتكين سنة ٤٠٦ لقوله ان نبينا صلى الله عليه وسلم ليس هو رسول الله اليوم لكنه كان رسول الله .

(٥) نقل الصنعاني كلام ابن فورك عن الحافظ في توضيح الافكار ١ : ١٢٥ .

ثم فصل ذلك فقال : ان اتفقوا على العمل به لم يقطع بصدقه وحمل الامر على اعتقادهم وجوب العمل بخبر الواحد .

وان تلقوه / بالقبول قولا وفعلا حكم بصدقه قطعا . ر ٣٩/ب
وحكى ابو النصر القشيرى (١) عن القاضى ابى بكر الباقلانى (٢) أنه بين فى ((كتاب التقريب)) أن الأمة اذا اجتمعت أو أجمع أقوام لا يجوز عليهم التواطؤ على الكذب من غير أن يظهر منهم ذلك التواطؤ على أن الخبر صدق ـ كان ذلك دليلا على الصدق . قال أبو نصر وحكى امام الحرمين عن القاضى أن تلقى الامة لا يقتضى القطع بالصدق .

ولعل هذا فيما اذا تلقته بالقبول ، ولكن لم يحصل اجماع على تصديق الخبر فهذا وجه الجمع بين كلامى القاضى .

وجزم القاضى ابو نصر عبد الوهاب المالكى فى ((كتاب الملخص))(٣) / هـ ٤٠/أ
بالصحة فيما اذا تلقوه بالقبول . قال : وانما اختلفوا فيما اذا أجمعت على العمل بخبر المخبر هل يدل ذلك على صحته أم لا ؟
على قولين :
قال : وكذلك اذا عمل بموجبه أكثر الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ وأنكروا على من عدل عنه فهل يدل على صحته وقيام الحجة به ؟

ذهب الجمهور الى أنه لا يكون صحيحا بذلك .

---

(١) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيرى الشافعى ابو نصر فقيه أصولى مفسر أديب ناثر ناظم من شيوخه امام الحرمين ـ مات سنة ٥١٤ هدية العارفين ١ : ٥٥٩ وطبقات الاسنوى ٢ : ٣٠٢ ومعجم المؤلفين ٥ : ٢٠٧

(٢) هو الامام محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصرى ثم البغدادى المعروف بالباقلانى ابو بكر متكلم على مذهب الاشعرى له مؤلفات منها : تمهيد الاوائل و تلخيص الدلائل . مات سنة ٤٠٣ والنجوم الزاهرة ٤ : ٢٣٤ .

(٣)

ـ ـ

وذهب عيسى بن أبان [١] الى أنه يدل على صحته (انتهى)
فقول الشيخ محيى الدين النووى : ((خالف ابن الصلاح المحققون والاكثرون)) . غير متجه .

بل تعقبه شيخنا شيخ الاسلام فى محاسن الاصطلاح [٢] فقال : ((هذا ممنوع فقد نقل لبعض الحفاظ المتأخرين عن جمع من الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة أنهم يقطعون بصحة الحديث الذى تلقته الأمة بالقبول)) .

قلت : وكأنه عنى بهذا الشيخ تقى الدين ابن تيمية [٣] فانى رأيت فيما حكاه عنه بعض ثقات / أصحابه [٤] ما ملخصه : الخبر ى ٦٩
اذا تلقته الامة بالقبول تصديقا له وعملا بموجبه أفاد / العلم عند ر ٤٠/أ
جماهير العلماء من السلف والخلف وهو الذى ذكره جمهور المصنفين فى أصول الفقه كشمس الأئمة السرخسى وغيره من الحنفية والقاضى عبد الوهاب وأمثاله من المالكية .

---

(١) عيسى بن ابان بن صدقة ابو موسى قاضى من كبار الحنفية كان سريعا بانفاد الحكم عفيفا له مؤلفات منها (اثبات القياس) و (اجتهاد الرأى) الاعلام ٥ : ٢٨٣ وتاريخ بغداد ١١ : ١٥٧ .

(٢) محاسن الاصطلاح بهامش مقدمة ابن الصلاح ص ١٠١ .

(٣) هو الشيخ الامام العلامة الحافظ الناقد الفقيه المجتهد المفسر البارع شيخ الاسلام علم الزهاد نادرة عصره تقى الدين ابو العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن ابى القاسم الحرانى احد الاعلام بلغت مؤلفاته ثلاثمائة مجلد منها الفتاوى والمنهاج . توفى سنة ٧٢٨ تذكرة الحفاظ ٤ : ١٤٩٦ ، والنجوم الزاهرة ٩ : ٢٧١ والاعلام ١ : ١٤١ .

(٤) لعله الامام ابن القيم فانه نقل فى الصواعق المرسلة ص ٤٨١ ـ ٤٨٢ عن شيخ الاسلام ابن تيمية ما لخصه الحافظ هنا ، وانظر فتاوى .. =

والشيخ ابى حامد الاسفرائينى (١) والقاضى ابى الطيب الطبرى (٢) والشيخ أبى اسحاق الشيرازى (٣) وسليم الرازى (٤) وأمثالهم من الشافعية •

... = ابن تيمية ١٨ / ٤٠ ، ٤٨ ، ٤٩ ، وتفسيرات ابن تيمية ص ١٩ •

(٥) محمد بن احمد بن ابى بكر السرخسى وشمس الأئمة ، متكلم فقيه أصولى مناظر من طبقة المجتهدين فى المسائل من آثاره المبسوط • مات سنة ٤٨٣ كشف الظنون ٢ : ١٥٨٠ والاعلام ٦ : ٢٠٨ •

....

(١) هو العلامة احمد بن محمد بن احمد الاسفرائينى من اعلام الشافعية ألف كتبا منها مطول فى اصول الفقه ومختصر فى الفقه سماه (الرونقى) توفى سنة ٤٠٦ طبقات الأسنوى ١ : ٥٨ وتهذيب الاسماء واللغات للنووى ٢ : ٢٠٨ والاعلام ١ : ٢٠٣ •

(٢) هو العلامة طاهر بن عبد الله بن عمر الطبرى فقيه أصولى جدلى من آثاره شرح مختصر المزنى فى الفقه الشافعى مات سنة ٤٥٠ - تهذيب الاسماء واللغات ٢ : ٢٤٧ وطبقات الشافعية للسبكى ٥ : ١٢ ومعجم المؤلفين ٥ : ٣٧ •

(٣) هو العلامة ابراهيم بن على بن يوسف الفيروزابادى الشيرازى الشافعى كان مناظرا ومفتى الامة فى عصره اشتهر بقوة الحجة فى الجدل والمناظرة له تصانيف كثيرة منها المهذب فى الفقه والتبصرة فى أصول الشافعية مات سنة ٤٧٦ ـ طبقات الشافعية للسبكى ٤ : ٢١٥ - والاعلام ١ : ٤٤ •

(٤) هو سليم بن ايوب الرازى فقيه شافعى له مؤلفات منها غريب الحديث والاشارة كنيته ابو الفتح مات سنة ٤٤٧ وطبقات الشافعية للأسنوى ١ : ٥٦٢ والاعلام ٣ : ١٧٦ •

وأبى عبدالله بن حامد (١) والقاضى أبى يعلى (٢) وأبى الخطاب (٣) وغيرهم من الحنبلية وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشاعرة وغيرهم كأبى اسحاق الاسفرائينى (٤) وابى بكر بن فورك وأبى منصور التميمى وابن السمعانى (٥) وأبى هاشم

---

(١) هو امام الحنبلية فى زمانه ومدرسهم ومفتيهم : الحسن بن حامد بن على ابن مروان البغدادى له مصنفات فى العلوم المختلفة منها : الجامع فى الفقه الحنبلى نحوا من أربعمائة جزء مات سنة ٤٠٣ من تلاميذه القاضى ابى يعلى طبقات الحنابلة ٢ : ١٧١ والنجوم الزاهرة ٤ : ٢٣٢ والبداية والنهاية ١١ : ٣٤٩ .

(٢) هو العلامة : محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء ابو يعلى عالم عصره فى الاصول والفروع وأنواع الفنون له تصانيف كثيرة منها الايمان والعدة والكفاية فى اصول الفقه مات سنة ٤٥٨ طبقات الحنابلة ٢ : ١٩٣ وتاريخ بغداد ٢ : ٢٥٦ والاعلام ٦ : ٣٣١.

(٣) هو محفوظ بن احمد بن الحسن الكلوذانى ابو الخطاب امام الحنبلية فى عصره له مؤلفات منها التمهيد ((وعقيدة اهل الاثر))وله اشتغال بالادب مات سنة ٥١٠ طبقات الحنابلة لابن ابى يعلى ٢ : ٢٥٨ والنجوم الزاهرة ٥ : ٢١٢ والاعلام ٦ : ١٧٨ .

(٤) هو العلامة : ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الفقيه الاصولى الملقب ((بركن الدين)) له كتاب الجامع فى اصول الدين فى خمس مجلدات ورسالة فى اصول الفقه مات سنة ٤١٨ طبقات الاسنوى ١ : ٥٩ والاعلام ١ : ٥٩ وانظر البرهان ص ١٦٣ حيث قال ابو اسحاق أن المستفيض يفيد العلم النظرى .

(٥) هو الحافظ البارع العلامة تاج الاسلام ابو سعد عبدالكريم بن تاج الاسلام محمد بن ابى المظفر منصور التميمى السمعانى صاحب التصانيف منها : الذيل على تاريخ بغداد مات سنة ٥٦٢ تذكرة الحفاظ ٤ : ١٣١٦ ، النجوم الزاهرة ٥ : ٥٦٣ .

الجبائي (١) وأبي عبدالله البصري (٢) قال / : وهو مذهب هـ ٤٠/ ب
أهل الحديث قاطبة وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح في مدخله الى علوم الحديث ـ فذكر ذلك استنباطا وافق فيه هؤلاء الأئمة وخالفه في ذلك من ظن أن الجمهور على خلاف قوله لكونه لم يقف الا على تصانيف من خالف في ذلك كالقاضي ابى بكر الباقلاني والغزالي (٣) وابن عقيل (٤) وغيرهم ، لأن هؤلاء يقولون انه لا يفيد العلم مطلقا وعمدتهم ان خبر الواحد لا يفيد العلم بمجرده ، والأمة اذا عملت بموجبه فلوجوب العمل بالظن عليهم وأنه لا يمكن جزم الامة بصدقه في الباطن ، لأن هذا جزم بلا علم .

والجواب : أن اجماع الامة معصوم عن الخطأ في الباطن .. واجماعهم على تصديق الخبر كاجماعهم على وجوب العمل به والواحد منهم وان جاز عليه أن يصدق في نفس الامر من هو كاذب أو غالط فمجموعهم معصوم عن هذا كالواحد من أهل التواتر يجوز عليه

---

(١) هو أحد رؤساء المعتزلة : عبدالسلام بن محمد بن عبدالوهاب أبو هاشم واليه تنسب الهاشمية من المعتزلة مات سنة ٣٢١ تاريخ بغداد ١١ : ٥٥ البداية والنهاية ١١ : ١٧٦ .
(١) هو الحسين بن عبدالله البصري المعتزلي متكلم له مؤلفات كثيرة مات سنة ٣٦٧ معجم المؤلفين ٤ : ١٩ .
(٣) هو محمد بن محمد الغزالي الطوسي (نسبة الى بقعية طوس بخراسان) فيلسوف متصوف له نحو مائتي مصنف منها الاحياء ومقاصد الفلاسفة مات سنة ٥٠٥ السبكي طبقات الشافعية ٦ : ١٩١ والاعلام ٧ : ٢٤٧ .
(٤) هو شيخ الحنابلة في وقته ببغداد على بن عقيل بن محمد ابو الوفاء صاحب الفنون وغيرها من التصانيف المفيدة مات سنة ٥١٣ ابن كثير البداية والنهاية ١٢ : ١٨٤ وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢ : ٢٥٩ .

بمجرده الكذب والخطأ ومع انضمامه الى / أهل التواتر ينتفي الكذب والخطأ عن مجموعهم ولا فرق (انتهى كلامه [١]) ر ٤٥/ب

وأصرح من رأيت كلامه في ذلك ممن نقل الشيخ تقي الدين عنه ذلك فيما نحن بصدده ـ الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني فانه قال : ((أهل الصنعة مجمعون على أن الاخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن / صاحب الشرع وان حصل الخلاف في بعضها فذلك خلاف في طرقها وكثر رواتها [١])) . ى ٧٠

كأنه يشير بذلك الى ما نقده بعض الحفاظ .

وقد احترز ابن الصلاح عنه .

وأما قول الشيخ محيي الدين : ((لا يفيد العلم الا ان تواتر)) فمنقوض بأشياء :

١ ـ احدها : الخبر المحتف بالقرائن يفيد العلم النظري / ممن صرح به امام الحرمين [٢] والغزالي [٣] والرازي [٤] ، والسيف الآمدي [٥] وابن هـ ٤١/أ

---

(١) أشار الى هذا في نزهة النظر ص ٢٧ نشر المكتبة العلمية بالمدينة .

(٢)

(٣) انظر المنخول ص ٢٤٠ .

(٤) هو محمد بن الحسن بن الحسين التميمي البكري الشافعي المعروف بالفخر الرازي مفسر متكلم فقيه اصولي حكيم أديب مات سنة ٦٠٦ طبقات الشافعية للأسنوي ٢ : ٢٦٠ وشذرات الذهب لابن العماد ٥ : ٢١ ، والنجوم الزاهرة ٦ : ١٩٧ .

(٥) الإحكام في اصول الأحكام للآمدي ٢ : ٣٧ وهو علي بن ابي علي بن محمد بن سالم التغلبي الحنبلي ثم الشافعي فقيه أصولي متكلم منطقي حكيم له مؤلفات منها إحكام الأحكام في الأصول مات ٦٣١ طبقات الشافعية للأسنوي ١ : ١٣٧ ابن كثير البداية والنهاية ١٣ : ١٤٠ .

الحاجب (١) ومن تبعهم •

٢ ـ ثانيها : الخبر المستفيض الوارد من وجوه كثيرة لا مطعن فيها يفيد العلم النظرى للمتبحر فى هذا الشأن •

ومن ذهب الى هذا الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائينى (٢) والاستاذ ابو منصور التميمى والاستاذ ابو بكر بن فورك (٢)

وقال الابيارى (٣) شارح البرهان ـ بعد أن حكى عن امام الحرمين أنه ضعف هذه المقالة : ((بأن العرف واطراد الاعتبار لا يقتضى الصدق قطعا بل قصاراه غلبة الظن لغلبة الاسناد))• أراد أن النظر فى احوال المخبرين من أهل الثقة والتجربة يحصل ذلك ومال اليه الغزالى • واذا قلنا أنه يفيد العلم فهو نظرى لا ضرورى وبالغ ابو منصور التميمى فى الرد على من أبى ذلك فقال : المستفيض وهو الحديث الذى له طرق كثيرة صحيحة لكنه لم يبلغ مبلغ التواتر ـ يوجب العلم المكتسب ولا عبرة بمخالفة أهل الاهواء فى ذلك •

٣ ـ ثالثها : ما قدمنا / نقله عن الأئمة فى الخبر اذا تلقته الأمة بالقبول • ولا شك أن اجماع الأمة على القول بصحة الخبر أقوى فى افادة العلم من القرائن المحتفة ومن مجرد كثرة الطرق • ر ١٤٧/٩

(١) هو العلامة : عثمان بن عمر بن ابى بكر ابو عمرو جمال الدين ابن الحاجب فقيه مالكى من كبار العلماء بالعربية كردى الاصل من تصانيفه (الكافية فى النحو) ومنتهى السول ومختصره فى الاصول مات سنة ٦٤٦ شذرات الذهب ٥ : ٢٣٤ والاعلام ٤ : ٣٧٤ ، وانظر كلام ابن الحاجب ٢ : ٥٥ حاشية السعد على شرح العضد للمنتهى الاصولى •

(٢) جمع الجوامع وشرحه للمحلى مع حاشية البنانى ٢ : ١٣٠ •

(٣) فى كل النسخ الأنبارى بالنون والباء وهو خطأ والابيارى صاحب الترجمة هو على بن اسماعيل بن على بن حسن بن عطيه (شمس الدين أبو الحسن فقيه أصولى متكلم)من تصانيفه شرح البرهان مات سنة ٦١٦ معجم المؤلفين ٧ : ٣٧ •

ثم بعد تقرير ذلك كله جميعا لم يقل ابن الصلاح ولا من تقدمه (١) أن هذه الأشياء تفيد العلم القطعى كما يفيده الخبر المتواتر لأن المتواتر يفيد العلم الضرورى الذى لا يقبل التشكيك وما عداه مما ذكر يفيد العلم النظرى الذى يقبل التشكيك ، ولهذا تخلفت افادة العلم عن الأحاديث التى عللت فى الصحيحين ـ والله أعلم ـ/ هـ ٤١/ب

وبعد تقرير هذا فقول ابن الصلاح ((والعلم اليقينى النظرى ى ٧١ حاصل بـه)) لو اقتصر على قوله العلم النظرى لكان أليق بهذا المقام .

أما اليقينى فمعناه القطعى ، فلذلك أنكر عليه من أنكر ، لأن المقطوع به لا يمكن الترجيح بين آحاده وانما / يقع الترجيح فى ب ٨٤ مفهوماته . ونحن نجد علماء هذا الشأن قديما وحديثا يرجحون بعض أحاديث الكتابين على بعض بوجوه من الترجيحات النقلية فلو كان الجميع مقطوعا به (ما بقى للترجيح مسلك وقد سلم ابن الصلاح هذا القدر فيما مضى (٢)) لما رجح بين صحيحى البخارى ومسلم ، فالصواب الاقتصار فى هذه المواضع على أنه يفيد العلم النظرى كما قررناه ـ والله أعلم ـ .

---

(١) لكن من تقدم ابن الصلاح قد قال : انه يفيد العلم اليقينى كما نقل الحافظ نفسه عن ابى اسحاق الاسفرائينى انه قال : ((أهل الصنعة مجمعون على أن الاخبار التى اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع)) انظر ص وكذا ما نقله عن شيخه البلقينى انه نقل عن بعض المتأخرين عن جمع من الشافعية والمالكية والحنفية والحنابلة أنهم يقطعون بصحة الحديث الذى تلقته الامة بالقبول)) وكذا فى الكلام الذى لخصه عن ابن تيمية فانه قال فى خلاله فهذا يفيد العلم اليقينى انظر الصواعق الموسلة ص ٤٨٢ .

(٢) ما بين القوسين سقط من ب .

١٣ ـ قـولـه ع [(١)] :

((ما ادعاه من أن ما أخرجه الشيخان مقطوع بصحته قد سبقه اليه ابو الفضل بن طاهر[(٢)] وأبو نصر بن يوسف[(٣)])) .

أقول : اراد الشيخ بذكر هذين الرجلين كونهما من أهل الحديث والا فقد قدمنا من كلام جماعة من أئمة الأصول موافقته على ذلك وهم قبل ابن الصلاح .

نعم وسبق ابن طاهر الى القول بذلك جماعة من المحدثين كأبى بكر الجوزقى وابى عبدالله الحميدى / بل نقله ابن تيمية[(٤)] كما تقدم عن أهل الحديث قاطبة . ر ن ٤١ب

١٤ ـ قولـه ع [(٥)] :

((ان ما استثناه من المواضع قد أجاب العلماء عنها ومع ذلك ليست يسيرة بل هى كثيرة جمعتها مع الجواب عنها فى تصنيف)) .

أقول : كأن مسودة هذا التصنيف ضاعت[(٦)] وقد طال بحثى عنها وسؤالى من الشيخ أن يخرجها لى فلم أظفر بها ، ثم حكى والده / أنه ضاع منها كراسات أولا فكان ذلك سبب اهمالها وعدم انتشارها . هـ ٤٢/أ

قلت : وينبغى الاعتناء بمقاصد ما لعلها اشتملت عليه .

فأقول : اولا اعتراض[(٧)] الشيخ على ابن الصلاح استثناء المواضع اليسيرة بأنها ليست يسيرة بل كثيرة وبكونه قد جمعها وأجاب عنها ـ لا يمنع استثناءها .

(١) ، (٥) التقييد والايضاح ص ٤١ ، ٤٢ . وقد سقط الرمزان الى العراقى من كل النسخ .

(٢) انظر شروط الأئمة الستة لابن طاهر ص ١٣

(٣) هو عبدالرحيم بن عبدالخالق بن احمد اليوسفى روى عن ابن بيان وجماعة وكان خياطا . توفى سنة ٥٧٤ شذرات الذهب لابن العماد ...

أما كونها ليست يسيرة فهذا / أمر نسبي . نعم هي ي ٧٢
بالنسبة الى ما لا مطعن فيه من الكتابين يسيرة جدا / . ب ٨٥

وأما كونها يمكن الجواب عنها فلا يمنع ذلك استثناءها ، لأن من تعقبها من جملة من ينسب اليه الاجماع على التلقي .

تعين استثناء الاحاديث المنتقدة فى الصحيحين من تلقيها بالقبول .

فالمواضع المذكورة متخلفة عنده عن التلقي فيتعين استثناؤها (١)
وقد اعتنى أبو الحسن الدارقطني بتتبع ما فيهما من الأحاديث المعللة فزادت على المائتين . ولأبى مسعود الدمشقي في اطرافه انتقاد عليهما . ولأبى الفضل بن عمار تصنيف لطيف في ذلك وفى كتاب التقييد لأبى على الجياني جملة من ذلك .

والكلام على هذه الانتقادات من حيث التفصيل من وجوه :
منها : ما هو مندفع بالكلية .
ومنها : ما قد يندفع . فمنها : الزيادة التي تقع في بعض الاحاديث اذا انفرد بها ثقة من الثقات ولم يذكرها من هو مثله أو احفظ منه فاحتمال كون هذا الثقة غلط ـ ظن مجرد وغايتها أنها زيادة ثقة / ر ٤٢ / أ
فليس فيها منافاة لما رواه الأحفظ والأكثر فهي مقبولة .

---

٤ : ٢٤٨ وانظر التقييد والايضاح ص ٤١ .
(٤) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية المجلد ١٨ : ١٧ .
(٦) كلمة ضاعت سقطت من ب .
(٧) في هـ اعترض .

(١) في اطلاق هذا الاستثناء نظر والصواب في نظرى التفصيل :
فاذا كان الحديث المنتقد في الكتابين ليس له الا اسناد واحد وتوجه اليه النقد فانه يستثنى من التلقي بالقبول .
وان كان له طريق أو طرق أخرى في الصحيحين أو أحدهما وسلمت من النقد فانه داخل فيما تلقى بالقبول ومقطوع بصحته كسائر أحاديث الصحيحين سواء بسواء .

٢ ـ ومنها : الحديث المروى من حديث تابعى مشهور عن صحابى سمع منه • فيعلل بكونه روى عنه بواسطة كالذى يروى عن سعيد المقبرى / عن ابى هريرة ـ رضى الله عنه ـ • هـ ل ٤٢ : ب
ويروى عن سعيد عن أبيه عن أبى هريرة •
وأن مثل هذا لا مانع أن يكون التابعى سمعه بواسطة ثم سمعه بدون ذلك الواسطة •

ويلتحق بهذا ما يرويه التابعى عن صحابى ، فيروى من روايته عن صحابى آخر ، فان هذا يكون سمعه منهما فيحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا •

كما قال على بن المديني فى حديث رواه عاصم (١) عن ابى قلابة (٢) عن أبى الاشعث (٣) عن شداد بن أوس (٤)

---

(١) هو عاصم بن سليمان الاحول ابو عبد الرحمن البصرى ثقة من الرابعة مات سنة ١٤٢ الكاشف ٢ : ٤٩ والتقريب ١ : ٣٨٤ •

(٢) هو عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمى البصرى ثقة فاضل كثير الارسال فيه نصب يسير مات سنة ١٠٤/ ع • تقريب ١ : ٤١٧ والكاشف ٢ : ٨٨ •

(٣) هو شراحبيل بن آده ـ بالمد وتخفيف الدال ابو الاشعث الصنعانى ثقة من الثانية / بخ م ٤ • تقريب ١ : ٣٤٨ والكاشف ٢ : ٧

(٤) شداد بن أوس بن ثابت الانصارى ابو يعلى صحابى /ع مات سنة ٥٨ تقريب ١ : ٣٤٧ والكاشف ٢ : ٥ •

والحافظ لم يذكر نص الحديث الذى أشار اليه وهو حديث : ((أفطر الحاجم والمحجوم)) رواه حم ٤ : ١٢٤ والدارمى ١ : ٣٤٧ كلاهما من طريق يزيد بن هارون عن عاصم عن ابى قلابة به وانظر تحفة الاشراف ٤ : ١٤٢ ، وقد أشار الى الاختلاف على أبى قلابة ونسبه الى ابى داود والنسائى •

ورواه / يحيى بن ابى كثير عن ابى قلابه عن ابى أسماء (١) عن ثوبان (٢) رضى الله تعالى عنه . ب ٨٦

قال : ما أرى الحديثين الا صحيحين (٣) ، لامكان أن يكون أبو قلابة سمعه من كل منهما .

قلت : هذا انما يطرد حيث يحصل الاستواء فى الضبط والاتقان .

٣ ـ ومنها : / ما يشير صاحب الصحيح الى علته كحديث يرويه مسندا ثم يشير الى أنه يروى مرسلا فذلك مصير منه الى ترجيح رواية من أسنده على من أرسله . ى ٧٣

٤ ـ ومنها : ما تكون علته مرجوحه بالنسبة الى صحته كالحديث الذى يرويه ثقات متصلا ويخالفهم ثقة فيرويه منقطعا أو يرويه ثقة متصلا ويرويه ضعيف (٤) منقطعا .

---

(١) هو عمرو بن مرثد ابو اسماء الرحبى ـ بفتح الحاء ـ الدمشقى ثقة من الثالثة مات فى خلافة عبد الملك / بخ م ٤ . تقريب ٢ : ٧٨ والكاشف ٢ : ٣٤٢ .

(٢) ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ عنه ابو اسماء (الرحبى) وخالد بن معدان وخلق توفى سنة ٥٤ /م٤ الكاشف ١ : ١٧٥ ـ والاصابة ١ : ٢٠٥ .
والحديث المشار اليه هو ايضا ((افطر الحاجم والمحجوم)) رواه د ٨ ـ كتاب الصوم ٢٨ ـ باب فى الصائم يحتجم حديث ٢٣٦٧ وحم ٥ : ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، د ى ١ : ٣٤٧ وجه ٧ ـ كتاب الصيام ١٨ ـ باب ماجاء فى الحجامة للصائم كلهم من طريق يحيى بن ابى كثير به وانظر تحفة الاشراف ٢ : ١٣٧ حديث ٢١٠٤ .

(٣) قال الترمذى بعد أن روى الحديث باسناده عن رافع بن خديج مرفوعا وذكر عن احمد بن حنبل أنه قال : أصح شىء فى هذا الباب حديث رافع بن خديج ، وذكر عن على بن المدينى أنه قال أصح شىء فى هذا الباب حديث ثوبان وشداد بن أوس لأن يحيى بن ابى كثير روى عن ابى قلابة الحديثين جميعا حديث ثوبان وحديث شداد بن أوس)) الترمذى ٣ : ١٣٦ .

(٤) من ر وفى هـ و ب ثقة وهو خطأ .

وسألة التعليل بالانقطاع وعدم اللحاق (١) قل أن تقع في البخاري بخصوصه لأنه معلوم أن مذهبه عدم الاكتفاء في الاسناد المعنعن بمجرد امكان اللقاء واذا اعتبرت هذه الامور من (٢) جملة الاحاديث التي انتقدت عليهما لم يبق بعد ذلك مما انتقد عليهما سوى مواضع يسيرة جدا ومن أراد حقيقة ذلك فليطالع / المقدمة التي كتبتها لشرح صحيح البخاري فقد بينت فيها ذلك بيانا شافيا ـ بحمد الله تعالى ـ . ر ٤٢/ب ه ٤٣/أ

١٥ ـ قولـه ع :

((وما اشترطه المصنف من المقابلة بأصول متعددة ـ قد خالفه فيه الشيخ محيي الدين (٤) ـ ، ثم قال : وفي كلام ابن الصلاح في موضع آخر ما يدل على عدم اشتراط ذلك (٥))) .

أقول : ليس بين كلاميه مناقضة . بل كلامه هنا مبني على ما ذهب اليه من عدم الاستقلال بادراك الصحيح بمجرد اعتبار الاسانيد ، لأنه علل صحة ذلك بأنه ما من اسناد الا ونجد فيه خللا ، فقضية ذلك أن لا يعتمد على أحدهما بل يعتمد على مجموع ما تتفق عليه الأصول المتعددة ، ليحصل بذلك جبر الخلل الواقع في أثناء الاسانيد .

وأما قوله في الموضع الآخر (٦) ينبغي أن تصحح أصلك بعدة أصول فلا ينافي قوله المتقدم ، لأن هذه العبارة تستعمل في اللازم أيضا ـ والله أعلم .

---

(١) يريد باللحاق اللقي . (٢) هكذا في جميع النسخ ولعل الصواب في

(٣) انظر ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨ من مقدمة الفتح .

(٤) قال محيي الدين : وان قابلها بأصل معتمد محقق أجزأه التقييد والايضاح ص ٤٣ .

(٥) التقييد والايضاح ص ٤٣ .

(٦) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٢ .

النوع الثانـي

-

الحسـن

-

٣٢ - قوله (ص) :

(قال الخطابى[1] ... الخ)

نازعه الشيخ تقى الدين ابن تيمية فقال :

(انما هذا اصطلاح : للترمذى . وغير الترمذى من أهل الحديث ى ٧٤

ليس عندهم الا صحيح وضعيف، والضعيف عندهم ما انحط عن درجة الصحيح ، ثم قد يكون متروكا وهو أن يكون رواية متهما أو كثير الغلط، وقد يكون حسنا بأن لا يتهم بالكذب، قال : وهذا معنى قول احمد العمل بالضعيف أولى من القياس.

قال : وهذا كضعف المريض فقد يكون ضعفه قاطعا فيكون صاحب فراش عطاياه من الثلث، وقد يكون ضعف غير قاطع له فيكون عطاوه من رأس المال /كوجع الضرس والعين . ونحو ذلك[2] ...) هـ ٤٣/ب

انتهى .

---

(١) هو الامام العلامة المفيد المحدث الرحال ابوسليمان حمد بن محمد ابن ابراهيم بن خطاب البستى الخطابى صاحب التصانيف من تصانيفه (معالم السنن) فى شرح سنن ابى داود مات سنة ٣٨٨ . تذكرة الحفاظ ٣ / ١٠١٨ والنجوم الزاهرة ٤ / ١٩٩ ومعجم المؤلفين ٢ / ٦١ وكلام ابن الصلاح (روينا عن ابى سليمان الخطابى رحمه الله أنه قال بعد حكايته ان الحديث عند أهله ينقسم الى الاقسام الثلاثة التى قدمنا ذكرها) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦

(٢) المجلد الثامن عشر من فتاوى ابن تيمية ص ٢٣ ، ٢٥ قسم الحديث .

ويؤيده قول البيهقي (١) في رسالته الى ابى محمد الجويني (٢) : ((الاحاديث المروية ثلاثة أنواع :

١ ـ نوع اتفق أهل العلم على صحته .

٢ ـ ونوع اتفقوا على ضعفه .

٣ ـ ونوع اختلفوا في / ثبوته فبعضهم صححه وبعضهم يضعفه لعلة تظهر له بها اما (٣) أن يكون خفيت العلة على من صححه ، واما أن يكون لا يراها معتبرة قادحة (٤))) . ر ١ ٤٣ : أ

قلت : وابو الحسن ابن القطان (٥) في الوهم والايهام يقصر نوع الحسن على هذا كما سيأتي / البحث فيه في قول المصنف ان الحسن يحتج به (٦). ب ٨٨

٣٣ ـ قوله ص :

((وكأن الترمذى ذكر أحد نوعى الحسن وذكر الخطابى النوع الآخر مقتصرا كل واحد منهما على ما رأى أنه يشكل (٧) ... الخ))

---

(١) الامام الحافظ العلامة ابو بكر احمد بن الحسين بن على بن موسى البيهقى صاحب التصانيف منها (الاسماء والصفات) (والسنن الكبرى) مات ٤٥٨ تذكرة الحفاظ ٣ : ١١٣٤ وطبقات الشافعية للاسنوى ١ : ١٩٨ والنجوم الزاهرة ٥ : ٧٧ .

(٢) هو الامام العلامة عبدالله بن يوسف بن محمد الجوينى ابو محمد من علماء التفسير والفقه واللغة وهو والد امام الحرمين له مؤلفات منها (اثبات الاستواء) والتفسير الكبير) (والتبصرة والتذكرة في الفقه) مات سنة ٤٣٨ طبقات الأسنوى ١ : ٣٣٨ والاعلام ٤ : ٢٩٠ .

(٣) كلمة اما ليست في كل النسخ وفي هامش (هـ) ((ظ اما)) .

(٤) المجلد الاول من مجموع الرسائل المنيرية ص ٢٨٧ .

(٥) هو الحافظ العلامة الناقد ابو الحسن على بن محمد بن عبدالملك بن يحيى ابن ابراهيم الحميرى الكتامى الفاسى له مصنفات منها (بيان الوهم والايهام الواقعين في كتاب الاحكام) لعبدالحق الاشبيلى . مات سنة ٦٢٨ تذكرة الحفاظ ٤ : ١٤٠٧ والاعلام ٥ : ١٥٢ .

(٦) ص (٧) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨ .

اقول : بين الخطابي والترمذى في ذلك فرق ،وذلك ان الخطابي قصد تعريف الانواع الثلاثـة عند اهل الحديث ،فذكر الصحيح ثم الحسن ثم الضعيف.

وأما الذى سكت عنه وهو : حديث المستور اذا اتى من غير وجـه فانما سكت عنه لأنـه ليس عنده من قبيل الحسن .

فقد صرح بأن رواية المجهول من قسم الضعيف ،واطلق ذلك ولم يفصل ،والمستور (١) قسم من المجهـول (٢)

وأما الترمذى ، فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث بدليل انه لم يعرف بالصحيح ولا بالضعيف بل ولا بالحسن المتفق على كونه حسنا / بل المعروف به ى ٧٥ عنده وهو حديث المستور على ما فهمه المصنف ـ لايعده كثير من أهل الحديث من قبيل الحسـن[٣] وليس هو في التحقيق عند الترمذى مقصورا على رواية المستور ، بل يشترك /معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط والخطأ وحديث هـ ٤٤ :أ المختلط بعد اختلاطه والمدلس اذا عنعن وما في اسناده انقطاع خفيف.

فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي :

١ـ أن لايكون فيهم من يتهم (٤) بالكذب

٢ـ ولايكون الاسناد شاذا

٣ـ وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعدا (٥)

وليس كلها في المرتبة على حد سواء بل بعضها أقوى من بعض

---

(١) المستور من روى عنه اكثر من واحد ولم يوثق

(٢) والمجهول :من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق . تقريب ١ :٥

(٣) نقل الصنعاني هذا النص من قول الحافظ : اقول : بين الخطابي والترمذى فرق الى هنا توضيح الافكار ١ :١٦٧

(٤) في هـ من لايتهم وهو خطأ .

(٥) أنظر هذه الشروط في كتاب العلل ٥ :٧٥٨ من الجامع للترمذى .

ومما يقوى / هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروطية اتصال الاسناد أصلا ، بل أطلق ذلك ، فلهذا وصف كثيرا من الاحاديث المنقطعة بكونها حسانا . و ٤٣/ب

ولنذكر لكل نوع من ذلك مثلا من كلامه ، يؤيد ما قلناه — أمثلة لما يحسنة الترمذى

فأما أمثلة ما وصفه بالحسن وهو من رواية المستور فكثيرة لا نحتاج الى الاطالة بها ، وانما نذكر أمثلة لما زدناه على ما عند المصنف — رحمه الله — .

١ — فمن أمثلة ما وصفه بالحسن وهو من رواية الضعيف السيء الحفظ ما رواه من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله (١) عن عبد الله بن عامر بن ربيعة (٢) عن أبيه (٣) قال :

((ان امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين ، فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت نعم . قال : فأجازه النبي — صلى الله عليه وسلم — قال الترمذى هذا حديث حسن (٤)

---

(١) عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوى المدنى ضعيف من الرابعة مات فى أول خلافة بنى العباس سنة ١٣٢ / عخ د ت سى ق تقريب ١ : ٣٨٤ .

(٢) عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزى المدنى وثقة العجلى مات سنة بضع وثمانين / ع تقريب ١ : ٤٢٥ والكاشف ٢ : ٩٩ .

(٣) هو عامر بن ربيعة العنزى حليف آل الخطاب من البدريين اسلم قديما وهاجر مات لليالى قتل عثمان . الكاشف ٢ : ٥٤ والاصابة ٢ : ٢٤٠ .

(٤) ت ٩ — كتاب النكاح ٢٢ — حديث ١١١٣ ، لكن قال الترمذى : حديث حسن صحيح فلم يقتصر على وصفه بالحسن وجدته كذلك فى عدد من نسخ الترمذى والنظر الترمذى ط الفجر الجديد — حمص ٤ : ٧١ والهندية ١ : ١٥٢ والترمذى مع تحفة الأحوذى ٤ : ٢٥٠ وانظر تحفة الاشراف ٤ : ٢٢٢ فانه نقل عن الترمذى أنه قال : حسن صحيح .

وفى الباب عن عمر (١) وأبى هريرة (٢) وعائشة (٣) وأبى حدرد (٤) - رضى الله عنهم -

---

(١) فى د ٦ - كتاب النكاح ٢٩ - باب الصداق حديث ٢١٠٦ ،، ت ٩ - كتاب النكاح حديث ١١١٤ ،،ن ٦ : ٩٦ ،، جه ٩ - كتاب النكاح ١٨٨٧ ،، دى ٢ : ٦٥ حديث ٢٢٠٦ ،،حم ١ : ٤١ ، ٤٨ ولفظه قال عمر : "لا تغالوا صداق النساء فانها لوكانت مكرمة فى الدنيا أوتقوى عند الله كان أولاكم وأحقكم بها محمد - صلى الله وسلم - ما أصدق امرأة من نسائه ولا أصدق امرأة من بناته أكثر من اثنتى عشرة اوقية ..."

(٢) حديث أبى هريرة فى م ١٦ - كتاب النكاح ١٢ - باب ندب النظر الى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها حديث ٧٥ ومنه : ((جاء رجل الى النبى - صلى الله عليه وسلم - فقال : انى تزوجت امرأة من الانصار ... قال : على كم تزوجتها ؟ قال : على أربع أواق فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - على أربع أواق ؟ كأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل ...)).

(٣) حديث عائشة فى حم ٦ : ٨٢ ، ١٤٥ بلفظ : ((ان أعظم النكاح بركة أيسره مؤنة)) .

(٤) حديث ابى حدرد فى حم ٣ : ٤٤٨ ولفظه :
((عن أبى حدرد الاسلمى انه أتى النبى - صلى الله عليه وسلم - يستفتيه فى مهر امرأة فقال كم أمهرتها ؟ قال : مائتى درهم فقال : لو كنتم تغرفون من بطحان ما زدتم)) .

وذكر جماعة غيرهم . وعاصم بن عبيد الله قد ضعفه الجمهور ووصفوه بسوء الحفظ وعاب ابن عيينة على شعبة الرواية عنه .

وقد حسن الترمذي / حديثه / هذا لمجيئه من غير وجه كما شرط - والله اعلم - . ی ٧٦ هـ ٤٤ / ب

(٢) ومن امثلة ما وصفه بالحسن وهو من رواية الضعيف الموصوف بالغلط والخطأ ما اخرجه من طريق عيسى بن يونس (١) عن مجالد (٢) عن ابي الوداك (٣)، عن ابي سعيد - رضي الله عنه - قال :

كان عندنا خمر ليتيم، فلما نزلت المائدة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : " انه ليتيم"، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اهريقوه " .

قال : هذا حديث حسن (٤) .

قلت : ومجالد ضعفه جماعة ووصفوه بالغلط والخطأ وانما وصفه

---

(١) عيسى بن يونس بن ابي اسحاق السبيعي - بفتح المهملة وكسر الموحدة اخو اسرائيل كوفي نزل الشام مرابطا ثقة مأمون من الثامنة مات سنة ١٨٧ /ع .
تقريب(٢ : ١٠٣) ، الكاشف(٢ : ٣٧٣) .

(٢) مجالد - بضم اوله وتخفيف الجيم - ابن سعيد بن عمير الهمداني بسكون الميم - ابو عمرو الكوفي ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره من صغار السادسة مات سنة ١٤٤ /م ٤ .
تقريب(٢ : ٢٢٩) ، تهذيب التهذيب(١٠ : ٣٩) .

(٣) هو جبر بن نوف - بفتح النون وآخره فاء - الهمداني البكالي بكسر الموحدة وتخفيف الكاف كوفي صدوق يهم من الرابعة م د ت س ق .
تقريب(١ : ١٢٥) ، الكاشف(١ : ١٧٩) وقال : ثقة .

(٤) ت ١٢ - كتاب البيوع ٣٧ - باب ما جاء في نهي المسلم ان يدفع الخمر الى الذمي يبيعها حديث ١٢٦٣ وقال الترمذي عقبه حسن صحيح وهذا في النسخة التي حققها محمد فؤاد عبد الباقي والنسخة التي حققها الدعاس(٢ : ٥٥٤) ، اما النسخة التي مع تحفة الاحوذي ط السلفية وكذا تحفة الاشراف ففيهما حسن فقط . انظر تحفة الاشراف(٣ : ٣٢٩) حديث ٣٩٩١ .

بالحسن لمجيئه من غير وجه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من حديث انس وغيره[(١)] - رضى الله تعالى عنهم - .

واشد من هذا مارواه من طريق الاعمش / عن اسماعيل بن مسلم[(٢)] عن الحسن[(٣)]، عن عبد الله بن مغفل[(٤)] - رضى الله عنه - في الامر بقتل الكلاب وغير ذلك قال : " هذا حديث حسن "[(٥)] . ر٤٤/أ

قلت : واسماعيل اتفقوا على تضعيفه ووصفه بالغلط وكثرة الخطأ لكنه عضده بأن قال :

" روى هذا الحديث من غير وجه عن الحسن مثله " .

- يعني لمتابعة اسماعيل بن مسلم عن الحسن[(٦)] - .

---

(١) حديث انس في ت ١٢ - كتاب البيوع ٥٩ - باب النهي ان يتخذ الخمر خلا ولفظه : " سئل النبي - صلى الله عليه وسلم ايتخذ الخمر خلا ؟ فقال : لا " .
وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح وفي م ٣٦ - كتاب الاشربة حديث ١١ .

(٢) اسماعيل بن مسلم المكي ابو اسحاق كان من البصرة، ثم سكن مكة كان فقيها ضعيف الحديث من الخامسة / ت ق .
تقريب (١ : ٧٤) ، ميزان الاعتدال (١ : ٢٤٨) .

(٣) الحسن بن ابي الحسن البصري الانصاري، مولاهم ثقة، فقيه فاضل مشهور كان يرسل كثيرا ويدلس هو رأس الطبقة الثالثة مات سنة ١١٠ / ع .
تقريب (١ : ١٦٥) ، تذكرة الحفاظ (١ : ٧١) .

(٤) عبد الله بن مغفل - بمعجمة وفاء كمعظم - بن عبد نهم، المزني ابو زياد بايع تحت الشجرة كان من نقباء الصحابة مات سنة ٥٧ .
الخلاصة (ص ٢١٥) ، الاصابة (٢ : ٣٦٤) .

(٥) ت ١٩ - كتاب الاحكام والفوائد ٤ - باب ما جاء من امسك كلبا ماينقص من اجره حديث ١٤٨٩ ولفظه : " لولا ان الكلاب امة من الامم لامرت بقتلها، فاقتلوا منها كل اسود بهيم .. " وقال بعده : " حديث حسن " وهذا في عدد من نسخ الترمذي وكذا تحفة الاشراف (٧ : ١٧٤) .

(٦) من المتابعات المشار اليها مارواه الترمذي ١٩ - كتاب الاحكام والفوائد ٣ - باب ما جاء في قتل الكلاب حديث ١٤٨٦ من طريق منصور بن زاذان ويونس بن عبيد، د ١١ - كتاب الصيد باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره حديث ٢٨٤٥، ن ٧ : ١٦٣ *

ومثله مارواه من طريق علي بن مسهر،(١) عن عبيدة بن معتب(٢) عن ابراهيم، عن(٣) الاسود، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت :

" كنا نحيض عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ثم نطهر فيأمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقضاء الصيام، ولا يأمرنا بقضاء الصلاة "(٤) .

قال : " هذا حديث حسن " .

قلت : وعبيدة بن معتب ضعيف جدا قد اتفق ائمة النقل على تضعيفه الا انهم لم يتهموه بالكذب ./ هـ ٤٥/أ

ولحديثه اصل من حديث معاذة، عن عائشة - رضي الله تعالى

= جـ ٢٨ - كتاب الصيد ٢ - باب النهي عن اقتناء الكلاب الا كلب صيد حديث ٣٢٠٥، حم ٤ : ٨٥ كلهم من طريق يونس عن الحسن به، دى ٢ : ١٨ حديث ٢٠١٤ من طريق عوف عن الحسن به وقال الترمذي عقبه : " حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن صحيح " .

(١) علي بن مسهر - بضم الميم وسكون المهملة، وكسر الهاء القرشي الكوفي قاضي الموصل ثقة له غرائب بعد ما اضر . من الثامنة مات سنة ١٨٩ .
تقريب (٢ : ٤٤)، الكاشف (٢ : ٢٩٥) .

(٢) عبيدة بن معتب - بكسر المثناة الثقيلة بعدها موحدة - الضبي ابو عبد الرحيم الكوفي الضرير ضعيف واختلط بآخره من الثامنة خت د ت ق .
تقريب (١ : ٥٤٨)، الكاشف (٢ : ٢٤٢) وفيه قال احمد : تركوا حديثه .

(٣) في كل النسخ ابراهيم بن الاسود وهو خطأ والصواب عن الاسود .

(٤) ت ٦ - كتاب الصيام ٦٨ - حديث ٧٨٧ وقال الترمذي عقبه : " حديث حسن وقد روي عن معاذة عن عائشة " وهو كذلك في كثير من النسخ انظر تحفة الاحوذي (٣ : ٤٩٨)، وعارضة الاحوذي (٣ : ٣١٢) وهنا ملاحظة وهي : اذا كان حكم الترمذي لهذا الحديث بالحسن ليس استنادا الى اسناد معتب بل بالنظر الى حديث معاذة وهو صحيح وفي الصحيحين وغيرهما فلماذا لم يحكم له بالصحة ؟

عنها - مخرج فى الصحيح [1]، فلهذا وصفه بالحسن .

ويؤيد هذا مارويناه عن ابى زرعة الرازى انه سئل عن ابى صالح [2] كاتب الليث، فقال :

لم يكن ممن يتعمد الكذب، ولكنه كان يغلط وهو عندى حسن الحديث [3] .

(٣) ومن / امثلة ماوصفه بالحسن وهو من رواية من سمع من مختلط بعد اختلاطه - مارواه من طريق يزيد بن هارون [4] عن ٧٧ى

---

(١) خ ٦ - كتاب الحيض ٢٠ - باب لا تقضى الحائض الصلاة حديث ٣٢٢، م ٣ - كتاب الحيض ١٥ - باب، وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة حديث ٦٧ - ٦٩، د ١ - كتاب الطهارة ١٠٥ باب فى الحائض لا تقضى الصلاة حديث ٢٦٢، ت ابواب الطهارة ٩٧ - باب ماجاء فى الحائض انها لا تقضى الصلاة حديث ١٣٠، ١٥٧:١، جه ١ - كتاب الطهارة ١١٩ - باب الحائض لا تقضى الصلاة حديث ٦٣١ ولفظه من مسلم قالت : كانت يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة .

(٢) هو عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهنى صدوق كثير الغلط ثبت فى كتابه وكانت فيه غفلة من العاشرة مات سنة ٢٢٢ . خت د ت ق . تقريب (٢ : ٤٢٣)، الكاشف (٢ : ٩٦) .

(٣) هذا يتوقف على معرفة مذهب ابى زرعة هل يريد بالحسن الحسن اللغوى او الاصطلاحى الذى يستعمله الترمذى وذلك ان بعض الائمة يطلق الحسن على روايات بعض الضعفاء ويرى عدم الاحتجاج بها كأبى حاتم قرين ابى زرعة .
انظر فتح المغيث (١ : ٦٨) .

(٤) يزيد بن هارون بن زاذان السلمى مولاهم ابو خالد الواسطى ثقة متقن عابد من التاسعة مات سنة ٢٠٦ / ع .
تقريب (٢ : ٣٧٢)، تذكرة الحفاظ (١ : ٣١٧) .

المسعودى[1] عن زياد بن علاقة[2] قال :

صلى بنا المغيرة بن شعبة - رضى الله تعالى عنه - فلما صلى ركعتين قام فلم يجلس فسبح به من خلفه ، فاشار اليهم ان قوموا ، فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجدتى السهو وسلم .

وقال : هكذا صنع رسول الله - صلى الله عليه وسلم .

قال : هذا حديث حسن[3] .

قلت : والمسعودى اسمه : عبدالرحمن وهو ممن وصف بالاختلاط وكان سماع يزيد منه بعد ان اختلط .

وانما وصفه بالحسن لمجيئه من اوجه أخر بعضها عند المصنف[4] ايضا رحمة الله تعالى عليه . والله اعلم ./ و٤٤/ب

---

(١) عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الكوفى المسعودى صدوق اختلط قبل موته وضابطه ان من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط من السابعة مات سنة ١٦٠ /خت ٤ .
تقريب (١ : ٤٨٧) ، ميزان الاعتدال (٢ : ٥٧٤) .

(٢) زياد بن علاقة - بكسر المهملة وبالقاف الثعلبى - بالمثلثة والمهملة ابو مالك الكوفى ثقة رمى بالنصب من الثالثة مات سنة ١٣٥ وقد جاوز المائة /ع .
تقريب (١ : ٢٦٩) ، الخلاصة (ص ١٢٥) وقال توفى سنة ١٢٥ .

(٣) ت ابواب الصلاة ٢٦٩ - باب ما جاء فى الامام ينهض فى الركعتين ناسيا حديث ٣٦٥ وقال الترمذى عقبه : هذا حديث حسن صحيح كذا فى النسخة التى حققها احمد شاكر والنسخة الهندية (١ : ٦٨) والنسخة التى حققها الدعاس طبعة حمص (٢ : ٣٩) ، واشار احمد شاكر الى اختلاف النسخ فقال : كلمة صحيح لم تذكر فى م والحديث صحيح ت (٢ : ٢٠١) . علما بأن احمد شاكر قد اعتمد فى تحقيقه لسنن الترمذى سبع نسخ وعلى هذا فست نسخ منها فيها كلمة صحيح .

(٤) ت فى نفس الباب حديث ٣٦٤ من طريق ابن ابى ليلى عن الشعبى عن المغيرة وقال عقبه وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن المغيرة بن شعبة - رواه سفيان عن جابر عن المغيرة بن شبيل عن قيس بن ابى حازم عن المغيرة بن شعبة .
وجابر الجعفى قد ضعفه بعض اهل العلم تركه يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدى وغيرهما .

(٤) ومن امثلة ماوصفه بالحسن وهو من رواية مدلس قد عنعن مارواه من طريق يحيى بن سعيد عن المثنى بن سعيد عن قتادة عن عبدالله بن بريدة عن أبيه - رضى الله تعالى عنه - عن النبى صلى الله عليه وسلم - قال : المؤمن يموت بعرق الجبين .
قال : هذا حديث حسن[٢] .

وقد قال بعض اهل العلم لم يسمع قتادة من عبدالله بن بريدة - رضى الله تعالى عنه - قلت : وهو عصريه وبلديه كلاهما من اهل البصرة ولو صح انه سمع منه فقتادة مدلس معروف بالتدليس وقد روى هذا بصيغة العنعنة، وانما وصفه بالحسن لأن له شواهد من حديث عبدالله بن مسعود[٣] وغيره - رضى الله عنهم - .

هـ٤٥/ب

---

(١) المثنى بن سعيد الضبعى - بضم المعجمة وفتح الموحدة ابو سعيد البصرى القسام القصير ثقة من السادسة / ع .
تقريب (٢ : ٢٢٨) ، تهذيب التهذيب (١٠ : ٣٤ - ٣٥) .

(٢) ت ٨ - كتاب الجنائز . ١٠ - باب ماجاء ان المؤمن يموت بعرق الجبين حديث ٩٨٢ وقال الترمذى عقبه : هذا حديث حسن وانظر تحفة الاشراف (٢ : ٨٨ - ٨٩) ، حديث ١٩٩٢ ونقل عن الترمذى انه قال : حسن والنسخة مع عارضة الاحوذى (٤ : ٢٠٥) وقال حسن والنسخة الهندية (١ : ١٣٧) وقال : حسن . وقد قال بعض اهل العلم لا نعرف لقتادة سماعا من عبدالله بن بريدة واخرج هذا الحديث ابن ماجة ٦ - كتاب الجنائز ٥ - باب ماجاء فى المؤمن يؤجر فى النزع حديث ١٤٥٢ من طريق المثنى ابن سعيد به والنسائى (٤ : ٦) من طريق المثنى ايضا به ومن طريق محمد بن معمر حدثنا يوسف بن يعقوب قال : حدثنا كهمس عن ابن بريدة عن ابيه به ومحمد بن معمر ويوسف كلاهما صدوق ورواه احمد (٥ : ٣٥٠ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠) من طريق المثنى به .

(٣) حديث ابن مسعود فى مجمع الزوائد (٢ : ٣٢٥) وقال : رواه الطبرانى فى الكبير والاوسط ورجاله ثقات .

ومن ذلك ماوراه من طريق هشيم[1] عن يزيد بن ابى زياد[2] عن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن / البراء بن عازب - رضى الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان حقا على المسلمين ان يغتسلوا يوم الجمعة وليمس احدهم من طيب اهله فان لم يجد فالماء له طيب . ٩٢ب

قال : " هذا حديث حسن "[3] .

قلت : وهشيم موصوف بالتدليس، لكن تابعه عنده ابو يحيى التيمى[4] .

وللمتن شواهد من حديث ابى سعيد الخدرى[5] وغيره - رضى الله تعالى عنهم .

(٥) ومن / امثلة ماوصفه بالحسن وهو منقطع الاسناد - ماوراه من ٧٨ى

---

(١) هشيم بالتصغير - ابن بشير - بوزن عظيم - ابن القاسم بن دينار السلمى الواسطى ثقة ثبت كثير التدليس والارسال الخفى من السابعة مات سنة ١٨٣ .
تقريب (٢ : ٣٢٠) ، الكاشف (٣ : ٢٢٤) .

(٢) يزيد بن ابى زياد الهاشمى مولاهم الكوفى ضعيف كبر فتغير صار يتلقن وكان شيعيا من الخامسة مات سنة ١٣٦ / خت م ٤ .
تقريب (٢ : ٣٦٥) ، الكاشف (٣ : ٢٧٨) .

(٣) ت ابواب الصلاة باب ٣٨١ حديث ٥٢٩ ، وانظر تحفة الاشراف (٢ : ٢٩) وقال : حسن .

(٤) حديث ابى يحيى التيمى عن يزيد بن ابى زياد به فى ت ٣٨١ - باب ماجاء فى السواك والطيب حديث ٥٢٨ ورواه احمد (٤ : ٢٨٣) من طريق عبد العزيز بن مسلم عن يزيد بن ابى زياد وابو يحيى التيمى هو اسماعيل بن ابراهيم الاحول الكوفى ضعيف من الثامنة ت ق . تقريب (١ : ٦٦) ورواية عبد العزيز بن مسلم تعتبر متابعة اخرى لهشيم .

(٥) حديث ابى سعيد الخدرى فى خ - كتاب الجمعة ٣ باب الطيب للجمعة حديث ٨٨٠ ولفظه : اشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وان يستن وان يمس طيبا ان وجد " فحديث ابى سعيد شاهد لحديث البراء الا فى قوله فالماء له طيب وعلى هذا فكان الصواب ان يقال حسن صحيح .

طريق عمرو بن مرة[١] عن ابى البخترى عن على - رضى الله تعالى عنه قال :

" ان النبى - صلى الله عليه وسلم - قال لعمر فى العباس - رضى الله تعالى عنه : " ان عم الرجل صنو ابيه " . وكان عمر - رضى الله عنه تكلم فى صدقته وقال : هذا حديث حسن[٢] .

قلت : ابو البخترى : اسمه سعيد بن فيروز[٣] ولم يسمع من على رضى الله تعالى عنه .

فالاسناد منقطع ووصفه بالحسن لان له شواهد مشهورة من حديث ابى هريرة[٤] وغيره / وامثلة ذلك عنده كثيرة . ر٤٥/أ

وقد صرح هو ببعضها .

فمن ذلك مارواه من طريق الليث عن خالد بن يزيد[٥] عن

---

(١) عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجملى - بفتح الجيم والميم المرادى ابو عبد الله الكوفى الاعمى ثقة عابد كان لا يدلس ورمى بالارجاء من الخامسة مات سنة ١١٨ وقيل قبلها / ع .
تقريب (٢ : ٧٨) ، الكاشف (٢ : ٣٤٣) وقال مات سنة ١١٦ .

(٢) ت ٥٠ - كتاب المناقب ٢٩ - باب مناقب العباس حديث ٣٧٦٠ .
وقال الترمذى عقبه : هذا حديث حسن صحيح . وهذا فى طبعة الحلبى تحقيق ابراهيم عطوة والنسخة مع عارضة الاحوذى نشر مكتبة المعارف (١٣ : ١٨٨) .
اما النسخة الهندية (٢ : ٢١٩) والنسخة طبعة المدنى مع تحفة الاحوذى (١٠ : ٢٦٦) - مع عدم الوثوق بالاخيرة - ففيها " حسن " فقط .

(٣) سعيد بن فيروز ابو البخترى - بفتح الموحدة والمثناة بينهما معجمة - ابن ابى عمران الطائى مولاهم الكوفى ثقة ثبت فيه تشيع قليل كثير الارسال من الثالثة / ع مات سنة ٨٣ .
تقريب (١ : ٣٠٣) ، الكاشف (١ : ٣٧١) .

(٤) حديث ابى هريرة فى م ١٢ - كتاب الزكاة ٣ - باب فى تقديم الزكاة حديث ١١ ، ت ٥٠ - المناقب ٢٩ - باب مناقب العباس حديث ٣٧٦١ وقال عقبه : هذا حديث حسن صحيح غريب ، د ٣ كتاب الزكاة ٢١ - باب فى تعجيل الزكاة حديث ١٦٢٣ ، حم (١ : ٩٤) .

(٥) خالد بن يزيد ابو عبد الرحيم المصرى فقيه ثقة من عطاء والزهرى وعنه الليث توفى سنة ١٣٩ / ع .
الكاشف (١ : ٢٧٦) ، التقريب (١ : ٢٢٠) .

سعيد بن ابى هلال[1] عن اسحاق بن عمر[2] عن عائشة - رضى الله تعالى عنها - قالت :

" ماصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - صلاة لوقتها الا خر مرتين[3] / حتى قبضه الله عز وجل " . ٤٦هـ/أ

قال : هذا حديث حسن[4] وليس اسناده بمتصل .

وانما وصفه بالحسن لما عضده من الشواهد من حديث ابى بـرزة

---

(١) سعيد بن ابى هلال الليثى مولاهم ابو العلاء المصرى صدوق الا ان الساجى حكى عن احمد انه اختلط من السادسة مات سنة ١٣٥ . تقريب (١ : ٣٠٧) ، الكاشف (١ : ٣٧٤) .

(٢) اسحاق بن عمر عن عائشة وعنه سعيد بن ابى هلال مجهول . الكاشف (١ : ١١٢) ، التقريب (١ : ٥٩) ، ميزان الاعتدال (١ : ١٩٥) وقالا : تركه الدارقطنى وقال الذهبى روى عنها (يعنى عائشة) ماصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة لوقتها الاخر الا مرتين .

(٣) كذا فى جميع النسخ وقد علق احمد شاكر فى سنن الترمذى على هذا الموضع فقال : " اختلفت نسخ الترمذى فى هذه الجملة اختلافا كثيرا فما هنا هو الذى فى (ب) و(هـ) و(ك) وهو الموافق لرواية الحاكم من طريق قتيبة ولرواية البيهقى عن الحاكم . وفى (م) يحذف كلمة مرتين وهو خطأ من الناسخ فيما اظن وفى (ن) " لوقتها الاخر الا مرتين " بزيادة " الا " وهو يوافق مانقله الزيلعى فى نصب الراية (١ : ٢٧ ١) وصاحب جمع الفوائد (١ : ٦٠) كلاهما عن الترمذى وفى (ع) " لوقتها الاخر الا مرتين من عذرين " وكلمة من عذرين لم اجد لها مايؤيدها . هامش الجزء الاول من سنن الترمذى تحقيق شاكر (ص ٣٢٨) .

(٤) ت ابواب الصلاة ١٢٧ - باب ماجاء فى الوقت الاول من الفضل حديث ١٧٤ وقال عقبه " هذا حديث (حسن) غريب " وقد وضع احمد شاكر كلمة (حسن) بين قوسين وقال : الزيادة من م ، ع ، ب ولم يذكرها الزيلعى فى نصب الراية ولا ابن حجر فى التهذيب فى ترجمة اسحاق بن عمر عندما نقلا كلام الترمذى " والامر كما قال احمد شاكر فان الزيلعى اورد الحديث فى نصب الراية (١ : ٢٤٤) وعزاه الى الترمذى ونقل عنه انه قال غريب وليس اسناده بمتصل . وقال الحافظ فى تهذيب التهذيب (١ : ٢٤٤) فى ترجمة اسحاق بن عمر " هو مجهول روى له =

الاسلمي[1] وغيره .

وقد حسن عدة احاديث من رواية ابي عبيدة بن عبد الله بن مسعود[2] (عن ابيه وهو لم يسمع منه عند الجمهور[3] .

وحديثا من رواية ابي قلابة الجرمي عن عائشة ـ رضي الله تعالى عنها) وقال بعده لم يسمع ابو قلابة عن عائشة رضي الله تعالى عنها .

ورأيت لابي عبد الرحمن النسائي نحو ذلك، فانه روى حديثا من رواية ابي عبيدة عن ابيه، ثم قال : ابو عبيدة لم يسمع / من ابيه الا[4] ان هذا الحديث جيد . ب٩٣

وكذا قال ـ في حديث رواه من رواية عبد الجبار بن وائل بن حجر ـ : عبد الجبار لم يسمع من ابيه لكن الحديث في نفسه جيد[5] .

الى غير ذلك من الامثلة .

وذلك مصير منهم الى ان الصورة الاجتماعية لها تأثير في

= الترمذي حديثا واحدا في مواقيت الصلاة وقال : غريب وليس اسناده بمتصل .

(١) هو الصحابي الجليل نضلة بن عبيد الاسلمي مشهور بكنيته اسلم قبل الفتح وغزا سبع غزوات مات سنة ٦٥ على الصحيح . تقريب (٢ : ٣٠٢) ، الاصابة (٣ : ٥٢٦) .

(٢) ابو عبيدة بن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته والاشهر ان لا اسم له غيرها ويقال اسمه عامر كوفي ثقة من كبار الثالثة والراجح انه لا يصح سماعه من ابيه مات بعد سنة ٨٠/ع . تقريب (٢ : ٤٤٨) .

(٣) من الاحاديث التي رواها الترمذي عن ابي عبيدة عن ابيه وحسنها حديث يتضمن استشارة النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه في اسارى بدر ٢٤ ـ كتاب الجهاد ٣٤ ـ باب ما جاء في المشورة حديث ١٧١٤ وقال عقبه " هذا حديث حسن" وابو عبيدة لم يسمع من ابيه .

(٤) في كل النسخ "لان هذا الحديث جيد" وانت ترى ان الكلام غير مستقيم والصواب ما اثبتناه .

(٥) عبد الجبار بن وائل بن حجر ـ بضم المهملة وسكون الجيم ثقة لكنه ارسل عن ابيه من الثالثة مات سنة ١١٢/م ٤ . تقريب (١ : ٤٦٦) .

التقويــــة .

واذا تقرر ذلك كان من رأيه ـ اى الترمذى ـ ان جميع ذلــــك اذا اعتضد لمجيئه من وجه آخر او اكثر نزل منزلة الحسن احتمــــل ان لا يوافقه / غيره على هذا الرأى او يبادر للانكار عليه اذا وصــــف ٧٩ى

حديث الراوى الضعيف او ما اسناده منقطع بكونه حسنا فاحتاج الــــى التنبيه على اجتهاده فى ذلك وافصح عن مقصده[1] فيه ولهذا اطلـــــق الحسن لما عرف به فلم يقيده بغرابة ولا غيرها ونسبه الى نفسه والى مــــن يرى رأيه فقال / " عندنا كل حديث الى آخر كلامه الذى ساقه شيخنــــا بلفظه[2] . ر٤٥/ب

واذا تقرر ذلك بقى وراءه امر آخر .

وذلك ان المصنف وغير واحد نقلوا الاتفاق على / ان الحديـــث الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح ، وان كان دونه فى المرتبــــة . هـ٤٦/ب

---

(١) فى جميع النسخ عن مصلحة والتصحيح من توضيح الافكـــــار (١ : ١٦٦) وقد نقل هذا النص من قول الحافظ : وذلـــك مصير منهم الى هنا .

(٢) التقييد والايضاح (ص ٤٤) ، العلل للترمذى (ص ٢٢) (٥ : ٧٥٨) تحقيق ابراهيم عطوة طبعة الحلبى .

ملاحظة : هذه الامثلة التى ساقها الحافظ ـ رحمه الله ـ لبيان اصطلاح الترمذى فيما سماه بالحسن فيها نظر ولا يصــــح ان يؤخذ منها قاعدة فى اصطلاح الترمذى فى هذا اللفظ ، وبيان ذلك :

١ ـ ان عاصم بن عبيد الله العمرى ضعيف سىء الحفظ وقد روى حديث ان امرأة من فزارة تزوجت على نعلين .

قال الحافظ : ان الترمذى وصف حديثه بالحسن لمجيئه مـــن غير وجه .

لكن الترمذى لم يقتصر على وصفه بالحسن كما قال الحافظ بـــل وصفه بانه حسن صحيح وذلك شىء اتفقت عليه كل النسخ الـــتى وصلت اليها يدى ليس فى اى واحدة منها ما حكاه الحافظ .

٢ ـ ان مجالد بن سعيد روى حديث ابى سعيد " كان عندنـــا خمر ليتيم . . . الحديث " .

قال الحافظ : ومجالد ضعفوه ووصفوه بالغلط والخطأ وانمــــا وصفه (اى الحديث) بالحسن لمجيئه من غير وجه من حديث انس =

....

= وغيره .
لكن وجدنا نسخ الترمذى قد اختلفت فيه فنسختان منها فيهـا لفظ " حسن " فقط وهما الهندية وطبعة المدنى مع عـدم الوثوق بالاخيرة .
ونسختان فيهما " حسن صحيح " وهما تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى طبعة الحلبى وطبعة حمص تحقيق الدعاس ويظهـر ان مافيهما هو الراجح ، لان شاهده وهو حديث انس قد صححه الترمذى وهو فى صحيح مسلم وماكان كذلك فحقه التصحيـح لا التحسين فحسب .
٣ ـ ذكر الحافظ ان الترمذى روى عن يزيد بن هارون عـن المسعودى بعد ان اختلط حديث المغيرة انه صلى ركعتين فقام ولم يجلس . . . الحديث ووصفه بالحسن قال : وانما وصفـه بالحسن لمجيئه من اوجه اخر .
لكن وجدنا فى كل النسخ التى لدينا ان الترمذى قال : "حسن صحيح " الا ان احمد شاكر اشار الى نسخة واحدة من نسـخ سبع اعتمد عليها فى تحقيق سنن الترمذى فقال : كلمة صحيـح لم تذكر فى (م) وعلى هذا فست نسخ منها فيها " حسن صحيح " .
٤ ـ قال الحافظ : ان رواية ابى البخترى عن على منقطعـة وقد روى عنه حديث " ان عم الرجل صنو ابيه " قال : ان الترمذى وصفه بالحسن لان له شواهد مشهورة من حديث ابى هريـرة وغـيره .
الا انا وجدنا نسخ الترمذى قد اختلفت فيه فبعضها فيه "حسن فقط الهندية وطبعة المدنى ، وبعضها فيه " حسن صحيح " .
طبعة الحلبى تحقيق ابراهيم عطوة والنسخة التى مع عارضـة الاحوذى .
ولكن شاهده من حديث ابى هريرة قد صححه الترمذى وهو فى صحيح مسلم وغيره وذلك يقتضى ان يحكم له الترمذى بالصحـة وهو من مرجحات النسخ التى فيها " حسن صحيح " .
٥ ـ ان اسحاق بن عمر احد الرواة المجهولين وقد روى عـن عائشة حديث " ماصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صـلاة لوقتها الاخر مرتين " قال الحافظ : ان الترمذى وصفه بالحسـن غير ان نسخ الترمذى اختلفت فى ذلك فبعضها فيه حسـن غريب وهو طبعة المدنى مع تحفة الاحوذى والنسخة الـتى حققها احمد شاكر وقد وضع كلمة " حسن " بين قوسين وقـال =

....

= الزيادة من م،ع،ب ومعنى هذا ان اربعاً من النسـخ التى اعتمد عليها فى التحقيق قد اقتصرت على كلمة غريب وكذا فـى النسخة التى مع عارضة الاحوذى " حسن غريب" وبعضها فيهـا كلمة " غريب " فقط وهى النسخة الهندية .
والظاهر ان الترمذى قد اقتصر على كلمة " غريب" يؤيده ان الحافظ نفسه قد نقل عن الترمذى فى ترجمة اسحاق بن عمـر انه قال فى هذا الحديث " غريب وليس بمتصل " .
وان الزيلعى لم ينقل عن الترمذى الا كلمة غريب .

واخيرا فقد يقال : ان النسخة التي اعتمد عليها الحافظ في هذه الامثلة الامر فيها كما قال الحافظ في هذه الاحاديث .

والجواب :

(١) ان الحافظ يعلم ان بين نسخ جامع الترمذي اختلافا وفي اعتقادي انه لو قارن نسخته بعدد من النسخ لظهر الاختلاف بينها ولما مثل بهذه الامثلة بل كان يلتمس غيرها في هذا الموضوع الهام .

(٢) ان بعض هذه الامثلة قد رواها مسلم في صحيحه وبعضها قد حكم له الترمذي في جامعه بانه صحيح فلو استحضر الحافظ ذلك لما مثل بها ولو كانت في نسخته كذلك وكيف يمثل بها وهو القائل :

" على ان الحديث اذا كان مخرجا في الصحيحين فان الترمذي يقول فيه : حسن صحيح " .

(٣) ان بعض الامثلة قد حكم عليه الحافظ نفسه بالغرابة في كتابه تهذيب التهذيب وحكم عليه الزيلعي بهذا الحكم فلو استحضر هذا لما مثل به .

فما المراد على هذا بالحديث الحسن الذى اتفقوا فيه على ذلك هل هو القسم الذى حرره المصنف وقال : ان كلام الخطابى ينزل عليه . وهو رواية الصدوق المشهور بالامانة ...[(١)] الى آخر كلامه أو القسم الذى ذكرناه آنفا عن الترمذى مع مجموع أنواعه التى ذكرنا أمثلتها ، أو ما هو أعم من ذلك ؟ .

لم أر من تعرض لتحرير هذا . والذى يظهر لى أن دعوى الاتفاق انما تصح على الأول دون الثانى وعليه أيضا يتنزل قول المصنف ان كثيرا من أهل الحديث لا يفرق / بين الصحيح والحسن[(٢)] كالحاكم كما سيأتى وكذا قول المصنف[(٣)] : "ان الحسن اذا جاء من طرق ارتقى الى الصحة كما سيأتى ان شاء الله تعالى . ب ٤٩

فأما ما حررنا عن الترمذى انه يطلق عليه اسم الحسن من الضعيف والمنقطع اذا اعتضد ، فلا يتجه اطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه ولا دعوى الصحة[(٤)] فيه اذا أتى[(٥)] من طرق .

ويؤيد هذا قول الخطيب[(٦)] :

" اجمع أهل العلم أن الخبر لا يجب قبوله الا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به " .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨ .
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦ .
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٣١ .
(٤) هنا اشكال وهو أن الامثلة التى سبق ان ذكرها الحافظ وأشار اليها هنا لأكثرها شواهد صحيحة ومنها ما هو فى الصحيحين أو أحدهما فماذا يسمى هذا النوع .
(٥) كلمة أتى من ى وقد اختلفت النسخ هنا ففى ر / ب وفى ب جاء وفى ز / أ "كان" وفى هـ "ادعاء" وهذا الاخير خطأ واضح .
(٦) الكفاية ص ٨٣ .

وقد صرح أبوالحسن ابن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه "بيان الوهم والايهام" بأن هذا القسم لا يحتج به كله بل يعمل به في فضائل الاعمال ويتوقف عن العمل به في الأحكام الا اذا كثرت طرقه أوعضده اتصال عمل أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر ى ٨٠
القرآن ".

وهذا حسن قوى رايق ما أظن منصفا / يأباه والله الموفق . ويدل / ﻫ ٤٧/أ
على أن الحديث اذا وصفه الترمذى بالحسن لا يلزم [عنده] (١) أن ر ٤٦/أ
يحتج به أنه أخرج حديثا من طريق خيثمة البصرى عن الحسن عن عمران ابن حصين رضى الله تعالى عنه وقال بعده هذا حديث حسن وليس اسناده بذاك (٢).

وقال - في كتاب العلم بعد أن أخرج حديثا في فضل العلم - :
" هذا حديث حسن (٣) قال : وانما لم نقل لهذا الحديث : صحيح ، لأنه يقال : ان الاعمش دلس فيه فرواه بعضهم عنه قال : حدثت عن أبى صالح عن أبى هريرة - رضى الله عنه " انتهى .
فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه وامتنع عن الحكم عليه بالصحة لذلك ،

---

(١) الزيادة من ى .

(٢) الحديث في ت ٤٦ - كتاب فضائل القرآن ٢٠ - باب - حديث ٢٩١٧ من طريق الاعمش عن خيثمة عن الحسن عن عمران بن حصين انه مر على قاصّ يقرأ ثم سأل ، فاسترجع ، ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من قرأ القرآن فليسأل الله به ... الحديث قال الترمذى : هذا حديث حسن ليس اسناده بذاك .

(٣) الحديث المشار اليه في ت ٤٢ - كتاب العلم ٢ - باب فضل طلب العلم حديث ٢٦٤٦ رواه من طريق أبى أسامه عن الاعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة " وقال عقبه : " هذا حديث حسن ولم أجد فيه ما حكاه الحافظ من أنه قال " وانما لم نقل لهذا الحديث صحيح ... الخ وقد بحثت عنه في عدد من النسخ .

، لكن فى كل المثالين نظر ، لاحتمال أن يكون سبب تحسينه لهما كونهما جاء[1] من وجه[2] آخر كما تقدم تقريره .

، لكن محل بحثنا هنا هل يلزم[3] من الوصف بالحسن الحكم له بالحجة أم لا ؟ .

(هذا الذى يتوقف فيه والقلب الى ما حرره ابن القطان أميل)[4] - والله أعلم - .

١٦ - قولـــه ع : حكاية عن أبى الفتح القشيرى انه قال : "ليس فى عبارة الخطابى كثير تلخيص والصحيح أيضا - قد عرف مخرجه واشتهر رجاله"[5] .

أقول : أجاب الحافظ أبو سعيد العلائى عن ذلك فقال :

" انما يتوجه الاعتراض على الخطابى أن لو كان عرف بالحسن فقط أما وقد عرف بالصحيح أولا ثم عرف بالحسن فيتعين حمل كلامه على أنه أراد بقوله ما عرف مخرجه واشتهر رجاله " ما لم يبلغ درجة الصحيح ، ويعرف هـذا من مجموع كلامه " .

قلت : وعلى تقدير تسليم هذا الجواب فهذا القدر غير منضبط كما / ﻫ ٤٧/أ أن القرب الذى فى كلام ابن الجوزى[6] - رحمه الله تعالى - غير منضبـــط

---

(١) من ر وفى ﻫ و ب جاء باسناد الفعل الى الواحد .

(٢) فى ب من أوجه .

(٣) فى ﻫ و ب يلتزم .

(٤) مابين القوسين ارتبكت فيه النسخ فكلمة هذا فى ى وحدها وكلمـــة "القلب فى جميعها بلفظ التغلب وتصحيحها من توضيح الافكار والسياق يقتضيها وكلمة "أميل" سقطت من نسختى ر وهى فى ﻫ الميل أو المحل . وقد نقل الصنعانى هذا الكلام عن الحافظ من أول كلام ابن القطان الى هنا توضيح الافكار ١ : ١٨٠ .

(٥) التقييد والايضاح ص ٤٤ .

(٦) قال ابن الجوزى فى كتابه الموضوعات ١ : ٣٥ "القسم الرابع ما فيه ضعف قريب محتمل وهذا هو الحسن ويصلح البناء عليه والعمل به و نظر مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦ .

فيصح ما قال القشيرى انه على غير صناعة الحدود والتعريفات .
وقد رأيت لبعض المتأخرين فى الحسن كلاما يقتضى أنه الحديث
الذى فى رواته مقال ، لكن لم يظهر فيه مقتضى الرد / فيحكم / ر ٤٦ / أ
على حديثه بالضعف ولا يسلم من غوائل الطعن ، فيحكم لحديثه ى ٨١
بالصحة .
وقال ابن دحية " الحديث الحسن هو : ما دون الصحيح مما فيه
ضعف قريب محتمل عن راو لا ينتهى (١) الى درجة العدالة ولا يشحط
الى درجة الفسق " .

قلت : وهو جيد بالنسبة الى النظر فى الراوى لكن صحة الحديث وحسنه
ليس تابعا لحال الراوى فقط ، بل لأمور تنضم الى ذلك من المتابعات
والشواهد وعدم الشذوذ والنكارة ، فاذا اعتبر فى مثل هذا سلامة راويه
الموصوف بذلك من الشذوذ والانكار كان من أحسن ماعرف به الحديث
الحسن الذاتى لا المجبور على رأى الترمذى - والله أعلم . -

تنبيـــــــــــه

فسر القاضى أبوبكر بن العربى مخرج الحديث بأن يكون من
رواية راو قد اشتهر برواية حديث أهل بلده ، كقتادة فى البصريين
وأبى اسحاق السبيعى فى الكوفيين وعطاء فى المكيين وأمثالهم (٢) .
فان حديث البصريين مثلا اذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه معروفا
واذا جاء عن غير قتادة ونحوه كان شاذا - والله أعلم . -

١٧ - قوله ع - حكاية عن التاج التبريزى : انه تعقب على ابن دقيق العيد

---

(١) فى كل النسخ ولا ما عدا ى وقد ضرب على الواو فى ر / أ .
(٢) عارضة الاحوذى ١ : ١٤ - ١٥ وفيه والمدنيين عن ابن شهاب .

قوله : ان الصحيح أخص من الحسن ، فان من لازم ذلك أن يدخل الصحيح في حد[1] الحسن / ، لأن دخول الخاص في حد العام ضروري "[2]. (ش ٤٨ : أ)

أقول : بين الصحيح والحسن خصوص وعموم من وجه ، وذلك بيّن واضح لمن تدبره ، فلا يرد اعتراض التبريزي اذ لا يلزم من كون الصحيح أخص من الحسن من وجه أن يكون أخص منه مطلقا حتى يدخل الصحيح في الحسن[3].

وقد سألت شيخنا امام الائمة[4] عنه - والله الموفق .

١٨ - قولـــه ع : حكاية عن بعض المتأخرين أنه زعم أن قول الترمذي ولا يكون / شاذا " زيادة لا حاجة اليها ، ر ٤٧ أ

لأن قوله يروى من غير وجه يغني عنه ، ثم قال : فكأنه كرره بلفظ / ى ٨٢

مباين " [5].

أقول : ليس في كلامه تكرار بل الشاذ عنده ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ منه أو أكثر سواء انفرد به أو لم ينفرد ، كما صرح به الشافعي - رضي الله عنه - .

وقوله : يروى من غير وجه شرط زايد على ذلك .

وانما يتمشى ذلك على رأي من يزعم أن الشاذ ما تفرد به الراوي ، مطلقا . وحمل / كلام الترمذي على الاول أليق ، لأن الحمـــل ب ٩٧

على التأسيس اولى من الحمل على التأكيد ، ولا سيما في التعاريف والله أعلم .

---

(١) كلمة حد من روى وليست في هـ و ب .

(٢) التقييد والايضاح ص ٤٤ .

(٣) سبق للحافظ كلام حول قيد عدم الشذوذ في حد الصحيح يفيد أن بين الصحيح والحسن عموم مطلق قال " فنسبة الشاذ من المنكر نسبة الحسن من الصحيح فكما يلزم من انتفاء الحسن عن الاسناد انتفاء الصحة كذا يلزم من انتفاء الشذوذ عنه انتفاء النكارة " ص

(٤) الظاهر أنه يريد به البلقيني .

(٥) التقييد والايضاح ص ٤٤ .

١٩ - قولـه ع : (١) حكاية عن بعض المتأخرين أنه يرد على ابن الصلاح في القسم الاول (يعني الذي نزل كلام الترمذي عليه) المنقطع والمرسل الذي في (٢) رجاله مستور وروى مثله أو نحوه من وجه آخر " .

أقول : المتأخر المذكور هو القاضي بدر الدين بن جماعة ، كذلك قال في مختصره وأقر شيخنا كلامه ، وهو غير وارد لما قدمنا ذكره أن الترمذي يحكم للمنقطع اذا روى من وجه آخر بالحسن .

وأما قول / ابن جماعة : " الأحسن في حد الحسن أن يقال : هو ما في اسناده المتصل مستور له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الاتقان وخلا من العلة والشذوذ (٣) " . ز ٤٨ / ب

تعريف ابن جماعة للحسن

فليس يحسن في حد الحسن فضلا (٤) عن أن يكون أحسن (٥) .

، لأوجه :

رد الحافظ على ابن جماعة

١ - أحدها : أن قيد الاتصال انما يشترط في رواية الصدوق الذي لم يوصف بتمام الضبط والاتقان ، وهذا هو الحسن لذاته وهو الذي لم يتعرض الترمذي لوصفه . بخلاف القسم الثاني الذي وصفه ، فلا يشترط الاتصال في جميع أقسامه كما تقدم .

٢ - ثانيها : اقتصاره على رواية المستور مشعر بأن رواية الضعيف السيء الحفظ ومن ذكرنا معه من الامثلة المتقدمة ليست تعد حسانا اذا / تعددت طرقها ، وليس الامر في تصرف الترمذي كذلك ، فلا يكون الحد الذي ذكره جامعا . ر ٤٧ / ب

---

(١) التقييد والايضاح ص ٤٧ وانظر مختصر ابن جماعة ل ٥ ب / ٦ أ

(٢) كلمة في سقطت من ر وقوله الذي في رجاله مستور لعله سقطت منه الواو

(٣) مختصر ابن جماعة ل ٦ / أ

(٤) كلمة فضلا من ى وهامش ر استظهارا من أحد المطالعين .

(٥) كلمة أحسن لم تذكر في تعريف ابن جماعة وعبارته : " لو قيل : الحسن كل حديث خال من العلل وفي سنده المتصل مستور له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الاتقان لكان أجمع لما حددوه وقريبا مما حاولوه وأخصر منه " .

٣ - ثالثها : اشتراط نفى العلة(١) لا يصلح هنا ، لأن الضعف فى / الراوى علة فى الخبر والانقطاع فى الاسناد علة فى الخبر / ، وعنعنة المدلس علة فى الخبر ، وجهالة حال الراوى علة(٢)(٣) فى الخبر ، ومع ذلك ، فالترمذى يحكم على ذلك كله بالحسن اذا جمع الشروط الثلاثة التى ذكرها ، فالتقييد بعدم العلة يناقض ذلك - والله أعلم -.

ى ٨٣
ب ٩٨

٤ - (رابعها : القصور(٤) الذى ذكر غير منضبط فيرد عليه مايرد على ابن الجوزى)(٥) والله أعلم .

٣٤ - قوله ص :

" واذا استبعد ذلك(٦) من الفقهاء الشافعية مستبعد ذكرنا له نص الشافعى - رضى الله عنه - فى قبول مراسيل التابعين ... الى آخره(٧) .

---

(١) هذا الوجه غير وارد فى نظرى على ابن جماعة ، لأنه - والله أعلم - انما اشترط نفى العلة المصطلح عليها بين أهل الحديث وهى عندهم " عبارة عن أسباب خفية قادحة فى الاسناد أو المتن فالحديث المعل هو الذى اطلع فيه على علة تقدح فى صحته مع أن ظاهره السلامه منها . وما اعترض به الحافظ كله ليس فى هذا القبيل .

(٢) ، (٣) كلمتا "حال وعلة" سقطتا من ب .

(٤) فى كل النسخ المقصور والصواب ما أثبتناه .

(٥) مابين القوسين سقط من ر / ب .

(٦) كلمة ذلك اشارة الى أنه لا يشترط فى الحسن مايشترط فى الصحيح من العدالة وتمام الضبط والاتقان .

(٧) وتمامه " انه يقبل منها المرسل الذى جاء نحوه مسندا وكذلك لو وافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعى الاول فى كلام ذكر فيه وجوها من الاستدلال على صحة مخرج المرسل لمجيئه من وجه آخر" . مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩ .

أقول : انما اقتصر على الشافعية دون غيرهم ، لأنهم هم الذين يردون المرسل دون غيرهم من الفقهاء ومع ذلك فالشافعي - رضي الله تعالى عنه - لا يرده مطلقا / ولكن اقتصاره على الفقهاء في استبعاد ذلك عجيب فان جمهور المحدثين لا يقبلون رواية المستور وهو قسم من المجهول فروايته بمفردها ليست بحجة عندهم وانما يحتج بها عند بعضهم بالشروط التي ذكرها الترمذي ، فلا معنى لتخصيص ذلك بالفقهاء . هـ ٤٩/أ

٣٥ - قوله ص :

" ومن ذلك ضعف لا يزول بمجيئه من وجه آخر لقوة الضعف وتقاعد الجابر عن جبره ومقاومته ، كالضعف الذي نشأ من كون الراوي متهما بالكذب أو كون الحديث شاذا وهذه جملة يدرك تفاصيلها بالمباشرة " (١) .

أقول : لم يذكر للجابر ضابطا يعلم منه ما يصلح أن يكون جابرا أولا والتحرير فيه أن يقال : انه يرجع الى الاحتمال في طرفي القبول والرد ، فحيث يستوي الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح لأن ينجبر وحيث يقوى جانب الرد فهو الذي لا ينجبر

وأما اذا رجح جانب القبول / فليس من هذا بل ذاك في الحسن الذاتي والله أعلم . ر ٤٨/أ

وقوله : قبل ذلك : " انا نجد أحاديث محكوما / بضعفها مع كونها ب ٩٩
قد رويت بأسانيد / كثيرة (٢) . ي ٨٤

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٣١ حيث قسم ابن الصلاح الضعيف الى قسمين قسم يزول ضعفه اذا وجد له جابر من متابع أو شاهد ، وقسم لا يزول لشدة ضعفه وتقاعد الجابر عن جبره .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٣٠ .

ثم مثل ذلك بحديث "الأذنان من الرأس" (١) .

وقد تعقب ذلك عليه الامام تقى الدين ابن دقيق العيد فى شرح الالمام فقال : " هذا الذى ذكره قد لا يوافق عليه ، فقد ذكرنا رواية ابن ماجه وأن رواتها ثقات ، ورواية الدارقطنى وأن ابن القطان حكم لها بالصحة وعلى الجملة فان كان الحكم له بالقبول متوقف على طريق لا علة لها ولا كلام فى أحد من رواتها ، فقد يتوقف ذلك هنا لكن اعتبار ذلك صعب ينتقض عليهم فى كثير مما صححوه أو حسنوه ولو شرط ذلك لما / كان لهم حاجة الى الحكم بالحسن فمقتضى (٢) المتابعة والمجىء من طرق للاسناد الضعيف ، لأن الضعف علة - والله أعلم . هـ ٤٩/ب

وقال الحافظ صلاح الدين العلائى " فى التمثيل بذلك نظر ، لأن الحديث المشار اليه ربما ينتهى ببعض طرقه الى درجة الحسن .

وذكر شيخنا - فى كلامه على هذا الموضع - أن أبا الفرج ابن الجوزى ذكر طرقه فى العلل المتناهية وضعفها كلها (٣) .

قلت : وقد راجعت " كتاب العلل المتناهية لابن الجوزى ، فلم أره تعرض لهذا الحديث ، بل رأيته فى كتاب التحقيق له (٤) قد احتج به وقواه فينظر فى هذا .

وقد جمعت طرقه فيما كتبته على جامع الترمذى ، فرأيت فى الحاشية : أمثلها حديث عبد الله بن زيد وحديث عبد الله بن عباس

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٠ وبأتي تخريج الحديث في الصفحات التالية

(٢) كلمة فمقتضى هى كذا فى جميع النسخ ولعل الصواب بمقتضى وبه يستقيم الكلام .

(٣) التقييد والايضاح ص ٥١ .

(٤) (١ : ٩٤ - ٩٧ مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٣ ذكر ابن الجوزى الحديث عن عدد من الصحابة ودافع عنه .

وحديث عبد الله بن عمر وأبى امامة - رضى الله تعالى عنهم - وفى كل واحد منها مع ذلك مقال - والله أعلم.

أما حديث عبد الله بن زيد (١) - رضى الله عنه / فرواه ابن ماجه (٢) قال : ثنا سويد بن سعيد . ثنا يحى بن زكريا بن أبى زائده (٣) عن / شعبة عن حبيب بن زيد (٤) عن عباد بن تميم (٥) عن عبد الله ابن زيد - رضى الله تعالى عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - : "الاذنان من الرأس" .	ب / أ	ر ٤٨ / ب

قال المنذرى : "هذا الاسناد متصل ورواته محتج بهم وهو أمثل اسناد فى هذا الباب / رجاله رجال مسلم ، الا / أن له علة فانه من رواية سويد بن سعيد كما ترى . وقد وهم فيه . وذكر الترمذى فى العلل الكبير أنه سأل البخارى عن هذا الحديث فضعف سويدا .	الاسناد ى ٨٥

قلت : وهو وان اخرج له مسلم فى صحيحه فقد ضعفه الائمة / واعتذر مسلم عن تخريج حديثه ، بأنه ما أخرج له الا ماله أصل من رواية غيره . وقد كان مسلم لقيه وسمع منه قبل أن يعمى ويتلقن ما ليس من حديثه . وانما كثرت المناكير فى روايته بعد عماه .	هـ ٥٠ / أ

---

(١) عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الانصارى المازنى ابو محمد صحابى شهير روى صفة الوضوء وغير ذلك ويقال : انه هو الذى قتل مسيلمة الكذاب واستشهد بالحرة سنة ٦٣ / ع . تقريب ١ : ٤١٧ والاصابة ٢ : ٣٠٥ .

(٢) كتاب الطهارة ٥٢ - باب الاذنان من الرأس حديث ٤٤٣ .

(٣) يحى بن زكريا بن أبى زائدة الهمدانى ، بسكون الميم ، - ابو سعيد الكوفى ثقة متقن من كبار التاسعة مات سنة ١٨٣ تقريب ٢ : ٣٤٧ ، والكاشف ٣ : ٢٥٥ .

(٤) حبيب بن زيد بن خلاد الانصارى المدنى وقد ينسب الى جده ثقة من السابعة ٤/٠ . تقريب ١ : ١٤٩ والكاشف ١ : ٢٠٢ وقال فيه عن عباد ابن تميم ورمز له ب (ع

(٥) عباد بن تميم بن غزية الانصارى المازنى المدنى ثقة من الثالثة / ع تقريب ١ : ٣٩١ والكاشف ٢ : ٦٠ .

وقد حدث بهذا الحديث فى حال صحته فأتى به على الصواب .

فرواه البيهقى (١) من رواية عمران بن موسى السختيانى عن سويد بسنده الى عبدالله بن زيد -رضى الله تعالى عنهما- قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم -توضأ بثلثى مد وجعل يدلك".

قال : والاذنان من الرأس" انتهى .

وقوله : قال والاذنان من الرأس هو من قول عبدالله بن زيد -رضى الله تعالى عنه والمرفوع منه ذكر الوضوء بثلثى مد والدلك .

وكذا أخرجه ابن خزيمة (٢) وابن حبان فى صحيحيهما والحاكم (٣) من حديث أبى كريب عن ابن أبى زائدة دون الموقوف .

وقد اوضحت ذلك بدلائله وطرقه فى الكتاب الذى جمعته فى المدرج (٤).

وأما : حديث / عبدالله بن عباس -رضى الله تعالى عنهما- فرواه ب/١٠١ ابوبكر البزار فى مسنده والحسن بن على المعمرى (٥) فى اليوم والليلة كلاهما عن أبى كامل الجحدرى قال : ثنا غندر . ثنا ابن جريج / ر ٤٩/أ عن عطاء عن ابن عباس -رضى الله تعالى عنهما- عن النبى صلى الله عليه وسلم -قال : "الاذنان من الرأس" .

---

(١) الحديث فى سنن البيهقى ١ : ١٩٦ ، وفى كتاب المعرفة ١ : ٤٥٤ ولكنه من طرق أخرى غير طريق عمران بن موسى عن سويد فرواه من طريق ابراهيم بن موسى الرازى عن يحى بن زكريا بن أبى زائدة عن شعبة به ومن طريق سليمان بن داود عن أبى خالد الاحمر عن شعبة به ولم يذكر والاذنان من الرأس هذا فى السنن أما فى المعرفة فرواه باسناده الى ام عمارة ثم قال وقيل عن عبدالله بن زيد الانصارى " وليمسح به والاذنان من الرأس" .

(٢) فى الصحيح ١ : ٦٢ : ٦٢ .

(٣) فى المستدرك ١ : ١٦١ [illegible]

(٤) رجعت الى المدرج الى للسيوطى فلم أجد الرواية التى أشار اليها الحافظ .

(٥) الحسن بن على بن شبيب المعمرى ابو على : قاضى من حفاظ الحديث قال الخطيب كان [illegible] الحديث وجمعه وتصنيفه [illegible] توفى سنة ٢٩٥ تذكرة الحفاظ ٢ : ٦٦٧ والاعلام ٢ : ٢١٦ .

ومن هذا الوجه رواه الدارقطني (١) وهذا رجاله رجال مسلم أيضا - الا أن له علة فان أبا كامل تفرد به عن غندر وتفرد به غندر عن ابن جريج . وخالفه من هو أحفظ منه وأكثر عددا (٢).

فرووه عن ابن جريج عن سليمان بن موسى (٣) عن النبي - صلى الله عليه وسلم معضلا والعلة فيه / من جهتين : ه ٥٠/ب

١ - احداهما : ان / سماع غندر عن ابن جريج كان بالبصرة ي ٨٦
وابن جريج لما حدث بالبصرة حدث بأحاديث وهم فيها (٤) ، وسماع من سمع منه بمكة أصح .

٢ - ثانيهما : أن أبا كامل قال - فيما رواه ابو احمد بن عدي عنه :- " لم أكتب عن غندر الا هذا الحديث أفادنيه (٥) عنه عبدالله بن سلمة الافطس (٦) " انتهى .
والأفطس ضعيف جدا فلعله أدخله على أبي كامل (٧) .

---

(١) في السنن ١ : ٩٨ - ٩٩ من [حديث] احمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار (أبوبكر) ثنا أبو كامل الجحدري نا غندر محمد بن جعفر عن ابن جريج به ، ثم قال عقبة تفرد به أبو كامل عن غندر ووهم عليه فيه تابعه الربيع بن بدر - وهو متروك - عن ابن جريج والصواب عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا " .

(٢) من الذين خالفوا غندرا وكيع وعبدالرزاق وسفيان الثوري وصلة بن سليمان وعبدالوهاب (أظنه الثقفي) كلهم رووه عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو معضل كما قال الحافظ ، انظر روايات هؤلاء في سنن الدارقطني ١ : ٩٩ .

(٣) سليمان بن موسى الاموي مولاهم الدمشقي الاشدق ، صدوق فقيه في حديثه لين وخلط قبل موته بقليل من الخامسة ./م ٤ تقريب ١ : ٣٣١ ، وتهذيب التهذيب ٤ : ٢٢٦ .

(٤) في هـ " وسمع " .

(٥) في ب قال فيه والصواب ما أثبتناه .

(٦) عبدالله بن سلمة البصري الأفطس قال يحي بن سعيد ليس بثقة وقال النسائي وغيره "متروك " ميزان الاعتدال ٢ : ٤٣١ .

(٧) أما الدارقطني فقد نسب الوهم الى أبي كامل قال ~~تفرد به~~ ابو كامل عن غندر ووهم عليه ولعل الصواب ما نقله الحافظ عن ابن عدي .

وقد مال ابوالحسن بن القطان الى الحكم بصحته لثقة رجاله واتصاله (١)
وقال ابن دقيق العيد : لعله أمثل اسناد فى هذا الباب .
قلت : وليس بجيد ، لأن فيه العلة التى وصفناها ، والشذوذ ، فلا
يحكم له بالصحة . كما تقرر - والله أعلم .

وأما حديث ابن عمر - رضى الله تعالى عنهما - فرواه البيهقى فى الخلافيات
من طريق ضمرة بن ربيعة (٢) عن اسماعيل بن عياش (٣) عن يحى بن سعيد (٤)
عن نافع عن ابن عمر - رضى الله تعالى عنهما - / ورجاله ثقات ، الا ب ١٠٢
أن رواية اسماعيل بن عياش عن الحجازيين فيها مقال وهذا منها ،
والمحفوظ من حديث نافع عن ابن عمر - رضى الله عنهما - من قوله .
وكذا رواه عبد الرزاق (٥) وأبوبكر بن أبى شيبة (٦) من طرق عنه .
وكذا رواه ابن أبى شيبة - أيضا - من رواية سعيد بن مرجانة وهلال
ابن اسامة كلاهما عن ابن عمر - رضى الله تعالى عنهما - موقوفا .

---

(١) انظر نصب الراية ١ : ١٩ .
(٢) ضمرة بن ربيعة الفلسطينى ، أصله دمشقى ، صدوق يهم قليلا من التاسعة مات سنة ٢٠٢ . / بخ ٤ . تقريب ١ : ٣٧٤ ، وتهذيب التهذيب ٤ : ٤٦٠ .
(٣) اسماعيل بن عياش بن سليم العنسى - بالنون - ابوعتبة الحمصى ، صدوق فى روايته عن أهل بلده مخلط فى غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة ١٨٢ /ى ٤ . تقريب ١ : ٧٣ . وانظر الكاشف ١ : ١٢٧ .
(٤) يحى بن سعيد بن قيس بن عمرو الامام ابوسعيد الانصارى ، حافظ فقيه حجة ، مات سنة ١٤٣ الكاشف ٣ : ٢٥٦ وتهذيب التهذيب ١١ : ٢٢١ .
(٥) فى المصنف ١ : ١١ رواه عن ابن جريج عن سليمان بن موسى ، معضلا عن النبى صلى الله عليه وسلم ومن طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : "الأذنان من الرأس" . وعن الثورى عن أبى النضر عن سعيد بن مرجانه عن ابن عمر مثله وانظر سنن الدارقطنى ١ : ٩٨ .
(٦) فى المصنف ١ : ١٧ من طريق اسامه بن هلال عن ابن عمر ، ومن طريق محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر موقوفا . وأبوبكر بن أبى شيبة هو الحافظ الثبت النحرير عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن عثمان العبسى مولاهم الكوفى صاحب المسند والمصنف وغيرهما مات سنة ٢٣٥ من العاشرة / خ م د س ق . تقريب ١ : ٤٤٥ ، وتذكرة الحفاظ ٢ : ٤٣٢ .

"٢"

وأما حديث : أبي أمامة "١" رضي الله تعالى عنه - فقد أشار اليه شيخنا ر٤٩/ب

وقوله : ان ابن حبان اخرجه في صحيحه من رواية سهر عن ابي أمامـــه

رضى الله عنه - فيه نظر ، بل ليس هو في صحيح ابن حبان البتة لا مـن

طريق ابي أمامه ولا من طريق غيره بل / لم يخرج ابن حبان في صحيحـه هـ ١٥/أ

لشهر شيئـا .

وقد ذكرت طرق حديث شهر هذا في "كتاب المدرج " "٣" بدلائلـــه

وكيفيته الادراج فيه بحمد الله تعالـى .

واذا نظر المنصف "٤" الى مجموع هذه الطرق علم ان للحديث أصلا ، وانه

ليس مما يطرح ، وقد حسنوا احاديث كثيرة باعتبار طرق لها دون هذه - ى ٨٧

والله أعلـــم -

"١" هو الصحابي الجليل صدى بن عجلان ابو أمامه الباهلي صحابـــي

مشهور سكن الشام ومات بها سنة ٨٦/ع تقريب ١ : ٣٦٦ وانظر الاصابة ٢: ١٧٥

"٢" التقييد والايضاح ص ١٥١

"٣" لم اجده في المدرج الى المدرج والحديث في د -كتاب الطهارة - باب صفة

وضوء النبي صلى الله عليه وسلم - حديث ١٣٤ من طريق سنان بن ربيعة عن شهر

ابن حوشب عن ابي أمامة . قال ابو داود : قال قتيبة قال حماد : لا أدرى هو

من قول النبي صلى الله عليه وسلم (يعني الاذنان من الرأس) أو من ابي امامة

وفي ت -كتاب الطهارة ٢٩ - باب ماجاء في ان الاذنين من الرأس "حديث

٣٧ ونقل كلام قتيبـة .

وفي جه -كتاب الطهارة ٥٣ - باب الاذنان من الرأس" حديث ٤٤٤ من طريـق

سنان بن ربيعة به وحم ٥: ٢٦٨ وانظر نصب الراية ١: ١٨ وسنن الدارقطني ١: ١٠٣

"٤" كلمـة المنصـف من ى وفي باقي النسخ المصنف وهو خطـأ .

تنبيهـــــان

الاول : معنى هذا المتن ان الاذنين حكمهما حكم الرأس في المسح لانهما جزء من الرأس بدليل انه لا يجزىء المسح على ماعليهما من شعر عند من يجتزىء بمسح بعض الرأس بالاتفاق . وكذلك لا يجزىء المحرم ان يقصر مما عليهما من شعر بالاجماع - والله الموفق - .

الثاني : ينبغي ان يمثل في هذا المقام بحديث من حفظ على امتي اربعين حديثا .

فقد نقل النووي اتفاق الحفاظ على ضعفه مع كثرة طرقه (١) - والله اعلم - .

(٣٦) قوله (ص) :

"اذا كان راوي الحديث متأخرا عن درجة / اهل الحفظ والاتقان غير انه من المشهورين (بالصدق والستر) (٢) وروى حديثه من غير وجه ، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن الى درجة الصحيح .

مثاله : حديث (محمد بن عمرو بن علقمة) (٣) عن ابي سلمة عن ابي هريرة - رضي الله عنه - .... الى آخر كلامه (٤) .

---

(١) انظر شرح الاربعين للنووي (ص ٦) .
(٢) في جميع النسخ " بالعدالة والتصويب " من مقدمة ابن الصلاح .
(٣) في (ر/ب) محمد بن علقمة ان ابن عمر وهو خطأ .
(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣١) وبقية كلامه : " ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة " فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة ، لكنه لم يكن من اهل الاتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته فحديثه من هذه الحيثية حسن ، فلما انضم الى ذلك كونه روي من اوجه اخر زال بذلك ماكنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الاسناد والتحق بدرجة الصحيح والله اعلم - " .

=

وفيه امور :

(١) احدها : ان ظاهر كلامه ان شرط الصحيح ان يكون راويه حافظا متقنا وقد بينا ما فيه فيما سبق[(١)] .

(٢) وثانيها : ان وصف الحديث بالصحة اذا قصر عن رتبة الصحيح وكان على شرط الحسن اذا روى من وجه آخر لا يدخل في التعريف الذى عرف به الصحيح اولا[(٢)] .

فاما ان يزيد في حد الصحيح ما يعطى ان هذا ايضا يسمى صحيحا واما ان لا يسمى / هذا صحيحا ، والحق انه من طريق النظر انه يسمى صحيحا وينبغى ان يزاد في التعريف بالصحيح فيقال : هو الحديث الذى يتصل اسناده بنقل العدل (التام)[(٣)] الضبط او القاصر عنه اذا اعتضد عن مثله الى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا[(٤)] . ه١٥/ب

وانما قلت ذلك لاننى اعتبرت كثيرا من احاديث الصحيحين

= والحديث اخرجه الترمذى في كتاب الطهارة ١٨ - باب ما جاء في السواك حديث ٢٢ .
وقال عقبة :" وقد روى هذا الحديث محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم عن ابى سلمة عن زيد بن خالد عن النبى صلى الله عليه وسلم وحديث ابى سلمة عن ابى هريرة وزيد بن خالد عن النبى - صلى الله عليه وسلم - كلاهما عندى صحيح لانه قد روى من غير وجه عن ابى هريرة عن النبى - صلى الله عليه وسلم .

(١) انظر (ص) .
(٢) عرف ابن الصلاح الحديث الصحيح فقال :"اما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذى يتصل اسناده بنقل العدل الضابط الى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا" . مقدمة ابن الصلاح (ص١٠) .
(٣) كلمة "التام" من (ى) وقد سقطت من جميع النسخ .
(٤) انت ترى ان الحافظ قد اعترض هنا على ابن الصلاح في تعريف الصحيح ورأى انه ينبغى ان يزاد في التعريف ما ذكره ، ولكن الحافظ قد عرف الصحيح في نخبة الفكر وشرحها (ص ٢٩ ، ٣٢) بما يوافق تعريف ابن الصلاح وغاير بين الصحيح لذاته والصحيح لغيره فقال :" وخبر الاحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معل ولا شاذ هو الصحيح لذاته ... فان خف الضبط فالحسن لذاته وبكثرة طرقه يصحح" .
والظاهر ان الحافظ غير رأيه لان تأليفه للنخبة كان بعد تأليف النكت بدليل احالته في النخبة وشرحها على ما في النكت . انظر نزهة النظر (ص ٤١) .

فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة / الا بذلك . ٨٨ى

ومن ذلك حديث ابى بن العباس بن سهل بن سعد (١) عن ابيه (٢) عن جده (٣) - رضى الله تعالى عنه - فى ذكر خيل (٤) النبى - صلى الله عليه وسلم .

وابى هذا قد ضعفه لسوء حفظه احمد بن حنبل ويحيى بن معين والنسائى ، ولكن تابعه عليه اخوه عبد المهيمن بن العباس (٥) - اخرجه ابن ماجه (٦) من طريقه . وعبد المهيمن - أيضا - فيه ضعف (٧) ، فاعتضد .

وانضاف الى ذلك انه ليس من احاديث الاحكام ، فلهذه الصورة

---

(١) ابى بن العباس بن سهل بن سعد الانصارى الساعدى فيه ضعف من السابعة ماله فى البخارى غير حديث واحد /خ ت ق .
تقريب (١ : ٤٨) ، الكاشف (١ : ٩٨) .

(٢) هو عباس بن سهل بن سعد الساعدى ثقة من الرابعة مات فى حدود عشرين ومائة/خ م د ت ق .
تقريب (١ : ٣٩٧) ، الكاشف (٢ : ٦٦) .

(٣) هو سهل بن سعد الساعدى أبو العباس صحابى عنه ابنه عباس والزهرى وابو حازم مات سنة ٨٨ او ٩١/ع .
الكاشف (١ : ٤٠٧) ، الاصابة (٢ : ٨٧) .

(٤) الحديث المشار اليه فى خ ٥٦ - كتاب الجهاد ٤٦ - باب اسم الفرس والحمار حديث ٢٨٥٥ من طريق ابى بن العباس بن سهل عن ابيه عن جده قال : "كان للنبى صلى الله عليه وسلم فى حائطنا فرس يقال له اللحيف" قال ابو عبد الله وقال بعضهم "اللخيف" قال الحافظ فى الفتح (٦ : ٥٩) بالخاء المعجمة وحكوا فيه الوجهين .

(٥) عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدى الانصارى المدنى ضعيف من الثامنة مات بعد السبعين ومائة /ت ق .
التقريب (١ : ٢٢٥) ، الكاشف (٢ : ٢١٧) وقال : "واه" .

(٦) ليس الحديث فى ابن ماجه وانما هو عند ابن منده كما قال الحافظ نفسه فى الفتح (٦ : ٥٩) .

(٧) قول الحافظ فى عبد المهيمن فيه ضعف فيه تساهل والصواب ان يقال ضعيف ، والفرق بين العبارتين واضح وقد وصفه الحافظ فى التقريب بضعيف ووصفه الذهبى بواه فمن هذا حاله لا يقال فى وصفه فيه ضعف .

المجموعية حكم البخارى بصحته[1] .

وكذا حكم بصحة حديث معاوية بن اسحاق بن طلحة[2] عن عمته عائشة بنت طلحة[3] عن عائشة - رضى الله تعالى عنها - انها سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن الجهاد ، فقال صلى الله عليه وسلم :

" جهادكن الحج والعمرة[4] .

ومعاوية ضعفه ابو زرعة ووثقه احمد والنسائى .

وقد تابعه عليه عنده حبيب بن ابى عمرة[5] فاعتضد .

فى امثلة كثيرة قد ذكرت الكثير منها فى مقدمة شرح البخارى[6] .

ويوجد فى كتاب مسلم منها اضعاف مافى البخارى - والله اعلم .

الحسن قسمان

وقياس ماذكر ابن الصلاح ان الحسن قسمان :

---

(١) فى الحكم لهذا الحديث بالصحة - ومداره على ابن ابن العباس واخيه عبد المهيمن وهما ضعيفان - نظر وهو خلاف المقرر فى علوم الحديث لان ماهذا حاله يحكم له بالحسن ان كان هناك تسامح لان عبد المهيمن فى هذا الحديث شديد الضعف حيث قال الذهبى انه واه وعلى هذا فمن يتحرى الدقة لا يعتبر بمثله ولا يعضد به غيره .

(٢) معاوية بن اسحاق بن طلحة بن عبيد الله التيمى ابو الازهر صدوق ربما وهم من السادسة /خ قد س ق .
تقريب(٢ : ٢٥٨) ، الكاشف(٣ : ١٥٦) .

(٣) عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمية ام عمران ثقة من الثالثة/ع .
تقريب(٢ : ٦٠٦) .

(٤) الحديث فى خ ٥٦ - كتاب الجهاد ٦٢ - باب جهاد النساء حديث ٢٨٧٥ وليس فيه كلمة " والعمرة " وهى موجودة فى كل نسخ النكت ولعله سبق قلم من الحافظ او من النساخ .

(٥) متابعة حبيب فى خ ٥٦ - كتاب الجهاد ٦٢ - باب جهاد النساء حديث ٢٨٧٦ وليس فيه " والعمرة " وحبيب بن ابى عمرة هو القصاب ابو عبد الله الحمانى - بكسر المهملة الكوفى ثقة من السادسة مات سنة ١٤٢ /خ م خد ت س ق .
تقريب(١ : ١٥٠) ، الكاشف(١ : ٢٠٣) .

(٦) ذكر الحافظ هذا النوع فى المقدمة فى الفصل التاسع منها من (ص ٣٨٤ - ٤٦٠) .

احدهما ماهو لذاته . والاخر ماهو لجابره .

وكون الصحيح كذلك . ويكون القسم الذى هو صحيح او حسن

هـ٢٥/أ لذاته اقوى من الاخر، وتظهر فائدة ذلك عند / التعارض وكذلك اقيل

ر ٥٠/ب فى الضعيف اذا روى باسانيد كلها قاصرة عن / درجة الاعتبار

حيث لا يجبر بعضها ببعض انه امثل من ضعيف روى باسناد واحد

كذلك، وتظهر فائدة ذلك فى جواز العمل به او منعه مطلقا - والله

اعلم - .

(٣) ثالثها : انه اعترض عليه فى المثال الذى مثل به وهو حديث "لولا ان اشق ..." من طريق[1] محمد بن عمرو بن علقمة عن ابى سلمة

عن ابى هريرة - رضى الله تعالى عنه - بأن الحكم بصحته انما

جاء من جهة انه روى من طريق[2] اخرى صحيحة لا مطعن فيها .

ى٨٩ منها فى الصحيحين من طريق الاعرج عن ابى / هريرة - رضى

الله تعالى عنه - والمثال اللائق هنا ان يذكر حديث له اسانيد كل

منها لا يرتقى عن درجة الحسن قد حكم له بالصحة باعتبار مجموع تلك

الطرق .

والجواب عن المصنف ان المثال الذى اورده مستقيم والذى

طولب به قسم من المسألة .

---

(١) من روى وفى (هـ) و(ب) اسامة وهو خطأ .

(٢) كذا فى جميع النسخ "من طريق" والصواب فى نظرى "من طرق" لان واقع الحديث كذلك فله عدد من الطرق . وهى ١ - من طريق الاعرج عن ابى هريرة فى خ ١١ - كتاب الجمعة ٨ - باب السوك يوم الجمعة حديث ٨٨٧، وم ٢ - كتاب الطهارة ١٥ - باب السواك حديث ٤٢، د طهارة حديث ٤٦، ن ١ : ١٦، ط ٢ - كتاب الطهارة ٣٢ - باب ما جاء فى السواك حديث ١١٤، حم ٢ : ٢٤٥ ٢ - من طريق حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن ابى هريرة ط ٢ - كتاب الطهارة ٣٢ - باب ما جاء فى السواك حديث ١١٥ ، ٣ - ومن طريق سعيد بن ابى سعيد المقبرى عن ابى هريرة جه كتاب الطهارة ٧ - باب السواك حديث ٢٨٧ .

فردا اوله متابع .

الثاني لا يخلو المتابع اما ان يكون دونه او مثله او فوقه فان كان دونه فانه لا يرقيه عن درجته .

قلت[1] قد يفيده اذا كان عن غير متهم بالكذب قوة ما يرجح بها لو عارضه حسن آخر باسناد غريب .

وان كان مثله او فوقه فكل منهما يرقيه الى درجة الصحة .

فذكر المصنف مثالا لما فوقه ولم يذكر مثالا لما هو مثله .

واذا كانت الحاجة ماسة اليه فلنذكره نيابة[2] عنه وامثلة كثيرة قد ذكرنا منها الحديثين اللذين اوردناهما من الصحيح قبل هذا[3] .

ومنها : ماروا الترمذي من طريق اسرائيل[4] عن عامر بن / شقيق[5] عن ابي وائل[6] عن عثمان بن عفان - رضى الله عنه - قال : هـ٥٢/ب

ان النبي - صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته .

تفرد به عامر بن شقيق ، وقد قواه البخاري والنسائي[7] / وابن حبان ولينه ابن معين[8] وابو حاتم[9] وحكم البخاري فيما حكاه الترمذي ر٥١/أ

---

(١) فى (ى) نعم بدل قلت .

(٢) كلمة " نيابة" سقطت من (ب) .

(٣) يريد بهما حديث ابي بن العباس فى فرس النبي صلى الله عليه وسلم وحديث معاوية بن اسحاق " جهادكن الحج والعمرة" .
انظر (ص ٢١٥، ٢١٦)

(٤) اسرائيل بن يونس بن ابي اسحاق السبيعي الهمداني ابو يوسف الكوفي ثقة تكلم فيه بلا حجة من السابعة مات سنة ١٦٠ وقيل بعدها / ع .
تقريب (١ : ٦٤) ، الخلاصة (ص ٣١) .

(٥) عامر بن شقيق بن جمزة - بالجيم والزاى - الاسدى الكوفي لين الحديث من السادسة / د ت ق . تقريب (١ : ٣٨٧) ، الميزان (٢ : ٣٥٩) وقال اسم جده جمرة بالجيم .

(٦) شقيق بن سلمة الاسدى ابو وائل الكوفي ، ثقة ، مخضرم مات فى خلافة عمر بن عبد العزيز وله مائة سنة / ع .
تقريب (١ : ٣٥٤) ، تذكرة الحفاظ (١ : ٦٠) .

(٧) انظر ميزان الاعتدال (٢ : ٣٥٩) حيث قال : فى عامر " لا بأس به" .

(٨) ، (٩) انظر قولهما فى ميزان الاعتدال (٢ : ٣٥٩) .

في العلل بان حديثه هذا حسن[1]، وكذا قال احمد فيما حكاه عنه ابو داود : احسن شيء في هذا الباب حديث عثمان[2] - رضي الله تعالى عنه - .

وصححه مطلقا الترمذي[3] والدارقطني[4] وابن خزيمة[5] والحاكم[6] وغيرهم[7] .

وذلك لما عضده من الشواهد، كحديث ابي المليح الرقي[8] عن الوليد بن زوران[9] عن انس رضي الله عنه .

---

(١) ت ابواب الطهارة ٢٣ - باب ماجاء في تخليل اللحية حديث ٣١ وقال قبله - في الكلام على حديث عمار رقم ٣٠ في تخليل اللحية " وقال محمد بن اسماعيل اصح شيء في هذا الباب حديث عامر ابن شقيق عن ابي وائل عن عثمان " . (١ : ٤٥) . وفي نصب الراية (١ : ٢٤) وقال الترمذي في علله الكبير قال محمد بن اسماعيل : اصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان وهو حديث حسن .

(٢) لم اجده في سنن ابي داود ونقل الحافظ في التلخيص الحبير (١ : ٨٧) عن عبد الله بن احمد عن ابيه انه قال : " ليس في تخليل اللحية شيء صحيح " .

(٣) قال الترمذي عقب حديث عثمان " هذا حديث حسن صحيح " . (١ : ٤٦) .

(٤) في السنن (١ : ٩١) ولم يتكلم عليه لا بتصحيح ولا بتضعيف .

(٥) الصحيح (١ : ٧٨) .

(٦) المستدرك (١ : ١٤٩) رواه مطولا وقال عقبه : وهذا اسناد صحيح قد احتجا بجميع رواته ولا اعلم في عامر بن شقيق ضعفا بوجه من الوجوه .

(٧) كابن ماجه ١ - كتاب الطهارة ٥٠ - باب ماجاء في تخليل اللحية حديث ٤٣٠ وابن الجارود في المنتقى (ص ٣٤) حديث ٧٢ ، كلاهما عن عامر بن شقيق به .

(٨) هو الحسن بن عمر او عمرو بن يحيى الفزاري مولاهم ابو المليح الرقي ثقة من الثامنة مات سنة ١٨١ /خ د س ق .
تقريب (١ : ١٦٩) ، الكاشف (١ : ٢٢٥) .

(٩) الوليد بن زوران - بزاي ثم واو ثم راء وقيل بتأخير الواو - السلمي الرقي لين الحديث من الخامسة / د . =

اخرجه ابو داود[1] واسناده حسن، لان الوليد وثقه ابن حبان ولم يضعفه احد وتابعه عليه ثابت البناني عن انس رضي الله عنه .

ب ١٠٦ اخرجه الطبراني[2] في الكبير / من رواية عمر بن ابراهيم العبدي[3] عنه وعمر لا بأس به .

ي ٩٠ ورواه الذهلي في / الزهريات من طريق الزبيدي عن الزهري، عن انس - رضي الله عنه - الا ان له علة غير قادحة، كما قال ابن القطان .

ورواه الترمذي[4] والحاكم[5] من طريق قتادة عن حسان بن بلال عن عمار بن ياسر وهو معلول وله شواهد اخرى[6] دون ماذكر في المرتبة

= تقريب (٢ : ٣٣٢)، الكاشف (٣ : ٢٣٨)، وفي ميزان الاعتدال (٤ : ٣٣٨) " قال ابو داود : لا يدرى سمع من انس ام لا ؟ وعنه ابو المليح الرقي وغيره ماذا (...) بحجة مع ان ابن حبان وثقه .

(١) ١ - كتاب الطهارة ٥٦ - باب تخليل اللحية حديث ١٤٥

(٢) هو الحافظ الامام العلامة الحجة ابو القاسم سليمان بن احمد بن ايوب اللخمي الطبراني مسند الدنيا له مصنفات منها : المعاجم الثلاثة الكبير والاوسط والصغير مات سنة ٣٦٠ .
تذكرة الحفاظ (٣ : ٩١٢)، وفيات الاعيان (٢ : ٤٠٧) .

(٣) عمر بن ابراهيم العبدي البصري صاحب الهروي - بفتح الهاء والراء صدوق في حديثه عن قتادة ضعف من السابعة / قدت س ق تقريب (٢ : ٥١)، الكاشف (٢ : ٣٠٤)، ثم قال : وثق وقال ابو حاتم " لا يحتج به " وتابعه ايضا يزيد الرقاشي عن انس رضي الله عنه في جه ١ - كتاب الطهارة ٥٠ - باب ماجاء في تخليل اللحية حديث ٤٣١ وفي اسناده يحيى بن كثير صاحب البصري وهو ضعيف .

(٤) أبواب الطهارة ٢٣ - باب ماجاء في تخليل اللحية حديث ٢٩، ٣٠

(٥) المستدرك (١ : ١٤٩) .

(٦) منها : حديث عائشة وام سلمة وابن ابي اوفى وابي ايوب . انظر سنن الترمذي (١ : ٤٥) ومنها : حديث ابن عباس وابن عمر وابي امامة وابي الدرداء وكعب بن عمرو وجابر بن عبد الله ذكرها الزيلعي في نصب الراية وقال وكلها مدخولة وامثلها حديث عثمان . نصب الراية (١ : ٢٣) ثم فصلها وناقشها حديثا حديثا ثم انتهى به المطاف الى النقل عن ابي حاتم في كتاب العلل قال : سمعت ابي يقول : لا يثبت في تخليل اللحية حديث . نصب الراية (١ : ٢٦) .
وانظر العلل لابن ابي حاتم (١ : ٤٥) ونقل الحافظ كلام ابن ابي حاتم في التلخيص (١ : ٨٧) .

وبمجموع ذلك حكموا على اصل الحديث بالصحة وكل طريق منها بمفردها لا يبلغ درجة الصحيح - والله اعلم - .

(٢٠) قوله (ع) :

اطلاق لفظ الحسن قبل شيوخ الترمذى

" وقد وجد التعبير بالحسن فى كلام شيوخ الطبقة التى قبل الترمذى كالشافعى "(١) .

اقول : قد وجد التعبير بالحسن فى كلام من هو اقدم من الشافعى .

هـ٥٣/أ

قال ابراهيم النخعى / : كانوا اذا اجتمعوا كرهوا ان يخرج الرجل حسان حديثه (٢) .

وقيل لشعبة كيف تركت احاديث العرزمى وهى حسان ؟

قال : من حسنها فررت (٣) .

ر٥١/ب

ووجد " هذا من احسن الاحاديث اسنادا " فى كلام على بن المدينى وابى زرعة الرازى (٤) / وابى حاتم ويعقوب بن شيبة (٥) وجماعة .

لكن منهم من يريد باطلاق ذلك المعنى الاصطلاحى .

ومنهم من لا يريده . فاما ماوجد فى ذلك فى عبارة الشافعى ومن قبله بل وفى عبارة احمد بن حنبل فلم يتبين لى منهم ارادة المعنى الاصطلاحى ، بل ظاهر عبارتهم خلاف ذلك .

---

(١) التقييد والايضاح (ص ٥٢) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١ : ٧٤) ولكن بلفظ " احسن ماعنده " .

(٣) الجرح والتعديل لابن ابى حاتم (٥ : ٣٦٧) .

(٤) قال البيهقى فى السنن الكبرى (١ : ١٣٠) وبلغنى عن ابى عيسى الترمذى قال : سألت ابا زرعة عن حديث ام حبيبة (يعنى نقض الوضوء بمس الذكر) فاستحسنه .

(٥) يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور السدوسى البصرى نزيل بغداد العلامة الحافظ صاحب المسند الكبير المعلل وثقه الخطيب وغيره مات سنة ٢٦٢ . تذكرة الحفاظ (٢ : ٥٧٧) هدية العارفين (٢ : ٥٣٧) ، تاريخ بغداد (١٤ : ٢٨١) .

فان حكم الشافعى على حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما فى استقبال بيت المقدس حال قضاء الحاجة بكونه حسنا[1] خلاف الاصطلاح بل هو صحيح متفق على صحته . وكذا قال الشافعى رضى الله تعالى عنه فى حديث منصور عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه - فى السهو .

واما احمد : فانه سئل فيما حكاه الخلال عن احاديث نقض الوضوء بمس الذكر فقال : اصح مافيها حديث ام حبيبة[2] - رضى الله تعالى عنها - .

قال : وسئل عن حديث بسرة[3] - رضى الله عنها - فقال : صحيح .

قال الخلال[4] : حدثنا احمد بن أصرم[5] انه سأل احمد عن حديث ام حبيبة - رضى الله عنها فى مس / الذكر فقال : هو حديث ى ٩١

---

(١) حديث ابن عمر هذا فى هامش الام (١ : ٢٤) نقلا عن كتاب الاختلاف للشافعى قال وحديث ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم مسند حسن .

(٢) فى المغنى لابن قدامة (١ : ١٣٢) قال احمد حديث بسرة وحديث ام حبيبة صحيحان وام حبيبة هى رملة بنت ابى سفيان ابن حرب الاموية ، ام المؤمنين مشهورة بكنيتها ماتت سنة اثنتين او اربع وقيل تسع واربعين وقيل وخمسين / ع .
تقريب (٢ : ٥٩٩) ؛ الاصابة (٤ : ٢٩٨) .

(٣) بسرة - بضم اولها وسكون المهملة - بنت صفوان بن نوفل بن اسد بن عبد العزى الاسدية صحابية لها سابقة وهجرة عاشت الى ولاية معاوية / ٤ .
تقريب (٢ : ٥٩١) ؛ الاصابة (٤ : ٢٤٥) .

(٤) هو الفقيه العلامة المحدث ابو بكر احمد بن محمد بن هارون البغدادى الحنبلى المشهور بالخلال مؤلف علم احمد بن حنبل وجامعه ومرتبه له كتاب السنة فى ثلاث مجلدات وكتاب العلل فى عدة مجلدات وكتاب الجامع وهو كبير جدا مات سنة ٣١١ .
تذكرة الحفاظ (٣ : ٧٨٥) ؛ تاريخ بغداد (٥ : ١١٢) .

(٥) احمد بن اصرم بن خزيمة بن عباد بن عبد الله بن مغفل المزنى صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع من الامام احمد مات سنة ٢٨٥ . طبقات الحنابلة لابن ابى يعلى (١ : ٢٢) .

حسن .

فظاهر هذا انه لم يقصد المعنى الاصطلاحي ، لان الحسن لا يكون اصح من الصحيح .

واما ابو حاتم ، فذكر ابنه في كتاب الجرح والتعديل (١) في باب من اسمه عمرو من حرف العين عمرو بن محمد - روى عن سعيد بن جبير وابي زرعة بن عمرو بن جرير - روى عنه ابراهيم / بن طهمان سألت ابي عنه هـ ٥٣/ب فقال : هو مجهول والحديث الذي رواه عن سعيد بن جبير حسن .

قلت : وكلام ابي حاتم هذا محتمل ، فانه يطلق المجهول على ما هو اعم من المستور وغيره ، فيحتمل ان يكون حكم على الحديث بالحسن لانه روى من وجه آخر ، فيوافق كلام / الترمذي ، ويحتمل ان يكون حكم ر ٥٢/أ بالحسن واراد المعنى اللغوي (اي) (٢) ان متنه حسن - والله اعلم .

واما علي بن المديني فقد اكثر من وصف الاحاديث بالصحة والحسن في مسنده وفي علله ، (٣) فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي وكأنه الامام السابق لهذا الاصطلاح ، وعنه اخذ البخاري ويعقوب بن شيبة وغير واحد .

وعن البخاري اخذ الترمذي .

فمن ذلك : ماذكر الترمذي (٤) في العلل الكبير انه سأل البخاري

---

(١) (٦ : ٢٦٢) .

(٢) مابين القوسين من (ى) .

(٣) قال ابن المديني في كتاب العلل (ص ١٠٢) عقب حديث ابن عمر " اني ممسك بحجزكم عن النار " : هذا حديث حسن الاسناد ولم اجد في العلل غير هذه العبارة فيما يتعلق بالتحسين .

(٤) في ت (١ : ١٦١) قال محمد بن اسماعيل : احسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسال قال هذا الكلام في ابواب الطهارة ٧١ - باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم عقب حديث صفوان ابن عسال برقم ٩٦ . وقد نقل البيهقي (١ : ٢٧٦) في السنن الكبرى والزيلعي في نصب الراية (١ : ١٦٨) عن الترمذي في العلل الكبير قال : سألت محمداً (يعني البخاري) قلت : واي حديث عندك اصح في التوقيت في المسح على الخفين ؟ قال : حديث صفوان بن عسال . وحديث ابي بكرة حسن . وانظر هامش سنن الترمذي (١ : ١٦١) كلام احمد محمد شاكر .

عن احاديث التوقيت فى المسح على الخفين ،فقال :حديث صفوان

ابن عسال صحيح ،وحديث ابى بكرة -رضى الله عنه- حسن /وحديث ب ١٠٨

صفوان الذى اشار اليه موجود فيه شرائط الصحة (١) .

وحديث ابى بكرة الذى اشار اليه - رواه ابن ماجه (٢) من رواية المهاجر (٣) ابى مخلد (٤) عن عبدالرحمن بن ابى بكرة (٥) عن ابيه (٦) -رضى الله عنه- به والمهاجر قال وهيب (٧) : انه كان غير حافظ .

---

(١) حديث صفوان فى اسناده عاصم بن ابى النجود صدوق له اوهام ولعل الحافظ يقصد بقوله فيه شرائط الصحة ان لعاصم متابعات ترقيه الى درجة الصحيح لغيره .
فقد نقل فى التلخيص عن ابن منده أنه تابع عاصما عبدالوهاب بن بخت واسماعيل بن ابى خالد وطلحة بن مصرف والمنهال بن عمرو ومحمد بن سوقه وغيرهم قال الحافظ " ومراده اصل الحديث لانه فى الاصل طويل مشتمل على التوبة والمرء مع من احب وغير ذلك" .

(٢) كتاب الطهارة ٨٧ - باب ماجاء فى التوقيت فى المسح للمقيم والمسافر حديث ٥٥٦ .

(٣) المهاجر بن مخلد ابو مخلد مولى البكرات - بفتح الموحدة والكاف مقبول من السادسة /ت س ق .
تقريب(٢ : ٢٧٨) ،الكاشف(٣ : ١٧٨) .

(٤) فى النسخ كلها" مجلز " بالجيم والزاى - والتصحيح من ابن ماجه والكاشف والتقريب .

(٥) عبدالرحمن بن ابى بكرة : نفيع بن الحارث الثقفى وقيل :اسمه مسروح كناه النبى صلى الله عليه وسلم ثقة من الثانية مات سنة ٩٦/ع . تقريب(١ : ٤٧٤) ،الخلاصة (ص ٢٢٤) .

(٦) هو الصحابى الجليل نفيع بن الحارث بن كلدة ابو بكرة الثقفى وقيل اسمه مسروح كناه النبى صلى الله عليه وسلم لتدليه ببكرة من الطائف عنه اولاده والحسن وعدة توفى سنة ٥١ .
الكاشف(٣ : ٢٠٨) ،الاصابة (٣ : ٥٤٢) .

(٧) وهيب بالتصغير بن خالد بن عجلان الباهلى مولاهم ابو بكر البصرى ثقة ثبت ،لكنه تغير قليلا بآخرة من السابعة مات سنة ١٦٥/ع . تقريب(٢ : ٣٣٩) ،الكاشف(٣ : ٢٤٦) .

وقال ابن معين : صالح . وقال الساجي[1] : صدوق .

وقال ابو حاتم : لين الحديث يكتب حديثه .

فهذا على شرط الحسن لذاته[2] . كما تقرر .

وان كان ابن حبان اخرجه في "صحيحه"[3] ، فذاك جرى على قاعدته في عدم التفرقة بين الصحيح والحسن ، فلا يعترض به . وذكر الترمذي - ايضا - في "الجامع[4] / انه سأله[5] عن حديث شريك بن عبد الله النخعي[6] ، عن ابي اسحاق ، عن / عطاء بن ابي رباح عن رافع بن خديج[7] - رضي الله عنه - قال : ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :

هـ٤٥/أ

ى٩٢

---

(١) هو الامام الحافظ محدث البصرة ابو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن البصري الساجي - بالسين المهملة والجيم نسبة الى الساج وهو نوع جيد من الخشب سمع عبيد الله بن معاذ العنبري وهدبة بن خالد وطبقتهما وعنه ابن عدي وابو الحسن الاشعري وعنه اخذ تحرير مقالة اهل الحديث مات سنة ٣٠٧ .
تذكرة الحفاظ (٢ : ٧٠٩) ، طبقات الشافعية للاسنوي (٢ : ٢٢) .

(٢) كيف يكون على شرط الحسن لذاته وفي اسناده المهاجر ابو مخلد ؟ وقد قال الحافظ فيه انه مقبول وقد قرر في مقدمة التقريب ان من يصفه بلفظ مقبول فذلك حيث يتابع والا فلين ومن هذا حاله فبالمتابعة يكون حديثه حسنا لغيره لا لذاته .

(٣) الاحسان في ترتيب صحيح ابن حبان (٢ : ٢٧٢/ب) .

(٤) ١٣ - كتاب الاحكام ٢٩ - باب ما جاء فيمن زرع بارض قوم بغير اذنهم حديث ١٣٦٦ وذكر عقبه كلام البخاري وفي د كتاب البيوع ٣٣ - باب في زرع الارض بغير اذن صاحبها حديث ٣٤٠٣ ، جه ١٦ - كتاب ١٣ - باب من زرع في ارض قوم بغير اذنهم حديث ٢٤٦٦ ، كلهم من حديث شريك عن ابي اسحاق به .

(٥) الضمير في سأله عائد الى البخاري وقد سقط من (هـ) ور/أ ، ب .

(٦) شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي صدوق يخطىء كثيرا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على اهل البدع من الثامنة مات سنة ١٧٧ / خت م ٤ .
تقريب (١ : ٣٥١) ، الكاشف (٢ : ١٠) ، وقال فيه وثقه ابن معين وقال غيره سيء الحفظ وقال س : ليس به بأس هو اعلم بحديث الكوفيين من الثوري قاله ابن المبارك .

(٧) هو الصحابي الجليل رافع بن خديج بن عدي الحارثي الاوسي الانصاري اول مشاهده احد ثم الخندق مات سنة ٧٣ او ٧٤ وقيل قبل ذلك/ع . تقريب (١ : ٢٤١) ، الاصابة (١ : ٤٨٣) .

" من زرع فى ارض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شئ وله نفقته " .

وهو من افراد شريك عن ابى اسحاق ، فقال البخارى : هو حديث حسن . انتهى

وتفرد شريك بمثل هذا الاصل عن ابى اسحاق (مع كثرة الرواة[1] عن / ابى اسحاق مما يوجب التوقف عن الاحتجاج به ، لكنه اعتضد بما رواه الترمذى - ايضا - من طريق عقبة بن الاصم[2] ، عن عطاء عن رافع رضى الله عنه - فوصفه بالحسن لهذا . وهذا على شرط القسم الثانى فبان ان استمداد الترمذى لذلك انما هو من البخارى ولكن الترمذى اكثر منه واشاد بذكره واظهر الاصطلاح فيه فصار اشهر به[3] من غيره والله اعلم . ر٥٢/ب

(٢١) قوله (ع) :

" ويعقوب بن شيبة وابو على انما صنفا كتابيهما بعد الترمذى[4] " .

اقول : فيه نظر بالنسبة الى يعقوب / بن شيبة ، فانه من طبقة شيوخ الترمذى وهو اقدم سنا[5] وسماعا واعلى رجالا من البخارى امام ب١٠٩

---

(١) مابين القوسين سقط من (هـ) .
(٢) ١٣ - كتاب الاحكام ٢٩ - باب ماجاء فيمن زرع بارض قوم بغير اذنهم عقب حديث ١٣٦٦ .
عقبة بن عبد الله الاصم الرفاعى البصرى ضعيف من الرابعة وربما دلس ووهم من فرق بين الاصم والرفاعى كابن حبان /ت .
تقريب (٢ : ٢٧) ، والمجروحون لابن حبان (٢ : ١٩٩) وقال وكان ممن ينفرد بالمناكير عن الثقات المشاهير حتى اذا سمعها من الحديث صناعته شهد لها بالوضع ومثل هذا لا يعتبر به والظاهر ان البخارى حسن حديث شريك لذاته .
(٣) كلمة به من (ى) و(هـ) وقد سقطت من ر/أ وفى ر/ب به اشهر .
(٤) التقييد والايضاح (ص ٥٢) .
(٥) من (ر) وفى (ى) و(ب) " يقينا " واما (هـ) كلمة لم تتضح .

الترمذى وان تأخرت وفاته بعده بست سنين .

وذكر الخطيب[1] انه اقام فى تصنيف مسنده مدة طويلة وانه لم يكمله مع ذلك ومات قبل الترمذى بنحو عشرين سنة .

فكيف يقال انه صنف كتابه بعد الترمذى ؟

ظاهر الحال يأبى ذلك .

واما قوله حكاية عن المعترض على ابن الصلاح بأن ابا على الطوسى كان شيخا لابى حاتم الرازى ، فقد رأيت ذلك فى كتاب العلامة
هـ ٥٤/ب علاء الدين[2] مغلطاى فى مواضع كثيرة / من شرح البخارى وغيره فلا يذكر اباعلى الطوسى الا ويصفه بانه[3] شيخ ابى حاتم الرازى وليس ذلك بوصف صحيح بل الصواب العكس . وابو حاتم شيخ ابى على وان كان ابو حاتم حكى عن ابى على شيئا ، فذلك من باب رواية الاكابر عن الاصاغر فقد قال الخليلى فى الارشاد[4] روى عنه ابو حاتم الرازى احد شيوخه حكايات . وهذا كرواية البخارى عن الترمذى ، فان ابا حاتم والبخارى من طبقة
ر ٥٣/أ واحدة . كما ان الترمذى وابا على من طبقة واحدة/ وهذا بين من معرفة شيوخهم ووقت وفاتهم ، فسماع ابى حاتم قبل ابى على بنحو من ثلاثين سنة . ومات ابو حاتم[5] قبل ابى على بنحو من هذا القدر .

وكانت رحلة ابى على الطوسى بعد رحلة الترمذى ، فلم يلق عوالى شيوخه كقتيبة ، ولكنه شاركه فى اكثر مشايخه واستخرج على كتابه كما قال شيخنا وسمى كتابه كتاب الاحكام[6] .

---

(١) تاريخ بغداد (١٤ : ٢٨١) .
(٢) فى (ر) جلال الدين وهو خطأ .
(٣) من (ر) وفى (ب) و(هـ) و(ى) بكونه .
(٤)
(٥) اذ كان وفاته سنة ٢٧٧ بينما كانت وفاة ابى على الطوسى سنة ٣١٢ فبين وفاتيهما خمس وثلاثون سنة .
(٦) هو موجود مخطوط فى دار الكتب الظاهرية بدمشق من الاول الى الحادى عشر وينتهى بـ " باب ما جاء فى توريث المرأة من دية زوجها " تحت رقم ٢٩٣ حديث (ق ١ - ١٦٩) وقد رأيته بعينى فى المكتبة المذكورة . وانظر فهرس مخطوطات الظاهرية للشيخ الالبانى (ص ١٨١) وسماه مختصر الاحكام .

والدليل على صحة كون كتابه مستخرجا / على الترمذى انه يحكم على كل حديث بنظير[1] مايحكم عليه الترمذى سواء الا انه يعبر بقوله : يقال : (هذا حديث حسن)[2] يقال : حديث حسن صحيح لايجزم بشىء من ذلك . ب١١٠

وهذا مما يقوى انه نقل كلام غيره فيه وهو الترمذى ، لانها عبارته بعينها .

واذا تقرر ذلك ، فقول ابن الصلاح : ان "كتاب الترمذى اصل فى معرفة الحديث الحسن" لا اعتراض عليه فيه ، لانه نبه مع ذلك على انه يوجد فى متفرقات كلام من تقدمه .

وهو كما قال - والله اعلم .

تنبيــــه .

أبو على الطوسى المذكور : اسمه الحسن بن على بن نصر الحافظ له تصانيف ورحلة ذكره الحاكم فى تاريخ نيسابور/ واثنى عليه وابو على الخليلى فى الارشاد وقال : سمعت من عشرة من اصحابه[3] وله تصانيف تدل على معرفته . هـ٥٥/أ

وابو احمد الحاكم فى الكنى وقال : انه سمع منه وغيرهم[4] .

وكانت وفاته سنة اثنتى عشرة وثلاثمائة - والله اعلم .

(٣٧) قوله (ص) :

" ومن مظانه"[5] اى من مظان الحسن والمظان جمع مظنة - بكسر الظاء وهى مفعلة من الظن .

---

(١) فى النسخ جميعا بنظر والصواب ما اثبتناه وهو من هامش (ر) .
(٢) مابين القوسين سقط من (ر) .
(٣) نقل هذا النص الذهبى فى تذكرة الحفاظ (٣ : ٧٨٧) .
(٤) منهم الذهبى فى تذكرة الحفاظ (٣ : ٧٧٨) .
(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٣) قال : ومن مظانه سنن ابى داود السجستانى رحمه الله .

وقال المطرزى[١] المظنة العلم من ظن[٢] بمعنى علم .

(٢٢) قوله (ع) :

" ولم ينقل لنا عن ابى داود هل يقول بذلك (يعنى الحسن الاصطلاحى) ام لا"[٣] ؟

اقول : حكى ابن كثير فى مختصره[٤] انه رأى فى بعض النسخ من

ى ٩٤ ر٥٣/ب رسالة ابى داود ما / نصه : " وماسكت عليه فهوحسن وبعضها اصح / من بعض" .

فهذه النسخة ان كانت معتمدة فهو نص فى موضع النزاع ، فيتعين المصير اليه ، ولكن نسخة روايتنا والنسخ المعتمدة التى وقفنا عليهما ليس فيها هذا - والله الموفق .

(٢٣) قوله (ع)[٥] :

ب١١١ فى / الجواب عن اعتراض ابى الفتح اليعمرى ان زعم ان شرط ابى داود كشرط مسلم الا فى الاحاديث التى بين ابو داود ضعفها[٦] - بأن مسلما شرط الصحيح ، فليس لنا ان نحكم على حديث فى كتابه بأنه حسن وابو داود انما قال :

"ماسكت عنه فهو صالح والصالح يجوز ان يكون صحيحا وان يكون

---

(١) هو المسمى عبد السيد بن على المطرزى ناصر الدين لغوى من آثاره شرح المقامات للحريرى وملخص اصلاح المنطق لابن السكيت مات سنة ٦١٠ . معجم المؤلفين (٥ : ٢٣٢) .

(٢) فى (ب) الظن وفى (ر) و(هـ) اظن والصواب ما اثبتناه .

(٣) التقييد والايضاح (ص ٥٤) .

(٤) فى مختصر ابن كثير (ص ٤١) " قلت ويروى عنه انه قال : وماسكت عنه فهو حسن" فليس فيه انه رأى بعض النسخ ولعل الحافظ رأى هذا الكلام فى بعض نسخ المختصر المذكور .

(٥) التقييد والايضاح (ص ٥٤) .

(٦) شرح ابن سيد الناس للترمذى (١ : ل ٧) .

حسنا فالاحتياطان يحكم عليه بالحسن" .

اقول : اجاب الحافظ صلاح الدين العلائى عن كلام ابى الفتح اليعمرى بجواب امتن من هذا فقال ـ مانصه ـ :

" هذا الذى قاله ضعيف" . وقول ابن الصلاح اقوى ،لان درجات الصحيح اذا تفاوتت (فلانعنى[1] بالحسن الا) الدرجة الدنيا منها . والدرجة الدنيا منها لم يخرج مسلم منها شيئا فى الاصول ،وانما يخرجها فى المتابعات والشواهد" .

قلت : وهو تعقب صحيح وهو مبنى على امر اختلف نظر الائمة فيه وهو قول مسلم مامعناه ان الرواة ثلاثة اقسام : الرواة عند مسلم ثلاثة اقسام

الاول : كمالك وشعبة وانظارهما .

الثانى : مثل عطاء بن السائب ويزيد بن ابى زياد وامثالهما .

وكل من القسمين مقبول ، (لما يشمل الكل)[2] من اسم الصدق .

والطبقة الثالثة : احاديث المتروكين .

فقال القاضى عياض وتبعه النووى وغيره :

" ان مسلما اخرج احاديث القسمين الاولين ولم يخرج شيئا من احاديث القسم الثالث"[3] .

وقال الحاكم والبيهقى وغيرهما :" لم يخرج مسلم الا احاديث القسم الاول فقط فلما حدث به اخترمته المنية قبل اخراج القسمين الاخرين"[4] .

ويؤيد هذا / مارواه البيهقى بسند صحيح عن ابراهيم بن محمد بن سفيان صاحب مسلم[5] قال : ر٤٥/أ

---

(١) فى كل النسخ " فلا معنى الى " والتصحيح من توضيح الافكار (١: ٢٠٣).
(٢) من (ى) وفى باقى النسخ " لما يشتمل الكل عليه" وعبارة (ى) اقوم.
(٣) انظر اكمال المعلم (١ :ق ٣ / ١) ،ومقدمة شرح امسلم للنووى (ص ٢٣-٢٤) .
(٤) انظر مقدمة شرح مسلم للنووى (ص ٢٣) .
(٥) ابراهيم بن محمد بن سفيان النيسابورى الفقيه الزاهد المجتهد العابد صاحب مسلم وراوية صحيحة مات سنة ٣٠٨ . مقدمة شرح مسلم (ص ١٠) .

" صنف مسلم ثلاثة كتب احدها / هذا الذى قرأه على الناس (يعنى الصحيح) والثانى يدخل فيه عكرمة وابن اسحاق وامثالهما والثالث يدخل فيه الضعفاء . ى٩٥

قلت : وانما اشتبه الامر على القاضى عياض ومن تبعه بأن الرواية عن اهل القسم الثانى موجودة فى صحيحه لكن فرض[1] المسألة هل احتج (بهم كما احتج)[2] باهل القسم الاول ام لا ؟

والحق : انه لم يخرج شيئا مما انفرد به الواحد منهم وانما احتج باهل القسم الاول سواء تفردوا ام لا .

ويخرج من احاديث اهل القسم الثانى مايرفع به التفرد عن احاديث اهل القسم الاول . وكذلك اذا كان لحديث اهل القسم الثانى طرق كثيرة يعضد بعضها بعضا فانه قد يخرج ذلك ،

هـ٥٦/أ وهذا ظاهر بين فى كتابه ولو / كان يخرج جميع احاديث اهل القسم الثانى فى الاصول بل وفى المتابعات لكان كتابه أضعاف ماهو عليه .

الا تراه اخرج لعطاء بن السائب[3] فى المتابعات وهو من المكثرين ومع ذلك فماله عنده سوى مواضع يسيرة .

وكذا محمد بن اسحاق وهو من بحور[4] الحديث وليس له عنده فى المتابعات الا ستة او سبعة .

ولم يخرج لليث بن ابى سليم[5] ولا ليزيد بن ابى زياد ولا لمجالد

---

(١) فى نسختى روى حرف وفى (هـ) حرق بالحاء والراء والقاف وفى (ب) طرف

(٢) مابين القوسين سقط من (ب) .

(٣) عطاء بن السائب ابو محمد ويقال ابو السائب الثقفى الكوفى صدوق اختلط من الخامسة مات سنة ١٣٦/خ ٤ .
تقريب (٢ : ٢٢) ، الكاشف (٢ : ٢٦٥) .

(٤) من (ر) وفى (هـ) و(ب) ممن يجوز وهو خطأ .

(٥) الليث بن ابى سليم بن زنيم - بالزاى والنون مصغرا - واسم ايمن وقيل غير ذلك صدوق اختلط اخيرا ولم يتميز حديثه فترك من السادسة مات سنة ١٤٨/خت م ٤ .
تقريب (٢ : ١٣٨) ، الكاشف (٣ : ١٤) وقال م مقرونا .

ابن سعيد الا مقرونا .

وهذا بخلاف ابى داود ، فانه يخرج احاديث هؤلاء فى الاصول محتجا بها ، ولاجل ذا تخلف كتابه عن شرط الصحة وفى / قول ابى داود : ر٥٤/ب

" وماكان فيه وهن شديد بينته" (مايفهم ان الذى يكون فيه وهن غير شديد)[1] انه لا يبينه .

ومن هنا يتبين ان جميع ماسكت عليه ابو داود لا يكون من قبيل الحسن[2] الاصطلاحى . بل هو على اقسام :

(١) منه ماهو فى الصحيحين او على شرط الصحة .

(٢) ومنه ماهو من قبيل الحسن لذاته .

(٣) ومنه ماهو من قبيل الحسن اذا اعتضد .

وهذان القسمان كثير فى كتابه جدا .

(٤) ومنه ماهو ضعيف ، لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا . وكل هذه الاقسام عنده / تصلح للاحتجاج بها[3] . ى٩٦

كما نقل ابن منده[4] عنه انه يخرج الحديث الضعيف اذا لم

---

(١) مابين القوسين سقط من (ب) .

(٢) نقل الصنعانى هذا النص من قوله : وفى قول ابى داود الى هنا توضيح الافكار (١ : ١٩٧) .

(٣) ونقل الصنعانى هذا النص من قوله " وهذان القسمان كثير فى كتابه " توضيح الافكار (١ : ١٩٧) وكأنه سقط عليه ذكر الاقسام الثلاثة الآنفة الذكر .
وذكره محمود خطاب السبكى فى مقدمة المنهل العذب المورود (ص ١٨) نقلا عن القاضى حسين بن محسن اليمانى فى التحفة المرضية .

(٤) هو الامام الحافظ الجوال محدث العصر ابو عبد الله محمد بن اسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدى (نسبة الى عبد القيس ولاء) من المكثرين فى التصنيف منها : معرفة الصحابة وكتاب الايمان وكتاب التوحيد مات سنة ٣٩٥ .
تذكرة الحفاظ (٣ : ١٠٣١) ، طبقات الحنابلة (٢ : ١٦٧) .

يجد في الباب غيره وانه اقوى عنده من رأى الرجال[١] .

وكذلك قال ابن عبد البر[٢] :

" كل ما سكت عليه ابو داود فهو صحيح عنده لا سيما ان كان لم يذكر في الباب غيره " .

ونحو هذا ما روينا عن الامام احمد بن حنبل فيما نقله ابن المنذر[٣] عنه انه كان يحتج بعمرو بن شعيب عن ابيه عن جده اذا لم يكن في الباب غيره[٤] .

واصرح من هذا ما رويناه عنه فيما حكاه ابو العز بن كادش[٥] / انه قال - لابنه[٦] - : " لو اردت ان اقتصر على ما صح عندي لم ارو من هذا المسند الا الشيء بعد الشيء ، ولكنك يابني تعرف طريقتي في ه‍٥٦/ب

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٤) .

(٢) هو الامام الحافظ يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى القرطبي المالكي ابو عمر من حفاظ الحديث مؤرخ اديب بحاثة له مؤلفات منها : التمهيد والاستيعاب والاستذكار . مات سنة ٤٦٣ .
وفيات الاعيان (٧ : ٦٦) ، تذكرة الحفاظ (٣ : ١١٢٨) .

(٣) هو الحافظ العلامة الفقيه محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري ابو بكر شيخ الحرم وصاحب الكتب التي لم يصنف مثلها ككتاب المبسوط في الفقه وكتاب الاشراف في اختلاف العلماء وكتاب الاجماع وكان غاية في معرفة الاختلاف والدليل وكان مجتهدا لا يقلد احدا . مات سنة ٣١٨ .
تذكرة الحفاظ (٣ : ٧٨٢) ، وفيات الاعيان (٤ : ٢٠٧) .

(٤) في ميزان الاعتدال (٣ : ٢٦٥) وقال الاثرم سئل احمد عن عمرو ابن شعيب فقال : ربما احتججنا بحديثه وربما وجس في القلب منه . وانظر الجرح والتعديل لابن ابي حاتم (٦ : ٢٣٨) وشرح علل الترمذي لابن رجب (ص ٢٤١) .

(٥) هو احمد بن عبيد الله بن كادش (ابو العز) محدث من شيوخ ابن عساكر خرج والف توفي سنة ٥٥٦ .
لسان الميزان (١ : ٢١٨) ، معجم المؤلفين (١ : ٣٠٨) .
هذا وفي (ب) ابن كاوس بالواو بعد الكاف وهو خطأ .

(٦) في (ى) لابيه وهو خطأ .

الحديث انى لا اخالف مايضعف الا اذا كان فى الباب شيء يدفعه"[1].

ومن هذا مارويناه من طريق عبد الله بن الامام احمد بن حنبل بالاسناد الصحيح اليه قال : سمعت ابى يقول :

موقف احمد من الرأى

" لا تكاد ترى احدا ينظر فى الرأى الا وفى قلبه دغل والحديث الضعيف احب الى من الرأى"[2].

قال : فسألته عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيها الا صاحب حديث لا يدرى صحيحه من سقيمه وصاحب رأى فمن يسأل ؟

قال : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأى .

فهذا نحو مما حكى عن ابى داود . ولا عجب، فانه كان من تلامذة الامام احمد فغير مستنكر ان يقول قوله .

بل حكى النجم الطوفى[3] عن العلامة تقى الدين ابن تيمية انه قال : " اعتبرت مسند احمد، فوجدته موافقا لشرط ابى داود"[4].

وقد اشار شيخنا فى النوع الثالث والعشرين الى شيء من ب ٤١١ هذا / ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ماسكت عليه

---

(١) حكى ابو موسى المدينى المتوفى سنة ٥٨١ هذه الرواية فى خصائص المسند (ص ٢٧) من الجزء الاول من مسند احمد تحقيق احمد محمد شاكر ثم ردها ثم قال : فلعله كان اولا ثم اخرج منه ماضعف .

(٢) انظر جامع بيان العلم (٢ : ١٧٠) .

(٣) هو سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم الطوفى البغدادى رافضى ويدعى انه حنبلى له مؤلفات منها مختصر الروضة للموفق ثم شرحها مات سنة ٧١٦ .
شذرات الذهب (٦ : ٣٨)، الدرر الكامنة (٢ : ٢٤٩) .

(٤) بل ان ابن تيمية يرى ان شرط احمد اجود من شرط ابو داود قال - فى التوسل والوسيلة (ص ٨٢) طبعة دار العروبة - :
" ولهذا نزه احمد مسنده عن احاديث جماعة يروى عنهم اهل السنن كابى داود والترمذى مثل مشيخة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزنى عن ابيه عن جده وان كان ابو داود يروى فى سننه منها، فشرط احمد فى مسنده اجود من شرط ابى داود فى سننه" .
هذا وقد نقل الصنعانى هذه الاقوال قول ابن منده وابن عبد البر وابى العز ابن كادش والنجم الطوفى .
انظر توضيح الافكار (١ : ١٩٧ - ١٩٨) .

ابو داود فانه يخرج احاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل :

ابن لهيعة ، وصالح مولى التوأمة [١] ، وعبد الله بن محمد بن عقيل [٢] ، وموسى بن وردان ، وسلمة بن الفضل [٣] ، ودلهم بن صالح [٤] وغيرهم .

٩٧ ى فلا ينبغي للناقد ان يقلده في السكوت على / احاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم ، بل طريقه ان ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به او هو غريب فيتوقف فيه ؟

لا سيما ان كان مخالفا لرواية من هو اوثق منه ، فانه ينحط الى قبيل المنكر وقد يخرج لمن هو اضعف من هؤلاء بكثير كالحارث بن وجيه [٥]

---

(١) هو صالح بن نبهان المدني مولى التوأمة - بفتح المثناة وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة - صدوق اختلط بآخره فقال ابن عدى لا بأس برواية القدماء عنه كابن ابي ذئب وابن جريج . من الرابعة مات ١٢٥ / د ت ق .
تقريب (١ : ٣٦٣) ، الكاشف (٢ : ٢٤) .

(٢) عبد الله بن محمد بن عقيل بن ابي طالب الهاشمي ابو محمد المدني امه زينب بنت علي صدوق في حديثه لين ويقال : تغير بآخره من الرابعة مات بعد اربعين ومائة / بخ د ت ق .
تقريب (١ : ٤٤٨) ، ميزان الاعتدال (٢ : ٤٨٤) . وقال بعد ان ساق اقوال العلماء فيه قلت : حديثه في مرتبة الحسن .

(٣) سلمة بن الفضل الابرشي - بالمعجمة - مولى الانصار قاضي الري صدوق كثير الخطأ من التاسعة مات بعد التسعين ومائة / د ت . فق . تقريب (١ : ٣١٨) ، الكاشف (١ : ٣٨٦) .

(٤) دلهم بن صالح الكندي الكوفي ضعيف من السادسة / د ت ق . تقريب (١ : ٢٣٦) ، الكاشف (١ : ٢٩٤) وقال " فيه ضعف " وقال د : ليس به بأس .

(٥) الحارث بن وجيه - بوزن فعيل - وقيل بفتح الواو وسكون الجيم بعدها موحدة - الراسبي ضعيف من الثامنة / د ت ق .
تقريب (١ : ١٤٥) ، ميزان الاعتدال (١ : ٤٤٥) .
هذا وفي (ب) الحارث بن دحيه بالدال وهو خطأ .

وصدقة الدقيقي[1] وعثمان بن واقد العمري[2] ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني[3] وابي جناب الكلبي[4] وسليمان بن ارقم[5] واسحاق بن عبد الله ابن ابي فروة[6] وامثالهم من المتروكين .

وكذلك مافيه من الاسانيد المنقطعة واحاديث المدلسين بالعنعنة والاسانيد التي فيها من ابهمت اسماؤهم ، فلا يتجه الحكم لاحاديث هؤلاء بالحسن من اجل سكوت ابي داود ، لان سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك/ الراوي في نفس كتابه وتارة يكون لذهول منه . ر٥٥/ب

---

(١) صدقة بن موسى الدقيقي ابو المغيرة او ابو محمد السلمي البصري صدوق له اوهام من السابعة / بخ د ت .
تقريب (١ : ٣٦٦) ، كتاب المجروحين لابن حبان (١ : ٣٧٣) ، وفيه كان شيخا صالحا الا ان الحديث ليس من صناعته ، فكان اذا روى قلب الاخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به .

(٢) عثمان بن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر العمري المدني ، نزيل البصرة صدوق ربما وهم من السابعة / د ت .
تقريب (٢ : ١٥) ، الكاشف (٢ : ٢٥٧) وقال وثقه ابن معين وضعفه ابو داود .

(٣) محمد بن عبد الرحمن البيلماني - بفتح الموحدة واللام بينهما تحتانية ساكنة - ضعيف وقد اتهمه ابن حبان وابن عدي من السابعة / د ق .
تقريب (٢ : ١٨٢) ، كتاب المجروحين لابن ابي حاتم (٢ : ٢٦٤) وقال ابن حبان عن ابن البيلماني هذا : " حدث عن ابيه بنسخة شبيها بمائتي حديث كلها موضوعة لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب الا على جهة التعجب " .

(٤) هو : يحيى بن ابي حية - بمهملة وتحتانية الكلبي ابو جناب - بجيم ونون خفيفتين وآخره موحدة - مشهور بها ضعفوه لكثرة تدليسه من السادسة مات سنة ١٥٠ او قبلها / د ت ق .
تقريب (٢ : ٣٤٦) ، المغني للذهبي (٢ : ٧٣٣) .

(٥) سليمان بن ارقم البصري ابو معاذ الضعيف من السابعة / د ت س
تقريب (١ : ٣٢١) ، الكاشف وقال متروك (١ : ٣٩٠) .

(٦) اسحاق بن عبد الله بن ابي فروة الاموي مولاهم ، المدني متروك من الرابعة مات سنة ١٤٤ .
تقريب (١ : ٥٩) ، الكاشف (١ : ١١١) وقال : تركوه .

وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوى واتفاق الائمة على طرح روايته .[1]

كأبى الحويرث[2] ويحيى بن العلاء[3] وغيرهما .

وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الاكثر .

فان فى رواية ابى الحسن بن العبد[4] عنه من الكلام على جماعة من الرواة والاسانيد ماليس فى رواية اللؤلؤى[5] وان كانت روايته[6] أشهر .

ومن امثلة ذلك مارواه من طريق الحارث بن وجية[7] عن مالك بن دينار[8] عن محمد بن سيرين عن ابى هريرة ـ رضى الله تعالى عنه حديث :

---

(١) نقل الصنعانى هذا الكلام من قوله " ومن هنا يظهر لك " الى هنا توضيح الافكار (١ : ١٩٨) وكذلك نقله محمود خطاب السبكى فى مقدمة المنهل العذب المورود (ص ١٨) نقلا عن التحفة المرضية للقاضى حسين اليمانى .

(٢) عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث ـ بالتصغير الانصارى الزرقى ابو الحويرث المدنى مشهور بكنيته صدوق سئ الحفظ رمى بالارجاء من السادسة مات سنة ١٣٠ وقيل بعدها / د ق .
تقريب (١ : ٤٩٨) ، ميزان الاعتدال (٢ : ٥٩١) .

(٣) يحيى بن العلاء البجلى ابو عمرو او ابو سلمة الرازى رمى بالوضع من الثامنة مات قرب ١٦٠ / د ق .
تقريب (٢ : ٣٥٥) ، المغنى (٢ : ٧٤١) .

(٤) هو على بن الحسن بن العبد ابو الحسن الوراق . سمع ابا داود السجستانى وعثمان بن خرزاذ الانطاكى روى عنه الدارقطنى وغيره مات سنة ٣٢٨ . تاريخ بغداد (١١ : ٣٨٢) .

(٥) هو ابو على : محمد بن احمد بن عمرو اللؤلؤى صاحب ابى داود مات سنة ٣٣٣ . تذكرة الحفاظ (٣ : ٨٤٥) .

(٦) فى (ى) رواته وهو خطأ .

(٧) من (ر) وفى (هـ) و (ب) دحية وهو خطأ .

(٨) مالك بن دينار البصرى الزاهد ابو يحيى صدوق عابد من الخامسة مات ١٣٠ / خت ٤ .
تقريب (٢ : ٢٢٤) ، الكاشف وقال مات سنة ١٢٣ (٣ : ١١٣) .

"ان تحت كل شعرة جنابة . . . " الحديث[١] .

فانه تكلم عليه فى بعض الروايات فقال : هذا حديث ضعيف والحارث حديثه منكر وفى بعضها اقتصر على بعض هذا الكلام .

وفى بعضها لم يتكلم فيه وقد يتكلم[٢] على الحديث بالتضعيف البالغ خارج السنن ويسكت[٣] عنه فيها .

ومن امثلته[٤] : ماروواه فى السنن من طريق محمد بن ثابت العبدى[٥] عن نافع قال :

انطلقت مع ابن عمر - رضى الله تعالى عنهما - فى حاجة الى

هـ٧٥/ب ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - / فذكر الحديث فى الذى سلم

ى٩٨ على النبى صلى الله عليه وسلم فلم / يرد عليه حتى تيمم، ثم رد السلام وقال : "انه لم يمنعنى ان ارد عليك الا انى لم اكن على طهر"[٦] .

---

(١) د ١ - كتاب الطهارة ٩٨ - باب فى الغسل من الجنابة حديث ٢٤٨ وقال بعده : الحارث بن وجيه حديثه منكر وهو ضعيف، ت ابواب الطهارة ٧٨ - باب ما جاء ان تحت كل شعرة جنابة حديث ١٠٦ وقال بعده حديث الحارث بن وجيه غريب لا نعرفه الا من حديثه، جه كتاب الطهارة ١٠٦ - باب تحت كل شعرة جنابة حديث ٥٩٧ .

(٢) فى كل النسخ " تكلم " بلفظ الماضى والصواب ما اثبتناه لان السياق يستدعيه .

(٣) فى (ر) سكت بصيغة الماضى .

(٤) فى (هـ) امثلة بدون هاء الضمير .

(٥) محمد بن ثابت ويقال : ابن عبدالرحمن بن شرحبيل العبدى ابو مصعب الحجازى وقد ينسب الى جده / د ق . تقريب (٢ : ١٤٩)، الكاشف (٣ : ٢٧) .

(٦) د ١ - الطهارة ١٢٤ - باب التيمم فى الحضر حديث ٣٣٠ من طريق محمد بن ثابت به وقال بعده : قال ابو داود : سمعت احمد بن حنبل يقول : روى محمد بن ثابت حديثا منكرا فى التيمم . وقال ابن داسة قال ابو داود : لم يتابع محمد بن ثابت فى هذه القصة على ضربتين عن النبى صلى الله عليه وسلم ورووه من فعل ابن عمر .
وذكر الحافظ هذا الحديث فى التلخيص الحبير (١ : ١٥١) ونقل تضعيف محمد بن ثابت عن ابن معين وابى حاتم واحمد والبخارى =

لم يتكلم عليه فى السنن ، ولما ذكره فى "كتاب التفرد" قال :

"لم يتابع احد محمد بن ثابت على هذا" .

ثم حكى عن احمد بن حنبل انه قال :

"هو حديث منكر"[(١)] .

كثرة الانقطاع والابهام فى سنن ابى داود

واما الاحاديث التى فى اسنادها انقطاع او ابهام ففى الكتاب من ذلك احاديث كثيرة .

منها ؛ وهو ثالث حديث فى كتابه - مارواه من طريق ابى التياح[(٢)] قال ؛ حدثنى شيخ قال : لما قدم ابن عباس البصرة كان يحدث[(٣)] عن ابى موسى - رضى الله تعالى عنه - فذكر حديث " اذا اراد احدكم ان يبول فليرتد لبوله"[(٤)] .

= ثم قال وقال ابو داود لم يتابع احد محمد بن ثابت فى هذه القصة على ضربتين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورووه من فعل ابن عمر .

(١) قد عرفت ان ابا داود قد تكلم على هذا الحديث فى سننه ونقل هذا الكلام عن احمد فلعل النسخة التى كانت عند الحافظ من سنن ابى داود ليس فيها هذا الكلام الذى نفى الحافظ وجوده فى السنن ويحتمل انه ظن عدم وجوده فى السنن بينما هو فى الواقع موجود فيها ويرجح هذا الاحتمال مانقله فى التلخيص من هذا الكلام عن ابى داود نقلا مطلقا ولم يعزه الى التفرد ولا الى غيره من مصنفات ابى داود والذى يتبادر الى الذهن عند اطلاق النقل عن ابى داود انما هو السنن .

(٢) هو : يزيد بن حميد الضبعى - بضم المعجمة وفتح الموحدة ابو التياح - بمثناه ثم تحتانية ثقيلة واخره مهملة - بصرى مشهور بكنيته ثقة ثبت من الخامسة مات سنة ١٢٨ ع/٦ .
تقريب (٢ : ٣٦٣) ، الكاشف (٣ : ٢٧٦) .

(٣) يحدث بالبناء للمجهول اى كان ابن عباس يحدثه اهل البصرة عن ابى موسى باحاديث ففى رواية البيهقى سمع اهل البصرة يحدثون عن ابى موسى عن النبى صلى الله عليه وسلم باحاديث .

(٤) اى ليطلب مكانا لينا لئلا يرجع عليه رشاش بوله .
النهاية لابن الاثير (٢ : ٢٧٦) .
١ - كتاب الطهارة ٢ - باب الرجل يتبوأ لبوله حديث ٣ .

لم يتكلم عليه في جميع الروايات، وفيه هذا الشيخ المبهم .

الى غير ذلك من الاحاديث التي يمنع من الاحتجاج بها مافيها من العلل .

١١٦ب فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما / وصفنا انه يحتج بالاحاديث الضعيفة، ويقدمها على القياس ان ثبت ذلك عنه .

والمعتمد على مجرد سكوته لا يرى الاحتجاج (١) بذلك، فكيف يقلده فيه ؟

وهذا جميعه ان حملنا قوله : " ومالم اقل فيه شيئا فهوصالح " .

على ان مراده انه صالح للحجة . وهو الظاهر .

وان حملناه على ماهو اعم من ذلك - وهو الصلاحية للحجة او للاستشهاد او للمتابعة، فلا يلزم منه انه يحتج بالضعيف .

ويحتاج الى تأمل تلك المواضع التي يسكت عليها وهي ضعيفة هل فيها افراد ام لا ؟

ان وجد فيها افراد تعين الحمل على الاول والا حمل على

هـ٥٨/أ الثاني وعلى كل تقدير، فلا يصلح ماسكت عليه للاحتجاج مطلقا / .

وقد نبه على ذلك الشيخ محيي الدين النووي - رحمه الله

ر٥٦/أ تعالى - فقال / : " في سنن ابي داود احاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع انه متفق على ضعفها، فلا بد من تأويل كلامه .

ثم قال : والحق ان ماوجدناه في سننه مالم يبينه، ولم ينص على صحته او حسنه احد ممن يعتمد فهو حسن (٢)، وان نص على ضعفه من

ي٩٩ يعتمد او رأى العارف في سنده مايقتضي / الضعف ولا جابر له حكم بضعفه ولم يلتفت الى سكوت ابي داود " .

---

(١) كلمة الاحتجاج من هامش (ر) استظهارا من المصحح وقد سقطت في جميع النسخ .

(٢) عبارة النووي في التقريب (ص ٩٦) " ومن مظانه (يعني الحسن) سنن ابي داود فقد جاء عنه انه يذكر فيه الصحيح ومايشبهه ويقاربه وماكان فيه وهن شديد بينه ومالم يذكر فيه شيئا فهو صالح فعلى هذا ماوجدنا في كتابه مطلقا ولم يصححه غيره من المعتمدين ولا ضعفه فهو حسن عند ابي داود " .

قلت : وهذا هو التحقيق ،لكنه خالف ذلك فى مواضع من شرح المهذب وغيره من تصانيفه ،فاحتج باحاديث كثيرة من اجل سكوت ابى داود عليها فلا يغتر بذلك[١] - والله اعلم - .

(٣٨) قوله (ص) :

" ماصار اليه صاحب المصابيح من تقسيم احاديثه الى نوعين :
الصحاح والحسان / الى ان قال : فهذا اصطلاح غيرمعروف[٢] . ١١٧ب
وتبعه الشيخ محيى الدين فى مختصره فقال :
" هذا الكلام من البغوى ليس بصواب"[٣] .

وقد تعقب العلامة تاج الدين التبريزى فى مختصره هذا الكلام فقال : "ليس من العادة المشاحة فى الاصطلاح والتخطئة عليه مع نص الجمهور على ان من [illegible] فى اول الكتاب فليس ببعيد عن الصواب .
والبغوى[٤] قد نص فى ابتداء المصابيح به[illegible] .

---

(١) من الاحاديث التى اشار اليها الحافظ حديث المسور - بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو - ابن يزيد المالكى الصحابى رضى الله عنه قال :
شهدت النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ فى الصلاة فترك شيئا لم يقرأه فقال له رجل يارسول الله . تركت آية كذا وكذا ،فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هلا اذكرتنيها . قال النووى رحمه الله - عقبه : رواه ابو داود باسناد جيد ومذهبه ان مالم يضعفه فهوعنده حسن . المجموع(٤ : ١٣٨) .
والحديث فى د٢- كتاب الصلاة ١٦٣ - باب الفتح على الامام فى الصلاة حديث ٩٠٧ وسكت عنه ابو داود وفى اسناده يحيى ابن كثير الكاهلى قال الحافظ فيه لين الحديث . تقريب(٢: ٣٥٦).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٤) .

(٣) التقريب مع تدريب الراوى (ص ٩٤) .

(٤) هو الامام ابو محمد الحسين بن مسعود المعروف بالفراء البغوى فقيه محدث مفسر له مصنفات منها : معالم التنزيل فى التفسير والتهذيب فى الفقه وشرح السنة والمصابيح فى الحديث . مات سنة ٥١٦ . وفيات الاعيان (٢ : ١٣٦) وطبقات الشافعية للاسنوى ([illegible]) وقال : والبغوى منسوب الى بغا - بفتح الباء وهى قرية بخراسان .

" واعنى بالصحاح ما اخرجه الشيخان ... الى آخره

ثم قال : واعنى بالحسان مااورده ابو داود والترمذى وغيرهما
من الائمة ... الى آخره[1]

ثم قال : وماكان من ضعيف او غريب اشرت اليه واعرضت عما هـ ٥٨/ب
كان / منكرا اوموضوعا . هذه عبارته ولم يذكر قط ان مراد الائمة
بالصحاح كذا وبالحسان كذا . قال : ومع هذا فلا يعرف لتخطئة
الشيخين (يعنى ابن الصلاح والنووى) اياه وجه .

قلت : وما يشهد لصحة كونه اراد بقوله الحسان اصطلاحا
خاصا له انه يقول : فى مواضع من قسم الحسان هذا صحيح تارة .
وهذا ضعيف تارة بحسب ما يظهر له من ذلك .

ولو كان اراد بالحسان الاصطلاح العام ما نوعه فى [illegible] الى
الانواع الثلاثة وحتى لو كان عليه فى بعض ذلك مناقشة بالنسبة الى
الاطلاق فذلك يكون لامر خارجى حتى يرجع الى الذهول ولا يضر فيما
نحن فيه - والله اعلم .

(٣٩) قوله (ص) :

" كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة وما جرى مجراها فى ى ١٠٠
الاحتجاج / بها والركون الى ما يورد فيها مطلقا كمسند احمد
وغيره ..". الى ان قال : " فهذه عادتهم ان يخرجوا فى مسند كل
صحابى ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثا محتجا به
ام لا".[2]

قلت : هذا هو الاصل فى وضع هذين الصنفين ، فان ظاهر
حال من يصنف على الابواب انه[3] ادعى / على ان الحكم فى المسألة

---

(١) رجعت الى مشكاة المصابيح فلم اجد هذا الكلام لكنى وجدته فى مقدمة زهير الشاويش لمشكاة المصابيح ص د . ولم يذكر مصدره .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٤) ثم ذكر من اسماء المسانيد مسند اسحاق ومسند عبد بن حميد ومسند الطيالسى ومسند عبيد الله ابن موسى ومسند ابى يعلى ومسند الحسن بن سفيان .

(٣) فى (هـ) على انه .

التي بوب عليها مابوب به فيحتاج الى مستدل لصحة دعواه والاستدلال[1] انما ينبغي ان يكون بما يصلح ان يحتج به واما من يصنف على المسانيد فان ظاهر قصده جمع حديث كل صحابي على حدة سواء اكان يصلح للاحتجاج به ام لا .

وهذا ظاهر من اصل الوضع بلا شك ، لكن جماعة من المصنفين في كل من الصنفين خالف اصل موضوعه فانحط او ارتفع، فان / بعض من صنف الابواب قد اخرج فيها الاحاديث الضعيفة بل والباطلة اما لذهول عن ضعفها واما[2] لقلة معرفة بالنقد . هـ٩٥/أ

وبعض من صنف على المسانيد انتقى احاديث كل صحابي فاخرج اصح ماوجد من حديثه . كما روينا عن اسحاق بن راهويه انه انتقى في مسنده اصح ماوجده من حديث كل صحابي الا ان لا يجد ذلك المتن الا من تلك الطريق ، فانه يخرجه . ونحو بقي بن مخلد في مسنده نحو ذلك . وكذا صنع ابو بكر البزار قريبا من ذلك وقد صرح ببعض ذلك في عدة مواضع من مسنده فيخرج الاسناد الذي فيه مقال ويذكر علته ، ويعتذر عن تخريجه بانه لم يعرفه الا من ذلك الوجه .

وأما الامام احمد ، فقد صنف ابو موسى المديني[3] / جزءا كبيرا ذكر فيه ادلة كثيرة تقتضي ان احمد انتقى مسنده وانه كله صحيح عنده وان ما اخرجه فيه عن الضعفاء انما هو في المتابعات، وان / كان ابو موسى قد ينازع في بعض ذلك ، لكنه لا يشك منصف ان مسنده انقى احاديث واتقن رجالا من غيره . ب١١٩ ي١٠١

وهذا يدل على انه انتخبه .

---

(١) لفظة الواو من (ر) .
(٢) في (ب) او بدل اما .
(٣) هو العلامة الحافظ : محمد بن عمر بن احمد بن عمر بن محمد الاصبهاني المديني (نسبة الى مدينة اصبهان) له مصنفات منها : الاخبار الطوال ، وخصائص مسند احمد . مات سنة ٥٨١ . الاعلام (٧ : ٢٠٢) ، وفيات الاعيان (٤ : ٢٨٦) .

ويؤيد هذا مايحكيه ابنه عنه انه كان يضرب على بعض الاحاديث التي يستنكرها[1] .

وروى ابو موسى في هذا الكتاب من طريق حنبل بن أسحاق قال :

" جمعنا احمد انا وابناه عبدالله وصالح وقال : انتقيته من اكثر من سبعمائة الف وخمسين الفا فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم فارجعوا اليه ، فان وجد تموه والا فليس بحجة[2] .

فهذا صريح فيما قلناه انه انتقاه ولو وقعت فيه الاحاديث الضعيفة والمنكرة ، فلا يمنع ذلك صحة هذه الدعوى ، لان هذه امور نسبية بل هذا كاف فيما[3] قلناه انه لم يكتف بمطلق جمع حديث كل صحابي .

وظاهر كلام المصنف ان الاحاديث التي في الكتب الخمسة

ه ٥٩/ب وغيرها / يحتج بها جميعها ، وليس كذلك فان فيها شيئا كثيرا لا يصلح للاحتجاج به بل وفيها مالا يصلح للاستشهاد به[4] من

ر ٥٧/أ حديث / المتروكين وليست الاحاديث الزايدة في مسند احمد على مافي الصحيحين باكثر ضعفا من الاحاديث الزائدة على الصحيحين من سنن ابي داود وجامع الترمذي .

---

(١) في خصائص المسند لابي موسى المديني (ص ٢٥) قال - يعني عبدالله بن احمد - : وكان في كتاب ابي عن عبدالصمد عن ابيه عن الحسن (يعني ابن ذكوان) عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس - رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يمشي في خف واحد او نعل واحد وفي الحديث كلام كثير غير هذا فلم يحدثنا به ضرب عليه في كتابه فظننت انه ترك حديثه من اجل انه روى عن عمرو بن خالد الذي يحدث عن زيد بن علي وعمرو بن خالد لا يسوى شيئا .

(٢) خصائص المسند (ص ٢٣) .

(٣) من (ر) وفي (هـ) و(ب) فلما .

(٤) كلمة به ليست في (ب) .

وإذا تقرر هذا فسبيل من أراد أن يحتج بحديث من السنن أو بأحاديث[1] من المسانيد واحد اذ جميع ذلك لم يشترط من جمعه الصحة ولا الحسن خاصة، فهذا المحتج ان كان متأهلا لمعرفة الصحيح من غيره، فليس له ان يحتج بحديث من السنن من غير ان ينظر في اتصال اسناده وحال رواته كما انه ليس له أن يحتج بحديث من المسانيد حتى يحيط علما بذلك .

وان كان غير متأهل لدرك ذلك فسبيله ان ينظر في الحديث ان كان قد خرج في الصحيحين او صرح احد من الائمة بصحته، فله ان يقلد في ذلك .

وان لم يجد احدا صححه ولا حسنه فماله ان يقدم على الاحتجاج به فيكون كحاطب ليل فلعله يحتج بالباطل / وهو لا يشعر . ١٠٢ى

ولم ار للمصنف سلفا في ان جميع ماصنف على الابواب يحتج به مطلقا ولو كان اقتصر على الكتب الخمسة لكان اقرب من حيث الاغلب لكنه قال مع ذلك : " وما جرى مجراها " .

فيدخل في عبارته غيرها من الكتب المصنفة على الابواب كسنن ابن ماجه بل ومصنف ابن ابي شيبة وعبد الرزاق وغيرهم، فعليه في اطلاق ذلك من التعقب ما اوردناه - والله اعلم - .

(٢٤) قوله (ع) :

" لا نسلم ان احمد اشترط الصحة في كتابه "[2] .

اقول : حرف[3] الجواب ان المراد بصحة ماذا ؟

ان قيل باعتبار الشرائط التي تقدم ذكرها، فلا يمكن دعوى ذلك في المسند مع مافيه من الاحاديث المعللة والمضعفة .

وان قيل باعتبار مايراه احمد من التمسك بالاحاديث ولو كانت

---

(١) في (ى) بحديث .
(٢) التقييد والايضاح (ص ٥٦) .
(٣) كذا في جميع النسخ .

ضعيفة مالم يكن ضعفها / شديدا . كما تقدم فى الكلام على ابـــى ب١٢١
داود فهذا يمكن دعواه .

(٢٥) قوله (ع) :

"على ان ثمة[1] احاديث صحيحة مخرجة فى الصحيح وليست فــى مسند احمد"[2].

اقول : اجاب بعضهم عن هذا بان الاحاديث الصحيحة الــتى خلا عنها المسند لابد ان يكون لها فيه اصول او نظائر او شواهــــد او مايقوم مقامها[3].

قلت : فعلى هذا انما يتم النقض ان لو وجد حديث محكــــوم بصحته سالم من التعليل ليس هو[4] فى المسند والا فلا - والله اعلم .

(٢٦) قوله (ع) :

"بل فيه (اى المسند) احاديث موضوعة وقد جمعتها فى جزء"[5]. احاديث منتقدة فى مسند احمد

اقول ذكر الشيخ تقى الدين ابن تيمية[6] ان اصل هذه القصــــة ان الحافظين ابا العلاء الهمذانى وابا الفرج ابن الجوزى سئلا هــل فى المسند احاديث موضوعة ام لا ؟

فانكر ذلك ابو العلاء اشد الانكار.

واثبت ذلك ابو الفرج وبين مافيه من ذلك بحسب / ماظهـــــر لـــــه" . ى١٠٣

---

(١) فى (ى) و (ر/ب) ثم .
(٢) التقييد والايضاح (ص ٥٦) .
(٣) فى المصعد لاحمد للحافظ ابن الجزرى (ص ٣١) من مقدمات مسند احمد لاحمد شاكر :" فانه مامن حديث غالبا الا ولـــــه اصل فى هذا المسند" ونقل عن شيخ شيخه اليونينى مثــــل ذلك (ص ٣٢) .
(٤) فى (ر) ليس هو الا فى المسند .
(٥) التقييد والايضاح (ص ٥٧) .
(٦) انظر التوسل والوسيلة (ص ٨١) .

قلت : ثم انتدب ابو موسى المدينى فانتصر لشيخه ابى العلاء الهمذانى[(١)] وصنف الجزء الذى اشار اليه شيخنا .

واما الجزء المذكور فهو مشتمل على تسعة احاديث وهى الستة التى ساقها الشيخ هنا من المسند[(٢)] والحديثان الساقان من زيادات عبد الله والتاسع حديث ابن عمر - رضى الله تعالى عنهما - مثل حديث انس - رضى الله عنه - فيمن عمر اربعين سنة .

والحكم على الاحاديث التسعة بكونها موضوعة محل نظر وتأمل ثم انها كلها فى الفضائل او الترغيب والترهيب .

---

(١) هو الحافظ العلامة المقرىء شيخ الاسلام : الحسن بن احمد ابن احمد بن محمد بن سهل العطار شيخ همذان قال ابو سعد السمعانى : حافظ متقن ومقرىء فاضل حسن السيرة . مات سنة ٥٦٩ . تذكرة الحفاظ (٤ : ١٣٢٤) ، الاعلام (٢ : ١٩٥) ، شذرات الذهب (٤ : ٢٣١) .

(٢) الاحاديث الستة المشار اليها فى التقييد والايضاح (ص ٢٧٥) وهى :

أ - حديث عائشة - رضى الله عنها - " رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوا " قال العراقى : وفى اسناده عمارة بن زاذان قال الامام احمد هذا الحديث كذب منكر .

ب - حديث عمر " ليكونن فى هذه الامة رجل يقال له الوليد " . وسيتكلم عليه الحافظ فيما يأتى .

جـ - وحديث انس " مامن معمر يعمر فى الاسلام اربعين سنة الا صرف الله عنه انواعا من البلاء والجنون والجذام والبرص " .

د - وحديث انس " عسقلان احد العروسين يبعث منها يوم القيامة سبعون الفا لا حساب عليهم " .

هـ - وحديث ابن عمر " من احتكر الطعام اربعين ليلة فقد برىء من الله " قال العراقى وفى الحكم بوضعه نظر وقد صححه الحاكم .

و - قال العراقى ومما فيه من المناكير حديث بريدة " كونوا فى بعث خراسان ثم انزلوا مدينة مرو فانه بناها ذو القرنين " .

ز ، ح ، ط - ثم ذكر العراقى من زيادات عبد الله بن احمد حديث سعد بن مالك وحديث ابن عمر ايضا " فى سد الابواب الا باب على " قال ذكرهما ابن الجوزى فى الموضوعات وقال انهما من وضع الرافضة .

ومن عادة المحدثين التساهل فى مثل ذلك .

وفى الجملة لا يتأتى الحكم على جميعها بالوضع .

١ — فمن ذلك : حديث ابن عمر — رضى الله عنهما — فى احتكار الطعام[١] . . الحديث

فقد ذكر شيخنا ان فى الحكم بوضعه نظرا وان الحاكم صححه وهو كما قال شيخنا .

فقد رواه الامام احمد قال : حدثنا يزيد بن هارون ثنا اصبغ بن زيد[٢] ثنا ابو بشر[٣] عن ابى الزاهرية[٤]، عن كثير بن مرة[٥]، عن ابن عمر — رضى الله عنهما — عن النبى — صلى الله عليه وسلم — قال : " من احتكر طعاما اربعين ليلة فقد برئ من الله تعالى "[٦] .

---

(١) حم ٢ : ٣٣ .

(٢) اصبغ — آخره معجمة — ابن زيد بن على الجهنى الوراق ابو عبد الله الواسطى كاتب المصاحف صدوق يغرب، من السادسة مات سنة ١٥٧ . تقريب (١ : ٨١)، كتاب المجروحين (١ : ١٧٤) وقال ابن حبان يخطئ كثيرا لا يجوز الاحتجاج به اذا انفرد . هذا وفى جميع النسخ الا (ى) اصبغ بن يزيد والتصحيح من التقريب وغيره وفى (ى) عن زيد .

(٣) ابو بشر عن ابى الزاهرية . لا شئ، قاله يحيى بن معين حدث عنه اصبغ . ميزان الاعتدال (٤ : ٤٩٥) وانظر تعجيل المنفعة (ص ٣٠٨) وقال : وهاه يحيى بن معين وقال ابو حاتم لا اعرفه .

(٤) هو : حدير — مصغر — آخره راء — الحضرمى ابو الزاهرية الحمصى صدوق من الثالثة مات على رأس المائة / ل م د س ق . تقريب (١ : ١٥٦)، الكاشف (١ : ٢١٠) وقال : حدير بن كريب وقال ثقة .

(٥) كثير بن مرة الحضرمى الحمصى، ثقة من الثانية ووهم من عده فى الصحابة / د ٤ . تقريب (٢ : ١٣٣)، الكاشف (٣ : ٧) .

(٦) حم ٢ : ٣٣ . وقد دافع عنه الحافظ فى القول المسدد (ص ٢٦ - ٢٩) .

وهكذا رواه ابو يعلى فى مسنده[1] عن ابى خيثمة زهير بن حرب[2] عن يزيد به .

ومن طريقهما اخرجه الحافظ الضياء فى الاحاديث المختارة مما ليس فى الصحيحين .

واما الحاكم[3] فانه اخرجه من طريق عمرو بن الحصين عن اصبغ وعمرو بن الحصين[4] احد المتروكين المتهمين ، فالمعتمد عليه فيه هو يزيد بن هارون ولم يعله ابن الجوزى[5] الا باصبغ بن زيد[6] ، وقد ساق ابن عدى له ثلاثة احاديث هذا منها . وقال : انها غير محفوظة وانه لم يرو عنه غير يزيد بن هارون[7] .

---

(١) (٥ : ل ٥٢٦/أ) مصورة فى الجامعة الاسلامية عن نسخة فى استنبول بتركيا .

(٢) زهير بن حرب بن شداد ، ابو خيثمة النسائى - نزيل بغداد ثقة ثبت روى عنه مسلم اكثر من الف حديث من العاشرة مات سنة ٢٣٤ / خ م د س ق .
تقريب (١ : ٢٦٤) ، تذكرة الحفاظ (٢ : ٤٤٧) .

(٣) المستدرك (٢ : ١١) من طريق اصبغ به وتعقبه الذهبى وقال واصبغ فيه لين .

(٤) عمرو بن الحصين العقيلى - بضم اوله البصرى ثم الجزرى متروك ، من العاشرة مات بعد ثلاثين ومائتين / ق .
تقريب (٢ : ٦٨) ، وانظر ميزان الاعتدال (٣ : ٢٥٢) .

(٥) اورده ابن الجوزى فى كتابه الموضوعات (٢ : ٢٤٢ ، ٢٤٣) من طريقين ثم قال : " واما حديث ابن عمر ففى الطريقين اصبغ بن زيد قال ابن عدى احاديث اصبغ غير محفوظة وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج بخبره اذا انفرد " .

(٦) فى كل النسخ اصبغ بن يزيد والتصحيح من التقريب والميزان والموضوعات ومسند احمد .

(٧) الكامل (١ : ل ١٤٤/أ) مصورة فى مكتبة عبد الرحيم الصديق بمنى ساق هذا الحديث عن ابن عمر والثانى باسناده الى ابى هريرة من طريق اصبغ بن يزيد " الصلاة كفارات الخطايا واقرأوا ان شئتم ان الحسنات يذهبن السيآت " والثالث من حديث عائشة من طريق اصبغ المذكور الى خالد بن معدان حدثنى ربيعة قال : سألت عائشة ماكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا قام يصلى من الليل وبم كان يستفتح ... الحديث ثم عقب ابن عدى هذه الاحاديث بما نقله عنه الحافظ .

وقد وهم ابن عدى فى ذلك فانه روى عنه عشرة انفس غيره ووثقه يحيى بن معين وابو داود وغيرهما .

وقال النسائى : " ليس به بأس " وكذا قال احمد وزاد ما احسن رواية يزيد عنه . وقال الدار قطنى : " تكلموا فيه وهو ثقة عندى " [1] .

ى ١٠٤ قلت : لم ار للمتقدمين [2] فيه كلاما سوى لابن سعد / وهو محجوج بما تقدم - والله اعلم - .

وللمتن شواهد تدل على صحته .

هـ ٦١/أ فان قيل انما حكم عليه بالوضع نظرا الى لفظ المتن وكون / ظاهره مخالفا للقواعد .

قلنا ليست هذه وظيفة المحدث [3] ، وعلى التنزل ، فالجواب عنه انه من جملة الاحاديث التى سيقت فى معنى الزجر الشديد والتغليظ ولفظ البراءة وان كان مستشكلا فقد صحت بمثله احاديث اخر . ففى صحيح مسلم من حديث ابى موسى الاشعرى - رضى الله عنه - قال :

" ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : انا برىء ممن سلق وحلق وخرق " [4] . فمهما اجيب عنه فهو جوابنا .

٣ - ومنها : حديث عمر - رضى الله تعالى عنه " ليكونن فى هذه الامة رجل يقال له الوليد . . . الحديث [4]

---

(١) انظر ميزان الاعتدال (٤ : ٢٧٠) فانه قال : قلت روى عنه عشرة انفس وذكر توثيق هؤلاء الذين سماهم الحافظ وساق حديثه هذا باسناد احمد من طريق اصبغ به .

(٢) من (ى) وفى جميع النسخ للمتكلمين .

(٣) كيف لا يكون هذا من وظيفة المحدث وقد وضعوا قواعد لنقد الحديث حيث قالوا : " ان من جملة دلائل الوضع ان يكون الحديث مخالفا للعقل بحيث لا يقبل التأويل ويلتحق به مايدفعه الحس والمشاهدة او يكون منافيا لدلالة الكتاب القطعية او السنة المتواترة او الاجماع القطعى " .

(٤) م ١ - كتاب الايمان ٤٤ - باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب حديث ١٦٧ ، د ١٥ - الجنائز ٢٩ - باب فى النوح حديث ٣١٣٠ ، جه ٦ - كتاب الجنائز ٥٢ - باب ماجاء فى النهى عن ضرب الخدود وشق الجيوب ١٥٨٦ ، حم ٤ : ٣٩٦ : ٣٩٧ وجملة انا برىء سقطت من كل النسخ والتصحيح من =

(١)
رواه احمد قال : حدثنا ابو المغيرة، ثنا اسماعيل بن عياش ثنا الاوزاعي وغيره عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه قال : ولد لاخي ام سلمة - رضي الله عنها - زوج النبي - صلى الله عليه وسلم غلام فسموه الوليد ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : سميتموه باسماء فراعنتكم ؟ ليكونن في هذه الامة رجل يقال له الوليد لهو شر على (٢) هذه الامة من فرعون لقومه (٣).

ورجال اسناده ثقات، واسماعيل بن عياش صدوق انما تكلموا (٤)
ر٥٨/أ في / حديثه عن غير الشاميين ، ولم يعله ابن الجوزي (٥) الا بقول ابن حبان :

" هذا خبر باطل ماقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هذا ولا عمر - رضي الله عنه ولا سعيد ولا الزهري حدث به ولا هو من حديث الاوزاعي (قال) (٦) : وكان اسماعيل من الحفاظ المتقنين في
١٢٤ب حداثته ، فلما كبر تغير حفظه فما حفظه في / صباه حدث به على

= مسلم .

(١) هو : عبد القدوس بن الحجاج الخولاني ابو المغيرة الحمصي ثقة من التاسعة مات سنة ٢١٢ .
تقريب (١ : ٥١٥) ، تهذيب التهذيب (٦ : ٣٦٩) .

(٢) في كل النسخ " لهذه " باللام بدل على والتصويب من مسند احمد .

(٣) حم ١ : ٢٠٢ حديث ١٠٩ تحقيق احمد شاكر وقال عقبه : اسناده ضعيف لانقطاعه سعيد بن المسيب لم يدرك عمر الا صغيرا فروايته عنه مرسلة . ويؤيده قول ابن معين وابي حاتم : " سعيد ابن المسيب عن عمر مرسل " انظر المراسيل لابن ابي حاتم (ص ٥٠ - ٥١) وانظر القول المسدد .

(٤) ففي كل النسخ " تكلموا فيه في حديثه " ولا داعي لكلمة فيه .

(٥) اورد ابن الجوزي هذا الحديث في كتابه الموضوعات (٢ : ٤٦) ونقل عقبه كلام ابن حبان ثم قال بعده - : " قلت : فلعل هذا دخل عليه في كبره وقد رواه وهو مختلط " قال احمد بن حنبل " كان اسماعيل بن عياش يروي عن كل ضرب " .

(٦) الزيادة من (ى) .

جهته ، وما حفظ به[1] على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه[2] .

قلت : وليس هذا الحديث مما حفظه اسماعيل من حديث الغرباء بل هو من حديثه عن الشاميين / وقد قال جمع من الائمة ان حديث اسماعيل عن الشاميين قوى وصحح الترمذى[3] وغيره من / ذلك عدة احاديث . هـ ٦١/ب ى ١٠٥

على انه لم ينفرد بهذا .

فقد رواه يعقوب بن سفيان فى تاريخه[4] عن محمد بن خالد بن العباس السكسكى[5] قال : ثنا الوليد بن مسلم . ثنا ابو عمرو الاوزاعى فذكره الا انه لم يذكر عمر فى اسناده . وزاد قال الاوزاعى :

فكانوا يرون انه الوليد بن عبد الملك ، ثم رأينا انه الوليد بن يزيد لفتنة الناس به حين خرجوا عليه ، فقاتلوه ، فانفتحت الفتن على الامة والهرج .

---

(١) فى (ى) (وما حفظه) .

(٢) ذكر ابن حبان هذا الكلام فى كتاب المجروحين (١ : ١٢٥) فى ترجمة اسماعيل بن عياش قبل رواية الحديث المذكور ثم قال وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه وادخل الاسناد فى الاسناد وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم ومن كان هذا نعته حتى صار الخطأ فى حديثه يكثر خرج عن الاحتجاج به فى مالم يخلط فيه .

(٣) روى له فى ٣١ - كتاب الوصية ٥ - باب ما جاء لا وصية لوارث حديث ٢١٢٠ حديث ابى امامة عن النبى صلى الله عليه وسلم "ان الله قد اعطى لكل ذى حق حقه فلا وصية لوارث . . ." الحديث وقال بعده - قال ابو عيسى : وفى الباب عن عمرو بن خارجة وانس وهو حديث حسن صحيح وقد روى عن ابى امامة عن النبى صلى الله عليه وسلم من غير هذا الوجه .

(٤) (٣ : ٣٤٩) من طريق محمد بن خالد السكسكى كما قال الحافظ وهذا النص مما اقتبسه ابن كثير من تاريخ يعقوب بن سفيان فى البداية والنهاية (٦ : ٢٤٢ - ٢٤٣) قاله محقق التأريخ المذكور

(٥) لم اقف له على ترجمة بعد بحث كثير وانما وجدت ترجمة لمحمد ابن خالد الدمشقى روى عن الوليد بن مسلم وهو كذاب . ميزان الاعتدال (٣ : ٥٣٤) .

قلت : وتابع الوليد على ارساله بشر بن بكر[1] اخرجه البيهقي في الدلائل عن الحاكم وغيره عن ابى العباس (وهو الاصم)[2] عن سعيد بن عثمان التنوخي[3] عن (بشر بن بكير)[4] قال حدثني الزهري فذكره وزاد في المتن غيروا اسمه فسموه عبد الله .

وزاد - ايضا - انه ولد لاخي ام سلمة - رضي الله عنها - من امها. قال البيهقي : هذا مرسل حسن وهو كما قال، بل هو على شرط الصحيح لولا ارساله .

وكذا ارسله معمر عن الزهري بسنده في الجزء الثاني من امالي عبد الرزاق عن معمر[5] .

فبان بهذا ان قول ابن حبان : ان ابن المسيب ماحدث به قط ولا ابن شهاب ماحدث به - ايضا - ولا الاوزاعي .

---

(١) بشر بن بكر التنيسي عن الاوزاعي وحريز وعنه الشافعي والربيع وابن عبد الحكم ثقة توفي سنة ٢٠٥ .
الكاشف (١ : ١٥٤) والتقريب (١ : ٩٨) وقال من التاسعة ثقة يغرب/خ د س ق . هذا وقد جاء في كل النسخ بسر بالسين ابن بكير مصغرا وهو خطأ .

(٢) هو محمد بن يعقوب بن يوسف الاموي مولاهم كان اماما ثقة حافظا مات سنة ٣٤٦ .
تذكرة الحفاظ (٣ : ٨٦٠) ،طبقات الاسنوي (١ : ٧٦) .

(٣) سعيد بن عثمان التنوخي ابو عثمان الحمصي روى عن بشر بن بكر وابي المغيرة واسد بن موسى سمعنا منه بحمص محله الصدق . الجرح والتعديل لابن ابي حاتم ولم يذكر سنة وفاته ولم اقف له على ترجمة في غيره وجاء في كل النسخ (بن سعيد عن عثمان) وهو خطأ . ثم وجدت في (ى) عن سعيد بن عثمان على الصواب .

(٤) في كل النسخ بسر بن بكير . والصواب ما اثبتناه كما تقدم .

(٥) الامالي لعبد الرزاق ضمن مجموع ٣ بدار الكتب الظاهرية (ق ٢٥/أ) حديث . وقال ابن كثير: قال الحافظ ابن عساكر وقد رواه الوليد بن مسلم ومعقل بن زياد ومحمد بن كثير وبشر ابن بكر عن الاوزاعي فلم يذكروا عمر في اسناده وارسلوه ...
وحكى عن البيهقي انه قال : هو مرسل حسن .
البداية والنهاية (١٠ : ٦) .

لا يخلو من مجازفة .

وقد صرحت (رواية بشر بن بكر)[1] بسماع الاوزاعى له من

الزهرى فأمن مايخشى / من ان الوليد بن مسلم دلس فيه تدليس ب ١٢٥

التسوية[2] .

على ان الاوزاعى لم ينفرد به ، فقد رواه الزبيدى عن الزهرى

مثله . وفى الباب عن ام سلمة - رضى الله تعالى عنها .

رواه ابن اسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء[3] ، عن زينب بنت

ام سلمة[4] عن امها - رضى الله تعالى عنها - قالت / : دخل على هـ ٢٦/أ

النبى صلى الله عليه وسلم وعندى غلام من آل المغيرة اسمه الوليد

فقال صلى الله عليه وسلم : من هذا ؟ قلت : الوليد . قال - صلى

الله عليه وسلم : قد اتخذتم الوليد حنانا[5] غيروا اسمه ، فانه سيكون فى

هذه الامة فرعون يقال له الوليد[6] .

---

(١) جاء ايضا - فى النسخ كلها " بسر بن بكير " وهو خطأ كما تقدم .

(٢) تدليس التسوية هو ان يروى المدلس حديثا عن شيخ ثقة بسند فيه راو ضعيف فيحذفه المدلس من بين الثقتين اللذين لقى احدهما الاخر ولم يذكر اولهما بالتدليس ويأتى بلفظ محتمل فيستوى الاسناد كله ثقات .
فتح المغيث (١ : ١٨٢) .

(٣) محمد بن عمرو بن عطاء القرشى العامرى المدنى ثقة من الثالثة مات سنة ١٢٠ /ع .
تقريب (٢ : ١٩٦) ، الكاشف (٣ : ٨٤) .

(٤) زينب بنت ابى سلمة بن عبد الاسد المخزومية ربيبة النبى صلى الله عليه وسلم ماتت سنة ٧٣ /ع . تقريب (٤ : ٣١٠) .

(٥) اى تتعطفون على هذا الاسم وتحبونه . النهاية لابن الاثير (١ : ٤٥٢) .

(٦) البداية والنهاية لابن كثير (١٠ : ٦) وهذا اسناد حسن ان سلم من تدليس ابن اسحاق .
وانظر القول المسدد فى الذب عن مسند احمد للحافظ ابن حجر (ص ١٤ - ١٩) .

ورواه محمد بن سلام الجمحي[1] عن حماد بن سلمة فذكر نحوه منقطعا .

٣ — ومنها : حديث انس - رضى الله تعالى عنه :

"مامن معمر يعمر فى الاسلام / اربعين سنة الا صرف الله عنه انواعا من البلاء : الجنون والجذام ..." الحديث ١٠٦ى

قال الامام احمد[2] : ثنا انس بن عياض[3] ، قال : ثنا يوسف بن ابى ذرة[4] عن جعفر بن عمرو بن امية[5] عن انس بن مالك - رضى الله تعالى عنه قال :

قال / رسول الله صلى الله عليه وسلم : ر٨٥/ب

"مامن معمر يعمر فى الاسلام اربعين سنة الا صرف الله عنه

---

(١) محمد بن سلام الجمحي ابو عبد الله البصرى مولى قدامة بن مضعون كان من ائمة الادب الف طبقات الشعراء روى عن حماد بن سلمة ومبارك بن فضالة وجماعة . قال صالح جزرة صدوق . وقال ابو خيثمة : لا يكتب عنه الحديث رجل رمى بالقدر انما يكتب عنه الشعر .
ميزان الاعتدال (٣ : ٥٦٧) .

(٢) كلمة احمد سقطت من جميع النسخ والتصويب من مسند احمد .

(٣) انس بن عياض ابو ضمرة : او عبد الرحمن الليثى المدنى ثقة من الثامنة مات سنة ٢٠٠/ع .
تقريب (١ : ٨٤) ، الكاشف (١ : ١٤٠) وقال فيه "عنه احمد واحمد بن صالح وامم" .

(٤) يوسف بن ابى ذرة الانصارى ، روى عن جعفر بن عمرو بن امية عن انس حديث التعمير . روى عنه ابو ضمرة انس بن عياض قال فيه ابن معين : "لا شىء" وقال ابن حبان فى الضعفاء منكر الحديث جدا .. لا يجوز الاحتجاج به بحال .
ميزان الاعتدال (٤ : ٤٦٤) ، كتاب المجروحين (٣ : ١٣١) ، تعجيل المنفعة (ص ٣٠٠) وابو ذرة بالذال المعجمة المفتوحة ثم راء مشددة .

(٥) جعفر بن عمرو بن امية الضمرى المدنى ثقة من الثالثة مات سنة ٩٥/خ م د ت س .
تقريب (١ : ١٣١) ، الكاشف (١ : ١٨٥) .

ثلاثة انواع من البلاء : الجنون والجذام والبرص، فاذا بلغ الخمسين لين الله عليه الحساب . . . " الحديث[١]

ورواه ابو يعلى[٢] وغيره من حديث ابي ضمرة انس بن عياض به .

ورواه احمد[٣] - ايضا - عن ابي النضر، عن فرج بن فضالة[٤] عن محمد بن عامر عن محمد بن عبد الله عن عمرو بن جعفر عن انس - رضي الله عنه موقوفا[٥] . وهو معروف بيوسف بن ابي ذرة .

رواه عنه - ايضا - الحارث بن ابي الزبير النوفلي[٦] ويوسف ضعفه يحيى بن معين[٧] ولم ينفرد به .

فقد رواه محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان[٨] ، عن جعفر بن عمرو بن امية الضمري .

كذا رويناه في مسند ابي يعلى[٩] رواية ابن المقرى / . ١٢٦ب

وفي تفسير ابن مردويه - ايضا - من طريق عبد الرحمن بن

---

(١) حم ٣ : ٢١٨ ، ميزان الاعتدال (٤ : ٤٦٥) .

(٢) في مسنده (٢ : ل ٣٠) .

(٣) في المسند (٢ : ٨٩) .

(٤) فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي الشامي ضعيف من الثامنة مات سنة ١٧٩ / د ق .
تقريب (٢ : ١٠٨) ، كتاب المجروحين (٢ : ٢٠٦) وفيه " كان ممن يقلب الاسانيد ويلزق المتون الواهية بالاسانيد الصحيحة لا يحل الاحتجاج به " .

(٥) اشار الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠ : ٢٠٥) الى هذه الرواية الموقوفة في مسند احمد وقال : " وفي اسناد انس الموقوف من لم اعرفه " .

(٦) الحارث بن ابي الزبير النوفلي . قال الازدي " ذهب علمه " ميزان الاعتدال (١ : ٤٣٣) .

(٧) وضعفه ابن حبان ايضا وتقدم قوله قريبا .

(٨) محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان الاموي المدني يلقب بالديباج وهو اخو عبد الله بن الحسن بن الحسن لامه . صدوق من السابعة قتل سنة ١٤٥ .
تقريب (٢ : ١٧٩) ، تهذيب التهذيب (٩ : ٢٦٨) .

(٩) (٢ : ل ٣٠) .

ابى الموالى عن محمد بن موسى بن ابى عبيدة الزمعى عن محمد بن / عبد الله بن عمرو بن عثمان به .　　هـ ٦٢/ب

وما وقع فى رواية احمد الموقوفة عن عمرو بن جعفر وهم من فرج بن فضالة انقلب اسمه وانما هو جعفر بن عمرو .

ولم ينفرد به جعفر بن عمرو، فقد رويناه من طريق عبد الواحد ابن راشد (١) وابى طوالة عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم (٢) وعبيد الله بن انس (٣) وزيد بن اسلم وغيرهم كلهم عن انس - رضى الله عنه

وفى الباب

عن عثمان بن عفان وعبد الله بن ابى بكر الصديق وابى هريرة رضى الله عنهم (٤) .

واجودها اسنادا طريق زيد بن اسلم (٥) وقد اوردها البيهقى

---

(١) عبد الواحد بن راشد عن انس وعنه عباد بن عباد، ليس بعمدة روى حديث " من بلغ التسعين سمى اسير الله فى ارضه " .
ميزان الاعتدال (٢ : ١٠٤) .

(٢) ابو طوالة الانصارى المدنى قاضى المدينة ثقة من الخامسة مات سنة ١٣٤ . تقريب (١ : ٤٢٩) ، الكاشف (٢ : ١٠٤) .

(٣) عبيد الله بن انس بن مالك الانصارى البصرى كذا فى الادب ، والصواب عبيد الله بن ابى بكر عن جده قاله الترمذى / بخ .
تقريب (١ : ٥٣١) .
اما الذهبى فلم يذكر الا عبيد الله بن ابى بكر بن انس عن جده الكاشف (٢ : ٢٢٤) وبهامشه قال احمد وابو داود والنسائى ثقة وذكره ابن حبان فى الثقات .

(٤) قال الحافظ فى الخصال المكفرة (ص ٢٦٤) من مجموعة الرسائل المنيرية " وقع لنا (يعنى حديث التعمير) من حديث عبد الله بن ابى بكر الصديق ومن حديث عثمان بن عفان ومن حديث شداد بن اوس ومن حديث ابى هريرة ومن حديث ابن عباس ومن حديث عبد الله بن عمر ومن حديث انس - رضى الله عنهم اجمعين " . وانظر مجمع الزوائد (١٠ : ٢٠٣ - ٢٠٦) فقد ساق عددا من الاحاديث فى هذا الباب .

(٥) زيد بن اسلم العدوى مولى عمر، ابو عبد الله او ابو اسامة المدنى ثقة عالم كان يرسل من الثالثة مات سنة ١٣٦ / ع .
تقريب (١ : ٢٧٢) ، الكاشف (١ : ٣٢٦) .

في كتاب الزهد[1] له عن الحاكم عن الاصم عن بكر بن سهل عن عبد الله بن محمد بن رمح[2] عن عبد الله بن وهب عن حفص بن ميسرة عنه به .

وليس في اسناده من ينظر في امره الا بكر بن سهل[3] ؛ فقد ضعفه النسائي وقواه غيره . ولم يتهمه / احد بالكذب . وقد رويناه ١٠٧ ب
من وجه آخر عن حفص بن ميسرة .

وفي الجملة فالحكم على هذا الحديث بالوضع مردود وقد جمعت طرقه باسانيدها وعللها في الجزء[4] الذي جمعته فيما ورد في غفران ما تقدم وما تأخر من الذنوب - غفر الله ذنوبنا كلها بمنه وكرمه .

٤- ومنها : حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - في سد الابواب الا باب علي - رضي الله تعالى عنه - وهو في المسند من رواية الامام احمد ، عن وكيع ، عن هشام بن سعد ، عن عمرو بن اسيد[5] عن ابن عمر

---

(١)

(٢) عبد الله بن محمد بن رمح بن المهاجر التجيبي المصري صدوق من الحادية عشرة مات قبل ابيه / ق .
تقريب (١ : ٤٤٦) ، الكاشف (٢ : ١٢٥) وقال : مات سنة ٢٢٥ .

(٣) بكر بن سهل الدمياطي ابو محمد مولى بني هاشم عن عبد الله ابن يوسف وكاتب الليث وطائفة وعنه الطحاوي والاصم والطبراني وخلق حمل الناس عنه وهو مقارب الحال قال النسائي ضعيف توفي سنة ٢٨٩ .
ميزان الاعتدال (١ : ٣٤٥) .

(٤) انظره في المجلد الاول من مجموعة الرسائل المنيرية (ص ٢٦٤ - ٢٦٦) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠ : ٢٠٥) بعد ان ساق حديث انس من طرق " رواه البزار باسنادين رجال احدهما ثقات " . وانظر القول المسدد (ص ٢٩ - ٣٢) .

(٥) عمرو بن ابي سفيان بن اسيد - بفتح اوله - ابن جارية بالجيم الثقفي المدني حليف بني زهرة وقد ينسب الى جده ويقال عمر ثقة من الثالثة / خ م د س .
تقريب (٢ : ٧١) ، تهذيب التهذيب (٨ : ٤١) .
وذكر فيه اختلافا في تسميته ثم قال ووقع لاحمد من طريق ابراهيم =

رضى الله عنهما - قال :

" كنا نقول فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم - رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الناس ثم ابوبكر ثم عمر - رضى الله تعالى عنهما - ولقد اوتى ابن ابى طالب - رضى الله تعالى عنه - ثلاث خصال / لان يكون لى واحدة منهن[1] احب الى من حمر النعم .

زوجه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم ابنته / .

وولدت له وسد الابواب الا بابه فى المسجد واعطاه الراية يوم خيبر[2] .

ورواته ثقات الا ان هشام بن سعد[3] قد ضعف من قبل حفظه واخرج له مسلم فحديثه فى رتبة الحسن لا سيما مع ماله من الشواهد وقد تبين انه من رواية احمد لا من رواية ابنه[4] .

وله شاهد من حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - ايضا اورده النسائى فى الخصائص[5] بسند صحيح عن ابى اسحاق عن العلاء بن عرار قال : قلت لعبد الله بن عمر - رضى الله عنهما اخبرنى عن على وعثمان - رضى الله تعالى عنهما - فقال :

= (ولعله هشام) ابن سعد عن عمر بن اسيد هذا وفى كل النسخ (عمر بن راشد) وهو خطأ والتصحيح من مسند احمد والتقريب والتهذيب .

(١) من (ر/أ) وفى سائر النسخ منهم وهو خطأ .

(٢) حم ٢ : ٢٦ ومسند ابى يعلى (٢ : ل ٢٦٢) مصورة فى مكتب الصديق بمنى .

(٣) هشام بن سعد المدنى ابو عباد او ابو سعد صدوق له اوهام ورمى بالتشيع من كبار السابعة مات سنة ١٦٠ او قبلها خت م ٤ . تقريب (٢ : ٣١٨) ، الكاشف (٣ : ٢٣٢) .

(٤) وقد دافع الحافظ عن هذا الحديث فى القول المسدد (ص ١٩-٢٦) .

(٥) (ص ٢٨) بالاسناد المذكور بلفظ " اما على فهذا بيته وباسناد آخر فيه مجهول ولكن انظر الى بيته من بيوت رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس فيه سد الابواب . وحديثه فى سد الابواب فى مسند ابى يعلى (٥ : ق ٤١٥) مصورة بالجامعة الاسلامية .

اما علي - رضي الله عنه - فلا تسأل عنه احدا وانظر الى منزلته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانه سد ابوابنا في المسجد واقر بابه .

والعلاء[1] وثقه ابن معين .

ورواه ابن ابي عاصم[2] من[3] طريق عبيدالله بن عمرو[4] عن زيد بن ابي انيسة[5] عن ابي اسحاق سألت ابن عمر - رضي الله عنهما - فذكره .

واما حديث سعد بن مالك في ذلك فهو من رواية احمد[6] ايضا

(١) العلاء بن عرار - بمهملات - الخارقي - بمعجمة وراء مكسورة ثم فاء الكوفي ثقة من الرابعة / ص .
تقريب (٢ : ٩٣) ، تهذيب التهذيب (٨ : ١٨٩) .

(٢) في السنة (٢ : ل ١٣٠) مصورة في الجامعة الاسلامية عن نسخة في مكتبة المدينة المنورة وابن ابي عاصم هو : الحافظ الكبير الامام ابو بكر احمد بن عمرو النبيل ابي عاصم الشيباني الزاهد قاضي اصبهان له الرحلة الواسعة والتصانيف النافعة مات سنة ٢٨٧ . تذكرة الحفاظ (٢ : ٦٤٠) ، البداية والنهاية (١١ : ٨٤) ، الاعلام (١ : ١٨١) .

(٣) في جميع النسخ و بدل من وقد صوب كل من ناسخ (ر) و(هـ) فجعلا كلمة من فوق الواو وهو الصواب .

(٤) عبيدالله بن عمرو بن ابي الوليد الرقي ابو وهب الاسدي ثقة فقيه ربما وهم من الثالثة (كذا) والصواب الثامنة مات سنة ١٨٠ .
تقريب (١ : ٥٣٧) ، الكاشف (٢ : ٢٣٢) .

(٥) زيد بن ابي انيسة الجزري ابو اسامة اصله من الكوفة ثم سكن الرها ثقة له افراد من السادسة مات سنة ١٢٤ .
تقريب (١ : ٢٧٢) ، الكاشف (٢ : ٣٣٦) .

(٦) في المسند (١ : ١٧٥) قال : ثنا حجاج . ثنا فطر عن عبدالله بن شريك عن عبدالله بن الرقيم الكناني قال : خرجنا الى المدينة فلقينا سعد بن مالك بها فقال : امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسد الابواب الشارعة في المسجد وترك باب علي رضي الله عنه . وفي هذا الاسناد فطر بن خليفة وهو شيعي غال . انظر ميزان الاعتدال (٣ : ٣٦٣ - ٣٦٤) ، وقال الحافظ في التقريب صدوق رمي بالتشيع .
وفيه عبدالله بن شريك العامري الكوفي صدوق يتشيع وافرط الجوزجاني فكذبه من الثالثة / س . تقريب (١ : ٤٢٢) . =

لا من رواية ابنه واسناده حسن - ايضا - .

واما ادعاء ابن الجوزى : انهما من وضع الرافضة[1] فكلامه في / ذلك دعوى عرية عن البرهان . ١٠٨ ى

وقد اخرج النسائى فى خصائص على[2] - رضى الله عنه - حديث سعد - رضى الله عنه - واخرج فيه ايضا - حديث زيد بن ارقم - رضى الله عنه باسناد صحيح[3] .

= وقال ابن حبان : كان (يعنى عبدالله بن شريك) غاليا في التشيع يروى عن الاثبات مالا يشبه حديث الثقات ... وكان مع ذلك مختاريا . كتاب المجروحين (٢ : ٢٦) .
وفيه عبدالله بن الرقيم الكنانى مجهول من الثالثة . تقريب (١ : ٤١٥) وميزان الاعتدال (٢ : ٤٢٢) . فكيف بعد هذا يقول الحافظ واسناده حسن ثم اليس هذا مما يروى المبتدع مايوافق بدعته ؟

(١) قال ابن الجوزى فى كتاب الموضوعات (١ : ٣٦٦) بعد ان ساق حديث سعد وابن عمر وابن عباس وغيرهما وبعد ان بين عللها والمطاعن التى فيها :
" فهذه الاحاديث كلها من وضع الرافضة قابلوا بها الحديث المتفق على صحته فى سدوا الابواب الا باب ابى بكر" . وما اقرب قول ابن الجوزى الى الحق .

(٢) (ص ١٣) .

(٣) الخصائص (ص ١٣) .
وحديث زيد بن ارقم هذا اورده ابن الجوزى فى الموضوعات باسناده الى النسائى .
قال : انبأنا محمد بن جعفر قال : حدثنا عوف عن ميمون ابى عبدالله عن زيد بن ارقم قال : كان لنفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ابواب شارعة الى المسجد . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سدوا هذه الابواب الا باب على فتكلم الناس فى ذلك فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد الله واثنى عليه ثم قال : اما بعد فانى امرت بسد هذه الابواب غير باب على فقال فيه قائلكم والله ماسددت ولا فتحت ولكن امرت بشئ فاتبعته . الموضوعات (١ : ٣٦٥) ثم قال فى (ص ٣٦٦) :
"واما حديث زيد بن ارقم ففيه ميمون مولى عبدالرحمن بن سمرة قال يحيى بن سعيد هو لا شئ" .
وقال الحافظ ميمون ابوعبدالله البصرى مولى ابن سمرة ضعيف من الرابعة/ت س ق . تقريب (٢ : ٢٩٢) . وقال الذهبى كان =

قلت : واخرج - ايضا - من حديث ابن عباس - رضى الله عنهما قال : وسد ابواب المسجد غير باب على - رضى الله عنه - قال : فيدخل المسجد جنبا وهو طريقه ليس له طريق غيره فى حديث طويل وقد اخرج احمد فى مسنده ايضا هذين الحديثين [١] .

وكذا اخرجهما الترمذى [٢] لكنه قال فى حديث ابن عباس - رضى الله عنهما بعد ان اخرجه عن محمد بن حميد [٣] عن ابراهيم بن المختار [٤] عن شعبة عن ابى بلج عن عمرو بن ميمون عنه - غريب لا نعرفه

= يحيى القطان لا يحدث عن ميمون وقال احمد احاديثه مناكير وقال ابن معين لا شئ وزعم شعبة فيما نقل عنه انه كان فسلا ثم ساق الذهبى هذا الحديث من طريقه . ميزان الاعتدال (٤ : ٢٣٥) .

(١) اما حديث ابن عباس فقد اخرجه احمد فى المسند (١ : ٣٣١) وهو حديث طويل وفيه وقال : سدوا ابواب المسجد غير باب على فقال فيدخل المسجد جنبا وهو طريقه ليس له طريق غيره وفى اسناده ابو بلج يحيى بن سليم وبه اعل ابن الجوزى هذا الحديث وقال قال احمد روى ابو بلج حديثا منكرا " سدوا الابواب " وقال ابن حبان : كان ابو بلج يخطئ . وذكر الذهبى فى الميزان اقوال المجرحين والمعدلين (٤ : ٣٨٤) ثم قال ومن مناكيره ... عن ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم امر بسد الابواب الا باب على - رضى الله عنه " ومن بلاياه ... عن عبد الله بن عمرو ليأتين على جهنم زمان تخفق ابوابها ليس فيها احد . وهو فى الخصائص (ص ١٣ - ١٤) مختصر واما حديث زيد بن ارقم ففى المسند (٤ : ٣٦٩) وفيه ميمون ضعيف وتقدم الكلام عليه كما ترى .

(٢) اما حديث ابن عباس ففى الترمذى ٥٠ - كتاب المناقب ٢٠ - مناقب على رضى الله عنه حديث ٣٧٣٢ ثم تعقبه بما نقله عنه الحافظ وانظر تحفة الاشراف (٥ : ١٩٠) حديث ٦٣١٤ . واما حديث زيد بن ارقم فما هو فى الترمذى وقد رجعت بعد مراجعة الترمذى الى تحفة الاشراف فى مسند زيد بن ارقم فلم اجده .

(٣) محمد بن حميد الرازى حافظ ضعيف وكان ابن معين حسن الرأى فيه من العاشرة مات سنة ٢٣٠ . الكاشف (٣ : ٣٥) وقال وثقه جماعة والاولى تركه . التقريب (٢ : ١٥٦) / د ت ق .

(٤) ابراهيم بن المختار التميمى ابو اسماعيل الرازى صدوق ضعيف الحفظ من الثامنة يقال مات سنة ١٨٢ / بخ ت ق .

عن شعبة الا من هذا الوجه .

وتعقبه الحافظ ايضا فى المختارة - بأن الحاكم[١] والطبرانى رواه من طريق مسكين بن بكير عن شعبة وهى أصح[٢] من طريق الترمذى ورواية احمد هى من طريق ابى عوانة عن ابى بلج .

وابو بلج[٣] وثقه يحيى بن معين وابو حاتم .

وقال البخارى فيه نظر . انتهى

والحديث الذى اشار اليه من رواية الحاكم رويناه - ايضا - فى المجلس الرابع من امالى ابى جعفر محمد بن عمرو بن البختري[٤] .

قال : ثنا ابو الاصبغ القرقسانى[٥] . ثنا ابو جعفر

---

(١) الموجود فى المستدرك للحاكم انما هو حديث زيد بن ارقم من طريق عبد الله بن احمد بن حنبل عن ابيه ثنا محمد بن جعفر ثنا عوف عن ميمون ابى عبد الله عن زيد بن ارقم كما هو فى المسند ولم اجد فيه حديث ابن عباس لا من طريق مسكين ولا من طريق غيره .

(٢) ولو كانت اصح فى شعبة فان مدارها على ابى بلج وحديثه منكر اعنى هذا الحديث .

(٣) فى (ى) ابو بلخ بالخاء المعجمة وهو خطأ والصواب انه بالجيم كما فى باقى النسخ وتقريب التهذيب(٢ : ٤٠٢) .

(٤) محمد بن عمرو بن البختري - بالباء الموحدة والخاء المعجمة والمثناة من فوق - ابن مدرك ابو جعفر الرزاز سمع من العباس بن محمد الدورى وطبقته وعنه ابو حفص بن شاهين وجماعة من طبقته وكان ثقة ثبتا . مات سنة ٣٣٩ . تاريخ بغداد للخطيب (٣ : ١٣٢) .

(٥) هو : محمد بن عبد ال[illegible] ابو [illegible] الا[illegible] القرقسانى حدث عن ابى جعفر النفيلى واقرانه وروى عنه ابن صاعد واسماعيل الصفار وطبقتهما وكان ثقة حسن الحديث وتوفى سنة ٢٨٧ . تاريخ بغداد للخطيب(٢ : ٣١٦) وفى اللباب لابن الاثير القرقسانى - بفتح القافين بينهما راء ساكنة وبعدها سين مهملة مفتوحة وبعد الالف نون وهى مدينة على الفرات والخابور بالقرب من الرقة وهى قرقيسيا . انتهى
لكن جاء فى كل النسخ الفرفسانى بفاءين وهو خطأ .

النفيلي[1] ، ثنا مسكين[2] بن بكير : ثنا شعبة به .

ويشهد له حديث ابي سعيد - رضي الله عنه - ان النبي صلى الله عليه وسلم قال - لعلي - : لا يحل لاحد ان يطرق هذا المسجد جنبا غيري وغيرك . رواه الترمذي[3] .

٥٩/أ وذلك / ان بيت علي - رضي الله عنه - كان مع بيوت النبي صلى الله عليه وسلم - ، فكان يحتاج الى استطراق المسجد وشاهد ذلك ما اخرجه اسماعيل القاضي في احكام القرآن[4] قال :

---

(١) الحافظ الثبت المسند الامام العلامة عبد الله بن محمد بن علي ابن نفيل القضاعي الحراني اخذ عن مالك وزهير بن معاوية وعفير بن معدان وخلقا نحوهم وعنه ابن معين واحمد والذهلي وخلق آخرون مات سنة ٢٣٤ . تذكرة الحفاظ (٢ : ٤٤٠) ، التقريب (١ : ٤٤٨) وقال من كبار العاشرة / خ ع .

(٢) مسكين بن بكير الحراني ابوعبد الرحمن الحذاء صدوق يخطىء وكان صاحب حديث من التاسعة مات سنة ١٩٨ / خ م د س . تقريب (٢ : ٢٤٤) ، الكاشف (٣ : ١٣٨) .

(٣) ٥٠ - كتاب المناقب ٢١ - باب حديث ٣٧٢٧ قال الترمذي بعده : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه وسمع مني محمد بن اسماعيل هذا الحديث فاستغربه وفي اسناده سالم بن ابي حفصة ابو يونس الكوفي قال الحافظ : " صدوق في الحديث الا انه شيعي غال من الرابعة / بخ ت . تقريب (١ : ٢٧٩) . وقال الذهبي شيعي لا يحتج به . الكاشف (١ : ٣٤٣) . وفيه عطية بن سعد بن جنادة العوفي الكوفي صدوق يخطىء كثيرا كان شيعيا مدلسا من الثالثة مات سنة ١١١ / بخ د ت ق . تقريب (٢ : ٢٤) .
وقال ابن الجوزي في الموضوعات : " اما عطية فاجتمعوا على تضعيفه " . وقال ابن حبان كان يجالس الكلبي فيقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيروي ذلك عنه ويكنيه ابا سعيد فيظن انه اراد الخدري لا يحل كتب حديثه الا على التعجب .
الموضوعات (١ : ٣٦٨) ، كتاب المجروحين لابن حبان (٢ : ١٧٦) والمبتدع اذا روى مايقوى بدعته لا تقبل روايته وقد رجح ذلك الحافظ . نزهة النظر (ص ٥١) .

(٤) هو شيخ الاسلام الامام ابو اسحاق : اسماعيل بن اسحاق بن اسماعيل بن محمد بن حماد بن زيد الازدي مولاهم البصري ثم البغدادي المالكي الحافظ صاحب التصانيف وشيخ =

ثنا ابراهيم بن حمزة : ثنا سفيان بن حمزة عن كثير بن زيد عن المطلب ان النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكن اذن لاحد ان يمر في المسجد ولا يجلس فيه وهو جنب الا على بن ابي طالب - رضي الله عنه ، لان بيته كان في المسجد وهذا / مرسل قوي . ١٠٩ى

واذا تقرر ذلك ، فهذا هو السبب في استثنائه ، ودعوى كون هذا المتن يعارض حديث ابي سعيد : " لا يبقين في / المسجد خوخة الا سدت الا خوخة ابي بكر " المخرج في الصحيحين(٢) ممنوعة . ١٢٩ب

وبيانه ان الجمع ممكن ، لان احدهما فيما يتعلق بالابواب ، وقد بينا سببه والاخر فيما يتعلق بالخوخ(٣) ، ولا سبب له الا الاختصاص المحض .

فلا تعارض ولا وضع .

ولو فتح الناس هذا الباب لرد الاحاديث لادعى في (كثير من)(٤)

= مالكية العراق وعالمهم من مؤلفاته " كتاب احكام القرآن " لم يسبق الى مثله . اخذ عن على بن المديني وغيره . مات سنة ٢٨٢ . تذكرة الحفاظ (٢ : ٦٢٥) ، الاعلام (١ : ٣٠٥) .

(١) ابراهيم بن حمزة الزبيري المدني ابو اسحاق صدوق من العاشرة مات سنة ٢٣٢ / خ د س . تقريب (١ : ٣٤) ، الكاشف (١ : ٧٩) .

(٢) في خ ٨ - كتاب الصلاة . ٨ - باب الخوخة والممر في المسجد حديث ٤٦٧ حديث ابن عباس وحديث ٤٦٦ حديث ابي سعيد ١٣ - كتاب مناقب الانصار ٤٥ - باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الى المدينة حديث ٣٩٠٤ ، م ٤٤ - كتاب فضائل الصحابة حديث ٢ ، حم ١ : ٢٧٠ ، ت ٥٠ - كتاب المناقب ١٥ - باب حديث ٣٦٦٠ .

(٣) الخوخ : جمع خوخة - بخائين معجمتين مفتوحتين بينهما واو - وهي باب صغير كالنافذة الكبيرة وتكون بين بيتين ينصب عليها باب . النهاية لابن الاثير .

(٤) الزيادة من (ى) . وهي ساقطة في باقي النسخ .

احاديث الصحيحين البطلان،(١) ولكن يأبى الله تعالى ذلك والمؤمنون .

٥ – ومنها حديث بريدة بن الحصيب " في فضل مرو(٢) .

وهو حديث تفرد به حفيده سهل بن عبد الله بن بريدة(٣) .

---

(١) ان نقد هذه الاحاديث ليس قائما على دعوى التعارض فحسب بل هو قائم على مطاعن وقوادح في الرواة الذين جاءت هذه الاحاديث عن طريقهم ومدارها عليهم فهم رواة قد انهكهم التشيع الغالي ، ففضحهم وكشف عوراتهم لا يضر بأحاديث الصحيحين لا من قريب ولا من بعيد وهذا العمل انما هو من باب النصيحة في الدين والقيام بالواجب وعلى رضى الله عنه قد ثبت له من الفضائل والمناقب ما يغنيه عن مثل هذه الاحاديث الواهية الهزيلة . ثم ان هذا الجمع الذي رآه الحافظ غير سليم لان هذه الاحاديث التي دار الكلام حولها انما هي في اثبات خصوصية لعلي – رضى الله عنه – انظر الحديث المنسوب الى ابن عمر رضى الله عنه حيث يقول : " ولقد اوتي ابن ابي طالب ثلاث خصال لان يكون لي واحدة منهن احب الي من حمر النعم ... " واحداهن سد الابواب الا بابه . الا ترى الخصوصية فيها واضحة وقد خرجت في الخصائص والمناقب .

(٢) الحديث في حم ٥ : ٣٥٧ قال الامام احمد – رحمه الله – ثنا الحسن بن يحيى من اهل مرو ثنا اوس بن عبد الله بن بريدة قال اخبرني اخي سهل بن عبد الله بن بريدة عن ابيه عن جده بريدة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ستكون بعدي بعوث كثيرة فكونوا في بعث خراسان ثم انزلوا مدينة مرو فانه بناها ذو القرنين ودعا لها بالبركة ولا يضر اهلها سوء" . وانظر القول المسدد (ص ٣٨) .
فيه اوس بن عبد الله بن بريدة قال البخاري : فيه نظر . وقال الدارقطني : متروك .
ميزان الاعتدال (١ : ٢٧٨) . ثم ساق الذهبي هذا الحديث بعد ترجمته .

(٣) سهل بن عبد الله بن بريدة المروزي روى عنه اخوه اوس فذكر خبرا منكرا قلت بل باطلا عن اخيه عن ابيه عبد الله عن ابيه مرفوعا " ستبعث بعدي بعوث ... الحديث . ميزان الاعتدال (٢ : ٢٤١) وقال الحافظ في تعجيل المنفعة في ترجمة سهل " ..عن ابيه عن جده وعنه اخوه بخبر منكر في فضل مرو قال ابن حبان : منكر الحديث ويروى عن ابيه ما لا اصل له لا نحب ان يشتغل بحديثه قلت : وقال الحاكم : " روى عن ابيه احاديث موضوعة في فضل مرو " . تعجيل المنفعة (ص ١١٤–١١٥) .

وتكلم الناس فيه بسببه ، ولا يتبين فيه صحة الحكم بالوضع . ثم انه ليس من احاديث الاحكام ، فيطلب المبالغة في التنقيب عنه .

٦ — وكذا حديث انس - رضى الله عنه " في فضل عسقلان "[1] مشتمل على ترغيب في المرابطة وليس فيه ولا (في)[2] الذى قبله مايحيله الشرع ولا العقل .

ومابقى من الجزء كله سوى حديث عائشة في قصة عبد الرحمن ابن عوف[3] - رضى الله تعالى عنه - والجواب عنه ممكن ، لكن كفانا المؤنة

---

(١) الحديث في حم ٣ : ٢٢٥ من طريق ابى عقال عن انس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " عسقلان احد العروسين يبعث منها يوم القيامة سبعون الفا لا حساب عليهم ... " الحديث قال ابن الجوزى في الموضوعات " اما حديث انس فجميع طرقه تدور على ابى عقال واسمه هلال بن يزيد بن يسار قال ابن حبان يروى عن انس اشياء موضوعة ماحدث بها قط لا يجوز الاحتجاج به بحال " . كتاب المجروحين (٣ : ٨٦) وقال الحافظ في التقريب (٢ : ٣٢٣) " متروك " وقد دافع عنه الحافظ في القول المسدد (ص ٣٦ - ٣٧) .

(٢) الزيادة من (ى) .

(٣) الحديث في حم ٦ : ١١٥ قال الامام احمد : ثنا عبد الصمد بن حسان قال : انا عمارة عن ثابت عن انس قال : بينما عائشة في بيتها اذ سمعت صوتا في المدينة ، فقالت : ماهذا ؟ قالوا عير لعبد الرحمن بن عوف قدمت من الشام تحمل من كل شئ قال فكانت سبعمائة بعير قال : فارتجت المدينة من الصوت فقالت عائشة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : قد رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوا فبلغ ذلك عبد الرحمن بن عوف فقال : ان استطعت لادخلنها قائما فجعلها باقتابها واحمالها في سبيل الله عز وجل . ولم اجد الكلام والتعليل الذى قاله الحافظ ولعله يوجد في بعض نسخ المسند دون بعض . وفي اسناده عبد الصمد بن حسان . قال ابو حاتم صالح الحديث صدوق . وقال ابن سعد ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وذكره الذهبى في الميزان وقال صدوق ان شاء الله . تعجيل المنفعة (ص ١٧٣) ، ميزان الاعتدال (٢ : ٦٢٠) . وعمارة بن زاذان الصيدلانى ابو سلمة البصرى صدوق كثير الخطأ من السابعة / بخ د ت ق . تقريب (٢ : ٤٩) . =

شهادة احمد بكونه كذبا فقد ابان علته ،فلا حرج عليه فى ايراده مع بيان علته ولعله مما امر بالضرب عليه ، لان هذه عادته فى الاحاديث التى تكون شديدة النكارة يأمر بالضرب عليها من المسند وغيره .

او يكون مما غفل عنه وذهل ،لان الانسان محل السهو والنسيان والكمال لله تعالى .

واذا انتهى القول الى هذا المقام ينبغى ان ينشد هذا

الامام / شخص الانام الى كمالك فاستعذ من شر اعينهم بعيب واحد هـ٦٤/ب

وقد روينا عن العلامة تقى الدين ابن تيمية قال :

ليس فى " المسند " عن الكذابين المتعمدين شئ ،بل / ليس ى٨٩/أ

فيه من الدعاة الى البدع شئ ،فان اريد بالموضوع ،مايتعمد صاحبه الكذب ،فاحمد لا يعتمد رواية هؤلاء فى " مسنده " ومتى وقع منه شئ فيه ذهولا امر بالضرب عليه حال القراءة .

وان اريد بالموضوع مايستدل (١) على بطلانه / بدليل منفصل ر٦٠/أ

فيجوز - والله اعلم -. (٢)

قلت : ومما حررنا من الكلام على الاحاديث المتقدمة يؤيد صحة هذا التفصيل - ولله الحمد -.

وقد تحرر من مجموع (ماذكر) (٣) ان المسند مشتمل على انواع

= واذا احمد قد استنكر وشهد بانه كذب مع انه ليس فى اسناده كذاب ولا متهم بالكذب فاحاديث " سد الابواب" المتعلقة بالامام على رضى الله عنه اولى بهذا الحكم واولى بأن يأمر بالضرب عليها واحسن الاعذار فى نظرى القول بان احمد رحمه الله اخترمته المنية قبل ان يهذب المسند . وانظر المصعد لشمس الدين ابن الجزرى (ص ٣١) من الجزء الاول تحقيق احمد شاكر .

(١) كلمة يستدل من (ى) وفى باقى النسخ يدل وهو خطأ لا يستقيم معه الكلام .

(٢) انظر التوسل والوسيلة لابن تيمة (ص ٨١) ،والمصعد لمسند احمد لابن الجزرى (ص٣٤ - ٣٥) تحقيق احمد شاكر مقدمة الجزء الاول .

(٣) الزيادة من (ى) ومن هامش (ر/أ) .

الحديث لكنه مع مزيد انتقاء وتحرير بالنسبة الى غيره من الكتب التى لم يلتزم الصحة فى جميعها - والله اعلم - .

(٤٠) قوله (ص)[1] :

" السابع : قولهم[2] : هذا حديث صحيح الاسناد دون قولهم حديث صحيح ، لانه قد يقال : صحيح الاسناد ولا يصح (اى)[3] المتن لكونه اى الاسناد شاذا او معللا ... قال : غير ان المصنف المعتمد منهم اذا اقتصر على ذلك ولم يقدح فيه ، فالظاهر منه الحكم له بانه صحيح ، لان عدم العلة والقادح هو الاصل " .

قلت : لا نسلم ان عدم العلة هو الاصل ، اذ لو كان هو الاصل ما اشترط عدمه فى شرط الصحيح ، فاذا كان قولهم : صحيح الاسناد يحتمل ان يكون مع وجود العلة لم يتحقق عدم العلة ، فكيف يحكم له بالصحة ؟

وقوله : ان المصنف المعتمد اذا اقتصر ... الخ يوهم ان التفرقة التى فرقها اولا مختصة[4] بغير المعتمد وهو كلام ينبو[5] عنه السمع ، لان المعتمد هو قول المعتمد وغير المعتمد لا يعتمد .

هـ ١/٦٥ والذى يظهر لى ان الصواب التفرقة بين / من يفرق فى وصفه الحديث بالصحة بين التقييد والاطلاق وبين من لا يفرق .

فمن عرف من حاله بالاستقراء[6] التفرقة يحكم له بمقتضى ذلك

ى ١١٠ ويحمل اطلاقه على الاسناد والمتن معا / وتقييده على الاسناد فقط ومن عرف من حاله انه لا يصف الحديث دائما وغالبا الا بالتقييد فيحتمل ان يقال فى حقه ما قال المصنف آخرا - والله اعلم .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٥) .
(٢) فى النسخ جميعها " قوله " والتصويب من مقدمة ابن الصلاح .
(٣) الزيادة من (ى) و(ر/ب) .
(٤) فى (ى) " مختص " وهو خطأ .
(٥) كلمة ينبو سقطت من (ب) .
(٦) فى (هـ) الاستقراء بدون باء الجر .

(٤١) قوله (ص) :

" الثامن في قول الترمذي وغيره"(١) عني بالغير البخاري فقد وقع ذلك في كلامه .

(٢٧) قوله (ع) :

" ورد ابن دقيق العيد الجواب الثاني " .

(يعني قوله انه غير مستنكر ان بعض من قال ذلك اراد معناه اللغوي) بانه يلزم عليه أن يطلق على الحديث الموضوع اذا كان حسن اللفظ - بانه حسن . وذلك لا يقوله احد من المحدثين اذا جروا على اصطلاحهم . . .(٢) الى آخر الفصل .

قلت : وهذا الالزام(٣) عجيب، لان ابن الصلاح انما فرض المسألة حيث يقول القائل حسن صحيح فحكمه عليه بالصحة يمتنع معه ان يكون موضوعا .

واما قول الشيخ بعد ذلك : " ان بعض المحدثين اطلق الحسن واراد به معناه اللغوي دون الاصطلاحي " ثم اورد الحديث
ر ٦٠/ب الذي ذكره / ابن عبد البر . . . الى آخر كلامه(٤) عليه وهو عجيب، فان
ب ١٣٢ ابن دقيق العيد قد / قيد كلامه بقوله اذا جروا على اصطلاحهم وهنا

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٥) قال : الثامن في قول الترمذي وغيره حسن صحيح اشكال . . .

(٢) التقييد والايضاح (ص ٦٠) ومابين القوسين نقله الحافظ من كلام ابن الصلاح توضيحا للكلام .

(٣) انظر الاقتراح لابن دقيق العيد (ل ٤) .

(٤) التقييد والايضاح (ص ٦٠) واما الحديث فاورده ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١ : ٦٥) عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " تعلموا العلم فان تعليمه لله خشية وطلبه عبادة ومذاكرته تسبيح . . . الحديث قال بعده - وهو حديث حسن جدا ولكن ليس له اسناد قوي ورويناه من طرق شتى موقوفا .

لم يجر ابن عبدالبر فى ذلك الحكم على اصطلاح المحدثين باعترافه بعدم قوة اسناده فكيف يحسن التعقب[1] بذلك على ابن دقيق العيد .

واما قول ابن المواق[2] : ان الترمذى لم يخص الحسن بصفة تميزه عن الصحيح وما اعترض به ابو الفتح اليعمرى[3] من / انه اشترط فى الحسن ان يجىء من غير وجه ولم يشترط ذلك فى الصحيح . هـ٦٥/ب

قلت : وهو تعقب وارد (وزد)[4] واضح على زاعم التداخل بين النوعين وكأن ابن المواق فهم التداخل من قول الترمذى وان لا يكون راويه متهما بالكذب . وذلك ليس بلازم للتداخل فان الصحيح لا يشترط فيه ان لا يكون متهما بالكذب فقط بل بانضمام امر آخر وهو/ : ثبوت العدالة والضبط بخلاف قسم الحسن الذى عرف به الترمذى .

فبان التباين بينهما .

واما جواب الشيخ عماد الدين ابن كثير[5] وقول شيخنا انه تحكم

---

(١) وفى (هـ) و(ب) التعقيب .

(٢) هو الحافظ ابو عبدالله ابن المواق المغربى محدث حافظ اصولى من آثاره بغية النقاد فى اصول الحديث مات سنة ٨٩٧ . كذا فى معجم المؤلفين (٦ : ١٩٧) ، كشف الظنون (١ : ٢٥١) وقد وقع فيهما خطآن فى تاريخ وفاته وفى تسمية عبدالله . اما تاريخ وفاته فان العراقى ذكر انه سبق ابن دقيق العيد الى مناقشة تعريف الترمذى وان ابن سيد الناس المتوفى سنة ٧٣٤ قد تعقبه فى هذه المناقشة هذا وقد بحثت كثيرا لاعرف تاريخ وفاته فلم اجد واما اسمه فان العراقى كناه بابى عبدالله ولم يذكر اسمه .

(٣) هو العلامة الحافظ المحدث الاديب البارع فتح الدين ابوالفتح اليعمرى الاندلسى الاصل المصرى صاحب التصانيف منها : عيون الاثر فى السيرة وشرح قطعة من جامع الترمذى توفى سنة ٧٣٤ . تذكرة الحفاظ (٤ : ١٥٠٣) ، شذرات الذهب (٥ : ١٠٨) .

(٤) الزيادة من (هـ) و(ب) .

(٥) هو الامام المحدث البارع الحافظ عماد الدين اسماعيل بن عمر بن [illegible] بن كثير البصروى ثم الدمشقى الفقيه الشافعى اخذ عن ابن تيمية والمزنى وغيرهما . له مصنفات نافعة منها التفسير وجامع المسانيد فى الحديث والبداية والنهاية فى التاريخ والباعث الحثيث فى علوم الحديث مات سنة ٧٧٤ . شذرات الذهب (٦ : ٢٣١) ، الدرر الكامنة (١ : ٣٩٩) .

لا دليل عليه . فقد استدل هو عليه فيما وجدته بما حاصله : ان الجمع بين الحسن والصحة رتبة متوسطة .

فللقبول ثلاث مراتب :

الصحيح اعلاها ، والحسن ادناها .

والثالثة ما يتشرب من كل منهما ، فان كل ما كان فيه شبه من(١) شيئين ولم يتمحض لاحدهما اختص برتبة مفردة(٢) كقولهم للمز وهو : ما فيه حلاوة وحموضة : هذا حلو حامض .

قلت : لكن هذا يقتضي اثبات قسم ثالث ولا قايل به . ثم انه

١٣٣ب يلزم عليه ان لا يكون في / كتاب الترمذي حديث صحيح الا النادر لانه قل ما يعبر الا بقوله حسن صحيح .

واذا اردت تحقيق ذلك ، فانظر الى ما حكم به على الاحاديث المخرجة من الصحيحين كيف يقول فيها حسن صحيح غالبا .

واجاب بعض المتأخرين عن اصل الاشكال بانه باعتبار صدق الوصفين على الحديث بالنسبة الى احوال رواته عند ائمة الحديث ، فاذا كان فيهم من يكون حديثه صحيحا عند قوم وحسنا عند قوم يقال فيه ذلك .

هـ٦٦/أ ويتعقب هذا / بانه لو اراد ذلك لاتى بالواو التي للجمع فيقول : حسن وصحيح او اتى بأو التي هي للتخيير او التردد فقال

ر٦١/أ حسن او صحيح ، ثم ان الذي يتبادر الى / الفهم ان الترمذي انما يحكم على الحديث بالنسبة الى ما عنده لا بالنسبة الى غيره ، فهذا يقدح في هذا الجواب ويتوقف - ايضا - على اعتبار الاحاديث التي جمع الترمذي فيها بين الوصفين فان كان في بعضها ما لا اختلاف فيه عند جميعهم في صحته ، فيقدح في الجواب - ايضا - ، لكن لو سلم هذا الجواب من التعقب لكان اقرب الى المراد من غيره ، واني لأميل

---

(١) في كل النسخ شبهة ولعل الصواب ما اثبتناه .

(٢) انظر الباعث الحثيث (ص ٤٣ - ٤٤) فانه ذكر قريبا من هذا الكلام الذي قاله الحافظ ونقله عنه العراقي . وانظر التقييد والايضاح (ص ٦٢) .

اليه وارتضيه .(١)

والجواب عما يرد عليه ممكن - والله اعلم - .

وقيل : يجوز ان يكون مراده ان ذلك باعتبار وصفين مختلفين وهما الاسناد والحكم ، فيجوز ان يكون قوله : حسن اى باعتبار اسناده صحيح اى باعتبار حكمه(٢) ، لانه من قبيل المقبول ، وكل مقبول يجوز ان يطلق عليه اسم الصحة .

وهذا يمشى على قول من لا يفرد الحسن من الصحيح ، بل يسمى الكل صحيحا ، لكن يرد عليه ما اوردناه اولا من ان الترمذى اكثر من الحكم بذلك على الاحاديث الصحيحة الاسناد .

واختار بعض من ادركنا ان اللفظين عنده مترادفان ، ويكون اتيانه باللفظ الثانى بعد الاول على سبيل التأكيد . كما يقال : صحيح ثابت او جيد قوى او غير ذلك .

وهذا قد يقدح فيه القاعدة بأن الحمل على التأسيس خير من الحمل على التأكيد لان الاصل عدم التأكيد ، لكن قد يندفع القدح بوجود القرينة الدالة على ذلك .

وقد وجدنا فى عبارة غير واحد كالدارقطنى : هذا حديث صحيح ثابت .

هـ٦٦/ب وفى الجملة اقوى الاجوبة ما اجاب به ابن / دقيق العيد .(٣)

والله اعلم .

---

(١) كيف يميل اليه الحافظ ويرتضيه مع انه يرد عليه ما ذكر ومع انه يتوقف على اعتبار الاحاديث التى جمع الترمذى فيها بين الوصفين ... الخ كما يقول فهذه المبادرة الى ارتضاء هذا الرأى مع ما يرد عليه وقبل الاعتبار المذكور غريبة من الحافظ .

(٢) كلمة "حكمه" من (ى) وفى باقى النسخ "كونه" وهو خطأ يفسد الكلام . وقد نقل هذا الكلام الصنعانى فى توضيح الافكار (١ : ٢٤٢) .

(٣) يعنى قوله : "ان قصور الحسن عن الصحيح انما يجئ اذا اقتصر على الحسن اما اذا جمع بينهما فلا قصور حينئذ وبيان ذلك ان للرواة صفات تقتضى قبول رواياتهم ، وتلك الصفات متفاوتة كالتيقظ والحفظ والاتقان مثلا ، ومنها الصدق وعدم التهمة =

(٤٢) قوله (ص) :

" من اهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن "(١) .

هذا ينبغى ان يقيد به اطلاقه فى اول الكلام على نوع الصحيح وهو قوله : الحديث ينقسم عند اهله الى صحيح وحسن وضعيف (٢) .

(٤٣) قوله (ص) :

" وهو الظاهر من تصرف الحاكم واليه يومئ فى تسميته " كتاب الترمذى " بالجامع الصحيح " (٣) .

انما جعله يومئ اليه ، لان ذلك مقتضاه ، وذلك ان كتاب الترمذى مشتمل على الانواع الثلاثة ، لكن المقبول فيه وهو الصحيح والحسن اكثر من المردود فحكم للجميع بالصحة بمقتضى الغلبة .

ى ١١٣ فلو كان ممن يرى التفرقة بين / الصحيح والحسن لكان فى حكمه ذلك مخالفا للواقع ، لان الصحيح الذى فيه اقل من مجموع الحسن

ب ١٣٥ والضعيف / فلا يعتذر عنه بانه اراد الغالب ، فاقتضى توجيه كلامه

ر ٦١/ب ان يقال : انه لا يرى / التفرقة بين الصحيح والحسن ، ليصح ما ادعاه من التسمية .

وقد وجدت فى " المستدرك " له اثر حديث اخرجه قال : اخرجه ابو داود فى " كتاب السنن " الذى هو صحيح على شرطه .

= بالكذب . فوجود الدرجة الدنيا كالصدق مثلا ، لا ينافيه وجود ماهو اعلى منه كالحفظ والاتقان وكذلك اذا وجدت الدرجة العليا لم يناف ذلك وجود الدنيا مع الصدق ، فصح ان يقال : حسن باعتبار الصفة الدنيا صحيح باعتبار الصفة العليا . ويلزم على هذا ان يكون كل صحيح حسنا ويلتزمه ويؤيده ورود قول المتقدمين : هذا حديث حسن فى الاحاديث الصحيحة . محاسن الاصطلاح (ص ١١٤ - ١١٥) بهامش مقدمة ابن الصلاح والتقييد والايضاح (ص ٦١) .

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٦) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٦) ويعنى به اندراج الحسن فى انواع الصحيح .

وهذا - ايضا - محمول على انه اراد به عدم التفرقة بين الصحيح والحسن ولم يعتبر الضعيف[1] الذى فيه لقلته بالنسبة الى النوعين .

ومن هنا اجاب بعض المتأخرين عن الاشكال الماضى وهو قول الترمذى " حسن صحيح " . انه اراد حسن على طريقة من يفرق بين النوعين لقصور رتبة راويه عن درجة الصحة المصطلحة صحيح على طريقة من لا يفرق . ويرد عليه ماأوردناه فيما سبق[2] .

اكثر اهل الحديث لا يفرقون بين الحسن والصحيح هـ ٦٧/أ

واعلم ان اكثر اهل الحديث لا يفردون الحسن من الصحيح ، فمن ذلك مارويناه عن الحميدى شيخ البخارى قال :" الحديث / الذى ثبت عن النبى - صلى الله عليه وسلم - : (هو)[3] ان يكون متصلا غير مقطوع معروف الرجال"[4] .

وروينا عن محمد بن يحيى الذهلى قال :" ولا يجوز الاحتجاج الا بالحديث المتصل غير المنقطع الذى ليس فيه رجل مجهول ولا رجل مجروح"[5] .

فهذا التعريف يشمل الصحيح والحسن معا .

وكذا شرط ابن خزيمة[6] وابن حبان[7] فى صحيحهما لم يتعرضا فيه لمزيد امر آخر على ماذكره الذهلى .

---

(١) فى كل النسخ " المصنف" وفى هامش (ر/أ) " الضعيف" وهو الصواب .

(٢) يقصد ما اورده على ابن كثير فى (ص ٢٧١) من انه يلزم على قوله ان لا يكون فى كتاب الترمذى صحيح الا النادر .. الخ

(٣) الزيادة من (ى) .

(٤) انظر الكفاية (ص ٢٤) .

(٥) الكفاية للخطيب (ص ٢٠) وقال الذهلى ايضا " لا يكتب الخبر عن النبى صلى الله عليه وسلم حتى يرويه الثقة عن الثقة حتى يتناهى الخبر الى النبى - صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة ولا يكون فيهم رجل مجروح ولا رجل مجهول" . الكفاية (ص٢٠) .

(٦) انظر صحيح ابن خزيمة (١ : ٣) حيث قال : المختصر من المختصر من المسند الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم بنقل العدل عن العدل موصولا اليه صلى الله عليه وسلم من غير قطع فى اثناء الاسناد ولا جرح فى ناقلى الاخبار .

(٧) انظر الاحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١ : ١١٢) تحقيق احمد محمد شاكر وفيها شروط ابن حبان وقد ذكرها الحافظ فيما تقدم فى هذا الكتاب (ص) .

(٤٤) قوله (ص)[1] :

" اطلق الخطيب والسلفى[2] الصحة على كتاب النسائى " .

قلت : وقد اطلق عليه - ايضا - اسم الصحة ابو على النيسابورى[3] ./ ١٣٦ب

وابو احمد ابن عدى[4] وابو الحسن الدارقطنى وابن منده وعبد الغنى ابن سعيد وابو يعلى الخليلى وغيرهم .

واطلق الحاكم اسم الصحة عليه وعلى كتابى ابى داود والترمذى[5] كما سبق .

وقال ابو/ عبد الله ابن مندة : " الذين خرجوا الصحيح اربعة : ١٤٤ى

البخارى ومسلم وابو داود والنسائى " .

واشار الى مثل ذلك ابو على ابن السكن[6] .

وما حكاه ابن الصلاح[7] عن الباوردى ان النسائى يخرج احاديث من لم يجمع على تركه ، فانما اراد بذلك اجماعا خاصا .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٦) .

(٢) هو الحافظ العلامة شيخ الاسلام ابو طاهر عماد الدين احمد بن محمد بن ابراهيم الاصبهانى من آثاره ثلاثة معاجم : معجم لمشيخة اصبهان ومعجم لمشيخة بغداد ومعجم السفر . مات سنة ٥٧٦ .
تذكرة الحفاظ (٤ : ١٢٩٨) ، وفيات الاعيان (١ : ١٠٥) .

(٣) هو الامام محدث الاسلام الحسين بن على بن يزيد بن داود النيسابورى احد جهابذة الحديث حافظ متقن ورع مات سنة ٣٤٩ .
الاعلام (٢ : ٢٦٦) ، تذكرة الحفاظ (٣ : ٩٠٢) .

(٤) هو الامام الحافظ الكبير ابو احمد عبد الله بن عدى بن عبد الله ابن محمد الجرجانى ويعرف - ايضا - بابن القطان صاحب كتاب الكامل فى الجرح والتعديل كان احد الاعلام مات سنة ٣٦٥ .
تذكرة الحفاظ (٣ : ٩٤٢) ، طبقات الشافعية للسبكى (٣ : ٣١٥) .

(٥) انظر شرح ابن سيد الناس لجامع الترمذى (ل ٦) .

(٦) هو الحافظ الحجة ابو على سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادى نزيل مصر توفى سنة ٣٥٣ من آثاره كتابه الصحيح المنتقى . تذكرة الحفاظ (٣ : ٩٣٧) ، الاعلام (٣ : ١٥١) .

(٧) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٣) .

طبقات النقاد

وذلك ان كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط .

فمن الاولى : شعبة وسفيان الثورى وشعبة اشد منه .

ومن الثانية : يحيى القطان وعبدالرحمن بن مهدى ويحيى اشد من عبدالرحمن .

ومن الثالثة : يحيى بن معين واحمد . ويحيى اشد من احمد .

ومن الرابعة : ابو حاتم والبخارى . وابو حاتم اشد من البخارى .

وقال النسائى : لا يترك الرجل عندى حتى يجتمع الجميع على تركه .

ر ٦٢/أ هـ ٦٧/ب فاما اذا وثقه ابن مهدى وضعفه يحيى القطان / مثلا / فانه لا يترك لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله فى النقد .

واذا تقرر ذلك ظهر ان الذى يتبادر الى الذهن من ان مذهب النسائى فى الرجال مذهب متسع ليس كذلك فكم من رجل اخرج له ابو داود والترمذى تجنب النسائى اخراج حديثه .

كالرجال الذين ذكرنا قبل ان ابا داود يخرج احاديثهم (١) وامثال من ذكرنا . بل تجنب النسائى اخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين .

١٣٧ب وحكى ابو الفضل بن طاهر / قال : سألت سعد بن على الزنجانى (٢) عن رجل فوثقه فقلت له : ان النسائى لم يحتج به فقال : يابنى . ان لابى عبدالرحمن شرطا فى الرجال اشد من

---

(١) انظر (ص ٣٣٤) ٣٣٥)

(٢) هو الامام الثبت الحافظ القدوة ابو القاسم سعد بن على بن محمد بن على شيخ الحرم الشريف قال ابو الفضل بن طاهر مارأيت مثل الزنجانى . كان من رؤوس اهل السنة وائمة الاثر ممن يعادى الكلام واهله ويذم الاراء والاهواء . مات سنة ٤٧١ . تذكرة الحفاظ (٣ : ١١٧٤) ، طبقات الحفاظ للسيوطى (ص ٤٤٠) .

شرط البخاري ومسلم[1] .

وقال ابو بكر البرقاني الحافظ في جزء له معروف :

" هذه اسماء رجال تكلم فيهم النسائي ممن اخرج له الشيخان في صحيحهما سألت عنهم ابا الحسن الدارقطني فدون كلامه في ذلك وقال احمد بن محبوب الرملي : سمعت النسائي يقول :

لما عزمت على جمع السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء ، فوقعت الخيرة على تركهم

١١٥ ى فنزلت في جملة من الحديث كنت / اعلو فيها عنهم[2] .

وقال الحافظ ابو طالب : احمد بن نصر[3] شيخ الدارقطني .

" من يصبر على ما يصبر عليه النسائي ؟ كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث منها بشيء "[4] .

قلت : وكان عنده عاليا عن قتيبة[5] عنه ولم يحدث به لا في السنن ولا في غيرها .

وقال محمد بن معاوية الاحمر[6] الراوي عن النسائي ما معناه قال النسائي : كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول الا انه لم

هـ٦٨/أ يبين علته والمنتخب منه المسمى بالمجتبى صحيح / كله .

---

(١) شروط الائمة الستة لابن طاهر المقدسي (ص ١٨) .

(٢) شروط الائمة الستة لابن طاهر المقدسي (ص ١٨) .

(٣) هو الامام الحافظ الثبت احمد بن نصر بن طالب البغدادي سمع العباس بن محمد الدوري وطبقته وعنه الدارقطني مات سنة ٣٢٣ . تذكرة الحفاظ (٣ : ٨٣٢) .

(٤) شروط الائمة الستة (ص ١٨) .

(٥) قتيبة بن سعيد بن جميل - بفتح الجيم - ابن طريف الثقفي ابو رجاء البغلاني بفتح الموحدة وسكون المعجمة ثقة ثبت من العاشرة مات سنة ٢٤٠ /ع .
تقريب (٢ : ١٢٣) ، الكاشف (٢ : ٣٩٧) .

(٦) محمد بن معاوية بن عبد الرحمن من نسل هشام بن عبد الملك بن مروان ابو بكر المعروف بابن الاحمر محدث اندلسي وهو اول من ادخل سنن النسائي الى الاندلس وحدث به وانتشر عنه . مات سنة ٣٦٥ . الاعلام (٧ : ٣٢٥) .

وقال ابو الحسن المعافرى[1] : اذا نظرت الى مايخرجه اهل الحديث فما خرجه النسائى اقرب الى الصحة مما خرجه غيره .

وقال ابن رشد[2] : كتاب النسائى ابدع الكتب المصنفة فى السنن تصنيفا واحسنها ترصيفا[3] وكأن كتابه جامع بين طريقتى البخارى ومسلم مع حظ كبير من بيان العلل .

وفى الجملة فكتاب النسائى اقل الكتب بعد الصحيحين (حديثا)[4] ضعيفا ورجلا مجروحا ، ويقاربه كتاب ابى داود وكتاب الترمذى ويقابله فى الطرف الاخر كتاب ابن ماجة فانه تفرد فيه[5] باخراج احاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الاحاديث وبعض تلك الاحاديث لا تعرف الا من جهتهم مثل حبيب بن ابى حبيب كاتب مالك[6] والعلاء بن زيدل[7] وداود بن المحبر[8] وعبد الوهاب بن الضحاك[9] واسماعيل بن زياد

---

(١) من (هـ) وفى (ب) و(ر) المغافرى بالغين المعجمة .

(٢) هو محمد بن احمد بن رشد ابو الوليد قاضى الجماعة بقرطبة من اعيان المالكية له تآليف منها المقدمات الممهدات فى الاحكام الشرعية والبيان والتحصيل فقه مات سنة ٥٢٠ .
الاعلام (٦ : ٢١٠) .

(٣) فى (ب) توصيفا .

(٤) كلمة حديثا سقطت من (ر) .

(٥) كلمة فيه من (ى) وفى باقى النسخ به .

(٦) حبيب بن ابى حبيب المصرى ، كاتب مالك يكنى ابا محمد متروك ، كذبه ابو داود وجماعة مات سنة ٢١٨ /ق .
تقريب (١ : ١٤٩) ، الكاشف (١ : ٢٠٢) .

(٧) العلاء بن زيد ويقال : زيدل - بزيادة لام الثقفى ابو محمد البصرى متروك ورماه ابو الوليد بالكذب من الخامسة / تقريب : ٩٢) ، الكاشف (٢ : ٣٦٠) .

(٨) داود بن المحبر - بمهملة وموحدة مفتوحة - ابن قحذم - بفتح القاف وسكون المهملة وفتح المعجمة - الثقفى البكراوى ابو سليمان البصرى نزيل بغداد متروك واكثر كتاب العقل الذى صنفه موضوعات من التاسعة مات سنة ٢٠٦ .
تقريب (١ : ٢٣٤) ، الكاشف (١ : ٢٩١) ورمز له ب (ق) .

(٩) عبد الوهاب بن الضحاك بن ابان العرضى - بضم المهملة وسكون الراء بعدها معجمة ابو الحارث الحمصى نزيل سلمية متروك كذبه ابو حاتم من العاشرة مات سنة ٢٤٥ /ق . =

تقريب

السكوني[1] وعبد السلام بن ابي الجنوب[2] وغيرهم .

واما ماحكاه ابن طاهر عن ابي زرعة الرازي انه نظر فيه[3] فقال لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما فيه ضعف[4] .

فهي حكاية لا تصح لانقطاع اسنادها[5] ، وان كانت محفوظة فلعله اراد مافيه من الاحاديث الساقطة الى الغاية أوكان مارأى من الكتاب الا جزءا منه فيه هذا القدر .

وقد حكم ابو زرعة على احاديث كثيرة منه بكونها باطلة اوساقطة او منكرة ، وذلك محكي في / كتاب العلل لابن ابي حاتم وكان الحافظ ١١٦ى

صلاح الدين العلائي يقول : ينبغي ان يعد كتاب الدارمي سادسا للكتب الخمسة بدل كتاب ابن ماجه فانه قليل الرجال الضعفاء نادر الاحاديث المنكرة والشاذة وان كانت فيه احاديث مرسلة وموقوفة

فهو / مع ذلك اولى من كتاب ابن ماجه . هـ٦٨/ب

قلت : وبعض اهل العلم لا يعد السادس الا الموطأ . كما

= تقريب (١ : ٥٢٧) ، الكاشف (٢ : ٢٢٠) وقال : قال ابو داود : يضع الحديث . وكتاب المجروحين (٢ : ١٤٨) وقال كان يسرق الحديث ... لا يحل الاحتجاج به .

(١) اسماعيل بن زياد ، ويقال : ابن ابي زياد السكوني قاضي الموصل متروك كذبوه من الثامنة / ق .
تقريب (١ : ٦٩) ، الكاشف (١ : ١٢٣) وقال : واه .

(٢) عبد السلام بن ابي الجنوب ـ بفتح الجيم وتخفيف النون المضمومة وآخره موحدة المدني ضعيف لا يغتر بذكر ابن حبان له في الثقات فانه ذكره في الضعفاء من الثامنة/ق .
تقريب (١ : ٥٠٥) ، كتاب المجروحين لابن حبان (٢ : ١٥٠) ، وقال : يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الاثبات .

(٣) من و(ى) وباقي النسخ اليه .

(٤) شروط الائمة الستة لابن طاهر المقدسي (ص ١٦) وفيه " بضعة عشر او كلاما هذا معناه" .

(٥) في (هـ) سندها .

صنع رزين السرقسطي[1] وتبعه المجد ابن الاثير[2] فى جامع الاصول .

اول من اضاف ابن ماجه الى الاصول

وكذا غيره . وحكى ابن عساكر[3] ان اول من اضاف كتاب ابن ماجة الى الاصول ابو الفضل بن طاهر وهو كما قال ، فانه عمل اطرافه معها وصنف جزءاً آخر فى شروط الائمة الستة فعده معهم ، ثم عمل الحافظ عبد الغنى[4] كتاب الكمال فى اسماء الرجال الذى هذبه الحافظ ابو الحجاج المزى - فذكره فيهم .

وانما عدل ابن طاهرومن تبعه عن عد الموطأ الى عد ابن ماجه لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الاحاديث المرفوعة يسيرة جدا - بخلاف ابن ماجه ، فان زياداته اضعاف زيادات الموطأ فارادوا بضم كتاب ابن ماجه الى الخمسة تكثير الاحاديث المرفوعة والله اعلم .

ومن هنا يتبين ضعف طريقة من صنف فى الاحكام بحذف

---

(١) رزين بن معاوية بن عمار العبدرى السرقسطى الاندلسى ابو الحسن امام الحرمين نسبته الى سرقسطة من بلاد الاندلس له تصانيف منها تجريد الصحاح الستة مات سنة ٥٣٥ .
الاعلام (٣ : ٤٦) ، شذرات الذهب (٤ : ١٠٦) .

(٢) هو : المبارك بن محمد بن محمد بن محمد عبد الكريم الشيبانى الجزرى ابو السعادات مجد الدين المحدث اللغوى الاصولى له تصانيف منها جامع الاصول جمع فيه بين الكتب الستة والنهاية فى غريب الحديث مات سنة ٦٠٦ .
الاعلام (٦ : ١٥٢) ، وفيات الاعيان (٤ : ١٤١) .

(٣) هو الحافظ الكبير محدث الشام ابو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الدمشقى الشافعى صاحب التصانيف والتاريخ الكبير مات سنة ٥٧١ .
تذكرة الحفاظ (٤ : ١٣٢٨) ، طبقات الشافعية (٢ : ٢١٦) .

(٤) عبد الغنى بن عبد الواحد بن على بن سرور الحافظ الامام محدث الاسلام تقى الدين ابو محمد المقدسى الجماعيلى ثم الدمشقى الحنبلى صاحب التصانيف منها الكمال عشر مجلدات والصفات جزآن والمصباح فى ثمانين جزءاً توفى سنة ٦٠٠ .
تذكرة الحفاظ (٤ : ١٣٧٢) ، شذرات الذهب (٤ : ٣٤٥) .

الاسانيد من الكتب المذكورة، كأبي البركات ابن تيمية[١]، فانهم يخرجون الحديث منها ويعزونه اليها من غير بيان صحته او ضعفه .

واعجب من ذلك ان الحديث يكون في الترمذي وقد ذكر علته فيخرجونه منه مقتصرين على قولهم رواه الترمذي، معرضين عما ذكر من

ر ٦٣/أ علته . وقد تتبع ابو الحسن بن القطان[٢] الاحاديث التي / سكت عبد الحق[٣] في احكامه عن ذكر عللها بما فيه مقنع . وهو وان كان قد تعنت في كثير منه فهو مع ذلك جم الفائدة والله سبحانه الموفق .

ى ١١٧ (٢٨) قوله (ع) / :

"وانما قال السلفي : "والحكم بصحة اصولها ولا يلزم من كون الشئ له اصل صحيح ان يكون هو صحيحا"[٤] .

هـ ٦٩/أ قلت : / وحاصله توهيم ابن الصلاح في نقله لكلام السلفي وهو في ذلك تابع للعلامة مغلطاي وماتضمنه من الانكار ليس بجيد اذ العبارتان جميعا موجودتان في كلام السلفي، لكن مانقله مغلطاي وتبعه شيخنا سابق[٥] .

---

(١) هو شيخ الاسلام عبد السلام بن عبد الله بن ابي القاسم الخضر ابن محمد بن علي ابن تيمية الحراني الحنبلي امام حافظ مقرئ محدث اصولي مفسر من مؤلفاته المنتقى من احاديث الاحكام والاحكام الكبرى في عدة مجلدات مات سنة ٦٥٢ . شذرات الذهب (٥ : ٢٥٧)، الاعلام (٤ : ١٢٩) .

(٢) هو : الحافظ العلامة الناقد قاضي الجماعة ابو الحسن علي ابن محمد بن عبد الملك بن يحيى الحميري الكتامي الفاسي الشهير بابن القطان له مصنفات منها : بيان الوهم والايهام الذي وضعه على الاحكام الكبرى لعبد الحق . مات سنة ٦٢٨ . تذكرة الحفاظ (٤ : ١٤٠٧)، شذرات الذهب (٥ : ١٢٨) .

(٣) عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله ابو محمد الازدي الاشبيلي الحافظ احد الاعلام مؤلف الاحكام الكبرى والصغرى والجمع بين الصحيحين توفي سنة ٥٨١ .
شذرات الذهب (٤ : ٢٦٨)، الرسالة المستطرفة (ص ١٤٢) .

(٤) التقييد والايضاح (ص ٦٢) .

(٥) كلمة سابق سقطت من (ر/ب) .

ثم عاد السلفي وقال : مانقله ابن الصلاح عنه بزيادة ، ولفظه " واما السنن فكتاب له صدر في الافاق ولا نرى مثله على الاطلاق وهو احد الكتب الخمسة التي اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب والمخالفين[(١)] لهم كالمتخلفين عنهم بدار الحرب ان كل من رد ماصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتلقه بالقبول قد ضل وغوى ان كان صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى[(٢)] .

واذا تقرر هذا ينبغي حمل كلام السلفي على نحو ماحطنا عليه كلام الحاكم[(٣)] . وقد سبق الى نحو ذلك الشيخ محيي الدين فقال - اثر كلام السلفي : مراده بهذا ان معظم الكتب الثلاثة يحتج به اى صالح لان يحتج به لئلا يرد على اطلاق عبارته المنسوخ او المرجوح عند المعارضة - والله اعلم .

تنبيـــه .

السلفي بكسر السين نسبة الى جده وهو لقب له .

قال منصور بن سليم الحافظ[(٤)] كانت احدى شفتيه عريضة مفروقة فكان له ثلاث شفاه .

فقيل له بالفارسية سي ليه اى ثلاث شفات[(٥)] ، ثم عرب فقيل له :

---

(١) كذا في جميع النسخ ولعل الصواب والمخالفون .

(٢) انظر شرح ابن سيد الناس لجامع الترمذي (ل ٦) .

(٣) انظر و(ص) .

(٤) الامام الحافظ المفيد الرحال وجيه الدين ابو المظفر منصور بن سليم بن منصور بن فتوح الهمداني الشافعي محتسب الثغر له مؤلفات منها المعجم والاربعين البلدانية مات سنة ٦٧٧ .
تذكرة الحفاظ (٤ : ١٤٦٧) ، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٥٠٩) .

(٥) كذا في جميع النسخ والصواب جمعه على شفاه وشفهات وشفوات انظر لسان العرب (٢ : ٣٣٧) .

سلفة . ووهم ابو محمد بن حوط الله[1] وهما شنيعا فقال : فى فهرستـــه
هو منسوب الى سلفة قرية من قرى اصبهان .

وكذا رأيته فى فهرست ابن بشكوال[2] نقلا عن بعض مشايخـــــه
رحمة الله عليهم .

خاتمـــة .

للكلام على الحديث الصحيح والحسن .

قد قررنا انهما فى حيز القبول ، وقد وجدنا فى عبارة جماعة مـــن
اهل / الحديث الفاظا يوردونها فى مقام القبول ينبغى الكلام عليهـــا هـ ٦٩/ب
وهـــى :

الثابت والجيد والقوى والمقبول والصالح وسنستوفى الكـــلام
على / هذه الانواع فى آخر الكتاب ان شاء الله كما وعدنا فى الخطبـــة ى ١١٨
والله اعلـــم .

---

(١) هو : عبد الله بن سليمان بن داود بن حوط الله الانصـــارى الحارثى الاندلسى ابو محمد محدث حافظ مقرئ منشئ خطيـــب شاعر نحوى من آثاره كتاب فى تسمية شيوخ البخارى ومسلم مـــات سنة ٦١٢ .
معجم المؤلفين (٦ : ٦١) ، شذرات الذهب (٥ : ٥٠) .

(٢) هو : الحافظ الامام المتقن ابو القاسم خلف بن عبد الملك بـــن مسعود بن بشكوال الانصارى الاندلسى محدث الاندلـــس ومؤرخها كان حجة متسع الرواية حافظا تاريخيا من مؤلفاتـــه الصلة وغوامض الاسماء فى عشرة اجزاء مات ٥٧٨ .
تذكرة الحفاظ (٤ : ١٣٣٩) ، شذرات الذهب (٤ : ٢٦١) .

(٣) لم يقدر للحافظ رحمه الله ان يكمل هذا الكتاب وللفائدة انقـــل معانى هذه الالفاظ من تدريب الراوى للسيوطى .
فالثابت : بمعنى الصحيح .
والجودة يعبر بها عن الصحة ، فلا مغايرة بين جيد وصحيـــح عندهم الا ان الجهبذ لا يعدل عن صحيح الى جيد الا لنكتـــة كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد فى بلوغـــه الصحيح فالوصف به انزل رتبة عن الوصف بصحيح .
وكذا القوى . =

. . . .

= والصالح : يشمل الصحيح والحسن لصلاحيتهما للاحتجـــــاج ويستعمل ايضا فى ضعيف يصلح للاعتبار .

تدريب الراوى (ص ١٠٤ - ١٠٥) .

ولم يتكلم السيوطى على المقبول والظاهر/اعم من هذه الالفـــاظ كلها ماعدا الصالح .

النوع الثالث

الضعيـــف/ ر٦٣/ب

(٤٥) قوله (ص) :

" كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحسن فهو ضعيف "(١) .

اعترض عليه بانه لو اقتصر على نفي صفات الحسن لكان اخصر لان نفي صفات الحسن مستلزم لنفي(٢) صفات الصحيح وزيادة واجاب بعض من عاصرناه(٣) بأن مقام التعريف يقتضي ذلك أن(٤) لا يلزم من عدم وجود وصف الحسن عدم وجود وصف الصحيح ان الصحيح بشرطه السابق لا يسمى حسنا ، فالترديد متعين قال : ونظيره قول النحوي اذا عرف الحرف بعد تعريف الاسم والفعل : الحرف مالا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا علامات الفعل . انتهى

واقول : والتنظير(٥) غير مطابق ، لانه ليس بين الاسم والفعل والحرف عموم ولا خصوص بخلاف الصحيح والحسن ، فقد قررنا فيما مضى ان بينهما عموما وخصوصا ، وانه يمكن اجتماعهما وانفراد كل منهما بخلاف الاسم والفعل والحرف .

والحق ان كلام المصنف معترض وذلك ان كلامه يعطي ان الحديث حيث ينعدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفا ، وليس كذلك ، لان تمام الضبط مثلا اذا تخلف صدق ان صفات الصحيح لم

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٧) .
(٢) في (ب) نفي بدون لام .
(٣) في هامش (ر) و(هـ) " اظن انه اراد بالمعاصر الزركشي " .
(٤) في هامش (ر) " عبارة الزركشي ولانه لا يلزم " .
(٥) في (هـ) و(ب) النظر . وفي (ر) النظير والصواب ما اثبتناه .

تجتمع، ويسمى الحديث الذى اجتمعت فيه الصفات سواه حسنا لا ضعيفا .

هـ ٧٠/أ وما / من صفة من صفات الحسن الا وهى اذا انعدمت كان

تعريف الحافظ للضعيف الحديث ضعيفا ولو عبر بقوله : حديث لم تجتمع فيه صفات القبول لكان اسلم من الاعتراض واخصر - والله اعلم .

(٤٦) قوله (ص) :

" واطنب ابو حاتم ابن حبان فى تقسيمه . . . الى آخره[1] .

اقول : لم اقف على كلام ابن حبان فى ذلك .

وتجاسر بعض من عاصرناه فقال : هو : فى اول كتابه فى الضعفاء ولم يصب فى ذلك، فان الذى قسمه ابن حبان فى مقدمة

ى ١١٩ كتاب الضعفاء له تقسيم الاسباب الموجبة / لتضعيف الرواة، لا تقسيم الحديث الضعيف ثم انه ابلغ الاسباب المذكورة عشرين قسما[2] لا تسعة واربعين والحاصل (ان الموضع)[3] الذى ذكر ابن حبان فيه ذلك ماعرفنا مظنته - والله الموفق .

(٤٧) قوله (ص) :

ب ١٤٣ وسبيل من اراد البسط ان يعمد الى صفة/ معينة . . الى آخره[4]

اقول : شرح هذا شيخنا فى شرح منظومته[5] ولم يتعرض له

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٧) وبقية كلامه " فيبلغ به خمسين قسما الا واحدا وماذكرته ضابط جامع لجميع ذلك" .

(٢) الامر كما ذكر الحافظ وقد ابلغها ابن حبان عشرين نوعا فقط انظر كتاب المجروحين (١ : ٦٢ - ٨٥) .

(٣) مابين القوسين من (ر/أ) وفى باقى النسخ " من الوضع" وهو خطأ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٧) ومن بقية الكلام " فيجعل ماعدمت فيه . . . قسما واحدا ثم ماعدمت فيه تلك الصفة مع صفة اخرى معينة قسما ثانيا، ثم ماعدمت فيه مع صفتين معينتين قسما ثالثا وهكذا الى ان يستوفى الصفات المذكورات جمع، ثم يعود ويعين من الابتداء صفة غير التى عينها اولا ويجعل ماعدمت فيه قسما . . . الخ

(٥) شرح العراقى لالفيته (١ : ١١٢) قال : وشروط القبول هى : شروط الصحيح والحسن وهى ستة وذكرها .

هنا فرأيت الاشارة الى ذلك هنا .

صفات القبول

ر٦٤/أ

قال - رضى الله عنه - :" صفات القبول ستة :

(١) اتصال السند /.

(٢) وعدالة الرجال .

(٣) والسلامة من كثرة الخطأ والغفلة .

قلت : بل التعبير هنا باشتراط الضبط اولى . انتهى

(٤) قال ومجيء الحديث من وجه آخر حيث كان فى الاسناد مستور لم تعرف اهليته وليس متهما كثير الغلط .

قلت : وكذا اذا كان فيه ضعيف بسبب سوء الحفظ او كان فى الاسناد انقطاع خفيف او خفى او كان مرسلا . كما قررنا ذلك فى الكلام على الحسن المجبور . انتهى

(٥) قال والسلامة من الشذوذ .

(٦) والسلامة من العلة القادحة .

هـ٧٠ قلت : وتلخيص التقسيم المطلوب ان فقد الاوصاف راجع/ الى مافى راويه طعن او فى سنده سقط فالسقط اما ان يكون فى اوله او فى آخره او فى اثنائه ويدخل تحت ذلك المرسل والمعلق والمدلس والمنقطع والمعضل وكل واحد من هذه اذا انضم اليه وصف من اوصاف الطعن وهى : تكذيب الراوى او تهمته بذلك او فحش غلطه اومخالفته او بدعته او جهالة عينه او جهالة حاله ،فباعتبار ذلك يخرج منه اقسام كثيرة مع الاحتراز من التداخل المفضى الى التكرار فاذا فقد ثلاثة اوصاف من مجموع ماذكر حصلت منها اقسام اخرى مع الاحتراز مما ذكر ،ثم اذا فقد اربعة اوصاف ،فكذلك ثم كذلك الى آخره ،فكلما عدمت فيه صفة واحدة يكون اخف مما عدمت فيه صفتان بشرط ان لا تكون الصفة

ى١٢٠ المتقدمة / قد جبرتها صفة قوية ،وهكذا الى ان ينتهى الحديث الى درجة الموضوع المختلق بان تنعدم فيه شروط القبول ويوجد فيه مايشترط انعدامه من جميع اسباب الطعن والسقط .

لكن قال شيخنا : انه لا يلزم من ذلك ثبوت الحكم بالوضع وهو

متجه ،لكن مدار الحكم فى الانواع على غلبة الظن ،وهى موجودة هنـــا والله اعلـــم .

تنبيهـــات .

الاول : قولهم : ضعيف الاسناد اسهل من قولهم : ضعيـــف على ماتقدم فى قولهم صحيح الاسناد وصحيح ،ولا فرق .

الثانى : من جملة صفات القبول التى لم يتعرض لها شيخنـــا ان يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث ،فانه يقبل حتى يجـــب العمل بـــه .

وقد صرح بذلك جماعة من ائمة الاصول (١) .

ومن امثلته قول الشافعى - رضى الله عنه - :

" وماقلت : من انه اذا غير طعم الماء وريحه ولونه - يروى عـــن النبى - صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت اهل الحديث مثله (٢) ،ولكنـــه قول العامة لا اعلم بينهم فيه خلافا . وقال فى حديث " لا وصية لوارث " .

لا يثبته اهل العلم بالحديث ،ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخا لاية الوصية للوارث (٣) .

---

(١) كلمة ائمة سقطت من (ب) وكذلك كلمة مثله .

(٢) فى هامش الام للشافعى (١ : ١٣) ولكنها من الام فى بعـــض النسخ كما اشار الى ذلك المحقق هامش (ص ٧) .

(٣) نقل الصنعانى هذا الكلام من قوله تنبيهات الى هنا توضيـــح الافكار (١ : ٢٥٣ - ٢٥٤) ثم ان عبارة الشافعى فـــى الام (٤ : ١١٢) : " . . فوجدنا الدلالة على ان الوصيـــة للوالدين والاقربين الوارثين منسوخة بآي المواريث من وجهين : احدهما : اخبار ليست بمتصلة عن النبى صلى الله عليه وسلـــم من جهة الحجازيين منها ان سفيان ابن عيينة اخبرنا عـــن سليمان الاحول عن مجاهد ان النبى صلى الله عليه وسلـــم قال " لا وصية لوارث " وغيره يثبته بهذا الوجه وجدنا غيره قد يصل فيه حديثا عن النبى صلى الله عليه وسلم بمثل هذا المعنى ثـــم لم نعلم اهل العلم فى البلدان اختلفوا فى ان الوصيـــة للوالدين منسوخة آي المواريث " . وعبارته فى الرسالـــة =

أوهى الأسانيد

ر ٦٤/ب
ب ١٤٥

الثالث : لم يتعرض المصنف للكلام على أوهى الأسانيد كما تكلم على أصح /الأسانيد مع أن الحاكم قد ذكر الفصلين معا (١) وتبعه أبو نعيم فيما خرجه على كتابه والأستاذ أبو منصور البغدادي ، وأورده الشيخ تقي الدين القشيري في الاقتراح (٢) وغير واحد ممن تأخر عنه (٣) وليس هو عريا عن الفائدة ، بل يستفاد من معرفته ترجيح بعض الأسانيد على بعض وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح .

قال الحاكم : أوهى أسانيد الصديق - رضي الله عنه - صدقة الدقيقي (٤) عن فرقد السبخي (٥) عن مرة الطيب (٦) عن أبي بكر - رضي الله عنه .

وأوهى أسانيد العمريين محمد بن القاسم بن عبد الله بن عمر

(=) (ص ١٣٩ - ١٤٠) ووجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنه من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح " لا وصية لوارث . " فكان نقل عامة عن عامة وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحد عن واحد وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجتمعين وقد روى بعض الشاميين حديثا ليس مما يثبته أهل الحديث فيه أن بعض رجاله مجهولون فرويناه عن النبي منقطعا وإنما قبلناه بما وصفت من نقل أهل المغازي وإجماع العامة عليه . .

(١) معرفة الحديث (ص ٥٥ - ٥٨) تكلم فيها على أصح الأسانيد وأوهى الأسانيد .

(٢) (ل ٥/ب - ٧/أ) نقلا عن أبي نعيم .

(٣) كالبلقيني ذكر ذلك في محاسن الاصطلاح (ص ٨٧ - ٨٨) .

(٤) صدوق له أوهام وتقدمت ترجمته (ص) .

(٥) فرقد بن يعقوب السبخي - بفتح المهملة والموحدة وبخاء معجمة أبو يعقوب البصري صدوق عابد ، لكنه لين الحديث كثير الخطأ من الخامسة مات سنة ١٣١/ت ق .

تقريب (٢ : ١٠٨) ، ميزان الاعتدال (٣ : ٣٤٥) .

(٦) مرة بن شراحيل الهمداني - بسكون الميم - أبو إسماعيل الكوفي هو الذي يقال له : مرة الطيب ثقة عابد من الثانية مات سنة ٧٦ وقيل بعد ذلك / ع .

تقريب (٢ : ٢٣٨) ، الكاشف (٣ : ١٣١) هذا وفي جميع النسخ مرة الطبيب والصواب الطيب بالياء والياء فقط بعد الطاء والصحيح من التقريب والكاشف .

عن حفص بن عاصم[1] ابن عمر[2] عن ابيه[3] عن جده[4] ، فان محمدا والقاسم وعبد الله لم يحتج بهم .

واوهى اسانيد اهل البيت عمرو بن شمر[5] عن جابر الجعفي[6] عن الحارث الاعور[7] عن علي - رضي الله تعالى عنه - .

(واوهى / اسانيد ابي هريرة - رضي الله عنه - السري بن اسماعيل[8] ى ١٢١

---

(١) كلمة بن من (ى) وفي نسختي (ر) عن .

(٢) لم اقف لمحمد بن القاسم على ترجمة .

(٣) هو القاسم بن عبد الله بن عمر بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري ، المدني ، متروك رماه احمد بالكذب من الثامنة مات بعد الستين / ق .
تقريب (٢ : ١١٨) ، ميزان الاعتدال (٣ : ٣٧١) وقال قال احمد ليس بشيء كان يكذب ويضع الحديث وقال يحيى : ليس بشيء وقال مرة كذاب وقال ابو حاتم والنسائي متروك . وقال البخاري سكتوا عنه وقال الدارقطني ضعيف .

(٤) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم العمري ضعيف عابد تقدمت ترجمته (ص) ثم انه في جميع النسخ الا (ى) محمد بن ابي القاسم وفيها جميعا ابن ابي عمرة والصواب ما اثبتناه والصحيح من معرفة علوم الحديث والميزان والتقريب .

(٥) عمرو بن شمر الجعفي الكوفي الشيعي ابو عبد الله عن جعفر بن محمد وجابر الجعفي . قال الجوزجاني : زائغ كذاب وقال ابن حبان رافضي يشتم الصحابة ويروي الموضوعات عن الثقات وقال البخاري منكر الحديث .
ميزان الاعتدال (٣ : ٢٦٨) ، كتاب المجروحين (٢ : ٧٥)

(٦) جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي ، ابو عبد الله الكوفي ضعيف رافضي من الخامسة مات سنة ١٢٧ / د ت ق . تقريب (١ : ١٢٣) كتب المجروحين (١ : ٢٠٨) وقال : كان من اصحاب عبد الله بن سبأ وقال : وقال زائدة : اما جابر الجعفي فكان والله كذابا وكذبه ايوب .

(٧) الحارث كذبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض . تقدمت ترجمته .

(٨) السري بن اسماعيل الكوفي صاحب الشعبي قال يحيى القطان استبان لي كذبه في مجلس واحد وقال النسائي : متروك وقال غيره ليس بشيء . وقال احمد ترك الناس حديثه .
ميزان الاعتدال (٢ : ١١٧) ، الضعفاء للنسائي (ص ٢٩٢) كتاب المجروحين (١ : ٣٥٥) .

عن داود بن يزيد الاودى[1] ،عن ابيه ،عن ابى هريرة ـ رضى الله عنه)[2] .

واوهى اسانيد عائشة ـ رضى الله تعالى عنها ـ الحارث بن شبل[3] عن ام النعمان عن عائشة ـ رضى الله عنها ـ .

واوهى اسانيد ابن مسعود ـ رضى الله تعالى عنه ـ شريك[4] عن ابى فزارة[5] عن ابى زيد[6] عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه .

(واوهى اسانيد انس ـ رضى الله عنه ـ داود بن المحبر بن قحذم[7] عن ابيه[8] عن ابان[9] عن انس ـ رضى الله عنه)[10] .

---

(١) داود بن يزيد بن عبد الرحمن الاودى ابو يزيد الكوفى عن ابيه والشعبى وعنه وكيع كان ممن يقول بالرجعة قال ابن معين كان ضعيفا وضعفه احمد مات سنة ١٥١ .
انظر كتاب المجروحين (١ : ٢٨٩) ، ميزان الاعتدال (٢ : ٢١) .

(٢) مابين القوسين سقط من (ب) .

(٣) الحارث بن شبل ،بصرى عن ام النعمان الكندية قال يحيى ليس بشيء . وضعفه الدارقطنى . وقال البخارى ليس بمعروف .
ميزان الاعتدال (١ : ٤٣٤) ،الضعفاء للبخارى (ص ٢٥٦) .

(٤) شريك بن عبد الله النخعى صدوق يخطىء كثيرا تغير حفظه تقدمت ترجمته (ص) .

(٥) هو راشد بن كيسان العبسى بالموحدة ابو فزارة الكوفى ثقة من الخامسة /بخ م ت ق .
تقريب (١ : ٢٤٠) ،تهذيب التهذيب (٣ : ٢٢٧) .

(٦) ابو زيد مولى عمرو بن حريث لا يعرف عن ابن مسعود وعنه ابو فزارة لا يصح حديثه ذكره البخارى فى الضعفاء قال ابواحمد الحاكم رجل مجهول . قلت ماله سوى حديث واحد .
ميزان الاعتدال (٤ : ٥٢٦) ،كتاب المجروحين (٣ : ١٥٨) .
هذا وفى جميع النسخ عن ابى يزيد والصواب ما اثبتناه كما فى الميزان وتهذيب التهذيب وكتاب المجروحين .

(٧) داود متروك تقدمت ترجمته .

(٨) هو المحبر بن قحذم والد داود ضعيف . ميزان الاعتدال (٣ : ٤٤١) .

(٩) ابان بن ابى عياش ابو اسماعيل البصرى الزاهد احد الضعفاء قال احمد هو متروك الحديث . وقال يحيى بن معين : متروك . وقال مرة ضعيف وقال شعبة يكذب .
ميزان الاعتدال (١ : ١٠ - ١١) ،كتاب المجروحين (١ : ٩٦) .

(١٠) مابين القوسين سقط من (ب) .

واوهى اسانيد المكيين : عبدالله بن ميمون القداح[(١)] عن شهاب ابن خراش[(٢)] عن ابراهيم بن يزيد الخوزى[(٣)] ، عن عكرمة ، عن ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - .

واوهى اسانيد اليمانيين حفص بن عمر العدنى[(٤)] عن الحكم بن ابان[(٥)] عن عكرمة عن ابن عباس - رضى الله عنهما - .

واوهى اسانيد المصريين احمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد[(٦)] عن ابيه[(٧)] عن جده[(٨)] عن قرة بن

---

(١) عبدالله بن ميمون القداح (ت) المكى قال ابو حاتم : متروك . وقال البخارى : ذاهب الحديث . وقال ابن حبان : لا يجوز ان يحتج بما انفرد به وقال ابوزرعة واهى الحديث .
ميزان الاعتدال (٢ : ٥١٢) ، الجرح والتعديل لابن ابى حاتم (٥ : ١٧٢) .

(٢) شهاب بن خراش بن حوشب الشيبانى ابو الصلت الواسطى ابن اخى العوام بن حوشب نزل الكوفة له ذكر فى مقدمة مسلم صدوق يخطىء من السابعة / د .
تقريب (١ : ٣٥٥) ، وانظر ترجمته فى ميزان الاعتدال (٢ : ٢٨١) .

(٣) ابراهيم بن يزيد الخوزى (نسبة الى شعب الخوز بمكة) بضم المعجمة وبالزاى - ابو اسماعيل المكى مولى بنى امية متروك الحديث من السابعة مات سنة ١٥١ .
تقريب (١ : ٤٦) ، ميزان الاعتدال (١ : ٧٥) .

(٤) حفص بن عمر بن ميمون العدنى ابو اسماعيل لقبه : الفرخ - بالفاء وسكون الراء والخاء المعجمة ضعيف من التاسعة / ق .
تقريب (١ : ١٨٨) ، ميزان الاعتدال (١ : ٥٦٠) .

(٥) الحكم بن ابان العدنى ابو عيسى صدوق عابد وله اوهام من السادسة مات سنة ١٥٤ / ز ٤ . تقريب (١ : ١٩٠) ، ميزان الاعتدال (١ : ٥٦٩) وقال وثقه ابن معين والنسائى والعجلى ورمز له ب (ع م) .

(٦) احمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد ابو جعفر المصرى قال ابن عدى كذبوه وانكرت عليه اشياء .
ميزان الاعتدال (١ : ١٣٣) .

(٧) هو محمد بن الحجاج بن رشدين المهرى عن ابيه عن جده قال العقيلى فى حديثه نظر. ميزان الاعتدال (٣ : ٥١٠) ، المغنى للذهبى (٢ : ٥٦٥) .

(٨) هو حجاج بن رشدين بن سعد المصرى عن ابيه وحيوة بن شريح =

عبدالرحمن[1] عن شيوخه .

واوهى اسانيد الشاميين محمد بن سعيد المصلوب[2]، عن عبيدالله بن زحر[3] عن علي بن زيد[4] عن القاسم[5] عن ابى امامة - رضى الله تعالى عنه .

واوهى اسانيد الخراسانيين عبدالله بن عبدالرحمن بن مليحة[6]

---

(١) وعنه محمد بن عبدالله بن الحكم وغيره ضعفه ابن عدى مات سنة ٢١١ . ميزان الاعتدال (١ : ٤٦١) ، المغنى للذهبى (١ : ١٤٩) .

(١) قرة بن عبدالرحمن بن حيوئيل - بمهملة مفتوحة ثم تحتانية - وزن جبرئيل المعافرى البصرى (كذا) ولعله : المصرى - صدوق له مناكير من السابعة مات سنة ١٤٧ /م ٤ .
تقريب(٢ : ١٢٥) ، المغنى للذهبى (٢ : ٢٤٥) وفيه قال احمد منكر الحديث جدا .

(٢) محمد بن سعيد الدمشقى الشامى المصلوب فى الزندقة . قال البخارى ترك حديثه وقال النسائى وغيره كذاب . ومما وضع على انس : " لانبى بعدى الا ان يشاء الله" .
المغنى للذهبى (٢ : ٥٨٥) ، التقريب(٢ : ١٦٤) ورمز له ب (ت ق) وفيه قال احمد ابن صالح : وضع اربعة آلاف حديث . وقال احمد : قتله المنصور على الزندقة وصلبه من السادسة . هذا وفى كل النسخ : محمد بن سعد والتصويب من المغنى والتقريب .

(٣) عبيدالله بن زحر - بفتح الزاى وسكون المهملة الضمرى مولاهم الافريقى صدوق يخطىء من السادسة / بخ ع .
تقريب(٢ : ٥٣٣) المغنى (٢ : ٤١٥) وقال : هو الى الضعف اقرب .

(٤) على بن زيد بن عبدالله بن زهير بن عبدالله بن جدعان ضعيف من الرابعة مات سنة ١٣١ وقيل قبلها /بخ م ٤ .
تقريب(٢ : ٤٧) ، ميزان الاعتدال (٣ : ١٢٧ - ١٢٨) . وفى جميع النسخ " على بن يزيد " وهو خطأ والتصويب من الميزان والتقريب .

(٥) ذكر فى تهذيب الكمال القاسم بن عبدالرب فى الرواة عن ابى امامة ولم اقف له على ترجمة .

(٦) عبدالله بن عبدالرحمن بن مليحة النيسابورى عن عكرمة بن عمار قال الحاكم ابو عبدالله : الغالب على رواياته المناكير . المغنى للذهبى (١ : ٣٤٥) ، ميزان الاعتدال (٢ : ٤٥٤) .

ونسخة يرويها بقية[1] عن مبشر بن عبيد[2] عن حجاج بن ارطاة[3] من الشيوخ ومبشر / متهم بالكذب والوضع . ر٦٥/أ

ونسخة رواها ابراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي[4] عن ابيه[5] عن عبد العزيز بن ابى رواد[6] عن نافع عن ابن عمر - رضى الله عنه - وابراهيم

---

(١) بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعى ابو يحمد - بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم صدوق كثير التدليس عن الضعفاء من الثامنة مات سنة ١٩٧ / خت م ٤ .
تقريب (١ : ١٠٥) ، كتاب المجروحين (١ : ٢٠٠) وفيه " ثم سمع عن اقوام كذابين ضعفاء متروكين ... " .

(٢) مبشر بن عبيد الحمصى ابو حفص كوفى الاصل متروك ورماه احمد بالوضع من السابعة له فى ابن ماجه حديث واحد فى غسل الميت / ق .
تقريب (٢ : ٢٢٨) ، ميزان الاعتدال (٣ : ٤٣٣) وفيه قال احمد كان يضع الحديث وقال البخارى روى عنه بقية منكر الحديث .

(٣) حجاج بن ارطاة - بفتح الهمزة - ابن ثور بن هبيرة النخعى ابو ارطاة الكوفى . القاضى احد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس من السابعة مات سنة ١٤٥ / بخ م ٤ .
تقريب (١ : ١٥٢) ، وانظر ميزان الاعتدال (١ : ٤٥٢) .

(٤) ابراهيم بن عمرو بن بكر السكسكى قال الدارقطنى متروك . وقال ابن حبان يروى عن ابيه الاشياء الموضوعة وابوه ايضا لا شئ .
ميزان الاعتدال (١ : ٥١) ، كتاب المجروحين (١ : ١١٢) .

(٥) هو عمرو بن بكر السكسكى الرملى عن ابن جريج واه . قال ابن عدى له احاديث مناكير عن الثقات . وقال ابن حبان يروى عن الثقات الطامات قال الذهبى : قلت احاديثه شبه موضوعة .
ميزان الاعتدال (٣ : ٢٤٨) ، كتاب المجروحين (٢ : ٧٨) .
وقال يروى عن ابراهيم بن ابى عبلة وابن جريج وغيرهما من الثقات الاوابد والطامات التى لا يشك من هذا الشأن صناعته انها معمولة او مقلوبة .

(٦) عبد العزيز بن ابى رواد - بفتح الراء وتشديد الواو صدوق عابد ربما وهم ورمى بالارجاء من السابعة مات سنة ١٥٩ / خت ٤ .
تقريب (١ : ٥٠٩) ، كتاب المجروحين (٢ : ١٣٦) وفيه " فروى عن نافع اشياء لايشك من الحديث صناعته اذا سمعها انها موضوعة كان يحدث بها توهما لا تعمدا وقال ابو حاتم : روى عبد العزيز عن نافع عن ابن عمر نسخة موضوعة .

عن نهشل بن سعيد[(١)] عن الضحاك[(٢)] عن ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - .

قلت : وهذا[(٣)] الذى ذكره الحاكم وتبعه من ذكر عليه غالبه لا تنتهى نسخته الى الوصف بالوضع، وانما هو بالنسبة الى اشتمال[(٤)] الترجمة على اثنين فازيد من الضعفاء .

ووراء هذه التراجم نسخ كثيرة موضوعة هى اولى باطلاق اوهى الاسانيد كنسخ ابى هدبة ابراهيم بن هدبة[(٥)] ونعيم بن سالم بن قنبر[(٦)] ودينار ابى مكيس[(٧)] . وسمعان[(٨)] وغير هؤلاء من الشيوخ المتهمين بالوضع كلهم عن انس رضى الله تعالى عنه .

---

(١) نهشل بن سعيد (ق) البصرى عن الضحاك بن مزاحم وغيره قال اسحاق بن راهويه : كان كذابا وقال ابو حاتم والنسائى متروك وقال يحيى والدارقطنى ضعيف . ميزان الاعتدال (٤ : ٢٧٥) ، تقريب التهذيب (٢ : ٢٠٧) وقال بصرى الاصل سكن خراسان متروك وكذبه اسحاق بن راهويه من السابعة/ ق

(٢) الضحاك بن مزاحم الهلالى ابو القاسم او ابو محمد الخراسانى صدوق كثير الارسال من الخامسة مات بعد المائة/ ٤ .
تقريب (١ : ٣٧٣) ، وانظر ميزان الاعتدال (٢ : ٣٢٥) .

(٣) فى كل النسخ وهو وفى (ر) فوق كلمة وهو (هذا) وهو الذى يستقيم به الكلام .

(٤) فى كل النسخ الى امثال وفى (ر) فوق كلمة امثال (ظ اشتمال) وهو الذى يقتضيه السياق .

(٥) ابراهيم بن هدبة ابو هدبة البصرى ساقط متهم قال الدارقطنى متروك . وقال ابو حاتم : كذاب . المغنى للذهبى (١ : ٢٩) كتاب المجروحين (١ : ١١٤) وقال دجال من الدجاجلة .

(٦) لم اقف له على ترجمة .

(٧) دينار ابو مكيس ساقط قال ابن حبان يروى عن انس اشياء موضوعة المغنى للذهبى (١ : ٢٢٤) وانظر ترجمته فى ميزان الاعتدال (٢ : ٣٠) .

(٨) سمعان بن مهدى عن انس بن مالك حيوان لا يعرف الصقت به نسخة مكذوبة رأيتها قبح الله من وضعها .
ميزان الاعتدال (٢ : ٢٣٤) .

هـ٧٢/أ
ي١٢٢

متهم بالوضع / وأبوه / متروك الحديث .

ونسخة رواها ابو سعيد[١] ابان بن جعفر البصرى اوردها كلها من حديث ابى حنيفة وهى نحو ثلاثمائة حديثا .

ماحدث ابو حنيفة منها بحديث وفى سردها كثرة .

ومن اراد استيفاءها فليطالع كتابى لسان الميزان[٢] الذى اختصرت فيه كتاب الذهبى فى احوال الرواة المتكلم فيهم وزدت فيه تحريرا وتراجم على شرطه - والله الموفق - .

(٤٨) قوله (ص) :

" وهلم جرا "[٣].

قرأت بخط ابى يعقوب النجيرمى : ان اصله مأخوذ من سوق الابل / (يعنى سيروا على هينتكم لا تجهدوا انفسكم أخذا من الجر فى السوق وهو ان تترك الابل ترعى فى السير .

---

(١) ابان بن جعفر ابو سعيد البصرى قال ابن حبان اتيته فوجدته قد وضع اكثر من ثلاثمائة حديث . ديوان الضعفاء للذهبى (ص ٨) . وذكره الحافظ فى لسان الميزان (١ : ٢١) وقال كذا سماه ابن حبان وصحفه وانما هو اباء بهمزة لا بنون ثم اورده مرة اخرى باسم اباء بن جعفر ابو سعيد شيخ بصرى تالف متأخر وقد خفف الباء ابو بكر الخطيب وقال ابن ماكولا انما هو بالتشديد والقصر . لسان الميزان (١ : ٢٧) .

(٢) لم يذكر الحافظ فى لسان الميزان (١ : ٢٧) من هذه الاحاديث التى اشار اليها الا حديثا واحدا باسناد ابان هذا الى ابى حنيفة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا " الوتر فى اول الليل مسخطة للشيطان واكل السحور مرضاة للرحمن .. " .
ثم قال الحافظ : " وقد اكثر ابو الحارثى عنه فى مسند ابى حنيفة " .

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٥٠) .

اعراب هلم جرا

اما اعرابها فقال ابن الانباري[1]: في نصبه ثلاثة اوجه :

(١) الاول : هو مصدر في موضع الحال اى هلم جارين اى متأنـــين كقولهم : جاء عبدالله مشيا واقبل ركضا .

(٢) والثاني : هو مصدر على بابه لان هلم جرا (بمعنى)[2] جروا جـــرا.

(٣) والثالث : انه منصوب على التمييز .

قال : ويقال ـ للرجل ـ : هلم جرا وللرجلين هلما جرا وللجميع هلموا جرا ، والاختيار الافراد في الجميع، لان هلم ليست (فعـــلا)[3] تتصرف وبه جاء القرآن في قوله تبارك وتعالى :

" والقائلين لاخوانهم هلم الينا"[4] .

(٤٩) قوله (ص)[5] :

" والملحوظ فيما نورده (اى فيما يأتى) عموم انواع علـــــوم الحديث لا خصوص[6] انواع التقسيم الذى فرغنا منه الان" .

وهذا جواب عن سؤال مقدر وهو انه ذكر في أول الكتـــاب ان الحديث ينقسم الى ثلاثة اقسام، ثم سمى الاقسام الثلاثة انواعا ثـــم ذكر بعد ذلك اشياء اخر سماها انواعا، فاين صحة دعوى الحصـــر

---

(١) هو : الحافظ العلامة شيخ الادب ابو بكر محمد بن القاسم بـن بشار النحوى كان من افراد الدهر في سعة الحفظ مع الصـدق والدين قال ابو على العالى كان شيخنا ابو بكر يحفظ فيما قيـل ثلاثمائة الف بيت شـاهدا في القرآن اخذ عنه الدارقطني واقرانه له مصنفات كثيرة منها الاضداد، وكتاب شرح الكافي، وغريـــب الحديث في خمس واربعين الف ورقة . مات سنة ٣٢٨ . تذكرة الحفاظ (٣ : ٨٤٢)، معجم المؤلفين (١١ : ١٤٣) .

(٢) الزيادة من (ى) .

(٣) الزيادة من (ى) وهامش (ر/أ) .

(٤) من الاية (١٨) من سورة الاحزاب .

(٥) مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٨) .

(٦) كلمة "لا" سقطت من (هـ) .

في الثلاثة[1] .

والجواب : بأن هذه الانواع التي يذكرها بعد[2] الثلاثة المراد / هـ٧٢/ب
بها انواع علم الحديث لا انواع اقسام الحديث .

وحاصله : ان هذه الانواع في الحقيقة ترجع / الى تلك الثلاثة ر٦٥/ب
منها : مايرجع الى أحدها .

ومنها : مايرجع الى المجموع وذلك واضح ـ والله اعلم .

---

(١) مابين القوسين ليس في (ر) .

(٢) كلمة بعد سقطت من (ر/ب) .

ى ١٢٣

النوع الرابع

المسنـــد

(٢٩) قوله (ع) :

" وانما حكى (يعنى ابن الصلاح) كلام الخطيب، ثم قال : واكثر مايستعمل فى ذلك . . . " الى آخر كلامه .[1]

اقول : مقتضاه ان يكون فى السياق ادراجا، وعند التأمـــل يتبين ان الامر بخلاف ذلك، لان ابن الصلاح لم ينقل عبارة الخطيـــب بلفظهـــا .

وبيان ذلك ان الخطيب قال ـ فى الكفاية :

" وصفهم للحديث بانه مسند يريدون ان اسناده متصل بـــين راويه وبين من اسند عنه، الا ان اكثر استعمالهم هذه العبارة هو : فيما اسند عن النبى ـ صلى الله عليه وسلم " .[2] انتهى

فذكر (هذا)[3] كله ابن الصلاح بالمعنى .

وقوله : " واكثر مايستعمل ذلك فيما جاء عن النبى ـ صلى اللـــه عليه وسلم ـ دون ماجاء عن الصحابة ـ رضى الله تعالى عنهم ـ .

هو معنى قول الخطيب : " الا ان اكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما اسند عن النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ خاصة " .[4]

---

(١) التقييد والايضاح (ص ٦٤) وتمام كلام ابن الصلاح " فيما جـــاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ماجاء عن الصحابـــــة وغيرهم " مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٩) . .

(٢) الكفاية (ص ٢١) .

(٣) كلمة هذا من (ى) وسقطت من باقى النسخ .

(٤) سبب هذه المناقشة ان ابن الصلاح نقل كلام الخطيب بشـــىء من التصرف فاعترض عليه بعض النقاد بانه ليس فى كلام الخطيب . دون ماجاء عن الصحابة وغيرهم فاجاب عنه العراقى بان ابـــن الصلاح لم يصرح بنقله عنه وانما حكى كلام الخطيب ثم قـــــال واكثر مايستعمل ثم تعقب الحافظ شيخه بما ترى .

المسند عند الخطيب

فالحاصل ان المسند عند الخطيب ينظر فيه الى ما يتعلـــق بالسند فيشترط فيه الاتصال ، والى ما يتعلق بالمتن فلا يشترط فيــه الرفع ... الاستعمال ، فمن لازم ذلك ان الموقوف اذا اتصل سنده قد يسمى مسندا ، ففي الحقيقة لا ... عند الخطيب بين المسند والمتصل الا في غلبة الاستعمال فقط .

المرسل عند ابن عبد البر

واما ابن عبد البر فلا فرق عنده بين المسند ... فمع ...(١) على قوله ان يتحد المرسل والمسند(٢) .

وهو مخالف المستفيض من عمل أئمة الحديث ... مقابلتهم ... بين المرسل والمسند ، فيقولون : " اسنده فلان وارسله فلان " .

واما الحاكم وغيره . ففرقوا بين المسند والمتصل والمرفوع ... المرفوع ينظر فيه الى حال المتن مع قطع النظر عن الاسناد فحيث صح ١٤٩ب
اضافته الى النبي صلى الله عليه وسلم كان مرفوعا سواء اتصل سنده ام لا .

ومقابله المتصل ، فانه ينظر فيه الى حال الاسناد مع قطع النظـــر عن المتن سواء كان مرفوعا او موقوفا .

١٢٤ى
واما المسند ، فينظر فيه / الى الحالين معا ، فيجتمع شرطـــا(٣) الاتصال والرفع ، فيكون بينه وبين كل من الرفع والاتصال عموم وخصـــوص مطلق ، فكل مسند مرفوع وكل مسند متصل ، ولا عكس فيهما .

هذا على رأى الحاكم وبه جزم ابو عمرو الداني(٤) ، وابو الحســـن

---

(١) قال ابن عبد البر في التمهيد (١ : ٢١) : " واما المسند فهـــو ما رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وقد ضرب عددا مـــن الامثلة للمتصل من المسند والمنقطع منه " .

(٢) بل صرح ابن عبد البر ان المنقطع داخل في المسند وضرب لـــه امثلة : مثل مالك عن يحيى بن سعيد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة عن النبـــي صلى الله عليه وسلم . انظر التمهيد (١ : ٢٢) .

(٣) في (ى) و(ر/ب) شرطي وهو خطأ .

(٤) هو : الحافظ الامام شيخ الاسلام ابو عمرو : عثمان بن سعيد بن عثمان الاموي مولاهم القرطبي المقرئ ، صاحب التصانيف بلغـــت مصنفاته مائة وعشرين مصنفا منها كتاب التيسير والتمهيد والاقتصاد ... في القراءات مات سنة ٤٤٤ . تذكرة الحفاظ (٣ : ١١٢٠) ، طبقات المفسرين للداودي (١ : ٣٧٣) ، معجم المؤلفين (٦ : ٢٥٤) .

ابن الحصار[١] فى " المدارك" له والشيخ تقى الدين فى الاقتراح والذى يظهر لى بالاستقراء من كلام ائمة الحديث وتصرفهم ان المسند عندهم ما اضافه من سمع النبى - صلى الله عليه وسلم (اليه)[٢] بسند ظاهره الاتصال، تعريف المسند

فمن سمع اعم من ان يكون صحابيا او تحمل فى كفرة واسلم بعد النبى - صلى الله عليه وسلم - .

(لكنه يخرج)[٣] من لم يسمع كالمرسل (والمعضل)[٤] .

وبسند - يخرج ماكان بلا سند .

كقول القائل من المصنفين قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم فان هذا من قبيل المعلق وظهور الاتصال يخرج المنقطع، لكن يدخل منه ما فيه انقطاع خفى كعنعنة المدلس والنوع المسمى بالمرسل الخفى فلا يخرج ذلك عن كون الحديث يسمى مسندا ومن تأمل مصنفات الائمة فى المسانيد لم يرها تخرج عن اعتبار هذه الامور .

وقد راجعت كلام الحاكم بعد هذا فوجدت/ عبارته : " والمسند هـ٧٣/ب ماروا ه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه (لسن يحتمله)[٥] وكذلك سماع شيخه من شيخه متصلا الى صحابى (مشهور)[٦] الى رسول الله صلى الله

---

(١) هو : العلامة على بن محمد بن محمد بن ابراهيم الخزرجى الفاسى المعروف بابن الحصار ابوالحسن عالم مشارك فى بعض العلوم من آثاره : البيان فى تنقيح البرهان والمدارك فى وصل مقطوع حديث مالك مات سنة ٦١١ .
معجم المؤلفين (٧ : ٢٢٨) ،هدية العارفين (١ : ٧٠٥) .

(٢) الزيادة من (ى) .

(٣) الزيادة من (ى) .

(٤) الزيادة من فتح المغيث(١ : ١٠٠) نقلا عن الحافظ لهذا النص، وفى كل النسخ " ومن لم يسمع يخرج المرسل والمعضل" فآثرنا مافى فتح المغيث لان قوله " ومن لم يسمع" ليس بوارد فى التعريف حتى يخرج به ماذكر ثم هو فى نفس الوقت لا يصلح قيدا فى التعريف .

(٥) فى كل النسخ " ليس يحمله" والتصحيح من معرفة علوم الحديث .

(٦) هذه الكلمة من معرفة علوم الحديث من نص الحاكم .

عليه وسلم؛[١] فلم يشترط حقيقة الاتصال[٢] بل اكتفى بظهور ذلك . كما قلته تفقها - ولله الحمد .

وبهذا يتبين الفرق بين الانواع وتحصل السلامة من تداخلها واتحادها اذ الاصل عدم الترادف والاشتراك - والله اعلم .[٣]

وامثلة هذا في تصرفهم كثيرة من ذلك :

قال ابن ابي حاتم سألت ابي عن خالد بن كثير يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : ليست له صحبة . قال : فقلت ان احمد ابن سنان اخرج حديثه في المسند . فقال (ابي)[٤] خالد بن كثير من اتباع التابعين ،فكيف يخرج حديثه في المسند ؟

وقال البيهقي عقب حديث رواه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم : هذا حديث غيرمسند .

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص ١٧) .

(٢) قول الحافظ فلم يشترط حقيقة الاتصال فيه نظر وذلك ان الحاكم بعد تعريفه السابق للمسند ضرب مثالا للمتصل ثم للمنقطع ثم قال : " ثم للمسند شرائط غير ما ذكرناه منها ان لا يكون موقوفا ولا مرسلا ولا معضلا ولا في روايته مدلس" .
معرفة علوم الحديث (ص ١٨) .

(٣) نقل الصنعاني هذا الكلام عن الحافظ من قوله : " والذى يظهر لي . . الى هنا توضيح الافكار (١ : ٢٥٥) .

(٤) الزيادة من (ى) و(ر/أ) .

النوع/الخامس ١٢٥ى

المتصـــل

(٥٠) قوله (ص) :

" ويقال له : الموصول ".(١)

قلت : ويقال له : المؤتصل ـ بالفك والهمز ـ .

وهى عبارة الشافعى فى الام فى مواضع .(٢)

وقال ابن الحاجب فى التصريف له : " هى لغة الشافعى وهـــى عبارة عن ماسمعه كل راو من شيخه فى سياق الاسناد من اوله الـــى منتهاه . فهو اعم من المرفوع . كما قررناه وسيأتى شرح صيغ ذلك ان شاء الله تعالى .

تنبيـــه :

ر٦٦/ب اعلم ان الشيخ اول ماذكر ماينظر فيه الى الاسناد والمتن معـــا وهو المسند ، ثم تلاه بما ينظر فيه/الى الاسناد فقط وهو الاتصـــال فكان ينبغى ان يتلوه بما ينظر فيه الى الاسناد فقط ايضا وهو الانقطـاع

١٥١ب ولكنه كما قلنا غير مرة انه لم يراع فيه تحسين / الترتيب .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٠) .

(٢) بحثت فى الأم لا جد بعض الامثلة فلم اجد ثم بحثت فى الرسالـــة فوجدت قول الشافعى رحمه الله فى (ص ٤٦٤) فقرة ١٢٧٥ :
" ولا نستطيع ان نزعم ان الحجة تثبت به (اى بالمرسل) ثبوتهـــا بالموتصل " .
وقد عبر الشافعى بالموتفق بدل المتفق . انظر الفقرات ٥٦٩ ، ٥٧٤، ٦٦٢ من الرسالة .

النوع السادس

المرفـــوع

(٥١) قوله (ص)[1] :

" هو والمسند عند قوم سواء " .

يعنى ابن عبدالبر كما تقدم فى الكلام على المسند فكان ينبغى ان يذكر نظير هذا فى المتصل ولا فرق .

(٥٢) قوله (ص)[2] :

حكاية عن الخطيب :

" المرفوع : ما اخبر فيه الصحابى عن قول النبى - صلى الله عليه وسلم - وفعله[3] فخصه بالصحابة - رضى الله عنهم - فيخرج عنه مرسل التابعى عن النبى - صلى الله عليه وسلم " .

قلت : يجوز ان يكون الخطيب اورد ذلك على سبيل المثال لا على سبيل التقييد فلا يخرج عنه شىء ، وعلى تقدير ان يكون اراد جعل ذلك قيدا فالذى يخرج عنه اعم من مرسل التابعى ، بل يكون كل ما اضيف الى النبى - صلى الله عليه وسلم - لا يسمى مرفوعا الا اذا ذكر فيه الصحابى رضى الله عنه . والحق خلاف ذلك بل الرفع كما قررناه انما ينظر فيه الى المتن دون الاسناد - والله اعلم .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٤١) .
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ٤١) .
(٣) الكفاية للخطيب (ص ٢١) .

النوع السابع

الموقـــوف

(٥٣) قوله / (ص) : ١٢٦ي

" وهو : مايروى عن الصحابة - رضى الله تعالى عنهم - مــن اقوالهم وافعالهم "(١) .

اما اقوالهم فالمراد بها هنا ماخلت(٢) عن قرينة تدل على ان حكم ذلك الرفع كما سيأتى .

واما افعالهم المجردة فهل تكون احكاما عند من يحتج بقـول الصحابى - رضى الله عنه - ام لا ؟

فيه نظر، ثم انه سكت عما يعمل او يقال بحضرتهم فلا ينكرونـه والحكم فيه انه اذا نقل فى مثل ذلك حضور اهل الاجماع فيكون نقـلا للاجماع، وان لم يكن فان خلا عن سبب مانع من / السكوت والانكـار ١٥٢ب

فحكمه حكم الموقوف - والله اعلم .

تنبيـــه :

شرط الحاكم(٣) فى الموقوف ان يكون اسناده غير منقطـــع الـــى الصحابى رضى الله عنه / وهو شرط لم يوافقه عليه احد - والله اعلم . هـ٧٤/ب

(٥٤) قوله (ص) :

" وموجود فى اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تعريف الموقـــوف

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٤١ - ٤٢) .

(٢) فى (ر/ب) " ماخلت به " .

(٣) فى معرفة علوم الحديث (ص ١٩) قال رحمه الله : " وشرحـــه (يعنى الموقوف) ان يروى الحديث الى الصحابى من غير ارسـال ولا اعضال . . . " .

ما المراد بالاثر

باسم الاثر"[1] هذا قد وجد فى عبارة الشافعى - رضى الله تعالى عنه - فى مواضع.[2] والاثر فى الاصل العلامة والبقية والرواية ونقل النووى عن اهل الحديث انهم يطلقون الاثر على المرفوع والموقوف معا.[3]

ويؤيده تسمية ابى جعفر الطبرى كتابه " تهذيب الاثار" وهو مقصور/ على المرفوعات وانما يورد فيه الموقوفات تبعا . ر ٦٧/أ

واما كتاب " شرح معانى الاثار " للطحاوى فمشتمل على المرفوع والموقوف - ايضا - والله تعالى الموفق .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٢) وقال بعده - قال ابو القاسم الفورانى منهم (اى من الخراسانيين) فيما بلغنا عنه : الفقهاء يقولون " الخبر ما يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم والاثر ما يروى عن الصحابة رضى الله عنهم" .

(٢) من المواضع التى قالها الحافظ ما ذكره الشافعى فى الرسالة (ص ٢١٨) فقرة ٥٩٧ حيث قال : " واما القياس فانما اخذناه استدلالا بالكتاب والسنة والاثار" . و (ص ٥٠٨) فقرة ١٤٦٨ حيث قال : " وجهة العلم الكتاب والسنة والاثار" .

(٣) التقريب للنووى مع تدريب الراوى (ص ١٠٩) .